

# كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق؟

أنديرز أسلوند

ترجمة: محمد جمال إمام





**أنديرز أسلوند**

# **كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق ؟**

**ترجمة**

**محمد جمال إمام**

**HOW RUSSIA BECAME A MARKET ECONOMY** by Anders Aslund.  
Copyright © 1995 by The Brookings Institution, How Russia Became  
a Market Economy by Anders Aslund.  
ALL RIGHTS RESERVED.

338,947

٣٣٨,٩٤٧

أسلوند ، أندريز ، ١٩٥٢ -

كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق ؟ / أندريز أسلوند ؛

ترجمة محمد جمال إمام - الطبعة ١ - القاهرة : مركز الأهرام للترجمة  
والنشر ، ١٩٩٧ . ٢٧٢ صفحة

ترجمة لـ How Russia became a market economy

١ - روسيا ( اتحاد ) - أوضاع اقتصادية - ١٩٩١ -

٢ - روسيا ( اتحاد ) - سياسة اقتصادية - ١٩٩١ -

٣ - الاتحاد السوفيتي - أوضاع اقتصادية - ١٩٨٦ - ١٩٩١ -

٤ - الاتحاد السوفيتي - سياسة اقتصادية - ١٩٨٦ - ١٩٩١ -

ب - العنوان -

الطبعة الأولى

١٩٩٧م - ١٤١٨هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة

تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

إلى والدتي



## تصدير

أفنى الجدل الحاد الذى دار فى كل من روسيا والغرب حول تحول الاقتصاد الروسى إلى اقتصاد السوق إلى تشويه صورة هذا التحول . وفى حين أن هذا الكتاب يتخذ موقفا واضحا فى تحييد النهج الراديكالى ، فإنه يحاول تمحيص جملة من المشاكل التى ينطوى عليها الأمر ، ويبرز مدى الانهيار الذى حاق بالاقتصاد والنظام السوفيتيين . ويستعرض الكتاب الكيفية التى نشأ وتطور بها برنامج الإصلاح الاقتصادى ، ملقيا الضوء على الحدة اللاذعة التى اتسم بها الجدل الروسى الداخلى .

ويقدم أندريز أسلوند فى غضون تحليله للتحول الاقتصادى الروسى ، نماذج كثيرة من المشاكل التى يمكن أن تتسبب فيها التدابير المتوالية ، إلا أنه يشير إلى أن للتدابير الجذرية الجديدة تمكنت فى نهاية المطاف من حل الكثير من الصعوبات . ويحاج أسلوند ، بخاصة ، بأنه لا يمكن السيطرة على التضخم إلا بعد تفكيك منطقة الروبل . ويسلم بأن التحرير لم يكن واسع المدى بدرجة كافية ، ويأنه عاد بمنافع كبيرة على من كانوا فى المكان المناسب . وعلاوة على ذلك ، فقد واجه التثبيت الاقتصادى الكلى حريا من مدراء المنشآت المملوكة للدولة الذين لم تكن لديهم رغبة فى التكيف مع اقتصاد السوق ، وكانوا يرغبون فى تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الدعم الحكومية خلال عملية الانتقال . بيد أن الخصخصة حققت فيما يبدو نجاحا مدهشا بفضل السياسات الماهرة التى اقترحها الإصلاحيون . وإجمالا ، يعتقد أسلوند أن روسيا أصبحت حقيقة من بلدان اقتصاد السوق ، مهما اتسم ذلك بحجم الكمال .

وتعرب مؤسسة بروكينجز عن شكرها وامتنانها للدعم المالى الذى قدمته لهذا المشروع « مؤسسة كارنيجي » بنيويورك و« مؤسسة جون د . ماكلاثر وكاترين ت . ماكلاثر » .

والآراء المعرب عنها فى هذه الدراسة تخص المؤلف وحده ، ولا ينبغي نسبتها إلى أى شخص أو منظمة من المشار إليهم آنفا ، أو إلى أمناء مؤسسة بروكينجز أو ممثلوها أو موظفيها .

بروس ك . ماكثورى  
رئيس المؤسسة

أبريل ١٩٩٥  
واشنطن العاصمة .





## شكر وتقدير

قمت بتأليف هذا الكتاب في الفترة من مارس إلى أغسطس ١٩٩٤ عندما كنت دارسا زائرا في برنامج دراسات السياسة الخارجية في مؤسسة بروكينجز ، خلال الإجازة الدراسية التي حصلت عليها من معهد استوكهولم للاقتصادات أوروبا الشرقية التابع لمدرسة العلوم الاقتصادية في استوكهولم . وإنتي أشعر بالإمتنان لجون شتاينبرونر الذي دعاني للدراسة في مؤسسة بروكينجز ، ولناناشا هريتزوك ، مساعدتي في مجال البحوث ، التي قمت دعما ممتازا لجهودي .

ويستند هذا المجلد إلى ما قمت به من عمل كمستشار اقتصادي للحكومة الروسية في الفترة من نوفمبر ١٩٩١ إلى يناير ١٩٩٤ . وتمتاز مثل هذه الوظيفة بحكم طبيعتها إجراء محادثات مستفيضة مع أناس كثيرين ، وقراءة عدد لا يحصى من المذكرات غير المنشورة المقدمة من شتى المصادر . وإنتي أشعر بالإمتنان لكل شخص أتيت لى أن أقصّل به .

وأود أن أعرب عن إعجابي وتقديري الكبيرين ليجور جليدار ، وأناتولي تشوبليس ، ويوريس فيدوروف ، وهم الرجال الذين يقفون وراء التحول الروسى الكبير إلى اقتصاد السوق . كما أنتى أقدر كل التقدير اشتغالى في الحكومة الروسية مع الكساندر شوخين ، وسيرجى فاسيليف ، ويغجيني ياسين ، وأندرى إلاريونوف ، وبيتر فيابوف ، وفلاديمير كومسارمكى ، وأندرى كازمين ، وسيرجى أليكسانشينكو ، وبيتر أفين ، وأليكسى أوليوكايف ، وفلاديمير ماو ، وماكسيم بوينتشكو ، وكونسطلانتين كلجالوفسكى ، وليونيد جريجورثيف ، وأليكسى موجين ، وأنا تياجونينكو ، ولقد التقيت مع الكثيرين جدا من المسؤولين الروس الآخرين ، وتعلمت منهم .

ومن بين المستشارين الغربيين للحكومة الروسية ، أدين بالفضل بوجه خاص لجيفرى د . سلكس الذى كان قائدنا الفكرى بلا منازع . فقد كان بوسعنا ، عند مواجهة أى حالة من الحالات ، أن يؤصل الإطار المفاهيمى لأى مشكلة وأن يهيكلها ، وأن يقترح لها على الفور حلا ملجأا وملموما . كما تعلمت الكثير من زملائى دافيد ليتون ، وماريك دابروفسكى ، وجانتيك روستوفسكى ، وريتشارد لايارد ، وأندرى شليفيير ، ونشارلس وبيلوتمز . وكان من بين المحاورين القيمين الآخرين ستانلى فيشر ، ولورانس سوميرز ، وبيتر أوبينهيمير . وكان يعمل معنا أصلا فى وحدة الاقتصاد الكلى والمالية فى وزارة المالية الروسية ، التى اشتركت مع جيفرى سلكس فى إدارتها ، عدد كبير من المساعدين الغربيين والروس المستخدمين فى موسكو ، كانوا يقومون بتقصى الحقائق وتحليلها وبصياغة السياسات المقترحة . ومن بين الكثيرين من هؤلاء

الأشخاص ، أود أن أعرب عن امتناني بصفة خاصة لمستيفلاف أفاناسيف ، وجون أندرسون ، ومارتن أندرسون ، وأندرو بيرج ، ولارس بيرجستروم ، وبيتر يونه ، وفلاديمير كابيليك ، وجاك ديلبا ، وبوزيدار دجباليك ، والكساندر دينكين ، وميشيل ايلام ، ودوجلاس جالبي ، وألا جانتمان ، وبريجيت جراتيل ، وجونلثان هاى ، وتورون هينبك ، وجورج كجلجرين ، وأندري لوشين ، ورورى ملكفكوهار ، ومارك ناجيل ، والكساندر نلومينكوف ، وألكساندر نيتشيبوروك ، وبيتر أورتمزاج ، وأندريا ريتشتر ، وميخائيل سارافانوف ، وجوديث شابيرو ، وكريستوفر سمارت ، وباقل نييلوخين ، وأندرو وارنر ، وأوليفر ويكس ، ويوتشين فيرموت ، وأناسازيا زوتيفا . وقد مولت عملنا الحكومة السويدية ومؤسسة فورد ، وكان دعمهما المضى يحظى بالامتنان التام .

وبالإضافة إلى ذلك ، قد استندت من اتصالاتي مع الكثير من المحاورين الروس النافذين البصيرة . وأود أن أوجه الشكر بخاصة إلى ميخائيل بيرجر ، وتاتيانا دولجوبيتوفا ، وألكسى كودرين ، وميخائيل ليونتييف ، ونينا أودينج ، وفاسيلي سيليونين ، وإيليا شيفسوا ، ونيكولاى شميليوف ، وجالينا ستاروفيتوفا ، وديمترى ترافين ، وفالنتينا فيدينيفا ، وماريا فيشنيسكايا ، وأركادى فولسكى ، وإينا فونايوا ، ورويين إيستيجنييف ، وجينادى زوتيف . ومن بين المحاورين الغربيين الذين التقيتهم فى موسكو ، أشعر بالامتنان بوجه خاص لأورجان بيرنر ، وتشارلز بليتز ، وبيلاز بونيت ، وإيلي بولتون ، وأندرو كولى ، وستيفن ارلتاجر ، وكريستوفر جرانفيل ، وأكسيو كلاتو ، وجون لويد ، وبيير موريل ، وجيوفرى موريل ، وجون باركر .

وفى معهد استوكهولم للاقصادات أوروبا الشرقية ، زودنى جون مالمكويسيت وإيفا يوهانسون بالمساعدة الإدارية ، وأتاح لى أردو هانسون ، وستين لوشمان ، وأورجان سيوبيرج ، وإيفا سوندكويسيت إمكانية تبادل وجهات النظر الفكرية . وقد كان جوران اينيرفيلت وميشيل سوهلمان بمثابة سند قوى لى من نواحي كثيرة ، وأمدنى كارل بليند ومارجريت آف أوجلاس بالدعم المعنوى والشهرة الجماهيرية .

وإبان وجودى فى واشنطن ، نظمت حلقات دراسية حول كتابى ، واستندت من المناقشات التى دارت حوله مع زملاء فى شتى المؤسسات . وكان من بين الأماكن التى عقدت فيها هذه الأحداث «معهد المنشأة الأمريكية» ، ومؤسسة بروكينجز ، ومنشأة كارنيجى للسلام الدولى ، ومعهد كاتو ، ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، ومجلس العلاقات الخارجية ، وجامعة جورج واشنطن ، ومجلس الاحتياطى الأمريكى ، وجامعة جورج تاون ، ومعهد العلوم الاقتصادية الدولية ، ومعهد كينان للدراسات الروسية المتقدمة ، واللجنة الوطنية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وجريدة نيويورك تايمز ، وجامعة بنسلفانيا وجامعة برينستون .

وقام فريد بريور وجون هاربت بقراءة المخطوط بأكمله بعناية شديدة ، وقدم لى كثيرا من التعليقات المفيدة . كما استندت من اقتراحات جون شتاينبرونر ، وأندريا شليفيير ، ومانسور أولسون ، وجون أندرسون ، ودوجلاس جالبي ، واثنين من المراجعين المجهولى الاسم ، الذين

قرأوا مسودة المخطوط بأكملها أو أجزاء منها . وتولى ستيف ستيفس تحرير المخطوط ، ولضطلع ميلاتي ألين ، وديان تشيدو ، وأندرو سولومون بالتحقق من البيانات الواردة فيه ؛ وتوات ستامبي سيمان حل مشكلتي الخاصة بالحاسب الآلي وإعداد المخطوط للنشر . وقد سمح لي رب عملي الحالي ، منشأة كارنيجي للمسلم الدولي ، بالوقت اللازم لإدخال التعديلات ، وساعدتني مليسا ميكير في هذا الصدد باقتدار .

إنني أشعر بالامتنان لكل من ساعدني في هذا الكتاب . والنتيجة المنشورة ، بشكلها الحالي ، تمثل وجهات نظري ، ولتحمل وحدي تبعة ما قد يكون قد تخلف فيها من أخطاء .

أندروز أسلووند



## المحتويات

### الصفحة

□ الفصل الأول : وضع برنامج الإصلاح .....	١٧
مراحل الإصلاح الاقتصادى .....	١٧
تشكل محيط سياسى جديد .....	٢١
برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى .....	٢٦
تشكيل فريق الإصلاح الاقتصادى .....	٣٣
انتقاد لاذع .....	٣٦
المعوقات السياسية والمؤسسية .....	٤٧
التخريب السياسى للإصلاح الجذرى .....	٥٤
الخلاصة .....	٥٩
□ الفصل الثانى : التحرير .....	٦١
لتحرير على الصعيد الداخلى .....	٦٢
تحرير التجارة الخارجية .....	٦٨
مكافحة مناهضة الاحتكار .....	٧٥
المشاكل التى ووجهت عند تفكيك الضوابط التنظيمية لقطاع الطاقة .....	٧٩
الزراعة : الاحتكارات المناعية للربح المتشابكة المصالح .....	٨٤
الجريمة الاقتصادية تهدد لتحرير .....	٨٩
الخلاصة : إنجاز لتحرير ، حتى ولو ببطء .....	٩٣
□ الفصل الثالث : التثبيت الاقتصادى الكلى .....	٩٥
لماذا ينقسم التثبيت الاقتصادى الكلى بهذه الأهمية ؟ .....	٩٥
هل روسيا فريدة فى نوعها ؟ .....	٩٧
مبل مكافحة للتضخم فى روسيا .....	١٠١
الإصلاح الجذرى : يناير - مايو ١٩٩٢ .....	١٠٧
التراجع : يونيو - ديسمبر ١٩٩٢ .....	١١١
الركود : يناير - سبتمبر ١٩٩٣ .....	١١٣
موجة الإصلاح الثانية : سبتمبر - ديسمبر ١٩٩٣ .....	١١٨

## الصفحة

١٢٠	ميلامة المطالبة : يناير - أكتوبر ١٩٩٤ .....
١٢٧	طريقة معالجة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت .....
١٣٣	دور الغرب .....
١٣٨	الخلاصة : التقود هي التقود في روسيا أيضا .....

## □ الفصل الرابع : الخصخصة .....

١٤١	المنشأة الخاصة في نهاية عهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
١٤١	الموئيتية .....
١٤٤	الأفكار الروسية المبكرة عن الخصخصة .....
١٤٦	أفكار الإصلاحيين الروس عن الخصخصة .....
١٤٩	الجدال الكبير حول الخصخصة .....
١٥٧	برنامج جنزى للخصخصة .....
١٦٠	الإدارة الماهرة .....
١٦٤	الخصخصة المادية الصغيرة النطاق .....
١٦٨	الخصخصة الحاشدة الكبيرة النطاق .....
١٧٣	خصخصة المسكن بطريقة غير مألوفة للتطوّر .....
١٧٤	عرقلة الإصلاح الزراعى .....
١٧٨	ظهور المنشآت الخاصة الجديدة .....
١٨٠	الإفلاس على مهل .....
١٨١	الخلاصة : خصخصة ناجحة .....

## □ الفصل الخامس : الخلاصة .....

١٨٧	النتائج الاقتصادية .....
٢٠٧	كيف امتنعت الفرصة المتاحة ؟ .....
٢١٣	لماذا فشل المجمع المسكرى - الصناعى كجماعة للضغط ؟ .....
٢٢٦	الدروس المكتسبة من التحول الروسى .....

## □ الهوامش .....

## □ الفهرس .....

## الجدول

### الصفحة

(١ / ٢)	توزيع المنشآت الصناعية الموفيقية بحسب حجمها في أول يناير ١٩٨٨ ... ٧٦
(١ / ٣)	للتضخم للشهرى وللتوسع فى المعروض للتقدي ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ..... ١٠٤
(٢ / ٣)	الأجور ، ١٩٨٥ - ١٩٩٣ ..... ١٠٥
(٣ / ٣)	أسعار الفائدة والتضخم ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ ..... ١١٥
(٤ / ٣)	الميزانية الموحدة للدولة ، ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ( التواتج ) ..... ١١٧
(٥ / ٣)	اللغات الحزبية فى مجلس دوما للدولة ، يونية ١٩٩٤ ..... ١٢١
(١ / ٤)	العمالة الروسية بحسب نوع الملكية ، ١٩٩١ ..... ١٤٢
(٢ / ٤)	عدد المنشآت المخصصة ، مارس ١٩٩٢ - أغسطس ١٩٩٤ ..... ١٦٦
(٣ / ٤)	نتائج مزادات القوائم ، ديسمبر ١٩٩٢ - يونية ١٩٩٤ ..... ١٧١
(٤ / ٤)	مخصصة الشقق السكنية ، ١٩٨٩ - ١٩٩٤ ..... ١٧٥
(٥ / ٤)	التوسع فى المزارع الخاصة ، ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ..... ١٧٨
(٦ / ٤)	العمالة بحسب نوع الملكية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٣ ..... ١٨٢
(١ / ٥)	التثبيت الاقتصادى الكلى ، ١٩٩١ - ١٩٩٤ ..... ١٩٠
(٢ / ٥)	الإنتاج ، ١٩٩١ - ١٩٩٤ ..... ١٩٣
(٣ / ٥)	الاستهلاك والتركيب ، ١٩٩٠ - ١٩٩٤ : هيكل الانتفاع بالنتائج المحلى الإجمالى ١٩٤
(٤ / ٥)	تحويل المنشآت فى المجمع السكوى - الصناعى ، ١٩٩١ - ١٩٩٤ ..... ١٩٥
(٥ / ٥)	التجارة الخارجية ، ١٩٩١ - ١٩٩٤ ..... ١٩٦
(٦ / ٥)	الديون الخارجية الروسية فى أول يناير ١٩٩٤ ..... ١٩٨
(٧ / ٥)	المؤشرات الديموغرافية ، ١٩٩١ - ١٩٩٤ ..... ٢٠٤

### الاشكال

(١ / ٥)	تخفيضات الروبل : أسعار صرف الروبل / الدولار ، ١٩٩١ - ١٩٩٤ ..... ١٩١
---------	---





اقتصاد السوق قائم فى روسيا .  
... وأى انحراف عنه لا يمكن إلا أن يكون  
قصير الأجل .

بوريس فيدوروف ، ٢٢ يناير ١٩٩٤<sup>(١)</sup>

غير أنه لا يسهل أن تغفل عن ملاحظة  
ما هو واضح لكل ذى عينين :  
أن اقتصاد السوق قائم بالفعل فى روسيا .

فيكتور تشيرنوميردين ، ٤ مارس ١٩٩٤<sup>(٢)</sup>



## الفصل الأول

# وضع برنامج الإصلاح

اتخذت الأحداث في روميا منعطفًا حاسمًا مع إجهاض الانقلاب العسكري السوفييتي الذي وقع في ١٩ - ٢١ أغسطس ١٩٩١ . فقد استُهلّت ثلاث عمليات انتقال كبرى في نفس الوقت : بروز روسيا كدولة مستقلة ، وبناء الديمقراطية ، والانتقال إلى اقتصاد السوق . ولم يكن ثمة من هو مهيبٌ للقيام بالمهام الجديدة من بين الجمهوريات السوفييتية سوى دول البلطيق فحسب . غير أن روسيا لم يكن لديها من خيار إلا أن تسارع بالانطلاق في هذا الاتجاه . وحسبما صرح به بوريس يلتسين : « بدلا من العمل على الانتقال تدريجيا من الاتحاد السوفييتي الواحدى إلى اتحاد دول أقل تماسكاً وأكثر تحرراً ، كان لدينا فراغ كامل في المركز السياسى . لقد كان المركز ، ممثلا في شخص ميخائيل جورباتشوف ، واهن العزيمة تملأ » .

ويوجز هذا الفصل التسلسل التاريخي للتحول الرومى ، ثم يبحث الأحوال السياسية بعد ذلك . كما يجرى تمحيص البرنامج الرومى للإصلاح الاقتصادى الجذرى ، ويلي ذلك مناقشة بشأن تشكيل فريق الإصلاح الاقتصادى . ويجرى تحليل للنقد العدائى الذى تفجر عقب تقديم برنامج الإصلاح ، جنبا إلى جنب مع جملة من المشاكل المؤسسية والسياسية التى تعرقل الإصلاح الاقتصادى . ويلي ذلك تحليل للكيفية التى جرى بها تخفيف الإصلاح الجذرى ، مع مناقشة للمتابل السياسية للكبرى فى محاولة الإصلاح الجذرى ( والمقاومة التى ووجهت بها هذه المحاولة . )

## مراحل الإصلاح الاقتصادى

تحكمت الأحداث السياسية تملأ فى التسلسل التاريخي للمحاولات الرومىة للإصلاح الاقتصادى الجذرى . وتتزعج السياسات الرومىة إلى أن تنمو فى شكل أمواج تتوأم لمدة أشهر . وعندما تخور عزيمة أحد الأطراف ، فإن القوى المتناولة تأخذ بزمام الموقف ، وعادة ما يتم ذلك فى انعطافة سياسية مشهودة .

ففى أعقاب الانقلاب العسكرى الفاضل فى أغسطس ١٩٩١ ، ساد مزاج ديمقراطى وثورى . بيد أن فورة الحماس كفت محدودة وقصيرة العمر . فتأخّرت الوثبة الكبرى نحو الإصلاح

الاقتصادى لمدة شهرين ، بينما كان الرئيس يلتصق بمعن التفكير فى نوع الحكومة التى يشكلها والميلاسة التى يتبعها . وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ ، ألقى يلتصق بخطاب عظيم عن الإصلاح الاقتصادى الجذرى أُلهم المؤتمر الخمس لنواب الشعب ، وأمسك بعد ذلك مباشرة بمقاييد الأمور فى حكومة الإصلاح الروسية الحديثة التشكيل . وأصبح مساعده الرئيسى ، جينادى بوربوليس ، نائبا أول لرئيس الوزراء والمخطط السياسى الإستراتيجى له . وأصبح جيجور جايدار المخطط الاقتصادى الإستراتيجى ليلتصق بوصفه نائبا لرئيس الوزراء ووزير المالية والاقتصاد ، ومنح جايدار بأن يدخل معاونيه معه إلى الحكومة . وعُين الكساندر شوخين نائبا لرئيس الوزراء للشئون الاجتماعية ، وعُين أفقولى تشوبوليس وزيرا للخصخصة . وامشُلت فى أوائل عام ١٩٩٢ حزمة الإصلاحات الرئيسية ، التى كانت تركز على تحرير الأسعار والتثبيت المالى ، وواجهت انتقادا جماهيريا حادا حتى من قبل البدء فى تطبيقها . وتفجرت الشكوى فى صورة عاصفة سياسية فى المؤتمر السادس لنواب الشعب فى أبريل ١٩٩٢ ، حيث لقلب المؤتمر بشكل متزايد على يلتصق والحكومة والإصلاح الجذرى . وقد أقدم يلتصق ، حتى من قبل أن ينعقد المؤتمر ، على التضحية ببوربوليس ككاتب أول لرئيس الوزراء فى أوائل أبريل ١٩٩٢ ( رغم أنه ظل وزير دولة ، وهو منصب رفيع فى الجهاز الرئاسى . )

وكثوع من التنازل للمؤتمر وجماعات الضغط الصناعية ، عُين ثلاثة من مدراء المنشآت المملوكة للدولة نوابا لرئيس الوزراء فى مايو ويونية ١٩٩٢ . وبالتالى ، تحولت حكومة الإصلاح إلى تحالف ما بين الإصلاحيين الاقتصاديين ومدراء المنشآت المملوكة للدولة . وبدأ التناقص عن برنامج الإصلاح تدريجيا فى أوائل أبريل ١٩٩٢ بإصدار لقرارات مدعومة لكل من الزراعة والصناعة . وكان آخر تشريع إصلاحى هام يصدر عن مجلس السوفييت الأعلى هو برنامج للخصخصة لعام ١٩٩٢ ، الذى أقر فى نهاية الأمر فى ١١ يونية . وهكذا فلن الانتفاضة الأولية نحو الإصلاح الجذرى دامت لأساسا فيما بين نوفمبر ١٩٩١ حتى مايو ١٩٩٢ .

ولم يكن ثمة أثر يكر لميلاسة الإصلاح فيما بين يونية وديسمبر ١٩٩٢ ، رغم أن يلتصق عين جايدار رئيسا للوزراء بالنيابة فى يونية ١٩٩٢ . ( وفى هذه الفترة بدا أن اهتمام جايدار بالإصلاح الاقتصادى قد خبا . ) ومن المثير للتهكم أن صندوق النقد الدولى أبرم اتفاقا احتياطيا مع روسيا فى يولية ١٩٩٢ بعد أن توقفت جهود التثبيت . وكان تعيين مجلس السوفييت الأعلى لفكتور جرشتشنكو رئيسا بالنيابة لمصرف روسيا المركزى فى ١٧ يولية بمثابة ضربة قاصمة إلى التثبيت الاقتصادى الكلى . فقد أسر جرشتشنكو على السماح بتضخم عرض النقود بلا حدود . ورغم ذلك ، تواصلت الجهود المبذولة للخصخصة . فى الذكرى الأولى لانقلاب أغسطس ، جعل يلتصق من الخصخصة ( القائمة على توزيع القسائم على الجميع بالمجان ) موضوع خطبته . وتم توزيع قسائم الخصخصة على وجه السرعة على جميع الروس فيما بين أكتوبر ونهاية يناير . وفى ١٢ ديسمبر ، أقال المؤتمر السابع لنواب الشعب جايدار من منصبه كرئيس للوزراء . وحل محله بعد يومين نائب رئيس الوزراء لشئون مجمع الطاقة ، فيكتور تشيرنوميردين . وبحلول منتصف ديسمبر ، بدا أن الإصلاح قد وصل إلى نهاية المطاف ، وأن روسيا مقبلة على تضخم مفرط .

وبدا تعيين تشيرونوميردين بمثابة انتصار لجماعات الضغط الصناعية ولمؤتمر النواب . بيد أنه حدث بعد تعيين تشيرونوميردين بوقت قصير ، أن دخل إصلاحى اقتصادى شاب آخر ، هو بوريس فيدوروف ، إلى الساحة السياسية ككاتب لرئيس الوزراء ووزير المالية . وقام فيدوروف بوضع برنامج للتثبيت الاقتصادى الكلى ، وحاول تنقيذه بكل الطرق الممكنة . وكانت إنجازاته كافية للسيطرة على التضخم . غير أن مؤتمر النواب شرع فى اتخاذ مواقف متشددة ضد الإصلاح . ووصلت ثورة للضرب السياسى إلى ذروتها فى أواخر مارس ١٩٩٢ فى المؤتمرين الثامن والتاسع لنواب الشعب . وفى ٢٨ مارس ، شُج هجوم المؤتمر بمحاولة لخلع يلتسين ، غير أن تصويت النواب جاء أقل من أغلبية الثلثين المطلوبة بشكل طفيف . وشهدت الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٢ استحكام الخلاف ما بين الحكومة والمؤتمر . وفى داخل الحكومة ، مال للتوازن إلى صالح المحافظين بتعيين أوليج لوبوف ، وهو محافظ من صنعااء يلتسين ، نائبا أول لرئيس الوزراء ووزيرا للاقتصاد فى ١٦ أبريل . وكانت الأيام المشيرة للثالثة من أكثر الفترات الحرجة التى مرت بالخصخصة التى تيسلّت مسيرتها .

وانتهت زحلة الإصلاحين بإجراء الاستفتاء فى ٢٥ أبريل ، والذى شارك فيه ٦٤ بالمائة من الناخبين . وقد أعرب ٥٩ بالمائة ممن أُلوا بأصواتهم فى الاستفتاء عن تقهم فى الرئيس . فضلا عن ذلك ، فإن ٥٢ بالمائة من المستفتين أقرّوا ، لدهشة الحكومة ، السياسة الاجتماعية التى اتبعها الرئيس والحكومة منذ عام ١٩٩٢ . (٢) وأعطى الاستفتاء للإصلاحيين قوة دفع جديدة على كافة الجبهات لما يقرب من ثلاثة أشهر . وانطلقت الخصخصة بكل سرعتها ، وتم الاضطلاع بعمليات تحرير مهمة للأسماء . وخُفّضت دعوم اللوردات وحدة . وتوصلت وزارة المالية إلى اتفاق مع مصرف روسيا المركزى بشأن التوسع فى الائتمان ، وفى مايو ١٩٩٢ ، أبرم الكيانان اتفاقا مع صندوق النقد الدولى بشأن تسهيل التحول المنهجي ، كانت شروطه أقل صرامة من الاتفاقات الاحتياطية المعتادة .

وفى منتصف يولية ١٩٩٢ ، نهالت جهود الإصلاح مرة ثانية . وفى ٢٤ يولية ، اضطلع المصرف المركزى بعملية مبادلة استيلالية لأوراق النقد بنون للتشاور مع وزارة المالية . ونتيجة لذلك ، تعرضت ثقة الجمهور فى الرئيس وحكومته بشكل جسيم . وفى أغسطس ، وجه مجلس السوفيت الأعلى ضربة قاصمة إلى أى شكل من أشكال التماول مع للحكومة بإقراره لميزانية تنطوى على عجز يبلغ حوالى ٢٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وكان من شأن إقرار مثل هذه الميزانية أن تتسبب فى حدوث تضخم مفرط . وفى الوقت نفسه ، شُج بنوسع الائتمانات الحكومية بأكثر مما اتفق عليه بالنسبة للربع الثالث من السنة . وفى أوائل سبتمبر ، عرض جرشتشنكو على طرح مبادرة جديدة - « منطقة رويل من نوع جديد » - كان من شأنها أن تزيد من تفويض المسؤولية التقيدية والاضطباط التقيدى . ولم يعد ممكنا ، من الناحية السياسية ، أن يضطلع بأية تدابير أخرى للإصلاح ، غير أن الخصخصة لتدفعت إلى الأمام بمرعتها القصوى . ورغما عن ذلك ، فقد كان الشهران بمثابة فترة من الهجوم الكاسح على الإصلاح .

وفى ٢١ سبتمبر ، أصدر الرئيس يلتسين المرسوم رقم ١٤٠٠ الذى حُل بمقتضاه مؤتمر

نواب الشعب ومجلس الموقيت الأعلى . وبدأ أن المجب المباشر وراء هذا الإجراء هو النزاع حول الميزانية . كان يلتزمين قد استنفد حقه في التقص . وكان أمامه خيار مؤداه : إما أن ينتهك الدستور بعدم التوقيع على قانون الميزانية أو بحل البرلمان ، أو أن يقبل بحدوث تضخم مفرط . وبعد حل البرلمان ، تفجرت أهم موجة للإصلاح منذ أوائل عام ١٩٩٢ . وفي داخل الحكومة ، أصبح لرعاة الإصلاح الجذري الكلمة العليا ؛ وفي ١٨ سبتمبر حل جايدار محل لويوف كخائب أول لرئيس الوزراء ووزير للاقتصاد . وتم تحرير القطاع الزراعي بالكامل تقريبا ، بما في ذلك أسعار الخبز والحبوب . وأصدر يلتزمين مرسوما يسمح بالملكية الخاصة للأرض . وألغيت جميع الائتمانات المدعومة ، ورفع سعر إعادة التمويل الذي كان المصرف المركزي قد حددته ، مما أعطى روسيا سعر فلدة إيجابي حقيقي اعتبارا من نوفمبر ١٩٩٣ . وبدأ معدل التضخم في الهبوط بشكل ملحوظ ، واستقر سعر صرف الروبل . وزالت مخاطر قيام منطقة للروبل من نوع جديد . وبعد لأي ، بدا أن روسيا على أهبة التثبيت الاقتصادي الكلي ، واستمرت الخصخصة على وتيرتها . ودامت هذه الهجمة الإصلاحية ما يقرب من ثلاثة أشهر .

بيد أن هزيمة الديمقراطيين في الانتخابات البرلمانية في ١٢ ديسمبر جعلت الإصلاحات تتوقف فجأة . ووجد جايدار وفيدوروف أن رئيس الوزراء تشيرنوميردين قد فوض وضعهما إلى حد أنها لم يجدا بدا من الاستقالة . ورغم أن الاتحاد المدني ، التابع لرجال الصناعة ، والذي يرأسه أركادي فولسكي ، كان الخاسر الرئيسي في الانتخابات ، فإن التوازن داخل الحكومة تحول إلى صالح الوسط الصناعي وتشيرنوميردين الذي أخذ بمسك في ذلك الحين بمقاييد السياسة الاقتصادية بحزم . بيد أن تشيرنوميردين اختار ، على العكس مما كان يدلي به من البيانات العامة ، الإبقاء على السياسة الاقتصادية التي كان يتبعها جايدار وفيدوروف . وظل تشوبايس مسئولاً عن برنامجه للخصخصة . لقد تم خلق اقتصاد السوق ؛ وأصبح التراجع عن الإصلاح مستحيلا على الأرجح . غير أنه كان لا يزال يتعين على تشيرنوميردين أن يستكمل التثبيت الاقتصادي الكلي ، ولم يحاول العمل على إدخال أي تحسين له شأنه على النظام الاقتصادي الذي كان لا يزال يتسم بدرجة عالية من التقص .

وختاماً ، فإن الهجمة الإصلاحية الأولى في روسيا استمرت من نوفمبر ١٩٩١ حتى مايو ١٩٩٢ . وقد تلتها فترة من السلبية الحكومية من يونية حتى ديسمبر ١٩٩٢ ، تميزت بتوسع نقدي مفرط . ويمكن وصف الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٣ بأنها فترة ركود . وأدى انتصار الإصلاحيين في استفتاء ٢٥ أبريل إلى هجمة إصلاحية دامت لما يقرب من ثلاثة أشهر . وتلى ذلك هجمة محافظة مضادة من منتصف يولية حتى ٢١ سبتمبر ، عندما قام يلتزمين بحل مجلس الموقيت الأعلى . ثم جاءت هجمة إصلاح جذري دامت حتى إجراء الانتخابات البرلمانية في ١٢ ديسمبر والتي كانت بمثابة نكسة حادة للإصلاحيين . بيد أنه لا يمكن في الحقيقة أن يقال بأن الفوز قد حالف شخصا ما في الانتخابات . وأخيرا ، قد قسم عام ١٩٩٤ بركود هادئ فيما بين الإصلاحيين والمحافظين : فلم تكن هناك إصلاحات جديدة ، ولكن لم يحدث تكوص عن الإصلاحات السابقة .

## تشكل محيط سياسي جديد

تعين على الرئيس الروسى بوريس يلتسين فى أعقاب الفتح الديمقراطى الذى حدث فى أغسطس ١٩٩١ ، أن يواجه مهاماً سياسية هائلة - ألا وهى العمل على تفكيك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، وإصلاح الدستور الروسى والهيئة التشريعية والجناح التنفيذى للحكومة الروسية .

وإثر انقلاب أغسطس ١٩٩١ مباشرة ، هُدم النصب التذكارى لفيلكس طلوجينسكى المقام خارج « لوبنكا » ، المقر الرئيسى لجهاز المخابرات السوفيتية ؛ وأُغلق المقر الرئيسى للجنة المركزية للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى الواقع فى منتصف موسكو . ولفترة وجيزة ، كان كل شيء يبدو ممكناً . واضطلع بوريس يلتسين بتدبير سياسى رئيسى : فقد أصدر مرسوماً يحظر قيام الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى . غير أنه لم يحدث فيما عدا ذلك سوى التقليل .

وكان التمازج السياسى السائد يدور حول كيفية حل الاتحاد السوفيتى . وقد استنفذ هذا الأمر ، على ما يظن ، معظم وقت يلتسين فى خريف عام ١٩٩١ . وكان رئيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، ميخائيل جورباتشوف ، قد استهل فى أبريل السابق ، محادثات فى ضيعة نوفو - أوجاريغو ، الواقعة خارج موسكو ، بشأن تشكيل « اتحاد الدول ذات السيادة » ليجل محل الاتحاد السوفيتى . بيد أن دول البلطيق كانت قد أعلنت استقلالها بالفعل بعد انقلاب أغسطس واعتُرف بها كتدول مستقلة على الصعيد العالمى . وانسحبت جورجيا ومولدوفا وأرمينيا وأذربيجان الواحدة تلو الأخرى من محادثات نوفو - أوجاريغو . وبحلول خريف ١٩٩١ ، كانت المحادثات تضم ثمانى جمهوريات سوفيتية لاغير - للدول السلافية الثلاث ( بيلاروس وروسيا وأوكرانيا ) وجمهوريات وسط آسيا الخمس - وجورباتشوف .

وينظر يلتسين فى مكراته إلى إلغاء الاتحاد السوفيتى باعتباره خياراً إيجابياً : « كنت مقتنعا بأن روسيا تحتاج إلى تخليص نفسها من هذه المهمة الإمبريالية » (١) وقد أكد على دوره فى مناهضة الإمبريالية بقوله :

كان جورباتشوف يمثل الاتحاد ، الإمبراطورية ، القوة القديمة ، وكانت أمثال روسيا ، الجمهورية المستقلة ، باد جديد لم يكن قد قام بعد . كان الجميع ينتظرون ظهور هذا البلد بفراغ الصبر ... لم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتى أن يقوم بدون صورة الإمبراطورية . ولم يكن بمقدور صورة الإمبراطورية أن تقوم بدون صورة القوة . وقد انتهت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى اللحظة التى ارتطم فيها أول معول بسور برلين .. وقد تبوأَت الرتلثة وتخلعننى فكرة قسم رولينا مع ميراثنا السوفيتى بشكل لا يس فيه ، ليس قط من خلال القيام بإصلاحات شتى ، وإنما من القاحلة الجغرافية المسماة أيضاً ، وذلك من خلال تغيير دور روسيا كقوة رباقية طالت معقبتها . (٢)

وفى ديسمبر ١٩٩١ ، تم التخلي عن محاولة خلق « اتحاد الدول ذات السيادة للضعاف بدرجة أكبر » ، وتم حل الاتحاد السوفيتى . وكان الحدث الحاسم فى هذا الصدد الاجتماع الذى

عقد بين رؤساء بيلاروس وروسيا وأوكرانيا خلال عطلة نهاية الأسبوع في محمية بيلوفيجسكي الطبيعية في بيلاروس في ديسمبر ١٩٩١ . ووافق الرؤساء على حل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وتشكيل « رابطة الدول المستقلة » ، وهي رابطة فضفاضة . ومن الناحية الفعلية ، أنفت روسيا الاتحاد السوفياتي بإعلانها للاستقلال . وكما ذكر بالتسعين : « إن روسيا بتوقيعها على هذا الاتفاق تختار مساراً مختلفاً ، مسار التنمية للدخالية بدلاً من مسار الإمبريالية . » (٥) وكان السبب المباشر في إبرام اتفاق بيلوفيجسكي أن أوكرانيا صوتت في أول ديسمبر من أجل الاستقلال بأغلبية كلصحة تبلغ ٩٠ بالمائة من الأصوات .

وبعد تصاعد الاحتجاجات من للجمهوريات الأخرى ، وافقت الدول الثلاث الأصلية الموقعة على الاتفاق على توسيع رابطة الدول المستقلة . وفي ٢١ ديسمبر ١٩٩١ ، وسعت الرابطة في اجتماع عقد في ألما آتا ، عاصمة كازاخستان ، لتضم إحدى عشرة جمهورية سوفياتية سابقة . وكانت جورجيا ، ودول البلطيق التي كانت قد استقلت بالفعل ، هي وحدها التي اختارت ألا تنضم إلى الرابطة . وألغيت معاهدة الاتحاد لعام ١٩٢٢ ، مخلفة ما تبقى من المؤسسات السوفياتية وللرئيس السوفياتي بدون أساس قانوني .

وتعين إعادة النظر في العديد من هيئات السلطة السوفياتية ، واستخدمت في ذلك أربعة نهوج مختلفة . فقد ألغيت ببساطة عشرات من الوزارات السوفياتية الفرعية ولجان الدولة الزائدة عن الحاجة . ويعتد أنجحت المؤسسات السوفياتية للمركزية الضرورية في نظيرتها الروسية وأخضعت للوزراء الروس . وأعلن بالتسعين في خطابه الإصلاحى الكبير الذى ألقاه فى أكتوبر ١٩٩١ أن روسيا ستوقف عن تمويل حوالي ٧٠ وزارة اتحادية وغيرها من الهيئات الحكومية ، مما يعنى إلغائها من الناحية الفعلية . (٦) وفي نهاية عام ١٩٩١ ، تم حل مصرف الدولة السوفياتي وقسمت أصوله فيما بين المصارف المركزية للجمهوريات الجديدة . وبعد ذلك ، شكلت قيادة مشتركة وحيدة للقوات الإستراتيجية ، وهي إحدى أفرع التشكيل السبرى ، على أن تكون تابعة لرابطة الدول المستقلة . وأخيراً ، لم يبق قلتما سوى مؤسسة سوفياتية مهمة واحدة - ألا وهي الروبل السوفياتي - ولكن بدون مؤسسة لتنظيمها . ( ومن المفارقات ، أن مصرف العلاقات الاقتصادية الخارجية لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، Vneshekonombank ، استمر قلتما بصفة رسمية كأحد مؤسسات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، لأنه كان مظلماً . )

وكانت المهمة الحيوية على الصعيد الداخلى هي العمل على بناء دولة ديمقراطية . وكان ذلك يتطلب اتخاذ دستور جديد ، وإجراء انتخابات برلمانية ، وإنشاء الأحزاب السياسية ، وربما العمل على إصلاح النظام الإدارى للدولة . ومن المفضل أن يعتمد الدستور ، وأن يرتب لإجراء الانتخابات البرلمانية عندما تكون الغلبة للزعة المثالية .

وصياغة الدستور سهلة من الناحية الفنية . بيد أن اعتماده يصبح أكثر تعقيداً بمرور الوقت ، حيث تتعرف القوى السياسية على قوتها الكلمة . وكما تم للتبكر باعتماد الدستور ، كان من المحتمل أن يكون أكثر إتصافاً وفعالية . (٧) لقد كان لدى الاتحاد الروسى دستور سوفياتي قديما



منذ عام ١٩٧٨ تم اعتماده بعد سنة من دستور بريجنيف ، الخاص باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . وكان مؤتمر نواب الشعب لجمهورية الاتحاد الروسي الاشتراكية السوفيتية ، الذى أوجده جورباتشوف فى عام ١٩٩٠ ، مخولا بأن يعدل الدستور بشكل قوى بأغلبية الثلثين . ولم يكن يلتزمين قد حاول أن يمتص دستوراً جديداً فى بداية الأمر ، وإنما استقر رفيه على ترتيب مؤقت قن عن طريقه الكثير من التعديلات الدستورية . وهذا الحل المؤقت ، الذى نجح يلتزمين فى انتزاعه من المؤتمر ، أعطاه حقوقاً بعيدة المدى لكى يحكم بواسطة إصدار مراسيم لمدة سنة اعتباراً من أول نوفمبر ١٩٩١ . وقد حُول سلطة تغيير الهيكل الحكومية ، وتعيين جميع الوزراء ، واتخاذ عدد كبير من القرارات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادى بواسطة إصدار المراسيم (٨) . وكان للتصير الرسمى الذى قُدمه يلتزمين لذلك أن الوضع يتطلب حلاً مؤقتاً - وهو تطبيق يكشف عن قلة نهصر من جانبه (٩) . بيد أن القصور الرئيسى للدستور القديم أنه لم يكن ينص على أى فصل ما بين السلطات ، وظلت السيادة لمؤتمر نواب الشعب . ولم يكن ذلك بالوضع الفريد من الناحية التاريخية . فمثل تلك الأوضاع كانت شائعة فى أوروبا قبل أن تصبح أفكار مونتسكيو بشأن الفصل ما بين السلطات ملوثة فى نهاية القرن الثامن عشر . وقد أفضت هذه الأوضاع إلى قرارات عنيفة مثل تقسيم بولندا فى عام ١٧٧٢ ، أو الانقلاب الملكى فى السويد فى عام ١٧٧٢ ، أو الحرب الأهلية فى إنجلترا تحت قيادة كرومويل فى منتصف القرن السابع عشر .

وفى أعقاب الفتح الديمقراطى فى روسيا فى أغسطس ١٩٩١ مباشرة ، كانت القضية التى تشغل الاهتمام هى حماية الديمقراطية . وفى ذلك الحين ، كانت حركة روسيا الديمقراطية تشكل جبهة عريضة للديمقراطيين ، وإن تكن مضطربة التنظيم . ولو كان قد عجل بإجراء الانتخابات فى أعقاب ذلك ، فربما كانت روسيا الديمقراطية قد برزت كحزب سياسى ومكسبت الانتخابات كما فعل الحزب المدنى ، فى تشيكوسلوفاكيا بعد الثورة المخملية ؛ ولكانت الديمقراطية قد اكتسبت أساساً سياسياً قوياً . بيد أن يلتزمين لم يدع إلى انتخابات برلمانية جديدة فى أعقاب انقلاب أغسطس ، حين كان من المحتمل أن يستجيب مؤتمر نواب الشعب لهذا الطلب . وكان تصيره بشأن إجراء انتخابات إقليمية فى ذلك الحين : « أن القيام بحملات انتخابية قوية ، وإجراء تحولات اقتصادية عميقة فى نفس الوقت أمر مستحيل ! إن الإقدام على ذلك يعنى تدمير كل شىء ! » (١٠)

وكان من بين الاعتقالات السائدة أن الانتخابات تثير الحزبات . إلا أنها ، على العكس من ذلك ، تعتبر وسيلة جوهرية لبناء المؤسسات الديمقراطية . وقد احتج البعض بأن الحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية كانت ملحة بحيث ينبغي ألا يعوقها أى شىء . وأبدى آخرون ملاحظة مفادها أنه قد أجريت انتخابات كثيرة بالفعل - لتتخاب كل سنة منذ عام ١٩٨٩ حتى ١٩٩١ ، بالإضافة إلى استفتاء حول الإبقاء على اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى مارس ١٩٩١ . وهكذا فإن التكتويرات المعتدلين حاجوا بأن : « حالة الانتخابات والاستفتاءات والتصويت وإعادة التصويت القائمة قد حالت دون تغلب المجتمع لأية أفكار بشأن الليات والاستقرار . » (١١) غير أنه كان من بين الحجج الأخرى المنلوثة لإجراء انتخابات مبكرة ، أنه بالنظر إلى أن لينين هو الذى حل السوفيينات ، فإنه لا يحل البرلمان إلا لينينى ، حتى ولو فعلها

لديمقراطيون من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية . وأخيرا ، فإن المزاج السائد كان نخوبا وتكونقراطيا ، يضمز احتقارا بالقيا للشعب الروسى بوصفه جاملا وعديم الأهمية - وكان يبدو أن يلتصق له اليد العليا على البرلمان على أية حال . (١٢) وبدلا من ذلك ، ومع بروز قضايا أخرى على سطح الاهتمامات السياسية ، فإن خصوم النزعة السلطوية اختفوا فيما بينهم بطبيعة الحال . إذ أنهم كانوا يمثلون مذاهب عقيدية ومصالح مختلفة ، ونما للتناص للشخصى فيما بينهم بمرور الوقت . وقد أثبت الديمقراطيون بانضمامهم ، أنهم أقل قدرة على الحكم بفعالية . ونتيجة لذلك ، سرعان ما استطاع القرميون والشيوعيون المحافظون أن يستعيدوا مواقعهم بشكل أكبر مما كان منتظرا .

ولم يكن المؤتمر ومجلس السوفيت الأعلى يتصفان بالطابع التمثيلى التنايى بوجه خاص . فعندما انتخب مؤتمر نواب الشعب فى مارس ١٩٩٠ ، لم تكن روسيا قد اكتسبت الطابع الديمقراطى تماما ؛ وكانت الغالبية الساحقة من النواب الذين كانوا فى حقيقة الأمر أعضاء فى الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى أصلا . واتسمت الانتخابات بالاقتدار الملبى . إذ صوت الناس ضد مسئولى الحزب الشيوعى المعروفين دون أن يدركوا أن المرشحين الذين صوتوا لصالحهم كانوا ببساطة شيوعيين أقل شهرة . وفى أوائل علم ١٩٩٠ كان الاتحاد السوفيتى لا يزال قائما . وكان البرلمان الروسى يبدو محدود الأهمية لدرجة أن معظم السياسيين الروس البارزين لم يرحشوا أنفسهم إلا لعضوية المؤتمر السوفيتى لنواب الشعب . وعلاوة على ذلك ، فإن هيكل البرلمان الروسى فى حد ذاته لم يكن طيبا . وكان مؤتمر نواب الشعب الأكبر حجما ، والذي كان يضم ١٠٦٨ نائبا ، أكبر من أن يقوم بأى وظيفة منتظمة . وانتخب المؤتمر من بين صفوفه مجلس سوفييت أعلى أصغر حجما وله ولاية غير يقينية . وفى البداية ، كان مجلس السوفييت الأعلى يمكن التمثيل للقائم فى المؤتمر نمبيا ؛ غير أنه انتخب بأكمله فى عام ١٩٩٣ بواسطة أغلبية المؤتمر ، ومن ثم لم يكن متوازنا من الناحية السياسية إلى حد كبير .

وأخيرا ، فقد كان للبرلمان هيكل سياسى ضيق ؛ حيث لم تكن الأحزاب السياسية مسموحا بها فى انتخابات مارس ١٩٩٠ . وبدأى ذى بدء ، كان نحو ثلث النواب من الديمقراطيين ، وأكثر من ثلثهم إلى حد طفيف من الشيوعيين أو من ذوى النزعات الوطنية المتشددة ، فى حين أن ما يقرب من الثلث كانوا يحتلون ما يسمى بالوسط . وكان يلتصق يعمل فى الأصل إلى أن يدير أموره بدعم من أغلبية بسيطة من المؤتمر إذا ما لاجتهد فى إسماعلتها ؛ ولكن الأغلبية أصبحت تعارضه بعد أبريل ١٩٩٢ . واعتبارا من ديسمبر ١٩٩٢ ، تحولت هذه الأغلبية إلى معارضة عاصية ورافضة لشرعية الرئيس المنتخب بطريقة ديمقراطية . وبعد الدماء التى أريقَت فى أكتوبر ١ٹ٩٣ ، اعترف يلتصق بأنه اعترف خطأ جوهريا : « اعتقد أن أهم الفرص التى أفلتت منا بعد الانقلاب هى إعادة هيكلة النظام البرلمانى بشكل جدى ... كنت فكرة حل المؤتمر وتحديد موعد لانتخابات جديدة ( فضلا عن إصدار دستور للبلاد الجديد ) شائعة فى كل مكان ، وإن كنا لم ننفذتها ... وفى نفس الحين ، فإن إصلاحات جيلدار التى افترقت إلى الدعم السياسى ، أصبحت معلقة فى الهواء . » (١٣)

بيد أن يلتصق بظهور ، فيما يتعلق بالحكومة ، صفات قيادية . فإدى ندى بده ، أملك يلتصق بمقاييد الأمور خلال فترة الإصلاح الاقتصادى (١٤) . علاوة على ذلك ، قد أعاد تشكيل الحكومة بشكل صارم ، مخفضا عدد نواب الوزراء إلى ثلاثة والعدد الإجمالى للوزراء إلى واحد وعشرين وزيرا . وخضف الجهاز الحكومى المركزى وحدة ، وأعيدت هيكلة ابتلاء مع متطلبات الإصلاح . كما أوضح يلتصق بجلاء أن الحكومة وحدها هى التى مستطاع بالإصلاح الاقتصادى ، ليحول بذلك دون قيام منازعات مع الجهاز الإدارى لولاية الجمهورية . وأعلن عن بطلان عدد كبير من الإجراءات القانونية القديمة (١٥) وأخيرا ، عين الرئيس نوعا جديدا من حكومات الإصلاح : « لقد استبعدنا ، عند تشكيل [ هذه ] الحكومة ، أولويات الاعتبارات السياسية مفضلين عليها المحترفين » . (١٦) ومد يلتصق يده إلى للتقو قراط الشباب ، الذين كانت لديهم رؤى متبصرة جديدة ، وخبرة تتجاوز حدود الاتحاد السوفييتى الصليق .

ومع ذلك فلم يتم القيام بأى شيء لتتقوية الجهاز الإدارى الحكومى الروسى من الأشخاص المجرحين سياسيا ، بما فى ذلك مسئولى جهاز المخابرات وكبار مسئولى الحزب . وكان قد تم حظر الحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى ، وكانت لهجة يلتصق حليمة فى هذا الصدد : « ثمة صعوبة مفعمة بالنشاط تعضى فحما من أجل تحرير مؤسسات السلطة من كل أثر للحزب الشيوعى للاتحاد السوفييتى . ولا نخشى من أن نتهم بأننا غير ديمقراطيين ، وسنعمل فى هذا الشأن بحزم » . (١٧) غير أن مئات الألوف من عناصر الطبقة الحاكمة السابقين بقوا فى أملكهم ؛ كانوا واعنى للحرية ، يجهلون المهام الجديدة التى تولاه المجتمع للديمقراطى ، وفلسدين فى أكثر الأحيان . بيد أن ستالين جعل من كلمة التطهير كلمة شائعة ؛ وحسبما أشار إليه يلتصق : « لقد تسبنا على مدى سبعين عاما من تقسيم الناس إلى « نظيف » و « ملوث » . (١٨) . علاوة على ذلك ، فبعد ثورة فبراير ١٩١٧ ، قامت الحكومة المؤقتة التى كان يرأسها الأمير ج . [ . لوفوف ] بحل الجهاز الإدارى للدولة على الفور ، مما أدى إلى وقوع الفوضى . (١٩) وكان يلتصق على وعى بهذه السابقة التاريخية ، ومن ثم كان حريصا على المحافظة على استتباب النظام : « إن تدمير الإدارة الحكومية لبلاد بهذا الحجم الهائل لأمر وخيم العاقبة » . (٢٠) ونتيجة لذلك ، فكل عناصر الطبقة الحاكمة القديمة ظلت فى أملكها مترقبة الفرصة للأخذ بأنرها . كما لم بلغ جهاز المخابرات السوفيتية ، على الرغم من اتصاع مطالبة الديمقراطيين بذلك .

وكان لدى يلتصق فى ذلك الوقت هامش كبير من حرية الحركة ، غير أنه اختار ألا يتصرف بحسم . وكانت المشكلة الجوهرية أنه لم يكن لديه أية استراتيجية سياسية حقيقية ، وهو ما كان يعكس اعتقاده إلى المعرفة بالنظرية السياسية وبالحوالات المعاكسة الأجنبية الوثيقة الصلة على حد سواء . وتفاقت هذه المعضلة بفعل عدم المبالاة . ولم تكن عالمية القواعد المنعقدة بكيفية توطيد الديمقراطية موضع تقدير بسبب الاعتقاد العلم بتفرد السياسات الروسية . وكان رجال السياسة الروس ينظرون الأمور بما حدث فى ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، ويحاولون أن يسطوا كل ما هو مختلف . وحسبما قال يلتصق : « لم يكن تحطيم كل شيء ، على الطريقة البلشفية جزءا من مخططاتى على الإطلاق » . (٢١) واستقل للشيوعيون أنصار الخط القديم هذا الميل ، وحاووا بأن

التمجيد بالقيام بأى عمل يعد من قبيل « الباشقية الجنية » ، فعرفوا بذلك حركة الديمقراطيين (٢٢) . وقد سقط يلتسين والديمقراطيون الروس فى هذا الفخ الذى هبأه للشيوخون أنصار الخط القديم . وهكذا فإن ديمقراطى روسيا المترددين سمحوا للكثير من الحرس القديم بالبقاء فى مناصب رفيعة .

لقد نُفذ التفكير السياسى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بطريقة سلمية . بيد أن القضايا الجوهرية المتعلقة باعتماد الدستور وبناء الديمقراطية نحييت جانباً ، بينما حصل يلتسين على سلطات هائلة ، لكى يحكم لمدة ستة بواسطة إصدار المراسيم . وقد ثبت فى النهاية أن القضية الدستورية غير المحسومة قبله موفوتة . ولقد رُممت الحكومة بشكل جوهرى - وإن يكن غير كاف ، كما سنرى .

### برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى

رغم أن يلتسين كان مذبذباً بشأن إصلاح نظام روسيا السياسى ، فقد بدأ عاقدا العزم تماماً على اتباع برنامج للإصلاح الاقتصادى الجذرى . كانت هناك أسباب كثيرة تدعو إلى هذه الراديكالية والحسم . فقد كانت روسيا فى خضم أزمة اقتصادية هائلة ، مصحوبة بأوجه نقص ضخمة واختلالات تؤذن بانقراض الإنتاج . وكان الكثير جداً من محاولات الإصلاح المتوانية قد فشلت بالفعل بحيث بدا للكثيرين أن الإصلاح للجذرى هو الخيار المعقول الوحيد . كما أن بولندا كانت قد ضربت مثلاً فى هذا الصدد باستهلاكها للبلدى للتجاح للعلاج بالصدمات الاقتصادية فى أوائل عام ١٩٩٠ ، وفى يناير ١٩٩١ ، حذت شيكوسلوفاكيا حذوها . وكان الكثيرون من الروس على إطلاع واسع على التجربة البولندية . وأخيراً ، أصبح صفوة الاقتصاديين الروس الشبان مقتنعين بأن أفضل حل متاح هو القيام بتغيير جذرى سريع للنظام الاقتصادى . كانت هذه النخبة البارزة الواثقة بنفسها والحاصلة على مستوى جيد من التعليم ، ممتنعة لتسلم مقاليد الحكومة الروسية فى كنف يلتسين . وبذلك توافرت ليلتسين وسيلة للحصول على مشورة أكثر حنكة من الناحية الاقتصادية عنها من الناحية السياسية .

وقدّم الرئيس يلتسين للكثير من المبررات للإقدام على الإصلاح الجذرى . لقد أدرك أن الفرصة التاريخية قد حانت للقيام بالإصلاح . وبدأ خطابه الإصلاحى الكبير فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ بقوله : « إننى أتوجه إليكم بندائى فى لحظة من أكثر لحظات التاريخ الروسى خطورة . ففى هذه اللحظة ولأو سيقدر نوع البلاد الذى ستكونه روسيا فى السنوات والعقود المقبلة . » (٢٣)

وكان من رأى يلتسين أن الانقلاب هو مشكلة الإصلاحيين السابقين ومعضلة روسيا القديمة على حد سواء : « لم يحدث أبداً أن استكمل ولو جهد واحد من الجهود التى بذلت للإصلاح فى روسيا . » (٢٤) لقد فشل العديد من جهود الإصلاح فى إحداث أى تغيير جذرى فى روسيا ، وحسبما أكد يلتسين : « لم تكن متابع روسيا راجعة على الإطلاق إلى وجود عجز فى الإصلاحيين أو إلى وفرتهم ، وإنما إلى العجز عن التقيد بسياسة إصلاحية متسقة . » (٢٥) وبناء عليه ، فقد كان الموقف الذى اتخذته يلتسين فى هذا الصدد راديكالياً : « إننى أتوجه إليكم وقد عقدت العزم على

أن أنتم طريق الإصلاحات الجذرية بدون قيد أو شرط ، وملتصبا بالتأييد من جميع شرائح الشعب لما عثقت عليه العزم .... لقد حان الوقت لكي تنصرف بحسم ، وحزم ، وبدون تردد ... لقد انتهت زمن التحرك بخطوات صغيرة .... ومن الضروري تحقيق فتح إصلاحى كبير .(٢٦) لقد قدر يلتسين ، بعد أن قلب التفكير فيما حدث ، أن السبيل لمعالجة للتقلب هو اللجوء إلى برنامج إصلاح سريع وشامل : « إن الهدف الذى حددته للحكومة هو أن تجعل التكويس عن الإصلاح مستحيلا .(٢٧) كما تمسك يلتسين باعتقاده بأن الإصلاح الجذرى ضرورى . لقد أفضت إصلاحات جايدار إلى تحسين اقتصادى كلى ، أو بالأدق ، إلى تدمير الاقتصاد للقديم . وقد تحقق ذلك بقدر مرعب من الآلام ... ولكنه تحقق على كل حال . ومن المحتمل أنه لم يكن ثمة طريقة أخرى لتحقيقه . فنيما عدا الصناعة المستقبلية ، التى وونت مع الظروف الحديثة والاقتصاد السائلى ، لم يكن يوجد هنا أية صناعة أخرى تقريبا . ولابد من تدمير هذه الصناعة بنفس الطريقة التى خلقت بها بالضبط .(٢٨)

وكان من بين الأسباب الأخرى لاختيار يلتسين لبرنامج جذرى أنه أدرك مدى عمق ما وصلت إليه أزمة روسيا الاقتصادية . فبعد أغسطس ١٩٩١ ، وصل توزيع كل شيء تقريبا بالحصص المقننة إلى أقصى حدوده . وكانت الأرفف فى المتاجر فارغة تماما ... كما كان المناخ السياسى كئيبا تماما هو الآخر .(٢٩) ولذلك ، فقد خلص إلى أنه : « أحيانا ما يحتاج الأمر إلى التوقف الفجائى ، أو الانخلاع الحاذق لدفع شخص ما إلى التحرك قما ، أو حتى لمجرد البقاء على قيد الحياة .(٣٠) وفى الوقت نفسه ، كان يلتسين يظن أن روسيا على قدر كاف من الفنى والقوة يعينها على تحمل مثل هذه الصدمة . وعلى الرغم من أنه كان مقتنعا بالحاجة إلى تحول جذرى إلى اقتصاد السوق ، قام يكن لديه إلا فهم محدود لما يستتبع ذلك من الناحية العملية . لذلك فقد عهد إلى جورج جايدار ( الكتائب الرئيسى لخطاب يلتسين فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ ) بصياغة استراتيجية محددة للإصلاح .

وخطاب يلتسين بشأن الإصلاح هو المصدر الرئيسى عن برنامج الإصلاح القلى . فقد أصر جايدار على عدم صياغة برنامج بالمعنى الصحيح ؛ إذ كان يريد أن يقدم للناس من خلال الأعمال وليس من خلال الكلمات .(٣١) وفى ١٩ نوفمبر ١٩٩١ أقرت ، بمقتضى مرسوم حكومى ، قائمة تضم ما لا يقل عن ٧٠ إجراء قانونيا يُعتمد اعتمادها خلال موعد لا يتجاوز ١٥ ديسمبر .(٣٢) وقام جايدار بكتابة المقالات والظهور فى مناسبات عامة عديدة لتوضيح سياساته . غير أن أول برنامج اقتصادى حقيقى تعتمده حكومة الإصلاح كان « مذكرة بشأن السياسة الاقتصادية للاتحاد الروسى » ، وهو برنامج احتياطى بدون تمويل كان صندوق النقد الدولى قد وضعه ، وأقرته الحكومة فى ٢٧ فبراير ١٩٩٢ .(٣٣)

وكانت المهمتان الاقتصاديتان الرئيسيتان بالنسبة ليلتسين هما التثبيت والحرية الاقتصادية : « لدينا فرصة فريدة لتثبيت الاقتصاد خلال عدة أشهر ، وللبدة فى عملية الانتماش . لقد ناقشنا عن حريتنا السياسية . وعلينا الآن أن نوفر ( الحرية ) الاقتصادية ، وأن نزيل جميع الحواجز من أمام حرية المنشآت وروح المبادرة ، وأن نوفر للناس الإمكانيات للعمل والحصول على أكبر قدر ممكن

من المكسب ، بعد التخلص من الضغوط الليبرالوقراطية<sup>(٢٤)</sup>، ويكشف خطاب يلتسين الإصلاحى الأصلى عن الكثير من الأمور ، بفضل ما يحتويه وما يتقصه على حد سواء . وقد انصب تأكيده الجذرى على الانتقال القورى إلى حرية الأسعار والتنشيت المالى الفعال . وقد مرد الخطاب الكثير من التداير المحددة بشأن التنشيت الاقتصادى الكلى ، والتحرير ، والخصخصة . بيد أن التناصيل المفاهيمى كان مبهما .

وقد كان يلتسين غامضا بشكل مثير للدهشة بشأن التوقيت الفعلى لشتى التداير : إن الإصلاح يتقدم فى عدة اتجاهات فى نفس الوقت ، وبشكل جامع ودينامى .<sup>(٢٥)</sup> بيد أن فكرة التحرير والتنشيت المتزامنين كانت متفقدة . وعلى العكس ، تعين رفع أجور الموظفين العموميين قبل شهر واحد من تحرير الأسعار . ورغم أن كلا من يلتسين وجايدار استخدمتا مصطلح العلاج بالصدمات ، فهما اتبعا نهجا تدريجيا للإصلاح الاقتصادى ، ينطوى على مزانة محدودة فى كل من الأفكار والتنفيذ .<sup>(٢٦)</sup> وفى الأصل ، لم يكن جايدار يتوخى حتى تحقيق التحرير والتنشيت الكاملين قبل أن تقوم روسيا بطرح عملتها المستقلة الجديدة ، وهو الأمر الذى كان يظن أنه يحتاج إلى تسعة أشهر من الإعداد للتقى كحد أدنى .<sup>(٢٧)</sup> واقرحت وثيقة للعمل غير الرسمية التى أعدها فريق جايدار حزمة تنشيت وتحرير تدريجية تُنفذ خلال سنة واحدة . ولما كان البرنامج التنفيذى الوحيد يتكون من قائمة من الإجراءات القانونية ، فإن المقترحات كانت أميل إلى أن تكون معدة من أجل حل مشكل محددة ، بدلا من أن تكون مستنبطة من مبادئ عامة مهيمنة . وقد حال هذا التهج دون وضع برنامج شامل . وقد حث المستشارون الأجانب على إحداث فرقة كبرى ، على أشمل نحو ممكن ، بما فى ذلك القيام بأوسع تحرير متزامن للأسعار ، وإتباع سياسة نقدية أكثر صرامة ، ومزيد من تحرير التجارة الخارجية ، وتوحيد مبكر لسعر الصرف ، وجعل الحسابات الجارية قابلة للتحويل تماما ، وبذل جهود أكبر لتعبئة التمويل الدولى .<sup>(٢٨)</sup>

وقد أوضح يلتسين منذ البداية أن روسيا ، وليس رابطة الدول المستقلة ، هى التى ستضطلع بالإصلاح الجذرى : « إننى على اقتناع بأنه يجب على الاتحاد الروسى أن يقوم بدور حاسم فى إخراج البلاد من أزمتها العميقة ، وإعادة السلام والاستقرار إلى حياة الناس » .<sup>(٢٩)</sup> ورغمًا عن ذلك ، كانت روسيا على استعداد للتعاون عن كثب مع جاراتها بوصفها دولا صديقة ذات سيادة تمر بمرحلة تحول . وكان من المقرر أن تقوم الأجهزة المشتركة فيما بين الجمهوريات بدور استشارى - تنسيقى فقط ، على أن تبقى السلطة الحقيقية فى أيدي كل جمهورية . « ليس لدينا أى إمكانية لتسويق شروط الإصلاح بعد أن أبرمت اتفاقات جامعة فيما بين الجمهوريات » .<sup>(٣٠)</sup> وكانت روسيا تعزم مواصلة إتباع سياسة مستقلة تقوم على مصالحها الوطنية . وقد أوضحت الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى ما قد يترتب على تحريرها للأسعار وتغييراتها الضريبية . واتبعت معظم الجمهوريات بعض ( وليس كل ) تلك التداير . وأخبرت روسيا ، كبادرة حسن نية تجاهها ، تحريرها للأسعار من منتصف ديسمبر ١٩٩١ إلى ٢ يناير ١٩٩٢ .

وتمثلت إحدى القضايا الزائفة فيما إن كانت روسيا منطرح عملتها الوطنية للخاصة أم لا . وقد ناقش يلتسين هذا الأمر باستفاضة فى خطابه الإصلاحى وطرح خيارين . فإمكان الجمهوريات

الأخرى إما أن تقبل بإنشاء منطقة رويل موحدة تلت مصرف مركزي ولحد واتحاد نقدي كامل ، أو تقوم روسيا ، بطرح عملة روسية جديدة .<sup>(٤١)</sup> وقد دعا جور جايلدار في ورقة كان قد كتبها قبل قليل من انضمامه إلى الحكومة إلى « طرح وحدة نقدية جديدة للجمهورية الروسية . »<sup>(٤٢)</sup> كان الخياران واضحين . وكان من الجلي أن الجمهوريات الأخرى لن تقبل بيقام مصرف مركزي ولحد مشترك ، تكون لروسيا الأغلبية فيه بسبب حجمها المهيمن . غير أن القيادة الروسية ترددت ، ولم تحل قضية الإصلاح النقدي الحيوية في الوقت المناسب .

وقد دعا يلتسين بالأساس إلى برنامج تثبيت اقتصادي كلي نقدي يؤكد على تحرير الأسعار وميلاسة للموازنة الصارمة . « ينبغي ألا يكون هناك أثر تقريبا للمجز في الميزانية في عام ١٩٩٢ أو أن يكون في حده الأدنى . »<sup>(٤٣)</sup> ومن ناحية الإنفاق ، كان يتعين إجراء تخفيضات كبرى في الدعم المقدمة للمنشآت والدفاع والإدارة الحكومية ، ووقف جميع المعونات الخارجية . وبالإضافة إلى ذلك ، فمن شأن تحرير الأسعار أن يفضي إلى انخفاض حاد في دعم الأسعار . وأوضح جايلدار أن الفكرة من إجراء تخفيض في ميزانية الدفاع هي « الإبقاء على تكاليف الأجور ، والبرامج الاجتماعية ، وجلب من مخصصات البحوث العسكرية ، لكن مع خفض مشتريات الأسلحة بأقصى قدر من الحدة . »<sup>(٤٤)</sup> ومن ثم قلن يتضرر من ذلك سوى صناعة الأسلحة وليس أفراد القوات المسلحة . ومن ناحية الإيرادات ، لم يقترح يلتسين سوى ضرورة تنظيم أمور نظام الضرائب بدون فرض زيادات فيها على المواطنين . كانت ضغوط الضرائب الاسمية على الاقتصاد مرتفعة بالفعل ، وكانت المشكلة في عام ١٩٩١ تتمثل في الهبوط الحاد في تحصيل الضرائب لغزاة الاتحاد . وأراد جايلدار أن يستبدل الضريبة القديمة على جملة المبيعات ، والتي كانت تنفوت بحسب السلعة ، بضريبة القيمة المضافة ، ووجد من الضروري أن يرفع المعدلات الضريبية .<sup>(٤٥)</sup> وكانت قد جرت محاولة لفرض ضريبة القيمة المضافة هذه في بداية عام ١٩٩١ كضريبة لعموم الاتحاد تسمى ضريبة الرئيس ( ألا وهو جورباتشوف ) . ولم تكن ضريبة قيمة مضافة صافية وإنما ضريبة مبيعات إلى حد ما في حقيقة الأمر . وفي عام ١٩٩١ ، عارضت جميع الجمهوريات هذه الضريبة الاتحادية الإضافية ، وتم تحصيل القليل من الإيرادات فصعب . بيد أن مسؤولي الضرائب في وزارة المالية حاولوا بأنهم استعدوا جيدا لتطبيق هذه الضريبة ، وأقنعوا جايلدار بأن يمتنع فيما في هذا الصدد .<sup>(٤٦)</sup>

وحظيت السياسة النقدية بقدر أقل بكثير من التفكير والناية . وتكلم يلتسين بإلهام عن « عمليات تحضير حزمة من التدابير بشأن إصلاح النظام المصرفي » ، وتشمل على « إدخال العمل بالآليات صارمة ضد إصدار النقد والإئتمانات بطريقة غير منضبطة . »<sup>(٤٧)</sup> وكان الاعتقاد السائد أنه ينبغي ترشيد الائتمانات ، على الرغم من أن الرئيس والحكومة لم ينكرا سوى القليل عن الحاجة إلى التفكير بإدخال العمل بأسعار فائدة حقيقية إيجابية . ودعا جورجي مانتوخين ، رئيس مصرف روسيا المركزي إلى الأخذ بأسعار فائدة حقيقية إيجابية بدون أي مساندة من الحكومة .<sup>(٤٨)</sup> وسرعان ما عمل عدد من القضايا الأخرى المهمة على إثارة خلافات جذلية جسيمة ، هي :

الائتمانات المدعومة ، والائتمانات غير المحكومة المقدمة إلى الجمهوريات الموفيقية الأخرى ، والعجز النقدي ، والمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت .

وكان جايدار متلهفا على الأخذ بسعر صرف موحد ، وجعل الروبل قابلا للتحويل في الحسابات الجارية . بيد أن استفاد الاحتياطات بالكامل والقروض العامة دفعا جايدار إلى تأجيل ذلك ، حتى أول يولية ١٩٩٢ . إلا أنه شُحّ بتعميم سعر الصرف الأسلمي بعد أول يناير ١٩٩٢ . كان جايدار يفضل أن يثبت سعر الصرف ، وهو الأمر الذي كان قد سهل التثبيت الاقتصادي الكلي في بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، غير أنه وفقا لتصوره هو : « كان علينا أن ننتقل من الواقع - ليس لدينا مئة مليارات من الدولارات لخلق اعتمادات التثبيت الضرورية ».(٤٩)

ومن الصعب بمكان أن نقرر مدى عظم الآمال التي كانت تعلقها روسيا بالفعل على المساعدة الغربية . غير أن يلتصين توجه في خطابه الإصلاحى الأول بمنشآت قوية ومستقبضة إلى المنظمات الدولية والغرب لتقديم العون :

« إننا نلجأ بصفة رسمية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبى للإنشاء والتعمير ، وندعهم إلى وضع خطط تفصيلية للتمويل والمشاركة في الإصلاح الاقتصادى . إننا نناشد البلدان المنتمة والمنظمات الدولية بتقديم المساعدة التقنية ، وذلك في المقام الأول من أجل تدريب الموظفين ، وتحليل وبلورة التوصيات الخاصة بالمسائل الإيكولوجية والإقليمية الاقتصادية الرئيسية ... »

إننى أنشد المجتمع العالمى . إن روسيا تضطلع بإصلاحاتها لما فيه مصلحتها ، وليس تحت ضغوط خارجية . إن قلم المجتمع الدولي بتقديم العون لنا يمكن أن ييسر من مسيرتنا في هذا الاتجاه إلى حد كبير ، وأن يسارع من الإصلاحات ».(٥٠)

وفي نهاية ديسمبر ١٩٩٢ ، ارتفعت الآمال التي يعلقها جايدار على دعم الغرب . ووفقا لما ذكره في التلفزيون الروسى : « إننى مقتنع ، لأسباب عملية تامة ، أننا لو استطعنا أن نصمد ، وإذا لم نرتكن إلى جولة جديدة من تنظيم الأسعار ، وإذا تمكنا من التثقيف بمبادئ توجيهية حازمة للميزانية ، فيكون بمقدورنا في منتصف الربيع ، أى بحلول شهر أبريل ، أن نعيه اعتمادات من العملة الصعبة من أجل التثبيت ، استنادا إلى التعاون مع المنظمات الدولية ».(٥١)

وقد توخى يلتصين في خطابه الإصلاحى الرئيسى أن تكون حرية تكوين الأجور أحد أوجه الحرية الاقتصادية ، في حين أن جايدار كان يخشى من الزيادات المفرطة في الأجور في قطاع الدولة .(٥٢) ولذلك فإن جايدار كان على استعداد ، من حيث المبدأ ، للقبول بنوع ما من سياسة الدخول ، وذلك فقط إذا تم تثبيت سعر الصرف أولا ، وهو ما كان يتطلب توافر اعتمادات التثبيت .(٥٣) وبعد ذلك قبل جايدار بأن يدرج في البرنامج الاحتياطى الذى حث عليه صندوق النقد الدولي سياسة للدخول تعتمد إلى الضرائب تشبه ذلك النوع من السياسات التي اتبعت في بولندا . بيد أن هذا الانزлам لم يكن له شأن يذكر حيث لم يكن يلوح في الأفق أى شكل من التحويل الدولي .(٥٤)



كان كل من خطاب يلتسين واستراتيجية الإصلاح الشاملة مبهمين ومتضاربين بشأن التحرير بشكل مثير للدهشة . فقد أشير بالذکر إلى مفهوم الحرية الاقتصادية ، ولكن لم يبدل أى محاولة لبلورته . وعوضا عن ذلك ، نوقش ضرب من العناصر المنفصلة . وكان التركيز على تحرير الأسعار ، إلا أنه لم يوضع فى السياق الأعم للتحرير العلم . وعلاوة على ذلك ، فقد كان من شأن تحرير الأسعار فى ظل أوجه النقص للوسعة الانتشار أن يفرض على زيادات ضخمة فى الأسعار بشكل شامل . وبعد أن أعلن يلتسين أن الأسعار ستحرر بشكل نهائى ، عملت شتى جماعات المصالح على الفت من عزمته .

وكانت الحجة الرئيسية المضادة لتحرير الأسعار هى الطابع الاحتكارى الواسع المدى المزعوم للاقتصاد الروسى . وقد سلم يلتسين بهذا التقرد ، ووعد كالمتعاد : بحزمة من التدابير ، لمحاربة الاحتكارات وتحفيز التنافس . وكانت الحكومة مستعدة بالتالى للشروع فى تفكيك شتى المصالح الكبيرة ، وكان يتعين على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تنشر فى التنافس عاجلا .<sup>(٥٥)</sup> إلا أن افتقاد التأسيس المفاهيمى كان لافتا للنظر .

وكان من بين أوجه القصور الرئيسية فى استراتيجية الإصلاح بأكملها المعجز عن التطرق إلى فكرة حرية التجارة . فقد أشار يلتسين بالكاد فى خطابه الطويل إلى التجارة الداخلية ، ولم يعان عن إدانته للتعليقات الحكومية . وأعلنت حرية التجارة فى وقت لاحق ، فى مرسوم رئاسى صدر فى ٢٩ يناير ١٩٩٢ ، ولكن لم ينص عليها بحزم فى إطار العمل الإصلاحي . كما لم يدع يلتسين إلى حرية التجارة الخارجية . وإنما اشتكى فحسب من الفساد ومن البيروقراطية المفرطة ، مقترحا عددا من التدابير المتوائمة ، مثل المبيعات التنافسية لتراخيص الاستيراد والتصدير . غير أن يلتسين لم يعتبر المنافسة الأجنبية سلاحا ضد الاحتكارات .

وكانت الأفكار التى طرحها يلتسين بشأن الخصخصة مفعمة بالحيوية ومبهمة وانتقالية . وقد بدأ بأن أعلن : « لقد ظللنا نناقش لفترة طالت دونما داع ما إن كنا فى حاجة إلى الملكية الخاصة أم لا . وفى نفس الحين ، انغمست نخب الحزب - الدولة فى عملية الخصخصة الخاصة بها .... وعلينا اليوم أن نمسك بالمبادرة ، ونحن عازمون على القيام بذلك . »<sup>(٥٦)</sup> وأعطيت الأولوية لخصخصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ؛ وكان يلتسين يلم فى أن يكون بالإمكان الانتهاء من خصخصة نصفها خلال ثلاثة أشهر . وكانت خصخصة المملكت قد بدأت بالفعل والنية مقودة على مواصلة . وتلى ذلك عملية لخصخصة الأكثر تعقيدا للمنشآت الصناعية الكبيرة . وكان من المقرر أن يبقى الكثير منها فى أيدي الدولة ، إلا أنه كان يتوجب تحويلها أيضا إلى شركات مساهمة مستقلة مع تقسيم أسهم رؤوس أموالها فيما بين الدولة والتجمعات العمالية ، على أن تباع الأسهم المملوكة للدولة بعد ذلك بأسعار السوق إلى أى شخص يريد شرائها . وأخيرا ، كان الإصلاح الزراعى الذى يسمح ببيع وشراء الأرض قد تأخر عن مواعده كثيرا .<sup>(٥٧)</sup>

ولم ينكر يلتسين أن الانتقال سيكون له تكاليف اجتماعية بالغة الأهمية ، رغم أنه لم يبدل أى محاولة لتحديد حجمها : « يتعين على أن أخبركم صراحة : إن نستطيع اليوم ، ونحن نمر

بوحدة من أشد الأزمات ، أن نضطلع بالإصلاح بدون ألم . ستكون الخطوة الأولى أصعب الخطوات . سيحدث انخفاض معين في مستوى المعيشة .... ومستوى الأمور على الجميع لمدة نصف سنة . وبعد ذلك ستخضع الأسعار ، وتمتلي الأسواق الاستهلاكية بالمطعم . وكما سبق وأن وعدتكم قبيل الانتخابات ، سيمتد الاقتصاد ، وتتضمن حياة الناس للتدريج قرابة خريف عام ١٩٩٢ . (٥٨) بيد أن يلتصق لم يهيه مستمعيه لحدث انخفاض جم في نتائج المحلى الإجمالى ، والذي كان أمرا حتميا حتى وإن كان يصعب قياسه . وصرح جايدر بأن الإنتاج سينخفض بنسبة ١٠ بالمائة على الأقل في عام ١٩٩٢ ، غير أن موقف الحكومة غير المتيقن والدفاعى إزاء الانخفاض فى الإنتاج زود المعارضين بنخيرة طيبة للمجادلة . (٥٩) ومن الجلى أنه لم يكن بمقدور أى أحد أن يعرف متى يبدأ الانتماش . ويبدو أن مقولة يلتصق بأن الانتماش سرعان ما سيبدأ فى خريف ١٩٩٢ كانت تمثل رأيه الشخصى . وكانت تخامر جايدر رؤية أكثر تشاؤما ، فلم يكن يتوقع تحولا مبكرا إلى الأمن . (٦٠) كما وعد يلتصق بتوفير شبكة أمان اجتماعى جديدة للروس ، على أن يستهدف الدعم أكثر المواطنين احتلجا .

ويحاول عام ١٩٩١ ، وقبل الشروع فى الإصلاح ، كانت الجريمة أحد دواعى الانشغال الجماهيرى الرئيسية بالفعل . وتحدث يلتصق بإسهاب عن دواعى انزعاجه من جراه الارتفاع فى الجريمة للمنظمة والفساد : « إن جوهر المافيا هو التلاحم بين هيكل خاصة وهيكل الدولة ، ولذى ينشأ عنه أسوأ أنواع الاحتكارات . إذ لا يمكن أن تعيش إلى جانبها أى منشأة حرة . » ودعا إلى الكفاح بلا هوادة ضد الجريمة المنظمة . (٦١)

كانت فكرة يلتصق عن الرأسمالية التى سوف تنشأ هي أنها تماثل تلك التى شهدتها روسيا خلال العقود الثلاثة التى سبقت ثورة أكتوبر ١٩١٧ . « لا ينبغي أن يكون هناك سوى قيد واحد على تحقيق الأرباح المفرطة : القتلون . ومن أسف أن وكالات إنفاذ القوانين تتكيف ببطء شديد ، وبشكل سيء إزاء هذه الظاهرة الإجرامية الجديدة . وهذا هو الأسلوب الروسى المعمود . » (٦٢) وفهم يلتصق أنه لا مناص من أن تنسم الرأسمالية الروسية للفوضى . كان خطابه الإصلاحى رايدكاليا وغنيا بالتفاصيل ، غير أنه ترتبت على معظم أوجه قصوره عواقب جسيمة على نجاح الإصلاح .

وختاما ، فقد جرى التركيز على موازنة الميزانية وتقليل الدعم عن طريق تحرير الأسعار . ولقد كانت روسيا على استعداد ، لو أنها منحت تمويلا دوليا ، لتثبيت سعر الصرف وجعل عملتها قابلة للتحويل فى الحسابات الجارية ، ومواصلة تحرير التجارة للخارجية ، وربما لتطبيق سياسة الدخول . ولما أوجه القصور الرئيسية الأربعة التى أصبحت ظاهرة للعيان ، فهى : الافتقار إلى تحرير كل من التجارة الداخلية والخارجية ، والتأصيل المفاهيمى السىء للسياسة النقدية ، والتجنب فى العلاقات الاقتصادية مع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى . وكان برنامج الخصخصة بدليا وإن يكن طموحا . ولهذه الأسباب ، فإن برنامج الإصلاح الروسى كان أقل شمولا من برنامج الإصلاح فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا ، اللذين عالجا جميع أوجه القصور تلك .

بيد أنه ، على العكس من روسيا ، توافر لكلا البلدين عندما شرعا في إصلاحاتهما الجزرية ، سبلا للحصول على الدعم المالي الدولي .

## تشكيل فريق الإصلاح الاقتصادي

كان من الجلي أن يأ من الدكتوقراط السوفييت المحافظين أو الأكاديميين الاقتصاديين من أنصار المدرسة القديمة لم يكن يستطيع أن يعود روسيا إلى اقتصاد السوق . ففى البلدان التى تضطلع بتغيير جذرى فى السياسة الاقتصادية ، يتجه الأمر إلى اجتذاب اقتصاديين شبان على درجة جيدة من التعليم ( ممن يحملون درجات دكتوراه أجنبية فى كثير من الأحيان ) إلى صفوف الحكومة . وقد أدرك الرئيس يلتسين أنه يحتاج إلى مجلس وزراء جديد تماما ، يتولى تنفيذ الإصلاح الاقتصادى الجذرى : « كان الوقت قد حان لاستدعاء رجل اقتصاد له مفهومه الأسيل ، وبوسعه أن يصبح معه فريقا من مساعديه . إننا لم نتأخر بأكثر مما ينبغى فى القيام بإجراءات وطيدة العزم فى الأمور السياسية فقط وإنما فى الاقتصاد أيضا » (١٣)

وبدأت عملية غريبة الشأن بعد أغسطس ١٩٩١ . كان الرئيس قد اتخذ قرارا استراتيجيا بإقصاء رئيس الوزراء للرسمى إيفان سيلايڤ ، وهو تكتوقراطى سوفيتى عجوز ومرشح الحل الوسط . (١٤) وأعلم يلتسين الكافة أنه يبحث عن حكومة جديدة ، وشجع على التنافس على تشكيل المجموعات الحكومية وتقديم برامج الإصلاح . ( حدثت عملية مماثلة فى صيف عام ١٩٩٠ ، عندما دخل جريجورى يافلينسكى ويورى فيدوروف إلى الحكومة الروسية ببرنامج عمل الخمسائة يوم ) .

واجتمعت خمس مجموعات متنافسة على الأقل فى نُزُل حكومية مختلفة حول موسكو للقيام بوضع برامجها . (١٥) وكان يتولى قيادة المجموعة ذات للترزة الأكثر محافظة يورى سكوكوف ، وهو مدير لمصنع حربي كبير فى موسكو . كان سكوكوف وثيق الصلة بيلتسين منذ أن كان يتولى منصب الأمين الأول للحزب فى مدينة موسكو . وكان يمثل مصالح المجمع العسكرى - الصناعى ، ويعارض اقتصاد السوق والديمقراطية على حد سواء . (١٦) وكان يرأس إحدى المجموعات الأخرى أوليج لوبوف ، وهو صديق أقدم بكثير ليلتسين ومن عناصر الحزب الشيوعى فى سفيردلوڤسك . وفى عام ١٩٩٣ ، ضغط لوبوف من أجل إعادة الأخذ بالتخطيط المركزى . كان كل من سكوكوف ولوبوف نائبين لرئيس وزراء روسيا بالفعل منذ عام ١٩٩١ ، ولكن لم يكن لدى أى منهما الكثير الذى يمكن أن يقدمه من أجل الإصلاح .

وكان يوجد ، بالإضافة إلى هاتين المجموعتين ، ثلاث فرق ليبرالية . وكانت الفرق الثلاث بأجمعها تحبذ الإصلاح الاقتصادى الجذرى مع العمل على التحرير ولتثبيت المريعين المصحوبين بخصخصة حاشدة ، وكانت تتوخى بأجمعها أن يستغرق التحرير سنة واحدة . كان يفغينى ساجوروف بالفعل وزيرا للاقتصاد ونائبا لرئيس وزراء روسيا . وكان قد حض على الأخذ بقرائين الخصخصة التى اعتمدت فى يولية ١٩٩١ . وكان لدى ساجوروف برنامج اقتصادى جوهري يركز

على الشخصية . وكان البرنامج يحتوى على مقترحات راديكالية أخرى مثل تأميم الروبل الروسى بما يجعله عملة وطنية . بيد أن الجانب الاقتصادى الكلى من برنامج سابوروف كان ضعيفا جدا ، ويقترح تحريراً تدريجياً للأسعار مع وجود للتضخم المرتفع .(١٧) كان يلتصق بكرة سابوروف لأسباب غير معروفة . ومن الواضح أن سابوروف كانت لديه العديد من أوجه القصور : كان صنيعة لسيلايف ، وكان للفريق العامل معه صغيراً ، وكان إدارياً سيئاً ، وكان أقل براعة كاتقصادى من جايدار .

وكان جريجورى يافينسكى أكثر الاقتصاديين الليبراليين للشبان شهرة وجماعية . وفسر يلتصين رفضه ليافينسكى على النحو التالى : « قد تكونت لديه حساسية مفرطة بالفعل من جراء ما أصابه من ضيق وانزعاج بشأن برنامج الخمسائة يوم المشنوم . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان من الصعب عليه من الناحية الميكولوجية أن يعود مرة ثانية إلى نفس برنامج الخمسائة يوم ، وإلى أصحابه .»(١٨) ومن الممكن أن تعزى حساسية يافينسكى المفرطة إلى مزاعمه الذائعة الانتشار بأن يلتصين قد خانته . وعلاوة على ذلك ، فقد كان يافينسكى فى ذلك الحين نائب رئيس وزارة سوفيتى بالفعل وعمل تحت زعامة جورباتشوف من أجل تعهد بتدعيم الإبقاء على الاتحاد السوفيتى . وكان يافينسكى أثناء عمله فى مشروع « الاتفاق الكبير » فى أوائل صيف عام ١٩٩١ ، قد تجاهل يلتصين وبوربوليس وركز اهتمامه كلية على جورباتشوف . وكان يعمل مع يافينسكى فريق صغير نسبياً يتكون معظمه من سفار المساعدين . كان برنامج الخمسائة يوم يدعو إلى الشخصية السريعة . بيد أن البرنامج كان أقل راديكالية ، من الناحية العملية ، من برنامج سابوروف ، لأنه أصر على بيع الممتلكات فقط ، إذ أن البيع مستغرق وقتاً طويلاً ، ويفضى إلى هيكمل ملكية أقل اتصافاً بالمساواة من التوزيع الحر للممتلكات . وقد ركزت مجموعة يافينسكى بشكل كبير على تفكيك الضوابط التنظيمية . ومع ذلك ، فإن أفراد المجموعة توقعوا أن يحدث تحرير الأسعار والتثبيت المالى بالتدريج ، على الرغم من أن « الاتفاق الكبير » بنى العلاج بالصناعات الاقتصادية .

كان فريق يجور جايدار الليبرالى المنتصر يتفوق على منافسيه فى معظم النواحي ، فيما عدا افتقاره إلى الشهرة المسبقة ، وافتقاره إلى القدرة على التعامل مع وسائل الإعلام . كان الفريق مكوناً من عدد كبير من الاقتصاديين ، وكان يضم فيما يحتمل أكثر من مائة شخص ، وكان يضم أفراداً من أفضل رجال الاقتصاد من وجهة النظر المهنية . وكان جايدار قائد المجموعة بشكل ظاهر ، واجتذب إليه أشخاصاً آخرين أقوياء . كان جايدار قد نشر منذ عام ١٩٨٧ أفضل التحليلات السوفيتية لأقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية باعتباره المحرر الاقتصادى لجريدة الحزب الشيوعى الليبرالية « كومونيزم » (Kommunist) . كما قدم فريق جايدار أكثر استراتيجيات الإصلاح إقناعاً وراديكالية وشمولاً . كان جايدار قد درس الإصلاح فى أوروبا الشرقية بالتفصيل وخلص إلى أن أفضل دواء اقتصادى لروسيا هو العلاج بالصدمات على الطريقة البولندية .(١٩) وقد أعجب يلتصين ببقاء جايدار فى نفسه ، واستقلاله واستعداده للقتال من أجل مبادئه . وكان جايدار يتكلم بطريقة بسيطة ومقنعة ، وقد أحب فيه يلتصين ذلك . « تطابقت نظريات

جايدار مع عزمي شخصيا على المسارعة إلى خوض غمار الجزء الموزم من طريق الإصلاح الاقتصادي . لم يكن بوسعي أن أجبر الناس على الانتظار مرة ثانية ، وعلى إطالة أمد الأحداث والعمليات الرئيسية لعدة سنوات . فلما كنا قد عقدنا العزم على أمر ما ، فإنه يتعين علينا أن ننطلق صوب مرادنا .(٧٠) وكان من أوجه قوة فريق جايدار الأخرى أنه يحظى بتأييد جينادي بوربوليس ، الذي كان قد تعرف على يجور جايدار وألكساندر شوخين في وقت يرجع إلى خريف عام ١٩٩١ . كان جايدار وشوخين قد عملا معا في معهد التنبؤات الاقتصادية التابع لأكاديمية العلوم في منتصف الثمانينيات . وكان بوربوليس قد برز كناخب ديمقراطي عن سفيرلوفسك ، واكتسب شهرة في المجموعة الديمقراطية الإقليمية في مؤتمر نوبل الشعب . وقد اختار يلتسين بوربوليس كرئيس فعلي للوزراء ، وكان جايدار رجل بوربوليس .(٧١)

وعينت الحكومة الجديدة في ٦ - ٨ نوفمبر ١٩٩١ . وقرر يلتسين ، بناء على نصيحة بوربوليس ، أن يرأس الحكومة بنفسه . وأصبح بوربوليس النائب الأول لرئيس الوزراء . وكان من الناحية العملية التقام بأعمال رئيس الوزراء . وعُين جايدار نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للمالية والاقتصاد .(٧٢) وكان ألكساندر شوخين وزيرا للعمل منذ أغسطس ١٩٩١ ، وبالإضافة إلى ذلك ، فقد رقي إلى منصب نائب رئيس الوزراء للشئون الاجتماعية . وكان من بين الوزراء نوى المسؤوليات الوزارية للكلمة المنتمين إلى فريق جايدار ، لتقوى تشوبليس وزير الخصخصة ورئيس اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ؛ وبيتر أفين وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية ؛ وفلاديمير لوبوخين وزير الوقود والطاقة ؛ وإيلا بامفلوفا وزيرة الشؤون الاجتماعية ؛ وبوريس سالتيكوف وزير العلوم ؛ وفلاديمير ماشينيتس رئيس لجنة الدولة للتعاون الاقتصادي مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة . وسرعان ما تخلى جايدار عن منصب وزير الاقتصاد لأندري نيتشيف . وبالإضافة إلى هذه الشريحة العليا ، تم تعيين العديد من نواب الوزراء والمستشارين الوزاريين والمساعدين ، وتم تكوين فريق للبحوث من الخبراء ملحق بمجلس الوزراء .

وكانت أعمال كل هؤلاء الوزراء تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ سنة ، وكانوا من الاقتصاديين المحترفين الذين يحملون درجة الدكتوراه . بل إن جايدار وشوخين كانا أستاذين جامعيين . ولم يكن أي منهم قد حصل على درجة علمية كاملة من الخارج ، غير أنهم كانوا قد درسوا بأجمعهم العلوم الاقتصادية الغربية للرئيسية ، وليس الاقتصاد السياسي السوفييتي الاشتراكي فحسب . كانوا قد درسوا بمعرفتهم الشخصية بالدرجة الأولى ، أو معا بدون أي إشراف ؛ ولم يكن الكثيرون من أبناء الجيل الأكبر سنا من الاقتصاديين السوفييت يكتفون أنفسهم عناء بالتحدث إلى زملائهم الأصغر سنا ، أو قراءة الأدبيات الاقتصادية الدولية .(٧٣) وبالنظر إلى افتقاد الاحترام المتبادل ما بين الاقتصاديين الروس للشيوخ والشبان ، فلم يكن من الغريب أن كلا من جايدار وشوخين وتشوبليس قد عمل على إنشاء معهد للبحوث الاقتصادية المزود بالدارسين للشبان . وبذلك برز صدى حد بشكل فريد ما بين الأجيال . ومن الناحية الاجتماعية ، نشأ معظم أفراد فريق جايدار في أوساط متقن موسكو أو سان بطرسبورغ . ومن الناحية السياسية ، كان لدى الكثير منهم فقط خبرة مهنية

يعتد بها ( لا سيما شوخين وجابدار وتشوباليس ) . كان جميع كبار أفراد الفريق من أعضاء الحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي ، إلا أنهم لم يكونوا من الشيوعيين الحقيقيين ، أو من النشطين في « روسيا الديمقراطية » . وكان اتجاههم الأصلي إزاء أمور السياسة اتجاهًا تكنوقراطيًا ، وكانت آراؤهم الاقتصادية تتراوح بين الاشتراكية الديمقراطية ومدرسة فريدريش هاييك ، رغم أنهم كانوا ينتمون في الأغلب إلى التيار الفكري الرئيسي المحافظ . وللمندش أن يلتزمين ، على خلاف معظم أفراد جيله ، كان قادرا على تخطي هذا الصدع الثقافي المنهبي فيما بين الأجيال .

## انتقاد لاذع

إن مقدم جيل جديد ، نخبة مهنية جديدة ويزوغ عالم جديد من حجب العتمة إلى مقاعد السلطة مباشرة ، ليس بالأمر الذي يقدر على استمساغته كل الناس . ومنذ لحظة البداية ، تعرض الإصلاحيون الليبراليون الشبان لانتقاد خبيث . (٧٤)

وتشكل التيار الرئيسي للقد من ثلاثة محاور : التزلف لعلمة الشعب ، والماركسية الفجة ، والمصالح المكتسبة . وكان الزعماء السياسيون المصدر الرئيسي للقد المتزلف لعلمة الشعب - لا سيما ألكساندر روتسكوى نائب رئيس الجمهورية ورسلان حسبولاتوف رئيس مجلس السوفييت الأعلى بمساعدة من كبير مستشاريه الاقتصاديين ، فلاديمير اسبرافنيكوف . فقد استقبل هؤلاء السياسيون غضبا لأنهم استبعدوا هم والبرلمان من الجهود المبذولة لوضع تفاصيل برنامج الإصلاح الاقتصادي . وينطبق الأمر نفسه على الأكاديميين الاقتصاديين من رجال المدرسة القديمة الذين كانوا من بين الإصلاحيين الشيوعيين الرئيسيين ومستشاري جورباتشوف ، ومن بينهم ليونيد أبلكتين ونيكولاي بتراكوف وأوليج بوجومولوف ويورى يلارمينكو ، وزملائهم . وكانت الماركسية لا تزال تشكل منطلقاتهم ، رغم أنهم تخلوا عن التعقيد المذهبي الصريح . وكانت المجموعة الثلاثة الأقل بروزا ، وإن تكن مجموعة قوية مع ذلك ، تتكون من اتحادات مدراء المنشآت المملوكة للدولة فى الصناعة والزراعة . وقد تزامنت هذه الحملات الثلاثة لانتقاد الإصلاح الروسي إلى حد كبير .

وتتعرض أقسام أخرى من هذا الكتاب جهود الإصلاحيين وتناقش نتائج أعمالهم . لذلك ، فإن هذا القسم يعرض للحجج الرئيسية للانتقادات ، ويجمع الحجج المضادة باختصار فحسب . وتركز هذه المناقشة على النقد المطروح فى الفترة المبكرة للحركة من الإصلاح ( وبالدرجة الأولى من فبراير حتى أبريل ١٩٩٢ ) ، وهى الفترة التى بلغت فيها حدة الحوار ثروتها ، ووهنت خلالها شدة الإصلاح الجذرى . ونقدم بإيجاز المشاكل والأسباب التى حددها المنتقدون . ما هو نوع النظام الاقتصادى الذى كانوا يتخيلونه فيما يتعلق بدور الدولة والسوق على التوالى ؟ وعلاوة على ذلك ، ما هى الأنوار التى تضطلع بها الميزانية والسياسة النقدية ؟ وأخيرا ، كيف كان المنتقدون يتصورون عملية التحول ، وما هى النماذج التى كانوا يطمحون إلى الوصول إليها ؟

وقد تركزت إحدى نقاط المحاجة الأساسية على عمق الأزمة الاقتصادية وأسبابها . فلم يكن المنتقدون يرون أن الأزمة فى روسيا جسيمة بمثل ما كان ينظر إليها الإصلاحيون ، وكانوا يظنون

أن لديهم وفرة من الوقت وخيارات كثيرة . وجريا مع التعلق الماركسي بالإنتاج ، فإنهم ركزوا على تدنى الإنتاج وأملوا المائيات . ويقدم نيكولاي بتراكوف ، على النحو المعهود ، خمسة أسباب للانخفاض الذى حدث فى الإنتاج فى عام ١٩٩١ : نقص العملة الصعبة ، واختلال الروابط الاقتصادية مع أوروبا الشرقية ، وتضيق أوصار البيئة للإنتاج والمشاريع الاستثمارية ، وتزعزع الروابط الاقتصادية بفعل النزاعات الوطنية والإقليمية ، والتغيرات الهيكلية التى أحدثها الطلب (٧٥) . وكانت خلقة الاقتصاد الموجه القديم والتغيرات الهيكلية الناجمة عن ذلك تعتبر بالنسبة لبتراكوف مشكلة وليست أهدافا . ومما يصعب تصديقه أنه لم يلاحظ أن الاختلالات المالية وأوجه النقص المربكة قد عوّت الإنتاج .

ورغم أن بتراكوف ناقش الفائض النقدي ، فقد فاته أن ينكر المعجز فى الميزانية ( ٢٠ بالمائة على الأقل من النتائج المحلى الإجمالى فى ١٩٩١ ) ، أو الزيادات المفرطة فى الأجور ، أو انهيار فى تحصيل الضرائب باعتبارها من أسباب الانخفاض فى الإنتاج . وعرضا عن ذلك ، ينحى بتراكوف باللائمة على ما قام به رئيس الوزراء فلتنين بافلوف من إصلاح إدارى للأسعار فى أبريل ١٩٩١ ، وحجم البرامج الاجتماعية ، ومبالغة الأموال غير النقدية بالنقدية ، وعدم وجود سياسة لثمن متسقة . واقتربت مناقشته إلى أى بيانات كمية . (٧٦) ومضى ليونيد أبلاتكين إلى أبعد من ذلك فى تجاهله للاختلالات المالية . بل إنه أنكر أن الفائض النقدي يعتبر مشكلة : « أن نقطة البدء هنا خاطئة ، اعتبار التراكم النقدي مفرطا ، والارتفاع فى الدخول فى ١٩٩١ تضخما ، فى حين تم تضيق مجال استثمار الدخول بالذات بشكل إدارى فى حقيقة الأمر . » (٧٧) وكانت المشكلة بالنسبة لأبلاتكين أن للنقد لا تستخدم بطريقة مثمرة . كانت مشكلة الأكاديميين الرئيسية هى الجهل المطبق بالاقتصادات الكلية . وعلاوة على ذلك ، فإنهم نادرا ما أزعجوا أنفسهم بالإحصائيات . وكنوا يناقشون المصروفات الحكومية على وجه الأخص كما لو كان بإمكان الدولة أن تعمل على زيادتها دوما ، وتحاشوا عقد أى مقارنات إحصائية مع البلدان الأخرى التى تمر بمرحلة انتقال ( بخلاف الصين ) .

وكان الماركسيون أوصار الخط القديم (١٧) ، فى تساقهم مع تجاهلهم للمائيات ، يعتبرون أن الانخفاض فى الإنتاج والاستثمار ، وليس التضخم ، هما المشكلتان الكبيرتان . كانوا يريدون تثبيت الإنتاج وليس الأسعار . وكان من أكثر مواقفهم تطرفا أن العلاقة ما بين عرض النقود والتنتاج المحلى الإجمالى كانت صحيحة قبل تحرير الأسعار وينبئ إقلمتها من جديد . واعتنق فيكتور جراتشنيكو ، الرئيس الجديد لمصرف روسيا المركزى ، هذا الرأى : « هل كان الاقتصاد يستطيع أن يدير أموره بعرض النقود السابق عندما تأخذ الأسعار فى الارتفاع ... وهل كانت الموارد النقدية السابقة كافية حقا بحيث تستطيع البقاء فى ظل المستوى الحالى للأسعار ، الذى ارتفعت فيه أسعار للجملة ١٦ - ١٨ مرة ؟ لقد كانت ، فى رأى ، غير كافية . وهذا هو السبب فى أزمة عدم الملاءة . » وحاج جراتشنيكو بأنه ينبئ للدولة أن تحل المعجز النقدي عن طريق إصدار المزيد من النقود . (٧٨) كانت أهمية المائيات السليمة تفوق كل شيء عند الإصلاحيين ، وكان توقع حدوث أى انتعاش للاقتصاد حتى تتم السيطرة على التضخم أمرا مستحيلا .

ولكن ، من أين يأتي التضخم ؟ عموما ، كان المنتقدون الماركسيون يعتبرون التضخم أحد نتائج تحرير الأسعار ، وليس الاختلالات المالية . وقد تجاهلوا موازنة الميزانية والتوسع النقدي ، واعتبروهما عديمي الأهمية للتضخم . وعوضا عن ذلك ، فإنهم زعموا أنه لا يمكن إنجاز المهام الضرورية للتنشيط . وحسيما ارتأى أرنولد فولوكوف ، للتائب الأول لرئيس مصرف روسيا المركزي ، : « كانت مهمة [ إنجاز ] التنشيط للنقدى - المالى فى غضون السنة غير قابلة للتحقيق منذ المسهل .» (٧٩) وكانت درجة الجهل الاقتصادى فيما بين الأكاديميين الاقتصاديين من أصحاب المدرسة للتقديمة كبيرة بحيث احتاج الأمر إلى بعض الوقت حتى تبرز حجج كينزية زائفة بشأن التضخم المترتب على ارتفاع التكلفة . وكانت الفكرة القائلة بأن تحرير الأسعار هو الذى تسبب فى التضخم تخطى بالقبول على نطاق واسع .

وكانت مجموعة ياريمينكو ، التى كانت وثيقة الصلة بالمجمع العسكرية - الصناعى ، تعارض على وجه الخصوص زيادة أسعار الطاقة : « لا نزاع فى أن تحرير أسعار الطاقة سيضيق بالاقتصاد إلى فتح الطريق أمام التضخم المفرط .» (٨٠) وقد خلصوا ، استنادا إلى بيانات عن عام ١٩٩١ ، عندما كان الإنتاج قد انخفض بكثير من استهلاك الطاقة بكثير ، إلى : « أن ذلك يعنى أنه على الرغم من استمرار الانخفاض فى الإنتاج ، فإن من الصعب أن يتناقص الاستهلاك المحلى من الطاقة ، وبخاصة النفط ، بشكل حاد .» (٨١) وقد تجاهلوا التحول الذى حدث فى النظام الاقتصادى على مدار هاتين السنتين ، والفكرة القائلة بأن التنشيط المالى سيقم حاجزا للطلب ، وهو ما من شأنه أن يستحث على كساد الاستهلاك . وكانت الخلاصة التى توصلوا إليها أن الحكومة تواجه خيارا ، بين أن تتخلى عن السياسة النقدية الصارمة ، وتلبي للطلب على النقود من أجل المحافظة على الإنتاج ، أو أن تسمح بافلاس واسع للتعلق للمصارف التجارية وتخل بتنظيم تداول النقود كالية .» (٨٢) وعلاوة على ذلك ، فإن ما يسمون بالخبراء المستقلين من الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات تنبأوا بأن الارتفاع فى الأسعار الاستهلاكية فى حالة تحرير أسعار النفط سيكون بين ٥٠٠ و ٧٠٠ بالمائة ، متجاهلين بذلك آثار السياسة النقدية . (٨٣)

وكخطوة باتجاه العلوم الاقتصادية الحديثة ، ركز المحافظون على التوقعات التضخمية . وعلى سبيل المثال ، أنحى جراثشتنكو باللوم على التحرير المعزوم لأسعار الطاقة لتسببه فى التضخم عن طريق إثارة التوقعات التضخمية . (٨٤) وكان يرى أن تصريف الحكومة للأمور ضرورة ، ويعتبر حرية الأسعار خطأ من ناحية المبدأ بالنسبة لروسيا . وقد حاج بأنها تسببت فى « إغواز الناس ، والانخفاض الهائل للإنتاج ، وتدمير جميع أنواع آليات الإدارة .... إننا ندمر حتى ما جرى إنشاؤه ، ونفقد فى نهاية الأمر القدرة على الإدارة ، وهو ما تسبب ، فى رأى ، فى سرعة التضخم المجنونة .» (٨٥)

كما أشار جراثشتنكو إلى ما أسماه بالأسباب غير النقدية للتضخم . وكان يعنى بذلك القصور الذاتى للنظام القديم ، مثل المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، ولتى سعى إلى علاجها بواسطة الإكتمانات الإضافية . ودافع عن التوسع النقدي الذى كان يقرلوح من ١٨ إلى ٢٠ بالمائة شهريا



خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، مستهدفا به على أنه حيلة واقعية وعملية لمكافحة البطالة وانهيار الإنتاج<sup>(٨٦)</sup>

وبالتنسبة للشبوعيين أنصار الخط القديم الذين كانوا يعتبرون المبالغ مجرد ستر ، تمثلت المشكلات الرئيسية في القروض الإدارية وعصيان الأوامر المركزية . وكانوا يظنون أن النموذج الموجه القديم لا بأس به ، ولكنه يحتاج إلى أن يطبق بمزيد من الحمية ؛ ولذلك فقد طالبوا بالمزيد من الانضباط الإداري . وكان روتسكوى يعكس هذا النمط من التفكير ، داعيا ببيات إلى السيطرة الإدارية النشطة . وكانت تنظيمات جايدار الاقتصادية الكلية بالنسبة له ، تنص من الناحية العملية الانقطار الكامل للإدارة<sup>(٨٧)</sup> . وبالمثل ، كان التحرير يعنى لمجموعة بتركوف أن ، الحكومة فقدت السيطرة على العمليات الاقتصادية<sup>(٨٨)</sup> . واشتكى أيلكين بنفس الطريقة من أن ، السيطرة الإدارية على الاقتصاد فقدت بالأساس<sup>(٨٩)</sup>

ورغم أن هؤلاء الاقتصاديين الاشتراكيين كانوا يؤمنون صراحة بالسوق ، فإنهم عجزوا عن تقبل أداء قوى السوق لوظائفها بشكل تلقائي . فلم يكونوا يعتقدون بقدرة قوى السوق على البروز وعلى موازنة السوق ، وكانوا يرون أن أى تفكيك حقيقي للضوابط التنظيمية بمثابة خسارة غير مستصوبة للسيطرة الحكومية . ووفقا لما طرحه أوليج بوجومولوف : « أعتقد بأنه لا ينبغي لنا أن نعلق آملا كبيرا على القضاء على أوجه النقص المتعددة وظهور فائض من السلع فى المتاجر<sup>(٩٠)</sup> »

وفى بداية عام ١٩٩٢ ، كانت الأفكار البرنامجية لمعارضى حكومة الإصلاح مبهمة . وانتشرت ، بشكل صريح تقريبا ، حجج كثيرة تدعو إلى نوع ما من الطريق الثالث أو اشتراكية السوق ، غير أنه نادرا ما كانت هذه الأفكار تطرح بوصفها بدائل متكاملة .

ودعت مجموعة بتركوف إلى العودة إلى التنظيم الحكومى الشامل للأسعار والتوريدات خلال الفترة الانتقالية . ووعدا جميع الجماعات المتصورة بالكثير من القوائد ، بدون أن يناقشوا التمويل : « إن ما نحتاج إليه فوراً هو تجميد الأسعار والأجور ، وفرض الضوابط التنظيمية الحكومية عليهما ، فى نفس الوقت الذى يتم فيه الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالاندفاع الاجتماعى عن الناس ( بما فى ذلك زيادة الأجور والمعاشات والتحويلات الاجتماعية )<sup>(٩١)</sup> . وكان من رأيهم أنه يتعين على الدولة أن تتولى بناء السوق : « لا يمكن أن يتم التحول إلى السوق إلا فى ظل ظروف من التنظيم الحكومى القوى الكافى ؛ ويجب أن يتمثل أهم جزء من هذا الانتقال فى برنامج حكومى لإنشاء البنية الأساسية للسوق<sup>(٩٢)</sup> »

ومضى روتسكوى إلى ما هو أبعد من ذلك فى مطالبته بشأن تنظيم الأسعار والتجارة : « إن تحرير الأسعار بدون وجود سوق متمدين يتطلب ضبطا صارما للأسعار ... ومثل هذه الضوابط الصارمة موجودة فى جميع البلدان المتحضرة .<sup>(٩٣)</sup> » وكانت هذه الإشارة الأخيرة متطابقة مع ما يورده الكثير من أعداء الإصلاح ، وتكشف عن جهل استثنائى بملم الاقتصاد السوقى الخارجى . كان روتسكوى ، بالروح الشيوعية القديمة ، يفت التجارة ، ويشكو من « الارتفاع غير المحكوم

في عدد الوسطاء ، والمبادلات ، والمصارف التجارية .، وقد خلس إلى القول بأنه : نتيجة لذلك ، خلقت حالة من القوضى الخطيرة في الاقتصاد .، وقد رأى روتسكوى ، على نحو ما هو متوقع ، أن سيطرة الدولة هي الحل لهذه القوضى السوقية : « أهم جزء من نشاط الدولة عندما يكون السوق متصفا بوجود نقص هو محاربة المضاربة ».(٩٤)

وكان من بين الحجج الإضافية لفرض تنظيم حكومي مستعجى خلال عملية الانتقال ، مباداة الاحتكارات التي كان للكثيرون يعتقدون بضرورة قيام الدولة بتنظيم أسرارها . ووفقا لما طرحه روتسكوى : « هل الدولة عاجزة حقا عن وضع الضوابط على أسرار الإنتاج الاحتكاري ؟ إنها تستطيع ذلك بطبيعة الحال ، إذا ما أرادت ».(٩٥) ولم يكن من المتصور بالنسبة لأنصار الخط السوقيني القديم أن هناك حدودا لما تستطيع الدولة أن تحققه . وكأنت المشكل تتمثل ففصيب في نقص الإرادة والاضبط ، وينبغي معالجتها من خلال القيام بإجراءات حازمة من أعلى .

وبالمثل ، حاج للمنقدون بأنه ينبغي للحكومة أن تتدخل في السوق . وقد غُلف ذلك على أنه مطالبة بسياسات هيكلية وصناعية . وقد أتهم الإصلاحيون بأنهم لا يركزون إلا على الاقتصادات الكلية ففصب ، ويفضلون الاقتصادات الجزئية . ودعا روتسكوى إلى إعطاء مهل ضريبية انتقالية كآلية توجيه اقتصادي كلي : « قد أصبحت الوظيفة الرئيسية للدولة في ظل أوجه النقص هي إعطاء المهل الضريبية لأولئك الذين يتوسعون في إنتاج منتجات يوجد عجز في المعروض منها ».(٩٦)

وتركزت إحدى الشكاوى المشروعة على الفساد الموجود في الإدارة الحكومية . بيد أن للنقاد الاشتراكيين أروا أن يحاربوا الفساد بالضوابط التنظيمية البعيدة المدى . كانوا يبدون عاجزين عن أن يدركوا أن من شأن فرض المزيد من التنظيمات أن تخلف في حقيقة الأمر فرصا وفيرة لكي يقوم رجال السياسة والموظفون الحكوميون بابتزاز الرشاوى بما يفرض إلى درجة أكبر بكثير من الفساد . وفي حالات أخرى ( وبالأخص فيما بعد ) ، تولى طرح المطالبات بالضوابط التنظيمية أولئك الذين كان يعتقدونهم أن يستفيدوا من الرشاوى . وكان أكثر الأمثلة جلاء ما يسمى بالمصدرين الخاصين الذين كانوا يتمتعون بموائد احتكارية من تصدير سلع معينة .

وحاج المتشددون الحقيقيون بأن طبيعة الملكية ليست بذات أهمية ومن ثم فإن الخصخصة غير ذات جدوى . وتساءل روتسكوى بطريقة بلاغية : « هل لشكل الملكية أية علاقة بالسوق ؟ إننى مقتنع بأنه ليس لها أية علاقة . إننا لا نستطيع تحويل الملكية للخاصة إلى قالب مذهبي ».(٩٧)

ومن الغريب ، أنه بينما كان النقاد الاشتراكيون ينفضون أيديهم تماما من المشكلة المالية ، فإنهم كانوا يدعون إلى حل مالي لمشكلة الإنتاج المتدهور . فقد ساد النظر إلى العجز في الميزانية على أنه عنصر مزعزع للاستقرار ، ووفقا لما ذكرته مجموعة بتركوف بسياسة : « لا يمكن للتثبيت المالي أن يسبق تثبيت الإنتاج .... ولطالما لم يتحول الانخفاض في الإنتاج إلى نمو مستديم ، فمن الضروري للتخلي عن أى محاولة لوضع ميزانية حكومية بدون عجز . فعندما ينخفض حجم الإنتاج في البلاد ، لن يمكن للتوصل إلى ميزانية بدون عجز إلا على حساب حدوث تضخم

مفرط ... فلا توجد أي ميزانية حكومية بدون عجز حتى في البلدان المتسيرة ذات الاقتصاد السوقى<sup>(٩٨)</sup>، وجرى التذرع بسياسة « الاتفاق الجديد » التى تتبعها روزقات لتبرير وجود عجز فى الموازنة . ونادرا ما كلن المنتقدون يناقشون للميزانية وعجزها مستخدمين أرقاما فعلية .

وبالمثل ، قد أبالكن أى محاولة لموازنة الميزانية . وأدلى ، دون أن يكون لديه أى دليل على ما يقول ، بالبيان التالى : « إن تاريخ القرنين الماضيين يبين أنه لم يحدث أن كان لدى أى بلد من البلدان الكبيرة ميزانية بدون عجز ... بل إنه من المستحيل نظريا ، فى ظروف التضخم القاتم ، أن تكون هناك ميزانية بدون عجز . »<sup>(٩٩)</sup> ويمتتهى البسالة ، صرح أكاديمى متخصص فى السياسة الخارجية ، هو جورجى أريكتوف ، بأن من المستحيل موازنة الميزانية ، مُلما إلى أن من النباء محاولة الإقدام على ذلك .<sup>(١٠٠)</sup>

وكان من بين الأفكار التى قامت عليها هذه الآراء أن مما قد يحفز المنشآت والعمال على العمل بشكل أفضل أن تكون مكاسبهم الناتجة عن ذلك أكبر . لذلك ، دعت مجموعة بتراكوف إلى تخفيض الضرائب : « إن سياسة الضرائب عديمة الرحمة أن تؤدى إلا إلى مفارقة إفلاس الاقتصاد ، وتسهيل حدوث المزيد من تضخم الأسعار . »<sup>(١٠١)</sup> ويصرف النظر عن احتمال انخفاض إيرادات الدولة ، فإنهم حذبوا الدعم الزراعى الضخمه أيضا : « من الضرورى تنظيم تقديم المساعدة على مستوى الدولة إلى جميع أنواع المزارع فى صورة ائتمانات تضبيلية أو بدون فوائد ، ودعم من الموازنة ، وأسعار شراء مضمونة ... لا يستطيع أى شخص أن يتخيل إنتاجا زراعيا حديثا بدون دعم هائل من الموازنة . »<sup>(١٠٢)</sup> وقد تجنب هؤلاء الاقتصاديون بجلاء أن يقوموا بعملية جمع للبيانات الحسابية المترتبة على مقترحاتهم . لقد حذبوا بشكل صارخ زيادة الإنفاق لأقصى حد وخفض الإيرادات لأدنى حد ودعوا إلى تقبل وجود عجز كبير فى الميزانية على أية حال .

ويقدر ما انشغل الأكاديميون اللندنى فى التفكير فى القضايا النقدية ، فإنهم اكتفوا بتخيل الحلول للمشكلات ، فاقترحوا ضرورة قيام روسيا بإصلاح نقدى على نحو ما قام به لينين فى عام ١٩٢١ ، مع طرح عملة صعبة موازية . وقد تناسوا أن إصلاح لينين للنقدى كان قائما على التثبيت المالى أيضا .<sup>(١٠٣)</sup> واستخدم روتسكوى الاحتكارات كحجة من أجل اتباع سياسة ائتمانية فضفاضة . كان يريد التغلب على رد فعل الاحتكارات الروسية إزاء تحرير الأسعار عن طريق « الدفع بتقود إضائية [ إلى ] الاقتصاد تعمل على (عادة بناء القوة الشرائية للمنشآت ، وتساعدنا على التغلب على صدمة » التحرير » .<sup>(١٠٤)</sup>

لم يكن منتقدو الحكومة الإصلاحية يعتقدون أن الغرب سيقدم مساعدات مالية ذات شأن من أجل التثبيت الروسى . وترغم رسلان حسبولاوف الموقف إزاء قضية المساعدات الغربية وصرح مرارا بأنه لا يعتقد بأنه سيقبلى من الغرب أية مليارات من الدولارات . وبدلا من ذلك ، استحدث روسيا على أن تعتمد على مواردها الخاصة .<sup>(١٠٥)</sup> ( كانت هذه إحدى الحالات القليلة التى ثبت فيها أن المنتقدين الاشتراكيين كانوا على حق . )

ولكن ، ما هي الطريقة التي كان ينبغي أن يتم بها الانتقال إلى اقتصاد السوق ؟ وعلى كل حال ، فبخلاف مجموعة صغيرة متصلة من الشيوعيين للقملي ، كان الجميع يعمرون على الأقل عن تقبل ظاهرة ل اقتصاد السوق كهذه . وكان جميع المنتقدين من أصحاب الميول الاشتراكية يدعون إلى انتقال تدريجي . وكان أباكين على وجه الخصوص يكره فكرة التسرع : « لا يمكن الاضطلاع بالانتقال من النظام الموجه لإليريا إلى اقتصاد السوق في خطوة واحدة ، وإنما يستلزم الأمر ضمنا فترة انتقال طويلة . كافية تمتد لمدة عقود . » (١٠٦) بيد أن حجج أباكين من أجل للتدرج لم تكن سوى « لاحظت مبتذلة : » أولا ، لقد أثبتت الحياة مرة ثانية أن من للمستحيل ، حتى مع توافر أفضل النوايا ، العمل على تسريع التحول ، وتجاهل دروس الخبرة العالمية والانفصال عن مسار الحياة . وثانيا ، فإن التطرف العلمى والسياسى القائم على التطبيق المطلق للطرائق النقدية بدون اعتبار لنطاق كامل من الآراء المعاصرة ، لا يمكن أن يفضى إلى النجاح . (١٠٧) وحيث إن أباكين عجز عن وضع إطار مفاهيمي للانتقال ، فمن الواضح أنه لم يكن يعتقد بأن هناك من يقدر على ذلك . وقد تفاقمت هذه المشكلة بفعل التذرع بإطار عمل نظرى ، بينما لم يكن يوجد ثمة إطار من هذا القبيل فى حقيقة الأمر .

وكانت الحجة النهائية للمنتقدين - وهي حجة كان يستخدمها دوما أركادى فولسكى رئيس الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات - أنه ينبغي للحكومة أن تكون « عملية » (١٠٨) وكان هذا يعنى ضمنا ، من الناحية الفعلية للمطالبة بإدخال أسئال قدر ممكن من التغييرات . وفى غياب النظرية والرغبة فى تجاوز نظام ما للوصول إلى آخر ، كان من المربح الدعوة إلى « لفطرة للسليمة » و « الروح العملية » و « التحديث » ، وكلها أمور تحبذ الإبقاء على الوضع الحالى .

ولم يرحب المنتقدون بالتغير الهيكلى ، رغم أنه كان للفرض الفعلى من الانتقال إلى اقتصاد السوق . وعلى العكس من ذلك ، كان هدفهم التقليل لأذى حد من أى عملية لإعادة الهيكلة ، والنكوص عنها إن أمكن . وبالمثل ، قد أدركوا الاحتفاظ بجميع الروابط التجارية . وتباكت المعارضة كالمعهد لأنه بدلا من التثبيت ، لن يحدث سوى الاتيهار الاقتصادى (١٠٩) ومن المصعب أن الاشتراكيين كانوا أكثر تشاؤما من الإصلاحيين بشأن القدرة التنافسية للصناعة الروسية . وصرح أركادى فولسكى بأنه إذا ما فتحت روسيا أسواقها بالكامل أمام المنافسة الدولية فإن يقوى على الصمود سوى ١٦ بالمائة فقط من قدرة روسيا الصناعية . (١١٠) ومن بين التفسيرات المطروحة لذلك للموقف أن الاشتراكيين لم يكونوا يؤمنون بمرونة الأسعار ؛ ولم يفهموا أن تخفيض سعر صرف الروبل سيفضى إلى انخفاض أسعار الصادرات الروسية فى الأسواق العالمية ، وهو ما سيعمل على تحفيز الطلب عليها . كانت الحكومة قد استهدفت تقليص حجم المجمعسكرى - الصناعى . بيد أن حسبالاتوف ، بدافع الخوف من التكيف الهيكلى ، رد على ذلك بقوله : إنه ينبغي إعفاء المنشآت النخلة فى المجمعسكرى - الصناعى من ضريبة الأرباح ومن تعريفة الولادات ، وإعطاؤها إلى حد ما من ضريبة القيمة المضافة ، وينبى لها أن تحصل على « موارد مالية تعينها على تجاوز الخسائر . » (١١١)

كما حاج هؤلاء المنتقون بأن تكاليف الانتقال مرتفعة جدا ؛ وهو أمر يسهل فهمه ، حيث إنهم لم يروا ثمة حاجة إلى التغير الهيكلي . وقلم فلايمير إسبرافنكوف ، رئيس المجلس الاقتصادى الأعلى التابع لرئاسة مجلس السوفييت الأعلى ، بوضع تنبؤات متطرفة باستخدام استقرارات بسيطة وقدمها بعد ذلك بوصفها حقيقة علمية : « وفقا لتنبؤات المجلس الاقتصادى الأعلى ، يمكن أن يصل الانخفاض فى الإنتاج حتى نهاية عام ١٩٩٢ إلى ٥٥ بالمائة ( بالمقارنة مع نهاية يناير ١٩٩٢ ) . ومن الأرجح أن يستمر مستوى المعيشة فى الانخفاض ( سيناقص استهلاك الغذاء بمقدار النصف ، والسلع غير الغذائية بمقدار أربعة أضعاف ) ، وسترتفع البطالة إلى نصف السكان النشطين .» (١١٢) وصرح بترلكوف بأن الحكومة الروسية تركت « أكثر من ثلثي السكان تحت خط الفقر .» (١١٣) ولم يشر أحد إلى الأخطاء الإحصائية الجلية . (١١٤)

وكان التمسك الزمنى للإصلاح مثار جدل كبير . وكانت نقطة البداية فى الجدل برنامج الخصخصة يوم ، الذى كان قد دعا إلى البدء بالخصخصة والتصفية الواسعة للمدى للاحتكارات قبل تحرير الأسعار الكامل والتثبيت . وقد هوجمت الحكومة لتجربتها لنهج العكسى بدافع من للجهل المطبق . ووفق ما أشارت إليه خبيرة الاقتصاد الليبرالى الجديد لاريسا بياشيفا : « ألا يعرف الإصلاحيون حقا أنه لا يمكن تحرير الأسعار إلا فى ظل ظروف ولحد : عندما يبيع منتج السلع الأحرار منتجاتهم بأسعار حرة فى متاجر خاصة تتنافس فيما بينها لاجتذاب المستهلكين ؟ » (١١٥) وصرح للكاتب بوريس موجليف بشكل جازم : « لا يمكن أن تقوم قائمة لاقتصاد السوق أو تحرير الأسعار ما دلت الأرض مملوكة للدولة بالكامل .» (١١٦) وطرح الشيوعيون القدامى الذين لا يسمعون ؛ تلك الانتقادات القاسية رغم أنهم كانوا قد قلوبوا بالخصخصة مؤخرا . ووجه جورجى أريانتوف ، وهو مستشار سابق للسياسة الخارجية لليونيد بريجنيف وجورياتشوف ، انتقادات عنيفة إلى الحكومة : « كنلت هناك طرق أخرى . لكان من الممكن حقا الشروع فى ( الإصلاح الزراعى ) فى أكتوبر [ ١٩٩١ ] على الأقل ... ولماذا لم تبدأ [ الحكومة ] حينئذ بالفعل بخصخصة سريعة وبتفكيك للاحتكارات ؟ » (١١٧) ومن نافذة القول أن جورياتشوف ( ناهيك عن بريجنيف ) كان يعارض جميع هذه الأمور .

كان تسمك الخصخصة والتحرير قضية حقيقية . ورد جابدار على ذلك بقوله : « متى حدث أن أدخل العمل بأسعار السوق قبل الخصخصة الواسعة النطاق والمتعمقة ؟ من أسف أنه ما من أثر لذلك . فلا يوجد ثمة مثال وحيد فى التاريخ ، وأن يوجد ، على تحولات واسعة النطاق ويعودة المدى فى علاقات الملكية تم إنجازها خلال أسابيع وأشهر قليلة لا غير .» (١١٨) وعلاوة على ذلك ، فإن جابدار أشار إلى أن : « الأسعار غير السوقية وغير المتوازنة التى تقوم الحكومة بتنظيمها تتسبب فى حد ذاتها فى نشوء احتكار مستمر ومستديم .» (١١٩)

وفى نهاية الأمر ، فإن يتيسر كبح الاحتكارات الرومية ، باستثناء الاحتكارات الطبيعية ، إلا بالتحرير . فعلى المجر التى كنلت تحظى بنوع جيد نسبيا من الإدارة ، ولتى حاولت على مدى عدة سنوات أن تفكك اتحاداتها الاحتكارية الكبيرة للمملوكة للدولة ، لم تنجح فى تحقيق ذلك إلا فى

التفروع الضعيفة ، وبعد أن كانت الأسعار قد تحررت بالفضل . وفي تشيكوسلوفاكيا ، تعين على الحكومة أن تنتظر حتى تفكك الاحتكارات أولاً في عام ١٩٩١ قبل أن تنفذ التحرير الكامل ، إلا أنها لم تنجز أي شيء في هذا الصدد بسبب مقاومة المنشآت القوية للمملوكة للدولة . والآثار الضارة للاحتكارات لا تنتزع إلا بعد التحرير ، وحينئذ فقط يصبح في الإمكان سلبها مهاجمة الاحتكارات . وعلاوة على ذلك ، فلما ما أخضعت الأسعار والإنتاج والتجارة للضوابط التنظيمية ولم يسمح بوجود سوق للممتلكات ، فإن تقوم قائمة إلا لتقليل من حقوق الملكية . وأخيراً ، فإلى أن يحدث تحرير جوهري للأسعار والتجارة فستظل سلطة البيروقراطية القديمة عظيمة ، وهي سلطة غير خيرة . فلما أن تعود الخصخصة أو تقتصب الملكية العامة لمقاصدها الخاصة - والأرجح أن تقدم على الأمرين معا ، حيث يرغب على خصخصة عناصر الطبقة الحاكمة ، أنها تستغرق بعض الوقت . لقد كانت الحاجة المزعومة إلى الخصخصة المبينة ذريعة يتخذها أعداء الأسواق الحرة لمعارضة تحرير الأسعار ، رغم أن بعض الليبراليين الجدد المفاظين سايروهم في ذلك . وقد خسر الإصلاحيون المجادلة العامة (١٢٠)

وقد استُخدمت بلدان كثيرة كنماذج هامة يضرب بها المثل في الجدل الروسي . فقد أشار أعداء فريق جايدار مرارا إلى خبرة البلدان الأخرى كلما كان في ذلك دعم لحججهم ولم يلقوا بالا إلى أوجه الشبه أو الاختلاف في الظروف المبينة . فإشار أركادى فولسكى إلى اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة والصين باعتبارها نماذج ملائمة لكي تحذيرها روسيا . وركز ليونيد أبالكن وأوليج بوجومولوف على دول الرفاه الديمقراطية الاشتراكية الأوروبية ، مثل السويد ، كما تكرر الاستشهاد بألمانيا . وعلى الرغم من أن معلومات المنتقدين الدولية كانت محدودة ، فإنهم كثيراً ما كانوا يندفعون بإشارات أكثر تعميقاً ، مثل قولهم : « لقد أثبتت الخبرة العالمية ، أو لم يحدث شيء من هذا القبيل في تاريخ البشرية » (١٢١)

يبد أن الخط الرئيسي للمنتقدين تمثل في أن روسيا مختلفة عن البلدان الأخرى : فلا النظريات الاقتصادية ولا خبرات البلدان الأخرى يمكن أن تكون وثيقة الصلة بروسيا . ووفقاً لما طرحه فريق بتراكوف : « إن لنا حالة خاصة ، ولا يمكن وصفها باستخدام قواعد عامة » (١٢٢) وحاج حساباتوف بأنه : « لا يجب أن يقوم الإصلاح الاقتصادي على نماذج مجردة وبإلغة التبسيط ، وإنما على قرارات مستمدة من الحياة الواقعية ، وعلى اعتبارات خاصة بالحالة الحقيقية للاقتصاد ، وسكان البلاد ، وتجارب تاريخ روسيا الميسرى والاقتصادى - الاجتماعى بأكمله » (١٢٣) ومن الممكن الدفاع عن أي شيء بمثل هذه الحجج . وقد طرح التفرد المزعم لروسيا كالمعهد باعتباره الحجة المطلقة لتضخيم عدم تطبيق التفكير المنطقي الطبيعي على روسيا .

وكان الإصلاحيون الروس يميلون إلى الاستشهاد ببولندا ككثير النماذج صلة بموضوعهم - وهو نموذج رفضه منتقدوهم . وأبرز المنتقدون وجود قطاع خاص كبير في الزراعة البولندية ، والدور الذى قامت به التكنولوجيا وحركة ، وتضمن ، وخبرة البولنديين الأطول بالشركية السوق ، ودولة بولندا الأبعد مدى بكثير (١٢٤) وعموماً ، كان المنتقدون غير مهتمين كلية بالنماذج

الاقتصادية المخوذة من أوروبا الشرقية والبلدان الشيوعية السابقة التي تمر بمرحلة انتقال . وبدلا من ذلك ، فإنهم حاولوا انتباههم إلى النماذج المخوذة من دول الرفاه الغربية أو الدول التكنولوجية .

ولم يكن هؤلاء المنفذون المتزلفون لعامة الشعب والاشتراكيين ؛ والوحيدين بأية حال في المحفل العام ، ولكنهم هيمنوا عليه . وكان جايدار ومؤيدو الحكومة يواجهون انتقادات من هذا القبيل بانتظام . وكانوا يشيرون ، تنفيذها لها ، إلى أن السياسات التي يدعو إليها منتقدوهم مستسبب حقيقة في تضخم مفرط ، وأنه لا يمكن تحقيق أي انتعاش اقتصادي إذا لم يكبح التضخم ، وأن فرض المزيد من الضوابط التنظيمية الحكومية سيفضي إلى المزيد من الفساد . (١٢٥) وقد ولد عجز الدولة الواهنة الواضح عن أداء الوظائف الحكومية انتقاداتا ملاكما أوحى به فريدريش هابيك . وعلى سبيل المثال ، اقترح الاقتصاديون الليبراليون الجدد للشبان بأنه ينبغي للحكومة ، بالنظر إلى انتشار الفساد على نطاق واسع ، أن تقصر عملها على إدارة النظام القانوني . (١٢٦)

وانخذ جريجوري بافلينسكي ومركز EPIC الذي أنشأه ، موقفا ليبراليا بصفة عامة ، ولكن نقده للحكومة كان أشد قوة مما وجهه لها خصومها . وكان من بين سهام هجومه أن : تحرير السوق أبعد من أن يكون قد اكتمل ، ، وهو ما يعتبر مقولة صليبية بلا ريب . بيد أن بافلينسكي اشتكى من أنه ، لم يحدث تثبيت ، وأن : توجيه الاهتمام نحو التغلب على عجز الميزانية بمعدل متسارع زاد من حدة انكماش الإنتاج ، ، وهما قولان ظاهرا المتناقض . وقد أعلن أن الخصخصة فشلت لأن الحكومة لم تحقق الأهداف المرتفعة التي كانت قد حددتها . بيد أنه استنادا إلى تجربة أوروبا الشرقية ، فإن إصراره على البيع فقط كان من شأنه أن يفضي إلى خصخصة أبطأ . وعلاوة على ذلك ، فقد شرع بافلينسكي في عام ١٩٩٣ - بعد أن تبين أن الخصخصة بالقصائم سريعة للغاية - في المعالجة بأن سرعة الخصخصة ليست مهمة . وإجمالا ، كان بافلينسكي ناقدا للحكومة بالدرجة الأولى ، إلا أنه كان يحيد فيما يبدو مزيدا من التحرير وقدرا أقل من التثبيت . (١٢٧)

وكان أكثر المساهمات في هذا الجدل جوهرية وأبعدها نظرا تلك التي قدمها معهد الخبراء التابع للاتحاد الروسي لرجال الصناعة ومنظمي المشروعات الذي يرأسه البروفيسور يفجيني ياسين . إذ أصدر المعهد تحليلا متوازنا لاستراتيجية الإصلاح في يناير ١٩٩٢ ، ولا تزال معظم ملاحظاته صحيحة إلى اليوم : ، وعموما ، فإن توجه الإصلاح الروسي صائب . والخيارات الأخرى محدودة للغاية . ولاحظ التقرير أن : أكثر مجالات البرنامج تعرضا للخطر ، هي النهج الذي يتبعه إزاء العلاقات مع جمهوريات الاتحاد السابقة . - بيد أن من بين الشكاوى الرئيسية الواردة فيه أن : الحكومة لا تظهر مثابرة واتساقا ، في : إزالتها للقيود الموروثة من النظام الاقتصادي القديم . وكان التقرير مصيبا أيضا في قوله : : قلما يكون من الظواهر العملية أن تحدث انفجارات اجتماعية بعد تحرير الأسعار بقليل . ، وانتقد التقرير تركيز التثبيت الاقتصادي الكلي الشديد على الأجل القصير وغموضه الكبير بشأن الاستراتيجية . وقد دارت معظم الانتقادات المتبقية حول افتقار الحكومة إلى الجدارة السياسية . (١٢٨)

والمعتقدات السائدة للنقد الروسي المستشهد بها هنا مملئة بشكل مذهل للترزف الاقتصادي

لعامة الشعب الذى كان سمة مميزة للكثير من بلدان أمريكا اللاتينية على مدى سنوات طويلة .  
والتعريف الذى يطرحه روديجير دورنيوش وسيلستيان إدواردز يناسب المناقشة الروسية : « أن  
التزلف الاقتصادى لعامة الشعب نهج فى العلوم الاقتصادية يؤكد على النمو وتوزيع الدخل ويقال  
من أهمية مخاطر التضخم وتمويل المعجز ، والقيود الخارجية ، وردود فعل العناصر الاقتصادية  
للمساكنات غير المتوقعة للشرمة . » وقد أكتا على ثلاث سمات مهمة من نموذج التزلف الشعبى :

١ - « صناع مساكنات التزلف لعامة الشعب ... يشعرون بسخط شديد على أداء الاقتصاد ، وهناك  
شعور قوى بأن الأمور كان يمكن أن تكون أفضل . »

٢ - « يرفض صناع المساكنات صراحة للنموذج المحافظ ويظنون وجود أى نوع من القيود على  
السياسة الاقتصادية الكلية . ويُنظر إلى الطاقات المعطلة على أنها توفر منافذ للتوسع . »

٣ - « وفى إرشادات سياساتها الملاجية ، تؤكد برامج التزلف لعامة الشعب على ثلاثة عناصر :  
إعادة للتنشيط ، وإعادة توزيع للدخل ، وإعادة هيكلة الاقتصاد . » (١٢٩)

وقد وفرت الماركسية القحة لمنتقدى الحكومة الروسية إطارا ملائما لتزلف عامة الشعب  
بشكل سافر . ولم تكن المشكلة أن المنتقدين لا يعرفون إلا القليل فحسب عن العلوم الاقتصادية  
العادية ، بقدر ما تمثلت فى افتقارهم إلى الاهتمام بتعلم اقتصادات السوق . بيد أنه لو كان الشعب  
الروسي يملك قدرا أكبر من المعرفة بالعلوم الاقتصادية ، وكان من المحرج جدا للمنتقدين أن يعتقروا  
هذه الدعاوى البسيطة المعزولة لعامة الشعب . بل إن الاشتراكيين الروس كانوا أسوأ بكثير من  
متزلفى عامة الشعب فى أمريكا اللاتينية : فقد كانوا يعارضون إعادة الهيكلة ، ويدعون إلى إعادة  
توزيع الدخل على المؤسسة القديمة ( الصناعة ، والمجمع العسكرى - الصناعى ، والقطاعات  
الزراعية ) وليس على الشعب . ويمكس ذلك ضعف الضغوط الشعبية والمجتمع المدنى فى  
روسيا ، مما منح للنخبة السياسية بأن تنفمس علانية فى مثل هذا الانتماس للربح .

وفى يناير ١٩٩٤ ، عاد الأكاديميون الاقتصاديون القدامى ، فطرحوا برنامجا منفيضا  
للتحول الاقتصادى الكلى فى روسيا . (١٣٠) وكان المؤلفون الرئيسيون للبرنامج هم ليونيد أبالكين  
وستانيسلاف شاتالين ونيكولاي بتراكوف ويورى ياريمينكو . لم يكن انتقادهم للعلاج بالصدمات  
الاقتصادية قد تطور بنتا ، إلا أنهم أخذوا يظنون فى ذلك الحين أية إشارة إلى الأزمة الأولية كلية .  
كما أنهم لم يبلوروا أى بديل حقيقى ، ورفضوا المفهوم المتعلق بوجود أى نموذج مثالى ؛ واستمروا  
فى تجنب البيانات المحددة . ولما كانت الخصخصة قد حدثت بسرعة بالغة ، فقد تعرضت للهجوم  
حينئذ كونها « قد عُول بها بشكل مصطنع » . وكان البرنامج الذى قدمه الأكاديميون شاهدا على  
الفشل المزودج . فقد فشلوا ، من ناحية ، فى تعلم أى شىء . ومن الناحية الأخرى ، فإن البرنامج  
يكشف ، وقد أصبح حدثا سياسيا ، أن الإصلاحيين الروس فشلوا فى تعطيل النموذج الإصلاحي  
للشيوعى القديم . وفى بولندا وجمهورية التشيك والمجر ، كان من شأن برنامج من هذا القبيل أن  
يصبح مدعاة للسخرية من واضعيه .



كانت الحجج المطروحة في هذه المجادلة الثرثرة ، فيما عدا استثناءات قليلة ، أضعف من أن تؤخذ بصورة جديّة . بيد أن الانتقاد كان مهما من نواح عديدة . فقد أضحت نوازح المنتقون الأثيمة إلى وضع الحكومة في موقف الدفاع وهيموا على المجادلة العامة . وكان قادة الإصلاح مذعورين من هذا التزلف الضار لعلامة الشعب لدرجة أن معظمهم حد من ظهوره في المناسبات الجماهيرية وإلقائه للخطب . ونتيجة لذلك ، شعر الثواب بالتجاهل وأصيبوا بالقنوط . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الإصلاحيين لم يبلوا بلاء حسنا في المنافسة على اكتساب محبة الشعب الروسي وتأيينه . وكانت المجادلة مؤثرا على مدى اشتداد غضب الطبقة المتميزة القديمة لقيام هؤلاء الوافدين الجدد بلزاحتها جانبا ، وتبين أنه لم يمض وقت طويل بعد على انتهاء حكم طبقة المسنين . وقد عمل عدم اكتراثهم بجموع المواطنين وتركيزهم على مصالح النخبة القديمة على إيراد ضعف المجتمع المدني الروسي . ويبدو أن حدة نغمة الجدل قد زالت من انقسام المجتمع . على أنه رغما عن هذه النواقص ، فقد تكشف لمعظم السكان ، عند غير قليل من الحقائق الخفية عن الاقتصاد الموقى . فبعد هذا الجدل ، بدا أنه قد أصبح لدى الروس وحدهم من بين سكان الاتحاد السوفييتي السابق ، باستثناء مواطني دول البلطيق أفضل فهم لاقتصاد السوق .

### المواقف السياسية والمؤسسية

منذ أول لحظة ، أخذ كثير من المشكلات السياسية والمؤسسية في عرقلة الإصلاح الاقتصادي الجذري في روسيا . وكان من بين المشكلات السياسية المهمة العلاقة المعضلة بين يلتسين وحكومته ، وضعف بوربوليس ، والعزلة السياسية للحكومة واقتحامها إلى المصادفية ، وغياب البرامج الحكومية الرسمية . وثبت أن المشكلات للمؤسسية لا تعد ولا تحصى . وكان حجم جهاز الدولة القديم في حد ذاته باعنا على الهلع . وكان الإصلاحيون يجدون أعداء طبيعيين في المؤسسات السابقة للاقتصاد الموجه - الوزارات الفرعية ، ومدراء المنشآت المملوكة للدولة ، والبيروقراطية بصفة عامة - دون أن يعثروا بعد على أصدقاء مؤسسيين طبيعيين . كانت السيطرة على الحكومة منعصبة ، والمنتور في حاجة إلى التنقيح .

ومهما بدا على يلتسين من أنه راديكالي وثابت العزم ، فإنه لم يكن ملتزما تماما بالإصلاح . وبدلا من ذلك ، فقد لجأ إلى المداورة . فبعد أن قام بتعيين وزرائه الإصلاحيين الشبان ، نأى عنهم ولم يسمح لهم بوسيلة مباشرة للاتصال به : كان على الوزراء أن ينهوا جميع الأمور التي تتطلب مشاركة [ يلتسين ] من خلال بوربوليس .<sup>(١٣)</sup> وحتى جليدار نفسه ، لم يكن لديه سوى القليل من سبل الاتصال بيلتسين . ووضعت الحكومة في المقر القديم للجنة المركزية في الميدان القديم ، في حين اتخذ يلتسين وإدارته مقرا في منزل فاخر في الكرملين . ونادرا ما كان يلتسين يشارك في الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء الذي كان يرأسه رسميا . ولم يكن أي إصلاح جذري يحدث بدون مشاركة من يلتسين ، إلا أن انفصله لم يكن عميقا بما يكفي لتوفير الدعم السياسي الكامل . وثبت أن افتقاره إلى تفهم متطلبات الإصلاح الجذري يمثل مشكلة كبرى .

كان التقلب الأول لرئيس الوزراء جينلدى بوربوليس هو الصلة الوحيدة ما بين رئيس الجمهورية ووزراء الإصلاح ، وكان شخصا ضعيفا جدا . غير أن بوربوليس كانت له مميزاته . فقد ظل لاصقا بيلتسين ، وأعمل التفكير في الاستراتيجية السياسية ، وكان صانع قرارات فعال ، واكتشف جايدار ، وأقنع يلتسين بضرورة الإصلاح الاقتصادي الجذري . بيد أنه على نحو ما لاحظ يلتسين : « باتت جميع محاولات بوربوليس لكي تكون له يد في تشكيل للرأى العام بالقتل » (١٣٧) وقُتل في التعامل مع اللواب ، أو في استمالة للشعب الروسى . كما أنه لم يصرف علاقته مع الإدارة بشكل جيد . وكان ، وقتا لما قلله يلتسين ، « يكره البيروقراطية كطليقة » . وفي نهاية الأمر ، تبادل إلى طن يلتسين أيضا أن بوربوليس « تجاوز بعض الحدود في علاقتنا الشخصية » (١٣٨) وما أن حل ٣ أبريل ١٩٩٢ ، حتى كان بوربوليس قد اضطر إلى الاستقالة ككاتب أول لرئيس الوزراء ، وحل جايدار محله كرئيس فعلى للحكومة (١٣٩) ولولا وجود بوربوليس لما كانت إصلاحات جايدار قد استهأت ، غير أن بوربوليس كان عاجزا عن الاحتفاظ بالصلة الحيوية مع يلتسين ، أو توفير الدعم السياسى للإصلاحين .

ولم يكن الوزراء الإصلاحيون متعزبين عن يلتسين فحسب ، وإنما عن الأمور السياسية بصفة عامة . فى البدء ، كان أفراد فريق جايدار ينظرون إلى أنفسهم على أنهم خبراء ورجال اقتصاد وليسوا سياسيين . وسرعان ما قرر زعمائهم - جايدار وشوخين وتشوبليس - أن يصبحوا سياسيين ، غير أن آخرين من أعضاء الفريق كانوا يجهلون السياسة ويحترقونها على حد سواء . وتبعا لما انتهى إليه رأى يلتسين : « أن فريق جايدار ، برفضهم عن ترفع متكلف ، لأن بلوثوا أديمهم بأمرور السياسة ، تاركين جميع المبادرات السياسية لرؤسائهم ، قد ارتكبوا خطأ تكتيكيا كلفنا جميعا ثمنا باهظا » (١٤٠) غير أن الوزراء الشبان شعروا بوجود مسافة مهولة بينهم وبين رئيس الجمهورية . كان الوزراء قد عينوا فى مناصبهم بمرسوم رئاسى ، ومن ثم لم يكونوا فى حاجة إلى الدفاع عن أنفسهم أمام البرلمان ، إلا أنه كان من الممكن ليلتسين أن يعيهم فورا بدون ظهور يحميهم . ولتفقدت مجموعة ياسين حكومة جايدار لأنها لم تتعاون بشكل كاف مع البرلمان ، ومنظمى المشروعات ، ولتقلبات العمالية ، وممثلى الأقاليم ، والأحزاب والحركات السياسية . (١٤١) وكان الجميع يشعرون بأنهم مستبعدون من عمل الحكومة . ولاحظ يلتسين أنه : « سرعان ما أصبح واضحا أن حكومة جايدار ، التى كانت تتخذ قرارا تلو الآخر بسرعة ، كانت فى عزلة كاملة . فلم يحاول جايدار ورجله أن يطوفوا بالبلاد ليتعرفوا على نبض الأمة . ومنذ المستهل ، نظر هؤلاء الوزراء إلى برلمان حسبولاوف على أنه أداة للضغط عليهم ، وعلى أنه رمز لكل ما هو رجمى ، كل ما يتعين محاربته .... لقد كان ذلك بمثابة نوع من الصبائية الطفولية التى قسمت الناس إلى « رجالنا » و « رجالهم » . (١٤٢) كانت الأولوية الأولى لدى فريق جايدار هى وضع مخطط لعدد كبير من التغييرات القانونية والعمل على تنفيذها . كانوا يفخرون بأنهم محترفون ويجدهم واجتهادهم ، ولم يجدوا لديهم وقتا ليقوموا صلات خارجية أو ليحافظوا عليها . ونتيجة لذلك ، فقد نُظر إليهم على أنهم منفلقون على أنفسهم ونخبويون ( ومن المؤكد أنهم كانوا كذلك ) . كما لم يكثر وزراء جايدار من الظهور فى وسائل الإعلام . لقد امتنعت حكومة الإصلاح إلى حد كبير عن إقامة قاعدة سياسية لها بالإضافة إلى يلتسين .

وكان من الأخطاء الأساسية التي ارتكبها فريق جايدر ما قر عليه عزمهم من عدم التقدم ببرنامج للإصلاح الاقتصادي . ووفقا لما صرح به جايدر في ديسمبر ١٩٩١ : « كنا نعتقد أنه بعد أن تم إقرار ١١ برنامجا ومناقشتها بشكل واسع في الصحافة ، ومن قبل هيئات السلطة دون أن يكون لذلك أي تأثير مطلقا على التطورات الحقيقية ، فإن تقدمنا بالبرنامج لثلاثي عشر أن يكون أمرا جادا على الإطلاق . لقد اعتقدنا أنه لا بد من تنفيذ برنامجنا ، قبل كل شيء ، من خلال قرارات اقتصادية وميسلية محددة » (١٢٨) وأسفر الاقتطاع إلى برنامج رسمي عن عواقب جسيمة . فقد شعر البرلمان بالاستبعاد . كان قد أقر الأفكار الإصلاحية الأساسية الواردة في خطاب يلتسين في ٢٨ أكتوبر بأغلبية ساحقة . وكان من الجائز أن يوافق أعضاء البرلمان في نوفمبر ١٩٩١ على برنامج الإصلاح ، ولكن عندما لم يستشرهم أحد في هذا الشأن ، فإتهم انتقبا على الحكومة . وعلاوة على ذلك ، كان من الصعب حشد الشعب الروسي لتأييد برنامج لم ينع له حتى أن يراه . كما أن الإدارة لم يكن لديها فكرة كبيرة عن سياسة الحكومة الفعلية . وعرقل عدم وجود برنامج حكومي من التنسيق فيما بين رجال الإدارة وسهل من عصبانهم . وكانت الحكومة نفسها متفاداة ، وشعر الوزراء الفرعيون المتبقون بالحرية في التصرف حسب أساليبهم القديمة طالما أنه لا يوجد برنامج مصدق عليه يمكن أن يمنحهم من ذلك . وأخيرا ، كان رئيس الجمهورية في حاجة إلى ورقة تحديد مواقف واضحة لكي تصبح إجراءاته ذاتها أكثر انصافا . (١٢٩)

إن مصداقية الحكومة أمر حيوي كما تستطيع أن تضطلع بتثبيت أو تحول اقتصادي . بيد أن أعضاء فريق جايدر أضروا بمصداقيتهم بتسمية أنفسهم « وزارة الكاميكازي » ( الوزارة الانتحارية ) وبمواصلة « الحديث بصورة لا تنتهي عن قصر عمر الحكومة الحالية » (١٣٠) كانوا يتصرفون أمام الناس بحياء كما لو كانوا سيطردون من مناصبهم خلال أقل من شهر . وبسبب هذا الملوك ، كان مسئولو الحكومة ومدراء المنشآت المملوكة للدولة على حد سواء يعملون فريق جايدر على أنهم ظاهرة مؤقتة وبالتالي فإنهم رفضوا التكيف معهم . ونتيجة لذلك ، فقد خربت الإصلاحات ، واندثرت المخطوطات المبثولة من أجل الحصول على الائتمانات الرخيصة والدعوم بدون أي عائق .

بل أصبحت التعديلات المؤسسية أكثر تعقيدا من المشكلات السياسية . فلم يصل التصحيح المؤسسي مع اقتصاد السوق إلى الحد الكافي رغم التوسع الذي تحقق فيه . كان من المقترض أن التخطيط المركزي قد أُنفي ، غير أن لجنة التخطيط الحكومية ( جوسبلان ) بقيت كما هي . كان قد أُعيد تسميتها فمصب بوزارة الاقتصاد ، وكانت تضم بين جنباتها أكثر من ٢٠٠٠ بيروقراطي ليس لديهم ما يفعلونه أفضل من ممارسة الضغط من أجل إعادة الأخذ بالتخطيط المركزي ، وأوامر الشراء الحكومية ، وحصص التصدير . ( من الجدير بالذكر أن أوليج لويوف وزير الاقتصاد في ذلك الحين ، استخدم لجنة التخطيط الحكومية السابقة في صيف عام ١٩٩٣ كقاعدة للضغط من أجل العودة إلى التخطيط المركزي . )

وبالمثل ، قُصت لجنة الأسعار الحكومية ، ولكنها لم تلغ . وفي نهاية عام ١٩٩٢ ، أقيمت القيادة المحافظة للجنة رئيس الوزراء الجديد ، فيكتور تشيرنوميردين ، بأن يوقع مرسوما يعيد

العمل بضوابط الأسعار . كما أن اللجنة الحكومية للإمدادات المالية والتشييد ( جومئاب ) ، وهي لجنة قوية ، نجت من الإنفاه ، رغم أنها تكيفت ، كمنظمة لتجارة الجملة ، مع السوق بشكل أفضل من غيرها . وتحول أحد أجزاء اللجنة إلى « روسكونترلكت » ، التي أصبح لها وضع احتكاري على التجارة فيما بين الدول . وحولت وزارة مشتريات الحبوب نفسها إلى شركة « روسغليبيرونيكت » ، المساهمة الاتحادية . إلا أنها احتفظت بامتلاكها لمشتريات الحبوب ، والتي اقتصت لقاءها مبالغ هائلة من الائتمانات الحكومية المدعومة .

وقد ألغى عدد كبير من الوزارات الفرعية الصناعية واللجان الحكومية أو أُنمجت . بيد أن الوزارات الفرعية القليلة التي بقيت أثبتت أنها مثيرة المتاعب - لا سيما الوزارات الثلاث التي يرأسها التكنوقراط المحافظون : ألكساندر نيكين وزير الصناعة ؛ وسنايملاف أنيميموف وزير التجارة والموارد المالية ؛ وفيتالي بيموف وزير النقل . فقد استمروا في تصريف أمورهم بالطريقة القديمة وفي إصدار أوامر الشراء الحكومية ومقومة الخصخصة . والأسوأ من ذلك ، أنه مرعان ما بدأت الوزارات القديمة في العودة إلى الظهور تحت مسميات شتى ، تتراوح بين « إدارات » و « روابط » ، وه مصالحي ، إلى دوائر تابعة للوزارات ، والمطالبة بالاستقلال مرة ثانية . وتعرض الوزراء الإصلاحيون المسؤولون عن الوزارات الفرعية لانتقادات بالغة العدوانية على النحو المعهود . ولم يستطع فلاديمير لوبوخين أن يصد بتلك ألام جماعة الضغط في مجال الطاقة ، وقد منصبه بعد ستة أشهر . وخاض بيتر أفين حربا صعبة مع جماعة الضغط التابعة في مجال التجارة الخارجية ، وقد منصبه بعد ثلاثة عشر شهرا . وكان لدى وزير الزراعة فيكتور خليستون ملكته الإصلاحية ولكنه اختار ألا يقاوم جماعة الضغط الزراعية المحافظة ، وفي في منصبه ثلاث سنوات ، حتى أكتوبر ١٩٩٤ .

عندما تكونت حكومة الإصلاح ، جرى تغيير شكل مجلس الوزراء بالكامل ؛ وخُفض حجمه بشكل جوهري ليصبح مكونا من واحد وعشرين وزيرا فقط ، بما في ذلك ثلاثة نواب لرئيس الوزراء . غير أن اجتماع الثلاثة المعتاد لمجلس الوزراء كان كبيرا ويحضره نحو ١٠٠ شخص . ومرعان ما ازداد عدد الوزراء . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كانت الحكومة تتكون من تسعة وعشرين وزيرا كامل الصلاحية ( كان ثمانية منهم نوابا لرئيس الوزراء ) ، بالإضافة إلى سبعة رؤساء للجان حكومية .<sup>(١٤١)</sup> لقد أخفقت فكرة تشكيل حكومة صغيرة متكيفة . غير أن الاجتماعات الوزارية « الاقتصادية » الحقيقية كانت تعقد مساء كل خميس بطريقة غير رسمية .<sup>(١٤٢)</sup>

وقد ولج فريق الإصلاح وضعا ميئوسا منه إلى حد كبير مع البيروقراطية القديمة . كانت مباني الحكومة في الميدان القديم مليئة بالبيروقراطيين السوفييت - الرجال المتوسطي العمر ذوي الشعر الأشيب على النول الذين يرتدون حلا رمادية ، والذين تملو وجوههم تعبيرات مبهمه . كانوا يزرعون الممرات المنعرجة بخطى لا هي بالصريمة ولا بالبطيئة مهما تكن طبيعة الأحدث . كانت تجد نفس النوع من البيروقراطية ( بل ونفس للتنسيق الزخرفي الداخلي ، والأرضيات المغطاة بالسجاد الحمراء والحوائط ذات اللون الكليبي المغطاة بالألواح الخشبية ) في جميع مقلر الإدارة الإقليمية . وربما ين لأحد هؤلاء البيروقراطيين ، في لحظة نادرة من الصراحة ، أن يمتدح

قائلا : « سأبكر بصرامة . لقد كان للعمل أكثر إثارة للاهتمام فيما مضى . كنا نبني ... » (١٤٣) ويتوقف البيروقراطي عن الكلام بحذر قبل أن تقلت من شفتيه كلمة الاشتراكية التي أصبحت محظورة مؤخرا .

وفي الحقيقة ، كان الجهاز الحكومي خاضعا للحزب الشيوعي . وكانت الأوامر تصدر إليه هاتفا ، وكانت القوانين محدودة الأهمية . كان تسلسل القيادة القديم قد تحطم ، إلا أن الاحتقار الشيوعي القديم للقانون ظل على حاله . وقد حصل البيروقراطيون على الاستقلال لكي يستخدموه فحسب في السعي وراء تحقيق مصالحهم ، وكان الجهاز الحكومي القديم مكونا من شيوعيين يمتقنون فكرة المجتمع للديمقراطي . وعلاوة على ذلك ، كان المسئولون لتقديمي حاصلين في الغالب على النوع الخاطيء من التعليم . فقد تدربوا ليكونوا مهندسين وليس محامين أو علماء اجتماع ، ولم يكونوا يحصلون على أجر مناسب . ولم تكن الكوابح ولا الصلاحيات ولا الأخلاقيات لتصدعهم عن إثراء أنفسهم . ولهذا فإن إغراء الإقذام على ذلك كان كبيرا ، وأصبح القصد متفشيا . ولم يكن يلتزم فيها جدا في هذا الصدد ؛ فقد أتى من صفوف الإدارة القديمة وكان مقتنعا بكفائتها : « كلما كان بإمكاننا أن نعين موظفين « قدامى » نوى خبرة ، قلنا كنا نفعل » (١٤٤)

كان هناك ميل مطرد في الإدارة السوفيتية القديمة نحو إظهار قدر أكبر من المصيان . ومن الناحية الفعلية ، كان كل بيروقراطي أقدم درجة يعتبر نفسه ديكتاتورا في موقعه ، مما أوهن من سلطة الدولة المركزية . وكانت محاولة جورباتشوف لإصلاح الاتحاد السوفيتي من أعلى إلى أسفل غير مجدية حيث لم يكن قد بقي لدى المركز إلا القليل جدا من السلطة الفعلية . وفي ربيع ١٩٨٦ ، أصدر جورباتشوف مرسوما بشأن الإصلاح الزراعي . وقد ذهبت ، بوصفي دبلوماسيا أجنبيا ، إلى لجنة التخطيط الحكومية لأعرف المقصود بهذا المرسوم . بيد أن أسئلتي قوبلت بضحكات مستهزلة من كبار المسئولين الزراعيين . وأعلنوا صراحة أن شيئا لن يتغير ، ولم يكن ثمة ما هو أكبر من ذلك للتعبير عن عدم مبالاهم بالمراسم التي يصدرها جورباتشوف .

وسادت عداوة صليمة متبادلة بين الوزراء الإصلاحيين والبيروقراطية . وبدلا من أن يعمل قدامى البيروقراطيين على معارضة الإصلاحيين علانية ، فإنهم أخذوا يخبرون جهودهم خفية . وأصبح اختفاء الوثائق المهمة أمرا مشهورا . وعندما عين يلتسين إصلاحيا شابا من رجال بوربوليس - جليدار هو ألكسي جولفوكوف لكي يرأس الجهاز الإداري لمجلس الوزراء ، فإنه اضطر إلى أن يوقع نفس المرسوم ثلاث مرات ، لأن المرسومين الأولين اختفيا داخل الإدارة دون أن يعثر لهما على أثر . ( لم يكن لجولفوكوف شعبية كبيرة بين البيروقراطيين القدامى . ) وكان فلاديمير كوسمارسكي يقوم ، بوصفه وزيرا للعمل بالنقابة في عام ١٩٩٢ ، بإعداد ثلاث نسخ من كل وثيقة مهمة يصدرها . وكانت إحدى النسخ ترسل من خلال القناة الرسمية المعتادة ، ولكنها كانت تختفي عموما لأسباب غير واضحة . وكان يقوم بتسليم النسخة الثانية بنفسه إلى نائب رئيس الوزراء للمشرف عليه ، للتكسندر شوخين ؛ وكان يوصل النسخة الثالثة بنفس الطريقة إلى رئيس 'الإشارة المعنية في مجلس الوزراء .

وقد تفاهم العبد الواقع على عائق الإصلاحيين بفعل المركزية غير العادية . كان الوزراء السوفييت يوقعون في المعتاد عددا هائلا من القرارات ، ولم يكن بوسعهم ، فيما يحتمل ، أن يفحصوا معظمها قبل التوقيع . وحتى المسئولون الذين كانوا يحتلون مواقع عالية في التسلسل الوظيفي لم يكونوا يميلون إلى تحمل أية مسئولية . كما لم يكن بمقدور معظم الإصلاحيين أن يقيموا الكيفية التي يتبعن عليها أن يعبثوا بها تشكيل وظيفتهم وقد شرعوا لتوهم في ممارسة العمل . وفضلا عن ذلك ، فلن الإدارة السوفيتية كانت مقسمة إلى أجزاء مستقلة بشكل بالغ . وكانت الاتصالات بين للوزارات منفصلة ، وكان الوزراء أنفسهم يتولون القيام بجانب كبير من الاتصالات فيما بين الوزارات بشكل يثير الدهشة . ونتيجة لذلك ، أغرق بعض الوزراء الإصلاحيين في خضم القرارات الروتينية . ولم يكن لديهم وقت للتفكير الاستراتيجي وفتدوا الاتجاه الذي يحدد سياساتهم .

وواجه الإصلاحيون معضلة مستحيلة . كان من الصعب عليهم ، بالنظر إلى أنهم لم يكونوا يعرفون إلا القليل من الموظفين القدامى ، أن يعثروا على الأشخاص المناسبين للتعيين والترقي . لذلك فكثيرا ما كان الإصلاحيون يقدمون على اختبارات في غير محلها ، وهو ما زاد من إضعاك معنويات الموظفين القدامى . وعندما عين الإصلاحيون زملاء شبان لهم في مناصب رفيعة ، كان من الطبيعي أن يسماء موظفو الجهاز الإداري القديم من ذلك . كان الإصلاحيون في حاجة إلى الإدارة القديمة ، إلا أنها قاومت الإصلاح من خلال عصيان مدني فعلي . ومهما بذل الإصلاحيون من محاولات للتودد إلى الإدارة القديمة ، فلهزم كانوا يولجهم بمقومة هائلة وبالفشل . ومن الناحية العملية ، أنشأ الإصلاحيون معاك لهم في مجلس الوزراء وفي اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ( وزارة الخصخصة ) ، ولكن لم يكن لهم من نفوذ ينكر في الوزارات الأخرى ، بما في ذلك وزارنا المالية والاقتصاد . ومن الجدير بالذكر أن أنجح جزء من الإصلاح الاقتصادي الروسي كان الخصخصة التي أنشئت من أجلها إدارة حكومية جديدة .

بيد أن المشكلة السياسية والمؤسسية الأساسية تمثلت في عدم بناء أى قاعدة دستورية أو سياسية للإصلاحات . فلم توجه الدعوة إلى انتخابات جديدة ، وكان البرلمان يعمل في إطار قنات فضفاضة بدون وجود أحزاب سياسية حقيقية . ولما كان بوسع رئيس للجمهورية أن يحكم بالمراسيم ، فقد تجاهلت الحكومة البرلمان وتعالجات عليه . ولم تقم الأحزاب السياسية بأى دور أسيل ويبقى على ما هي عليه من تخلف . ونتيجة لكل هذه التعقيدات ، اتصف عدد من الصلات السياسية بالوهن الشديد : الصلة ما بين رئيس للجمهورية وفريق الإصلاح ، وما بين الحكومة والبرلمان ، وما بين الحكومة والأقاليم ، وما بين الحكومة والشعب الروسي .

وكانت الديمقراطية الروسية الوليدة ضعيفة بالنظر إلى قيلمها على مؤسسة سياسية شرعية وحيدة هي رئاسة للجمهورية . ونظرا إلى الضعف المولذى للمجتمع المدني ، فقد كان من المتوقع ، تشبها مع نظرية ماسور أولسون بشأن منطق العمل الجماعى ، أن تتشكل أقوى جماعة ضغط من المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة . « عادة ما تكون هذه المجماعات صغيرة جدا بحيث تعمل على تنظيم نفسها طواعية لكي يتوفر لها جماعة ضغط نشطة » (١٩٩٠) . وفي الحقيقة ، قام مدراء المنشآت المملوكة للدولة بتشكيل أقوى جماعة للضغط . فخلال السنتين الأخيرتين من عمر

الاتحاد السوفييتي ، كانت سيطرة الحكومة على المنشآت المملوكة للدولة قد تراخت لدرجة أنه نادرا ما كان يُصل أحد مدراء هذه المنشآت من عمله . كان المدراء قد أحكموا السيطرة على منشاتهم . وعلاوة على ذلك ، كان بوسع جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بالنظر إلى عدم وجود قواعد وأحكام راسخة لتقويض جهودها ، أن تطلب من الدولة موارد لا حدود لها تقريبا . كانت الدولة ضحية سهلة لهذه الجماعة التي كانت على صلة وثيقة بجهاز الدولة للقديم . وعلى الصعيد الوطني ، كان مدراء المنشآت المملوكة للدولة قد أنشؤوا عدة منظمات ، كان أقرؤها وأكثرها ظهورا ، الاتحاد الروسي لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات ، الذي كان يرأسه المنصر القيادي الشيوعي المعتدل والمتمرس أركادي فولسكي . وتكثفت التحالف الزراعي لمدراء المزارع الحكومية ورؤساء المزارع الجماعية لتشكيل « الاتحاد الزراعي » المناهض القوي . وانتخب الاتحاد الفاسيلي ستارودوبتشيف ( متشدد لا يعرف الحياء وأحد المحرضين على انقلاب أغسطس ١٩٩١ ) رئيسا له فور أن أطلق سراحه من السجن . كان كل من جهاز الدولة والمجتمع المدني أضعف بكثير في حقيقة الأمر من أن يستطيعا التصدي لجهود هذه القوى الصغيرة في العدد وإن كانت جيدة التنظيم وواسعة الحيلة .

وكانت المشكلة الجذرية أن معسكر يلتسين لم تكن لديه استراتيجية أو فلسفة سياسية حقيقية . وفي ديسمبر ١٩٩٢ ، طُرد بورويوس من إدارة رئيس الجمهورية بعد ضغوط مكثفة من مؤتمر نواب الشعب . ولم يعد هناك أي مخطط للاستراتيجية السياسية ولا حتى أي وجود يفكر للناشطين الديمقراطيين في الدائرة الداخلية ليلتسين . وساد في حقبة ما بعد الشيوعية احتقار لأي شيء له صلة بالشيوعية . وكانت الأحزاب بصفة عامة سيئة السمعة بسبب الهيمنة السابقة للحزب الشيوعي . وكان الأمر كذلك بالنسبة للدعاية ، والانضباط الحزبي ، والمشاركة السياسية ؛ بل وحتى الفلسفة السياسية كانت مفروضة . وأهملت العلوم السياسية الحديثة ، والتي كانت متخلفة في روسيا ، إهمالا تاما . وفي ضوء ذلك كله ، كان من الطبيعي أن تتورق النهضة لو لم ترتكب أخطاء سياسية مهمة ، لأن الأمور السياسية لم تكن تؤخذ بجدية فحسب . ولم تتبع أي استراتيجية لتجديد للامتور والبرلمان وغيرهما من المؤسسات السياسية ، ولم يكن العمل على توضيح أبعاد مثل هذه الاستراتيجية موضع اهتمام . وأهملت الآراء الدولية للتأقية تماما .<sup>(١١٦)</sup>

ومع ذلك ، فقد ارتكبت أخطاء كثيرة ، ولم تتح لوزراء الإصلاح فرص كافية . ووفق ما كتبه يلتسين : « منذ الأيام الأولى للإصلاحات ، وحكومة جلايدار تعمل في ظل درجة مربعة من الإكراه الذهني ، إذ أطلقت عليها الصحافة والبرلمان عاصفة قلبية من النقد ، ووصلت ذى طبول الاحتجاج بدون توقف . ولم يتح لجلايدار ورجاله في حقيقة الأمر فرصة لالتقاط الأنفاس ، ولم يتوفر لهم بيتا ولو قدر موضوع من حرية المناورة » .<sup>(١١٧)</sup> كانت كمية الإهانات التي أميلت على رؤوس جلايدار وفريقه غير عادية . ولم تكن سياسة الحكومة هي السبب الفعلي لهذه الاستجابة التفتية للاندفاع على الإطلاق ، فالمؤسسة القديمة ظلت ببساطة قوية جدا ومنحدرة في المراحل الأولى من الإصلاح ، وكانت مقتنة أن جلايدار لا يمثل إلا فترة فاصلة . ومن هذا المنظور ، فريما كان افتقاد فريق جلايدار إلى المصادقية يمثل نقطة ضعف أهم من ضالة قاعدته السياسية .

## التخريب السياسى للإصلاح الجبرى

نارت المقاومة السياسية للإصلاح الاقتصادى من كافة الجهات . وجاءت أخطر صور المعارضة من مؤتمر نواب الشعب ورئيسه رسلان حببولاتوف ، الذى سارع فى يناير ١٩٩٢ إلى الدعوة إلى استقالة حكومة الإصلاح . (١٤٨) وفى داخل النظام ، قلم ألكسندر روستوكوى نائب رئيس الجمهورية بمهاجمة برنامج الإصلاح بحدته فى ١٨ ديسمبر ١٩٩١ ، حتى من قبل إعلانه . واستنهداً بوزراء الإصلاح الرئيسيين بوصفهم « صبيانا صغاراً يرتدون سراويل قمرزية قصيرة وأحذية صفراء ذات رقبة عالية » (١٤٩) وعملت الوزارات الفرعية القديمة والإدارات الحكومية بهدوء على تخريب الإصلاح عن طريق التمسك بأساليبها القديمة المعتادة . ومن القطاع الصناعى ، قامت جماعة الضغط الجيدة للتنظيم لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بقيادة أركادى فولسكى ، بالتعاون الماهر مع جميع تلك القوى فيما تبذله من جهود لإفشال السياسة الإصلاحية . وكان للموالون لجورباتشوف ( لا سيما جيله من المثقفين ) شديدى الحساس فى معارضتهم للإصلاح وكثافوا يظهرون بالنظام فى وسائل الإعلام الروسية . وأخيراً ، كان الشيوعيون والقوميون المتشددون من بين أعداء الإصلاح بشكل صريح وقاطع ، ولكنهم كانوا منزولين عن المعصمة .

وفى مواجهة كل هذه المقاومة ، أخذ يلتسین فى التذبذب . فبعد أن كان قد اختار القطيعة الجبرية مع الماضى ، فإنه بدأ يبحث عن حل وسط : « إن تحطيم كل شيء ، وتدمير كل شيء على الطريقة البولشفية ، لم يكن من بين مخططاتى بناتاً . ففى حين ألقى أناخت إلى الحكومة أناما من الشبان للجدد الجسورين تماماً ، فإبنى لا أزال أعتبر أن من الممكن الاستفادة فى الحكومة من للتنفيذيين والمنظمين والقادة نوى الخبرة السلبية » (١٥٠) وحاول يلتسین تلطيف النقد الموجه إلى فريق جايدار بتقديم تنازلات إلى أربع مجموعات : البرلمان ، ومدراء المنشآت المملوكة للدولة ، وبيروقراطية الخط القديم ، وأصدقائه الحميمون .

وقبل انعقاد المؤتمر السادس لنواب الشعب ، الذى افتتح فى ٦ أبريل ١٩٩٢ ، تشاور يلتسین مع الفئات الممثلة فى المؤتمر . وحدد أربعة وزراء باعتبارهم مقصرين . كان لثنان منهما ينتميان إلى فريق جايدار - فلاديمير لوبوخين وزير الوقود والطاقة ، وبيتر أفين وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية . وقلم يلتسین ، بدون أن يتشاور مع أى شخص فى الحكومة ، « بتمرير هذه القائمة إلى جايدار من خلال بوربوليس بطبيعة الحال ، حيث إنه ( يلتسین ) كان يعتقد أن من السابق لأوانه أن يجتمع بالحكومة فى ذلك الحين » (١٥١) ولم يتحدث يلتسین مع جايدار فى هذا الشأن إلا فيما بعد ، وأدرك حينئذ أنه يوهن عزيمة فريقه الإصلاحى . وقد انتصرت حكومة جايدار فى المؤتمر ( بدون تأييد يلتسین ) بتقديم استقالتها بشكل مثير للانتباه ، مما دفع المؤتمر إلى اتخاذ خط معتدل . وفى النهاية ، أقبل يلتسین لوبوخين فى اجتماع للحكومة عقد فى أواخر مايو ١٩٩٢ بسبب شكوى رجال الصناعة - وبدون أن يستشير جايدار للمرة الثانية . وقد أقبل لوبوخين لأنه حارب من أجل التحرير الكامل لأسعار الطاقة ، وهو ما كان ينبغي أن يكون جزءاً من حزمة الإصلاح منذ البداية . (١٥٢)



وكان يلتصق بهارم في الوقت نفسه مضطربا على جليدار لإضافة يوري سكوكوف وأوليج لوبوف إلى حكومته ، من أجل إحداث توازن ، إلا أن جليدار صدّه . وشعر يلتصق بأنه مضطرب إلى إدخال بعض مدراء المصانع المتوقّدين للتدخل إلى الحكومة . (١٥٢) وبحلول يونيو ١٩٩٢ ، كان ثلاثة من مدراء المنشآت المملوكة للدولة ذوي الخبرة قد انضموا إلى الحكومة كنواب لرئيس الوزراء . وتولى فيكتور تشيرنوميردين ، الوزير السوفييتي السابق لصناعة القلّاز ، والذي كان يلتصق يعرفه من الأورال ، مسؤولية حقيبة الطاقة . كما أضيف إلى الحكومة اثنان من مدراء المصانع العسكرية . كان جورج خبيل الذي ينتمي إلى سلالة بطرسبورج محافظا ؛ وانتهى الأمر بفلاذيمير شوميكو الذي ينتمي إلى كراسنويارسك إلى تأييد الإصلاحيين . (١٥٣)

وأحاط يلتصق نفسه بالمساعدين والأصدقاء الوثيقي الصلة به والذين لم يكونوا من الإصلاحيين أو الليبراليين على الإطلاق . وكان من أقرب مساعديه جنرالا المخابرات السوفييتية ألكساندر كورجلكوف وميخائيل بارموسكوف ؛ وكان فيكتور اليوشين المساعد الرئيسي ليلتصق عنصرا قتلديا شيوعيا سابقا من مغيرلوفسك . وكان يوري سكوكوف أخبث زملاء يلتصق ، وهو منأوى شديد اليبأس للديمقراطية وكان يعارض اقتصاد السوق في البداية ثم أصبح فيما بعد يجذب الخصخصة لصالح عناصر الحكم القديمة . ودافع سكوكوف عن مصالح القطاع العسكري الصناعي . ووفقا لما أشار إليه يلتصق نفسه : « كان الكثيرون من الناس يسامحون عن الدور الذي يقوم به في دائرتي الداخلية ... لقد كان سكوكوف من الناحية الفعلية رئيس وزراء ، الظل ، الذي كنت أضعه في ذهني دوماً . » لذلك قلما يثير الدهشة أن جليدار ، استشعر خطرا مستترا يأتيه من سكوكوف ، ، الذي ظل لصيقا يلتصق كأمين لمجلس الأمن . (١٥٤) وبفرض الشائكة ، انضم أوليج لوبوف صديق يلتصق إلى الحكومة كقوة محافظة رئيسية في أبريل ١٩٩٢ . وعندما أخرج من الحكومة في سبتمبر ، أعطى منصبا مهما آخر كأمين لمجلس الأمن . وحاول لوبوف أن يبني لجنة تخطيط حكومية جديدة تحت إشراف مجلس الأمن . ( كان بوسمه أن يهاجم من منصبه الوزراء الاقتصاديين في الحكومة ، وأن يطيح بمعظمهم في نهاية الأمر في نوفمبر ١٩٩٤ ) . وحتى نهاية عام ١٩٩٢ ، كان يوري بيتروف ، وهو أحد معاوني يلتصق للحزبيين الوثيقي الصلة به ، والذي جاء هو الآخر من مغيرلوفسك ، يصل مديرا للشؤون الإدارية لرئيس الجمهورية في الكرملين . وفي نهاية الأمر طرده يلتصق ، لأن النواب الشيوعيين رشعوه رئيسا للوزراء ، وأهمل هو في إبلاغ يلتصق بذلك . (١٥٥) كان يلتصق تواقا إلى المحافظة على نوع ما من توازن القوى داخل فريقه . وقد أصر على الإبقاء على أعداء الإصلاح العنانيين ، من أمثال يوري سكوكوف وأوليج لوبوف ، حوله . (١٥٦) كما لم يكن يلتصق راضيا عن الصفات التقليدية لفريق جليدار : « لم يكن بإمكان أي فرد من فريق جليدار المعينين في مناصب نواب رئيس الوزراء أن يطمح في القيادة » . (١٥٧) ومن المرجح أنه كان لا يزال متمسكا بالصورة الشيوعية القديمة لما ينبغي أن يكون عليه الزعيم .

ومن المعجب أن يلتصق ، فيما يبدو ، لم يتخذ خيارا واضحا أبدا حيال الإصلاح وظل يتبع استراتيجيات متناقضة باستمرار . فقد كان الثوري الكبير الذي استهل الانتقال الجذري إلى اقتصاد

السوق والذي اضطلع بالثورة الديمقراطية . غير أنه كان أيضا حاكما روسيا نظديا بحكم عن طريق التلاعب الملك بالآلة الإلدارى للدولة ، والجيش ، وقوى الأمن . ومن الصعب التوفيق بين هاتين القاعدتين ، إلا أنهما كلتاهما متمكنتين فى حكومته ، وفى إدارات رئيس الجمهورية . وفى نهاية الأمر ، ثبت أن نهج يلتصق المتناقض يحمل فى طوابعه بذور فشله .

كان يجوز جايدار أكثر تساقا من ذلك بكثير . وكان تهديد حكومته بالاستقالة فى مؤتمر نواب الشعب فى أبريل ١٩٩٢ إعلانا مبهرًا عن قوة العزيمة ، وقد كسبت معركتها فى ذلك اليوم . بيد أن جايدار كان يميل إلى إقرار الحلول الوسط الخاطئة - فيستسلم ، على سبيل المثال ، فى الأمور المتعلقة بالاستراتيجية وليس للتكتيك ، الأمر الذى يعكس عيوبًا فى تقديره السياسى ومهاراته للتفاوضية وليس فى شخصيته . وكان فريق جايدار منزلا سياسيا وفى حاجة إلى اكتساب التأييد . وكان جايدار يضرر خوفا معينا من التزلف لعلامة الشعب بوصفه أحد الأسباب فى ضغوط الأجور المفرطة والمصرفيات الاجتماعية المتصاعدة . كانت هذه المشاكل حادة فى الفترة السوفيتية الأخيرة ، إلا أن يلتصق والديمقراطيين هم الذين كانوا يمارسون الضغوط حينئذ . بينما كان يلتصق ومعاونوه هم الذين يحكمون فى ذلك الحين . وعلاوة على ذلك ، فإن المدراء هم الذين مارسوا معظم الضغوط الظاهرة ، المتزلفة لعلامة الشعب ، حيث إن المدراء ، وليس العمال ، هم الذين كانوا يستغيثون من زيادة الدعوى الحكومية . وكان من بين الأسباب الأخرى لخنوع جايدار أنه نظر إلى التقلبات المالية القوية فى بولندا على أنها مصدر قلق . وعلاوة على ذلك ، فقد قامت نقابة عمال مناجم الفحم المستقلة بدور سياسى مهم فى الاتحاد السوفيتى من خلال الإضرابات التى وقعت فى عام ١٩٨٩ . بيد أن التقلبات المالية لم تستمر فى النمو ، وذلك ببساطة لأن المجتمع المندى فى روسيا كان ضعيفا جدا . وفى ربيع عام ١٩٩٢ ، دارت أحاديث كثيرة حول الحاجة إلى إنشاء قاعدة اجتماعية للسياسة الإصلاحية . وكان الأمر المثالى فى هذا الصدد أن يبعأ منظمو المشروعات الخاصة الحقيقيون القيام بهذا الدور ، غير أنه لم يكن يوجد منهم سوى القليل جدا . وعندئذ قيل بأنه ينبغي لفريق جايدار أن يشكل تحالفا مع رجال الصناعة ، للتصميمين ، ( أى مدراء المنشآت المملوكة للدولة ممن لديهم توجهات سوقية ) ، وأن يشق صفوف المدراء . (١٠٩) كانت هذه الفكرة عبارة عن خليط مشوش من التفكير والنخبوية الطبقيين شبه الماركسيين .

كانت الدروس المكتسبة من تجربة أوروبا الشرقية ، ولا سيما بولندا ، تشير إلى أن المعارضة الرئيسية لممارسة التثبيت المالى تنأت من مدراء المنشآت المملوكة للدولة . فقد طالبوا بملكية المنشآت التى يديرونها ( وهو ما يمكن تليينه إلى حد ما ) ولتضمنات رخيصة ( وهو ما يتعارض مع الجهود المبذولة من أجل التثبيت المالى ) . وعشية المؤتمر السادس لنواب الشعب فى أوائل أبريل ١٩٩٢ ، استسلمت الحكومة ، وقررت إصدارا لتضمنات مدعومة للزراعة والصناعة . (١١٠) ولكتسب هذا التدفق الائتمانى قوة دفع وتحول بحلول يونيو ١٩٩٢ إلى فيضان . ومن المثير للدهشة ، أن الائتمانات المدعومة عرفت وسط الجماهير بأنها تضمنات جايدار .

وفى بداية عام ١٩٩٢ ، بدأت المنشآت المملوكة للدولة فى الانضمام إلى كيانات تنافسية وغير تنافسية بسبب التقيد التحدى . ورغمًا عن ذلك ، عارض جميع المدراء خطة الحكومة لتلى تكرر

تأجيلها بشأن تحرير أسعار الطاقة . ولو أن هذه الأسعار كانت قد حررت في يناير ١٩٩٢ كما كان جايدار يحترم في الأصل ، لما تعززت قوى التحالف المعادى للحكومة الذى بزغ إلى الوجود . وأسفر إصدار كميات كبيرة من الائتمانات المدعومة اعتباراً من يونيو ١٩٩٢ عن توحيد صفوف مدراء المنشآت المملوكة للدولة لمقاومة آخر ما تبقى من محاولات الحكومة للتثبيت . وزاد التضخم الأخذ فى الارتفاع من مطالبة المنشآت بالائتمانات رخيصة تساعد على المحافظة على القيمة الحقيقية لرووس أموالها للعملة . ومن الناحية الفعلية ، قلمت الدولة بإعادة توزيع الثروة من الناس إلى المنشآت المملوكة للدولة من خلال الائتمانات الرخيصة . وكان ينبغي للحكومة ، بدلا من أن تحاول تشكيل تحالف سياسى مع مدراء المنشآت ( الخصوم الطبيعيين للتثبيت ) ، أن تمد أيديها إلى جموع المواطنين لخلق قاعدة سياسية ديمقراطية لها مصلحة حقيقية فى مكافحة التضخم .

وكان من بين الإخفاقات السياسية المأسوية لحكومة الإصلاح أنها فشلت فى إحكام السيطرة على مصرف روسيا المركزى . كان رئيس المصرف أستاذاً جليلاً للاقتصاد فى منتصف العمر هو جورجى ماتيوخين ، وكان قد عين فى هذا المنصب فى أغسطس ١٩٩٠ فى الوقت الذى رشح فيه رسلان حسبولاتوف رئيساً لمجلس السوفيت الأعلى . لذلك اعتبر ماتيوخين نسخة مصورة من حسبولاتوف . وعلاوة على ذلك ، كان ماتيوخين يجذب التحير التدريجى للأسعار ، واتباع سياسة تقنية معتدلة الصرامة ، ولم تكن مهاراته الإدارية قوية . إلا أنه كان يعرف ، بالمعايير السوفييتية ، قدرًا طيباً عن النقود والأموال المصرفية . وفى البداية ، اختار فريق جايدار أن يشن هجوماً شاملاً على ماتيوخين ، فقد كانت الحكومة تريد أن تنتزع السيطرة على مصرف روسيا المركزى من البرلمان . بيد أن الحكومة الإصلاحية عانت فى ٢٢ نوفمبر ١٩٩١ أولى هزائهما الجميمة فى البرلمان الروسى أمام حسبولاتوف . وظل مصرف روسيا المركزى خاضعاً للبرلمان ، وبقي ماتيوخين رئيساً للمصرف .(١١١)

وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، تصاعد الانتقاد العام لماتيوخين فى الصحافة ومؤتمر نواب الشعب . كانت الشكوى متعددة ، إلا أن القضية الرئيسية كانت محاولة ماتيوخين كبح التوسع فى عرض النقود ورفع السعر الذى يحدده المصرف المركزى لإعادة التمويل . ودافع ماتيوخين عن استقلالية المصرف المركزى . وفى جميع هذه النقاط ، كان فريق جايدار على اتفاق مع ماتيوخين ، والذى عين بدوره أحد أعضاء فريق جايدار ، هو نائب وزير المالية سيرجى م . إيجناتيف ، نائباً لرئيس المصرف ، كبادرة لحسن النية . ورغمما عن ذلك ، فقد سمح ماتيوخين بالتوسع المفرط فى الائتمانات ، وأصر على إضفاء الطابع المركزى على المدفوعات . وبدلاً من أن يعمل الإصلاحيين على تشكيل علاقات أوثق مع ماتيوخين بعد أن تخلى عنه حسبولاتوف ، فإنهم انتقدوه متبئين وجهة النظر المعارضة .(١١٢)

ولسوء مآل التثبيت ، عادت عناصر للحكم القديمة إلى مواقعها بأكثر مما كان منتظراً . ونوقشت على مدى عدة أشهر أسماء المرشحين البديلين لرئيس المصرف المركزى . كان الإصلاحيون يريدون ترشيح بوريس فينوروف فى حين كانت عناصر للحكم القديمة تساند فيكتور

جراشتشكو الرئيس السابق لمصرف للدولة الموفيتية . كان جراشتشكو قد ساند انقلاب أغسطس ١٩٩١ ونفذ ما يسمى بمصادرات بافلوف النقدية في يناير ١٩٩١ . بيد أنه كان يعتبر مصرفيا كفا على نطاق واسع ، وكان قد حاول مقاومة للتوسع النقدي الذي شرعت فيه الجمهوريات في ١٩٩١. (١١٣) . وبعد مشاورات عديدة ، عرض يلتسين على جايدار أن يختار فيما بين فيدوروف وجراشتشكو . وقام جايدار بترشيح جراشتشكو مبررا قراره بالتصريح بقوله بأن مجلس الموفيت الأعلى لن يقر ترشيح فيدوروف بنقلا ، وأن هناك مرشحين أسوأ منه رهن الإشارة . (١١٤) وعينت رئاسة مجلس الموفيت الأعلى جراشتشكو رئيسا للمصرف بالنزلة في ١٧ يولية ١٩٩٢ ، وأقر مجلس الموفيت الأعلى تعيينه بالإجماع في ٤ نوفمبر . كان جراشتشكو يتمتع بشعبية بين النخبة القديمة ، لأنه أعطى لثمنات رخيصة لكل من طلبها منه وأبقى سعر إعادة التمويل منخفضا جدا . غير أنه أثبت أنه أسوأ اختيار ممكن - فقد كفل سياسة نقدية غير مسؤولة ، وأنه « أسوأ رجل مصارف مركزية في التاريخ ، حسبما أسماه جيفري ساكس . وفي نفس الوقت ، كانت روسيا تمرر الخطى نحو التضخم المفرط .

كما عكس تعيين جراشتشكو طموح جايدار المخلص إلى الاستعانة بالتكنوقراط الموفيت الأكفاء . وبالمثل ، قام جايدار بترقية للتكنوقراط القدامى في وزارتي الاقتصاد والمالية . وكان قد عين في وقت يعود إلى ٢ أبريل ١٩٩٢ مسئولاً ماليا قديما هو فاسيلي بارنتشوك وزيرا للمالية ليحل محله هو شخصيا . (١١٥) ومنذ تلك اللحظة ، بدأت استراتيجية الاقتصاد للكل الروسية في التغير . (١١٦)

وقد تأثر فريق جايدار بحدّة عندما قبل بطرد لوبوخين ، أحد الوزراء المحسوبين عليه ، بدون كلمة احتجاج واحدة . وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، تزايد اعتقاد معاونيه بأنه يمكن أن يقبل بأي حل وسط مقابل تنقيته رئيسا للوزراء . وكان التبرير الرسمي لميلوكه الاسترضائي أن الخصخصة تشق طريقها ، وأن الأمر يستحق تقديم تنازلات بشأن التثبيت .

كان كل من يوريوليس وجايدار يتمرضان لنيران الهجوم من البرلمان منذ لحظة تشكيل حكومة الإصلاح ، بحيث لم يكن يومعهما عمل شيء لإصلاح علاقتهما بمجلس الموفيت الأعلى . وقد حاول جايدار ذلك ، إلا أنه لم يحقق سوى القليل . بيد أن وزير الخصخصة ، أناتولي تشوبليس ، أفضح آخر الأمر في تمرير برنامج الخصخصة من خلال مجلس الموفيت الأعلى في ١١ يونيو ١٩٩٢ . ولكن البرلمان لم يوافق بعد ذلك على أي شيء تقرحه الحكومة ، أو رئيس الجمهورية .

وعلى العكس من ذلك ، كان الشعب الروسي صغورا بشكل استثنائي . وكان العديد من المحليين قد أثاروا المخاوف من الاضطرابات الاجتماعية والإضرابات ومظاهرات الخبز الشبيهة بتلك التي تحدث في العالم الثالث . (١١٧) لكن لم يحدث أي شيء من هذا القبيل ؛ فقد كان المجتمع المدني ضعيفا ، وكانت مشاعر معظم الناس إيجابية إزاء الإصلاح وفقا لما كشفت عنه استطلاعات للرأي العام . لم يأت التهديد للإصلاح من الشعب الروسي وإنما من للتخبة القديمة .

وفي الوقت نفسه ، قام العالم الخارجي بدور سلبي بشكل ملحوظ . فلم يحدث أن تجاوب جورج بوش رئيس الولايات المتحدة والمستشار الألماني هيلموت كول إلا في أول أبريل ١٩٩٢ - أي بعد خمسة أشهر من إعلان الإصلاح الجذري ومن المناشدة التي وجهها الرئيس يلتسين من أجل الحصول على دعم دولي ، مما أذن بوصول حزمة معونة غربية كبيرة تصل إلى ٢٤ مليار دولار . ومن سوء الحظ أن جهودهما لم تثمر واقعا ملموسا ، وأنها جاءت متأخرة جدا . فلم يستيقظ المجتمع الدولي من غفلته . فخلال الأشهر الخمسة التي كانت المحاولات الروسية المبذولة للتثبيت الاقتصادي الكلي في حالة تأرجح كامل فيها ، لم يقدم للعالم أي دعم له شأنه ، حتى ولو بالكمالات .

وعندما حل يونيو ١٩٩٢ ، كانت حكومة الإصلاح قد انتهت بالفعل . فقد تحولت إلى حكومة تحالف مع مدراء المنشآت الصناعية المملوكة للدولة . وكانت سياساتها في التثبيت قد تمزقت إربا من جراء الائتمانات المدعومة بالضخمة ؛ وسرعان ما تنازلت حتى عن قيادة المصرف المركزي لأعداء التثبيت . وكان الاستثناء الوحيد هو برنامج الخصخصة الذي لم يكن إنقاذه بمعجزة . ومهما كانت حدة الانتقادات الموجهة إلى الحكومة ، فقد تمكنت المأساة في أنها سقطت بسبب الحلول الوسط الداخلية التي كان يلتسين أو جليدار يعتبرانها سياسات جيدة . وكان أكثر الحلول الوسط دمارا إذعان يلتسين لمدراء المنشآت المملوكة للدولة الموجودين بين حواريه . وفي نهاية المطاف ، أخفق يلتسين والديمقراطيون في استمالة الشعب الروسي ؛ فلم يدع يلتسين حتى إلى استفتاء عام حتى ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ . ورغم ذلك ، فقد تحقق ، بفضل البداية الحاسمة ، فتح مبرر باتجاه الوصول إلى اقتصاد السوق .

## الخلاصة

كان استهلال الإصلاح الاقتصادي الجذري في أوائل ١٩٩٢ عملا استثنائيا . على أن الأجدر بالملاحظة في هذا الصدد أنه أمكن استهلال مثل هذا التغيير الرئيسي المتضافر في السياسة . وقد كشف الرئيس يلتسين بإقدامه على ذلك عن خصائص قيادية سياسية حقيقية ، وأظهر بصيرة ثاقبة كبيرة بشأن نوع التغيير الجذري المطلوب . وكانت قدرة يلتسين الجسورة على العثور على أفضل فريق اقتصادي متاح ، والسماح لهؤلاء الخبراء بتشكيل سياسته الاقتصادية ، تعتبر إنجازا مذهلا .

وبالنظر إلى حالة الجدل الروسي والنشوش السياسي السائد ، فإن من المدهش أن برنامج الإصلاح الفعلي كان شاملا ، حتى ولو لم يكن قد وضع بوصفه تغييرا جامعا ، حقيقيا . وكان المنصران الرئيسيان في البرنامج : موازنة ميزانية الدولة والتحرير الواسع المدى للأسعار . بيد أن السياسة النقدية لم تحظ في تطلق الاقتصاد الكلي إلا باهتمام ضئيل للسياسة النقدية . وقد أضرت أسعار الفائدة الحقيقية البالغة الانخفاض بالإصلاح بوجه خاص . وعلاوة على ذلك ، كان فهم الحرية الاقتصادية محدودا ، وكانت الحرية مفتقدة في كل من التجارة الداخلية والخارجية . ونتيجة لذلك ، أصبح تحرير الأسعار معرضا للخطر ، وثبت أن سياسة مناهضة الاحتكارات تحكيمية بكثير منها تحريرية . وكانت الأفكار التي تقوم عليها الخصخصة أفكارا بالية وثقافية ، وإن كانت جذرية

وطموحة أيضا . وفى النهاية ، أمكن تصحيح الاقتصار العام إلى التفهم الأولى للخصخصة . وكان تنفيذ سياسات الإصلاح يعتمد بدرجة كبيرة على فرادى الوزراء ، وقد نبأين ألوؤهم لمهامهم نبأينا كبيرا ، على نحو ما ستبينه الفصول اللاحقة من هذا الكتاب .

وكانت الأسس السياسية التى قام عليها برنامج الإصلاح أسوأ حالا . وكان من بين العناصر الإيجابية وجود قائد سياسى قوى لديه سلطة كبيرة للحكم بواسطة المراسيم ، وقيلم حكومة تضم بعض السياسيين الاقتصاديين المهرة ، وتحلى جموع المواطنين بالصبر . بيد أن القاعدة السياسية لسياسة الإصلاح كانت ضعيفة أصلا . وكان الممتور التقديم يمنح للبرلمان سلطة عليا ، وقد أصبح البرلمان عدليا بشكل متزايد ، ورغم ذلك فلم تجر أية انتخابات برلمانية ديمقراطية مبكرة . ومن هنا ، فلم تنشأ الأحزاب السياسية العادية ، ولم يكن لدى الحكومة أى قوات سياسية تتصل من خلالها بالشعب الروسى . وقد زادت الحكومة من سوء الموقف بتسمية نفسها حكومة مؤقتة ، وبهجزها عن تقديم برنامج رسمى للإصلاح . ونتيجة لذلك ، فلن التفهم الشعبى لسياسات الإصلاح كان بسيما ، وكانت التوعية الجماهيرية ضئيلة . وكان للتواصل بين الحكومة والسياسيين والبيروقراطية والشعب والأقاليم مثيرا للاشمئط . ولم ينظر أحد إلى سياسات الحكومة بجديّة نظرا إلى انقذالها إلى المصادقة ، وهو ما حد من فعالية هذه السياسات .

وقد تضاعفت هذه المشاكل السياسية بفعل سوء تقدير يلتسين وجايدار السياسى البالغ الخطورة ، على الرغم من اختلاف دواعى كل منهما . قد ألقيا بأنفسهما فى أحضان أسوأ أعداء التثبيت : مندراء المنشآت المملوكة للدولة . وكان يلتسين ، بالخصلة السوفييتية التقليدية ، يكن تقديرا بالغا لمدراء المنشآت . وحاول جايدار استرضاءهم بسبب خوفه الخاطيء من تيار التزلف لعلمة الشعب ، ولتعلما لحقاء يقفون معه ضد المطالبات بزيادات باهظة فى الأجور . بيد أن جايدار بدا غير مستعد ، بشكل مثير للدهشة ، لمواجهة ضغوط المندراء من أجل الحصول على امتيازات مدعومة ؛ كما لو أنه لم يكن يدرك مدى الضرر الذى كان ينطوى عليه اتجاه المندراء فى أوروبا الشرقية فى الأيام الأولى للانتقال إلى الرأسمالية . وكان الأكثر إثارة للدهشة أن الحكومة استمطعت لمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، بالنظر إلى أن كلا من يلتسين وجايدار كانا يدعوان بلا انقطاع إلى توجيه لعلمة قاسية إلى المجمع العسكرى - الصناعى ، وأنهما فعلا ذلك فيما بعد ، ولم يتراجعا عن هذا الموقف .

وكان كل من يلتسين وجايدار قد أعرب فى وقت مبكر عن آمال عظيم فى الحصول على مساعدات جمة من الغرب . وقد أصبحت هذه التوقعات مثار السخرية فى الجدل الروسى . فلم يكن بلوح فى الأفق أى معونة غربية أليئة ، ولم يقدم شيء منها لمساعدة التثبيت فى عام ١٩٩٢ .

وإذا ما أخذت الفوضى والتشوش السائدان فى ذلك الوقت فى الاعتبار ، فلن مفهوم الإصلاح يعتبر قويا إلى حد معقول ، على الرغم من أنه كان يحتاج إلى مزيد من العبورة . وكان من الجلى ، منذ المستهل ، أن مصير سياسة الاقتصاد الكلى سيكون أسوأ بكثير من للخصخصة . بيد أن عملية الإصلاح بدأت ، من الفاتحة السياسية ، بشكل سيئ ، وأخذ الحال يزداد سوءا .

## الفصل الثاني

### التحرير

إن إحدى السمات الأساسية لاقتصاد السوق هي حرية المنشآت <sup>(١)</sup> إذ ينبغي أن يكون للأفراد في اقتصاد السوق الحق في إقامة منشآتهم الخاصة وإدارتها وجنى الربح منها وتصفيته . وينبغي أن يكون للمنشآت الحق في أن تقرر ما تنتجه ، وكيف تنتجه وما الذي تشتريه وتبيعه ، ومع من تتعامل . وينبغي أن يكون من ضمن الحقوق الأخرى التي لا يمكن التخلي عنها القدرة على تحديد الأسعار بحرية وإلزام التماقذات طوعية . وكل الدول تتسدى على هذه الحقوق بشكل من الأشكال ، ولكن الحقوق نفسها يجب أن تكون مستفيدة . والفارق الحاسم بين الاقتصاد الاشتراكي واقتصاد السوق هو ما إذا كان مدراء المنشآت يعملون في اكتساب أموالهم على الدولة بدرجة أكبر أم على السوق - أي ما إذا كانوا يبحثون عن الربح (الدعم) ، أم عن الأرباح . ( والدولة ملزمة أيضا ، بطبيعة الحال ، بأن تدافع عن حقوق وحرية المنشآت ضد المجرمين ، علاوة على إنفاذ العقود ، وتوفير تدابير للتعامل مع المؤثرات الخارجية . )

بيد أنه مهما كانت أهمية حرية المنشأة ، فإنها تعتبر شرطا ضروريا ، وإن يكن غير كاف ، لقيام اقتصاد السوق بوظائفه . والمنشأة المترعة بالأموال - أي التي لديها قيود هينة على الموازنة - لا يكون لديها ما يدعوها إلى الكدح لتحقيق الأرباح أو التنافس مع المنشآت الأخرى ، بغض النظر عما إن كانت أموالها تأتي من الدولة أو من خال ثرى . والمنشآت التي لديها قيود هينة على الموازنة تعتبر إلى حد ما أمورا من الاحتكارات ، لأنها لا تقابل بما يريده المشترون ، ويكون لسوق البائع الكلمة العليا . ويجب على المنشأة أن تدرك أولا أن النقود شحيحة ، ( ومن ثم تخضع لقيود شديدة على الموازنة ) حتى تعمل على التوسع في مبيعاتها وأرباحها . وأفضل طريقة لفرض القيود الشديدة على الموازنة أن يكون ذلك من خلال سياسة مالية ونقدية ( نناقشها في الفصل التالي ) . والمنشآت المتعطشة إلى الأرباح هي وحدها التي تتنافس وتتحمس للحوافز المعقمة أمام التجارة ، لأن المنافسة في حد ذاتها لا تبعث على المتعة بنتاج . وللهواة الأولى ، كثيرا ما يكون تقدير نقاط الضعف في السوق أمرا صعبا : هل هو سوق لاحتكاري ؟ ، وهل توجد ثمة عوائق أمام التجارة ؟ ، وهل يقتد السوق إلى قيود شديدة على الموازنة ؟ وكثيرا ما يشتمل الأمر على بعض من هذا وذلك ، وعندئذ يدور التساؤل حول أيها أقوى من غيره - للحوافز التي تعوق

التجارة ، أم تدافع المنشآت وراء الأرباح . بيد أن المجادلة الروسية تركزت بامتقاضة على القوة المفترضة للمتجدين الاحتكاريين . إن المخاطر والتكاليف المرتفعة للصناعات تظل بتشغيل السوق . ورغم ذلك ، فإن بامتقاضة السوق أن يقوم حتى ولو كانت المنشآت مملوكة للدولة بشكل غالب ، طالما كانت تلك المنشآت تعمل من أجل الربح . ويعرف ذلك بإشتركية السوق ، والتي قامت في بلدان عديدة ، وإن يكن بنجاح محدود . والملكية الخاصة للمنشآت لها أهميتها بخاصة على المدى الطويل بالنسبة لتوجيهها الاستراتيجي .

وقد تبين أن إنجاز التحرير صعب بشكل مستغرب في روسيا بالمقارنة مع أوروبا الشرقية . وكان من بين أسباب ذلك أن التشريعات الروسية بشأن التحرير عانت من الافتقار إلى التنسيق والتفازع حول الولاية التشريعية . فعلى القمة ، كانت الحكومة أو الرئيس يعتمدان المراسيم بشأن قضايا أساسية ، في حين كان مجلس السوفييت الأعلى يصدر قوانين تتعارض بشكل متزايد مع سياسة الحكومة . وعلى مستوى ثالث ، كانت الوزارات الفرعية والبقايا الأخرى للاقتصاد الموجه تصدر قرارات تقوم على الأحكام القديمة بغض النظر عما إن كانت تلك الأحكام قد أبطلت أم لا . بل وعلى مستوى آخر كانت السلطات الإقليمية تمنع صراحة حقوقاً جمة بتنظيم الاقتصاد . ونتيجة لذلك كله ، قامت هيئات حكومية تلو الأخرى بخلق الضوابط التنظيمية ، وكانت السلطات المقابلة لشئى الجهات المضطلة بالتنظيم ضعيفة . وفى عام ١٩٩٣ ، صدر ما يقرب من ٤٨٠٠٠ من التعليمات الحكومية الاتحادية (٧) . وكان بوسع منظمى المشروعات أن يقاضوا السلطات أمام غرف التحكيم القضائية ، وكثيراً ما كانوا يفعلون ، غير أن الطابع التفسى كان سائداً فى القوانين والممارسة القانونية على حد سواء . وظل للنظام التشريعى يميل لصالح الضوابط التنظيمية . وكان اعتماد القوانين التحريرية من الصعوبة بمكان ، غير أن تنفيذ التحرير كان أشق بكثير . كان جوهر الأمر أن السلطة هى التى تحظى بالاهتمام حقاً فى روسيا وليس القانون . ولذلك فإن تشريعات التحرير كانت ماثراً خلاف .

والقسم الأول من هذا الفصل مكرس للقضية الأممية المتعلقة بتسيخ حرية المنشآت على الصعيد الداخلى ، ويليه مناقشة لتحرير التجارة الخارجية . وينتقل التركيز بعد ذلك على وجه الخصوص إلى المجالات المعضلة المتعلقة بتفكيك الضوابط التنظيمية للاقتصاد الروسى : سياسة مناهضة الاحتكار ، قطاع الطاقة ، الزراعة . ويعالج القسم الأخير الشواغل التى ثارت بشأن ما إن كانت روسيا تواجه الفضل فى جهودها للتحرير ، بسبب الجريمة المنظمة الواسعة الانتشار .

## التحرير على الصعيد الداخلى

تتألف حرية المنشآت على الصعيد الداخلى من العديد من العناصر المختلفة : حرية الأسعار والتجارة والإنتاج ، علاوة على حرية إقامة المنشآت . وكان الإنتاج قد حرر رسمياً فى روسيا من خلال قانون المنشآت ونشاط تنظيم المشروعات لعام ١٩٩٠ ، .

كان نظام الأسعار فى حالة اضطراب كامل فى عام ١٩٩١ . فقد كان الطموح الغالب



الحكومة السوفيتية الأخيرة أن ترفع الأسعار لكي تحسن من توازن السوق . بيد أن الحكومة كانت ضعيفة جدا بحيث إنها جريت جميع أنواع الوسائل التي تقضى ضمنا إلى تحقيق ذلك ، نظرا إلى اهتمامها بالجوانب السياسية بكثير من الجوانب الاقتصادية . فرفضت الأسعار التي لم تكن لها حساسية خاصة بغض النظر عن التكاليف أو الطلب . وحررت أسعار الإنتاج - دون أسعار التجزئة - بشكل بالغ الأهمية في يناير ١٩٩١ . وهكذا سمح لأسعار المنتج بأن ترتفع ، ولكن لم يسمح لأسعار المستهلك بذلك . وكانت الأسعار « التفاضلية » الممنوعة تمثل ٤٠ بالمائة من الحجم الإجمالي للسلع في الصناعات الخفيفة ، و ٥٠ بالمائة في صناعة الآلات ، و ٢٥ في المائة في المواد الخام . وفي أبريل ١٩٩١ ، قلعت الحكومة بعد طول انتظار بإعادة النظر في أسعار التجزئة ، وزاد المستوى العام لأسعار التجزئة بنحو ٧٠ بالمائة . وتم تخفيض حصة الأسعار الثابتة إلى ٥٥ بالمائة من حجم سلع التجزئة ، على أن تمثل الأسعار المحددة تنظيميا ١٥ بالمائة أخرى والأسعار « التفاضلية » ٣٠ بالمائة . كما نشأ بالاندراج قطاع اقتصادي حر له أسعار غير محددة تنظيميا ومرتفعة جدا ، وعمل على امتصاص بعض الطلب الفاضل (٦) . ونتيجة لذلك نمت التسوهات السعرية بشكل أكبر . وكان الأساس المنطقي الوحيد وراء وجود هذا النظام الاشتراكي للأسعار هو ضعف الحكومة السياسي .

وقد تركز الإصلاح الجذري الروسي على التفكيك الواسع المدى للضوابط التنظيمية للأسعار . كان فريق الإصلاح مقتنعا بأنه ينبغي للأسعار أن تكون حرة ، وأنه لا ينبغي أن يخضع للضوابط التنظيمية للأسعار سوى الاحتكارات الطبيعية . كما كان الفريق يؤمن بالقائم بتفكيك سريع وشامل للضوابط المفروضة على الأسعار في ممثل عملية الانتقال (٧) . وتم فرض تحرير الأسعار من خلال مرسوم رئاسي في ٣ ديسمبر ١٩٩١ ، « تدابير لتحرير الأسعار » ، أعلن بشكل مهيب أن [ الاتحاد الروسي سيضطلع في ٢٠ يناير ١٩٩٢ بتحويل أسلسي إلى أسعار ( السوق ) الحرة وتعرفاتها ، والتي تشكل بتأثير من العرض والطلب ، بالنسبة لسلع المنتج ، والسلع الاستهلاكية ، والخدمات ، والعمل » . كما كان من المفترض أن تتحرر أسعار مشتريات الحكومة من السلع الزراعية من الضوابط التنظيمية (٨) .

وقد استثنيت سلع قليلة من تحرير الأسعار . ومن ناحية المبدأ ، كان ٨٠ بالمائة من أسعار المنتج و ٩٠ بالمائة من أسعار المستهلك حرة ( من ناحية القيمة ، بأسعار عام ١٩٩١ النسبية ) (٩) . ومن بين سلع المنتج ، استثنيت الطاقة والنقل أسلما من تحرير الأسعار ، ورفضت معظم الأسعار إداريا بخمسة أمثال . ومن بين سلع المستهلك ، ثبتت أسعار مجموعة مختارة من السلع الأساسية جدا : بعض أنواع الخبز ، واللبن ، واللبن الرائب ، واللبن المنقشر ، وأغذية الأطفال ، والملح ، والسكر ، والزيوت النباتية ، والفودكا ، وعيدان القلاب ، علاوة على الأدوية ، والطاقة ، والنقل الجماعي ، والإيجارات ، والمرافق العامة . وكانت الفكرة من ذلك طمأننة الشعب الروسي إلى أن هذه المنتجات ستظل رخيصة الثمن إلى الدرجة التي تكفي لحمايته من التضور جوعا . وقد رفضت معظم هذه الأسعار إداريا بثلاثة أمثال ، وحررت من الضوابط خلال الفترة من مارس حتى مايو ١٩٩٢ دون أن يكون لذلك تأثير بالغ الحدة (١٠) .

بيد أنه بالإضافة إلى ذلك ، سمح للسلطات الإقليمية بأن تحين الحد الأقصى لأسعار المواد الغذائية والخدمات الأساسية بصحبا تراه ضروريا ، رغم أنه كان يتعين عليها أن تغطي أية دعوى من ميزانياتها الإقليمية . كما حاولت السلطات الإقليمية بأن تفرض حدا أقصى لتسوية للربح المضاف إلى السلع الاستهلاكية ، وأصبح المعيار المسدد مسقا يبلغ ٢٥ بالمائة . ورغم أن الهدف كان تحرير الأسعار ، فإن المرسوم الحكومي احتوى على تنبيه من الطراز السوفييتي لشتى السلطات ، بأن تمزز من مراقبتها لمراعاة التقيد بنظم الأسعار الحكومي . ، وقد أصدرت على الفور التعليمات الخاصة بتعزيز مراقبة الأسعار<sup>(٨)</sup> .

وحدث تحرير الأسعار الذى طال انتظاره فى ٧ يناير ١٩٩٢ وفقا لما سبق التصريح به . وكان قد ماد قبل ذلك خوف هائل . كان الناس يصفه عامة يعتقدون فيما يبدو بأن العالم سيخفى كاية ، أو على الأقل سينهلوى . وكانوا يظنون أن الأسعار غير المنضبطة بالقيود مترفع إلى عنان السماء ؛ إذ كان يظن على الأسعار الحرة القائمة أن تكون باهظة الارتفاع بسبب الفوائض النقدية الضخمة . وقامت السلطات ، التى كانت تخشى من احتمال انفجار المسخط الشعبى ، باستدعاء المزيد من قوات الشرطة فى اليوم الذى بدأ فيه تحرير الأسعار ، ولكن شيئا لم يحدث . ولم يبلغ عن أى علامة على وجود قلق اجتماعية<sup>(٩)</sup> . وارتفعت الأسعار بما يقرب من ٢٥٠ بالمائة على الفور — أى بكثير جدا مما توقعته الحكومة . كان جورج جايدر قد دخن علانية بأن الأسعار مترفع بحوالى ١٠٠ فى المائة شهريا خلال الفترة من يناير إلى فبراير<sup>(١٠)</sup> . وسرعان ما بدأت أوجه النقص فى التساؤل ، وبدأت السلع التى طال اختفائها فى العودة إلى الظهور فى المتاجر الواحدة تلو الأخرى . فظهرت فجأة اللحوم والسجق ، والموز وفلكه الكوى ، وأجهزة التلفزيون الملونة . بيد أن ظهور السلع الجديدة فى المتاجر كان بطيئا بالمقارنة مع ما حدث خلال تحرير الأسعار فى أوروبا الشرقية . وكان من بين الأسباب المهمة لذلك أن التجارة الداخلية ظلت خاضعة لضوابط تنظيمية كبيرة .

ومن العجيب أن معظم الإصلاحيين الروس أنفسهم لم يكونوا يؤمنون إلى حد كبير بالانتقال السريع إلى حرية التجارة . وعلى النقيض ، فإنهم كانوا يخشون فى أواخر عام ١٩٩١ من انهيار التجارة كاية . ومساد اقتناع شبه سوقى : فكان للراى المسدد أن الأسعار الحرة ضرورية ، إلا أنه لم يكن يؤمن بقدرة السوق على تخصيص السلع سوى القليلين . لم تكن يد آدم سميت الخفية معروفة أو مقبولة فى روسيا . وكانت الحجة المتدولة أن مبادلات السلع الخاصة لن تمثل إلا واحدا بالمائة فقط من إجمالى مبيعات الجملة ، وأنه لا يوجد أى تاجر بديل على استعداد لكى يحل محل الجهات الوسيطة المملوكة للدولة . كان لدى معظم الروس فكرة عجيبة مفادها أنه يتعين أن تأخذ اللجنة الأساسية المادية للسوق شكل بناء فطى ، والفترض الكثيرون بأنه يتعين على الدولة أن تقوم بتشبيده . وعلاوة على ذلك ، فإن الاقتتان الماركسى القديم بالإنتاج وإزدراء التجارة ، وأى شيء متصل بها ، كان مهيمنا على العقول<sup>(١١)</sup> .

كانت هذه المدركات قد تشكلت بفعل نظم التوزيع القائم لسلع المنتج ، والتى كانت تنصم إلى حصص من خلال ثلاث قوات : من خلال نظم التخصيص المركزى القديم التابع للجنة للتخطيط

الحكومية ( الجومبلان ) واللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية ( الجوسناب ) ومباشرة فيما بين المنشآت ، ومن خلال هيكل تجارية جديدة . و رسميا ، كانت الحكومة قد خططت لأن يقوم نظام التخصيص المركزي القديم في عام ١٩٩٢ بشراء ما بين ٥٠ إلى ٥٥ بالمائة من إنتاج المنشآت المملوكة للدولة عن طريق أوامر للشراء الحكومية . بيد أن هذه الحصة بلغت ، في واقع الأمر ٤٠ بالمائة بالكاد في النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، لأن المشتريات كانت طوعية والأسعار ظلت حرة .<sup>(١٧)</sup> ولم يكن من المفترض أن تخسر المئات من شركات الجملة التي برزت من شبكة اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية حصتها السوقية بالتدريج . واضمحل نظام أوامر الشراء الحكومية ، إذا أنه على الرغم من عدم حدوث تفكيك مباشر للضوابط التنظيمية ، إلا أنه لم يتبق من هذا النظام سوى النذر القليل بحلول نهاية عام ١٩٩٣ . وبدلا من ذلك ، أصبح التعامل المباشر ما بين المنتجين هو الشكل السائد للتجارة في سلع المنتج ، وكان يمثل من ٦٠ إلى ٧٠ بالمائة من حجم التجارة في عام ١٩٩٢ . ولم تكن ثمة أهمية كبيرة للوسطاء المستقلين على الرغم من وجود أكثر من ٢٠٠٠٠ تاجر جملة مستقل في يونيو ١٩٩٢ .<sup>(١٨)</sup>

وانقسمت هيكل اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية إلى أجزاء تكيفت بيسر مع الظروف السوقية ، غير أن العديد من منظمات الجملة الأخرى استمرت تقاقل للمحافظة على احتكاراتها . واستمرت روسنيتبرونكت ، وهي اللجنة الحكومية السابقة لتخصيص المنتجات البترولية ، في الإصرار على مواصلة توزيع البنزين بالحصص . وعززت غازبروم ، وهي وزارة صناعة الغاز في الاتحاد السوفييتي السابق ، من احتكاراتها للقانوني لإنتاج الغاز الطبيعي ، ونقله وبیمه . ولحتكرت الشركة للمساهمة الاتحادية روسغليوبرونكت ، وهي وزارة مشروبات الحبوب السابقة ، تجارة الحبوب . وتمتعت منظمة التجارة الخارجية كميپورتغليب باحتكار استيراد الحبوب ، كما كانت التجارة في الأخشاب محتكرة أيضا . وكانت التجارة البيئية مع البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة خاضعة لميطرة روزكونتراكت التي نشأت عن اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية . ومالت تجارة الجملة في الأغنية إلى أن تكون احتكارية الطابع على الصعيد الإقليمي ، وهو ما لم يكن في مصلحة المستهلكين . وألقى باللوم عن البطء الشديد في التحسن في إمداد متاجر التجزئة بالسلع على عاتق هذه الاحتكارات لتجارة الجملة ، وكان هناك اعتقاد جماهيري بأنها تتعاون مع الجريمة المنظمة .

وبسبب ردود الفعل إزاء مستوى التحرير غير المرضي ، فقد تمكن يجور جايدار من استخلاص مرسوم رئاسي بتحرير التجارة في ٢٩ يناير ١٩٩٢ ؛ وكان نصه : « تمنح المنشآت ، بغض النظر عن شكل ملكيتها ، والمواطنون ، الحق في الاشتغال بالتجارة ، وأعمال الوساطة ، وأنشطة المشتريات ... بدون الحصول على إذن خاص ... ويجوز للمنشآت والمواطنين الأفراد أن يبيعوا كافة الأشياء ... في أي مخزن يحدونه مناسباً » .<sup>(١٩)</sup> وكان الغرض من ذلك السماح للتجارة بأن تنمو من أسفل إلى أعلى ، بما يعمل على ازدهار المنافسة ، ومن ثم التغلب على الاحتكارات في تجارة التجزئة . وغدت الأسعار حرة بالكامل ، ومتحررة من الضوابط التنظيمية .

وقد جاء الإحياء بهذا المرسوم من بولندا حيث نمت تجارة التجزئة بنجاح من الشوارع إلى المتاجر ، مما زاد بولندا بأكثر قطاعات التجارة تنافسية في أوروبا الشرقية .

كان رد الفعل الجماهيري لهذا المرسوم غير عالى . إذ أصبحت الشوارع والميادين المركزية فى المدن الروسية الكبيرة مزحمة بتجار الشوارع . كان بوسع أى شخص أن يشتغل بتجارة الشارع ، وكان يمكن شراء أى شيء فى الشارع . بيد أنه مرعان ما ثارت المقاومة الجماهيرية ضد هذا النوع من التجارة . فكلوم الروس المقيمون القروضى والقفازة اللتين جلبتهما هذه « الأسواق » غير المنظمة التى كانوا يزدرونها باعتبارها ظاهرة من ظواهر الطبقات الدنيا ؛ إذ كانوا يريدون متاجر آتية . وعلاوة على ذلك ، فإن أسعار الشارع كانت أعلى فى بداية الأمر من أسعار المتاجر المملوكة للدولة التى لم تواتم أسعارها مع السوق إلى حد ما ، بدافع من الخمول الاحتكارى ، وبسبب الحد القانونى البالغ ٢٥ فى المائة المفروض على نسبة الأرباح المضافة على سلمهم أيضا . فضلا عن ذلك ، فلأن أى شيء كان يباع فى الشارع وأنه كان ثمة طلب على كل شيء ، فلم تكن الجودة مؤكدة . لم يفهم الناس أن للتخصيص للكفء للسلع يعتبر قيمة فى حد ذاتها ، فقلوموا تجار القطاع الخاص الذين كانوا يقومون ، فى المقام الأول ، بإعادة بيع السلع المشتراة من المتاجر المملوكة للدولة . بيد أن الأهم من ذلك من التلحية السياسية ، هو الأسف الذى شعرت به السلطات البلدية التى لم تحصل على أى إيرادات ، قانونية أو غير قانونية ، من تجارة الشوارع غير المنظمة . وأخيرا ، فلم يدرك سوى القليل من الروس أن الأسواق تنمو على أفضل وجه عند توافر الحد الأقصى من الحرية والمنافسة ، أو أن تجار السوق السوداء يعجزون عن التصرف بحرية فى أسواق الشارع الحرة حقيقة التى تنص بالآلاف من الباعة المتجولين المؤقتين . فعالمنا يتم تسجيل الباعة الجائلين ، وتحديد نشاطهم بمنطقة محصورة ، أو فى أكشاك ومتاجر ( وهو الأسوأ ) ، فإن الجريمة المنظمة تتولى السيطرة على مقلاد الأمور .(١٥)

وسرعان ما أصبح للإيرادات والرشاوى والمطالبة بفرض النظام ، للكلمة العليا . فغظمت تجارة الشارع فى موسكو من خلال أوامر أصدرتها البلدية فى نهاية إبريل ١٩٩٢ . كان الإصلاحيون فى الحكومة أضعف بالفعل من أن يبدوا مزيدا من المقاومة . وزودت هذه الاختصاصات المحلية بأسس قانونية من خلال مرسوم رئاسى صدر فى أواخر يونيو ١٩٩٢ بقيد من حرية التجارة .(١٦) وانخرطت الشرطة بهمة كبيرة فى القيام بحملات ضد تجارة الشارع ، وذلك فى محاولات واضحة لابتزاز الأموال . ولم تخف هذه التجارة كالية ، ولكنها تضاملت بحدّة . وأجبر تجار الشارع على أن يدفعوا إما لرجال الشرطة ، أو لتجار السوق السوداء . وفى المناطق الحساسة ، مثل محطات مترو الأنفاق ، لم يكن يسمح إلا للتجارة الخاضعة لسيطرة الجريمة المنظمة ( وخاصة محلات بيع الزهور ) . ورغم ذلك ظهر عدد كبير من الأكشاك . وفى البداية ، ركزت هذه الأكشاك على السلع ذات القيمة المضافة المرتفعة ، مثل الكحوليات والمخدرات ، إلا أنها أخذت تباع فى نهاية الأمر أى شيء يمكن بيعه بالفعل . ومن أسف أن الأكشاك نمت ببطء شديد وبطريقة مقيدة بحيث امتلكت الجريمة المنظمة ، فيما يبدو ، سيطرة كاملة عليها .(١٧)

لقد فازت طبقة الموظفين الفاسدة ، والتحيزات الشيوعية ، والجريمة المنظمة ، على المنشأة الحرة . وبالتالي ، فإن أوجه التصور استمرت لفترة طويلة بشكل مثير للدهشة . وفي ربيع عام ١٩٩٤ ، قام عمدا موسكو وسان بطرسبورج بحظر جميع تجارة الشوارع ، مقيدين عدد الأكشاك والسلع المسموح ببيعها على تشكيلة الأنواع الموفيقية القديمة الرديئة .(١٨) ورغم أن أوجه للنقص الصارخة كانت قد انتهت أساسا ، فإن التجارة كانت أكثر تقييدا من أن تسمح بتدبير سوق حقيقي .

كان من المفروض أن الأسعار قد حررت . إلا أن لجنة الأسعار الحكومية القديمة ظلت قائمة ، وإن تكن في صورة أقل شأنًا إلى حد ما ، وكانت على نفس طايعها الشيوعي القديم . وكانت ليرا روزينوفا ، أول امرأة تشغل منصب نائب رئيس اللجنة ، والتي كُنت مؤتمرا نواب الشعب للاتحاد الموفيقية السابق قد رفض تعيينها رئيسة للجنة في ١٩٨٩ بسبب آرائها الشيوعية التقليدية ، قد عينت على نحو يتمم بالغريبة رئيسة للجنة في أوائل عام ١٩٩٢ بواسطة جلايلر . وحيث إنها ظلت محتفظة بمعتقداتها تماما ، فإنها دعت إلى تنظيم مستفيض للأسعار من أجل مكافحة التضخم : « إن كثيرا من المنشآت ، استغلا منها لمركزها المهيمن في الأسواق ، تعمل على تخفيض إنتاجها ، فتخلق بذلك أوجه نقص إضافية في المنتجات التي يكثر عليها الطلب » .(١٩) وباختصار كانت روزينوفا تريد مكافحة التثوهات التي خلقتها الضوابط التنظيمية بواسطة المزيد من الضوابط التنظيمية على الطريقة الشيوعية القديمة .

وبدا أن اللحظة التي كانت تنتظرها روزينوفا قد حانت في ديسمبر ١٩٩٢ ، عندما حل فيكتور تشيرنوميردين محل جاور جلايلر كرئيس للوزراء . وعُينت لجنة الأسعار الحكومية إلى تشيرنوميردين مشروع مرسوم معد منذ زمن بحوان ، و الضوابط التنظيمية لأسعار أنواع معينة من المنتجات والسلع ، ، قائم بتوقيع هذه الضوابط التنظيمية المجددة والشاملة للأسعار في ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ . ومن حسن الحظ أن المرسوم أُبطل في ١٨ يناير ١٩٩٣ بتأثير من بوريس فيدوروف ، وزير المالية الجديد ، الذي وصف التوقيع الأصلي على المرسوم بأنه « غلطة بيروقراطية » .(٢٠) إلا أن روزينوفا بقيت في منصبها .

كان مرسوم عام ١٩٩١ الأصلي بشأن تحرير الأسعار قد منح السلطات الإقليمية في المقام الأول ، الحق في تنظيم أسعار الأغذية في أقاليمها . وفي منتصف عام ١٩٩٢ ، أُبلغ عن وجود ضوابط إقليمية من هذا القبيل في ٢٣ من ٨٩ إقليما ، وبعدها بمنة كانت موجودة في ٥٠ إقليما .(٢١) وكانت بعض الأقاليم تنظم الأسعار بأكثر مما يسمح به المرسوم ( وبخاصة « لوبلاست » ، أوليانوفسك التي كان من الشائع الإشارة إليها بوصفها « السلطة الموفيقية في واحدة من «الأوبلاست » ) ، غير أن المخالفين للمرسوم لم يتعرضوا للعقاب التأديبي . وحتى في موسكو ، ظلت أسعار البنزين خاضعة للضوابط المحلية ، مما أفضى إلى وفرة الطوابير بالساعات خارج محطات البنزين ، حتى في عام ١٩٩٤ . وأفضى ذلك إلى قيام سوق سوداء للبنزين تخضع لسيطرة إجرامية إلى حد كبير . ولم يتم إلغاء الطوابير بموجب ضوابط الأسعار التي تخلت لأطول مما ينبغي على التقليل من السلع . وعلاوة على ذلك ، فإن الضوابط التنظيمية الإقليمية للأسعار أوقعت الاضطراب بالسوق الوطنية . فأى إقلام لديه ضوابط محلية للأسعار كان ينزع إلى كبح

تدفع السلع ذات الأسعار الموجهة إلى الخارج ؛ وكان من السهل القيام بذلك نظرا إلى وجود مخافز للشرطة على طول الحدود الإقليمية .

وحظيت حرية المنشآت بالتقيل من الاهتمام . ومن المسلم به أن القانون الروسى بشأن المنشآت ، ونشاط تنظيم المشروعات المؤرخ ديسمبر ١٩٩٠ ، كان قد ألغى رسميا جميع القيود المفروضة على المنشآت الخاصة ، إلا أن ذلك كان مجرد إلغاء نظى . إذ تزايد طلب السلطات المحلية للحق فى إصدار التراخيص ، مصرحة رسميا بالحاجة إلى فرض النظام ، وإن كانت تطلب فى الحقيقة للحصول على المزيد من الرشاوى . وفى ٢٧ مايو ١٩٩٢ استسلمت الحكومة لتلك المطالب ، وأسدرت مرسوما يطالب السلطات الإقليمية بترخيص جميع أنواع النشاط الاقتصادى تقريبا . كان المرسوم قد صدر بناء على اقتراح من اثنين من نواب رئيس الوزراء المحافظين ، يورى يلروف وأوليج لويوف . ومن الناحية الرسمية ، كانت حرية المنشآت قد انتهكت بشكل جسيم . بيد أنه لم يتغير ، من الناحية العملية ، سوى القليل ، حيث كانت المنشآت الخاصة تتعرض للمناعب من رجال السلطة التنفيذية المحلية على أية حال ، وكان للتحرير القلى قوة دفعه للخاصة به . وكان أكثر جوانب هذا المرسوم إثارة للارتعاج أن الحكومة أدخلت العمل بالتراخيص لى تزود السلطات المحلية بفرض لانتزاع المزيد من الرشاوى (٢٢) كما أنه كان بمثابة انتهاك صارخ لقانون المنشآت .

ورغم أن السلطات المحلية تدخلت بشكل غير لائق فى المنشآت الخاصة الناشئة ، فإنها عجزت حتى عن جمع إحصاءات أولية عنها . وعلى سبيل للمثال ، فإن اللجنة الحكومية للإحصاءات ووزارة المالية كان لديهما سلسلة من الإحصاءات المختلفة والمتضاربة كل التضارب عن عدد المنشآت الجديدة . ونظرا لأن أحدا لم يكن يعرف ما يحدث للمنشآت الخاصة على وجه الإجمال ، فقد أغفلت مصالح تلك المنشآت . وفى النهاية ، فإن ما لا يمكن حسابه يتم تجاهله . وكان بوسع الإصلاحيين أن يمسوا للمنشآت الخاصة صنيعا حسنا لو أنهم بدعوا فى جمع الإحصاءات الأساسية الوثيقة الصلة ، جاعلين تنمية المنشآت الخاصة مؤشرا مهما على نجاح أداء السلطات الإقليمية . بيد أن الإصلاحيين كانوا يخشون من أن تستخدم السلطات المحلية تلك المعلومات للسيطرة على دوائر الأعمال الخاصة ولينزازها وقمعها .

وكان تحرير الأسعار والتجارة الداخلية فى روسيا عملية أبطأ وأشق من مثيلاتها فى أوروبا الشرقية . غير أن تفكيك السيطرة ( أو بالأحرى انهيار الضوابط التنظيمية من تلقاء نفسها ) اتسع نطاقه بالتدريج . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كانت الضوابط التنظيمية لا تزال قائمة فى قطاعين اثنين فقط هما الطاقة والزراعة ، واللذان تمتحق تعقيدهما مزيدا من المناقشة .

## تحرير التجارة الخارجية

كانت للتجارة الخارجية مجالا عميرا للتحرير (٢٣) ( لا نناقش هنا سوى التجارة الخارجية التى تتجاوز تطلق الدول الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة . ) فقد كانت المصالح التى ينطوى

عليها الأمر قوية على وجه الخصوص ، وكانت المخاطر مرتفعة . ففي نهاية عام ١٩٩١ ، كان الاقتصاد الروسي ككل في حالة أزمة ، إلا أن التجارة الخارجية كانت تمثل أسوأ تعبير عن هذه الأزمة . فقد برزت كافة التعقيدات المتخيلة ، وكانت حادة بأجمعها .

لقد انخفضت صادرات روسيا بمقدار ٢٠ مليار دولار ، أو بنسبة ٢٨ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وكان من بين أسباب ذلك ما حدث من انخفاض ملقت للتصدير في الناتج المحلي . كما أن أوجه النقص المحلية الواسعة الانتشار قللت من حوافز التصدير لأدنى حد ، لأنه كان يمكن بيع أي شيء بسهولة في دخل الاتحاد السوفيتي . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن إلغاء النظام التجاري لمجلس التعاون الاقتصادي في عام ١٩٩١ عجل بانتهاء التجارة فيما بين روسيا والبلدان الأخرى الأعضاء في المجلس . وعلاوة على ذلك ، فقد تخلقت روسيا في ديسمبر ١٩٩١ عن دفع ديونها الدولية ، فتوقف تدفق الائتمانات الأجنبية . ونتيجة لذلك تهاوت واردات روسيا بمقدار ٣٧ مليار دولار أو ٤٦ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وتم تخصيص الانخفاض الحاد في الواردات عن طريق الأوامر الإدارية ، مما تسبب في حدوث أوجه نقص حادة واختلال الإنتاج ، الأمر الذي ساهم في الانخفاض البالغ في الناتج المحلي الإجمالي .

وكان نظام التجارة الخارجية مشوها وخارجا عن السيطرة تماما . فقد كان احتكار الدولة الشيوعي القديم للتجارة الخارجية قد ألغى فليا في أواخر عام ١٩٨٦ عندما أعطى لشتي الوزارات الفرعية الحق في ممارسة التجارة الخارجية بشكل مستقل . وسرعان ما حصلت المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة على الحق في ممارسة التجارة الخارجية ، وتزايد انخراط العديد من المنشآت في هذا الأمر . وحاولت الدولة أن تسيطر على الصادرات من خلال إصدار التراخيص ، غير أن الحصول على تراخيص التصدير كان سهلا عن طريق الرشاوى . وأسمه استعمال جميع الحوافز من جراء القيود التصفية وتعدد ما يسمى بالمعامل النقدية ( أو أسعار الصرف المتفرقة لشتي السلع والمنشآت ) ، والاختلاف التام في الأسعار الخارجية والمحلية للملح . وفي ذلك الوقت كانت مواد التصدير الرئيسية مثل النفط تكلف أقل من واحد بالمائة من سعر السوق العالمي ، ومن ثم فقد كان هيكل الأسعار مشوها تماما . ولم يكن لدى الاتحاد السوفيتي سعر صرف موحد وإنما مثلث من معاملات النقد . ومن ناحية المبدأ كان من المفترض أن تماوى هذه المعاملات النقدية بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية الخاضعة للضوابط التنظيمية ، إلا أنها كانت معاملات تصفية تماما . وكان سعر الصرف الحر منبسط للقيمة الحقيقية ، وكان متوسط الأجر الشهري في روسيا يبلغ ٦ دولارات في ديسمبر ١٩٩١ . وكانت الواردات محكومة من خلال التخصيص المركزي للعملة الصعبة مقابل سعر صرف غير واقعي يبلغ ١,٦ روبل للدولار ، أو واحد بالمائة من سعر السوق . وقد تسبب ذلك في نمو دعم التصدير إلى ٢٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت التضررات من الضخامة ، بحيث كان يصعب تخيل الأثر التي تتركب على إقتصادها ، وهو ما تسبب في شيوع الارتياح والتوجس .

وفي حكومة الإصلاح كان بيتر أفين وزير العلاقات الاقتصادية الخارجية ، وبيجور جايدار نفسه ، يتوليان تحديد سياسة التجارة الخارجية خلال السنة الأولى من الإصلاح . كلنا يريدان أن

وجعلا من الروبل عملة قابلة للتحويل ، ولها سعر صرف موحد يخضع لتوجهات السوق ، وأن يحجرا للتجارة الخارجية ؛ وأن يستبدلا الحصص والتراخيص بالتعريفات . وكانت الحكومة تأمل أن تخفف ، من خلال تفكيك الضوابط التنظيمية ، من حدة التشنجات ومن التماس الرعب ، وأن تحفز الكثافة الاقتصادية والتغيير الهيكلي . بيد أن الأزمة الحادة أثارت العديد من دواعي الانشغال . وكانت الحكومة متلهفة على المحافظة على المصارف ، ولكنها كانت تخشى أيضا من ألا يعاد تحويل إيرادات التصدير إلى البلاد ، أو من عدم تحصيل ضرائب التجارة الخارجية . وكان تخفيض قيمة الفواتير وهروب رؤوس الأموال التي يقوم بهما مدراء المنشآت المملوكة للدولة المقتدين إلى الإجماع بالمسؤولية بشئ كثيرا من الانزعاج . وفي الوقت نفسه كانت الحكومة تريد تخفيف حدة النفق في السلع الأساسية مثل الأغذية والطاقة .

كانت الحكومة تواجه مصالح مكتمبة قوية للنظام القديم . وعلى الصعيد المحلي ، كان هناك عدد قليل من المنتجين الرئيسيين لمواد للتصدير الحيوية ، مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن ، ولذلك فإنهم كانوا يملكون قوة تفاوضية شديدة ، وهو ما كان يصدق أيضا على مصدرى الطاقة واحتكارات استيراد الأغذية . وكانت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، بمنشآت التجارة الخارجية القوية التابعة لها ، قوة في حد ذاتها . وكانت وزارة المالية ومصرف روسيا المركزى يرصدان المصالح المالية لروسيا ، إلا أن ضربا من مجموعات المصالح ( مثل التجار الروس ) كان لها تأثيرها أيضا على عملية صنع القرارات . وعلاوة على ذلك ، كان للجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى كلمتها في الكثير من القضايا التي كانت تهماها أيضا ؛ وبالنظر إلى عدم وجود حدود فعالة فيما بينها ، فقد كان ثمة درجة مرتفعة من الاعتماد المتبادل فيما بين هذه الجمهوريات . وأخيرا ، كان للمصارف والحكومات الأجنبية ( التي كانت روسيا عاجزة عن خدمة مطالباتها المالية ) مطالباتها الجبرية على الرغم من قيام نض ، هذه للحكومات الأجنبية بتقديم ائتمانات سلمية جديدة .

ورغما عن هذه التعقيدات ، فقد بدأ العمل في عملية تحرير جوهريه للتجارة الخارجية في يناير ١٩٩٢ ، إلا أنها كانت أقل مما يريده الإصلاحيون . وكانت التجارة الخارجية المجال الذي اتصف الإصلاح فيه بقدر أقل من الراديكالية . ونتيجة لذلك ، كثر التناحر ، مما استلزم إدخال تغييرات قانونية متكررة في لوائح التجارة الخارجية . وأفرخت القيود المفرطة زعزعة للاستقرار ؛ حيث كان نظام التجارة الخارجية يعدل كل شهر تقريبا . كما أن هذه التعديلات كانت مرتبطة إلى حد ما بالدورات السياسية . وقد فاقم سيرجى جلازنيف الذي خلف أمين كوزير للعلاقات الاقتصادية الخارجية من ديسمبر ١٩٩٢ حتى سبتمبر ١٩٩٣ ، من هذا النزاع . ورغم أن جلازنيف كان شابا ، ويحمل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، فإنه كان مغرورا في قلوب التفكير السوفييتية القديمة . وكانت مقاصده الرئيسية أن يعيد مركز التجارة الخارجية في وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ( والتي كانت تقوم على أية حال بثلاث التجارة الخارجية من خلال منظمات التجارة الخارجية التابعة لها ) وحماية للصناعة الروسية بواسطة تعريفات الاستيراد للمرتفعة (٢٥) ومن حسن الحظ أن سلطته كانت محدودة جدا بما لم يتح له أن يحدث المزيد من



الضرر . غير أنه سلّات اتجاهات مهيمنة واضحة ( وهو ما سندرسه ) ، وبعد استقالة جلازيف استقرت الضوابط التنظيمية للتجارة الخارجية .

ومنذ المستهل ، منحت لجميع المنشآت حرية الاشتغال بالتجارة الخارجية . ورغم أن قلبية العملة للتحويل كانت لها أولوية عالية لدى الإصلاحيين ، فإنهم لم يجزؤوا على إدخالها في بداية عام ١٩٩٢ . كان يخامرهم خوف كبير من احتفاظ المصدرين للروس بلياراتهم من العملة الصعبة في الخارج . ولقد كان ذلك يمثل مشكلة جسيمة ، وخاصة بسبب استفاد احتياطات روسيا من العملات الأجنبية . ومن ناحية المبدأ ، كان من المفترض أن يعاد تحويل جميع مكاسب التصدير إلى روسيا ، غير أن هذا الاشتراط كان موضع تجاهل واسع للتطوّل بدون خوف من التعرض للعقاب . وقد أسّحت على العمل بنظام مختلط من اشتراطات التنازل عن الحقوق يقوم على الأمل في التطوّر بليارات العملة الصعبة بطريقة أو بأخرى . ولذلك كان نظاما بالغ التعقيد . ورغم أن نظام معاملات النقد المتحددة كان قد ألغى بالنسبة للصادرات ، قد أدخل العمل بثلاثة أسعار صرف جديدة . وكان المصدرون يضطرون إلى أن يتنازلوا أولا لمصرف روسيا المركزي عن ٤٠ بالمائة من مكاسبهم من العملة الصعبة بسعر ثابت يبلغ ٥٥ روبلا للدولار الواحد . وبعد ذلك كان يتعين التنازل عن ١٠ بالمائة إضافية مقابل ما كان يفترض بأنه « سعر تجارى » ، والذي كان مثبتا عند ١٠٠ روبل للدولار الواحد . وأصبح سعر الصرف السوقى الحر ، الذى كان يحدد كل أسبوعين فى مزايدات العملة فى موسكو ، هو سعر الصرف الرسمى . وكان هذا السعر متراجعا ولكنه كان يبلغ فى المتوسط ١٥٥ روبلا للدولار الواحد فى النصف الأول من عام ١٩٩٢ . بيد أنه من ناحية الاستيراد ، استمر ما يسمى بالواردات الممركزة السلع الحيوية قائما ومرتبطا بالعديد من معاملات النقد المدعومة بشكل مرتفع .

وفى يولية ١٩٩٢ ، كان سعر الصرف موحدا بالأساس ( إلا بالنسبة للواردات الممركزة ) ، وأصبح الروبل قبلا للتحويل فى الحسابات الجارية . وفى الوقت نفسه ، تم تعديل اشتراط التنازل . فكان يتعين بيع عشرين بالمائة من إيرادات العملة الصعبة فى سوق النقد الروسى من خلال المصارف التجارية ، وبيع ٣٠ بالمائة أخرى إلى مصرف روسيا المركزى . ولما كان المصرف يؤخر الدفع لشهر أو شهرين ، فإن التنازل له كان يعنى خصما بنسبة ٢٠ بالمائة نظرا للتضخم المرتفع . وفى يولية ١٩٩٣ ، أصبح يمكن تغيير نسبة ٥٠ بالمائة التى كان المصدرون مطالبين بتغييرها من إيراداتهم من العملة الصعبة إلى روبلات فى سوق العملة ، بدون أى مشاركة من مصرف روسيا المركزى . وكان تخفيف اشتراط التنازل يعكس الثقة المتنامية من جانب الحكومة ومصرف روسيا المركزى ، فى قدرة روسيا على اجتذاب العملة الصعبة .

ويجاء بيتر أفين بأن الحكومة لم تكن قوية بما يكفى فى يناير ١٩٩٢ لتوحيد سعر الصرف ، إلا أن القيام بذلك كان أسهل بعد إلغاء أسعار الصرف باللفة الانخفاض (٢٦) . وأخذ حجم مزايدات النقد الأجنبى فى التزايّد باستمرار ، وهو ما أوجى بالثقة فى الروبل . وعلى أية حال ، كان الناس يشترون الروبل طواعية ، وظل سعر صرف الروبل مستقرا إلى حد كبير خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ على الرغم من التضخم المرتفع ، وهو ما كان ينطوى على عملية إعادة تقويم حقيقية

جوهريه . وأصبح « سوق صرف العملة الأجنبية المشترك » ما بين المصارف ، سوقا يوميا للصرف . وابتداء من يولية ١٩٩٢ ، أُنشئت أسواق لصرف العملة في مدن أخرى - أولا في سان بطرسبورج ، وبعد ذلك في يكاتيرينبيرج وفلاديفوستوك ونوفوسيبيرسك وروستوف .

ولما كان الشاغل الاقتصادي المهيمن في روسيا هو أوجه النقص المحلية ( وبخاصة في الأغنية ) ، فإن التحرير الكامل للواردات في أوائل ١٩٩٢ لم يثر جدالا . ولم يكن لدى روسيا خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حصص ، أو تعريفات استيرادية . بيد أنه على الرغم من أن سعر الصرف ظل منخفضا ، فصرعان ما برزت الضغوط للحماية من جانب المنتجين الروس . وركزت إحدى الحجج الإضافية المطالبة بالتعريفات والتي طرحتها وزارة المالية وصندوق النقد الدولي على الاحتياجات المالية . وفي يولية ١٩٩٢ ، أدخلت روسيا العمل بتعريفات استيراد موحدة منخفضة ، ارتفعت إلى ١٥ بالمائة في سبتمبر . وفي يناير ١٩٩٣ ، نُوعت تعريفات الاستيراد ثم جرى تعديلها في مارس ويونية وأغسطس من نفس العام كجزء من محاولة جلائزيف لإحكام الضوابط للتنظيمية الإدارية . ولم يحدث منذ رحيل جلائزيف سوى نتيج عام واحد لتعريفات الاستيراد ( في يولية ١٩٩٤ ) . وينعكس الاتجاه الراهن صوب الحماية المتزايدة ، غير أن درجة الأنشيطات تتباين ، بما يمكن قوة جماعات الضغط للرسمية . بيد أن حماية المنتجين تجد مقاومة متزايدة من جماعات الضغط التجارية في المدن الكبيرة ، التي تعاني تجارتها من التعريفات الاستيرادية التي ترفع الأسعار . ولا يزال متوسط تعريفات الواردات يدور حول ١٥ بالمائة . وهو متوسط غير مرتفع بالمعايير الدولية - كما توقف استخدام حصص أو ترخيص الاستيراد . (٢٧)

وكان من بين المشاكل الرئيسية الموروثة من الاتحاد السوفيتي للواردات المركزية والمدعومة بشدة . وفي الأساس ، كانت الحكومة تشتري السلع من الأسواق العالمية وتبيعها لمنتشأة روسية لقاء جزء بسيط من السعر العالمي . وكانت المنشأة الروسية تبيع البضاعة ، بدورها ، بسعر السوق المحلي ، محتفظة لنفسها بمعظم الدعم ومستخدمة الباقي في دفع الرشاوى . وكان من المنتظر على جميع وجهات النظر أن تدافع عن هذا النظام . وفيما يقال ، هددت منظمات التجارة الداخلية الاحتكارية باستئثاره مظاهرات الغلاء إذا ما خفضت دعموها . وعلاوة على ذلك ، فلم تكن معظم دعوم الواردات شفافة أو منظمة من خلال ميزانية الحكومة ، لأنها كانت مدمجة في الائتمانات السلعية الأجنبية . وفي عام ١٩٩٢ ، كان ٤٥ بالمائة من الواردات الروسية مركزا ومن ثم فإنه كان مدعوما ؛ وفي الحقيقة ، كانت الدعوم تغطي ما يصل إلى ٩٤ بالمائة من هذا القسم من قائمة الواردات . ووفقا لأرقام صندوق النقد الدولي ، كان إجمالي دعوم الواردات يناظر نسبة غير عالية تبلغ ١٧,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام ١٩٩٢ . ولم يكن معظم هذا الدعم مقيدا في الميزانية ( ومتربا عليها في حقيقة الأمر ) ، (٢٨) وإنما يتم تمويله بواسطة ١٢,٥ مليار دولار من الائتمانات السلعية والصادرات التي تقدمها البلدان الغربية ابتغاء منفعة جماعات الضغط الزراعية فيها . وفي ربيع عام ١٩٩٣ ، اشترك بوريس فيدوروف مع صندوق النقد الدولي في العمل على تخفيض كل من حجم ودرجة الدعم المقدم للواردات المركزية ، بحيث يصل إلى نسبة مئوية بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ ، وإلغاء الدعم المقدم

إلى هذه الوردت في عام ١٩٩٤ . ونجح فيدوروف في عرقلة أى اتفاقات ملعبة صارة أخرى . لقد عملت هذه الدعوى الاستيرادية غير المبررة على إثراء الوسطاء القاضين فحسب ، وهى مجرد نموذج صارخ للتكاليف الاجتماعية الكبيرة غير المتعددة التى نشأت عن التفكيك المتردد للضوابط التنظيمية .

ومن المدهش أن سياسة روسيا التصديرية كانت أكثر تعقيدا وبيروقراطية من سياستها الاستيرادية بكثير . وقد تطورت سياسة التجارة الخارجية خلال وقت استمر فيه المعز الانتمائى وكانت السلع التصديرية المهيمنة فى السوق الروسية تسعر بحوالى واحد فى المائة من السعر العالمى . وذلك كان من دواعى الحق أن يحرم السوق المحلى من سلعة القابلة ، أو يسمح للأسعار بالارتفاع إلى مستوى السوق الحرة مرة واحدة . وكان من الشواغل الأخرى أن التجار الأوغاد كانوا يحرمون روسيا من ثروتها الوطنية عن طريق قيامهم ببيع المواد الخام فى الخارج بأسعار زهيدة . كان تخفيض قيمة الفوتير مزمن ، وكثيرا ما كان السبب فى ذلك يعود إلى أن المصدرين لم يكونوا يملكون المنتجات التى يقومون بتصديرها سعيا وراء منفعتهم الشخصية ، وسادت الدعوة إلى وضع ضوابط صارمة للتصدير .

واستمر معظم نظام الضوابط التنظيمية القديم قائما بالنسبة لأكثر من ٧٠ بالمائة من الصادرات الروسية ، بما فى ذلك النفط ، ومنتجات النفط ، والغاز ، والقمح ، والمعادن ، والأسمدة ، ومنتجات كيميائية أخرى معينة ، والأخشاب ، والأسماك ، والأسلحة . كان النظام القديم يشترط حصول المصدرين على تراخيص ، ووضع حصص للصادرات ، وإصدار تراخيص للصادرات . فأولا ، كانت وزارة الاقتصاد تتولى إصدار حصص لتصدير سلع معينة . ويحتد يقوم المصدر بإيصال عقد مع شريك أجنبى وتصدر وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية رخصة بالتصدير ، وذلك فى الأساس من أجل التأكد من أن السعر مناسب . بيد أن من مستجدات عام ١٩٩٢ أنه كان يتمين على مصدرى المواد الخاضعة لضوابط تنظيمية أن يقوموا بدفع تعريفات صادرات ، كانت تحدد قيمتها بوحدة النقد الأوروبية ( الإيكو ) . وكان من المفترض أن تعريفات الصادرات تمثل ضريبة على الفارق ما بين السعر المحلى والسعر العالمى ، إلا أن هذه التعريفات قوبلت بمعارضة عنيفة . وسمى المصدرون إلى الحصول على إعفاءات ، وتهربوا من ضرائب الصادرات على نطاق واسع . كان نظام التحكم فى الصادرات غير قابل للتنفيذ ببسطة : فقد كان عدد المصدرين أكبر جدا من أن يرصد . وفى نفس الوقت ، كان الكثيرون من المصدرين من القوة بحيث إنهم كانوا يستطيعون لبتزاز الحكومة لإعفاءهم من ضرائب الصادرات بواسطة التهديد بالتوقف عن التصدير . وحاولت الحكومة أن تحسن من عمليات الرصد التى تقوم بها بواسطة إدخال فئة « مصدرين خاصون » ، وقصر الحق فى تصدير السلع الامتراجية على مجموعة محدودة ، إلا أن هذه الطريقة لم تفلح أيضا . كانت وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية عاجزة عن الحركة بسبب الضغوط التى تمارسها المنشآت المطالبة بأن تصبح من بين المصدرين الخاصين ، والذين كان عددهم يتضاعف بسرعة . كما أن المصدرين الخاصين الرئيسيين كانوا يستغلون نفوذهم فى استمالة أعضاء الحكومة للحصول على الإعفاءات الضريبية .

وكانت الصادرات الممركزة وسيلة بيروقراطية أخرى . إذ كان المصدرون للحكوميون للتفضيل والغاز الطبيعي ومنتجات النفط يصفون من ضرائب الصادرات ، لأن إيراداتهم كانت تنهب إلى الخزنة مباشرة . وقد كان من المفترض أنهم يصفون بهذه الطريقة التكاليف التي تتكبدها البلاد في الواردات الممركزة وخدمة الدين الأجنبي . وفي عام ١٩٩٢ ، كان الحجم المخطط للصادرات الممركزة ربع إجمالي الصادرات ، رغم أن الإيرادات نقصت عن هذا الهدف بمقدار الثلث . ورغم ذلك ، كان الإصلاحيون ووزيرة المالية يمانعون في التخلي عن الصادرات الممركزة التي كانت إيراداتها الحكومية الكبيرة تتدفق مباشرة على وزارة المالية . (٢٩)

وكان الحل الوحيد لهذه اللخطة هو تحرير الأسعار المحلية لملع التصدير . وقد ارتفعت هذه الأسعار بالتدريج مما سهل من تحرير خطة التصدير . وتم تقليل عدد المواد الاستراتيجية على نفايات صغيرة ، وتخفيض ضرائب الصادرات ، والتقليل من شأن مركز المصدر الخاص . وفي عام ١٩٩٢ وحده ، جرى تعديل تعريف الصادرات خمس مرات ، وخفضت بالدرجة الأولى (٣٠) ولا تحقق حصص التصدير إلا مصلحة التقليل الذين تمنح لهم ، لأنها تعتبر من الناحية الفعلية أداة ضغط لانتزاع الإعفاءات من ضرائب الصادرات . وهذه الحصص توزع ظاهريا عن طريق الأوامر الإدارية الإلزامية ( ومن الناحية العملية ، عن طريق الرشاوى ) . وقد جرت محاولات متكررة لإقامة مزادات لحصص التصدير ، إلا أنها عُرقلت بواسطة المقاومة التي أبدتها المستفيدون القاصيون من عناصر للنظام القديم غير الشفاف . ومنذ عام ١٩٩٤ ، أُسرت حصص التصدير على النفط ومنتجات النفط ، والغاز الطبيعي ، والقمح ، والكهرباء ، والمعادن غير الحديدية ، والمليولوز ، والقمح ، والكحوليات ، والأسماك والأخشاب ، غير أن هذه السلع تمثل نحو ٧٠ في المئة من صادرات روسيا . (٣١) ومن المفترض أن حصص تصدير الأخشاب والنفط كانت قد ألغيت المرة ثلث الأخيرة ، ولكن هذه السلع الأساسية كانت تعود في اللحظة الأخيرة إلى القائمة .

وغير خاف أن التهرب الضريبي كان كبيرا طوال الوقت في قطاع التجارة الخارجية على وجه الخصوص ، حيث كانت المعدلات الضريبية مرتفعة ، والقاعدة الضريبية ضيقة جدا ، وعدد المراقبين صغيرا ( ومن ثم يسهل رشوتهم ) . وباختصار ، كانت الشروط الممبقة للارتشاء في قطاع التجارة الخارجية ممتازة والفرص المتاحة تستغل على أخص وجه . وفي الأجل المتوسط كان الحل الوحيد المقبول هو التحرير الكامل للصادرات ، وهو ما كانت الحكومة الروسية تتوخى القيام به في عام ١٩٩٥ ؛ غير أن أحد الشروط الممبقة الضرورية لذلك هو تحرير الأسعار المحلية . (٣٢) وقد انتهى بيتر أفين من واقع خبرته إلى الرأي القائل التالي : « إن أي عتية تواجه النشاط الاقتصادي ، وبخاصة تلك التي تقترض وجود اختيار استثنائي ، سيتم التحليل عليها في روسيا ، ولذلك فإنه يتعين على هذا البلد أن يكون أكثر تحررا من غيره » . (٣٣) وهذا يعني بشكل علم أن الدول القوية تستطيع أن تتحرر ببساطة ، أما الدول الضعيفة ففها لا تستطيع ذلك .

وبالنسبة لينود للتصدير الأقل جانبية والتي لا تخضع لضوابط الأسعار المحلية ، فقد حررت روسيا نظامها للتصدير بالكامل في يناير ١٩٩٢ بدون أي تراجع . ولم يثر هذا التحرير أي جدال .

وقد أدخلت روسيا نظاما للتجارة الخارجية يتوافق مع الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ( الجات ) ، إلا أنه تضمن استثناء مهما بشأن صادرات المواد الخام الاستراتيجية . وأصبح الروبل قليلا للتحويل في الحسابات الجارية بموجب هذا النظام ، ويتحدد سعر صرفه بحسب السوق . ولا تخضع الواردات للحواجز غير الجمركية ، والتعريفات معقولة ( حوالي ١٥ بالمائة ) . ولم يعد متبقيا في نطاق التجارة الخارجية أية دعوى تقريبا . وتقدمت روسيا في خريف عام ١٩٩٢ بطلب للانضمام إلى الجات . وقد كان للطلب بالفعل تأثيره كثيرا على الاتجاالت للحماية .

## سياسة مناهضة الاحتكار

تصر العقولة الروسية التقليدية على أن الاقتصاد الروسي يتفرد بهيمنة الاحتكارات الصناعية المملوكة عليه بالكامل . ويتربط على ذلك أن يكون التحول إلى اقتصاد السوق أصعب بكثير في روسيا منه في أى مكان آخر .

ومن الحقيقى أن الاقتصاد السوفييتى كان مشوها من خلال هيمنة منشآت كبيرة نسبيا ، لأن المنشآت الصغيرة لم يكن لها وجود تقريبا . ويرجع السبب فى هذا التركيز إلى توليفة من الإيمان المبالغ فيه بوفورات الحجم الكبير ورغبة المخططين فى الحد من عدد الوحدات الإنتاجية لإتاحة الفرصة لممارسة درجة أفضل من الإشراف . وكان ٧٣ بالمائة من المستخدمين فى الصناعة السوفييتية خلال عام ١٩٨٨ يعملون فى منشآت تصنف على أنها كبيرة ( أى يشغل فيها أكثر من ١٠٠٠ مستخدم ) ، فى حين أن ما لا يزيد على ٥,٢ بالمائة من القوى العاملة الصناعية كانت تشغل فى منشآت صغيرة تضم أقل من ٢٠٠ مستخدم ( انظر الجدول ١-٢ ) . ومع ذلك فقد كان العدد الإجمالى للمنشآت فى كل فرع ضخما . ففى عام ١٩٩٢ كان لدى روسيا ٢٣٧٧٦ منشأة صناعية ، و ٢٥٦٠٠ مزرعة حكومية ومزرعة جماعية ، و ٥٠٠٠ منشأة للنقلبرى ، و ١٧٠٠٠٠ منشأة لتجارة التجزئة (٣٤) .

وكانت الرؤية الروسية السائدة عن الاحتكارات تتركز على ثلاثة معتقدات . الأول ، أن روسيا تعتبر لحتكارية الطابع بشكل فريد . والثانى ، اعتقاد واسع الانتشار بأن الاحتكارات تتولد عن الإنتاج وليس عن التجارة . ولذلك فقد كان الفرض محاربة الاحتكارات الإنتاجية ؛ وفى نفس الحين أهملت الاحتكارات التجارية . وثالثا ، كان معظم الروس يربطون محاربة الاحتكارات بواسطة الضوابط التنظيمية للأسعار وليس عن طريق المنافسة . وكما مضى ، فإن جميع هذه النقاط متوهمة . ومن سوء الحظ أنها هيمنت على سياسة مكافحة الاحتكار التى كانت خارج سيطرة حكومة الإصلاح الروسية إلى حد كبير .

كانت هذه العقولة التقليدية عن الاحتكارات تقوم على ثلاثة أسس . الأول ، أن الإحصاءات السوفييتية بشأن الاحتكارات كانت تجزئية إلى حد كبير . وعلى سبيل المثال ، فإن مسمارى برمية من مقاسين مختلفين كانا يعتبران منتجين - مختلفين ، وذلك يصنف متأجا المسمارين على أنهما احتكاريان ، رغم أنهما يستطيعان أن يتنافسا بسهولة بإنتاجهما نفس المسمارين . والسبب الثانى

جدول ( ١٠٢ ) توزيع المنشآت الصناعية السوفيتية بحسب حجمها في أول يناير ١٩٨٨

عدد الموظفين في الهيئة الوظيفية للمنشأة	عدد المنشآت	عدد الموظفين ( بالآلاف )	حصة جميع الموظفين ( نسبة مئوية )
٢٠٠ - ١	٢٠١٥٢	١٨٢٣	٥,٣
١٠٠٠ - ٢٠١	١٥٩٩٠	٧٣٣٦	٢١,٤
٥٠٠٠ - ١٠٠١	٥٩٩١	١٢٤١٠	٣٦,٢
أكثر من ٥٠٠٠	١١٨٧	١٢٧٥١	٣٧,١
الإجمالي	٤٣٣٢٠	٣٤٣١٩	١٠٠,٠

المصدر : IMF, IBRD, OECD and EBRD, A Study of the Soviet Economy, vol. 2 ( Paris, February 1991), p.37.

للاعتقاد في الطابع الاحتكاري الواسع المدى للصناعة الروسية هو الإحصاءات التي تعدها اللجنة الحكومية للإمدادات المادية والتقنية . وعلى مبيد المثال ، فمن بين ٥٨٨٤ منتج محدد لصناعة الآلات تم توريدها للجنة ، جاء ٨٧ بالمائة منها من منشأة واحدة فقط . بيد أن اللجنة كانت مسنولة فحسب عن بعض التوزيع المركز . ولم يكن ذلك يعكس القدرات الإنتاجية ، وإنما ميل اللجنة إلى طلب احتياجاتها من مورد واحد فقط . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان التوزيع يتم من خلال عشرات الوزارات الفرعية والأقاليم والمنشآت . ولما كان التخصيص السوقي أو الأتقي يعمل بشكل سيء في الاقتصاد الاشتراكي ، فقد لجأت الوزارات الفرعية والمنشآت على حد سواء إلى الاكتفاء الذاتي . ونتيجة لذلك ، كان التخصيص في الاقتصاد الروسي محدودا على خلاف النوايا الرسمية . ولم تكن المشكلة تكمن في نقص المنتجين وإنما على العكس من ذلك ، في ندرة العلاقات السوقية . (٣٥) والسبب الثالث أن الناس كانوا يخلطون ببساطة ، ما بين احتكار التجارة في الاقتصاد الموجه وبين احتكار الإنتاج ، وقد كان ذلك فيما يظن من وحى الولع الماركسي المعتاد بالإنتاج .

وفي الحقيقة ، فإن لاحتكارية الصناعة الروسية كلفت أسطورة إلى حد كبير ، على نحو ما أوضحه أنيت براون وباري ليكس ورناندي ريتيرمان في تحليلهم للتعداد الصناعي الروسي لعام ١٩٨٩ . (٣٦) وتقدم دراساتهم الإحصائية دليلا دامغا يحض هذه الأسطورة . فعلى الصعيد الوطني ، كان ثمة قليل من التكتل أو من التركيز الصناعي . وتمثل الاحتكارات واحتكارات القلة حصة صغيرة بشكل غير عادي من العمالة والإنتاج الوطنيين في روسيا . ولاحظ الباحثون أن أكبر منشآت روسيا كانت أصغر حقيقة من مثيلاتها في الكثير من البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ولقد كان العدد الإجمالي للعاملين في المنشآت العشرين الأعلى مرتبة في روسيا ، أقل منه في أكبر عشرين منشأة في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية والمملكة المتحدة وفرنسا ، حتى بالأرقام المطلقة . وكان متوسط حجم المنشأة كبيرا فقط لأنه لم يكن يوجد سوى القليل من المنشآت الصغيرة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن أكبر مائة منشأة

من حيث عدد العاملين لم تكن لها التغطية بأى حال من الأحوال . وعلى العكس من ذلك ، فإنها كانت تمثل ما لا يزيد على ١٤,٣ بالمائة من إجمالي العمالة الروسية . كما كان يوجد عدد قليل للغاية من الاحتكارات الوطنية في روسيا بحسب التعاريف المعيارية للفرعية . وقد وجد براون وليكس وريفرمان أن ٤٣ منشأة فقط من بين ٢١٣٩١ منشأة صناعية مدنية هي التي تشكل احتكارات على الصعيد الوطني ، وتمثل ٠,٢ بالمائة فقط من العمالة المدنية . وأخيرا ، فإن المنشآت التي تملك ٣٥ بالمائة على الأقل من الحصة السوقية الوطنية تمثل أقل من ٤ بالمائة من مجموع العمالة . وإيجازا ، فقد كان الهيكل الصناعي الروسي يعتبر تنافسيا بشكل غير عادى وفقا لأى معيار دولى ، وينض النظر عن الافتقار الكبير إلى منشآت التصنيع الصغيرة . ومن المشكلات المهمة الأخرى أن روسيا مليئة بالمدن للصناعة . فما يقرب من نصف جميع المدن الروسية يوجد بها شركة صناعية واحدة فقط . ومع ذلك ، ورغم أن ثلاثة أرباع جميع المدن لا يوجد بها أكثر من أربع شركات ، فإن هذه المدن تمثل ١٢,٢ بالمائة فقط من مجموع العمالة المدنية فى الصناعة . (٣٧)

يبد أن رأى الروسى للثالب كان يعتقد بأن روسيا مثلوله الحركة فصل الاحتكارات للصناعة ، وقد فضل الإصلاحيون ببساطة فى التكاك من أسر هذا الافتتاح . وكان يشيع النظر إلى سياسة مناهضة الاحتكار على أنها حاسمة لنجاح الإصلاح الاقتصادى فى روسيا . ومن ثم ، فقد كان من بين أول ما اتخذ من تدابير الإصلاح الروسى فى خريف عام ١٩٩٠ إنشاء لجنة حكومية بشأن سياسة مناهضة الاحتكار ودعم الهيكل الاقتصادية الجديدة ، ( والتي منشر إليها من الآن فصاعدا باسم « لجنة مناهضة الاحتكار » ) . وفى وقت لاحق ، أصدر فى مارس ١٩٩١ « قانون بشأن التناقص وتقييد الأنشطة الاحتكارية فى أسواق السلع الأساسية » . وفى أكتوبر ١٩٩١ ، وعشية الإصلاحات الجذرية صدرت الأوامر للجنة مناهضة الاحتكار بأن تنشئ سجلا للمنشآت الاحتكارية ، وأن تعمل بعد ذلك على تنظيم تلك المنشآت . ورغم أن المقصود من ذلك كان القيام بجهود إصلاحية ، فإنه كان عملا تنظيميا بالكامل . وعلاوة على ذلك ، فقد نقلت تسمية لجنة مناهضة الاحتكار فى أولخر عام ١٩٩١ من الحكومة إلى مجلس السوفيت الأعلى الروسى ، واتخذ الإصلاحيون فى الحكومة السيطرة عليها . ولأنشئت فروع دنيا تابعة للجنة مناهضة الاحتكار فى كل إقليم ، وفى الكثير من المحافظات ، مشكلة إدارة جديدة كبيرة . (٣٨)

كان تعريف الاحتكارات أبعد من أن يكون صارما - إذ أنه يشير إلى المنشآت التي تتجاوز حصتها من سوق المنتج المنظور الخاص بمنتج معين ٣٥ بالمائة ، أو أى حد آخر تخفزه لجنة مناهضة الاحتكار . ولم يتم النص على أمثلة المنتج ، أو الإمتداد الجغرافى لسوق المنتج . وكان من الممكن أيضا أن توصف المنشآت بأنها احتكارية إذا ما كانت « أنشطتها ( عدم نشاطها ) تنتهك تشريعات مناهضة الاحتكار » . (٣٩) كان التركيز على المنتجين وليس على التجار . ونتيجة لذلك ، كان الإدراج فى السجل الخاص بالمحتكرين نسفيا . وفى فبراير ١٩٩٢ قيد فى السجل بطريقة ما غير محددة حوالى ٢٠٠٠ منشأة يشك فى أنها احتكارية . وفى أول يونيو ١٩٩٣ ، كان السجل الاتحادى للمحتكرين يضم ٦٤١ منشأة ورابطة ، وكان مقيدا فى السجلات الإقليمية حوالى ٥٠٠٠ منها . (٤٠)

وكان المرسوم الرئاسي بشأن تحرير الأسعار الصادر في ديسمبر ١٩٩١ قد أمر الحكومة الروسية بتنظيم أسعار منتجات المنشآت الاحتكارية . وبناء عليه أصدرت مجموعة من المبادئ التوجيهية القانونية بشأن تنظيم الاحتكارات تركز على تدابير إدارية قيمة من قبيل التوريدات الإجبارية . بيد أن جوهر الضوابط التنظيمية لمناهضة الاحتكار أصبح السيطرة على الأسعار ، بما في ذلك الأسعار المحددة والأسعار القصوى والمعدلات القصوى للأرباح ، والإخطار عن الأسعار الحرة . ومن الناحية العملية ، قفز التنظيم غير المباشر للأسعار إلى صدارة الاهتمامات . وتم تقييد الربح المضاف للتكلفة المسموح به للاحتكارات المشتبه فيها ليكون في حدود ٢٥ بالمائة عادة . وكان بوسع لجان مناهضة الاحتكار الإقليمية والمحلية أن تصدر قراراتها بشكل تصفي ؛ وكانت تنزع إلى التحكم في الأسعار في صناعة الأغذية بادعاء تحقيق مصالح الشعب الروسي .<sup>(٤١)</sup> وفي كثير من الأقاليم استخدم تنظيم الأسعار وسيلة مناهضة الاحتكار بمشاكل كثيرة . فهذه الضوابط التنظيمية للتصفية ( التي تنفذ بالدرجة الأولى على الصعيد الإقليمي ) أضررت بنشوء السوق الوطنية ، وعززت للتجزئة السوقية الإقليمية واستثقت المسؤولين على الابتزاز . وكانت سياسة « مناهضة الاحتكار » في حقيقة الأمر سياسة لمناهضة السوق ، واستخدم المحافظون ضوابطها التنظيمية للأسعار في تمويق الإصلاح . وبغية لحتواء أضرار هذه السياسة ، عمدت حكومة الإصلاح إلى التحرك بدهاء من أجل إصدار مرسوم رئاسي في أغسطس ١٩٩٢ يقصر عدد موظفي لجنة مناهضة الاحتكار على ٣٥٠ موظفا ، وتنظيمها الإقليمي على ما مجموعه ٢٥٠٠ موظف .<sup>(٤٢)</sup> وأفضل ما يمكن أن يقال عن سياسة مناهضة الاحتكار أنه لم يكن لها فيما يحتمل سوى تأثير بسيط .

كان الانتقاد الروسي الغالب الموجه إلى سياسة مناهضة الاحتكار أنها فشلت في تفكيك المنشآت . بيد أن ذلك لم يكن من الشواغل الرئيسية تقريبا . ولم يكن الإنتاج احتكاريًا ، وأسفرت عملية الخصخصة الروسية عن قدر كبير من إلقاء التركيز بواسطة خصخصة فرادي المنشآت وليس للروابط . كما عملت سلطات الخصخصة على تشجيع الوحدات على الانفكاك من المنشآت القائمة . وكانت المحاولات التي تبذلها المصالح الفرعية للمحافظة لتشكيل شركات قابضة مالية صناعية كبيرة تثير الانزعاج ، إلا أن سلطات الخصخصة أجهضت معظم هذه الفارات .<sup>(٤٣)</sup> وكان من بين الانتقادات الأخرى أن الضوابط السعرية المفروضة على الاحتكارات لم تكن فعالة . ولكن كيف كان لها أن تفلح بأية حال ، ولأى سبب من الأسباب ؟

وبدلا من ذلك ، كانت المشاكل الأساسية تدور حول للتجزئة السوقية الإقليمية ونقص المنشآت الصغيرة . وكان من بين المهام الرئيسية فتح الأسواق وتشجيع المنافسة المحلية والدولية . وكان من المهم لتحقيق هذين الغرضين أن تحرر الأسواق ، وأن يوقف المسؤولين الحكوميين عن التدخل في المنشآت . وكان من بين المهام الأساسية الأخرى ، جعل النقود شحيحة عن طريق سياسة نقدية صارمة . وحينئذ كانت المنشآت الروسية متولاهة بقيود شديدة على الموازنة تضطرها إلى توسيع نطاق مبيعاتها إلى مناطق أخرى ، وتخليص أنفسها من الورش غير المربحة . وكان



الجهد الأخير يتمثل في تسهيل تكوين منشآت صغيرة جديدة عن طريق تبسيط النظام القانوني وتوطيد أركانته . وينبغي حظر الضوابط التنظيمية الإقليمية إلى حد كبير .

وكانت الاحتكارات الطبيعية الفعلية غير ذات شأن نسبيا ومقصورة على المرافق العامة ، والتي كانت أسعارها منظمة على أية حال . وفي خريف ١٩٩٣ ، طرحت شكايو قابلة للتصديق بشأن التمييز الاحتكاري ، إذ ارتفعت تعريفات السكك الحديدية الروسية إلى أعلى من المستويات الكندية على الرغم من انخفاض تكاليفها عنها .<sup>(٤٤)</sup>

وكان لسجل الاحتكارات والضوابط التنظيمية المصاحبة له سلطة قانونية محدودة حتى نهاية عام ١٩٩٣ ، وفي عام ١٩٩٤ ، أعيد رسم الإطار القانوني لمباشرة مناهضة الاحتكار تملأ . ومع حل البرلمان في سبتمبر ١٩٩٣ ، أصبحت لجنة مناهضة الاحتكار تابعة للحكومة ؛ وبدأت في التعاون بشكل جيد مع اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة بدون الحاجة إلى إجراء أية تغييرات في قوانينها . وفي مارس ١٩٩٤ ، اعتمدت الحكومة « برنامج تفكيك احتكارات الاقتصاد وتنمية المنافسة » . وألغيت التدابير التنظيمية القديمة وتحول التركيز إلى الجهود المحبذة للمنافسة والتي تركزت ما بين إيجاد نظم أفضل للمعلومات ، والتدابير التي تستهدف تخفيف الحواجز السوقية . وقيمت الاحتكارات الطبيعية وحدها بواسطة الضوابط التنظيمية .<sup>(٤٥)</sup> كانت الوثيقة مبهمة إلى حد ما ، ومن غير الواضح بعد ما إن كانت السياسة الجديدة حيال المنافسة ستستمر عن أي تأثير له شأنه ؛ غير أنه تم للتخلي على الأقل عن الأفكار القديمة الضارة .

### المشاكل التي ووجهت عند تفكيك الضوابط التنظيمية لقطاع الطاقة

كانت الطاقة منذ المستهل ، محور خلاف كبير في الجدل السياسي الروسي بشأن الإصلاح . وقد عملت شبكة معقدة من المشاكل المتشابكة على عرقلة تحرير قطاع الطاقة ، الذي تبين أنه أعصى فروع الاقتصاد على التحرير .

وكانت للمشكلة الأساسية أن أسعار الطاقة الروسية منخفضة بشكل مثير للسخرية . أقل من واحد بالمائة من أسعار السوق العالمية . ( ومن الجدير بالذكر ، أن أسعار النفط في ديسمبر ١٩٩١ كانت تبلغ ٠,٤ بالمائة فقط من أسعار السوق العالمية . )<sup>(٤٦)</sup> وكان ينظر إلى مخفلات الطاقة بوصفها بالغة الأهمية للإنتاج بأكمله ؛ ولذلك فقد ساد خوف كبير من حدوث نقص في الطاقة على الرغم من أن كمية الطاقة للمنطقة لكل وحدة من الإنتاج الروسي كانت ضخمة وفقا لأي معيار من المعايير ، وكان يتعين تخفيضها بشدة فضلا . وعلاوة على ذلك ، كان إنتاج الطاقة آخذا في الانخفاض ، وإن يكن بمعدل أقل من انخفاض الإنتاج الصناعي بصورة عامة ؛ فقد هبط استخراج النفط ، على سبيل المثال ، هبوطا حادا بنسبة ١٠ بالمائة في عام ١٩٩١ وبنسبة ١٣,٤ بالمائة في عام ١٩٩٢ .<sup>(٤٧)</sup>

كان كثير من المشاكل التي ووجهت في تفكيك الضوابط التنظيمية للتجارة الخارجية له صلة بالطاقة . كانت الصادرات آخذة في الهبوط بحدة ، وكانت الطاقة تمثل نحو نصف صادرات روسيا

خارج نطاق بلدان الاتحاد السوفييتي السابق . وعلاوة على ذلك ، طلبت البلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة من روسيا توريدات مستدامة من النفط والغاز الطبيعي في المقام الأول ، مصرة على الحصول على أسعار منخفضة ، وأن تتم التوريدات من خلال نظام للتجارة المركزي للقديم . كما كان ينظر إلى الطاقة على أنها معيار للأسعار . فكان قادة الصناعة المملوكة للدولة ، فضلا عن عامة الجمهور ، يعتقدون أن أسعار الطاقة تحدد معدل التضخم . ولذلك فإنهم كانوا ينصرون للأسعار المنخفضة المنظمة .

وأخيرا ، فإن صناعة الطاقة كانت تمثل جماعة ضغط قوية ، وكانت متشابكة بشكل عميق مع الدولة ، وهي صناعة محافظة وتسمى لتحقيق الربح . وكانت صناعة الفحم تضم بين جنباتها التقلبات العمالية المستقلة القوية الوحيدة ، ولما كانت قد حولت اتجاه السياسات الروسية إلى صالح يلتسين في صيف ١٩٨٩ ، فقد كان لها نفوذ ميلسي قوي . واستلزم انخفاض أسعار الطاقة المحلية فرض ضوابط صارمة على الصادرات ، غير أنه كان يجري التحايل على هذه الضوابط بطريقة غير قانونية ، مما ولد ثروات هائلة للمجرمين الفاسدين .

ونتيجة لكل هذه الطلبات الخاصة على قطاع الطاقة ، فقد كانت الحكومة مثقلة بأهداف كثيرة جدا . وفي الأسس كانت حكومة الإصلاح تؤمن بأسعار الطاقة الحرة ولكنها خشيت من أن تؤدي التقلبات التي قد تكون جذرية بأكبر مما ينبغي إلى خلخلة الإنتاج . وكانت الحكومة متلهفة في نفس الوقت أيضا على المحافظة على الصادرات إلى الغرب . وأرادت الحكومة أن تزيد من الكفاءة في استخدام الطاقة وفي الاقتصاد بصفة عامة على حد سواء ، وكانت تطمح إلى تحفيز إنتاج الطاقة . وقد أثبت قطاع الطاقة أنه من كبار المطالبين بالحصول على الدعم الحكومي ، رغم أن لديه إمكانية أن يصبح أكبر مولد للإيرادات الضريبية إذا ما سُمح لأسعار الطاقة بالارتفاع .

كانت القضية الأساسية هي أسعار الطاقة . وفي البداية ، رفعت حكومة الإصلاح بطريقة إدارية فقط ، كل أسعار الطاقة خمس مرات ، مُنتوية تحرير هذه الأسعار بحلول مارس ١٩٩٢ . ( عندما يقلب جليدار النظر فيما حدث ، فإنه يرى أن من أكبر أخطائه أنه فشل في إقناع الرئيس يلتسين بتأييد التحرير الكامل لأسعار الطاقة منذ بداية الإصلاح في يناير ١٩٩٢ ) . (١٨)

ومرعان ما وجد أعداء الإصلاح في أسعار الطاقة مجالا خصبا للعراك السياسي الذي شاركت فيه كافة الصناعات المملوكة للدولة ( بما في ذلك قطاع الطاقة ) . وأدى النقد المستفيض ، وبالدرجة الأولى تلك الصادر عن مندراء المنشآت المملوكة للدولة ، إلى إقناع الرئيس يلتسين بعدم السماح بأي تحرير لأسعار الطاقة . (١٩) ومر أول تاريخ منتهف ، أول مارس ١٩٩٢ ، بدون أي تغيير في أسعار الطاقة ، وكذلك مر التاريخ الثاني ، أول أبريل . وكانت الحكومة الروسية قد ألزمت نفسها في أول برنامج اقتراضى لصندوق النقد الدولي والموقع في ٢٧ فبراير ١٩٩٢ ، بتحرير أسعار الوقود المحلية قبل ٢٠ أبريل ، غير أن هذا التاريخ مر أيضا بدون اتخاذ أي إجراء بسبب معارضة الرئيس يلتسين . (٢٠) وعلاوة على ذلك ، فقد أقل يلتسين وزير الوقود والطاقة الإصلاح في حكومة جليدار ، فلاديمير لويوخين ، بسبب دعوته إلى أسعار حرة للطاقة . (٢١)

وبدلاً من ذلك ، فإن الممثل السابق لصناعة الطاقة الروسية والوزير المؤقت السابق لصناعة الغاز ، فيكتور تشيرنوميردين ، انضم إلى الحكومة كنائب لرئيس الوزراء لشئون الطاقة .

وقد أوقعت معارضة يلتسين لتفكيك ضوابط أسعار الطاقة الإصلاحيين في مناعب بشأن سياسة الطاقة . وظلت أسعار الطاقة ثابتة في حين أخذ التضخم في التلأجج ، وبذلك انخفضت أسعار الطاقة الحقيقية بكثير مما هي عليه . وأطلقت الحكومة على الأقل في رفع أسعار الطاقة إدارياً في ١٨ مايو ١٩٩٢ . فارتفع سعر النفط بنسبة ٤٧١ بالمائة ، والغاز الطبيعي بنسبة ٤١٩ بالمائة ، والقمح بنسبة ٣١٦ بالمائة ، إلا أن هذه الأسعار ظلت ثابتة طوال الأشهر الثلاثة التالية .(٥٦)

وفي سبتمبر ١٩٩٢ ، جددت الحكومة محاولاتها لزيادة أسعار الطاقة . وكانت الحكومة تدرك أن من المستحيل الإقدام على ذلك خلال الشتاء بسبب الاقتناع الشعبي السائد بأن الاقتصاد لا يمكن أن يحتمل شتاء روسيا ، وزيادة في أسعار الطاقة في نفس الوقت . وضعت أسعار النفط الاسمية تقريباً ، وزيدت أسعار القمح بنسبة ٩٠ بالمائة ، في حين ظلت أسعار الغاز الطبيعي ثابتة . وسمح هذا للمرشوم التسميري بقيام سوق حرة أوسع للنفط ترتفع فيها الأسعار تدريجياً . وكانت هذه الأسعار لا تزال أقل بكثير من أسعار السوق العالمية ، إلا أن سعراً موقياً محلياً للنفط كان قد نشأ وارتفع إلى ما يقرب من مدس السعر العالمي . وكانت حصص التصدير قد أصبحت أداة التنظيم الحقيقية لأسعار النفط .(٥٧)

وبتعيين تشيرنوميردين نائباً لرئيس الوزراء ، أصبح الغاز الطبيعي مسألة ينظر فيها بمعزل عن بقية قطاع الطاقة . فأولاً ، تم خلق احتكار ضخم للغاز ؛ إذ أصبحت جميع المنشآت التي تتعامل في الغاز الطبيعي -والتي تتراوح ما بين منشآت إنتاجية إلى خطوط للأابيب، وشركة تجارة أجنبية ومعاهد للأبحاث وشركات تشييد - في منشأة كبيرة تضم نحو ٤٠٠٠٠٠ مستخدم . وأصبحت هذه المنشأة تَدْعِي الشركة الروسية المساهمة غازبروم . وعلى العكس من ذلك ، فقد قُسم إنتاج النفط فيما بين عشرات من شركات النفط الروسية . ومن الغريب أن سعر الغاز الطبيعي بقي منخفضاً جداً بإصرار من غازبروم . وبحلول يناير ١٩٩٣ ، كان سعر الغاز الطبيعي قد انخفض إلى ما يعادل ٣ بالمائة من السعر العالمي . وقد رفع هذا السعر إلى ما يعادل ٨ بالمائة على الأقل من السعر العالمي في فبراير ١٩٩٣ . وكانت غازبروم تعرض مسألة انخفاض سعر الغاز الطبيعي على أنها خدمة للعموم ؛ غير أن إنتاج الغاز ظل مرتفعاً ، وكانت غازبروم تحتاج إلى إبقاء السعر منخفضاً حتى تباع كل إنتاجها . وظلت غازبروم تحافظ على إمداداتها لعملائها في روسيا والبلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة حتى بعد أن توقروا عن السداد بوقت طويل ، ولأجل أطول كثيراً مما كانت تفعله أي منشأة أخرى في روسيا . وكانت إدارة غازبروم مقتدعة ، فيما يفترض ، بأن تشيرنوميردين سيضمن الدعم الحكومي لإمداداتها ، وقد كانت آخر منشأة في روسيا تتمتع بغيور خفيفة على الموازنة .

غير أن من بين الخصوصيات الأخرى لصناعة الغاز الروسية أن غازبروم ، التي كانت فيما يحتمل أغنى شركة في روسيا ، حصلت على دعم استثنائية وإعفاءات ضريبية ، وغير ذلك

من التحويلات الحكومية غير الشفافة . وكان الاستثمار في صناعة الغاز يمول من خلال الإعفاء الضريبي لصادرات الغاز ، والذي كان يبلغ أكثر من ٤ مليارات من الدولارات في عام ١٩٩٣ . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، وبعد عمليات تحرير مستفيضة في فروع الاقتصاد الأخرى ، ظلت صناعة الغاز أكثر الصناعات الروسية تصافا بالاحتكارية وخضوعا للضوابط التنظيمية . فكانت غازبروم تتمتع باحتكار الإنتاج وخطوط أنابيب الغاز والتصدير . وكانت صادراتها تخضع للتراخيص والحصص ، إلا أنها كانت في حد ذاتها محفزة من ضرائب الصادرات ، ومن بعض تعريفات الواردات ومن ضريبة القيمة المضافة . واستمرت الضوابط التنظيمية للأسعار والتميز التسعيري . وساعد هذا الانحياز إلى الشفافية على أن تصبح غازبروم ، على ما يظن ، أنجح ملتزمي الربح في روسيا. (٥٤) وكان التفسير الوحيد الذي يحتمل التصديق لهذه المعاملة الاستثنائية حقا التي تحصل عليها غازبروم هو أن رئيس الوزراء تشيرنوميردين يكافئ زملاءه القدامى على حساب الدولة .

وقد تغيرت سياسة الطاقة الروسية تغيرا جادا في عام ١٩٩٣ مع تولي بوريس فيدوروف مسئولية سياسة الأسعار . كان غرضه الرئيسيان أن يخفف الدعم للحكومة لقطاع الطاقة ، وأن يرفع إيرادات الدولة ، وذلك من خلال ضرائب الإنتاج على الطاقة بالدرجة الأولى . وكانت روسيا قد عمنت بسبب فشلها في الحصول على مقابل الإمدادات من الطاقة إلى معظم البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ، إلى تخفيض هذه الإمدادات مما جعل السوق الروسية أكثر إزنا على الرغم من الانخفاض المستمر في إنتاج الطاقة . وفي أعقاب شتاء ١٩٩٣ ، حاول فيدوروف أن يرفع أسعار الطاقة ( وأن يحررها ، وهو الأفضل ) . وقد ميز ما بين أنواع الطاقة ، متعاملا مع كل نوع من أنواع الطاقة على حدة ومستقصيا شتى الحلول . وبالإضافة إلى ذلك ، قد رفعت ضرائب الإنتاج بشكل متقطع على شتى أنواع الطاقة .

وكان أسهل ما قام به في هذا الصدد هو تحرير سعر التجزئة للبنزين . ولم يتأثر بذلك سوى الشعب الروسي الذي لم يكن له أي نفوذ في السياسات الروسية . حتى بالرغم من أن الرئيس كان يظن أن هذا القرار لن يحظى بتأييد جماهيري وأجله إلى ما بعد استفتاء ٢٥ أبريل ١٩٩٣ . وقد حرر سعر البنزين رسميا في ٢٥ مايو ، غير أن الضوابط التنظيمية المحلية للأسعار ظلت شائعة. (٥٥)

وكان تحرير أسعار الفحم في أول يولية خطوة أكثر جرأة . ولم تكن صناعة الفحم متحمسة لذلك ؛ وكان زيونها الرئيسى ، للصناعة المعدنية ، يستثيب غضبا . كانت الصناعة المعدنية تخشى من اقتضاح قلة كفاءتها ، وكانت صناعة الفحم تخشى من هبوط الطلب وارتفاع المتأخرات المستحقة . وعملت ضغوط هاتين الصناعتين ومجلس الموفيت الأعلى ، والتي زاد عليها التهديد بالإضراب ، على إجبار الحكومة على الاستمرار في دعم صناعة الفحم . وتراجع حجم الدعم المقدم إلى الفحم تبعا للدورات السياسية وظل يماثل ١ إلى ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالى . وجب تفكيك الضوابط التنظيمية فدرا كبيرا من التفصل في أسعار الفحم فيما بين حقول الفحم

للمختلفة ، مما فُض من تحالف الصناعة بأكملها . وقد تحطم احتكار الفحم غير الرسمي ، وبدأ سعر الفحم في الارتفاع بأسرع من معدل التضخم (٥٦).

وفي صيف ١٩٩٣ استدارت الحكومة إلى سعر الغاز الطبيعي . وفي ٢٠ يولية ، رفع هذا السعر بنسبة ١٢٣ بالمائة ليصل إلى ١٠ بالمائة من السعر العالمي ، والأهم من ذلك أنه كانت تتم مقايسته شهريا بالمقارنة مع الرقم القياسي لأسعار الجملة الصناعية . وبدأ سعر الغاز في التصاعد من حيث القيمة الحقيقية ، وتجاوز نسبة ٢٠ بالمائة من السعر العالمي في ديسمبر ١٩٩٣ . واستمر السعر في الارتفاع بأسرع من التضخم ، متجاوزا للمؤشر القياسي المفترض على الرغم من أنه ظل خاضعا للضوابط التنظيمية التي تضعها الدولة . (٥٧)

وبالمثل ، رفعت تعريفة الكهرباء في نهاية الأمر بنحو ٢٠ مرة في أول أغسطس ١٩٩٣ . وكانت الكهرباء ، مثلها في ذلك مثل الغاز الطبيعي الذي ينقل بواسطة خطوط الأنابيب ، احتكارا طبيعيا ؛ ولذلك كان ينبغي للدولة أن تنظم أسعارها . ولما كان من الممكن أن تتفاوت الظروف والتكاليف المحلية بدرجة كبيرة ، فإن الكهرباء كانت تنظم على الصعيد الإقليمي . وظلت تعريفات الكهرباء منخفضة نسبيا بسبب انخفاض التكاليف فحسب . (٥٨)

كانت القضية الحاسمة في المعركة الدائرة حول تفكيك الضوابط التنظيمية في قطاع الطاقة هي إلغاء تحديد الأسعار . وكان الفضل في تحرير أسعار الطاقة في بداية عملية الإصلاح بمثابة خسارة فرصة مهمة . ومن الناحية المالية ، فإن ذلك كلف الإصلاحيين ثمنا كبيرا . وبدلا من ذلك ، جرى تعديل أسعار الطاقة بالتدريج ، مما ساهم في حدوث تضخم كبير وعرض الحكومة دوما لانتقاد جماهيري حاد . ومع ذلك فبعد سنتين ونصف السنة ، ترسخ تفكيك الضوابط التنظيمية للأسعار في صناعة النفط والفحم . ورغم أن الأسعار لم تصل إلى المستويات العالمية ، فإنها قطعت شوطا طويلا في هذا الصدد . وفي يولية ١٩٩٤ ، كانت الأسعار الروسية المحلية للغاز الطبيعي والنفط تعادل ٣٦ و ٣٨ بالمائة من أسعار الموق العالمية على التوالي ، ورغم أنها انخفضت قرابة نهاية عام ١٩٩٤ ، حيث بلغ سعر النفط ٢٧ بالمائة فقط من السعر العالمي . (٥٩) وينبغي أن يكون السعر الموق للطاقة منخفضا نسبيا في روسيا بالنظر إلى وفرة مصادر الطاقة ويغض النظر عن ارتفاع تكاليف نقلها ، إلا أنه يصعب جدا أن يكون أقل من ٨٠ بالمائة من السعر العالمي .

ويبدو أن سلوك صناعة الطاقة كان مرتها بدرجة احتكاريته . ومن الأمور المميزة أن صناعة النفط ، بهيكل منشآتها التنافسي ، كانت أول صناعة للطاقة تقبل بتفكيك الضوابط التنظيمية . ورغمما عن مقاومة المدراء وتقليات العمال القوية ، قد أظحت الحكومة في إجبار صناعة الفحم ، التي لم تكن لاحتكارية الطابع تملأ ، على تحرير الأسعار . وعلى النقيض من ذلك ، فإن صناعة الغاز المحتكرة بأكملها أصرت على الاحتفاظ بأعنى الأسعار . وقد يبدو من الغريب أن صناعة الطاقة لم تكن متحمسة على الإطلاق لإزاء الزيادات المفاجئة في الأسعار . بيد أنها ركزت ، بالنظر إلى أنها كانت صناعة تسمى وراء الريح وليس الريح ، على اقتزاع الربح من الدولة وليس على

تكوين الأرياح . وعلاوة على ذلك ، فقد كان المدراء مسئولين عن المنشآت ، ومن المحتمل أنهم كانوا يستطيعون أن يقتصروا لأنفسهم من الربح بكثير مما قد يستطيعونه في حالة الأرياح ، باعتبار أن التمسك للربح يقلل لأدنى حد من الحاجة إلى الشفافية . وفي ربيع عام ١٩٩٢ ، لم يكن تشيرنوميردين يدعو ، بوصفه رئيسا لصناعة الغاز الروسية ، إلى فرض أسعار أعلى أو حرة للطاقة . ورغم ذلك ، فإنه صرح في عام ١٩٩٤ بأن من الأخطاء الجذرية لحكومة الإصلاح الأولى أنها فشلت في تحرير أسعار الطاقة في بداية الإصلاح .(١٠)

### الزراعة : الاحتكارات الساعية للربح المتشابكة المصالح

تركز الاهتمام السياسي للمركز للزراعة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على الإصلاح الزراعي ، تركا التشغيل الاقتصادي للزراعة مهملًا نسبيًا . كان وزير الزراعة فيكتور خليستون قد ترقى خلال حياته الوظيفية من خلال رابطة المزارع الفلاحية والتعاونيات الزراعية في روسيا ، التي تعمل على النهوض بالمزارع العائلية . ورغم أنه كان متعلقا مع الإصلاح ، فإنه لم يكن قويا أو فعالا . ولم يعمل خليستون على تزويد حكومة الإصلاح بميامة زراعية ، ومع ذلك فقد حافظ على وجوده السياسي حتى نوفمبر ١٩٩٤ . وقد تشكلت ملامح السياسة للزراعة الروسية بشكل عشوائي تحت تأثير ضرب من الضغوط . ومع بداية الإصلاح لقيت دعوم الموازنة الكبيرة المتعددة التي كانت تقدم للزراعة في محاولة لموازنة الميزانية ليس إلا . وقد كان ذلك بمثابة إعلان مبهر للإدارة السياسية من جانب جور جايدار ، إلا أنه لم يلفت الانتباه تقريبا . بيد أنه سرعان ما وقفت الزراعة في شراك المحافظين ، بالنظر إلى غيبة أي سياسة فعلية واستمرار الهيكل الشيوعية القديمة في مواقعها .

وقد تشكلت الحملة التنظيمية بمرسوم صدر في ٤ يناير ١٩٩٢ بخصوص توريد الأغذية الإجباري للدولة . وقد نص على أنه ينبغي أن تورد للدولة كمية من الحبوب تتناظر ٣٥ بالمائة من متوسط الحصاد فيما بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . وكان ذلك يعكس تلهف الحكومة الروسية الشديدة على الاستعواذ على ما يكفي من الأغذية لإطعام سكان المدن الكبيرة والشمال ، إلا أنه أظهر أيضا افتقاد الحكومة للإيمان بالتحصيص السوقي . فقد شعرت بأنها مضطرة إلى تولى المسؤولية عن توزيع الأغذية عن طريق وضع أهداف كمية للتوريدات . وتمشيا مع مرسوم ديسمبر ١٩٩١ بشأن تحرير الأسعار ، كان من المفترض أن يمدد ثمن التوريدات الإجبارية للمنتجات الزراعية بأسعار السوق ، غير أن الحكومة كانت مضطرة إلى الامتنال لأهداف التوريد التي وضعتها وإلى رفع الأسعار بقدر ما كانت تريده المزارع . كان خط الحكومة ذا توجه سوقي صريح ، غير أن للتفكير الذي يقوم عليه كان لا يزال على ولائه للاقتصاد الموجه القديم .(١١)

وعلاوة على ذلك ، فقد كانت المزارع الحكومية والجماعية منظمة بإحكام في الاتحاد الزراعي المناهض للإصلاح بقوة ، والذي كان يقوده فاسيلي ستارودوبتسيف ، أحد قادة انقلاب أغسطس ١٩٩١ . وكانت مكتب قادة كل من الاتحاد الزراعي ورابطة المزارع الفلاحية

والتعاونيات الزراعية في روسيا ، تقع في المبنى للرئيسي لوزارة الزراعة ، وقد أظهر المسئولون  
الوزاريون قدرا من الولاء للاتحاد الزراعي أكبر مما كانوا يظهرونه لوزيرهم نفسه . ولم تكن  
رابطة المزارع الفلاحية والتعاونيات الزراعية بأقل التماسا للربح من الاتحاد الزراعي ، وكانت  
تطالب بالتمناعات مدعومة هائلة لكل مزرعة عائلية جديدة . (١٢)

وحيث إن الدولة كانت قد قبلت بمسئولية رئيسية عن توزيع الأغذية ، فإنها كانت تحتاج  
إلى وكلاء يضطلعون بالمهام الوثيقة الصلة بذلك . وكما كان يحدث في النظام القديم ، كانت وزارة  
التجارة والموارد المادية ووزارة الزراعة هما الوكيلتين الرئيسيتين . ووقع الاختيار الطبيعي للجهة  
التي تقوم بالإشراف على أكثر السلع حساسية ، الحبوب ، على وزارة مشتريات الحبوب المسافرة ،  
والتي كانت قد تحولت لفترة قصيرة إلى لجنة منتجات الحبوب التابعة لوزارة التجارة والموارد  
المادية ، غير أنها سرعان ما اكتسبت استقلالها كشركة روسخيلوبورونكت الاتحادية للمساهمة .  
وفي عام ١٩٩٢ ، بدأت في خصخصة نفسها عن طريق بيع الأسهم إلى العناصر الداخلية والمنشآت  
ذات الصلة بها ، وأصبحت لاحتكارا مستقلا تماما لمشتريات الحبوب الحكومية . (١٣)

وكان المصدر البديل للحصول على الحبوب أن تمتد ، وقد استورد في عام ١٩٩٢  
ما لا يقل عن ٢٦ مليون طن من الحبوب . وهنا ، كانت السيطرة أيضا لأحد الاحتكارات - شركة  
إكسپورتغليب للتجارة الخارجية . وعلى الرغم من اسم هذه الشركة الذي يعني « تصدير  
الحبوب » ، فإنها كانت تسيطر بها فحسب . وكانت تعمل ذلك من خلال الواردات المركزة بسعر  
صرف يبلغ ١,٦ روبل للدولار لا غير ، أو حوالي واحد بالمائة من سعر الصرف السوقي خلال  
النصف الأول من عام ١٩٩٢ . وكانت هذه الواردات تمول بما يسمى الائتمانات السلمية الغربية  
ذات الطابع الإنساني ، التي كانت تدعم منتجات الحبوب في البلدان الغربية . وفي روسيا ، كان  
تجار الحبوب المستوردون يمنحون إلى حد كبير على الفارق بين سعر استيراد الحبوب وسعر  
السوق ، ومن ثم ، فمن المؤكد أن هذه المساعدة لم يكن فيها أي نفع للشعب الروسي بنتنا . (١٤)

كما كانت السوق المالية احتكارية الطابع . وقد بُكر في ٤ أبريل ١٩٩٢ ، عشية انعقاد  
المؤتمر السادس لنواب الشعب ، بإصدار مرسوم حكومي مهم بشأن تقديم الدعم والائتمانات  
المدعومة من أجل « تثبيت اقتصاد المجمع الزراعي الصناعي » . وكان هذا مؤشرا على خور عزم  
الحكومة إزاء سياسة التثبيت . وبحلول يولية ١٩٩٢ ، أصبح الدعم والائتمانات المدعومة بمثابة  
الفيضان . وكانت الائتمانات الزراعية تقدم بسعر فائدة سنوية اسمي يبلغ ٨ بالمائة فقط ، في حين  
كان للتضخم قد تجاوز ٢٥٠٠ بالمائة في عام ١٩٩٢ ولم يحدد سقف لحجم ائتمانات الحبوب .  
وقد وزعت الائتمانات الرخيصة من خلال المصرف الحكومي القديم روزيلخوزبنك ، الذي كان  
عاجزا عن القيام بأي شيء آخر بخلاف ذلك . ومع اقتراب الصيف من نهايته ، شعرت الحكومة  
بأنها مضطرة إلى شراء أكبر كمية ممكنة من الحبوب . وطالبت المزارع بسعر شراء أعلى بكثير  
مما كانت تتنويه الحكومة ( وحصلت على ما تريد ) . (١٥)

وخلال النصف الثاني من عام ١٩٩٢ ، بدأ أن حكومة الإصلاح قد تدخلت عن التثبيت المالي .

ورغما عن افتقار الحكومة الواضح إلى سياسة بشأن الزراعة ، فإنها وضعت نفسها في موقف تفاوضي ميؤوس منه ، محصورة بين أربعة احتكارات متلاحمة : الاتحاد الزراعي ، روسخليبوروكت ، وإكسپورتخليب ، وروزليخوزيانك . وقد ضُغط عليها من خلال ثلاث أدوات للضغط : سعر الشراء والائتمانات المدعومة ودعم الميزانية . وتفاوتت الضغوط بحسب الموسم . ففي الربيع كانت المزارع تريد الائتمانات المدعومة التي تسمح لها بأن تتمكن من بذر المحاصيل . وفي الصيف كانت تطالب بالائتمانات مدعومة من أجل الحصاد ، وكانت روسخليبوروكت تريد ائتمانات مدعومة من أجل شراء الحصاد . وبعد ذلك كانت روسخليبوروكت تلتمس الحصول على ائتمانات رخيصة لشراء الحبوب من نفسها لاستخدامها في المخازن التابعة لها . وقد وضعت الحكومة نفسها في هذا المأزق بإفراطها في التركيز على الإصلاح الزراعي ( الذي لم يكن بالوسع إنجازه في ذلك الحين ) ، وليس على تحرير التجارة في المنتجات الزراعية ، وهو ما كان يمكن عمله في حقيقة الأمر . كان الاعتقاد الغالب ، وإن يكن معيبا ، أنه لا يمكن لأى سوق زراعي أن يعمل بدون ملكية خاصة مهيمنة . وفي نفس الحين ، فلم يكن هناك ما يكبح تدفق الائتمانات المدعومة إلى الصناعة الزراعية .

كانت تكلفة السياسة الزراعية في عام ١٩٩٢ مرتفعة . إذ بلغت الائتمانات الممركزة للزراعة وحدها ٧,٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ؛ وبلتنظر إلى أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية إلى حد كبير ، فإن هذه الائتمانات كانت تعتبر منحة في الحقيقة . وقد خصص نصف الائتمانات المدعومة لشراء ٢٩ مليون طن من الحبوب . بيد أنه تصادف أن تلقت روسخليبوروكت ، لكي تقوم بشراء هذه الكمية ، ضعف المبلغ الضروري في صورة ما يسمى بالائتمانات المباشرة الممركزة ، والتي استخدمت بجلاء في أغراض أخرى . كانت كل الأمور قد جانبها الصواب . ف سعر الشراء كان أعلى من سعر السوق الحرة ؛ والائتمانات المدعومة كانت كبيرة ورخيصة بأكثر مما ينبغي ، ولم تكن خاضعة للسيطرة ، واستخدمت في أغراض غير قانونية ؛ وكانت الواردات الممركزة أكبر من اللازم ، وتحمل المجتمع بتكلفة باهظة للغاية . كانت جميع أشكال دعم الموازنة قد قُضت ، إلا أن المستفيدين الرئيسيين من تلك كانوا الوسطاء المتتمسين للربح في دوائر الأعمال الزراعية . وقد أصبح من المعتذر الدفاع عن الوضع بأكمله من الناحيتين المالية والأخلاقية . (١٦)

وفي أوائل عام ١٩٩٣ ، كان التدبير الأسهل والأكثر إلحاحا الذي يمكن لبوريس فيدوروف أن يضطلع به هو تقليل واردات الحبوب الممركزة المدعومة بشكل باهظ تقريبا حادا وأن يلغىها كلية في عام ١٩٩٤ . وأفلح فيدوروف في الوقت نفسه في تعويق الائتمانات السلبية الضارة المقدمة من الغرب . وقد خُصص لإجمالي واردات روسيا من الحبوب بمقدار النصف تقريبا فبلغت ١٤ مليون طن في عام ١٩٩٣ ، ثم انخفضت بحدّة مرة ثانية في عام ١٩٩٤ . ولم تهد جماعة الضغط الزراعي اهتماما كبيرا بأمر إكسپورتخليب ، مما سهل إنجاز هذه المهمة .

بيد أن جماعة الضغط الزراعية ازدادت قوة بالتواطؤ مع أغلبية مجلس السوفييت الأعلى . وفي ١٤ مايو ١٩٩٣ ، أصدر مجلس السوفييت الأعلى قانونا معاديا للإصلاح بشكل صارخ هو



« قانون بشأن الحبوب » . فأصبح من المتعين أن تُحتكر تجارة الحبوب ( في إطار روسميليوبوروكيت ) ، وأن تنظم أسعار التوريد وتتم مقايستها حسب الأسعار على حد سواء . وبالمثل كان يتعين أن يُحتكر تصدير الحبوب واستيرادها ( في إطار كومبورتخليب ) وأن تُنظم التوريدات بواسطة أوامر للشراء الحكومية . وكان يتعين على الدولة أن تحتفظ بمخزون كبير من الحبوب ، وأن توفر نطقاً عريضاً من الدعم ، والائتمانات المدعومة والإعفاءات الضريبية للمنشآت الزراعية . (٦٧) وقد كان هذا القانون أنشأ ما وصلت إليه السياسة الزراعية الروسية .

وفي صيف عام ١٩٩٣ ، حدث نزاع جديد حول أسعار التوريد ، وأُطلق ممثلو المزارع في انتزاع سعر أعلى مما كانت تريده الحكومة . بيد أنه كان يوجد في ذلك الحين قدر كبير من التجارة للحرّة في تجارة الحبوب في أسواق للمبادلات السلمية . وتجاوز سعر التوريد سعر السوق بنسبة ٤٠ بالمائة ، وكان يتعين مقايسته مع الأسعار شهرياً بنسبة ١٠ في المائة . وضغطت روسميليوبوروكيت من أجل الحصول على ائتمانات كبيرة مقابل سعر فائدة يبلغ ١٠ بالمائة سنوياً ، وحصلت على ما تريد . وكما حدث في عام ١٩٩٢ ، بدّلت روسميليوبوروكيت في الضغط على الحكومة للحصول على ائتمانات مدعومة أكبر بكثير . وقد فعلت ذلك عن طريق عدم السداد للمزارع ، مدعية أنها لم تحصل على الأموال الموعودة من الحكومة ، وأن الحكومة هي المدينة حقاً للمزارع بالفنود . وقام المحافظون في الحكومة ، بما فيهم نقيب رئيس الوزراء ألكساندر زافيريوخا ( الذي كان مسؤولاً عن الزراعة ) وأوليج لوبوف ( الذي كان وزيراً للاقتصاد ) بحث الحكومة على شراء ٤٠ مليون طن من الحبوب ، لأن الحصاد كان طيباً جداً . كانوا يريدون من الحكومة أن تدفع بالتالي دعوماً أكبر لجمع المزيد من الحبوب ، في حين أنه لم يكن ثمة خطر بحدوث عجز . واحتجت وزارة المالية ، غير أنه حدث هجوم محافظ في أواخر صيف ١٩٩٣ أسفر عن تكبد الحكومة لنفقات أكبر مما كان معتزماً . (٦٨)

ويحل البرلمان القديم في ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ انعكس اتجاه الطوائع السياسية ، وجُرّحت جماعة الضغط الزراعية سياسياً . وبدأه ذي بدء ، قام بوريس فيبوروف ويجور جايدار اللذان حلا محل لوبوف في الحكومة في ١٨ سبتمبر بإلقاء جميع الائتمانات المدعومة في ٢٥ سبتمبر . وبعد ذلك ، أوقفا المشتريات الحكومية للحبوب ، وحررا تجارة الحبوب وأسعارها . وبعدئذ حررت أسعار الخبز وأغذية الأطفال في ١٥ أكتوبر ، الأمر الذي لا يمكن أن يكون قد حجب للتأخيين في جايدار في انتخابات ديسمبر . وأخيراً ، أبطل ، القانون بشأن الحبوب ، فعلاً في ٢١ ديسمبر . ونتيجة لذلك ، فإن التجارة الخارجية في الحبوب حررت أيضاً . وفي نص الوقت ، منح الحق في الملكية الخاصة للأراضي بمقتضى مرسوم رئاسي . وبذلك أزيلت الضوابط التنظيمية على الزراعة في روسيا بالكامل رسمياً ، وقللت الدعم لأنشأ حد ، وأسرع من لمح البصر ، بدأت تظهر تقارير عن الإفراط في إنتاج الحبوب . (٦٩)

وعززت الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٣ مرة ثانية من قوة جماعة الضغط الزراعية . إذ حصل الحزب الزراعي ، وهو نبت عن الاتحاد الزراعي ، على ٨ بالمائة من أصوات الشعب وفاز بنسبة ١٢ بالمائة من مقاعد الدوما . (٧٠) وقد بدأ الحزب على الفور في

محولة استمالة رئيس الوزراء تشيرنوميردين لاعتماد مرسوم جامع ، « الشروط الاقتصادية لأداء المجمع الزراعي - الصناعي للاتحاد الروسي لوظائفه في عام ١٩٩٤ » . وفي نهاية المطاف وقع تشيرنوميردين على المرسوم في ٢٣ فبراير ١٩٩٤ عقب إجراء تخفيضات كبيرة في الضوابط التنظيمية والدعم المطلوبة . كان المرسوم يلتمس تحقيق الربح بشكل سافر ، ويحتوي على الكثير من التدابير التي تتطوى إما على دعم مباشرة أو ضوابط تنظيمية يمكن أن تعزز المطالبة بها في المستقبل . وكانت الاستثمارات الممركزة الكبيرة تستهدف تحقيق العديد من الأغراض . وفي البداية كان سعر الفائدة عند مستوى السوق ، ولكن الزراعيين أطلقوا في الحصول على بعض الدعم . وأخذت في الخلطة أهداف من أجل عشر مجموعات من المنتجات الزراعية الرئيسية ، مما أعطى للزراعيين بعض المقياس التي يستخدمونها في معلوماتهم مع الحكومة . وأعطى لكيانات معينة احتكاراً لأوامر لشراء الحكومية الخمسة بشتى المنتجات ( وبالأخص روسخليبوروكت بالنسبة للحبوب ) ، غير أن المشتريات الحكومية المعتمدة كانت أسفر بكثير مما كانت عليه في السابق . ومرة ثانية كان من المفترض أن تتم المشتريات الحكومية بأسعار السوق ، ما سمح للزراعيين باستخدام نفوذهم الجماعي لزيادة الأسعار . (٧١)

وأعاد المرسوم العمل بكثير من القواعد التنظيمية القديمة ، إلا أن الضوابط التنظيمية لم تكن بمثل ما كانت عليه من صرامة من قبل ، ولم تكن الاحتكارات واسعة المدى . وكان كثير من النصوص مجرد عبارات جوفاء ، وظل الكثير منها مبهما . وقد تلقى الزراعيون بحلول يولية ، من جملة مطالبات أولية بالحصول على ٣٥ تريليون روبل في شكل دعم ، وعودا محددة في الموازنة بنحو ١٨ تريليون روبل ، أو نحو ٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع . بيد أن المبالغ المنصرفة خضعت بكثير من ذلك بسبب التنص الذي حدث في إيرادات الدولة . ومن المثير للاهتمام أن جماعة الضغط الزراعية غيرت من سياستها بشأن التجارة الخارجية . فبدلاً من ربط نفسها بأكسبورتلخيب ومطالباته بالواردات المدعومة ، كان الزراعيون يريدون فرض رسوم استيراد أعلى وعدم استيراد الأغذية . وأخيراً ، أدخل العمل برسوم استيراد ضخمة في أول يولية ١٩٩٤ . وأخذت العلاقة ما بين جماعة الضغط الزراعية وروسخليبوروكت تسوء بالتدريج أيضاً . وقد ألهب الزراعيون بشكل ملحوظ في إدراك أن روسخليبوروكت تقضم ، وتقتصب الدعم الحكومية المخصصة للمزارع في الوقت الذي لم تكن تسد لهذه المزارع ثمن المنتجات الموردة لها . (٧٢)

وبين الجدل الذي دار حول الزراعة في صيف عام ١٩٩٣ وطوال عام ١٩٩٤ أن جماعة الضغط للزراعية احتفظت بوضعها كأقوى جماعة ضغط في روسيا ، رغم ما حدث من تعديل في سياستها . كان الوسطاء ( وبالدرجة الأولى لكسبورتلخيب ، وكذلك روسخليبوروكت ، وروزيلخوزبانك ) قد خسروا مكانتهم لدى جماعة الضغط الزراعية . ومنذ أن نوت هذه الاحتكارات المتشابهة ، نما السوق الزراعي . ومضى التحرير قماً ، وتقلصت الدعم إلى مستوى منخفض بالمعايير الدولية . وفي خلال سنتين فقط ، تظلت روسيا على عجزها للمزمن في الحبوب ، رغم أن التحرير كان هيباً وتدرجياً . وبعد طول انتظار ، توافرت في كل أنحاء روسيا

تشكيلة عريضة وجذابة من الأغنية إلى حد معقول ، على الرغم من بقاء العديد من الضوابط التنظيمية غير الضرورية . إن قيام الدولة بشراء الأغنية ليس له من وظيفة في اقتصاد السوق وينبغي إلغاؤه . وينبغي حظر الضوابط التنظيمية الإقليمية لأسعار الأغنية الأساسية ومنع ضروب الحظر على تصدير أغنية معينة لأنها تخلخل السوق الوطنية . (٧٣)

## الجريمة الاقتصادية تهدد التحرير

كان من بين أكثر التطورات مدعاة للارتعاج في روسيا في التسعينيات تلك الزيادة التي حدثت في الجريمة ، ولا سيما القتل ، والسرقة والفساد . لقد انتشر شعور بخيبة القانون . كان الناس بصفة عامة يشعرون بالارتعاج من المجرمين الماديين وقطاع الطرق . في حين كان رجال الأعمال يجدون مضايقات من المبتززين ويضطرون لدفع رشاوى المسؤولين كي يستطيعوا البقاء في نشاط الأعمال . ومن الواضح أن الجريمة في روسيا أصبحت أكثر ترويبا منها في أوروبا الشرقية . وقد أفضت إلى ارتفاع باهظ في تكاليف الصفقات ، وإلى عتبات مرتفعة لبدء أنشطة الأعمال الجديدة . وكثيرا ما كان المبتزون يخلقون احتكارات محلية ( على سبيل المثال في البناء ) مما يفضي إلى أن تصبح الأسعار باهظة . وقد أصبحت الجريمة عقبة رئيسية لتحرير الاقتصاد الروسي .

وقد زاد العدد الإجمالي للجرائم المبلغ عنها بنسبة ٥٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ، وزاد عدد جرائم القتل المبلغ عنها بنسبة ٨٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ، لتصل إلى ٢٩٢٠٠ جريمة . والإحصاءات الخاصة بموسكو مفعمة على وجه الخصوص . ففي عام ١٩٨٧ ، وفي ذروة حملة مناهضة الكحوليات ، كان حصاد جريمة القتل لا يزيد على ١٧٢ حالة ؛ إلا أنه ارتفع في عام ١٩٩٢ إلى ١٤٠٤ حالة ( ورغم ذلك فإنه لا يزال أقل من معدلات القتل في المدن الأمريكية الكبيرة . )

بيد أن هناك ميلا ملحوظا صوب استقرار معدلات الجريمة . فقد ارتفع معدل الجرائم المبلغ عنها في عام ١٩٩٢ بنسبة ٢٧ بالمائة ، وبقي على ما هو عليه في عام ١٩٩٣ ، وانخفض بنسبة ٦ بالمائة في عام ١٩٩٤ . وقد ترتب ذلك ، فيما يظن ، على قيام الناس بتحسين ظروف أمنهم الشخصي . إذ لا يغادر معظم الروس بيوتهم في أوقات متأخرة كما كانوا يفعلون من قبل ، ويميلون إلى الابتعاد عن المناطق الخطيرة . ووضع الكثيرون منهم قنابلنا على نوافذهم ، وحسنوا شققهم بأبواب من الصلب . وزودوا أبوابهم بأقفال متينة . وتبلمطت الزيادة في معدلات جريمة القتل في عام ١٩٩٤ . ومع أن جرائم القتل ازدادت رغما عن ذلك بنسبة ١١ بالمائة ، إلا أنها كانت قد زادت في عام ١٩٩٢ بنسبة ٤٢ بالمائة . وانخفضت جرائم المطلق على المنازل والسرقة للمبلغ عنها انخفاضاً حاداً في عام ١٩٩٤ ، إلا أن ذلك قد يكون راجعاً إلى أن كثيراً من الضحايا لم يعودوا يهتمون بالإبلاغ عن هذه الجرائم . ومع ذلك فإن هذه الإحصاءات تشير إلى أن أسوأ ما في الأمر ربما يكون قد انتفى ، رغم أن الجريمة اشدت في مناطق معينة ، وبالأخص موسكو . (٧٤)

ويمثل هذا التطور مع اتجاه حدث في وقت أبكر في أوروبا الشرقية ، حيث قفزت معدلات الجريمة في البداية طوال السنوات القليلة التي تلت انتهاء الشيوعية . ( انخفضت في المجر وجمهورية التشيك في عام ١٩٩٤ ) .

ولم يكن الارتفاع الحاد في الجرائم الخطيرة هو وحده الذي أثار توجس الجمهور ، ولكن طبيعة الجريمة المنظمة ذاتها أيضا . وقدرت وزارة الداخلية في عام ١٩٩٤ أنه كان هناك ٥٦٩١ جماعة إجرامية تضم نحو ١٠٠٠٠ عضو . ويُتَظَر بشكل واسع إلى الجريمة المنظمة على أنها على علاقة منفعة متبادلة مع الحكومة ، وكشفت استطلاعات الرأي للعام بين الروس عن إحساس عام بعدم الأمان وغيبية القانون . ويقال بأن الجريمة المنظمة تسيطر على ٤٠٠٠٠ منشأة روسية . وفي أنحاء كثيرة من البلاد ( وبالأخص موسكو وسان بطرسبورج ) ، يعتقد الكثيرون أنه لا يمكن لأي منشأة أن تعمل قبل أن تسوى أمورهما مع نقابات الجريمة ، وذلك عن طريق دفع إتاوات الحماية بالدرجة الأولى . (٧٥)

وتضم الجريمة المنظمة ثلاثة أنواع من العضوية . أولا ، ومن الناحية التاريخية ، كان لدى روسيا عدد من عتاة المجرمين ، وكان قد أُفِرَج عن كثير منهم بقرار غفر . واتسعت صفوفهم بانضمام المحاربين القدماء في أفغانستان الذين لم يستطيعوا التكيف مع الحياة المدنية ، والرياضيين المحترفين الذين اعتادوا على الحياة الراقية إلا أنهم كانوا قد سرحوا في ذلك الحين من وظائفهم ، ومسؤولي جهاز المخابرات السوفيتية الذين أغرتهم المكاسب المرتفعة . وتتكون المجموعة الثانية من النخبة القاسدة السابقة ، والذين انضم إليهم بعض أعضاء النخبة السياسية الجديدة الذين سقطوا في إغراءات الفساد . وتكونت مجموعة ثالثة من أصحاب مشروعات الأعمال الجدد الأطفال والمنغمسين في الجريمة المنظمة . وكان للكثير من المصالحات الإجرامية طابع عرقي معين . (٧٦)

كان هنالك العديد من الأسباب التي أدت إلى الارتفاع الحاد في الجريمة . ومن بين الأسباب الأساسية المسبقة ، الاحتقار الشيوعي القديم للقانون . ففي الأيام الخوالي كان كل فرد تقريبا يسرق من الدولة كلما تيسر له . وكان الفساد واسع النطاق ، بل وموطننا في بعض الأماكن ، وكثيرا ما كانت أجهزة الحزب ذاتها تعمل كالمافيا . (٧٧) ولكن البناء الهرمي الحزبي القديم كان قد تهاوى في ذلك الحين ، جنباً إلى جنب مع الأعراف الحزبية ، والتهديد باستخدام الإرهاب ، في حين أن كل ما تبقى هو الإحساس بالفقرية وتضعف المعنويات . وعلاوة على ذلك ، فإن الإطار التشريعي الجديد في روسيا كان يبدأ إلى درجة كبيرة وتأخر بنائه ، وتعقد بفعل الصراع الدائر بين رئيس الجمهورية ومجلس السوفيت الأعلى . وظل جهاز إنفاذ القانونين كبيرا ، إلا أن أفراد كانوا مضمضعي المعنويات ، وكان للكثيرون منهم فاسدين . وبالإضافة إلى ذلك ، فقيهم كانوا يمثلون من الانتقاد العمومي للجديد الموجه لهم ، ومن انخفاض رواتبهم وسوء تعليمهم . كان النظام القانوني غير ملائم والمحمولون نادريين . وأخيرا ، كانت هناك في اقتصاد السوق ثروات كثيرة يمكن سرقتها ؛ كذلك كان يمكن شراء أي شيء بالمال .

وقد تفاقت الجريمة ، والموائد الإجرامية ، والفساد ، بفعل التفاوتات المتبقية وهيك

الضوابط التنظيمية الاستمالية ، وهو ما كان يحفز على تفاقم السعى للحصول على الربح . وتكونت للثروات الكبرى في وقت مبكر من خلال تصدير النفط والمعادن ، وهي المواد التي كانت بالغة الأهمية في السوق المحلية . وكانت الشطلة تمثل في الاستحواذ على العملة وعلى تصريح بالتصدير في نفس الوقت من خلال الاتصالات والرشاوى . وفي عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كان المصدر الرئيسي للحصول على الإيرادات الفاسدة هو الائتمانات المدعومة التي يصدرها مصرف روسيا المركزي . وقد أصبح النظام المصرفي منجما للثراء الإجرامى . وفي عام ١٩٩٣ ، اغتيل ٣٥ مصرفيا ( الكثيرين منهم من المصرفيين البارزين ) ( ٧٨ ) ومع ذلك كانت المصارف تمانى من عجز النظام القانوني عن اقتضاء المدفوعات من المدنيين . إذ كان يوجد قليل من الممتلكات التي يمكن استخدامها كرهون . وكانت السجلات العقارية منعقدة ، ومن الممكن أن يكون الرهن المزعوم مملوكا لشخص آخر ، أو مستخدما في ضمان عدة قروض أخرى . وفي النهاية ، فلم تكن الإجراءات القانونية تملك أن تضع الرهن تحت الوصاية الفعلية للمدعى إلا بشق الأنفس . ولذلك فإن المصارف كانت تلجأ إلى الاستعانة بالمصالحات التي ترغب الناس على التمسيد تحت التهديد بالإيذاء البدني . وكانت الإتاوات والابتزاز من المصادر الدائمة للدخل غير القانوني ، وقد عززت منها عملية الترخيص للمنشآت . وكانت الهيئات الحكومية المركزية التي يكثر انتمائها بالفساد تضم في المعهود وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ووزارة الوقود والطاقة ، ووزارة الاقتصاد ، ووزارة الزراعة ، ووزارة الدفاع ، ومصرف روسيا المركزي ، ولتي كان يمكن الحصول من خلالها على دخول ثابتة كبيرة ( ٧٩ )

وعمل تحويل النظام الاقتصادي على إحداث تغيير جذري في الشروط المسبقة لظهور النشاط الإجرامى . ونتيجة لذلك ، كان من الضروري أن تتغير طبيعة هذا النشاط هي الأخرى . وتميل معظم المصادر الأصلية للعوائد غير القانونية إلى الاختفاء مع تفكك الضوابط التنظيمية ( وبالأخص للعوائد الناجمة عن الصادرات غير القانونية ، ومبادلات العملة ، والائتمانات المدعومة ) . وما من شك في أن الإتاوات والابتزاز من المصادر المهمة للعوائد الإجرامية ، ولكنها كثيفة للعائلة نسبيا ، ومن المحتمل أن يكون المبتزون قد أمروا في استخدامها . وقد أوضحت المحادثات التي أجريت مع أصحاب بيوت الأعمال الروس أن المعدل المعيارى لما يسمى بالحماية ، أو ترتيبات الأمن البديلة هو ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من إجمالي حجم أعمالهم ، وهو ما يعتبر بالفعل معدلا مرتفعا . بيد أن أسعار تلك الحماية كانت ترتفع أحيانا إلى ٤٠ بالمائة . وتخضع الكثير من المنشآت للابتزاز من عصابات متنافسة تتصرف مثل اللصوص وليس كمافيا محاية لها مصلحة في استمرار وجود المنشآت المحلية .

ونتيجة لذلك كثيرا ما يجد منظمو المشروعات الروس أن من المستحيل عليهم أن يتعاونوا مع نقابات العصابات الإجرامية . وتلك المستخدمين في المصارف من حراس الأمن ، حيث إن المصارف إما أن تكون مبتلاة بالمالا ، أو تظن أن محاربة رجال العصابات أفيد لها من أن تنقى شرهم بالمال . وتشير الزيادة المطردة في معدل الجرائم الجميمة وحوادث اغتيال زعماء العصابات العناية إلى عدم استقرار عالم الإجرام في روسيا . والواقع أن الكثير من المجرمين ينامرون بالدخول

إلى أنشطة الأعمال العادية ( وبالأخص العقارات ) ؛ ولكن ما الذى يدعوهم إلى الاحتفاظ بوضعهم الإجرامى إذا كانوا ينتظرون إلى قطاع الأعمال القانونى ؟<sup>(٨٠)</sup> بيد أنه طالما ظل النظام القانونى الرومى أضعف من أن يضمن تحصيل المدفوعات المستحقة ، فإن الناس فى نشاط الأعمال يحتاجون إلى اللجوء إلى أساليب القوة لاقتضاء المدفوعات .<sup>(٨١)</sup>

وعلى العكس من المعتقدات الشائعة ، هناك الكثير من الأسباب التى تدعو إلى الاعتقاد بأن من المحتمل أن تكون موجة الجريمة الرومية قد قاربت من ذروتها . فقد تأكلت قاعدة العائد الإجرامى . وجاء الإجماع فى المرتبة الثانية بعد التضخم على قمة ما يلقى عامة الناس فى عام ١٩٩٤ ، ويطلب الناخبون الروس بأن يتولى تمثيلهم سياسيون يأخذون الجريمة مأخذ الجد . وعلاوة على ذلك ، فإن دستور ديسمبر ١٩٩٣ يوفر أساساً جديداً وصحيحاً للتشريع . ويجرى القيام بإصلاح قانونى مع العمل على تدريب المحامين الجدد . وقوات إنفاذ القانون ضخمة ، ويجرى توسيعها بسرعة ، وتتولى فرق كثيرة منتقلة من قوات الشرطة محاربة الجريمة المنظمة بجدية واضحة .

وفى عام ١٩٩٤ ، اضطلعت الحكومة بتدابير عديدة لمكافحة الجريمة . فقد أعتمد عدد من القوانين الجديدة ، بما فى ذلك برنامج اتحادى لمحاربة الجريمة . وتحتوى ميزانية عام ١٩٩٤ على زيادة كبيرة من أجل إنفاذ القانون ، وينبغى أن يكون فيها الكفاية لمضاعفة الأجور الحقيقية لضباط الشرطة ، ولشراء معدات حديثة على حد سواء . ولم تعد الشرطة سيئة التجهيز ، أو تحصل على أجور ضعيفة . وفى ١٤ يونية ، وقع للرئيس يلتسين مرسوماً بخصوص مكافحة الجريمة المنظمة . وكان إحساس الحكومة بالحاجة إلى التمسك باتخاذ تدابير فعالة جلياً . غير أن الدوما لحض الكثير من هذه التدابير المناهضة للجريمة بوصفها غير دستورية ( وبالأخص الاعتقال لمدة تصل إلى ٣٠ يوماً ، وتفريش المكاتب والشقق بدون إذن قانونى ، وفحص حسابات المصارف ) .<sup>(٨٢)</sup> ولا يزال احترام القانون وتقمه ضئيلاً . وليس من المحتمل أن تحل هذه التدابير مشاكل الجريمة فى روسيا ، إلا أنها دليل على الأهمية السياسية للجديدة للجريمة .

إن مخاطر الجريمة فى روسيا جسيمة ، وحلها يتطلب الكثير من التدابير ويستغرق عدة سنوات . وبداية ذى بدء ، فإن التحرير الأكثر جذرية أمر ضرورى . فعندما بدأت الرأسمالية فى الظهور بقوة فى أوروبا الغربية فى أربعينيات القرن الماضى ، كان النظام القانونى لا يزال بدالياً . وكانت الاستجابة لذلك هى تفكيك الضوابط التنظيمية وإتباع مبدأ « دعه يعمل ، دعه ينال » . وامتد ذلك حوالى ثلاثين سنة إلى أن اشتد ساعد النظام القانونى . ومن الممتحن أن يتبع نهج مماثل فى روسيا . ويجب على وجه الخصوص تبسيط النظام الضريبى بحيث يسهل على منظمى المشروعات أن يدفعوا له . وعلى كل حال ، فإن روسيا لديها جهاز ضخم لإنفاذ القانون ؛ وهناك قوانين لمكافحة الفساد ، حتى ولو كان يوجد بها ثغرات . ورغم أن الكثيرين من المسؤولين فاسدون ، فإن هناك آخرين ليسوا كذلك ، ويمكن عمل الكثير ، حتى فى الوقت الحاضر . لقد ارتفعت حصة الجرائم التى تم حلها بالفعل من ٤٧ بالمائة فى عام ١٩٩٢ إلى ٦٠ بالمائة فى عام ١٩٩٤ .<sup>(٨٣)</sup> والعنصر الحاسم المعتقد هو عزم القادة الروس على تضيق الخناق على كبار المسؤولين الذين يتبين بجلاه أنهم فاسدون . وإذا لم يتخذ أى إجراء جدى فستقوض شرعية الحكم

الديمقراطي . وقد كان انتقار الحكومة إلى المصادقية في محاربة الجريمة من بين المآخذ الكبرى عليها في انتخابات ديسمبر ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بالإجرام ، فإن الروس يضيرون المثل بإيطاليا أو أمريكا اللاتينية ، ملمحين إلى التواطؤ بين الجريمة المنظمة والمنشآت المملوكة للدولة والممولين الحكوميين والسياسيين (٨٤) . غير أنه يبدو أن هناك نطاقا عريضا محتملا من الخيارات ، بحسب ما يقرره القادة الروس .

### الخلاصة : إتجاز التحرير ، حتى ولو ببطء

كان تحرير الاقتصاد في روسيا أشق منه في أوروبا الشرقية ، غير أنه مضى قدما ، وأنجز أساسا في سنتين . ولدى روسيا مؤشر يمكن توافر ٩٨ سلعة أساسية في ١٣٢ مدينة . وفي فبراير ١٩٩٢ ، كان هذا المؤشر يقف عند ٣٥ بالمائة فقط ، ولكنه ارتفع بالمراد ليصل إلى ٩٢ بالمائة في أكتوبر ١٩٩٤ . وقد أصبح هيكل الأسعار أقرب إلى ما يعتبر عاديا في الغرب . ولا تزال الفروق السعرية بين مختلف المناطق كبيرة بشكل شاذ ، على الرغم من أنه يبدو أن الفجوة قد ضاقت بشكل طفيف في صيف عام ١٩٩٤ (٨٥) .

كان التحرير الرومسي تدريجيا ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى أن الحكومة كانت تظن أن السوق يمكن أن تحدد الأسعار ، ولكنها لا يمكن أن تخصص السلع . بيد أنه فيما تقدم الحكومة على تحرير الأسعار بينما تحتفظ بالسلطات التجارية الاحتكارية ، فإنها شجعت التسمير الاحتكاري ، وهو ما كان بمثابة سوء تقدير مكلف . ومن ضمن الحظ أن تحرير الأسعار الأولى مضى قدما بما يكفي لفرض تحرير سريع نسبيا للسوق . وكان من بين الأسباب الأخرى للتحرير التدريجي قوة المصالح المكتسبة للمؤسسة القديمة ، ولا سيما في التجارة للخارجية والطاقة . وقد عمل أفراد الحرس القديم ، بغية الاحتفاظ باحتكاراتهم وضوابطهم التنظيمية والدعوم المصاحبة لذلك ، على استغلال خشية الحكومة من حدوث انهيار في إمدادات السلع الأساسية مثل الأغذية والطاقة . غير أن قوة كل من جماعتي الضغط في التجارة للخارجية والطاقة ، كُبحت مع نشوء وتطور المؤسسات الاقتصادية والسياسية الطبيعية . غير أن جماعة الضغط للزراعية تعتبر قصة مختلفة . فقد استفادت من تمثيلها المريض للقواعد الجماهيرية ، وذلك لم تستلم لعملية إضفاء الطابع السوقى والديمقراطي . وإنما اندمجت على العكس من ذلك في المسيرة الديمقراطية ( كما يحدث في معظم البلدان الغربية ) ، مطالبة بضوابط تنظيمية ودعوم ، ومحقة نجما مهما في هذا الصدد .

لقد قامت الاحتكارات بدور كبير في الاقتصاد الرومسي ، إلا أنه كان هناك سوء فهم واسع المدى لطبيعتها . والاعتقاد الغالب بأن الإنتاج الرومسي احتكاري الطابع تماما ، يفقد إلى أي أساس استقرائي . ومن المؤكد أن هناك تأثيرات احتكارية وخيمة في روسيا ، إلا أنها ناجمة عن الضوابط التنظيمية الرسمية وغير الرسمية المفروضة على التجارة . وينبغي مكافحة هذه التأثيرات بواسطة تفكيك القيود ، وإضفاء الطابع السوقى ، وفتح الأسواق الوطنية وتوحيدها .

كما أسفه فهم طموحات الاحتكارات الروسية . كان مفاد الاعتقاد العام أن الاحتكارات تريد رفع الأسعار لتضخيم أرباحها وتخفيض الإنتاج . وقد فعلت احتكارات الطاقة ، على الأقل ، عكس

ذلك ، لا سيما في عام ١٩٩٢ . فقد أسمرت على وجود أسعار منضبطة منخفضة وقاومت زيادة الأسعار وتفكيك القيود . وقد يبدو هذا السلوك غير منطقي للوهلة الأولى ، إلا أن هذا سوء إدراك . إن هذه الاحتكارات لم تمر بالانتقال إلى اقتصاد السوق . ولذلك ، فإنها لم تكن ممن يعظمون الأرباح ، وإنما كانت في الحقيقة من الكيانات الملتزمة للربح ، وهو ما كان أمرا منطقيا في النموذج لتقديم الخاضع للضوابط التنظيمية للحكومية . كانت تريد أن تعظم الضوابط التنظيمية بحيث تستطيع تعظيم ربحها . كان كل ضابط من الضوابط التنظيمية يتيح للمنشآت فرصة للمطالبة بتعويضات حكومية ، حيث كانت تستطيع أن تحتاج بأن الخدمات والسلع المبخوسة السعر تعنى ضمنا منافع عامة . وعلاوة على ذلك ، فإن الضوابط التنظيمية تعتم الشفافية . وعند تقلب النظر فيما حدث ، فلننا نجد أن تلك الدعم الكبيرة والإعفاءات الضريبية التي انتزعتها الاحتكاريون من الحكومة ، تبرهن على ربح نهجهم . وعلى النقيض من الأغراض المعلنة للسياسة الروسية المناهضة الاحتكار ، فإنها عززت الآثار الاحتكارية بضوابطها التنظيمية . وفصلا عن ذلك استمرت حقوق كل من الوزراء والأقاليم في تنظيم التجارة في خلقة السوق الوطنية .

والخلاصة الإجمالية التي يمكن استنباطها أن الجهود التحريرية الأولية تضمنت تغييرات جامعة بدرجة تكفي لكي ينجح التحرير في نهاية الأمر . بيد أن التحرير كان أكثر تهيئا مما هو أمثل ، مما أسفر عن عواقب اقتصادية وثقافية واجتماعية وسياسية وخيمة . كانت كل الضوابط التنظيمية تنطوي فعليا على إتمامات حكومية ، وخسارة الإيرادات الحكومية المحتملة ، أو كليهما . ولذلك فإن تأثير التحرير المتمهل على موازنة ميزانية الدولة كان هائلا . في نطاق عشرات النقاط المئوية من الناتج المحلي الإجمالي . وكما منرى في الفصل التالي ، فقد كان التحرير غير الكافي سببا رئيسيا في حدوث تضخم مرتفع .

لم يتغير النموذج الفكري للرؤى إلى حد كبير . فلم يتم تعطيل الكثير من التحيزات الماركسية ، مثل الولع غير المنطقي بالإنتاج ، وعدم الإيمان بالتحصيل السوقى ، والإيمان بالضوابط التنظيمية . وبقي الكثير من الضوابط التنظيمية موارى المفعول ، وكان كل منها يستخدم كحجة من أجل الإبقاء على ضوابط كثيرة أخرى .

وعملت توليفة من الافتقار إلى التثبيت الحقيقي والأسعار المشوهة على تأخير إعادة الهيكلة . ولم تعمل المنشآت المملوكة للدولة التي تحتاج أكثر من غيرها إلى إعادة الهيكلة على الاستفادة من هذا الوقت لإعداد نفسها ؛ بل على العكس ، فإنها حصنت نفسها ضد أى تغييرات منتظمة وهيكلية . وأبرز تكثر التحرير سلوكا طفيليا ، وأدى الربح الناتج عن القصور الذاتي وتفكيك الضوابط التنظيمية المتنافر إلى توليد الإجرام . وكان أى نوع من الضوابط التنظيمية حجة يستخدمها بعض البيروقراطيين أو غيرهم في ممارسة الابتزاز .

كان التضخم المرتفع والإجرام للمزيد من بين الحجج الرئيسية التي استخدمت ضد الإصلاحين في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٣ ، وهو ما يبين أن التحرير المتأخر يعتبر مكلفا من الناحية السياسية أيضا . ومن واقع التجربة الروسية ، فإن الحجج الداعية إلى اتباع تحرير يكون شاملا بقدر الإمكان منذ بداية التغيير المنهجي تبدو حججا قاهرة .



## الفصل الثالث

# التثبيت الاقتصادى الكلى

إن إيجاد عملة وطنية وقابلة للتحويل من أسبق الشروط الأساسية لقيام رأسمالية ناجحة . ويعنى استقرار العملة ضمنيا استقرار كل من مستوى الأسعار المحلية وسعر الصرف . بيد أنه لا ينطوى على استقرار الإنتاج . بل على التقيض من ذلك ينبغي للانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد سوق طبيعى أن يمرر التحول الهيكلى . ويعنى ذلك حتما حدوث انخفاض فى الإنتاج الكلى ، حينما تكون التشوهات الجسيمة قد تراكمت على مدار زمن طويل بينما تكون الاحتياطات الحرة قد استنفدت .

وسأفهم فى هذا الفصل ببحث السبب الذى يجعل التثبيت الاقتصادى الكلى على هذا القدر من الأهمية بالنسبة للتحول الاقتصادى فيما بعد الحقبة الشيوعية ، وبعد ذلك سأدرس مدى تفرد روسيا فى هذه التوايح . وتشير المناقشة فى القسم التالى لذلك ، إلى الكيفية التى ينبغي أن يكافح بها التضخم فى روسيا . وتستعرض الأقسام الخمسة للتالية لذلك شتى المحاولات المبذولة للتثبيت الاقتصادى الكلى فيما بين عامى ١٩٩٢ و١٩٩٤ . وبعد ذلك أقوم بدراسة المشكلة المتميزة الخاصة بالمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت وتمحيص الدور الذى قام به الغرب فى جهود التثبيت الروسية .

## لماذا يتسم التثبيت الاقتصادى الكلى بهذه الأهمية ؟

ركزت معظم المناقشات والأبيات الأكاديمية المتعلقة بالتحول المنهجي على التثبيت الاقتصادى الكلى .<sup>(١)</sup> والتثبيت الاقتصادى الكلى بالطبع أحد الجوانب المهيمنة فى الاتجاه السائد فى العلوم الاقتصادية ، وتوفر الاقتصادات الكلية ، على الأقل بالنسبة للظاهرة القصيرة الأجل ، إطارا توحيدا مناسباً . بيد أن هذا الإطار ليس مجرد مسألة ملائمة ، إذ أن له أهمية بالغة فى فهم الانتقال الاقتصادى الروسى .

ومن الصحيح أن ستالين سيطر على التضخم ، بل وخفض الأسعار فى الاتحاد السوفييتى عقب الحرب العالمية الثانية . إلا أنه فعل ذلك من خلال ضوابط الأسعار التى أسفرت عن توجّه نصّ هائل . وتحرير الأسعار جزء أصيل من الانتقال إلى اقتصاد السوق ؛ غير أنه عندما تتحرر

الأسعار فإنها تأخذ في الارتفاع بمنوال لا يتغير . وفي البداية ، ترتفع الأسعار بالدرجة الأولى بسبب وجود طلب كبير غير مشبع ، أو بسبب ما يسمى بالتوائض النقدية . بيد أن عددا من العوامل الإضافية يمكن أن تسهم حينئذ في حدوث التضخم . فعلى المستوى الاقتصادى الجزئى ، تخضع المنشآت لقيود خفيفة على الموازنة ؛ أى أنها اعتادت أن تحصل على الأموال التى تحتاجها من الدولة ولا تتكيف مع الطلب إلى أن تُضطر إلى ذلك . وعلى المستوى الاقتصادى الكلى ، ساد العجز فى الموازنة فى نهاية الحقبة الشيوعية . إذ كانت ميزانية الدولة قد قُضمت دعوما كبيرة للمنشآت المملوكة للدولة التى احتفظت بقيود خفيفة على موازنتها . وهكذا ، فإن التثبيت الاقتصادى الكلى والتصحيح الاقتصادى الجزئى متلازمان بشكل وثيق . وعلاوة على ذلك ، فبعد أن تتم السيطرة على العجز المالى الصريح ، فإن أوجه عجز شبه مالية ( مثل دعم الواردات المستترة أو الائتمانات المدعومة ) تعمل على استحداث التضخم . فلا الحجج النظرية أو التجريبية يمكن أن تساعد النهج الواهن أو المتردد إزاء مكافحة التضخم .

والسيطرة على التضخم بمثابة اختبار جدارة لنجاح للتغيير المنهجى القصير الأجل : فلما أن يواجه المجتمع تصحيحا واحدا لا غير فى الأسعار مرة واحدة ، أو تضخما مرتفعا ودائما . والتصحيح السريع مفضل من جميع وجهات النظر . فالسجل التجريبي لخمس سنوات من التغيير للمنهجى فى بلدان ما بعد الحقبة الشيوعية فى الكتلة السوفيتية السابقة واضح لكل ذى عينين . والبلدان التى مرت بإصلاحات أشمل ( بولندا ، وجمهورية التشيك ، واسلوفاكيا ، ولاتفيا ) حققت أفضل مما حققته البلدان التى اتبعت نهجا أكثر ترددا ( وبالأخص رومانيا والجمهوريات السوفيتية السابقة ) . وقد عانت بلدان الإصلاح الجزئى من حدوث انخفاض صغير فى إجمالى الإنتاج ، رغم أن معظم هذا الانخفاض كان قد حدث فى فترة أبكر . وسرعان ما عاد إنتاجها إلى الارتفاع ، وقد عملت القيود الشديدة على الموازنة على إجبار المنشآت ( الخاصة والمملوكة للدولة على حد سواء ) على إعادة هيكلة نفسها فى وقت مبكر . وأخيرا ، قد استفاد كل من الاستثمار والاستهلاك من التحول الصعودى المبكر . ( ٢ )

ومن الحجج الانتقادية التى يكثر نكرها أنه قد أولى الكثير جدا من الاهتمام للاقتصادات الكلية ، والقليل جدا منه للاقتصادات الجزئية . بيد أن هذا رأى يقوم على فهم خاطئ . إن التركيز على الاقتصادات الكلية شرط أساسى للتحسن الاقتصادى الجزئى . أى التغيير الهيكلى على مستوى المنشأة . فلن يحاول مدراء المنشآت ، إلا فيما ندر ، أن يعيدوا هيكلة منشأتهم قبل أن يقتنعوا بأن الأموال أصبحت شحيحة ، وأن الحكومة لن تهب لإتقاذهم فى الأزمات . والتثبيت الاقتصادى الكلى الموثوق فيه هو وحده الذى يستطيع أن يجعل النقود شحيحة ، وأن يخيب توقعات المدراء بأن تنفخهم التدخلات الحكومية . وعندئذ سيتعين على مدراء الشركات المملوكة للدولة ، والشركات الخاصة أيضا ، أن يتكيفوا مع السوق وطلباته . وإطعاء التغييرات الهيكلية أو إجراؤها بضى تخفيض مستوى المعيشة بأكثر مما هو ضرورى . ومن الدروس الثمينة المستفادة من محاولات التثبيت فى روسيا أنه يجب الاصطلاح بكل تدبير ممكن لجعل التثبيت جديرا بالثقة . وقد رفض الكثير من المدراء السوفيت بيساطة أن يؤمنوا بأن الزمن والنظم الاقتصادية قد تغيرا تماما إلى أن تهارت منشأتهم .

كما أنه لا توجد أية دوافع اجتماعية تبرر الدعوة إلى اتباع سياسة تثبيت متروكة . ولا يبدو أن مستوى البطالة له صلة بصرامة التثبيت أو بسرعة إعادة الهيكلة ، وإنما بمستويات الأجور ، ومرونة الأجور ، وخلق وظائف جديدة . وقد احتفظت جمهورية التشيك بمعدل بطالة منخفض ( أقل من أربعة بالمائة من القوى العاملة ) ، على الرغم من أن معدل إعادة الهيكلة فيها كان مبهرا .

والتضخم المرتفع أُنشِد أنواع الضرائب اتساما بالمطامح التنافسي ، وينتج عن الدعم والائتمانات المدعومة التي تدفعها الدولة للخبث الصغيرة ، المساهمة للريع ، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع بأكمله هو الذي يدفع ضريبة التضخم . وعلاوة على ذلك ، فإن الدعم الحكومية المزعومة للاستقرار كثيرا ما تنتزع بواسطة الرشاوى . وهكذا فإن الدولة تعمل ، من خلال التضخم ، على إعادة توزيع الثروة من الجمهور العريض إلى القلة الثرية . وإدلة مثل هذا الظلم الفادح يمكن أن يفسر ببساطة عن إفقاد النظام الحاكم لشرعيته ، وعن تقويض الديمقراطية ، بمثل ما تكرر حدوثه في أمريكا اللاتينية . وباختصار ، لا توجد أي حجة اجتماعية قابلة للتصديق لما يسمى بسياسات التثبيت الرخوة .

ومن المشكلات الرئيسية في الانتقال الروسي إلى اقتصاد السوق أنه كان من المحتمل أن ينخفض الإنتاج الرسمي في روسيا على خلاف ما حدث في الصين . وجزء من هذا الانخفاض وهم إحصائي ، إلا أن جزءا كبيرا منه يمثل انخفاضاً حقيقياً . وعلاوة على ذلك ، فإن للتغيير الهيكلي الناجم سيكون كبيرا . وسيكون من شأن هذا أن يحدث قفلة ، وأن يزيد من الشعور بالفقر حتى لدى أولئك الذين سيستفيدون ماديا من الانتقال . وسيغير توزيع الدخل بشكل بالغ ، ومن المحتمل أن تزيد الفجوة ما بين الأغنياء والفقراء . ويتوقف حجم الانخفاض الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي على الحاجة للمتركمة إلى إعادة الهيكلة في بلد بعينه ، والتغيرات في معدلات تبادله التجاري ، والسياسات الاقتصادية المتبعة . وتقدير الوزن النسبي لهذه العوامل يكاد يكون مستحيلا ، بالنظر إلى ندرة الإحصاءات المتاحة . وفيما يتعلق بروسيا ، فمن المحتمل أن تكون الحاجة للمتركمة إلى التغيير الهيكلي هائلة لأن النظام الشيوعي ( بكل تشوهات ) دُم لأطول مما ينبغي . لقد ولجعت روسيا صحة خارجية وخيمة ، رغم أن معدلات تبادله التجاري تحسنت فعليا بشكل جم . وبالحالصة المهمة التي يمكن استنباطها من هذه التجربة أنه من المحتمل أن تكون تكلفة مثل هذا الانتقال الاقتصادي مرتفعة ؛ غير أنه إذا ما سمح للتضخم بأن يرتفع ، فإن هذه التكلفة ستكون أعلى بكثير .

## هل روسيا فريدة في نوعها ؟

يمكن تصنيف الشروط المسبقة اللازمة للتثبيت الاقتصادي الكلي في ثلاث مجموعات : المشكلات العلمة للبلدان ذات التضخم المرتفع ، المآزق التي تتميز بها الاقتصادات الانتقالية لما بعد الحقبة الشيوعية ، والصعاب الخاصة التي واجهتها الجمهوريات السوفيتية السابقة .

لقد واجهت روسيا في أواخر عام ١٩٩١ لختلالات مالية حادة من كافة الأنواع . كان المعجز

في ميزانياتها مستقحلا تماما ، فوصل مجمل المعجز في ميزانية الدولة في عام ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٣٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت المصروفات العامة ( وبالأخص المزايا الاجتماعية ) ، وكذلك الأجور ، ترتفع إلى عنان السماء . وكانت الحكومة السوفيتية قد أفرطت في الاقتراض من الخارج ( وفي النهاية عجزت عن سداد ديونها النولية في أواخر عام ١٩٩١ ) وكانت تتعرض لصدمة خارجية ثلاثية . ففي عام ١٩٩١ ، تفكك النظام التجاري لمجلس التعاون الاقتصادي ؛ وفي نفس السنة حيل بين الاتحاد السوفيتي وبين الحصول على تمويل دولي بسبب عجزه عن السداد ؛ وفي عام ١٩٩٢ ، انهالت التجارة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى . وتسببت الصدمات الخارجية في انخفاض حاد في الواردات ، مما أضر بكل من الإنتاج والصادرات . وتم تخفيض قيمة للروبل غير القابل للتحويل تخفيضا بالغا في الأسواق الحرة . إلا أن أسعار الصرف المتعددة وفرت ربحا وقيرا لمن كانت لديهم ميل للحصول على العملة الصعبة بأسعار الصرف الرسمية ، ونتيجة لذلك شهد الاتحاد السوفيتي هروبا ضخما لرؤوس الأموال في عام ١٩٩١ . ومع ذلك فإن هذه مشاكل معقدة في البلدان التي تعاني من ضنك مالي حاد .

وفي الحقيقة ، فإن معظم المشاكل التي ووجهت في روسيا كانت شائعة في جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقال من الشيوعية إلى الرأسمالية ( رغم أنها كانت تميل إلى أن تكون أسوأ في الاتحاد السوفيتي السابق ) . وكان من المآزق المميزة ، أوجه النقص الضخمة التي تسببت فيها الأسعار الثابتة المنخفضة لمعروض غير كاف من السلع والخدمات ، مقترنة بالفلوئاض النقدية الناتجة عن عدم إشباع الطلب أو عن الانخراط الإجباري . وفي ١٩٩١ ، نمت أوجه النقص السوفيتية بشكل مخرب بحيث إنها تسببت في انخفاض مفاجيء وعنيف في الإنتاج . وقد ترتب الانخفاض الأولي في الإنتاج بأكمله عن النقص في المعروض ، ولم يكن له صلة بالطلب إلى حد كبير .

وكانت جميع البلدان للشيوعية تشترك في أوجه تشابه نقدية ومالية تحتاج إلى التعديل ، بعد أن أصبحت من بلدان اقتصاد السوق . فقد كانت النقود فيها جميعا سلبية . وكانت نظمها النقدية بدائية ، ولم يكن هناك وجود تقريبا للسياسات النقدية . وعلى سبيل المثال ، فقد كانت أسعار الفائدة السوفيتية في عام ١٩٩١ لا تزال تبلغ ٦ بالمائة سنويا . ولم يكن يطبق على المصارف التجارية أية التزامات بخصوص الاحتياطيات ، ولم تكن هناك أية سياسة ائتمانية متبعة . وقد استفادت المنشآت الكبيرة على الأقل من القيود الخفيفة على الموازنة - فقد كان باستطاعتها أن تنتزع المزيد من الأموال الحكومية كلما احتاجت إليها . ولم تكن المنشآت تهتم بما إذا كان عمالؤها النهاليون يسدون التزاماتهم لها أم لا ، لأنها كانت تحصل على الأموال من المصارف على أية حال . وكانت الدولة تصفى الدينون ما بين المنشآت في نهاية كل سنة وتقدم قروضا رخيصة لتغطية المنشآت التي لديها عجز . وكانت سرعة تدول النقود بطيئة ؛ فلم يكن للنقود قيمة كبيرة بالنسبة لبيوت الأعمال ، ومن ثم لم يكن لديها ما يدعوها إلى الاقتصاد فيها . وكان هناك القليل من الزهونات بسبب ندرة الممتلكات الخاصة وضعف النظام القانوني مما لم يكن يسمح بتحصيل الدينون . ولم يكن ثمة وجود لأي آلية للإفلاس أو غير ذلك من الآليات ، للتخلص من المنشآت السيئة الأداء

بحيث كانت الدولة تضطر إلى تعويمها . وكانت أسواق المال بدقية وضئيلة الحجم . وباختصار ، فلم يكن ثمة وجود لكافة وسائل فرض الانضباط المالي على المنشآت المملوكة للدولة . وكانت روسيا أسوأ حالا في هذا الشأن من أوروبا الشرقية ، ولقتها لم تكن أسوأ من البلدان السوفييتية السابقة الأخرى .

كانت النظم المالية للدول الشيوعية تشترك في العديد من الخصائص . فكانت المصروفات العامة مرتفعة ( نحو ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد السوفييتي ) . وكانت معظم الضرائب تجمع من ثلاثة مصادر : أرباح المنشآت ، والضرائب على حجم الأعمال ، والضرائب على التجارة الخارجية . وكانت للدولة تسولى على الأرباح التي تبقى في المنشأة في نهاية السنة دون أن تُخصص لصندوق ما للمنشآت . وكانت الضرائب على حجم الأعمال تنفلت بحسب السلعة ، مع قيام الدولة بالاستيلاء على الفروق بين أسعار الجملة المحددة وأسعار التجزئة المحددة لكل سلعة . وعملت ضرائب التجارة الخارجية الكبيرة على عزل الأسعار المحلية عن الأسعار الدولية ، وكانت تنطوي على قدر كبير من الحمائية .

كما أن الجمهوريات السوفييتية السابقة لها خصائص مشتركة ناتجة عن عدم كفاية الإصلاح ، وتفكك الاتحاد السوفييتي ، ووجود أزمة اقتصادية حادة نسبيا . فعلى خلاف ما حدث في معظم أوروبا الشرقية ، لم يتم توحيد الأموال النقدية والحسابية في الجمهوريات السوفييتية السابقة وإنما جرى تداولها في دورات منفصلة . لقد أدى عدم وجود مسئولية جماعية في منطقة الروبل إلى تعقيد أية سياسة نقدية ، وفاقم من مشاكل المدفوعات فيما بين المنشآت . وأدى سوء التخطيط لوظائف الدولة إلى حرمان وزارة المالية الروسية من أية سلطة لممارسة الرقابة المالية الصحيحة ، وكان كل من تحصيل الضرائب والمصروفات الحكومية خارج نطاق إشرافها . وعملت توليفة من الضوابط التنظيمية المعقدة والأزمة المالية الحادة على الدفع بمسر صرف للروبل في السوق إلى مستوى بالغ الانخفاض في ديسمبر ١٩٩١ ، في الوقت الذي كان متوسط الأجور الروسية يبلغ ٦ دولارات في الشهر فحسب . ومع ارتفاع التضخم بسبب الإفراط في إصدار الائتمانات ، لم تستطع مطابع النقد أن تلاحق للطلب على النقد ، وهو ما أدى إلى نقص النقد المسائل ( وليس الأموال ) . وقد حدث مثل ذلك في أزمات للتضخم الكبيرة الأخرى ، إلا أن النقص في النقد المسائل في روسيا امتد زمنا بسبب النزاع الدائر حول هوية المسئول عن طبع النقود .

وقد لاحظ ميلتون فريدمان أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية دوماً ؛ فعندما يكون مرتفعاً كما حدث في روسيا ، فإن نظرية كمية النقود تكون أكثر ما يكشف عن حقائق الأمور ؛ أي أن :

$$ن = م \times د$$

حيث تكون : ن ، كمية النقود المتداولة ، و : م ، سرعة تداول النقود ، و : د ، مؤشر الأسعار ، و : د ، للدخل القومي . وفي السياق الروسي ، من المهم أن نتذكر ما الذي تعنيه النقود . وفي مناقشتنا هذه مستخدم : م ، كمقياس للنقود . وهي تعرف بوصفها النقود المتداولة ، والودائع تحت الطلب ، والودائع لأجل في المصارف التجارية . وهكذا فإن : م ، تشمل كلا من

الأموال النقدية والحسبية ، ولكنها لا تتضمن المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت أو الديون القابلة فيما بين المنشآت . ( للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت أيمن من أن تكون نقودا وفقا لأى تعريف لأنها ليست مسألة وقيمتها مشكوك فيها ) .

والمعتبر الحاسم الذى يتعين ملاحظته هو التوسع فى عرض النقود ، والذى يقع فى أربع فئات . فمصرف روسيا المركزى يستطيع أن يمنع اتصالات الحكومة لتمويل العجز فى الميزانية ، أو لقطاع المنشآت ، أو للجمهوريات الموقفية المباشرة الأخرى . كما يمكن أن يمنع عرض النقود المحلى إذا ما قام المصرف المركزى بشراء العملة الصعبة من السوق لقاء روبلات . ويجب إحكام السيطرة على هذه المصادر الأربعة للنقود . والتوسع فى عرض النقود لا يقضى مباشرة إلى تضخم أعلى ، لأن تغفل التأثير خلال نظام المدفوعات يستغرق بعض الوقت . وبالتسبب لروسيا ، يبدو أن هناك فترة تكوّن تبلغ ثلاثة إلى أربعة أشهر فيما بين التوسع فى المعروض النقدى وبداية التضخم ، رغم أن هذه العلاقة قد لا تظل مستقرة مع تغير الأساليب المعتادة للمدفوعات .

ورغم أن عرض النقود هو المتغير الرئيسى ، فإن الطلب على النقود يعتبر عاملا هو الآخر . وقد كان تقدير الطلب على النقود مستحيلا قبل تحرير الأسعار ، وبالفعل المحاولات المبذولة فى هذا الصدد فى تقرير رغبة روسيا فى الاحتفاظ بأصولها من الروبلات . ونتيجة لذلك ، فإن الزيادات الكبيرة الأولية فى الأسعار كانت أكبر من المتوقع . وكان من الصعب بالمثل معرفة ما إذا كان الروس والمنشآت الروسية يفضلون الاحتفاظ بأصول سائلة فى صورة روبلات روسية ، أو عملة صعبة ( وبالأخص الدولار ) ، وإلى أى مدى . وقد لاحظ روبوجير دورنبوش أن الدولار عادة ما تبدأ فى وقت متأخر عما هو متوقع بكثير ، ولكنها تتواصل بأسرع مما هو متوقع . (٣) وإذا ما تناقص الطلب على العملة المحلية ، فإن سرعة تداول النقود تزيد . وعندئذ يتحول الطلب المتبقى على النقود من الودائع المصرفية إلى أموال أشد قوة ( النقود السائلة ) ، تسمح بإجراء صفقات أسرع . فتودع المدفوعات بالدولار ، وتبدأ للدولة . وعندما يرتفع التضخم ، يزداد تضالون الثقة فى العملة ، وتزيد سرعة تداول الأموال بكثير من ذى قبل ، مما يعطى زخما إضافيا للتضخم . غير أنه على العكس من ذلك ، فعندما ينخفض التضخم ، يبدأ الناس فى الأمل فى الاستقرار ، ويتجهون على الاحتفاظ بالمزيد من الأموال ( ومن المؤكد أن هذا أجلب للراحة بكثير ) ، ويرتفع الطلب على الأموال ، وهو ما يزيد من انخفاض التضخم .

ومن الحجج للروسية المعيارية المناهضة لتطبيق نظرية كمية النقود على الاقتصاد الروسى أنها لا تستطيع للصمود لأن الاقتصاد الروسى له طابع احتكارى فريد . ( لقد فندنا فى هذا الكتاب بالفعل فكرة الطابع الاحتكارى الاستثنائى . ) بيد أنه حتى لو كان الاقتصاد الروسى يتصف حقيقة بمثل هذا الطابع الاحتكارى ، فإن الاحتكارات المعظمة للأرباح تعمل على رفع أسعارها فقط إلى المستوى الأمثل ، ثم تحتفظ بها عند هذا الحد ؛ ولا تواصل رفع الأسعار لأن الاحتكار لا يكون له تأثير دينامى إذا ما ظل عرض النقود ثابتا . وفى الحقيقة ، فإن أقوى الاحتكارات الروسية ، غازبروم ، لم ترفع الأسعار إلى أعلى من المستوى الموقى التنافسى ؛ بل على العكس أبتعتها دون

مستوى المقاصة الموقفة لدى تعزز المبيعات . ( اختارت غازبروم أن تستلم مكاسبها من ميزانية للدولة وليس من السوق ) .

ومن الحجج الأخرى المطروحة بشأن نفرد الاقتصاد الروسي أن المنشآت تخلق أموالها عن طريق عدم تسديد المستحق لبعضها البعض ، فتخلق ما يسمى بالمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . بيد أنه ليس في هذه المظاهر ما يعتبر نفردا روسيا ؛ إذ أنها شائعة في جميع اقتصادات ما بعد الحقبة الشيوعية . كما أن المتأخرات للمستحقة فيما بين المنشآت الروسية لم تكن مرتفعة أبدا بشكل خاص ، بالمقارنة مع مثيلاتها في رومانيا وأوكرانيا . بيد أن تعقيدات المشكلة تبرر تخصيص قسم لاحق من هذا الفصل للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت .

ومع ذلك ، يجب ألا يخيّب عن الأتمان أن روسيا تمتعت أيضا بمميزات مهمة . فعلى الرغم من أنها عانت من الصدمات الخارجية ، فقد استغلت بدرجة كبيرة من تحسن معدلات التبادل التجاري . فالبلد يمتلك ثروة من الموارد الطبيعية القابلة للتسويق إلى حد كبير ، مثل النفط والغاز الطبيعي ؛ وشعبه على درجة جيدة من التعليم . وروسيا ، كبلد كبير ، لديها سوق محلية كبيرة ونفوذ جم في الشؤون الدولية . ولدى روسيا ، على خلاف غيرها من الدول المستقلة حديثا ، مؤسسات وطنية متطورة بشكل طيب ونخبة كبيرة . وكان البلد في حالة سلمية ويخلو بشكل ملحوظ من الصراعات الاجتماعية والإضرابات . وفي معظم الأحوال ، كانت روسيا حقيقة أفضل حالا من الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى .

وعموما ، فقد تبين أن مكافحة التضخم في البلدان الشيوعية السابقة أمر صعب ، وثبت أنه أشق في الجمهوريات السوفييتية السابقة منه في أوروبا الشرقية .<sup>(4)</sup> ومع ذلك ، فمعها كان تعقيد الصعوبات المالية والنقدية الروسية وحقتها ، فإنها قلما تعتبر فريدة ، ولا تحتاج في مكافحتها إلا إلى الوسائل المعتادة ، غير أن طبيعتها ذاتها جعلتها تمتص على الحل . ولذلك ، فقد كان يتعين الاضطرار لإجراء حازم ، رغما عن احتمال تضلّل الآمال المعقودة على صدق العزيمة والنجاح . وحتى بالرغم من ذلك ، فليس هناك أي بدول بسبب التضخم ما بين نظم المدفوعات المبنية والسلوك الاجتماعي للمنشآت .

### سبل مكافحة التضخم في روسيا

ومن ناحية المبدأ ، فإن مهام التثبيت الاقتصادي الكلي وأدواته لا تختلف في روسيا عنها في أي مكان آخر . وتحتاج ميزانية الدولة للوحدة إلى أن تكون أقرب إلى التوازن بشكل معقول ، ويجب أن تكون السياسة النقدية صارمة بما فيه الكفاية . ومن بين الخيارات الأخرى التي يتعين النظر فيها سياسة سعر الصرف ، وسياسة الدخل ، والتمويل الدولي .

وينطوي أكثر جوانب سياسة التثبيت المالي بداهة على إحكام السيطرة على ميزانية الدولة الموحدة . وقد كانت جميع الأدوات اللازمة لاتباع سياسة مالية جاهزة للاستخدام ، وكان من السهل معرفة المصروفات التي يتعين تخفيضها . وبالنسبة لروسيا ، يمكن تخفيض ثلاثة بنود إنفاق كبيرة

تخفيضاً جماً . أولاً ، لقد نوت مخاطر الحروب الكبرى والطموحات التوسعية ، وهو ما يعنى أنه يمكن تخفيض المصروفات العسكرية بحدّة . وثانياً ، يمكن إلغاء الدعم التبذيرية للمنشآت عن طريق تحرير الأسعار . وثالثاً ، أن تمويل استثمارات المنشآت بعد الآن من ميزانية الدولة . إن هذه التخفيضات يمكن أن تكون مثقلة بحيث لا تقتضى الضرورة إدخال تغييرات فى المصروفات الاجتماعية . كما يمكن تقليص الإدارة الحكومية للدولة ، رغم أن الوفورات المباشرة فى الميزانية لن تكون كبيرة . وتقليص الإدارة الحكومية سيمنعها من تخريب الإصلاح والاختلاس من الدولة . وعلى الأعم ، يمكن تخفيض المصروفات العمومية تخفيضاً جماً لأن أجهزة الدولة تعمل بشكل سيئ ، وتستخدم الأموال بطريقة تنقصها الكفاءة . وفضلاً عن ذلك فإن المصروفات العمومية تعتبر مرتفعة جداً بالنظر إلى المستوى الفعلى للتنمية الاقتصادية الرومية . وبالإضافة إلى ذلك ، عادة ما يوجد فى مرحلة الانتقال اللاحق للحبة الشيوعية أوجه عجز شبه مالية لا تستطيع وزارة المالية أن تتحكم فيها ، ومن المحتمل أن تنخفض إيرادات الميزانية فى وقت لاحق . ولذلك ، من الأفضل أن تظهر الميزانية فائضاً .

وعلى جانب الإيرادات ، كان الأمر يتطلب إدخال تغييرات جمّة . فأولاً ، يتعين التسوية ما بين ضرائب جملة المبيعات المتباينة بحسب النوع أو استبدالها بضريبة القيمة المضافة . ويعتد ، يتعين تغيير ضرائب التجارة الخارجية إلى رسوم جمركية عادية ثابتة ومحدودة . بيد أنه كان قد تم بالفعل تعديل الضرائب على الأرباح . وفى عام ١٩٩١ ، ألغى نظام الضرائب الجزائية وخفّضت الضريبة على الأرباح إلى ٣٠ بالمائة . ولم تكن هناك حاجة إلى تعديل ضريبة الأجور الموحدة لتقديم المهد والتي تبلغ ٣٨ بالمائة . وكانت ضرائب الدخل منخفضة ، ولم يكن من المجدى أن ترفع لأن الدولة كانت عاجزة عن تحصيلها .

وكان تنفيذ السياسة النقدية أصعب بكثير ، ويرجع ذلك ببساطة إلى عدم وجود أدوات للسياسة النقدية . وفيما سبق ، لم يكن لأسعار الفائدة لية أهمية اقتصادية ؛ إلا أن الحاجة أصبحت ملحة إليها الآن لكبح الطلب . وقد تعين رفعها بحدّة ، غير أن تفهم معظم النخبة للسياسة النقدية كان محدوداً ، ولم تكن تتقبل بوجود أسعار أعلى للفائدة . وقد قلّرن مدراء المنشآت ، انطلاقاً من جهل متعمد ، بين أسعار الفائدة الاسمية للرومية وأسعارها فى الغرب . وحلّجوا بأن أسعار الفائدة مرتفعة جداً بأكثر مما ينبغي فى روسيا ، متخافين عن أن أسعار الفائدة الحقيقية الرومية كانت سلبية للغاية . كان مفهوم الاقتراض التجارى بأكمله غريباً على العقل الاشتراكى . فى النظام القديم ، كانت الائتمانات تمنح المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة بطريقة شبه تلقائية ، وكان معظم استثمارات المنشآت يمول من خلال ميزانية الدولة . ولرأد مصرف روسيا المركزى أن يحتفظ بسلطته فى إقراض المنشآت مباشرة ( الأمر الذى يعتبر غريباً على أى مصرف مركزى عادى ) ، وكان كبار عملائه يفضلون الذهاب إلى مصدر النقود بدلاً من الالتجاء إلى الوسطاء . وأخذ العمل بنسب الاحتياطيات فى المصارف التجارية ، والتي يتعين الاحتفاظ بها فى مصرف روسيا المركزى . وقد تُعجل هذا القرار برحابة صدر ، لأنه كان يتمشى مع العقيدة الاقتصادية للتوجيهية التقدمية . وكانت تعديلات نظام المنفعوعات بالقة التقيد ، وقاومت المنشآت أى محاولة لتقليل الطابع التلقائى



للمدفوعات . و خلقت المدفوعات والائتمانات المقدمة للبلدان الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة تعقيدات كبرى أخرى . وكان واضحا منذ الممثل أن فرض سياسة نقدية صارمة سيكون أمرا صعبا ، غير أن الضرورة كانت تقضيها على الرغم من ذلك .

إن تحديد سعر الصرف أو تثبيتته واستخدمه كأداة تثبيت اسمية خلال المراحل الأولية يعتبر أمرا مغيبا بصفة عامة للتثبيت الاقتصادي الكلي . بيد أن احتياطات روسيا من العملة الصعبة كانت مستغدة فعليا ، وكان من الصعب عليها تقريبا أن تثبت أسعار تحويلها قبل أن تتلقى ائتمانات دولية ضخمة . ومع ذلك فإن صندوق النقد الدولي لم يكن يريد أن يقدم أية اعتمادات للتثبيت قبل أن يستقر سعر الصرف الروسي ( أي عندما لا تكون ثمة حاجة إليها ) . كما أن سعر الصرف الروسي كان قد خفض بشكل كبير . ولو كانت روسيا قد ثبتت سعر الصرف في ديسمبر ١٩٩١ ، لجلبت على نفسها معدل تضخم يبلغ ما يقرب من ٢٠٠٠ بالمائة حتى ديسمبر ١٩٩٣ ، لأن إعادة التقييم الحقيقية للروبل الروسي كانت ستأخذ شكل التضخم المرتبط بسعر صرف ثابت ( انظر الجدولين ١-٣ و ٢-٣ ) . كان باستطاعة روسيا إما أن تسمح بتعويم سعر الصرف صعوديا لبعض الوقت ، أو أن تبدأ بجمارة في عملية إعادة التعويم ، غير أن الحل الثاني كان يتطلب احتياطات أجنبية جمة ، وهو ما لم يكن متاحا .

ومن الأدوات الأخرى الشائعة للتثبيت الاقتصادي الكلي سياسة الدخول . وبالنظر إلى سطوة المدراء وضعف حيلة العمال في روسيا ، فإن الحاجة إلى سياسة للدخول في روسيا كانت تبدو محدودة . وكان مصدر القلق الحقيقي أن المدراء قد يستخدمون عملهم في الضغط من أجل الحصول على المزيد من الدعم الحكومية . بيد أنه حالما أصبحت المنشآت ( سواء كانت مخصصة أو لها طابع للشركات فحسب ) مستقلة عن ميزانية الدولة ، فإن المدراء بدؤوا في حجز الأموال عن عملهم للاستفادة بها شخصيا ، حيث لم تعد الأموال الحكومية متوفرة بسهولة .

كان التمويل الدولي مطلوباً لعدة أغراض . أولا ، كانت روسيا قد استنفدت احتياطاتها الدولية ؛ وكان يمكن للائتمانات الدولية أن تستعوضها ، مما يعطي لروسيا فرصة لبناء الاحتياطات بطريقة منظمة . كما كانت هناك حاجة إلى الائتمانات الأجنبية لتمويل أي عجز محتمل في الميزانية أو أي عجز شبه مالي ، ولتثبيت مستوى الأسعار المحلية . وكانت روسيا في حاجة ملحة أيضا إلى دعم لميزان المدفوعات لكي ترتفع بوارداتها للمنهاة إلى مستوى مقبول مرة ثانية ، بما يتخذ الإنتاج الهابط ويقلل التكاليف الاجتماعية لانهدار الشيوعية . فضلا عن ذلك ، فإن من شأن الطابع الشرطي لأي اتفاق دولي بشأن التثبيت أن يكون أداة ضغط مهمة تستخدمها حكومة الإصلاح في روسيا في التفاوض عن برنامجها للإصلاح على الصعيد المحلي .

ونظرا إلى أن التوافق النقدي في روسيا كانت كبيرة جدا بحيث ارتفعت الأسعار بنسبة ٢٤٥ بالمائة مرة واحدة في يناير ١٩٩٢ ، فقد جرت المحاولة بأن من شأن الإصلاح النقدي أن يتأسل الفائض النقدي بنجاح . بيد أنه لم يتم القيام بأية استحداث لذلك ، وكان الانضطاج بإصلاح نقدي مستحيلا من الناحية العملية . ويقدر جورو جايلدر بأن الأمر كان يحتاج إلى تسعة أشهر

جدول ( ١ - ٣ ) التضخم الشهري والتوسع في المعروض النقدي ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤ .

الزيادة في الرقم القاسي لسعر المستهلك ( نسبة مئوية )	الزيادة في ن - ١٧ ( نسبة مئوية )	سرعة تداول ن - ١٧ ( % )
١٩٩٢		
٢٤٥	١٧,٣	يناير
٣٨	١١,٩	فبراير
٣٠	١٣,٧	مارس
٢٢	١٠,٠	أبريل
١٢	٩,٠	مايو
١٩	٢٧,٥	يونيو
١١	٢٧,٥	يوليه
٩	٢٨,٣	أغسطس
١٢	٣١,٩	سبتمبر
٢٣	٢٦,٧	أكتوبر
٢٦	٥,٥	نوفمبر
٢٥	١٧,٨	ديسمبر
١٩٩٣		
٢٦	١٩,٤	يناير
٢٥	١٠,٠	فبراير
٢٠	١٧,٠	مارس
١٩	٢٢,٩	أبريل
١٨	١٩,٠	مايو
٢٠	١,٥	يونيو
٢٢	٣٧,٠	يوليه
٢٦	١٣,٧	أغسطس
٢٣	٢,٢	سبتمبر
٢٠	١٠,٦	أكتوبر
١٦	٨,٣	نوفمبر
١٣	١١,٢	ديسمبر
١٩٩٤		
١٨	٥,٢	يناير
١١	٦,١	فبراير
٧	٩,٢	مارس
٨	١٦,٩	أبريل
٧	١١,٣	مايو
٦	١٣,٠	يونيو
٥	١٠,٢	يوليه
٥	١٧,٠	أغسطس
٧	٥,٧	سبتمبر
١٥		أكتوبر
١٤		نوفمبر
١٦		ديسمبر

( أ ) ن - ٢ تنظر في الترتيب المتداول ، والرقم تحت القالب ، والرقم لأجل في المصارف التجارية .  
( ب ) سرعة تداول ن - ٢ تعرف بأنها الناتج المحلي الإجمالي يسر ذلك الشهر مقسوماً على ن - ٢ .

المصادر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 116-118; Brigitte Cramville, *Weekly Monetary Report* 60, June 8, 1994; *Russian Economic Trends: Monthly Update*, May 31, 1994; Institute for Economic Analysis, *Russkikh ekonomicheskikh reformy: potopyany god* (Russian economic reforms: a lost year) (Moscow, December 1994), p. 73; Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozheniye Rossi 1994 g.* (Russia's socioeconomic situation, 1994) (Moscow, 1995), p.84.

جول ( ٢ - ٣ ) الأجور ، ١٩٨٥ - ١٩٩٣

متوسط الأجور (بالريالات شهريا)	التفسير (نسبة مئوية)	مؤشر الأجور الحقيقي (١٩٨٥ = ١٠٠)	الأجر بدولارات لولايات المتحدة شهريا
١٩٨٥	٢٠١	١٠٠	
١٩٨٦	٢٠٨	١٠١	
١٩٨٧	٢١٦	١٠٤	
١٩٨٨	٢٣٥	١١٣	
١٩٨٩	٢٥٩	١١٧	
١٩٩٠	٢٩٧	١٢٨	
١٩٩١	٥١٦	١١٤	
١٩٩٢	٦٠١١	٧٧	
١٩٩٣	٥٨٢٣٤	٨١	
١٩٩٧			
يناير	١٤٣٨	٦٧	٦,٨
فبراير	٢٠٠٤	٦٧	١٠,٨
مارس	٢٧٢٦	٧٠	١٨,٢
أبريل	٣٠٢٤	٦٤	١٩,٦
مايو	٣٦٧٢	٧٠	٣٠,٥
يونية	٥٠٦٧	٨١	٤٠,٢
يولية	٥٤٥٢	٧٩	٣٨,١
أغسطس	٥٨٧٠	٧٨	٣٤,٩
سبتمبر	٧٣٧٩	٨٧	٣٣,٥
أكتوبر	٨٨٥٣	٨٥	٢٥,٠
نوفمبر	١٠٥٧٦	٨١	٢٤,٨
ديسمبر	١٦٠٧١	٩٨	٣٨,٧
١٩٩٣			
يناير	١٥٦٩٠	٧٦	٣٢,٤
فبراير	١٨٦٧٢	٧٣	٣٢,٨
مارس	٢٣٥٥٩	٧٦	٣٥,٥
أبريل	٣٠٥٦٢	٨٣	٣٩,٩
مايو	٣٧٥٠٥	٨٦	٣٩,٧
يونية	٤٧٣٧١	٩١	٤٣,٩
يولية	٥٥٩٩٥	٨٨	٥٤,٧
أغسطس	٦٥٤٠٠	٨٧	٦٦,٣
سبتمبر	٨٠٩٠٠	٨٢	٧٥,٤
أكتوبر	٩٣٠٠٠	٧٩	٧٨,٣
نوفمبر	١٠١٤٩٥	٧٤	٨٥,٠
ديسمبر	١٤٠٦٥٠	٩١	١١٣,٩

المصدر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, pp. 33, 119. The last column has been calculated from CBR data by Alla Gantman, Microeconomic and Finance Unit at the Russian Ministry of Finance.

للاستعداد للقيام بأى إصلاح من هذا القبيل . وعلاوة على ذلك فإن المبادلات النقدية التى أمر بها رئيس الوزراء السوفييتى فالتنين ياقوف فى يناير ١٩٩١ كانت لازال حية فى أذهان الجميع . وكانت قد أضحت إلى ثلاثة أيام من القوضى ولم يكن لها أية تأثيرات مفيدة . ولذلك لم يكن الإصلاح النقدى يحظى بالشعبية بشكل مثير منه . وليس من المحتمل أن تستعد ثقة الجمهور فى العملة الروسية بسهولة بعد أن أجرى إصلاحان نقديان فى سنة واحدة .

كانت هناك وفرة من الأسباب التى تدعو إلى الاضطلاع بإصلاح اقتصادى جذرى وشامل فى روسيا . كانت الأزمة المالية والاقتصادية شديدة الوطأة ، وتطلب القيام بعمل فورى . وكانت مقدرة الحكومة على وضع السياسات ضئيلة ، وتمتاز أن يركز صناع السياسات على أهم القضايا ، وأن يخشوا حولا تكون بسيطة إلى الحد الذى يجعلها قليلة التنفيذ . ولم تكن البيروقراطية عاصية للإصلاح قط وإنما تعمل أيضا على تخريبه ؛ ولذلك فلم يكن من الممكن أن تنفذ إلا السياسات البسيطة والمتسقة فقط . وكانت المعلومات شحيحة وبلاغة للتشويه على حد سواء . وكان يتعين على صناع السياسات أن يتصرفوا على أساس المبادئ وليس الحقائق ، وهو ما جعل أى محاولة لتحسين الإصلاح مستحيلة . وأخيرا ، لم يكن ثمة وجود للتنسيق فى صنع السياسات الاقتصادية . كان كل من الحكومة ، ومصرف روسيا المركزى ، ومجلس السوفييت الأعلى ، يشق لنفسه طريقا مستقلا فى مدارات مختلفة ، رغم أن رئيس الجمهورية كان يتمتع بحقوق هائلة فى الحكم بواسطة المراسيم . كان كل ما فى هذا المحيط يشير إلى الحاجة إلى اتباع سياسة تثبيت شاقة ، وقسوة ( بحكم الضرورة ) .

بيد أن أهم سبب لاتخاذ نهج جذرى هو السلوك الاجتماعى لمدراء المنشآت المملوكة للدولة - وهو أحد الخصائص البارزة للجمهوريات السوفيتية السابقة . فبعد بدء الإصلاح ، لم يكن يوجد تقريبا أية آلية لطرد المدراء الروس للمنشآت المملوكة للدولة . ولم يكونوا يشعرون بأى تهديد لمناصبهم ، وكانوا مغممين بالزهو بسلطتهم التى لا حدود لها تقريبا . كان المدراء يتمتعون بالحرية الخاصة باقتصاد السوق مقترنة بعدم المسؤولية التى يتسم بها الاقتصاد الموجه . كانت القيود خفيفة على مولزاتهم ؛ وكانوا على ثقة من أن الدولة ستدفع لهم فى نهاية المطاف كل ما يعتبرونه ضروريا . وكان بوسعهم أن يهملوا بترفع جميع طلبات الحكومة والسوق ، ناهيك عن المصارف وعن عمالهم . وكانوا يمتنعون عن دفع الأجور ، أو ثمن الأشياء المسلمة لهم عندما يكون فى ذلك ما يلائهم . كما لم يكن يمتنعون أن يحصلوا المدفوعات من عمالهم . ورغم أن الإنتاج انخفض بصورة حادة ، فقد استمرت المنشآت المملوكة للدولة فى تسليم البضاعة بغض النظر عما إن كانت قد تلقت طلبات بشأنها ، معتقدة أن الدولة ستضطر إلى أن تسد لها ثمنها فى نهاية الأمر . وكان من المهام الرئيسية للانتقال إلى اقتصاد السوق تعريف مدراء المنشآت بأخلاقيات نشاط الأعمال الأولية . ولذلك كان من الضروري للتصدى لهم بشدة والعمل على فهم رولهم من خلال التثقيت الاقتصادى الكلى الصارم . كان المدراء فى حاجة إلى الحصول على علاج بالصدمات الاقتصادية الحقيقية . بيد أنه كان من المحتمل أن يتواطأوا مع حلفائهم القدامى فى كافة صفوف معظم النخبة الروسية ( بما فى ذلك الموجودون منهم فى الحكومة ومجلس السوفييت الأعلى ومصرف روسيا

للمركزي ( لتخفيف الضغوط المبذولة عليهم لكي يعملوا بدافع من التقود والطلب والسوق . وقد شكل مدرام للمنشآت أشد المصالح المكتسبة بأما في فترة الانتقال .

ونظرا إلى توازن القوى في روسيا عند بدء الإصلاح ، فلم يكن يوسع الإصلاحيين في أغلب الظن أن يعملوا الصدمة للكافية إلا لفترة وجيزة . كانت المهمة التي كلفوا بها أن يعطوا الضربة الموجهة إلى مدرام المنشآت المملوكة للدولة ، وأن يوجدوا منشآت ميسابية واقتصادية قادرة على إدامة تلك الضغوط ، وأن يتقنوا الجميع بمصداقية السياسات الجديدة .

### الإصلاح الجنري : يناير - مايو ١٩٩٢

استهل عام ١٩٩٢ بتغيير جامع . ومن السهل أن تنمى كم كان التغيير كبيرا بالفعل بعد أن تم لتخفيف من حدة سياسة التثبيت في وقت لاحق . وقد قاد جور جايدار التغيير بذكاء وحزم ، وركز على تدبيرين رئيسيين : لتحرير الواسع المدى للأسعار وموازنة الميزانية للموحدة للدولة .

وتحقق تحسن غير عادي في ميزانية الدولة - وهو نموذج يحتذى . كانت مشتريات الأسلحة قد خفضت في البداية بنسبة ٨٥ بالمائة ، في حين بقيت للرواتب العسكرية مرتفعة . وتم إلغاء الكثير من الدوم ، وقلت استثمارات الدولة لأدنى حد ، إلا أنه تم الإبقاء على المصروفات الاجتماعية . كما تم تقليل حجم الإدارة للحكومية الموفيقية القديمة بشكل جنري عن طريق مجها في الحكومة الروسية .

وعلى جانب الإيرادات ، كان أبرز المستجدات هو إدخال العمل بضريبة قيمة مضافة موحدة لا تقل عن ٢٨ بالمائة . ولم تكن ضريبة قيمة مضافة خالصة ، وإنما كانت ضريبة جملة مبيعات إلى حد ما . وبالإضافة إلى ذلك ، استهل العمل بضريبة إنتاج جديدة . وكان جايدار تواقا إلى أن يجعل من المنشآت المملوكة للدولة ، والتي تعد من كبار المنتجين ، الدعامة الأساسية للإيرادات الميزانية . ( لقد افترض بأنه سرعان ما سيبرز قطاع تجارى صغير الحجم ، وأن تحصيل الضرائب من هذه المنشآت سيكون بالغ الصعوبة ) . وكانت الضرائب للثلاث الرئيسية هي ضرائب الأرباح ( تبلغ في الأسس ٣٢ بالمائة ) ، وضرائب الأجور ( لم تتغير قيمتها عن ٢٨ بالمائة من قيمة الأجر ) ، وضريبة القيمة المضافة الجديدة . وكان من المفروض أن تقوم المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة بدفع جميع هذه الضرائب بالدرجة الأولى ، وأن يستمر العمل بنظام تحصيل للضرائب القديم . ومن الناحية الفنية ، كانت المنشآت المملوكة للدولة تدفع الضرائب مقدما كل شهر عن طريق الخصوم التلقائية ، مما كان يعطى للدولة تأثير نانزي - أوليفيرا الإيجابي ( أى أن تجنى للخرافة مكاسب من التضخم ) . وظلت ضرائب الدخل للأشخاص منخفضة جدا - ١٢ بالمائة من الدخل الزمعي بالنسبة لمعظم الناس ، وبحد أقصى ٣٠ بالمائة للشعبدى الثراء منهم ، ولأنهم لم يكونوا يدفعون ضرائب الدخل على أية حال . وكان تحرير الواردات يعنى إلغاء جميع ضرائب الواردات ، في حين أدخل العمل برسوم جمركية جديدة على صادرات السلع الاستراتيجية .

وأدخل مصرف روسيا المركزي العمل بنمب احتياطات عمالية تبلغ ٢٠ بالمائة من أرصدة

المصارف التجارية ، على أن يحتفظ بها في المصرف المركزي بدون فوائد . وحلول رئيس المصرف المركزي جورجي ماتيوخين أن يرفع من سعر إعادة التمويل بالتدريج إلا أنه ووجه بمقاومة قوية . كان سعر إعادة التمويل يبلغ ٢٠ بالمائة سنوياً فقط في بداية عام ١٩٩٢ ؛ وقد رفع إلى ٥٠ بالمائة سنوياً في أبريل ، وإلى ٨٠ بالمائة سنوياً في يونيو (٦) . ولذلك اضطر المصرف المركزي إلى تخصيص الائتمانات لمواجهة الطلب الضخم عليها . وعمل ماتيوخين على مركزة التنظيم حتى يحكم السيطرة على المدفوعات لدخل روسيا ، ومع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة للدول المستقلة على حد سواء ، وهو ما كان يعني أن تغطي المدفوعات تدريجياً . ومع ذلك ، فقد كان المصرف يفتقر إلى القدرة على رصد جميع المدفوعات (٧) .

وقد عام سعر الصرف ولم يخضع لأي سياسة معينة ، بسبب عدم تقديم أي تمويل دولي . كما لم تكن ثمة سياسة للدخول ؛ إذ أدرك جالدار أن من المستحيل السيطرة على الدخول بدون سعر صرف مثبت . ومن الناحية العملية ، اتبعت روسيا ما يسمى بسياسة التثبيت التقليدية التي تقوم على سياسة مالية ونقدية فقط . بيد أن هذه السياسة لم تتبع بدوافع مذهبية أو نظرية وإنما بسبب الافتقار إلى التمويل الدولي .

وعلى الرغم من الأزمة الاقتصادية العميقة التي نشأت في نهاية عام ١٩٩١ ، فقد انطلقت سياسة التثبيت بطريقة مرضية . فاخفتت أوجه النقص الفاحشة ، وانخفض التضخم شهراً بعد شهر . وبلغت القفزة الأولى في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في يناير ١٩٩٢ ، ٢٤٥ بالمائة . وتلى ذلك معدلات تضخم شهرية تبلغ ٣٨ بالمائة في فبراير ، و٣٠ بالمائة في مارس ، و٢٢ بالمائة في أبريل ، و١٢ بالمائة في مايو ، وأخيراً ٩ بالمائة في أغسطس ( انظر الجدول ٣ - ١ ) . (٨) ومع ذلك ، فلم يكن الانخفاض في التضخم الشهري كافياً . فحتى في أغسطس ١٩٩٢ ، كانت النسبة السنوية للتضخم تبلغ ١٨١ بالمائة . وارتفعت القيمة الحقيقية للروبل بشكل كبير ، وكان سعر الصرف مستقرًا نسبيًا ، على الرغم من التضخم المرتفع . ومن ثم ارتفع المتوسط الشهري للأجر ، محموباً بدولارات الولايات المتحدة ، من ٧ دولارات في يناير إلى ٤٠ دولاراً في يونيو ١٩٩٢ . وعلى العكس من الكثير من التوقعات ، لم تنفجر أية قلاقل اجتماعية . وانخفضت الأجور الحقيقية بصورة حادة من التلمحة الإحصائية إلى حوالي ثلثي مستواها السابق للأزمة في منتصف الثمانينيات ( انظر الجدول ٣ - ٢ ) . وكان ذلك يعكس بالدرجة الأولى أنه قد تم التخلص من الفوارض النقدية دون أن يتطرق بالإشارة إلى مستوى المعيشة القسوى . وعلاوة على ذلك بذلت الأجور في التضخم كحصنة من الدخول القليلة عندما تزايد لكسب الناس للمال من أعمال جانبية . ونظراً لأن أوجه النقص اختفت ، فقد أصبح من الممكن العودة إلى استخدام النقود ، وقلت المقايضات في الاقتصاد الروسي بسرعة . بيد أن التضخم كان قد التهم جميع المخزونات المصرفية ، وهو ما جعل كثيرًا من الناس ( وخاصة من كانوا في من منقمة ومن ميسوري الحال ) يتجنبون ضد حكومة الإصلاح .

وبدءاً ، كانت الحكومة تفتح في موازنتها للميزانية مما كان يتوقعه الجميع تقريباً . وانتعش تحصيل الضرائب إلى حد كبير . وحتى وفقاً لإحصاءات صندوق النقد الدولي ( التي تميل إلى تقديم صورة أرق وإن تكن أكثر قتامة مما تقدمه المصادر المحلية ) ، فإن الميزانية العامة للحكومة

كانت تمثل ، على أساس نقدي ، نقضا في الموزنة يبلغ ٠,٩ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، بعد أن بلغ المعز حوالي ٣٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ . غير أن صندوق النقد الدولي يقدم أيضا رقما أعلى بكثير ( - ٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ) يستند إلى الالتزامات الحكومية ؛ بيد أن ذلك ليس له أهمية بوجه خاص نظرا إلى أن الالتزامات الحكومية لا تعتبر ملزمة في الممارسة الروسية . وهكذا فإن الفارق لا يعكس متأخرات حكومية ، وإنما تخفيضات أجرتها الحكومة وفقا لحالات محددة .<sup>(٩)</sup>

وتعرض مصرف روسيا المركزي لضغوط غير عادية . فبينما تم التخلص من الفائض النقدي ، انخفض المعروض النقدي الحقيقي ( ن ٢ ) من ٧٧ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ بالمائة منه فيما بين ديسمبر ١٩٩١ ويناير ١٩٩٢ .<sup>(١٠)</sup> ووجدت المنشآت أن قيمة موازينها النقدية الحقيقية قد انخفضت بصورة حادة بسبب قفزات الأسعار والتضخم المستمر . ولم تكن هذه المنشآت مستعدة لهذا التقلص في رؤوس أموالها العملة . وبدلا من القول بتصحيحات والاقتصاد في استخدام رؤوس الأموال تلك ، أخذ مدراء المنشآت المملوكة للدولة يطالبون بشدة بالحصول على ائتمانات إضافية . ولما فشلوا في إبراز الأموال من وزارة المالية ، تحولوا بطيئتهم إلى مصرف روسيا المركزي . لقد أصبحت النقود والوقت ثمينين فجأة ، رغم أن الجزاءات على المدفوعات المؤجلة ظلت طفيفة ، مما جعل تأجيل المدفوعات أمرا مريحا . لم يكن ثمة تهديد فعلي . لا بفقد الوظائف أو بالإفلاس . يستخدم في فرض الانضباط على المدراء . ومع توقف المنشآت المملوكة للدولة عن السداد لبعضها البعض ، تكاثرت المتأخرات المستحقة . وكان الانقراض إلى التصحيح لمواجهة التضخم يعنى ضمنا أن مرعة تداول النقود لم تتزايد بنحو ما كانت لتفعله في اقتصاد السوق الليبرالي . وبحلول مايو ١٩٩٢ ، بدأت المنشآت تطالب بعضها بدفعات مقدمة . وكان ذلك علامة إيجابية لأنه أظهر أنها بدأت تهتم بتحصيل المدفوعات . ولما كان النظام القانوني ضعيفا جدا ، فإن آلية لتحصيل للفعالة الوحيدة تمثلت في المطالبة بالسداد قبل التسليم .

وقد قوبلت جهود الإصلاح بمساعدة من الاحتياج من جميع فروع المؤسسة القديمة . وكان مثار انشغالها الرئيسي أن الإنتاج الصناعي أخذ في الانهيار . بيد أن الانخفاض في الإنتاج الصناعي كان قد خفت حدته في حقيقة الأمر . ففي عام ١٩٩١ ككل ، هبط الإنتاج الصناعي بنسبة ١٤,٧ بالمائة ، وكان الانخفاض قد تمارع خلال السنة ، وذلك بالمقارنة مع تدور بلغت نسبته ١٣,٥ بالمائة فقط في النصف الأول من عام ١٩٩٢ .<sup>(١١)</sup> ويستمر ذلك أمرا طفيفا بالنسبة لعملية البدء في تغيير منهجي . كما لم تحدث أية بطلالة . وبالمعايير الليبرالية ، كان الاقتصاد السوفييتي حقيقة ، اقتصادا تضخميا . كان من الأولي أن يكون من بين الشواغل التي لها ما يبررها أن التضيق النقدي كان فضولنا جدا ، بحيث لم يكن يحض إلا على أقل التقليل من التصحيح الهيكلي .

كانت المشكلة الرئيسية أن المعروض النقدي ( ن ٢ ) قد اتسع بما يصل إلى ١١ بالمائة شهريا في المتوسط في الفترة من يناير إلى مايو ١٩٩٢ ( انظر الجدول ٣ - ١ ) . ولذلك لم ينخفض التضخم الشهري دون هذا المستوى إلا بالكاد . وبين الترابط الوفيق بين الزيادة في ن ٢ ومعدل

التضخم ( مع وجود فارق زمنى يتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر ) أن التضخم في روسيا يعتبر ظاهرة نقدية - فقد عملت نظرية كمية النقود بشكل طبيعي في روسيا حالما تم التخلص من الفائض النقدي . كان ملزق روسيا الحقيقي هو أنها لم تعرف أى علاج بالخدمات الاقتصادية الحقيقية ، وذلك لأن جيورجى ملتيوخين رئيس مصرف روسيا المركزى حاول اتباع سياسة نقدية معتدلة الصرامة . واكتسب ، نتيجة لذلك ، عداوة الجميع - الذين كانوا يطالبون باتمانات ، والذين كانوا يريدون الإصلاح على حد سواء - وفضل فى السيطرة على التضخم . وقد هاجمته جميع جماعات الضغط لاتخاذها سياسة نقدية بالغة الصرامة ، فى حين انتقدته حكومة الإصلاح لترويجها لسياسة نقدية فضفاضة جدا .

وتراكم عدد من المشاكل المتوقعة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ نتيجة لسياسة التثبيت التى لم تكن تحظى بثقة كافية . وتصاعدت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . وعانت روسيا من نقص حاد فى النقد . وتسربت الائتمانات إلى الدول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة التى مددت مستحقاتها لروسيا من الائتمانات التى حصلت عليها منها . وأخيرا ، فإن فشل الحكومة فى تحرير أسعار الطاقة فرض الميزانية بالتدريج .

ونشأ مأزق أعجب من ذلك عندما أغرقت روسيا بفيضان من الائتمانات السلمية الدولية خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ - ائتمانات كانت مخصصة للواردات النقدية بالدرجة الأولى . كانت هذه الواردات الممركزة من الحبوب مدعومة بنسبة ٩٩ بالمائة ؛ وكان سعر الصرف المستخدم يبلغ واحدا بالمائة فقط من سعر الصرف السوقى ، إلا أنه كان ممولا من الائتمانات السلمية . ونتيجة لذلك ، فقد قدر صندوق النقد الدولى ، العجز المالى المتسع ، لروسيا بأنه كان يبلغ ، على أساس نقدي ، ٢٥,٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الأول من عام ١٩٩٢ ، على الرغم من أن الميزانية المحلية كانت تظهر فائضا (١٢) ومن المثير للسخرية أن الائتمانات الأجنبية المخصصة كمعونة إنسانية جردت روسيا من أهليتها للحصول على دعم من صندوق النقد الدولى من أجل التثبيت الاقتصادى الكلى .

وقد بدلت أبعادا . محاولة التثبيت تنتزع للعلن فى أوائل أبريل ١٩٩٢ . وحاولت الحكومة أن تحمى ظهورها استباقا للهجوم المنتظر المعادى للإصلاح فى مؤتمر نواب الشعب الذى عقد فى وقت لاحق من ذلك الشهر . فصحى يلتسين ، أولا ، بجينادى بوربوليس كاتبا أول لرئيس الوزراء ، وحل محله جايدار . وعلى الرغم من أن هذا بدا وكأنه يدعم من وضع الإصلاحيين الاقتصاديين ، فقد أحدث تأثيرا عكسيا تماما لأنه أبعد جايدار عن التركيز على الاستراتيجية الاقتصادية . والأمور من ذلك أن جايدار عين فى موقفه كوزير المالية أحد التكنوقراط السوفييت القدامى ، فميلي بارتشوك ، والذي أظهر أقل قدر من المقومة . وبالتالي فقد أرجىء تحرير أسعار الطاقة إلى أجل غير مسمى . وتوصلت الحكومة إلى عدد من الحلول الوسط مع أساطين الزراعة والصناعة الشيوعية ، عارضة عليهم كميات هائلة من الائتمانات المدعومة ( التى شاعت تسميتها بائتمانات جايدار ) . وتهاوت هذه المحاولة الأولية الطموحة للتثبيت الاقتصادى الكلى بشكل لا ريب فيه بحلول يونية ١٩٩٢ ، وذلك بفعل إطلاق اللعان لفيض من الائتمانات الرخيصة من المصرف



المركزي . وجاءت المقالمة الرئيسية الإصلاح من منراء المنشآت المملوكة للدولة ومجلس السوفيت الأعلى ، إلا أن كلا من الرئيس يلتسين والمصرف المركزي أظهرتا عزيمة ضعيفة . ولم يكن بومس جابدر أن يهرل هذه القوى إلا بالكاد ، غير أنه يمكن لتفاده لموافقه على البقاء كرئيس للوزراء بالنزابة بعد التخلي عن سبيلته للتثبيت .

### التراجع : يونية . ديسمبر ١٩٩٢

كانت حكومة الإصلاح قد أصبحت ائتلافا حكوميا بعد إخال ثلاثة من رجال الصناعة كنواب لرئيس للوزراء . وفي يونية ١٩٩٢ ، تبحرت سبلة الحكومة للتثبيت الاقتصادي الكلي . وكان التعليل المنطقي الوحيد لبقاء الحكومة في الحكم أن الخصخصة تعضى قما . وفي الأشهر التالية ، كانت جميع الأنباء سيئة . إذ ارتفعت الأجور بصورة حادة في يونية ، على الرغم من أن ذلك بدا كإعادة تصحيح طبيعي بعد الانخفاض المفرط في الأجور الحقيقية . وكان الأكثر ضررا من ذلك تعيين فيكتور جرافتشنكو رئيسا للمصرف المركزي في ١٧ يولية . وبعد ذلك بوقت قصير ، تقرر تصفية المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، وتغطية المتبقى منها بالائتمانات الحكومية .

وفي يونية ، بدأت الائتمانات تتدفق في جميع الاتجاهات : إلى الزراعة والصناعة ؛ وإلى الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى ؛ وإلى الميزانية ؛ بسبب الدعم المتزايدة . ووصل المعز في الميزانية المحلية في الربع الثالث من عام ١٩٩٢ إلى ذروة تبلغ ، على أسس نقدي ١٤,٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي (١٣) . وزاد المعروض النقدي ( ن ٢ ) بما لا يقل عن ٢٨ بالمائة شهريا خلال الأشهر الخمسة من يونية إلى أكتوبر ١٩٩٢ ( انظر الجدول ١-٣ ) . ومع هذا التوسع النقدي ، كان من المحتم أن تزيد سرعة تدلول النقود ، الأمر الذي كان من شأنه أن يزيد من التضخم بأكثر من التوسع في عرض النقود ، وكان من السهل أن يلي ذلك حدوث تضخم مفرط ( أو تضخم بأكثر من ٥٠ بالمائة شهريا ) . وكان تززع الاستقرار متفشيا . ومن الغريب أن صندوق النقد الدولي رأى في أوائل يولية ١٩٩٢ ، وبعد أن توقفت جهود روسيا للتثبيت ، أن الوقت قد حان لإبرام اتفاق احتياطي متكامل . وقرر مجلس الصندوق أن يعطي روسيا أول شريحة من مبلغ المليار دولار في أغسطس ١٩٩٢ .

كانت روسيا قد ورثت عن الاتحاد السوفيتي القليل من الصناديق المالية الخارجة عن الميزانية ، إلا أنه حدث في عام ١٩٩٢ أن تكاثرت بسرعة صناديق جديدة خارجة عن الميزانية . وقد استخدمت هذه الصناديق في ضمان تمويل المشاريع ذات الأولوية القصوى . وكان من بين الصناديق الرئيسية صناديق المعاشات ، والتأمينات الاجتماعية ، والعمالة ، والتي كانت تمويل من ضرائب الأجور ، والتي كانت أكثر ما يعتمد عليه . وكان مجلس السوفيت الأعلى يسيطر على صندوق المعاشات والضمان الاجتماعي ، وكانت نقليات العمال تدبر صندوق التأمينات الاجتماعية . وبالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الوزارات للقرعية القديمة عددا من الصناديق الاستثمارية الخارجة عن الميزانية . وكان للفرض الأساسي من هذه الصناديق حرمان وزارة المالية من السلطة والمرونة الماليين ، وكان أعداء الإصلاح الجندى هم الذين حضوا على إنشائها . وفي عام ١٩٩٢ ، وصل

إجمالي الإيرادات في الصناديق إلى ١٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وحقت فائضا يبلغ عدة نقاط مئوية من الناتج المحلي الإجمالي . وكان من الصعب الحصول على معلومات عن الصناديق الخارجة عن الميزانية ، ويرجع ذلك فيما يفترض إلى أن جزءا جما من إيراداتها كان يتفق بصورة غير مشروعة . ولم تكن هذه الصناديق تدرج في الميزانية الموحدة للدولة ، ولا يزال الأمر كذلك ، ولو أنها كانت قد أدرجت في المبالغ الحكومية لكان المعجز للعام قد انخفض بعدة نقاط مئوية قليلة من الناتج المحلي الإجمالي . ومن ثم فإن إجمالي الضرائب المحصلة في عام ١٩٩٢ وصل إلى ٥١ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما يجعل الانتشغال الدائم بتهيار الإيرادات الضريبية يبدو أمرا مبالغا فيه إلى حد ما . (١٤)

كان للسياسات النقدية التضخاضية الجديدة شعبيتها لدى النخبة القديمة . بيد أنه على العكس مما حاج به رجال الصناعة والمحافظون الروس ، لم ينتش الإنتاج عندما قُمت له امتيازات وفيرة . ففي الربع الثالث من عام ١٩٩٢ ، أغرق الاقتصاد بالامتيازات ، إلا أن الإنتاج الصناعي انخفض بنسبة ٢٤,٢ بالمائة بالمقارنة مع مستواه المنخفض فعلا في الربع الثالث من عام ١٩٩١ . أي بما يقرب من مثلي ما حدث في النصف الأول من عام ١٩٩٢ . (١٥) لقد اختبرت الحجة القائلة بأن الاقتصاد يحتاج إلى تعفيز نقدي ، ولم تثبت وجاهتها .

ويبدو أن هروب رؤوس الأموال قد اكتسب زخما لأنه لم يكن يوجد في روسيا سوى القليل من الفرص الاستثمارية . ويفيد أحد التقديرات المعيارية أن هروب رؤوس الأموال بلغ حوالي مليارات دولار شهريا في عام ١٩٩٢ . وانخفض سعر الصرف بحدّة من ١٣٥ روبلا للدولار في ٣٠ يونيو إلى ٣٠٩ روبلات للدولار في أول أكتوبر ١٩٩٢ . واكتسبت الدولار زخما إذ ارتفعت الولدائع الدلارية في المصارف للرسمية من ٤٣ بالمائة من ن ٢ في نهاية أبريل إلى ١١٩ بالمائة من ن ٢ في نهاية نوفمبر ١٩٩٢ . (١٦) ومن أكثر الإحصاءات إنذالا أن إجمالي التراكم وصل إلى ما يقرب من ٣٤,٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ . وانفق خمسة عشر ونصف بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على زيادة المخزونات . ومن المفترض أن يمكن ذلك زيادة في اختزان المنشآت للملح ( بسبب القيود الخفيفة على الموازنة والتضخم المرتفع ) علاوة على هروب رؤوس الأموال . وفي نفس المين ، انخفض الاستثمار من نسبة كانت لا تزال تعتبر مرتفعة وتبلغ ٢٤,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩١ إلى ١٩,٢ بالمائة منه في عام ١٩٩٢ ، وهو يعتبر فيما يفترض أمرا مبالغا فيه .

ومع ذلك ، فبعد أن زالت فتنة السياسة النقدية ، تحسنت حصيللة الضرائب بسبب وجود وفرة من الأموال لدى المنشآت . ولم تكن ثمة ضغوط جلية للأجور ، وساد السلم الاجتماعي . وتجلّى ضعف الحركة العمالية في الانقطار المستمر إلى مؤشر قبلي للأجور على الرغم من استمرار التضخم المرتفع . وانخفض متوسط الأجور محصويا بدولارات الولايات المتحدة من ٤٠ دولارا في يونيو ١٩٩٢ إلى ٢٥ دولارا في نوفمبر من نفس العام مع تضوّل الثقة في الروبل ( انظر الجدول ٣ - ٢ ) .

ووصل للتضخم للشهرى إلى ٢٥ بالمائة خلال الربع الأخير من عام ١٩٩٢ نتيجة للتوسع فى الائتمانات فى الفترة من يونية إلى أكتوبر . ولما كان من المحتم أن ترتفع سرعة دوران النقد ، فإن التضخم سيزيد بكثر من ذلك . ومع تصارع خطى روسيا صوب التضخم المفرط ، حدث فى نهاية الأمر تحسن له شأنه . ففى ٧ أكتوبر ١٩٩٢ ، أصدر رئيس الجمهورية مرسوما بتشكيل « لجنة حكومية المسألة الائتمانية » . وكانت اللجنة برئاسة جايلار ، ويهين عليها الإصلاحيون . ولم يكن يوجد قبل ذلك تنسيق حكومى أو مبطرة على الائتمانات ، رغم أن هذه الائتمانات كثيرا ما كانت تتضمن دعوما حكومية . وقد أدى منح هذه اللجنة للسلطات الصريحة إلى إنقاذ روسيا من التضخم المفرط .

### الركود : يناير - سبتمبر ١٩٩٣

وفى ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، أقال مؤتمر نواب الشعب جايلار من منصبه كرئيس للوزراء بالتبعية . وبعدها بيومين ، رقى نائب رئيس الوزراء فيكتور تشيرنوميردين إلى رئاسة الوزراء باعتباره مرشح للحل الوسط ، ويتأييد قوى من جماعة الضغط الصناعية . وقد أثار ذلك مخاوف كبيرة بأن الإصلاح وصل إلى نهايته . وخلال أسبوع رأس السنة الميلادية لعام ١٩٩٣ ، وهو وقت ازدهار الطلب الاستهلاكى قبل العطلة الرئيسية للعام ، ارتفع التضخم الأسبوعى إلى ١٠ بالمائة . وكان ذلك ينظر مدلا شهريا يبلغ ٥٠ بالمائة ، وهى عتبة التضخم المفرط باعتبار الجميع .

وفى مواجهة هذه الحالة المخوفة بالمخاطر ، أفلح الاقتصاديان الإصلاحيان الرئيسيان الباقيان فى الحكومة ، أناتولى تشوباليس والكساندر شوخين ، فى إقناع رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، بضرورة تعيين الاقتصادى الليبرالى الشاب بوريس فيدوروف وزيرا للمالية ونائبا لرئيس الوزراء . وكان فيدوروف ، الذى كان يعمل أستاذا جامعا للاقتصاد ، قد تولى منصب وزير المالية الروسية خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٠ ولكنه استقال لاحتجاجا على السياسات المالية المتزلفة لعامة الشعب . وبعد ذلك انضم إلى البنك الأوروبى للإقشاء والتمير ، وكان مرشح الإصلاحيين لرئاسة مصرف روسيا المركزى . وفى خريف عام ١٩٩٢ ، أصبح فيدوروف المدير التنفيذي للروسى للبنك الدولى . وعلى عكس جميع الاحتمالات ، بما فى ذلك المقاومة القوية من البرلمان ومعظم الحكومة ، اتخذ فيدوروف موقفا قويا بشأن التثبيت الاقتصادى الكلى . وأطلق فى توجبه روسيا بعيدا عن حافة التضخم المفرط وفى نهاية الطريق للتثبيت . ووضع فيدوروف استراتيجية اقتصادية كلية كاملة تضم العديد من التدابير والفتوحات المدبرة بهمة بالغة كلما أمكن . (١٧)

وفى أوائل عام ١٩٩٣ ، كانت المهمة الاقتصادية للكلية الرئيسية تتمثل فى السيطرة على الائتمانات . وعمل فيدوروف على تنشيط وتعزيز لجنة السياسات الائتمانية التى كان جايلار قد حض على إنشائها . وكان على اللجنة أن تقر أطر تخصيص الائتمانات لتمكن فيدوروف بذلك من أن يتحكم فى سياسة المصرف المركزى الائتمانية للتضخم . وفى أعقاب استفتاء ٢٥ أبريل ١٩٩٣ الذى أقر سياسات الإصلاح الاقتصادى ، قام فيدوروف بوضع إعلان مشترك باسمه « إعلان بشأن السياسة الاقتصادية لحكومة روسيا ومصرفها المركزى » ، وقمه كل من رئيس الوزراء

تشيرونميردين ورئيس مصرف روسيا المركزي جرشنشتكو في مايو ١٩٩٣ . وكان هذا الإعلان بمثابة اتفاق موجز ، وإن يكن جوهريا ، أنشأ سقوفا لثتمانية ربع سنوية (١٨) كما دفع فيدوروف المصرف المركزي إلى رفع سعر فائدته . وألزم المصرف نفسه بأن يرفع سعر إعادة التمويل بحيث لا يقل عن سعر الإقراض فيما بين المصارف بأكثر من ٧ نقطة مئوية . واحترم المصرف المركزي التزمه ، وبدأ في رفع سعره لإعادة التمويل ، غير أن سعر الفائدة السوقية فيما بين المصارف كان لا يزال سلبيا إلى حد كبير ، بسبب وجود كميات كبيرة جدا من النقود في السوق ( انظر الجدول ٣ - ٣ ) . وكانت هذه الشروط جزءا من اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشأن تسهيل التحول المنهجي . وصرفت لروسيا شريحة أولى تبلغ ١,٥ مليار دولار من الائتمانات تسهيل التحول المنهجي التابع لصندوق النقد الدولي والتي كانت تبلغ ٣ مليارات من الدولارات .

وكان من بين المشاغل الرئيسية الأخرى تلك الائتمانات الرخيصة المستقضة المقمة إلى الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ، والتي كان مصرف روسيا المركزي يتصدر عملية تقديمها . وأطع فيدوروف في تعويق تدفق الائتمانات النقدية غير المنظمة والتي كانت تقدم بالمجان أساسا . وقد قام بذلك بواسطة قرار صدر عن مجلس السوفييت الأعلى في ٢٠ أبريل ١٩٩٣ على غير رغبة المصرف المركزي . وعندئذ لجأ المصرف المركزي إلى تقديم النقد ، غير أن هذا التدفق توقف بعد الإصلاح للنقد الذي قام به المصرف في يولية من هذا العام . وفي نهاية المطاف ، نجح فيدوروف في تنظيم العلاقات المالية مع الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ، وبعد أغسطس ١٩٩٣ ، لم تصدر سوى ائتمانات حكومية محدودة ومنظمة على الوجه الصحيح .

وتركز الاشتغال الاقتصادي الكلي الثالث لدى فيدوروف على دعم الواردات الضخمة ( التي ناقشناها في الفصل السابق ) . وكان التعامل مع هذه الدوم مهمة سهلة نسبيا . وأطع فيدوروف في تخفيض هذه الدوم بما يقرب من نصف حجمها في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، وكان من المقرر إلغاؤها في عام ١٩٩٤ . وقد خُفض تدعيمها إلى النصف في نفس الوقت . ولذلك انخفض إجمالي دعم الواردات من ١٧,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٩٢ إلى حوالي ٤ بالمائة منه في ١٩٩٣ ، ونجح فيدوروف في وضع حد للائتمانات الملعية الأجنبية المثيرة للقلق (١٩).

وارتكزت مجموعة مهمة أخرى من التدابير الاقتصادية الكلية التي اضطلع بها فيدوروف على رفع أسعار الطاقة أو تحريرها . وعلى نحو ما استعرضناه في الفصل السابق ، فقد تم تحرير أسعار البترول والقمح . ورفعت أسعار الغاز الطبيعي والكهرباء بشكل بارز في صيف عام ١٩٩٣ ، ورفعت الضرائب المفروضة على الطاقة من خلال ضريبة القيمة المضافة وضرائب الإنتاج .

وفي نفس الحين ، قاتل فيدوروف من أجل إحكام السيطرة على عجز الميزانية . وانخفضت الإيرادات الضريبية بشكل جم فيما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ . وذلك بنسبة ٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وكان ثلاثة أرباع ذلك راجعا إلى انخفاض إيرادات ضريبة القيمة المضافة .

جدول ( ٣.٣ ) أسعار الفائدة والتضخم ، ١٩٩٢ - ١٩٩٤  
 نمجة مئوية لكل شهر

سعر إعادة التمويل الخاص بمصرف روسيا المركزي	سعر الإقراض فيما بين المصارف	سعر الإقراض الحقيقي فيما بين المصارف القياسي لسعر المستهلك	سعر الزيادة في الرقم
١٩٩٢			
١,٦	٧,٦	٢٤٢-	٢٤٥
١,٦	٣,٠	٣٥-	٣٨
١,٦	٣,٣	٢٧-	٣٠
٤,٢	٤,٠	١٨-	٢٢
٤,٢	٥,٨	٦-	١٧
٦,٧	٦,٨	١٢-	١٩
٦,٧	٧,٧	٣-	١١
٦,٧	٨,٣	١-	٩
٦,٧	٨,٣	٤-	١٢
٦,٧	٨,٦	١٤-	٢٣
٦,٧	٨,٩	١٧-	٢٦
٦,٧	٩,٦	١٥-	٢٥
١٩٩٣			
٦,٧	٩,٩	١٦-	٢٦
٦,٧	١٠,٨	١٤-	٢٥
٦,٧	١١,٠	٩-	٢٠
٨,٣	١١,٣	٨-	١٩
٨,٣	١١,٧	٦-	١٨
١١,٧	١٢,١	٨-	٢٠
١٤,٢	١٤,٥	٧-	٢٢
١٤,٢	١٥,٤	١١-	٢٦
١٤,٢	١٥,٨	٧-	٢٣
١٧,٥	١٧,١	٣-	٢٠
١٧,٥	١٧,٩	٢	١٦
١٧,٥	١٧,٩	٥	١٣
١٩٩٤			
١٧,٥	١٧,٥	صفر	٢١
١٧,٥	١٧,٨	٧	١١
١٧,٥	١٧,٦	١٠	٧
١٧,٥	١٧,٠	١٠	٨
١٦,٩	١٥,٠	٨	٧
١٤,٨	١٢,٣	٦	٦
١٢,٩	١١,٧	٦	٥
١١,٩	١٠,٤	٦	٥
١٠,٨	١٠,٠	٢	٨

المصدر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, pp. 24, 117-18; Brigitte Granville, *Monetary Report 65*, November 1, 1994, Moscow, pp. 19-20.

( انظر الجدول ٣ - ٤ ) . وكان أحد للتصيرات المقدمة لذلك أن ضريبة القيمة المضافة خفضت من ٢٨ بالمائة فى عام ١٩٩٢ إلى ٢٠ بالمائة فى عام ١٩٩٣ ؛ وثمة تغيير آخر بأنه تم منح إعفاءات ضريبية لا يمرر لها كنوع من الامتيازات للصناعات الثقوية . وعند اتساع القطاع الخاص من تحصيل الضرائب . وحاول فيدوروف أن يدرج جميع أوجه المعز شبه المالية ( مثل الامتيازات المدعومة ودعم الواردات ) فى الميزانية بحيث يعكس المعز فى الميزانية الحالة المالية الحقيقية . ونتيجة لهذه الشفافية المتزايدة ، بدأ المعز فى الميزانية العمومية أكبر من ذى قبل ، وهو ما أثار الانتشال .

وأخيرا ، طرحت منادات حكومية علنية قصيرة الأجل فى ١٨ مارس ١٩٩٣ ، وكان يضاف إليها إصدار جديد فى كل شهر . وفى البداية ، كان يصدر منادات مدتها ثلاثة أشهر فقط ، غير أن عام ١٩٩٤ شهد طرح منادات حكومية مدتها ستة أشهر . ويبدأ ذى بدء ، كان المبلغ الإجمالى للمنادات صغيرا ، إلا أن حجمها تزايد بالتدريج مع ارتفاع طلب السوق عليها . وعملت وزارة المالية على موازنة العرض مع مقدار ما كانت تظن أن السوق سيستوعبه وليس مع ما تقتضيه الحاجات المالية للفعالية (٢٠) . لقد تم إرساء الأساس لتقيام سوق حكومية علنية للمنادات .

وكان الموقف الذى اتخذته مصرف روسيا المركزى تحت رئاسة فيكتور جراشتشكو بالنسبة لمعظم التدابير هو أنه كان ينشط فى الدعوة إلى سياسات تقضى إلى التقللة الاقتصادية للكلية . وزعم جراشتشكو ، على خلاف جميع الشواهد ، بأن منح امتيازات مدعومة كبيرة للصناعات التتيمية المملوكة للدولة وللزراعة وللنول الأخرى الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة من شأنه أن يحفز الإنتاج . ودعا فيدوروف علنا ومرارا إلى إقالة جراشتشكو ، بيد أنه ظل فى منصبه لأنه كان يتمتع بتأييد قوى من رئيس الوزراء تشيرنوميردين .

ورغم أنه لم يحدث تثبيت حقيقى فى عام ١٩٩٣ ، فقد برزت تغييرات إيجابية . وكان من بين التطورات المشهودة بشكل كبير الارتفاع المفاجئ وغير المتوقع ، ليس فقط فى سعر الصرف الحقيقى ، وإنما فى سعر الصرف الاسمى فيما بين منتصف يونية وأغسطس . وفى الحقيقة فإن سعر الصرف الحقيقى زاد بكثير من الضعف خلال النصف الثانى من عام ١٩٩٣ . وفى يونية ، جلب فيدوروف نفسه للشهرة بمراهنته لأى شخص يريد المراهنة على أن سعر الصرف الاسمى أن ينخفض بكثير من ١٠ بالمائة بحلول أول سبتمبر (٢١) . وفى الحقيقة ، ارتفع سعر الصرف ، غير أنه لم يكن يصدق فيدوروف حينئذ سوى التقليل من الناس ، وعزز بيلنه فى حد ذاته من الثقة فى الروبل . وربما كانت أسعار الفائدة المتزايدة هى السبب الرئيسى فى تولد سعر الصرف ، غير أن روسيا كانت تحقق أيضا فائضا تجاريا كبيرا .

وانخفض التضخم بشكل طفيف خلال عام ١٩٩٣ ، إلا أن متوسطه الشهرى خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر ١٩٩٣ ظل فى حدود نمية مخيبة للآمال تبلغ ٢٢ بالمائة . ورغم أن التضخم فى عرض النقود اقتصر على نمية ٢٦٧ بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٣ ، فإن الرقم القيسى لسعر المستهلك ارتفع بما يقرب من الضعف - ٥٠٠ بالمائة . وكانت سرعة تداول

جدول ( ٤ - ٣ ) الميزانية الموحدة للدولة ، ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ( النتائج )  
نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

١٩٩٣	١٩٩٢	
		الإيرادات
٢٥,٨	٢٢,٦	مجموع الإيرادات
٦,٩	١٢,٩	ضريبة القيمة المضافة
١,٣	١,٢	ضريبة الإنتاج
١٠,٣	١٠,١	ضريبة الأرباح
٢,٧	٧,٨	ضريبة دخل الأسرة المعيشية
١,٤	٣,٠	النشاط الاقتصادي الأجنبي
٠,٧	١,٤	الضريبة المفروضة على المولد الطبيعية
		المصروفات
٣٥,٣	٣٩,٠	مجموع المصروفات
٩,٩	١٢,٥	الاقتصاد الوطني
٨,٨	١٠,١	للتعليم والصحة والثقافة
٤,٤	٥,٨	الدفاع
١,٧	٢,٠	النشاط الاقتصادي الأجنبي
١,٦	-	القانون والنظم

المصادر : International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* ( Washington, D.C., 1993 ), p. 96;  
Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 13.

النقد أخذة في التزايد ، حيث بدأت المنشآت الكبيرة في التصحيح لمواجهة التضخم بعد طول انتظار ، مما قلل من الأرصدة النقدية الحقيقية التي تحتفظ بها . فوصلت سرعة تداول العرض الشهري للنقد ( أى الناتج المحلي الإجمالي الشهري بالأسعار الجارية مقسوما على قيمة عرض النقد ) إلى المضع تقريبا فيما بين ديسمبر ١٩٩٢ ويونية ١٩٩٣ ( انظر الجدول ٣ - ١ ) . ويرجع أحد التفسيرات الأخرى ذلك إلى تحرير الأسعار الذي حدث في صيف ١٩٩٣ . وظلت الدولة مرتفعة حتى يونية ، وإن كانت قد تضاعفت بشكل بارز بالمقارنة مع عرض النقد الروسية خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ . وتضاعفت أسعار الفائدة الحقيقية في روسيا بدرجة كبيرة ، كما ارتفع سعر الصرف الحقيقي . ولم تكن ضغوط الأجور بالمشكلة الجميمة ، وكان متوسط الأجور الحقيقية يزيد بشكل طفيف عن ٨٠ بالمائة من مستواه في منتصف الثمانينيات ( انظر الجدول ٣ - ٢ ) .

لم تزد الفترة التي مكثها بوريس فيدوروف في منصبه على السنة إلا بالكاد . وكان سجله شاهدا لافقا للنظر على مقدار ما يستطيع أن ينجزه ، في مثل هذه الأحوال المتقلبة ، فرد ذو همة

يشغل منصبا رئيسيا ، على الرغم من افتقاره إلى قاعدة سياسية أصيلة . ومع ذلك ظلت بعض تدابير الاقتصاد الكلى بعيدة عن المنال . فقد ثبت أن من المستحيل إلغاء الائتمانات المدعومة أو حتى التقليل من درجة دعمها . وقولت الزراعة أى محاولة لتفكيك الضوابط التنظيمية أو تخفيض الدعم المقدم لها . وفى أواخر يولية ١٩٩٣ ، فجر جرشتشنكو المفاجأة غير السارة المتمثلة فى إصلاح نقدى صار وهلم . وقال هذا الأمر من الثقة فى الروبل الروسى ، وزاد من سرعة تداول النقود ومن تمارع التضخم . وفى نفس الحين ، نهلت السقوف الائتمانية للربع الثالث من السنة تحت ضغوط جماعات الضغط الزراعية والشمالية . واعتمد مجلس السوفيت الأعلى ميزانية لعام ١٩٩٣ تتضمن عجزا يصل إلى ٢٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . ورفض فيدوروف أن يتقيد بهذه الميزانية . وتلزم الموقف السياسى بشأن السياسة الاقتصادية . وبدأ أن من المحتم أن يحدث انفجار سياسى .

### موجة الإصلاح الثانية : سبتمبر - ديسمبر ١٩٩٣

وفى ٢١ سبتمبر ١٩٩٣ ، اتخذ الرئيس بلشين قرارا طال لانتظاره كثيرا بحل مجلس السوفيت الأعلى ، ومؤتمر نواب الشعب القديمين السابقين لمهد الديمقراطية ، والدعوة إلى انتخابات جديدة ، واستفتاء حول دستور جديد . ولقد انقلبت المواعيد على حين غرة . قبلها بقليل كان جايدار قد عاد إلى الحكومة كقائد لرئيس الوزراء ووزير للاقتصاد . كان تعيينه أمرا بالغ الأهمية لجعل التوازن يميل داخل الحكومة إلى جانب الإصلاح . ولأول مرة منذ أوائل عام ١٩٩٢ ، أصبح من الممكن القيام بهجوم إصلاحى كبير .

وركز فيدوروف على تدبيرين اقتصاديين كُليين مهمين . أولا ، سارع فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ إلى إلغاء جميع الائتمانات المدعومة بواسطة مرسوم حكومى . (٢٢) كان معظم الائتمانات الممركزة ، وبالأخص تلك المقدمة للزراعة والمناطق الشمالية ، يُدعم بسعر فائدة من ١٠ إلى ٢٥ بالمائة سنويا . وثانيا ، نجح ، من خلال عدد من القرارات ، فى تفكيك الضوابط التنظيمية للزراعة ، وحررت أسعار الخبز والحبوب وأغذية الأطفال . وتوقفت الدولة عن شراء الأغذية ، تاركة تجارتها للسوق . وتم الاستيلاء على إلغاء الدعم للكبيرة المحتملة . كما قام فيدوروف بتعزيز السياسة الموازنة ، محافظا على عجز الموازنة المحتزم ثابته عند نسبة عالية إلى حد ما تبلغ ٩,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وتوصل إلى ذلك برفضه دفع أية مصروفات جديدة كان المسؤولون الحكوميون يأمنون بها باستمرار ، دون أن تكون لهم سلطة للقيام بذلك . (٢٣)

وقام الإصلاحيون بمحاولة جديدة لإقالة الرئيس المحافظ لمصرف روسيا المركزى ، (لا أن تشيرنوميردين أنقذه . (٢٤) ورغمما عن ذلك ، فقد تكيف جرشتشنكو مع الضغوط الإصلاحية . وفى أكتوبر ١٩٩٣ ، ارتفع سعر إعادة التمويل للشهرى إلى ١٧,٥ بالمائة . ونتيجة لذلك فإنه ارتفع فى نوفمبر إلى أعلى من سعر الإفراض المشترك بين المصارف للمرة الأولى ، وشهدت روسيا سعر فائدة ، حقيقيا إيجابيا . ومنذ ذلك الحين ، أصبحت السياسة النقدية الأداة الرئيسية للتثبيت النقدى .



وكان من التغييرات المهمة التي تحققت في أوائل عام ١٩٩٤ إدخال العمل بنظام جديد للسياسات المالية الاتحادية . ف فيما سبق ، كان تخصيص الإيرادات الضريبية يجرى بشكل تعسفي للغاية . وقد أفضى ذلك إلى مفاوضات طويلة غير منظمة بين وزارة المالية في موسكو و٨٨ سلطة إقليمية . وأدخل النظام الجديد ، بالأساس ، العمل بقواعد واضحة . فكان يتعين أن تؤول حصة معينة من الضرائب إلى السلطات الإقليمية وحصة أخرى إلى الخزنة الاتحادية . وفي المقابل ، تم توضيح للمسؤولية عن الإنفاق . وكان يفترض أن تبلغ التحويلات من المركز إلى الأقاليم المحتاجة نقطتين مئويتين من الناتج المحلي الإجمالي . بيد أن الشكوى تالمات بأن التحويلات تعتمد على الاعتبارات السياسية بكثير من الحاجات الفعلية ، وطلابت الأقاليم القوية بأن يعاد توزيع الضرائب بما يوافق مصلحتها . (٢٥)

وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كانت روسيا مستعدة لتبني سياسة تثبيت متكاملة . فقد تم الاضطلاع بالتغييرات المؤسسية الضرورية . وأصبحت السياسة النقدية لروسيا ، بعد لى ، سياسة مسؤولة . وكان لدى روسيا سعر فائدة حقيقى وإيجابى وسعر فائدة للتأمين ، وكان للروبل هو العملة الوطنية . وكانت الضوابط المالية موضع التنفيذ . وكانت المهمة الرئيسية المتبقية بالنسبة للتثبيت النقدي هي تخفيض العجز في الميزانية إلى ٦ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث يتم تمويله بطريقة غير تضخمية وغير نقدية - أى من خلال السندات المحلية والائتمانات الدولية . وكان بالإمكان القيام بذلك عن طريق استهداف واحدة من ثلاث جماعات للضغط . وكان أحد الاحتمالات القيام بإلغاء الإعفاءات الضريبية للممنوحة لغازبروم التي لا مبرر لها على الإطلاق . وكان الخيار الثانى إلغاء القيود على تصدير النفط . وكان من شأن ذلك أن يفضى إلى مضاعفة أسعار النفط على أن تخضع معظم الزيادة فى الأسعار للضرائب . وكان الاحتمال الثالث أن تلغى الدعوى المقدمة إلى الزراعة . وكان من الممكن أن يسفر أى خيار من هذه الخيارات عن تخفيض العجز في الميزانية بنسبة ٣ إلى ٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . وبالإضافة إلى ذلك ، فلو تم تثبيت سعر الصرف ، فإنه سيقيم بوظيفة مهمة كعلامة تثبيت اسمية . (٢٦)

بيد أن نتيجة الانتخابات البرلمانية التي جرت في ١٢ ديسمبر ١٩٩٣ كانت تعتبر بالنسبة للإصلاحيين بمثابة تصويت بعدم الثقة . كانت نسبة المشاركة في الانتخابات منخفضة - ٥٤,٨ بالمائة فقط من الناخبين المسجلين . وحصل حزب « خيار روسيا » الليبرالى ، الذى يقوده ييجور جابلدر ، على ١٥,٤ بالمائة فقط من الأصوات فى الحصة النسبية فى انتخابات مجلس دوما الدولة ، وهو للمجلس الأدنى منزلة فى الجمعية الاتحادية الروسية الجديدة . وحصل الحزب الليبرالى الآخر ، بابلوكو ، الذى يرأسه جريجورى يافينسكى ، على نسبة ضئيلة تبلغ ٧,٨ بالمائة من الأصوات . وبدلا من ذلك فإن الأحزاب المتشددة هي التي فازت بالانتخابات بلا مراء - الحزب الديمقراطى الليبرالى المتطرف فى قويمته ( فلاديمير جيرينوفسكى ) وحصل على ٢٢,٨ بالمائة من الأصوات ؛ والحزب الشيوعى ( جينادى زيوجانوف ) وحصل على ١٢,٤ بالمائة ؛ والحزب الزراعى ( ميخائيل لاشين ) ، وهو شريك الشيوعيين فى الريف ، وحصل على ٧,٩ بالمائة . ونهبت ٢٠,٤ بالمائة أخرى إلى أحزاب الوسط . (٢٧) بيد أن نصف المقاعد وزع بواسطة

الانتخابات بالأغلبية في الدوائر الفردية . ومن ثم فإن البرلمان انقسم إلى ثلاث حصص متساوية من الليبراليين ( ٣٠,١ بالمائة من المقاعد ) ، والوسطيين ( ٢٨,٧ بالمائة ) ، والكتلة الحمراء - البنية الشيوعية القومية ( ٣٩,٥ بالمائة ) ، وإن كان بعض النواب قد غيروا قناتهم ، وكان الانضباط الحزبي متفاوتا ( انظر الجدول ٣ - ٥ ) . بيد أنه مهما كانت جسامته التكملة بالنسبة للإصلاحيين ، فإنهم لم يخدموا كلية .

### سياسة المالية : يناير - أكتوبر ١٩٩٤

وفي أعقاب انتخابات ديسمبر ١٩٩٣ ، كان الفوض يحيط بمصير الحكومة وسياساتها الاقتصادية . واستغرق تشكيل حكومة جديدة بعض الوقت . ظل رئيس الوزراء تشيرنوميردين ، الذي لم يكن قد خاض الانتخابات ، في منصبه ببساطة . وأخذت النتائج الفعلية للانتخابات تظهر بالتدريج . ففي ١٦ يناير ١٩٩٤ ، استقال جايدار من الحكومة ، وبعثه فيدوروف في ٢٠ يناير . وذكر جايدار مسبين محددين لاستقالته : القرارات التبذيرية غير المأذون بها التي اتخذتها إدارة رئيس الجمهورية لبناء مبنى جديد للبرلمان يتكلف ٥٠٠ مليون دولار ، والاتحاد النقدي الذي أبرم مع بيلاروس في ٥ يناير ١٩٩٤ ، والذي كان تشيرنوميردين يؤيده (٢٨) . علاوة على ذلك ، عقد تشيرنوميردين مؤتمرا صحفيا في ٢٠ يناير قال فيه إن زمن « الرومانسية السوقية » قد ولى . وبدلا من ذلك فإنه دعا إلى « تدابير غير نقدية » لمكافحة التضخم ، والتي كان يعنى بها ضوابط الأجور والأسعار ، وكذلك قيام الدولة بدعم الاستثمارات . وأصر تشيرنوميردين على الإبقاء على جرشاتشكو ، وبدا أنه يؤيد إعطاء دعم حكومية ضخمة لقطاع الزراعة (٢٩) .

وكان أوضح ما يكشف عن طموحات تشيرنوميردين تشكيل هيئة رئاسة حكومته . كان تشيرنوميردين نفسه يمثل جماعات الضغط التابعة للنفط والغاز ، وعمل على أن تستمر الصناعات في الحصول على معاملة تفضيلية . وكان النائب الأول لرئيس الوزراء أوليج موسكوفيتس يعمل فيما سبق مديرا لإحدى المنشآت هو الآخر ووزيرا فرعيا ، ولكنه كان ينتمى إلى الصناعات المعدنية ، وقد أخذ المجمع العسكري - الصناعي تحت رعايته . وهناك عضو ثالث في هيئة الرئاسة هو نائب رئيس الوزراء ألكسندر زافيريوخا والذي كان قد انتخب عضوا في النوما عن الحزب الزراعي المنحصر للشيوخين . وكان نائب رئيس الوزراء يورى ياروف نعت للانتباه بالنظر إلى تحليه بالفوض الكامل . وأخيرا ، كان الرئيس يلتصق قد قام بتعيين تشويليس نائبا لرئيس الوزراء ورئيسا للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة قبل أن يشكل تشيرنوميردين حكومته . ورغم أن جميع هؤلاء الرجال كانوا يشغلون تلك المناصب قبل الانتخابات ، فقد تم التخلي عن خمسة من نواب رئيس الوزراء الإصلاحيين ( بوريس فيدوروف ، ويجور جايدار ، وميرجى شاخراي ، وألكساندر شوخين ، وفلانيمير شاميكو ) . وفيما عدا تشويليس ، كانت الحكومة تبدو كما لو كانت حكومة لأقوى جماعات الضغط الصناعية في روسيا (٣٠) .

بيد أن تشيرنوميردين في الحقيقة ، عمل على استمرار سياسة فيدوروف ، على الرغم من أنه لم ينفعها صوب التثبيت الكامل الذي كان فيدوروف يطمح إليه . ويد أن كان تشيرنوميردين

جدول ( ٣ - ٥ ) اللغات الحزبية في مجلس دوما الدولة ، يونيو ١٩٩٤

اللغات الحزبية	عدد التواب	حصة المقاعد (%)
غير روسيا ( ليبرالى )	٧٤	١٦,٥
اتحاد ١٢ ديسمبر ( ليبرالى )	٣٢	٧,١
بابلوكو ( ليبرالى )	٢٩	٦,٥
PRRS ( وسط )	٣١	٦,٩
السياسة الإقليمية الجديدة ( وسط )	٦٠	١٣,٤
نساء روسيا ( وسط )	٧٣	٥,١
حزب روسيا الديمقراطى ( وسط )	١٥	٣,٣
الحزب الفزارعى ( شيوعى )	٥٥	١٢,٣
الحزب الشيوعى ( شيوعى )	٤٥	١٠,٠
السبيل الروسى ( قومى )	١٣	٢,٩
الحزب الليبرالى الديمقراطى ( فلتشى )	٦٤	١٤,٣
مستقلون	٧	١,٦
الإجمالى	٤٤٨	١٠٠,٠

المصدر : "On Whom Does the Government Rely in the State Duma 7," *Sovetskye*, June 16, 1994.

يبتعد فيدوروف لاعتصامه الإنفاق الحكومى عندما لا تصل الإيرادات الحكومية إلى المستوى المقصود ، فإنه قلم بتخفيض هذا الإنفاق بدرجة أكبر . وبالتالي ، ظل المجز فى الميزانية ثابتا عند ٩,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وشق دستور ديسمبر ١٩٩٣ الجديد طريقه بنجاح . ورغم أن الليبرلمان الجديد لم يعتمد ميزانية عام ١٩٩٤ إلا فى ٢٤ يونيو ، فإن مجلس دوما للدولة أظهر إحساسا كبيرا بالمسؤولية ، ولم يدخل زيادات تنكر على المجز فى الميزانية . كان الدوما خاضعا للانضباط الحزبى . ولأنهم للمجلس الأعلى الأقل شأنا ، أى للمجلس الاتحادى ، قدرا أقل من الإحساس بالمسؤولية . كان هذا المجلس قد انتخب بالكامل عن طريق الدوائر الفردية ، وكان يعمل بدون وجود للأحزاب السياسية . ومن النتائج العملية ، كان معظم أعضائه من محافظى الأقالييم وغيرهم من المعتلين البارزين للنبذة القديمة .

وخلال الربع الأول من عام ١٩٩٤ ، اتسع عرض النقود بنحو ٧ بالمائة شهريا . وظل سعر إعادة التمويل مرتفعا ، وفى مارس ١٩٩٤ وصل سعر الفائدة السنوى الحقيقى الإيجابى إلى ذروة لا تصدق تبلغ ٢٠٠ بالمائة ( انظر الجدول ٣ - ١ ) . (٣١) . وقلم مصرف روسيا المركزى بتلبية مطلوبة قديمة العهد لليبراليين وبدأ فى إجراء مزادات ائتمانية شهرية اعتبارا من ٢٨ فبراير ١٩٩٤ (٣٢).

كانت روسيا تشهد لتقليل بجهد حقيقى للتثبيت . وانخفض التضخم الشهري من ١٨ بالمائة فى يناير إلى ٧ بالمائة فى مارس ، ثم وصل إلى مستوى منخفض يبلغ ٤,٦ بالمائة فى أغسطس .

وكان لتقييد الطلب تأثيره على الاقتصاد الحقيقي . فخلال النصف الأول من عام ١٩٩٤ ، انخفض الإنتاج الصناعي الرسمي بنسبة ٢٦ بالمائة ، وهو ضعف ما حدث تقريبا في النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، إلا أن الاحتجاجات التي تصاعدت هذه المرة ضد هذا التدني كانت أخف حدة . لقد أصبحت روسيا تترك بشكل متزايد أنه لا يوجد أي بديل سليم للتثبيت المالي ، فرغم أن تكاليف الانتقال كانت باهظة ، فإن بمقتور اقتصاد السوق أن يشق طريقه في نهاية المطاف .

ولكسبت إعادة الهيكلة زخما (٣٢) ، وكنتيمة مجمعة لزيادة التثبيت والخصخصة الناجحة بالانصاف ، بدأت استثمارات المحافظة في التدفق على روسيا ، ووصلت في أغسطس إلى ذروة تقدر بنحو ٥٠٠ مليون دولار . (٣٤) وشهد سوق الأوراق المالية الروسية رولجا كبيرا منذ بداية السنة حتى سبتمبر . وزادت المفردات بدرجة كبيرة . ومرت روسيا بغرة من المضاربات الشعبية ، أسفرت عن تكون عدد كبير من الثروات للخاصة الجديدة ، كما أسفرت عن عمليات احتيال مالية ، وبالأخص فضيحة لعبة MMM الهرمية التي شملت الملايين من المدخرين الروس .

بيد أن سعر الصرف الحقيقي للروبل لم يرتفع ، واستمر سعر الصرف الاسمي في الانخفاض بنفس سرعة التضخم تقريبا . وكان السبب الظاهر لذلك أن الحكومة لم تهيبه أية توقعات بشأن التثبيت كما سبق وأن فعلت في عام ١٩٩٢ ؛ بل على النقيض ، أعلن رئيس الوزراء تشيرنوميردين في خطاب لقاء في ١٥ يولية ١٩٩٤ أنه في حين أن انخفاض التضخم إلى ٥ بالمائة شهريا أمر طيب ، فإن من غير المقبول أن تتبع سياسة مالية وتقنية شديدة الوطأة حتى يمكن تخفيض التضخم إلى ما يتراوح بين ٢ إلى ٣ بالمائة شهريا أو ما هو أقل . وكان تشيرنوميردين يرى أن من شأن ذلك أن يلحق الضرر بمناخ الاستثمار . (٣٥)

غير أنه كان لا يزال ثمة مشاكل كثيرة بشأن السياسة الاقتصادية الكلية . فبدأ ذي بدء ، لم تكن الحكومة تستهدف حقيقة التثبيت الكامل وإنما بدت راضية عن وجود معدل سنوي للتضخم يبلغ نحو ١٠٠ بالمائة . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن السياسة الاقتصادية الكلية تركت ، بعد رحيل فيدوروف من الحكومة ، في أيدي ضعيفة . فلم يعين وزير جديد للمالية ، وظل النائب الأول لفيدوروف ، سيرجي دوبينين ، يعمل كوزير للمالية بالنيابة مما لم يزوده إلا بسلطة محدودة . وقد أقام دوبينين من سوء الموقف بتصرفه كموظف عام وليس كصانع سياسة . كان لكساندر شوخين قد أصبح وزيرا للاقتصاد ، وسرعان ما أصبح نائبا لرئيس الوزراء مرة ثانية ، ولكنه لم يعد يضبط من أجل اتباع أية سياسة بعينها . وبدلا من ذلك ، قام بدور سلبي وركز على إعادة التفاوض حول الدين . وفي مصرف روسيا المركزي ، واصل جرشتشنكو الدعوة إلى تقديم الائتمانات المدعومة إلى الصناعة من أجل تنشيط الإنتاج . ومن الناحية الفعلية ، تولى تشيرنوميردين بنفسه المسؤولية عن السياسة الاقتصادية ، ولم يكن يطلب مشورة اقتصادية جادة أو يتقبلها .

وكانت الخطوة الأولى المتخذة ، وهي خطوة غير واقعية ، رفع الحصص التي تمثلها الميزانية الموحدة للدولة في الناتج المحلي الإجمالي . وكان ما يسمى بالميزانية الموحدة للدولة تشمل الميزانيات الاتحادية والإقليمية ، ولكنها لم تكن تشمل الاعتمالات الخارجة عن الميزانية ( نحو ١٥

بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ) . ورغم أن الإيرادات الضريبة الميزانية الموحدة للدولة كانت تبلغ ٢٥,٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، فإن تشيرنوميردين رفع إيرادات الدولة للمدرجة في الميزانية بما يقرب من ٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٣٠,٧ بالمائة عن عام ١٩٩٤ . ولم يكن ذلك بالممكن على الإطلاق من الناحية العملية ، وظلت الإيرادات طوال الربع الأول من عام ١٩٩٤ تبلغ ٢٠,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . (٣٦) ونتيجة لذلك ، تعين على تشيرنوميردين أن يعتمر الإنفاق بلئد ضرروة مما كان يفعله فيدوروف في عام ١٩٩٣ ، وأصبحت الميزانية بأكملها كيلنا زاتفا . فمن الصعب الحصول على صورة كاملة عن المصروفات ، والتي تقع في ثلاث قات : للميزانية الاتحادية ، والميزانيات الإقليمية ، والاعتمادات الخارجة عن الميزانية . وفي معظم الأوقات لم تكن المناقشة تنطرق إلا إلى مصروفات الميزانية الاتحادية . وكانت هذه المصروفات تُخفض عندما تنخفض الإيرادات ؛ وكانت الاعتمادات الخارجة عن الميزانية تحصل على أمن تمويل ، وكان الميزانيات الإقليمية فيما يبدو الأولوية على الميزانية الاتحادية .

وإذا أخذت الاعتمادات الخارجة عن الميزانية ( التي لا يتوافر عنها إلا القليل من التبيانات الحديثة ) في الاعتبار ، فإن إيرادات الدولة الإجمالية تظل مرتفعة بدرجة معقولة بالمعايير الدولية ؛ إذ تبلغ نحو ٣٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . ولم يحدث الانهيار الذي كان متوقفاً على نطاق عريض في إيرادات الدولة ، حتى بالرغم من أنها انخفضت إلى مستوى أكثر معقولة بالنسبة لبلد يمثل ما لروسيا من تنمية اقتصادية متواضعة . وقد ترتب بعض التدهور الذي حدث في إيرادات الدولة بفساطة على سياسات التثبيت ، وانخفاض أرباح المنشآت والمبيعات والقدرة على دفع الضرائب . وكان من بين الأسباب الأخرى لذلك : الخصخصة ، ويزوغ منشآت القطاع الخاص الجديدة التي كان تحصيل الضرائب منها أكثر صعوبة . وأخيرا ، كان نظام الضرائب بأكمله بمثابة مشكلة .

كان نظام الضرائب الروسي خليطا غير متمسق على الدول ، وازداد سوءا بمرور الزمن . كانت نسب الضرائب الأساسية مرتفعة تملما ، وكانت مخصصات الإهلاك صغيرة جدا . وكانت المنشآت الروسية المالية تعاني من التكلفة المرتفعة للفساد والابتزاز ( كانت تصل وقتا للشواهد المشائعة إلى حوالي ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من جملة المبيعات ) ، ولم يكن من الممكن خصم معظم هذه التكاليف بشكل قانوني . كما أضافت السلطات الإقليمية ضريبا من الضرائب ، وكان مرجع ذلك بالدرجة الأولى لأغراض اجتماعية . وعلى مبيال المثال أفادت إحدى المنشآت بأنه تعين عليها أن تدفع ضريبة أرباح أساسية تبلغ ٣٨ بالمائة . وذلك بالإضافة إلى ضريبة بلدية تبلغ واحدا بالمائة من الأرباح ، و٣ بالمائة من أجل جمع القمامة ، و٢ بالمائة ضريبة ممتلكات ، و١٠ بالمائة ضريبة إيكولوجية ، بحيث وصل مجموع الضرائب إلى ٥٤ بالمائة من أرباحها . وفي حالات أخرى ، كان من الممكن أن تكون ضريبة الأرباح الأساسية أعلى من ذلك بكثير . وكان مفتش الضرائب يتولون تحصيلها ، فضلا عن شرطة ضرائب ممقتلة ، وكانت للفتان تعمالن بالعمولة . ومن الناحية السلية ، وجدت المنشآت صعوبة في الدفاع عن نفسها قانونيا ضد مملطات الضرائب ،

وأصبح تحصيل الضرائب بمثابة عملية مصادرة - ولجأت المنشآت ، كنوع من الدفاع عن نفسها ، إلى التهرب الضريبي بشكل متزايد . وهكذا ، فقد أفضت المعدلات الضريبية الباهظة والافتقار إلى الحماية القانونية ، وجهاز تحصيل الضرائب المتضخم ، إلى انهيار المعنويات الضريبية في أوائل عام ١٩٩٤ . (٣٧)

ونشبت معركة حول الإنفاق العسكري في النصف الأول من عام ١٩٩٤ . كان كبار القادة العسكريين بأجمعهم يحرضون على زيادة الإنفاق العسكري بأكثر من الضعف . والترم تشيرنوميردين الصمت في العلانية ، إلا أنه أطلع في الصمود على موقفه . وعندما أقر مجلس دوما الدولة ميزانية عام ١٩٩٤ في نهاية الأمر في ٢٤ يونيو ، كان الإنفاق العسكري قد رفع بشكل طفيف ، من ٤,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ إلى ٥,١ بالمائة منه في عام ١٩٩٤ . وعلاوة على ذلك ، فقد تضرر قطاع الدفاع من احتجاز الأموال بأشد من ذي قبل . فلم تنفع الدولة فعلا إلا ٧٤ بالمائة من الموارد المالية المخصصة للدفاع في النصف الأول من عام ١٩٩٤ . (٣٨)

بيد أنه فيما عدا ذلك ، مرعان ما أصبح كيان الميزانية يتصف بقدر أقل من التوجه الاجتماعي ويتركز أكبر على مصالح جماعات الضغط الصناعية الكبرى . واستمرت الحصة المخصصة للتعليم والصحة والثقافة من الناتج المحلي الإجمالي في التقلص ، في حين أخذت مخصصات الاقتصاد القومي ( الدعم بالأساس ) في الارتفاع . وعلى مبدل المثال ، كان من المفترض أن تزيد حصة الاستثمارات الممركزة في الناتج المحلي الإجمالي من ١,٧ بالمائة في عام ١٩٩٣ إلى ٤,٨ بالمائة في عام ١٩٩٤ . وزادت الدعم المقدمة إلى الزراعة تدريجيا على مدار العام ، ولم تبدل أي محاولة لقرض الضرائب بفعالية على صناعتي الغاز والنفط . وفي نفس الحين ، زاد الإنفاق على الإدارة الحكومية بشكل بالغ . (٣٩) ويمكن وصف هذه السياسة بأنها رشوة الإدارة الحكومية وصناعة الغاز والنفط وقطاع الزراعة في الوقت الذي يُحارب فيه القطاع العسكري - الصناعي ويُهمل شأن الشعب . بيد أن المشكلة مع جماعات الضغط الاقتصادية أنها لا تشيع أبدا ، وإنما تطلب بالمزيد والمزيد فحسب .

وبعد البداية للراخسة في الربع الأول من عام ١٩٩٤ ، بدأت قبضة تشيرنوميردين في الارتخاء . فارتفع العجز في الميزانية الاتحادية من ٩,٤ بالمائة في عام ١٩٩٣ إلى ١١ بالمائة في عام ١٩٩٤ . وبدأت سياسة التثبيت المتوترة في التفكك . وزاد عرض النقود بنسبة ١٤ بالمائة شهريا في الربع الثاني من عام ١٩٩٤ ، مما مهد الطريق للتضخم الآخذ في الارتفاع . (٤٠) وفي الربع الثالث من العام ، أصدرت الحكومة لئتمانات كبيرة لقطاع الزراعة والأقاليم الشمالية ، على نحو ما فعلت في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ بالاضبط . ومن الغريب أن رئيس الوزراء بدأ كما لو كان قد بوغت . كان مصرف روسيا المركزي قد خفض بالكتدرج أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة في أبريل ، فكانت تقارب المسفر في سبتمبر . وفي سبتمبر بدأ سعر الصرف في الانخفاض بشكل أسرع ، وأعان المصرف المركزي أنه يفقد احتياطياته الدولية من خلال التناحلات الكبيرة لدعم الروبل . وتمازح الانخفاض في أكتوبر . وأخيرا ، وفي يوم ١١ أكتوبر ، « الثلاثاء الأسود » ،

انهيار سعر صرف الروبل وانخفاض بنسبة ٢٧ بالمائة فى يوم واحد . ومما لا يمكن إنكاره أنه لستعداد ما فقد فى اليوم التالى ؛ إلا أن انهيار سعر الصرف بلغ حد الأزمة السياسية الكبرى . وفى أعقاب أزمة التند تمكنت الحكومة من أن تنجو من اقتراع بعدم الثقة فى مجلس دوما الدولة بهامش انتصار ضئيل فى ٢٧ أكتوبر .(٤١)

ويبين تسبب أزمة سعر الصرف فى الإطاحة بالحكومة تقريبا ، أن روسيا أصبحت حقيقة اقتصاد موق . ومن المحتمل أن لتخفيض سعر الصرف بنسبة ١٩ بالمائة خلال أسبوع واحد فى يناير ١٩٩٤ عقب إقصاء جيلدار كان هو المرة الأولى التى تقوم فيها السوق بدور فى السياسات الروسية ، غير أن ما حدث فى هذه المرة كان صدمة حقيقية . كانت الأخطاء المرتكبة عديدة وجلية . فبدأى ذى بدء ، لم تتبع الحكومة سياسة تثبيت حقيقية ، وكان هناك عجز مفرط فى الميزانية ، ولم تبدل أية جهود واضحة للتثبيت الصالح . وعلاوة على ذلك ، فإن التوسع النقدى كان مفرطاً ، وأصبح سعر الفائدة الحقيقى سلبيا فى أكتوبر . بيد أن الأموال من ذلك كان الملوك قصير الأجل وغير المسئول الذى يتبعه مصرف روسيا المركزى . فى سبتمبر ، حاج جراثشتنكو بغرابة بأن سعر صرف الروبل مرتفع جدا . وأخذت قيادة المصرف المركزى ، التى لم تكن تذكر الكثير عادة عن احتياطات المصرف ، تكرر التصريح فى سبتمبر بأن المصرف تدخل بملابرات الدولارات وأن الاحتياطات انخفضت . وفى أوائل أكتوبر ، أعلن نائب رئيس المصرف ، الكساندر خاندروف ، أن المصرف سيتوقف عن التدخل . وفى يوم الثلاثاء الأسود ، لم يتدخل المصرف بتاتا لدعم الروبل ، بل وكانت هناك مزاعم بأنه قام ببيع روبلات .

ونتيجة لأزمة الروبل ، قام الرئيس يلتسين بإقالة وزير المالية بالنيابة سيرجى دوبينين ورئيس المصرف المركزى فيكتور جراثشتنكو من منصبيهما ، واضطر الكساندر شوخين إلى الاستقالة بأسرع وقت بعدها . وترتب على ذلك حدوث تحول كبير فى الحكومة تزعمه يلتسين ، مما أخلخلف تشيرونوميردين كمجرد مشاهد للأحداث . إذ رقى أناتولى تشوبايس نائبا أول لرئيس الوزراء ، إلى جانب سومكوفيتس ، ومسئولا عن الاقتصاد والمالية . وتحت إشرافه ، أصبح فلاديمير بلنيسكوف ، وهو نائب سابق لوزير مالية الاتحاد السوفيتى وتكونغراطى سوفييتى سابق ، وزيرا للمالية ، وأصبح الإصلاحى الليبرالى القديم يفجينى ياسين وزيرا للاقتصاد . وأصبحت نائبة رئيس المصرف المركزى ، ناتيلينا بلرلمونوفا رئيسة للمصرف بالنيابة . وسارع تشوبايس إلى تعيين لجنة للإصلاح الحكومى .(٤٢) كانت جميع هذه التغييرات تبدو كما لو كانت تحسينات ، إلا أن من المحتمل أن يكون عدد من التحركات للشخصية الأخرى فى الحكومة قد أضطرب من موقف الإصلاحيين .

لقد انتزعت أزمة العملة صناعات السياسة الروسية على حين غرة من اغتباطهم بجهود سبببت المتواترة التى خلفت التضخم وهو يبلغ من ١٠٠ إلى ٢٠٠ بالمائة سنويا . وعلاوة على ذلك ، فإن التضخم الشهري ارتفع إلى ١٥ بالمائة فى أكتوبر ١٩٩٤ نتيجة لتوسع نقدى سابق وزيادة فى مرعة تداول النقود ، وظل على هذا الارتفاع فى نوفمبر وديسمبر . وانخفضت استثمارات الحافطة

الأجنبية من ٥٠٠ مليون دولار إلى ١٠٠ مليون دولار في الفترة من أغسطس إلى نوفمبر (٤٦). وأعيد تغيير الدولارات التي كانت قد حولت إلى روبلات .

وفي ٢٧ أكتوبر ، تكلم تشيرنوميردين مرة ثانية أمام مجلس دوما الدولة . ولم يقل في هذه المرة من شأن التثبيت المالي الصالح ، وقال من ذلك : « إذا ما أردنا جادين أن نحدث تثبيتا حقيقيا للإنتاج ، وأن نجدد النمو الاقتصادي ، فإنه يتعين علينا حينئذ أن نتوصل إلى تضخم شهري لا يزيد على ١ إلى ٢ بالمائة . ولا يجب أن يتكأ التثبيت الاقتصادي للكلى لزم من طويل ، (٤٧) كان جوهر البرنامج الحكومي الجديد الحد من عجز الميزانية إلى ما يقل عن ٨ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ، وتمويل العجز بالكامل من الائتمانات الدولية والمساعدات الحكومية المحلية ، وتثبيت سعر الصرف ( إن أمكن ) .

بيد أن تشيرنوميردين وسوسكوفيتس وزافيريوخا ، وغيرهم من ممثلي جماعات الضغط الصناعية ، كانوا يريدون حماية مصالح الدوائر التي يمثلونها في الوقت الذي يضحون فيه بمساعدة بالمصالح الاجتماعية . وأصبح النزاع الرئيسي يدور حول تحرير صادرات النفط . كان سعر الجملة المحلي للنفط قد انخفض خلال عام ١٩٩٤ من ٤٢ بالمائة من المستوى العالمي في الربع الأول من العام إلى ٢٧ بالمائة منه في الربع الرابع (٤٨) . كانت السوق المحلية مغرقة بالنفط ، في حين كانت حصص التصدير تمرق للصادرات . وكان ذلك يحقق مصالح من كانوا يستطيعون شراء النفط بالأسعار المحلية وتصديره بالأسعار العالمية . ولو كانت صادرات النفط قد حررت ، لكان من المحتمل أن ترتفع أسعار النفط المحلية إلى ٨٠ بالمائة من السعر للعالمى ، لأن تكاليف النقل تنمو وجود أسعار أقل للنفط في روسيا . وكان من الممكن اقتضاء الضرائب على معظم هذه الزيادة في الأسعار ، وكان من الممكن أن تصل الإيرادات الضريبية الإضافية إلى ما يقرب من ٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، وهو ما كان يكفي لإجتاز التثبيت . وحتى على الرغم من ذلك ، فقد كان تشوبايس ويلمين فقط هما الوحيدان اللذان ينصران تحرير الصادرات في الحكومة الروسية ، مما يبين مدى عمق تغلغل المصالح المكتسبة الفاسدة في القيادة (٤٩) . غير أن تشوبايس ويلمين تمكنا ، على الأقل في البداية ، من تحقيق مرادهما بتأييد حار جدا من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (٥٠) . وكانت المصالح المكتسبة لصناعة الغاز والقطاع الزراعى أقوى من أن تسمح بالمساس بها . وعوضا عنها ، تم التضحية بالصحة والتعليم والثقافة بشكل أكبر .

ورحل عام ١٩٩٤ بطلوه ومره . كانت روسيا تقرب بشكل أوثق من التثبيت الاقتصادي الكلى الحقيقى ، ولم يكن مطلوباً للتوصل إلى عملة مستقرة سوى إظهار قدر ضئيل من الإرادة السياسية . ولم تعد هناك مشكل تقنية تعوق الطريق . وعلاوة على ذلك ، أظهرت أزمة سعر الصرف أن السوق قد اكتسبت نفوذا سياسيا حقيقيا . غير أن جماعات الضغط الصناعية الكريهة الفاسدة استمرت في إظهار مزيد من القوة والحرس على المصالح الشخصية بحيث إنها كانت مستعدة للتضحية بالمصالح الاجتماعية الحيوية لما فيه منفعتها هي ، وكانت لديها القدرة على ذلك أيضا .



## طريقة معالجة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت

كان من بين المشاكل الفريدة للتحويل الاقتصادى لما بعد الحقبة الشيوعية تراكم المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، والتي ارتفعت مع عجز الكثير من المنشآت عن تسديد ثمن ما تحصل عليه من منشآت أخرى . وقد ولد ذلك قدرا كبيرا من الارتباك . وكان من بين أسباب ذلك أن عددا من المشكلات المختلفة صُنعت على أنها متأخرات مستحقة . وبالإضافة إلى ذلك ، فهناك أسباب عديدة لنشوء المتأخرات ، وهي مشكلة من أكثر تعقيدات اقتصاد السوق إحكاما . وقد توارث أسعار الفائدة القوية خلف هذا الحجاب .

وتستخدم الكلمة الروسية *neplatchi* (عدم دفع المتأخرات المستحقة) فى الحديث عن ظواهر مختلفة . والمشكلة الأولى والمركزية للطابع هي للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . أى للواتير غير المدسدة فيما بين المنشآت للروسية . والظاهرة الثانية هي الأجور المستحقة على المنشآت ، والثالثة هي تكوّن الحكومة فى صرف بنود الميزانية . وكانت هذه الظواهر الثلاث بؤرة للمناقشة حول المتأخرات المستحقة . بيد أنه أثّرت أيضا قضايا أخرى . فالمتأخرات المستحقة على المنشآت للمصارف ، على سبيل المثال ، كانت صغيرة جدا بصفة عامة بالمعايير الغربية . ومع ارتفاع التضخم ، التزمت المصارف الحذر ، وكانت معظم الائتمانات المصرفية قصيرة الأجل إلى حد بالغ (حتى ثلاثة أشهر) . وعلاوة على ذلك أسقطت الديون المدعومة القديمة . والقضية الثانية هي المتأخرات الضريبية على المنشآت التي ارتفعت بشكل جم مع تطبيق سياسة نقدية أشد صرامة فى عام ١٩٩٤ . وأخيرا ، فقد كانت المتأخرات المستحقة لمنشآت روسية على منشآت من بلدان أخرى أعضاء فى رابطة الدول المستقلة هائلة ، وبخاصة فى عام ١٩٩٢ . ويركز القسم التالى على المتأخرات فيما بين المنشآت التي أثّرت مناقشة مستفيضة . (٤٨)

كان من المعتاد المبالغة فى قيمة المتأخرات المستحقة . فقد كان يشار إليها بعبارات مطلقة بدون الإشارة إلى أى من الإجماليات الوطنية أو المعايير الدولية . ولم يكن النظام القديم يتسامح مع المتأخرات : فقد كان النظام المصرفى الخاضع لتحكم الدولة يقوم بتصفيتها وبعد ذلك يصدر لائتمانات لحذفها . ولذلك كان عدم وجود متأخرات مستحقة شاهدا على عدم وجود اقتصاد سوق . وقد ارتفعت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت بحدة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، ووصلت إلى ذروة تبلغ ٣,٢ تريليون روبل فى نهاية يولية ١٩٩٢ ، وهو ما يقابل ١٢٠ بالمائة من عرض النقود أو ٢٤ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية . (٤٩) وعندئذ صعد مصرف روسيا المركزى من عملية تصفية المتأخرات القائمة ، وغطى الباقي بأسعار فائدة مدعومة بدرجة كبيرة . ومن حسن الحظ أن هذه العملية استغرقت أكثر من أربعة أشهر . وهكذا استهلكت معظم المتأخرات بشكل وفر قليلا من الرحلة للبلاتين غير المحتاطين . ووصل صافى الديون إلى حوالى ٤٥٠ مليار روبل . (٥٠)

بيد أن الانضباط المالى كان محدودا ، وبدأت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت فى التزايد مرة ثانية ، وإن يكن ببطء أشد . وتنبذ معظم المأساة بعد أن توقف التسجيل المركزى

للمتأخرات في أول يولية ١٩٩٢ . وزدلت المناقشة تشوشا بفضل التعريفات المتباينة . واعتبرا من أول أكتوبر ١٩٩٤ ، ارتفعت المديونية الدافئة المستقصاة للمنشآت الروسية في الصناعة والزراعة والتشيد والنقل إلى ١٤٧,٤ تريليون روبل . بيد أنه من بين هذا المبلغ ، كان ٧١,٨ تريليون روبل فقط يمثل المديونية الدافئة المتأخرة السداد ، أو المتأخرات المستحقة الحقيقية ، وبقابل ١٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (٥١) . وكان ذلك يعتبر مستوى معقولا تماما للمديونية الدافئة بالمعايير الغربية أو بمعايير أوروبا الشرقية ، ويبين أنه قد أمكن التحكم في المشكلة (٥٢) . وفي أول أكتوبر ، وصلت الديون المستحقة للسداد لمنشآت على ميزانية الدولة إلى ١٤,٦ تريليون روبل فقط ، ووصل مجموع الائتمانات المصرفية للمستحقة السداد على المنشآت إلى ٤,٥ تريليون روبل ، وهو أقل بكثير مما يعتبر طبيعيا في الغرب . وكانت المديونية المستحقة السداد المستحقة على منشآت في الجمهوريات السوفييتية السابقة لمنشآت في روسيا ضئيلة وتبلغ ١,٩ تريليون روبل ، في حين كانت المدفوعات للمستحقة السداد لمنشآت روسية من منشآت خارج الجمهوريات السوفييتية السابقة بالغة الأهمية وتصل إلى ٨,٨ تريليون روبل (٥٣) .

وأكثر ما يشد الانتباه بشأن الانشغال الروسي حول المتأخرات المستحقة أن الروس لم يكونوا معتلدين على هذه السمة من اقتصاد السوق . فقد كانت المتأخرات المستحقة محاطة في روسيا بعدد من الغرافات التي كانت في حاجة إلى أن تنقل أولا . وعلى العكس من المزاعم المتكررة ، فإن هذه المشكلة ليست ببساطة مشكلة تنفرد بها روسيا وحدها . فقد نشأت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت في جميع بلدان ما بعد الحقبة الشيوعية ، على الرغم من أن مستوياتها تفاوتت بدرجة كبيرة . وعلاوة على ذلك ، فإنها موجودة في جميع اقتصادات السوق ، حيث تعتبر الائتمانات التجارية سمة متعارفا عليها . وللمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت برهان على بزوغ اقتصاد السوق . ولا تمثل المشكلة في وجودها ، وإنما في استمرارها في الارتفاع إلى مستويات مفرطة .

ومن المزاعم الشائعة الأخرى أن التثبيت المالي لا يعمل في روسيا لأن المنشآت توقفت ببساطة عن التسديد لبعضها البعض حتى تخلق أموالا لنفسها . بيد أن المتأخرات ليست بالنقود بأي تعريف معياري ؛ إذ أنها ليست قابلة للتحويل ، ولا تعتبر مخزنا معينا للقيمة ولا وحدة حسابية . وإنما تعكس المتأخرات أن النقود أصبحت شحيحة ، ومن ثم فإن هناك طلبا على النقود ، غير أنها تنفق إلى الخواص للمعيارية للنقود . والقضية هنا هي كبح تحويل المتأخرات إلى نقد بحيث لا يسمح لها بالمساهمة في التضخم . ومن الحجج الأخرى المطروحة أن المنشآت لن تشرع في التسديد لبعضها البعض حتى يبدأ العمل بإجراءات إفلاس صارمة . بيد أنه ثبت زيف هذه الحجة بالتجربة العملية . فقد أحكمت بلدان أوروبا الشرقية ( فيما عدا رومانيا ) السيطرة على المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، في حين أن للمجر وحدها هي التي كان لديها عدد كبير من حالات الإفلاس . والقضية في حقيقة الأمر قضية تضيق مالي ، إلا أن هناك وسائل أخرى كثيرة لفرضه .

غير أن الديون فيما بين المنشآت تنطوي على العديد من المشاكل الحقيقية . والقضية الرئيسية هي التثبيت من أيها أكثر جوهرية من غيره . وقد طرحنا ثلاثا تفسيرات بديلة . أحدها

تفسير اقتصادى كلى يَحتاجُ بأن هناك نقوداً قليلة فى الاقتصاد . والثالثى ، نقى يركز على نظم المدفوعات الذى يعمل بشكل سيئ . والثالث ، اقتصادى جزئى يشير بالملاحظة إلى أن المنشآت لديها حوافز قليلة لتحصيل مدفوعاتها ، وحوافز أقل بكثير لمداد ديونها . وما اركز عليه بشدة هو الطابع الاقتصادى الجزئى لمشكلة المخاطر المعنوية ، والذى يقول إنه لو توفر المنشآت الحوافز الصحيحة فحسب ، فلنْها متضبط من أجل للتوصل إلى حل للمشاكل التقنية .

وقد حاج مدراء المنشآت الروسية للمملكة للدولة ، والشيوخ الروس ، وجراشتشكو بأن المشكلة الحقيقية هى قلة النقود فى الاقتصاد . وأشاروا إلى أن الأسعار ارتفعت عدة مرات فى عام ١٩٩٢ بكثير من ارتفاع عرض النقود . ويحثّ دعوا إلى تجديد المعروض النقدى ، مغطين ما كان موجودا فى السابق من فرواَض نقدية أو أن الطلاب على النقود لتخفّض مع التضخم ، مما دفع إلى زيادة سرعة تداول النقود . واقترحوا سبلا مختلفة ينبغى أن يستخدمها المصرف المركزى فى توجيه الائتمانات لتغطية المتأخرات المستحقة .<sup>(٥٤)</sup> بيد أن إحدى السمات البارزة للاقتصاد السوق والذى تتناقض مع الاقتصاد الإشتراكى هى أن النقود تكون شحيحة . ولقد كانت المشكلة الحقيقية هى أنه كان يتمين على المنشآت أن تتكيف مع الواقع الجديد ، إلا أنها احتجت وطلبت بضرورة أن تكون النقود وفيرة كذى قيل .

كان الصراع الحقيقى يدور بين الإصلاحيين الذين أرادوا أن تتكيف المنشآت المملوكة للدولة مع السوق ومع حلز للطلب ، وبين مدراء المنشآت الذين كانوا يرفضون التكيف ، وإنما يلتزمون فحسب الحصول من الدولة على مبالغ غير محدودة من النقود . وحاولت المنشآت أن تنتزع النقود بشئ الطرق . وكان أكثر هذه الطرق جلاء ألا تمدد لمورديها . وعلاوة على ذلك ، فلم يكن بوسع المنشآت حليفة فى خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ أن تتأكد مما اذا كانت مستحقاتها قد سددت لها أم لا ، بحيث تستطيع أن توقف توريداتها . والأسوأ من ذلك أن المنشآت الموردة لم تكن تهتم كثيرا بالحصول على مستحقاتها . كانت النقود للسائلة وغير السائلة لا تزالان متميزتين حينئذ عن بعضهما البعض ، وكانت الأجور تدفع بالنقود السائلة التى تتداول بشكل مستقل عن النقود غير السائلة التى تسدد بها التوريدات . وفنلا عن ذلك ، فقد كان من المستحيل فى أواسط عام ١٩٩٢ للتثبت من هو مدين صاف أو دائن صاف ، لأن المنشآت كان لديها مديونيات دائنة ومدينة على حد سواء . ولأثر تراكم المتأخرات المستحقة غلالة من عدم الشفافية للكثيفة حول الجدارة الائتمانية للمنشآت . ويمرر نال المتأخرات قيم مدراء المنشآت المملوكة للدولة بعمل جماعى ضد الدولة ، وطلّابوا جميعا أن تتولى الدولة المداد . وبهذه الطريقة ، تحول الخطر المعنوى الاقتصادى الجزئى إلى مشكلة اقتصادية كلية . بيد أن هذه المشكلة لم تكن مشكلة نقص فى النقود بقدر ما كانت توطأ المنشآت المملوكة للدولة لانتزاع المزيد من الائتمانات الرخيصة من المصرف المركزى . وهو للمعى الذى يسمه ، بل وباركه ، جراشتشكو الذى كان يحذّر مثل هذه السياسة المزعومة للاستقرار .

وكان للمشكلة النقدية - نظم المدفوعات السيئ - أهميتها البالغة لهذا التوطأ من مدراء المنشآت المملوكة للدولة . فقد كان تسديد المدفوعات صعبا ، وكانت التأخيرات شنيعة . ويدل من

أن يسهل المصرف المركزي التوصل إلى حل للمشكلة ، فإنه بالغ في مركزه المدفوعات في محاولة غيصة لرصدها . فعين اعتباراً من أول أبريل ١٩٩٢ أن تعالج جميع المدفوعات من خلال مراكز التسوية النقدية التابعة للمصرف المركزي ، وهو ما زاد من إبطاء التسويات وجعل المتأخرات تزداد ثلاث مرات فوراً .<sup>(٥٥)</sup> كان من الممكن أن تحل هذه المشكلات من خلال إضفاء الطابع اللامركزي الذي يسمح للمصارف التجارية بأن تصفى المدفوعات بحرية فيما بينها . وقد حدثت تحصيلات بالفضل بحلول يولية ١٩٩٢ وإن ظلت سياسة المصرف المركزي تقييدية بشكل صريح . واستغلت المصارف بدورها هذا التركيز للاحتفاظ بالتقود لأطول مدة كيما تجني للفوائد . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، أصبحت المتأخرات تنافس الائتمانات الرخيصة ، إلا أنه تم تصحيح هذه المشكلة في الصيف مع إخال العمل بأسعار جزائية أعلى بكثير للمتأخرات المستحقة .

وكان من بين المشكلات الكبرى أن الأحكام القانونية كتبت باللغة الضعيف بحيث يصعب تحصيل المتأخرات المستحقة . وكان هناك أسباب عديدة لذلك . كانت التشريعات سيئة الإعداد وتعتمد على قانون تجاري أو قانون للإفلاس . وكانت الرهون المتوافرة قليلة ، ولم تكن هناك سجلات للممتلكات . وكانت المحاكم ضعيفة ، ولم يكن ثمة نظام فعال للتحصيل . ومن ثم ، فإن الطريقة الوحيدة لضمان الدفع من عميل غير معروف للكافة هي مطالبته بدفعة مقدمة ، وهو أسلوب انتشر على نطاق واسع ابتداء من مايو ١٩٩٢ ، وتم تسهيله بصفة قانونية في يولية من نفس العام . وكان من الموهود أن تكون المنشآت الصغيرة أول من يطلب بالدفع مقدماً ، وكانت منشآت الطاقة ، وبخاصة غازبروم ، آخر من يقوم بوقف توريداته في حالة عدم سداد الثمن ، لأنها كانت تعتمد على مساعدة تشيرنوميردين لها . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، أصبح الدفع مقدماً نظاماً متعارفاً عليه بالنسبة لجميع المنشآت ، فيما عدا منشآت قطاع الطاقة بالأخص . وفي أول أكتوبر ١٩٩٤ ، كانت صناعة الوقود تمثل ثلث جميع المديونية الدائنة المستحقة السداد .<sup>(٥٦)</sup> وكان الدفع نقداً بديلاً استخدم في بولندا . بيد أن المصرف المركزي حافظ على التمييز بين الأموال النقدية وغير النقدية ، حتى ولو كانت هناك طرق كثيرة للتحليل على ذلك .

والقضية الرئيسية في هذا كله هي المصادقية . فكلما كبر الاعتقاد بأن الدولة ستقوم بسداد المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، أصبحت المتأخرات أكبر ، وكلما كثر قيام الدولة بالسداد ، طال دوام المتأخرات .

كان للمشكلات الرئيسية للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت وجهان : الدين المتركة فيما بين المنشآت وسلوك المنشآت في المستقبل . والقضية الثانية سهلة من حيث المبدأ : إذ يجب على الدولة أن تقع المنشآت بأنها لن تمول متأخراتها . بيد أن المعالجة المحاسبية للدين القديمة فيما بين المنشآت قد تنتقص من مصداقية الحكومة .

ومن ناحية المبدأ ، هناك أربع طرق مختلفة لمعالجة مشكلة رصيد المتأخرات . أولاً أنه يمكن للدولة أن تحاول ببساطة تغطية الدين للقائمة فيما بين المنشآت عن طريق إصدار المزيد

من الائتمانات الإجمالية . ومن شأن ذلك أن يفضى إلى تضخم حاشد ، وإلى تقويض كل المصادقية المتعلقة بالتخلف النقدي من جانب الدولة .

والطريقة الثانية هي تصفية المتأخرات فيما بين المنشآت مع قيام الدولة بتغطية الرصيد الصافي المتبقى . ومن شأن هذه الطريقة أن تتطوى على إصدار قدر أقل من الائتمانات عن البديل الأول ، ولكن حتى مع هذا ، فستتفجر الائتمانات . وقد ضاعفت أوكرانيا بهذه الطريقة من عرض النقود لديها في يونيو ١٩٩٢ وانتقلت إلى مرحلة التضخم المفرط . وقررت روسيا أن تصفى متأخراتها في يوليو ١٩٩٢ ، وهو ما ساهم في حدوث تضخم مرتفع . بيد أنه تم تلطيف الآثار في روسيا بعدة طرق . فقد تبين أن الرصيد الصافي محدود نسبيا . كما أفلح الإصلاحيون في تأجيل إصدار الائتمانات لأكثر من أربعة أشهر ، بحيث تم إسقاط جل المتأخرات ، وهكذا عوقب الباعة العاطلون . وقلّمت السلطات الضريبية بفحص الائتمانات المنصرفة أولا ، محصلة ديونا ضريبية ضخمة . ومع ذلك ، فإن الدولة أنقذت أسوأ المنشآت التي كانت عاجزة عن بيع منتجاتها مقابل أموال عادية .

والنهج الثالث المحتمل هو تحويل المتأخرات إلى أوراق مالية . وكان الإصلاحيون الروس يفضلون هذا الإجراء . وقد أصدر أول مرسوم يسمح بمثل هذا الإجراء في روسيا في يونيو ١٩٩٢ . بيد أنه لم يكتب رولجا ، لأن المصرف المركزي تولى زمام الأمور في يولية بتصنيفه للمتأخرات ، وهو ما كانت المنشآت تضله لأسباب جلية . وعموما ، كانت سوق الأوراق المالية الروسية بدائية ، وكان من الصعب أن تكون مثل هذه الأوراق المالية أكثر الأوراق جاذبية . وعلاوة على ذلك ، فإن قيمتها بالنسبة للقراء كانت ستكون ضئيلة بسبب صعوبة تحصيل الديون . ومع ذلك ، فلو كانت المنشآت قد خولت تصفية ديونها المشتركة على أساس ثنائي ، وكان قد سمح بالاتجار في الديون الثانوية ( عن طريق تحويلها لأوراق مالية أو بغير ذلك ) ، لكان ذلك أمرا مفيدا .

وحسبما حاج جاتشيك رومفوسكى ، فإن أفضل حل هو ألا تقل الدولة ببساطة أى شيء على الإطلاق . فعندئذ تضطر المنشآت إلى تحمل المسؤولية عن مدفوعاتها ، وإلا فإنها لن تحصل على أية إيرادات ، ولذلك فإنها لن تسمح إلا بتكون متأخرات جديدة قليلة . على أن المنشآت التي لن تصدد مستعاقب أيضا لأنها لن تستطيع أن تشتري أى شيء في المستقبل بدون السداد مقدما . وسيتوقف الأسلوب المتبع فيما بين المنشآت المملوكة للدولة بالتوريد لمنشآت أخرى مملوكة للدولة بدون أن تتلقى منها طلبات . وعندئذ ستواجه المنشآت بغيره شديدة على الموازنة ويحولجز الطلب ، مما سيجبرها على التكيف مع الطلب ، والاضطلاع بالتغييرات الهيكلية الضرورية . وإلا فإنه ينبغي أن يسمح لها بأن تفتى . وستستهلك المتأخرات القديمة تدريجيا . ومع تعرف المنشآت على بعضها البعض ، فإنها تستطيع أن تحل بنفسها الكثير من قضايا المدفوعات ، إذا ما سمح فقط بالاتجار في الديون الثانوية . وبالاختصار ، فإن تطلع الدولة بتدخلها إلا في إضعاف ممنوعات المنشآت ، ولذلك ينبغي لها أن تكف عن ذلك .

ومن الناحية الفعلية ، اختارت الحكومة الروسية الخيار الأخير بعد عملية التصفية التي جرت في صيف ١٩٩٢ . بيد أن المشكلة لم تختف . فقد تزايد الربط بين المتأخرات عن طريق أنشطة غير مشروعة أو غير قانونية يقوم بها المدينون والدائنون على حد سواء . (٥٧) وشكلت في صيف ١٩٩٤ لجنة حكومية رفيعة المستوى لمعالجة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت . ووصف رئيسها ، أوليج سوسكوفيتس النائب الأول لرئيس الوزراء ، الحالة بأنها أزمة خطيرة ، رغم أن إجمالي المتأخرات كان محدودا نسبيا . ولابد من أن البيانات التي ألقى بها قد انتقصت من مصداقية الحزم المالي للحكومة . وأعلن مرسوم حكومي صادر في ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤ عن توريق المتأخرات المستحقة بين المنشآت في صورة منفذات إئتمية قابلة للتداول . (٥٨) وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٩٤ ، صدر مرسوم رئاسي يعلن أن الفترة القصوى للتسديد هي ثلاثة أشهر . فلذا لم تسدد فائزرة ما خلال هذا الزمن ، فإنه يتعين على المنشأة الدائنة أن تشطب هذه المطالبة بوصفها خسارة . وعندئذ تحول المطالبة المستحقة على المنشأة المدينة إلى وكالة الإفلاس للحكومة . وكان الغرض من هذا المرسوم الضغط على كل من المشتري والمورد . (٥٩)

وكثيرا ما يخلط بين المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت وبين المتأخرات الحكومية . فقد نشأت في أواخر ١٩٩٣ متأخرات كبيرة في الموازنة ( ونشأ الكثير منها في عام ١٩٩٤ ) . ولم تصل الإيرادات الحكومية إلى أهدافها ، واضطرت وزارة المالية إلى تقليل المصروفات للمحافظة على المعجز في الميزانية ثابتا . وفي أواخر ١٩٩٤ ، قدرت المتأخرات المتركة في الموازنة لعام ١٩٩٤ بنسبة ٤,٥ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي . (٦٠) وعلاوة على ذلك ، أنشأ بالوم على الحكومة لعدم إنفاذها لكثير من المصروفات التي وعد بها مسئولون غير مأذون لهم بذلك . وعلى سبيل المثال ، فقد أمرت وزارة الدفاع بشراء أسلحة لم تأذن بشرائها وزارة المالية .

وكان من بين الممارسات الكريهة بشكل خاص والتي تكررت في عام ١٩٩٤ ، رفض مدراء المنشآت المملوكة للدولة أن يدفعوا للمال أجورهم المستحقة لهم ، على الرغم من أن المنشآت كانت تملك الموارد المالية الضرورية لدفع تلك الأجور . وكان هؤلاء المدراء يحاولون بأن الدولة لم تدفع لهم . وبهذه الطريقة ، فإن المنشآت المملوكة للدولة كانت تستخدم عملها بيساطة كرهائن لابتزاز الدولة . بل وقام مدراء المنشآت المملوكة للدولة والمسؤولون الشيوعيون المحليون السابقون في بعض الأحيان بتنظيم المظاهرات ضد الحكومة مطالبين بما كانوا يستبرونه مدفوعاتهم المستحقة . (٦١) ووفقا لما ذكره اتحاد النقابات العمالية المنتقلة ، فإن الأجور المتأخرة المتركة قفزت من ٠,٧ تريليون روبل في يناير ١٩٩٤ إلى ٥,٩ تريليون روبل في أكتوبر من نفس العام ، وهو ما يقابل ١٤ بالمائة من الدخول النقدية الشهرية . (٦٢) ومع بدء التثبيت في الترخس في عام ١٩٩٤ ، أصبحت المتأخرات المستحقة للسلطات الضريبية والمصارف التجارية أكثر شيوعا بسبب النفس الحقيقي في التردد . ويحاول أولخر عام ١٩٩٤ ، أدى عدم دفع الائتمانات إلى وضع نحو ١٠٠ مصرف تجارى في وضع حرج . (٦٣)

كما تسببت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت في تشوهات إحصائية . وكان من بين تأثيرات ذلك أن ارتفعت أسعار العملة بكثير من أسعار التجزئة إلى حد كبير في عام ١٩٩٢ .

وكان ذلك راجعا إلى أنها تعكس أسعار الفائدة ( والتي لم تكن المنشآت تصدرها في كثير من الأحيان ) ، في حين كان يتعين على المستهلك العادي أن يدفع فورا ثمن السلع التي يشتريها .<sup>(٦٤)</sup>

والمشكلة النهائية للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت هي انخفاض المعنويات ، رغم أنها تتفاقم بفعل ضعف نظام المدفوعات والنظام القانوني . وبداية ، فقد تضخمت المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت في روسيا بأعلى منها في بولندا أو تشيكوسلوفاكيا بسبب قلة الثقة في صدق عزيمة الحكومة الروسية على التقيد بالنصف المالي .<sup>(٦٥)</sup> وبدلا من أن يقوم المصرف المركزي بمراقبة المدنيين على عدم تحوطهم ، فإنه اضطلع بتصفية الديون المشتركة ، ومقنعة دفعة أولى من الائتمانات المدعومة إلى المنشآت التي تتمتع بأقل قدر من الجدارة الائتمانية . ورغم ذلك ، فقد كان الحل يتمثل في نفس الحين في الإكثار من المدفوعات المبقة إلى أن تعمل المعايير القانونية والثقة المشتركة على تيسير الائتمان التجاري العادي . ومع ذلك ، لم تظهر الدولة تصميمها معنويا صحيحا . فقد صرحت بأن المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت تعكس المخاطر المعنوية التي تواجه المنشآت المعنية ؛ ولكنها بدت ميالة إلى التدخل مرة ثانية ، معززة بذلك التوقعات المزعومة للاستقرار . وكان ينبغي للدولة عوضا عن ذلك أن تحسن إجراءات التحصيل والإفلاس . وقد ساهم ضعف الثقة في تصميم الحكومة الروسية على حل مشكلة المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت في تأخر إعادة هيكلة المنشآت ومن ثم في تدني الإنتاج .

## دور الغرب

ربما كان أقول الاتحاد السوفييتي ، أم حدث في القرن العشرين . لقد انتصر الغرب في الحرب الباردة ، والتي ثبت أنها أكبر حرب في التاريخ تدور رحاها بشكل بالغ السلمية . وقد تعمدت الولايات المتحدة بالأساس أن تواصل سباق تسلح لم يستطع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية أن يلاحقه ، سواء من الناحية الاقتصادية أو التكنولوجية . وفي قبالة ذلك ، كان الاتحاد السوفييتي مضطرا إلى محاولة العمل على إصلاح نفسه ، فلا ينتهي به الأمر إلا أن يدرك ، وبعد فوات الأولن ، أنه غير قابل للإصلاح .<sup>(٦٦)</sup>

وعندما تهازل الانقلاب العسكري السوفييتي الفاشل في ٢١ أغسطس ١٩٩١ ، انتهت الدكتاتورية السوفييتية بالأساس ، وكان بوسع الغرب أن يعلن عن انتصاره . بيد أن الغرب كان متحيرا وحاول للتعلق بالاتحاد السوفييتي البائد ورثيمه ميخائيل جورباتشوف . ومن المؤكد أن الشهرين لللاحقين لانقلاب أغسطس كانا مزيكين ؛ إلا أن كل شيء أصبح واضحا بنهاية أكتوبر . وناقش الرئيس الروسي بوريس يلتسين بإسهاب وبالتفصيل في خطابه الإصلاحى الاستثنائي الذي ألقاه في ٢٨ أكتوبر الحاجة إلى مساعدة الغرب وتملونه ، ووعد الغرب بأن يقدم له كل ما يرغب فيه من المعلومات والعمل المشترك .<sup>(٦٧)</sup> ولقد كانت هذه لحظة فريدة في التاريخ الروسي . فلم يحدث من قبل أن استغلت زعيم روسي بالغرب بمثل هذه الصلحة .

على أن أكثر ما يلفت النظر في استجابة الحكومات الغربية للتحول الاقتصادى والمباسبى

فى روسيا وبقية للجمهوريات السوفيتية السابقة ( فيما عدا دول البلطيق ) هو عدم استعدادها لتلعب أى التزام رئيسى . وكان أول عمل من قبل الدول الصناعية الرئيسية الأعضاء فى مجموعة السبع استجابة لمرض الرئيس يلتسين بالقتالون ، هو إرسال نواب ووزراء المالية فيها إلى موسكو لضمان استحقاقاتها من الديون الغربية السوفيتية . وفى منتصف نوفمبر ١٩٩١ ، جمع مسئولو مجموعة السبع ممثلين على مستوى عال من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية وجميع للجمهوريات السوفيتية السابقة ( فيما عدا دول البلطيق ) فى موسكو . وعندئذ طلبهم ممثلو مجموعة السبع بأن يؤمنوا بحمل المسؤولية ، المشتركة معالمتحدة ، عن خدمة الديون الغربية السوفيتية فى مقابل تأجيل لطيف فى تسديد الديون . ووافقت للجمهوريات السوفيتية السابقة لأن للوزراء الوطنيين الجدد كانوا بلا خبرة ونظروا إلى ذلك باعتباره مسألة شرف . وإلى جانب ذلك فإنهم أرادوا أن يظهروا للدول الغربية للكبيرة حسن نيتهم . بيد أن وعدمهم كان غير واقعى البتة . فقد انخفض الاحتياطى للتدنى السوفيتى إلى أقل من ١٠٠ مليون دولار فى ديسمبر ١٩٩١ ، ولم يكن بوسع للجمهوريات السوفيتية السابقة وروسيا أن تفعل شيئا سوى التخلف عن دفع ديونها الأجنبية . وقد خلس مسئولو مجموعة السبع بشكل غير منصف إلى أنه لا يمكن الاعتماد على وزراء الإصلاح الروس الجدد . ودام هذا الاجتماع أربعة أيام ، غير أن الإصلاح الاقتصادى ( أو تمويله ) لم يكن مدرجا على جدول الأعمال . كان صغار المسئولين للمالين بمجموعة السبع قد أتوا ، كما فعل جورج كليمينسو فى فرساي ، لاقضاء الأموال المستحقة لهم فحسب . ومن المثير للسخرية أن تلك الأموال كانت قد أعطيت ذات مرة بسخاء إلى الشيوعيين الذين عملوا على إفلاس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . (٦٨)

ويبت الحكومات الغربية للرئيسية عاجزة عن أن تدرك أن الاتحاد السوفيتى قد انتهى . وعلى سبيل المثال ، خلصت صحيفة فيلانتشبال تايمز فى ٥ نوفمبر إلى أن : « جميع البلدان الصناعية الغربية للرئيسية تبدل جهودها لتدعيم المركز المتهاوى للاتحاد السوفيتى ، وكان أكثر المتطرفين فى تأكيد المحافظة على الاتحاد السوفيتى هو الرئيس الفرنسى فرانسوا ميتران الذى اعترف حتى بالحكومة السابقة التى شكلها الانقلاب السورى الشيوعى السوفيتى القصير الأجل فى أغسطس ١٩٩١ . (٦٩) وبعد التوقيع الأولى على اتفاق « رابطة الدول المستقلة » أعلن مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية روبرت جيتس عن ارتياح متحير معهود عن الإدارة الأمريكية فى ذلك الحين : « لقد أعرب الرئيس الروسى يلتسين عن خطط لإصلاح اقتصادى جريئة ، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كان يستطيع تنفيذها . إن الإصلاحات السوقية ستكون مصحوبة بتضخم وبطالة يمكن أن يولدا انفجارا اجتماعيا ، ويعرض استقرار للجمهوريات الديمقراطية الوليدة للخطر . (٧٠) وفى فبراير ١٩٩٢ ، خلس جيم هوجلاند إلى أن الرئيس الأمريكى جورج بوش يعتبر بوريس يلتسين شخصية انتقالية . (٧١)

ولم يكن من المستطاع الدفاع عن هذه الاتجاهات بأنها ناتجة عن نقص فى المعلومات الموثوق بها . فقد قلمت الصحف الرئيسية بنشر جميع تلك المعلومات ، وخلصت منها إلى استنتاجات مغفلة . وعلى سبيل المثال ، ألقت صحيفة نيويورك تايمز فى افتتاحية لها فى نوفمبر



١٩٩١ على أن : التحدى الذى يولجه الغرب هو تشجيع برنامج السيد يلتسين الحقيقى والراديكالى بواسطة تقديم المعونة التى يحتاج إليها فوراً . (٧٧) وفى ديسمبر ١٩٩١ ، جاء فى افتتاحية لصحيفة فاينانشيال تايمز أن : « الفرصة المتاحة حالياً هي الفرصة الأولى ، وقد تكون الأخيرة ، لكى يقوم الغرب بتميز الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى الاتحاد السوفيتى ، (٧٨) إلا أن الحكومات الغربية كانت تفقد إلى الإرادة السياسية .

وقد نظر جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إلى معضلة ما بعد الحقبة السوفيتية على أنها حالة إنسانية طارئة ، كما لو كان يريد أن يخفى نقص الاهتمام الأمريكى بمساندة الإصلاح الاقتصادى الجذرى فى روسيا . وأدى ذلك إلى التمتع على الطابع الحقيقى للمشكلة ، والذى كان يتمثل فى الحاجة إلى تحول منهجى وتثبيت اقتصادى كلى . وسعى بيكر إلى بناء تحالف من البلدان المتاحة تحت قيادة الولايات المتحدة على نمق تحالف حرب الخليج ، وذلك لتلبية « الحاجات الإنسانية السوفيتية العاجلة والمتردية بشكل لافت للانتباه » . وكان هدفه المعلن أن يكفل قيام الشعب السوفيتى « بالخطوات الصحيحة فى هذا الشتاء والربيع والصيف كغذاء لقيام وضع أفضل فى الشتاء المقبل » .

وعقد عدد كبير من وزراء الخارجية لاجتماعين دوليين بشأن تقديم المعونة الإنسانية الطابع إلى روسيا ، عقد أحدهما فى واشنطن العاصمة فى يناير ١٩٩٢ والآخر فى لشبونة فى مايو ١٩٩٢ . واشترك فى اجتماع لشبونة أكثر من ٦٠ بلداً وعشر من المنظمات الدولية . وكان لاجتماع واشنطن منظماً على نطاق ضيق ، وانقسم بحسب القضايا القطاعية للمعونة الإنسانية الطابع . وكان مقصده الجلى تجنب أى مناقشة جوهرية للتغيير المنهجى والتثبيت الاقتصادى الكلى . ومن الغريب أن المتلقين المستهدفين لهذه المعونة لم يُدعوا للمشاركة فى اجتماع واشنطن . ولم يكن ثمة طوارئ إنسانية فى معظم الجمهوريات السوفيتية السابقة ، إلا أن المعونة الإنسانية رخيصة ، وتولد دعابة طيبة . وتم تجنب القضية الحقيقية المتعلقة بتقديم دعم مالى ضخم لمساعدة روسيا على الانتقال إلى اقتصاد السوق . وفى نفس الحين لم تكن المعارضة الشيوعية وحدها هى التى بدأت بالاستهزاء بالمبالغ الصغيرة المقامة فى صورة المعونة الإنسانية الغربية التى كثر الحديث عنها ، وإنما قام بذلك أيضاً ممثلو حكومة الإصلاح . كان من الواضح تماماً أن الحكومات الغربية لا تأخذ المحاولة الروسية للتحول الاقتصادى مأخذ الجد . (٧٩)

وأخيراً ، أصدر الرئيس الأمريكى جورج بوش والمستشار الألمانى هيلموت كول فى أول أبريل ١٩٩٢ بيانين بالنيابة عن مجموعة السبع يطلان عن حزمة من المساعدات المالية يبلغ مجموعها ٢٤ مليار دولار يتم تقديمها إلى روسيا فى عام ١٩٩٢ . وكان توقيت الإعلان جيداً من الناحية السياسية . فقد سبق افتتاح الدورة المهمة لمؤتمر نواب الشعب الروسى بخمسة أيام . ومن المريب أن البيانين الألمانى والأمريكى احتويا على أرقام متضاربة عن كيفية تقسيم التمويل . فقد كان من المفترض أن يشكل كل الحزمة - ١١ مليار دولار فى البيان الأمريكى و ١٢ مليار دولار فى البيان الألمانى - من ائتمانات غذائية ثقافية فى المقام الأول . وكان من المتعين أن يقدم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى مبلغ ٤,٥ مليار دولار وفقاً للبيان الأمريكى و ٥,٥ مليار دولار وفقاً

البيان الألماتى . ونص البيان الأمريكى على إنشاء صندوق متعدد العملات للتثبيت قيمته ٦ مليارات من الدولارات لتعزيز الثقة فى الروبل الروسى ، علاوة على تأجيل مداد ديون تبلغ قيمتها ٢,٥ مليار دولار . وأعقب ذلك صدور احتجاجات يابانية ، لأن الحزمة لم يتم الاتفاق عليها مع اليابان .(٧٥)

وكانت الحزمة بأكملها تعتمد على اتفاق فيما بين الحكومة الروسية وصندوق النقد الدولى بخصوص برنامج للتصحيح ، وكان صندوق النقد الدولى وروسيا قد أبرما بالفعل برنامجا اقترانيا فى ٢٧ فبراير ١٩٩٢ يبدو كما لو كان اتفاقا اقترانيا عاديا . بيد أنه لم يكن مصحوبا بأى تمويل ، لأن الغرب لم يكن ممنعا من الناحية السياسية لتقديم أى تمويل . وكانت روسيا قد قبلت ، جنبا إلى جنب مع الجمهوريات السوفيتية السابقة الأخرى ، كأعضاء فى صندوق النقد الدولى فى ٢٧ إبريل ١٩٩٢ .(٧٦) ومع ذلك ، أخذت المفاوضات التى تجرى بشأن اتفاق لاحتياطى تتمتع بشكل متزايد مع خسارة الإصلاحيين لمواقفهم فى روسيا بالتدرج . واشتكى بيتر أفين من أن صندوق النقد الدولى يؤخر التوصل إلى اتفاق بولائه قدر كبير جدا من الاهتمام لتفاصيل قليلة الشأن ، فى حين أن الأمر المهم أن روسيا تعمل على الأخذ بإصلاحات كاسحة لخلق اقتصاد السوق .(٧٧)

وأكمل صندوق النقد الدولى الاتفاقى الاحتياطى مع روسيا فى أوائل يولية ( من المثير للسخرية أن ذلك حدث فى الوقت الذى انهار فيه برنامج للتثبيت الروسى الجرىء تحت وطأة الضغوط المؤلفة التى مارسها مجلس السوفيت الأعلى وجماعات الضغط الصناعية ) . وستصبح الطريقة التى أبرم بها اتفاق صندوق النقد الدولى نمطا . فقد طار ميشيل كلديسوس المدير التنفيذى للصندوق إلى موسكو خلال عطلة نهاية الأسبوع بعد أن انهارت المفاوضات بين الحكومة الروسية وموظفى الصندوق . ورغم أن ذلك فلن كلديسوس تمكن من التوصل إلى تسوية سياسية . ونتيجة لذلك ، قرر المجلس التنفيذى للصندوق بعد شهر واحد أن يصدر شريحة أولى تبلغ مليار دولار من الائتمان الاحتياطى المتوخى البالغ ٤ مليارات من الدولارات . وحذا البنك الدولى حذو ذلك وقرر إقراض روسيا ٦٠٠ مليون دولار . بيد أنه كان على الحكومة الروسية أن تتمهد بالأستخدام الائتمان الاحتياطى لصندوق النقد الدولى وإنما تحتفظ به كاحتياطى . وعارض الصندوق تكوين صندوق للتثبيت لأنه كان يطلب بتثبيت سعر الصرف قبل أن يقوم بالالتزام بأى صندوق للتثبيت . وهكذا فلن الإصلاحيين الروس قطعوا الالتزامات التى أقرها ، إلا أنه لم يكن قد تبقى لديهم أية قوة سياسية للوفاء بها . وكانت مجموعة السبع تعتد لاجتماع قمتها السنوى بعد ذلك مباشرة فى ميونيخ . ويزغ كامديسوس كنجم للاجتماع الباهت لكى ينقذ ماء وجه الغرب لبعض الوقت بإبرامه اتفاقا مع روسيا .(٧٨) ويمتصص سبتمبر أدرك صندوق النقد الدولى أن روسيا أصدرت مبالغ باهظة من الائتمانات منذ يولية ١٩٩٢ .(٧٩)

وقدمت البلدان الغربية بالفعل لروسيا ١٢,٥ مليار دولار من الائتمانات السليمة فى عام ١٩٩٢ ، وتم معظم ذلك خلال النصف الأول من السنة . وعلى نحو ما ناقناه فيما سبق ، فقد أسفرت الائتمانات عن دعم استيرادية ضخمة غير مقيدة فى الميزانية . ولذلك ، لم يستطع الصندوق أن يساعد تمويل للتثبيت الروسى . إن سخط هذا التفكير شديد الوضوح ، حسبما أظهره

جيفرى ميلكنس - فالحكومات الغربية لم تكن تريد تمويل التثبيت المالي الروسي ؛ وإنما قمت على العكس من ذلك تمويلًا قروض ماليات روسيا ، وأقمت على ذلك لمصلحة جماعات الضغط الزراعية الداخلية لديها . ومساند صندوق النقد الدولي المساعدات الغربية المقدمة إلى روسيا ولتأديها ، على الرغم من أنه كان يعرف أن هذه الائتمانات السلعية تضر بالاقتصاد الروسي . ويعتدز جرد الصندوق روسيا من أهليتها في تلقي تمويل التثبيت ، لأنها حصلت على مبالغ كبيرة جدا من هذه الائتمانات السلعية المؤتية . ومن حسن الحظ أن بوريس فيدوروف أطلع في إنهاء هذه الملهاة المأسلوية في عام ١٩٩٣ . (٨٠)

وكان من ضمن المساهمات الغربية المهمة الأخرى إصرار صندوق النقد الدولي على المحافظة على منطقة الروبل . وترجع أهمية ذلك إلى عدة أسباب . أولا ، كان هذا الأمر قضية معقدة من الناحية التقنية ، وكان من المتوقع أن يكون لدى الصندوق كفاءة فريدة في هذا المجال . ومن الطبيعي أن يعتبر رأى الصندوق بشأن منطقة الروبل رأيا موثوقا به من قبل الحكومات غير الخبيرة في الجمهوريات السوفييتية السابقة . وثانيا ، لم تكن الكثير من الحكومات تملك ، بدون مساعدة الصندوق ، الخبرة التقنية للتصرف وحدها في السياسة النقدية . كان الصندوق يتمتع بالفعل بوضع احتكاري في بعض البلدان . وثالثا ، فإن الصندوق بذاءة جعل التمسك بمنطقة الروبل شرطا لإبرام الاتفاقات الاحتياطية وتقديم التمويل . ورابعا ، كانت ثمة قوى سياسية كثيرة معبأة لتأييد منطقة الروبل أو معارضتها . ومن ثم كان الصندوق يملك الصوت المرجح الذي يستطيع أن يعجل كفة الميزان لصالح طرح عملات وطنية مستقلة أو ضدها . وفي النهاية ، لم يكن للصندوق أى تأثير تقريبا على الإصلاحات النقدية في الجمهوريات السوفييتية السابقة ( فيما عدا قيرغيزستان ) . وانتهى الأمر بعد ذلك إلى وقوع عشرة بلدان في للتضخم المفرط . ولم يكن من الممكن أن يكون المسجل أسوأ من ذلك البتة ، وكانت الآثار مروعة ، وكشفت عن وجود عيب جسيم في أداء الصندوق . كانت السرية التي فرضها الصندوق تعنى ألا يعرف بالموقف الخاطئ الذي اتخذ بشأن منطقة الروبل سوى القليل من المتخصصين ، ولم يكن يوسع الذين يعرفون بذلك في داخل الصندوق أن يحتجوا بفعالية . ولا يبدو أن الحكومات الأعضاء في الصندوق قد أخذت مسئلة حل منطقة الروبل مأخذ الجد بشكل كاف .

لقد كانت أهم مساندة غربية للانتقال الاقصادى في روسيا ذات طابع خاص تقريبا ، وإن تكن ممولة في كثير من الأحيان من أموال المساعدة التقنية للعلمة . وقد ثبت أن المبادلات التي لا تمد ولا تحصى للأراء مغيدة . ومن المؤكد أن المشورة الاقتصادية والقانونية الرفيعة المستوى كان لها أهميتها الكبيرة . ولم يكن من الممكن أن تنفذ الخصخصة الروسية بدون المساعدات التقنية الغربية الهائلة . وكان تعليم الشبان الروس في الجامعات الغربية محدودا ، ولكنه وأد على الرغم من ذلك عوائد وفيرة . ويبدو أن عملية النشر المغيدة للمراجع الأساسية باللغة الروسية ، والتي كانت تحظى بالمساندة من الخارج ، قد تمت برعاية من جورج سوروس إلى حد كبير ، وليس من قبل الحكومات .

وطوال نصف المئة السابقة لتهلوى المحاولة الروسية الشجاعة للتثبيت المالى والتحدى ، طالبت روسيا بصراحة بالمساعدات الغربية . بيد أن الغرب لم يقدم خلال نصف المئة الحاسم من ١٩٩٢ أية مساهمة مالية للتثبيت الروسى على الإطلاق . وقد أخذ صندوق النقد الدولى بزماء القيادة السياسية بشكل طموح ، إلا أنه كان بطيئا فى التوصل إلى أى اتفاق مع روسيا . وبدأ أن أولويته هى تجنب المخاطرة بالأموال . على مشكلة ما يفعله مصرف تجارى وليس مؤسسة تدافع عن المصالح العامة الرئيسية .<sup>(٨١)</sup>

وهكذا فإن المساهمة الغربية كانت ملبية بالأسلح . وكان السلوك الغربى خلال هذه الفترة مشابها لما حدث خلال الفترة التالية للحرب العالمية الأولى ، عندما لم تنصد أية أمة للقيادة ، أو لتحمل أية مسئولية دولية فى الوقت الذى كانت كل منها تبحث عن مصالحها الوطنية الخاصة بأصيق مفهوم وبما يعود بالضرر على الجميع . لم يكن هناك أثر لمتابعية خطة مارشال واستشرافها الأعرض . وعلى الأخص ، وصل مجموع المنح الأمريكية فى ذروة خطة مارشال فى ٤٨ - ١٩٤٩ إلى ٢,١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة الأمريكية ؛ وبلغت نسبة لعام ١٩٩٥ وصل المخصص فى ميزانية الولايات المتحدة لمعونة كافة للجمهوريات السوفييتية السابقة إلى ٠,٠١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى .<sup>(٨٢)</sup> وقد ولدت الوعود الغربية الوهمية الكثيرة شعورا بالاستخفاف بالغرب فى روسيا .

فما الذى جعل الغرب عقيما بهذا الشكل ؟ الإجابة الجلية أن جميع البلدان الغربية الرئيسية كان يحكمها زعماء سياسيون ضعاف قصيرو النظر . ولم يظهر أى منهم نزعة قيادة دولية . ومن ثم فقد اكتسب صندوق النقد الدولى فى عملية الانتقال فيما بعد الحقبة السوفييتية وضعا أبرز مما كانت قدرته تؤهله له . وأحد التفسيرات المهمة لذلك أن انهيار الاتحاد السوفييتى لم يكن لافتا لانتباه المجتمع العالمى بشكل يكفى ليعلمه يدرك أن شمة لزمة جذرية لفترة ما بعد الحرب تلوح فى الأفق . ولو أن الحرب كانت ماضية ، وليست باردة وخلفت وراءها الملايين من الجثث ، لكان العالم قد استيقظ . ولم يطبق أى من الدروس الجذرية المكتسبة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولا سيما أن الانتقال اللاحق للحرب يتطلب تركيزا من الزعماء العالميين ، وإرادة سياسية ، وتمويلا هائلا ، وإطارا مؤسسيا جديدا . وكان من المنطقى أن يكون انهيار الاتحاد السوفييتى أشبه ما يكون بانهار امبراطورية هابسبورج منه بأيام خطة مارشال . ولا يبع المرء إلا أن يمل بأن تكون روسيا قوية بما يكفى لكى تدبر أمورها بنفسها .

### الخلاصة : التلغود فى روسيا أيضا

لم تكن سياسة التثبيت الاقتصادى الكلى التى اتبعتها روسيا بالفعل متطرفة أو متمسكة . فالتد كانت سياسة مد خافة ، وكانت تتغير مرتين سنويا تقريبا ، وكانت فى معظم الوقت إما ناقصة أو رخوة جدا ، أو الاثنين معا .

ومهما كانت بطولة المحاولات التى بذلتها جايدار وفيدوروف للتثبيت المالى ، فإن حزمتهما

كانت ناقصة ومختصرة جدا . وفي البداية ، كانت المشكلة الرئيسية هي نقص المصالحة المالية من صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي . وكانت المشكلة الفالحة الأخرى هي الإبقاء على منطقة الروبل المزعة للامستقرار . غير أن السبب الرئيسي والدائم للتضخم المرتفع في روسيا كان يتمثل في أن مصرف روسيا المركزي لم يكن يؤمن بنظرية كمية للتقود . وأصر بدلا من ذلك على إصدار كميات كبيرة جدا من التقود ، وتواطأ مع جماعات الضغط التابعة للمنشآت المملوكة للدولة . إن الدليل واضح : إن نظرية كمية التقود قابلة للتطبيق في روسيا أيضا . وكما بينا ، يمكن تغيير التضخم بزيادة عرض التقود ، وسرعة تداول التقود .

وكانت إحدى المشاكل الإضافية الوثيقة الصلة أن سياسات التثبيت الروسية تقتصر إلى المصادقية . فحدث فريق جايدر عن الحكومة الانتحارية للقصيرة الأمد أقتع مدراء المنشآت المملوكة للدولة بأنه ليس ثمة ما يدعو إلى التكيف مع السياسة الجديدة ، لأنها لن تدم . وسرعان ما عملت المعارضة العاتبة من قبل مجلس السوفييت الأعلى على تقويض مصادقية الحكومة . وفي عام ١٩٩٤ ، كان رفض تشيرنوميردين للإعلان بوضوح عن أي سياسة للتثبيت ، يعني ألا يتوقعها الناس ، وكتبوا على حق في ذلك . فطوال الوقت ، كانت التفسيرات العلنية مشحونة وغير كافية . وكان المثال الوحيد للأثر الإيجابي للمصادقية هو رهان فيدوروف على استقرار سعر الصرف في صيف ١٩٩٣ .

ولا يوجد ما يوحي بأن المعتقدات الاقتصادية للإصلاحيين كانت خاطئة . وبدلا من ذلك ، فقد اضطروا إلى تقديم تنازلات كثيرة جدا للمؤسسة القديمة ، التي اغتنتت للفرص المتوافرة لها لمواصلة السعي من أجل التماس للربح بشكل غير عادى . وكانت روسيا تحتاج ، بالنظر إلى قوة النخبة القديمة وضرباتها ، إلى برنامج للتثبيت يكون أكثر صرامة ويسلطة مما تتبعته دول أوروبا الشرقية . ولذلك كان من المهم ، على وجه الخصوص ، القضاء على أية فرصة لالتماس الربح ، من قبل الولادات الممركة ، أو الائتمانات المدعومة ، أو تحديد أسعار الطاقة والمحسوب . وعلاوة على ذلك ، لم يكن الإصلاحيون يستطيعوا أن يفوزوا على ملتقى الربح القديم إلا إذا تصرفوا بسرعة وبحسم . كانت المقاومة شديدة ، وكل ما تم إنجازه تحقق بفضل الإصرار الكبير . كان التغيير الجامع الأولى كبيرا بما يكفي لتوفير زخم دائم للإصلاح . وكانت الإنجازات النسبية لعام ١٩٩٤ ناتجة عن السياسات الراديكالية التي نفذها جايدر وفيدوروف في الربع الرابع من عام ١٩٩٣ ، وقد فشل تشيرنوميردين بشكل مخز في المحاولات التي بذلها للتوصل إلى تثبيت هادئ .

وتدور سياسة التثبيت الاقتصادي الكلى بأكملها حول ثلاثة أسماء : جايدر وفيدوروف وجراشتنكو . كان جايدر وفيدوروف يرمزان إلى المناصرين الباسلين للتثبيت ، وقوليا فعليا إخال العمل بجميع التدابير الإيجابية التي اضطلع بها . أما جراشتنكو فإنه كان يرمز ، على العكس من ذلك ، إلى الخصم التاريخي للتثبيت السريع في روسيا ، وكان تشيرنوميردين منقذه في الملمات .

إن سجل عام ١٩٩٤ متناقض . لقد خلفت أزمة سعر الصرف في أكتوبر ورامها ترفا من

الأهمية السياسية الجديدة لاستقرار العملة في روسيا . وأعلنت جمهرة مؤثرة من مصالح مشروعات الأعمال الخاصة عن وجودها . وأخيرا ، اكتسب الكثيرون من الروس معرفة بحقيقة اقتصاد السوق وبما يتطلبه العيش في ظلّه .

لقد كانت القضية الأساسية للتثبيت ، ولا تزال ، هي تخفيض التضخم بحيث لا تستطيع النخبة القديمة أن تستغل التضخم بتحويل الأموال من الناس إلى منفعتها الخاصة عن طريق ضريبة التضخم . ولا توجد ثمة منفعة اجتماعية في التضخم المرتفع وما يصحبه من فساد .

ولم يظهر البيئة عدد من المخاطر المرتبطة بالتثبيت والتي كثر الحديث عنها . فلم يكن ثمة خطر جسيم بوقوع اضطرابات اجتماعية بتأنا ( بخلاف اضطرابات محدودة وقعت بالدرجة الأولى في صناعة الفحم ) . كما لم تحدث أية ضغوط ذات شأن تتعلق بالأجور ، لأن الحركة العمالية كانت ضعيفة . ولم يحدث أن تنهارت إيرادات الدولة ؛ وقد ظلت في البداية مرتفعة جدا ( بما يصل إلى نصف الناتج المحلي الإجمالي إذا ما أدرجت فيها الصناديق الضخمة الخارجة عن الميزانية ) ، رغم أن المعدلات الضريبية الاستيعابية الجديدة وطرائق التحصيل غير القانونية تخلق مخاطر جديدة على الإيرادات الضريبية . وقد ظلت البطالة منخفضة ، وهو ما يمكن توقعه عندما يكون الناس على درجة مرتفعة من التعليم وتكون الأجور الحقيقية مرنة للغاية . لقد كان لدى روسيا ، ولا يزال ، شبكة ضمان اجتماعي واسعة المدى تقريبا . كانت المشكلة الرئيسية أن النظام الشيوعي القديم كان ينتج موارد قليلة جدا ، ويخصصها أيضا بشكل غير فعال فيما يتعلق بالرفاه العام .

ومع استمرار العمل بالتثبيت ، فإنه كان يقوم بالدرجة الأولى على التشفيف المالي . وفي نفس الحين ، ظلت السياسة المالية فضفاضة إلى حد كبير . وأزبح الإنتاج والاستثمارات بعنفا بفعل أسعار الفائدة الحقيقية البالغة الارتفاع التي تنمب في تكاليف اجتماعية مرتفعة لا داعي لها . وأفضى التثبيت التدريجي إلى تدن طوول الأمد في الإنتاج ، في حين كان الاستثمار والانتعاش مستحيلين مع وجود مثل هذا التضخم المرتفع . وأسفر الافتقار حتى حينه إلى دعم اسمية فعالة ، إلى عدم اكتمال التثبيت ، ولاتزال الحاجة قائمة إلى خلق الثقة الجماهيرية في الروبل .

## الفصل الرابع

### الخصخصة

تبدو الخصخصة كنتاج جوانب التحول الروسي . كانت فكرة الخصخصة محرمة في الشيوعية السوفيتية . وكانت آخر ما اختفى من المبادئ العقيدية الشيوعية ، إلا أنها أصبحت ذات فجة مقبولة على نطاق واسع . وقد عمل برنلج لـ ٥٠٠ يوم الذي أعلن في صيف ١٩٩٠ على إذابة الجليد . ومنذ ذلك الحين والتركيز على الخصخصة كبير . ويبدو أن السبب في ذلك هو نقوض الماركسية السائد ، والذي ينطوي على أنه لا يمكن أن تقوم السوق قائمة قبل أن تنجح الملكية الخاصة في الهيمنة . وبداية ، كان مفاد النقد الداخلي الغالب الذي يشنه كل من اليمين واليسار ضد إصلاحات جايدار أن الخصخصة لم تنفذ قبل تحرير الأسعار .

وسأقوم في هذا الفصل بتمحيص الرؤيا السوفيتية الأخيرة إزاء المنشأة الخاصة ، والأفكار الروسية المبكرة بشأن الخصخصة ، والأفكار الرئيسية التي كان يعتنقها الإصلاحيون الروس الموجودون في الحكم بشأن الخصخصة . وستأظر أفكارهم تلك مع الأفكار المطروحة في الجدل العام ، وسيعقب هذه المناقشة عرض موجز لبرنامج الخصخصة . وبعد ذلك سأمحس إدارة الخصخصة ، والخصخصة الصغيرة النطاق والكبيرة النطاق ( بما في ذلك مزايدات التسليم ) ، وخصخصة المملكتن ، والإصلاح الزراعي ، وظهور منشآت خاصة جديدة ، ويعتقد نستخلص النتائج .

### المنشأة الخاصة في نهاية عهد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

كان من بين أهم المبادئ الشيوعية الأساسية تأميم وسائل الإنتاج والقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان . وكان ذلك يعني ، من الناحية العملية ، أن النشاط الاقتصادي الخاص الوحيد الذي يمكن أن يقبله الشيوعيون من التلحية المنهجية هو العمل الفردي ، وللاذ يمكن أن يضم الأسرة بأكملها ، من غير أية عمالة مستأجرة ، ورأس المال الصغير . وكانت للتجارة مفعونة منذ زمن بعيد بوصفها « مضارية » .

بيد أن « لجانسوميت » و « الليبروسترويك » أزعجتا جانبيا معظم هذه الأفكار الماركسية القديمة ، مع إعلان « قانون بشأن النشاط الفردي » في نوفمبر ١٩٨٦ و « قانون التعاونيات » في مايو ١٩٨٨ . وبدأ نوع كبير من المنشآت الخاصة في الظهور تحت مسمى لتعاونيات ، إلا أن المنشأة الخاصة بالكامل لم تظهر أبدا في ظل الاتحاد السوفيتي .

جدول ( ١ - ٤ ) : العمالة الروسية بحسب نوع الملكية ، ١٩٩١

نسبة مئوية من الإجمالي	بالآلاف	
١٠٠,٠	٧٢٨٠٩	إجمالي السكان المستخدمين
٧٧,٥	٥٧١٨٨	موظفو القطاع العام
٧,٦	٥٥٩٠	موظفو المنشآت المؤجرة
١,٤	١٠٦٨	موظفو الشركات المساهمة
١,١	٧٩٥	موظفو الروابط الاقتصادية
٠,٩	٦٧٩	موظفو المنظمات الاجتماعية
٠,٢	١٤١	موظفو المشروعات المشتركة
٥,٣	٣٩٤٥	عمال المزارع الجماعية
٣,٩	٢٩٠١	عمال التعاونيات
٠,٥	٣٤٧	العمالة الفردية
١,٥	١٠٧٨	العمال الزراعيون في المزارع الخاصة القرابية
٠,١	٨٣	العمال الزراعيون في المزارع الخاصة

المصدر : The World Bank, Statistical Handbook 1994: Status of the Former USSR ( Washington, D.C., 1994 ), p. 492.

وبدلاً من ذلك ، انتقلت المبادرة بشأن المنشأة الخاصة إلى الجمهوريات . وقد اعتمد القانون الروسي بشأن المنشآت ونشاط تنفيذ الأعمال ، في ٢٥ ديسمبر ١٩٩٠ ، وكان يسمح بجميع أنواع المنشآت . وقد شملت أشكالها القانونية تنظيم المشروعات الفردية ، والملكية المنفردة ، والشراكة العائمة ، والشراكة المحدودة ، والشركات المساهمة . وكان من الممكن للشركات المساهمة أن تكون مفتوحة أو مغلقة . ولم يكن تداول أسهم الشركات المغلقة بين الجمهور ممكناً ، فأصبحت وسيلة رابحة للخصخصة لأهل الدار . بيد أنه كان يمكن تداول أسهم الشركات المساهمة المفتوحة علانية بدون أية قيود (١) . وكان يشار إلى جميع هذه المنشآت بشكل مبهم في الخطاب الدارج على أنها « هياكل تجارية » . وقد سمح بقول جميع أنواع المنشآت الخاصة قبل أن يبدأ التحول إلى اقتصاد السوق الحقيقي في روسيا بأكثر من سنة . والعمالة في شتى أشكال المنشآت الخاصة في عام ١٩٩١ معروضة في الجدول ( ١ - ٤ ) .

وقد تواصل هذا التحرير بالنسبة للمنشآت الأجنبية أيضاً . ففي عام ١٩٩١ ، اعتمدت روسيا « قانوناً بشأن الاستثمار الأجنبي » . وقد تلى ذلك صدور مرسوم رئاسي في ١٥ نوفمبر ١٩٩١ « بشأن تحرير النشاط الاقتصادي الأجنبي في أراضي الاتحاد الروسي » ، والذي كان جزءاً من ذلّة الموجة الأولى من مراسيم الإصلاح الجذري . وسمح القانون بشأن الاستثمار الأجنبي للأجانب ومنشآتهم بالاستثمار من خلال مشاريع مشتركة مع المنشآت الروسية والمنشآت المملوكة بالكامل



على حد سواء . ومن ناحية المبدأ ، سمح للمنشآت الأجنبية بأن تمارس نشاط الأعمال في أي مجال لا يحظره القانون ، على الرغم من وجود بعض الاستثناءات . كانت المصارف الأجنبية تحتاج إلى الحصول على ترخيص من مصرف روسيا المركزي ، في حين كان يتعين على الشركات التي تضم مشاركة أجنبية أن تسجل نفسها لدى وزارة المالية أو غيرها من وكالات الدولة المخولة بذلك . (١) وعلى الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة لشركات الأجنبية والمنشآت المحلية على قدم المساواة ، فقد نشأت تفلوات في عدد من المعاملات . فعلى سبيل المثال ، نادرا ما كان يسمح للمنشآت الأجنبية بأن تشارك في الخصخصة الصغيرة النطاق .

وبالمثل ، كانت المنشآت المملوكة للدولة تُمنح المزيد والمزيد من الاستقلال عن الوزارات الفرعية ، وتم ذلك أولا من خلال « قانون بشأن المنشآت المملوكة للدولة » الصادر في يونيو ١٩٨٧ ، وبعد ذلك من خلال قانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن المنشآت لعام ١٩٩٠ . وقام هذان القانونان المستلهمان من لائشركية الموق بإدخال العمل بمفهوم الإدارة الذاتية العملية ، من خلال عقد اجتماع عام للتجمع العمالي وإنشاء مجالس للمنشآت تضم بعض الأعضاء المنتخبين . وقد أبقى على هذه المؤسسات في « قانون المنشآت الروسي » الصادر في ديسمبر ١٩٩٠ . (٢) وفي نهاية الثمانينيات ، قامت المجالس العملية بفصل الكثير من المدراء ؛ غير أنه سرعان ما ارتد كل شيء بسرعة ، وتضاملت الإدارة الذاتية العملية البيدائية . وبدلا من ذلك ، اتسعت قوة المدراء . وقضت للوزارات الفرعية السلطة الفعلية لإسقاطهم مع صدور « قانون المنشآت الروسي لعام ١٩٩٠ » ، وخُلف المدراء بدون أي سيادة عليهم من الناحية العملية . (٣)

وكان التأجير من بين المحاولات السوفيتية المتأخرة لجعل المنشآت المملوكة للدولة أكثر استقلالا وخلق حوافز أفضل لدى العمال . وقد أدخل العمل به بواسطة مرسوم سوفييتي بشأن التأجير صدر في أبريل ١٩٨٩ . ومن الناحية العملية ، كان التجمع العمالي يقوم بتأجير المنشأة المملوكة للدولة التي يعمل فيها أعضاؤه بالفعل . وأفضى تأجير المستخدمين للمنشآت المملوكة للدولة إلى إعطاء عناصر الدخول درجة كبيرة من السيطرة بحيث أصبحت الخصخصة عن طريق الشراء الاستعوازي الرخيص من قبل المستخدمين الخطوة الطبيعية التالية . وحاولت حكومة الإصلاح الروسية أن توقف هذا النوع من خصخصة الداخل ، وأن تحظر اتفاقات التأجير الجديدة في عام ١٩٩٢ . بيد أن قطاع التأجير كان كبيرا جدا بالنقل . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان قد تم تأجير ٩٤٥١ منشأة مملوكة للدولة تمثل ٨ بالمائة من إجمالي العمالة . (٤) وبنهاية عام ١٩٩٢ ، وأدت ٣٤٨٥ منشأة صناعية مستأجرة ١١ بالمائة من الإنتاج الصناعي . (٥)

وفيما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩١ ، نشأ عدد وافر من « الروابط » وه المؤسسات ، وه الشركات . وكثيرا ما كانت اللوحة التي تحمل اسم وزارة فرعية تحل محلها ببساطة لوحة باسم مؤسسة لها نفس التخصص . ومن الممكن أن يقوم قسم فرعي من وزارة فرعية أو مجموعة من المنشآت المملوكة للدولة بمبادرة من جانبها لتشكيل الروابط استنادا إلى تعديلات عام ١٩٨٩ لقانون اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن المنشآت المملوكة للدولة وقانون المنشآت الروسي . وكانت هذه الروابط الجديدة تجمع ما بين مصالح المنظمات الفرعية الاتحادية لتقديم

( التي تريد أن تظل قائمة وأن تعزز من ممارساتها الاحتكارية في التوريد والتمويل ) ومصلح مدراء المنشآت ( الذين يسعون إلى خصخصة منشآتهم بما يحقق مصالحهم الذاتية من خلال ما يسمى بخصخصة عناصر الطبقة الحاكمة . ) وبنهاية عام ١٩٩١ ، كان يوجد ٣٠٧٦ رابطة ، و ٢٢٧ مؤسسة ، و ١٢٢ اتحادا بين الشركات . وكان من الصعب تصنيف المؤسسات بالنظر إلى أشكال ملكيتها المتداخلة المعقدة . وحاولت حكومة الإصلاح بنهاية عام ١٩٩١ أن تستعيد زمام السيطرة على جميع عمليات الخصخصة ، إلا أن الروابط بقيت على الرغم من مركزها القانوني المشكوك فيه (٧) . وفيما بعد ، أخذت خصخصة عناصر الطبقة الحاكمة شكل المجموعات المالية - الصناعية والشركات القابضة لكي تبدو أكثر حنقا وذات توجه موقى أكبر .

### الأفكار الروسية المبكرة عن الخصخصة

على الرغم من أن الكثير من الروس كانوا يحبذون الملكية الخاصة ، فلا تزال الأفكار المتعلقة بكيفية الخصخصة غامضة . وقد طرح برنامج الـ ٥٠٠ يوم لصيف عام ١٩٩٠ معيارا مبكرا . إذ كان ينطوي على ثلاث وسائل للخصخصة الحاشدة التي تنقسم بشيء من التناقض . فأولا ، ينبغي منح بعض الأسهم بالمجان لعمال المنشأة التي يجري خصصتها . وثانيا ، ينبغي أن يحصل جميع المواطنين أو البالغين على حصة ما من ممتلكات الدولة بالمجان . وثالثا ، ينبغي بيع الممتلكات بالدرجة الأولى ، وليس تقديمها هبة مجانية . وكان هناك ضرب من أشكال للخصخصة المتوقفة ( وإن تكن محدودة التفاصيل ) ، وكان ثمة تأكيد شديد على التفكير الباكر للاحتكاكات . وكان من المقرر أن تعطى الأولوية للمنشآت التي تكشف عن روح المبادرة . وكانت الإيرادات المرتقبة من بيع المنشآت المملوكة للدولة تعتبر مساهمة لها شأنها من أجل موازنة الميزانية وتمويل التشييد الاقتصادي الكلى (٨) . وقد رسخ برنامج الـ ٥٠٠ يوم الحاجة إلى خصخصة مريعة وحاشدة . بيد أن البرنامج كان يركز على البيع - متكررا باستراتيجية الخصخصة المجرية التي لم تحقق نجاحا كبيرا والتي فقدت جاذبيتها بالتدريج . ورغم أن ذلك قلل العديد من اشتراكوا في وضع برنامج الـ ٥٠٠ يوم ، ولا سيما جريجورى يافلينسكى ، استمروا في الإصرار على البيع وليس على التوزيع المجاني للملكية .

ومن خلال تأثير المناقشات التي دارت في أوروبا الشرقية ، اكتسبت فكرة التوزيع المجاني للملكية روجا . وقد أصبح جليا أن المجر لم تخصص عن طريق البيع بالسرعة التي كانت تريدها . وعلاوة على ذلك ، فقد كان يغلب على الناس الذين يملكون الأموال أن يكونوا ممن ينتمون إلى مجموعات اجتماعية غير محبوبة ( مثل عناصر الطبقة الحاكمة ، القديمة ) أو من الأجانب أو تجار السوق السوداء ، أو الأغنياء الجدد . وكانت ثرواتهم الجديدة تمثل على استغراق المقاومة للخصخصة . وكان فشل بولندا في الخصخصة بسبب المحاولات التي بذلت للبيع في الخفاء لافتا للانتباه ، في حين أن المحاولة التشيكوسلوفاكية للخصخصة بالقسائم كانت تبدو واعدة . وعمل التعلق بالمزيد بشأن الحاجة إلى الإسراع في الخصخصة وتوزيع ملكية المنشآت على حضن مجلس السوفييت الأعلى لجمهورية ( روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ) على أن

يعتمد قانونا بشأن خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية. (٩) وقانونا بشأن حسابات الخصخصة الشخصية في جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وذلك في ٣ يولية ١٩٩١. (١٠) وقد جاء هذان القانونان نتيجة لحض من جانب وزير الاقتصاد الروسى للبيرالى يفجينى مابورف . وكان قانون الخصخصة هو أكثر قوانين الإصلاح الجهرية التى اعتمدت حتى ذلك الحين . وكان الاعتقاد شائعا بأنه ينبغي للخصخصة أن تسبق التحول إلى اقتصاد السوق . وأخيرا ، أفلحت الحكومة فى إقناع مجلس السوفيت الأعلى بتعديل قانون الخصخصة فى ٥ يونية ١٩٩٢ ، حتى يصبح القانون أكثر فعالية ، إلا أنه تم الإبقاء على كثير من مبادئه الأولية . وقد اختار القانون المنشآت للخصخصة فوفر بذلك عرضا من الممتلكات . وكان يتعين أن تظل الدولة مالكة لحد أقصى من الأسهم يبلغ ٢٠ بالمائة .

وكان من المفروض أن يوفر : قانون بشأن حسابات الخصخصة الشخصية ، طلبا على الممتلكات المقرر خصصتها . إذ كان يتعين أن يحصل كل مواطن فى روسيا ، بمقتضى القانون ، على مبلغ معين متساو سنويا فى حساب شخصى للخصخصة يودع فى المصارف الاندخارية المملوكة للدولة . وكان قد أخذ بالقلل بحسابات للخصخصة من هذا القبيل فى ليتوانيا . وكان يمكن استخدام هذه الحسابات فى شراء جميع أنواع ممتلكات الدولة المقرر خصصتها فى كافة أنحاء الاتحاد الروسى ، ويتعين إنفاقها خلال ثلاث سنوات . وكان هذا القانون يهدف إلى الخصخصة المبروعة الحاشدة بدون إعطاء أية ميزة لعناصر الداخل فى المنشآت . بيد أن المشكلة الرئيسية فى القانون أنه كان يحتاج إلى إجراءات خصخصة بالغة التعقيد لم يكن من المحتمل أن تكون قابلة للتنفيذ . وقد تمثلت مساهمته المستديمة فى أنه أرسى مبدأ توزيع الملكية على الشعب بالمجان .

لم يفلح الاتحاد السوفيتى أبدا ، على العكس من الاتحاد الروسى ، فى اعتماد قانون للخصخصة . بيد أنه كان قد نشر فى يونية ١٩٩١ مشروع قانون بشأن الأسس الجذرية لتفكيك ملكية للدولة للمنشآت وخصصتها ، وذلك فى منافسة مع قانون الخصخصة الروسى. (١١) وكانت مبادئ هذا المشروع تتعارض إلى حد كبير مع قانون الخصخصة الروسى ، وقد أعيد طرح أفكاره كبديل فى الجدل الروسى . وكان القانون ينص بالأساس على أنه ينبغي للتجمع العمالى أن يقرر شكل الخصخصة ونظامها ، وأنه ينبغي كفالة الضمان الاجتماعى . ولم ينطرق مشروع القانون السوفيتى بالذكر إلى مدى السرعة التى ينبغي أن تنفذ بها الخصخصة ، وتضمن إشارات قليلة إلى الطرائق التى ينبغي أن تستخدم فى الخصخصة ، وكانت حقوق الملكية الناجمة عنها تبدو محدودة . وعلاوة على ذلك ، فقد أبرز القانون أسبابا عديدة لتعويق الخصخصة . فقد دعا إلى توزيع مجانى محدود للملكية ؛ وحث ، مثلا قبل قانون الخصخصة الروسى ، على ضرورة المساواة بين جميع المواطنين فى الحق فى الحصول على حصة من الملكية . ومن المفترض أن الدافع إلى الافتقار إلى الوضوح فى مشروع القانون كان الرغبة فى السماح للوزارات الفرعية بالاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على عملية الخصخصة .

## أفكار الإصلاحيين الروس عن الخصخصة

عندما شكلت حكومة الإصلاح في نوفمبر ١٩٩١ ، عُين ألتولوى ب . تشوبليس وزيرا للخصخصة ورئيسا للجنة الحكومية لإدارة أملاك الدولة (جوسكوميموشتبيستفو) ، حسبما كانت تدعى وزارة الخصخصة للقضية . وقد بدأ تشوبليس العمل في وزارته بصفحة بيضاء تماما ، إذ كان يعتقد إلى وجود إدارة أو سياسة . وقد عبر الرئيس بوريس ن . يلتسين عن المزاج العام في خطابه الإصلاحى في ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ : « لقد ناقشنا لوقت طويل بلا داع ما إذا كانت خصخصة الممتلكات ضرورية أم لا . وفى نفس الحين ، كانت نخبة الحزب - الدولة منهمكة بنشاط فى خصخصتها الشخصية . أن حجم هذه الخصخصة ، والمنشآت التى شملتها ، والتفاق الذى انطوت عليه ، أمر مذهل . لقد استمرت الخصخصة فى روسيا ( زما طويلا ) ، إلا أنها خصخصة متوحشة وتلقائية ، وتتم فى كثير من الأحيان على أسس إجرامية . ومن الضرورى أن نعمل اليوم على الإمساك بزمام المبادرة ، ونحن عازمون على القيام بذلك » . (١٧)

وماد شعور قوى بالعجلة من جراء الفهم الواسع الانتشار بين الناس بأن ما لن يخصص مستولى عليه النخبة القديمة - بشكل قانونى أو غير قانونى . كان مفهوم "Prikhvatizatsiya" ( الذى يعنى ، الاقتنص ، وإن كان يبدو كما لو كان يعنى « الخصخصة » بالروسية ) شائعا بالفعل . وكان من المترادفات التقريبية المستخدمة خصخصة « عناصر الطبقة الحاكمة » ، والتى تعنى أن تقوم المؤسسة القديمة بخصخصة المنشآت المملوكة للدولة بوسائل مريبة تحقق منفعتها الذاتية . ولذلك ، كانت المطالبات الجماهيرية بالخصخصة السريعة قوية . وقد محصت النهج البديلة إزاء الخصخصة وفقا للمعايير التى تتعلق بما إذا كان يمكن تنفيذها من التلحية العملية وما إذا كانت ستقضى إلى خصخصة سريعة . كان من المتعين أن تكون الخصخصة حقيقية وتقضى إلى حقوق ملكية فردية ( وليست جماعية ) . غير أن كلا من الشيوعيين وأفراد الطبقة الحاكمة ، للتدبئة كانوا يحذرون ، على العكس من ذلك ، حقوقا باعنة للملكية من أجل الاحتفاظ بالسيطرة واكتساب الوقت اللازم لتخصيص الممتلكات لأنفسهم .

وكان من المفاهيم المهمة فى روسيا أن الملكية العامة ليست عامة حقا . وعادة ما كانت توجد شبه حقوق ملكية مستترة لأصحاب المصالح . (١٨) وإذا ما كان للدولة أن تقوم بدور ما ، فقد كان يتعين عليها بالأساس أن تعيد تأمين الممتلكات ، وهو ما يعد مهمة كبرى . وكانت وجهة النظر العملية المنعنى للتأمين على الخصخصة فى روسيا أنه يتعين تقديم صيغة مقبولة لأشنى أصحاب المصالح حتى يتعاونوا مع الخصخصة . لذلك سلم الإصلاحيون بأن من الممكن ألا يقوم التوزيع على القواعد الصارمة لعادلة التوزيع .

وقد أضمن صانعو السياسة الروس النظر فى الخصخصة فى بولندا ، لكى يتعرفوا بالدرجة الأولى على المزالق التى يتعين عليهم أن يتجنبوها ، وفى تشيكوسلوفاكيا ، ليتعلموا كيف يقومون بتنفيذها . (١٩) وفى نفس الوقت ، كانوا على وعى حاد بالخصوصيات الروسية ، مثل إدارة للدولة البالغة الفساد . كان الفساد من المواضيع التى يتكرر ذكرها فى أى مناقشة تدور حول الخصخصة

فى روسيا . وكان شاعل الإصلاحيين الرئيسى أن يتجنبوا أى نوع من الصفقات التى يتم التفاوض بشأنها بين الممولين والمشتريين مباشرة . وبدلا من ذلك ، قد جرت الدعوة إلى الأخذ بالمزادات والمطاعات العامة التى من شأنها أن تصبغ المجال للمنافسة ، والشفافية ، والأسعار السوقية (١٥).

بيد أن روسيا كان لها أيضا خصائص مفيدة . فظنرا إلى أن التأميم كان قد حدث قبل زمن طويل جدا ، فلم تقدم سوى مطلوبات قليلة لاستعادة الملكية ، الأمر الذى سهل الخصخصة إلى حد كبير . كما لم يقادى إلى ذهن الناس أن من الممكن إقامة أى نوع من العدالة الصارمة . لذلك كان من السهل على الإصلاحيين نسبيا أن يركزوا على أهداف بعيدة المدى وأن يتجنبوا التفاصيل المبالغ فيها .

وكان من بين الخطوات الأولى ، والتى كان يلتصق قد أعلنها بالفعل فى أكتوبر ١٩٩١ ، تحويل المنشآت الكبيرة إلى شركات مساهمة (١٦) وفى الوقت نفسه ، كانت المنشآت العامة لسيا قد أعيد تأميمها فعليا ، لأنه كان من المفترض أن تحول جل الأسهم إلى الدولة ( أى إلى سلطات الخصخصة وليس إلى الوزارات الفرعية ) . وكان للقرض من ذلك وقف خصخصة ، عناصر الطبقة الحاكمة ، التلقائية للمنشآت العامة وفرض عملية خصخصة نظامية إلى حد مقبول (١٧).

وشاعت أفكار بدولة عديدة عن ينبغي له أن يستفيد من الخصخصة . لقد ركز برنامج الـ ٥٠٠ يوم على إيرادات الموازنة . واستبعد قانون الخصخصة الروسى الصادر فى بولية ١٩٩١ فكرة استخدام الخصخصة كوسيلة لجمع الإيرادات للدولة ، غير أن الفكرة ظلت قائمة . وفى ٢٩ ديسمبر ١٩٩١ ، صدر مرسوم رئاسى بشأن « الأحكام الأساسية لبرنامج لخصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات فى الاتحاد الروسى فى عام ١٩٩٢ » (١٨) كان هذا البرنامج الإبدائى للخصخصة يعكس وجهات النظر الجديدة لزاء الخصخصة ، إلا أن الكثير منه ظل غامضا . كان البرنامج يتضمن أهدافا إيرادية صريحة لكل سنة من سنواته الثلاث التالية ( ٩٢ - ١٩٩٤ ) . وقد ثبت أن من السهل تلبية الأهداف بسبب التضخم المرتفع غير المتوقع . بيد أنها فقدت كل أهميتها السياسية ، وأصبحت إيرادات الخصخصة مجرد مقياس للنطاق الذى وصلت إليه الخصخصة بدلا من أن يكون لها أى أهمية فى حد ذاتها .

وكان يلتصق قد صرح بداية فى خطابه فى ٢٨ أكتوبر ١٩٩١ بأن أسهم المنشآت منقسم فيها بين الدولة وبين التجمعات العمالية أو الموظفين (١٩) وظل نقل حقوق الملكية إلى القوى العاملة مسألة لها أولوية عالية . ولما كان يوجد من يعارض فى ذلك ؛ وكان التمازول يدور فحصب حول مقدار ما ينبغي أن يمنح والشكل الذى يتم به ذلك . وقامت أول إجابة معتمدة فى برنامج الخصخصة التمهيدى المؤرخ ديسمبر ١٩٩١ . قد كان من المقرر أن يحصل « أعضاء التجمعات العمالية » على أسهم فى المنشآت التى تحول إلى شركات مساهمة مفتوحة ؛ فيحصل العمال على ٢٥ بالمائة من رأس مال الشركة مجفيا فى صورة أسهم تصفية ، إلا أن هذا العرض لم يكن الكلمة الأخيرة فى الموضوع . (٢٠)

لم يكن الغرض من إعطاء حصة كبيرة من الملكية للعمال فى المنشآت التى يجرى

خصصتها قائما على أية عقيدة مذهبية أو مفهوم للحالة ، وإنما على مجرد الرغبة في تيسير الخصخصة السريعة . إذ سرعان ما تحول العمال ( الذين كانوا يشغلون المرداء في كثير من الأحيان ) إلى مناصرين نشطين للخصخصة . ووفقا لتقرير تشوبليس في ذلك الحين لهذا القرار : « لو أننا لم نقول بذلك لما كانت التجمعات العمالية قد أبدت للخصخصة تقريبا . ولكنهم أظهروا الآن « فجأة » اهتماما بالقانون وشرعوا في استحداث الإدارة » . (٢١) كان هذا المخطط قد صمم بداهة . فلم يكن العمال يحصلون على الأسهم إلا بعد تحويل منشاتهم إلى شركات مساهمة ، بحيث لا يضطرون فقط من أجل الخصخصة وإنما من أجل اكتساب صفة الشركة المساهمة أيضا . وكان يتعين أن تكون ملكية الأسهم للممنوحة للعمال ذات طابع فردى ، وذلك استبعدت مخاطر الملكية الجماعية والإدارة الذاتية العمالية البيروقراطية المطالب بها يترتب عليها من مسؤولية جماعية . كما كان يراد للحكومة الأمل في أن يعمل العمال على كبح الخصخصة غير المشروعة التي يقوم بها المرداء . وكانت الحكومة تخشى ، على وجه الخصوص ، من أن يواجه قرارها بتأميم المنشآت فعليا ، بالمقاومة . ولذلك فإنها كانت متلهفة على لاجتذاب العمال إلى جانبها منذ البداية .

وكان القرار بإعطاء العمال ، في بداية الأمر ، أسهما في المنشآت التي يجري خصخصتها ، يعني أن يحصل العمال على أفضلية على جميع الملاك الخارجيين المحتملين . وألغى برنامج الخصخصة المؤرخ في ديسمبر ١٩٩١ توزيع حسابات الخصخصة على جميع المواطنين الروس في عام ١٩٩٢ . ومع ذلك ، فلم يتم التخلي عن فكرة الخصخصة العاشدة . وإنما نص برنامج الخصخصة بشكل فضفاض على أنه ينبغي اتخاذ الاستعدادات من أجل فتح حسابات الخصخصة قبل نهاية عام ١٩٩٢ . (٢٢)

وتضمنت سياسة الخصخصة توزيعا مجانيا لكميات معينة من الأسهم على العمال ، والمرداء ، والجمهور بشكل عام ، غير أنه لم يكن ثمة مفهوم واضح لمقدار ما يصلى لهذا أو ذلك ، ولما يمكن أن يعتبر توزيعا عادلا . وقد أصبح ذلك مجالا للتفويض والحلول الوسط . بيد أنه كان هناك اقتناع جازم بأنه ينبغي إشراك الشعب وأنه ينبغي للخصخصة العاشدة أن تتم . وعلاوة على ذلك ، كان هناك أيضا دافع إلى إنجاز ملكية عريضة للأسهم بشكل معقول وتيسير بروز ملاك أفرقاء . ومن الناحية الفعلية ، فإن التوزيع الأولي للأسهم على العمال والمرداء أعطاهم أفضلية أكبر مما كان ينتوي صناع القرارات أو يدركونه في ذلك الحين .

ولم يكن للاستثمار الأجنبي دور رئيسي في استراتيجية الخصخصة وإن كان قد حظى بداءة بقدر من الاهتمام أكبر مما حظى به فيما بعد . وفي ذلك الحين ، لم تكن عمليات الشراء الكامل الأجنبية للمنشآت الروسية ممكنة بدون موافقة الحكومة . وكانت الحكومة تنظر إلى القدرة على الاهتمام بتلك الأمور ، رغم السماح بالاستثمار الأجنبي ( في شكل مشروعات مشتركة ومنشآت متعلقة بالكامل على حد سواء ) . واحتوى برنامج الخصخصة لشهر ديسمبر ١٩٩١ على قرارات بخصوص « الانتفاع من الاستثمار الأجنبي في الخصخصة » . بيد أن هذه العبارة لها مظلواها . كان مطلوبا من المستثمرين الأجانب أن يقوموا بما عجزت عنه المنشآت الروسية ، وعلى الأخص الانحياز على المنشآت التي كانت تعمل بخسارة ، أو استكمال مشروعات البناء غير

المكاملة. (٢٣) وكان أضرار الخصخصة المريعة يمارضون إعطاء امتيازات للمستثمرين الأجانب لأنهم كانوا يؤمنون بالمبدأ الليبرالي الخاص بالمساواة في المعاملة بين المستثمرين الأجانب والمحليين. كان التمييز ضد المنشآت المحلية ظلما وثبتت عدم فعاليتها في الأماكن الأخرى، وكان من شأنه أن يستفز المقاومة للخصخصة في حد ذاتها. وعلى العكس من ذلك، كان الإصلاحيون يمارضون التمييز ضد المستثمرين الأجانب. وقد أفضلوا اقتراحا كان من شأنه أن يدخل العمل بسعر صرف تمييزي لغير صالح للمستثمرين الأجانب. وكان قد جرى الإعراب عن مطالب من هذا القبيل في أوائل ١٩٩٢ عندما كان سعر الروبل الروسي منخفضا للغاية. ومع ذلك، كانت الحكومة مزعجة من أن يشتري المستثمرون الأجانب للشركات الروسية الكبيرة بلامقابل تقريبا، لأن من شأن ذلك أن يستثير العدوة الجماهيرية للخصخصة. (٢٤) وبالإضافة إلى ذلك، أدركت العناصر الليبرالية الرئيسية أنه لا يمكن توقع استثمارات أجنبية كبيرة نظرا لظروف روسيا غير المستقرة. فما الذي يدعو المرء إلى المجازفة بدون مقابل؟

وعموما، حاول المخصخصون الروس أن يتجنبوا الخلافات الحادة، وأن يركزوا على ما يعتقدون بأنه يمكن القيام به. ولذلك فقد حظر برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢، أو حذ من، خصخصة أي شيء يمكن أن يسبب غضبا جماهيريا، وبالأخص الموارد الطبيعية ومصادر التراث الثقافي. (٢٥) كما لم يحدد الإصلاحيون مدى ما يمكن أن تصل إليه الخصخصة، على الرغم من أنهم أوضحوا أنها ستكون بعيدة المدى. وأشير بالتكر بشكل غامض إلى خصخصة ٧٠ بالمائة من الاقتصاد في نهاية المطاف. (٢٦)

ولم ينس المخصخصون الروس أبدا أن الفرض النهائي من الخصخصة هو خلق السوق. ولذلك فقد كان هناك عدد من القيود على الدوام. ومن الأفضل أن تحدد أسعار الممتلكات من خلال السوق، وأفضل سوق بدائية هي المزاد. وسعر المزاد، حسيما هو معروف، دائما ما يكون سعر السوق، إذا سمح للعديد من المشترين المستقلين أن يتزايدوا فيه. والمبدأ الآخر المتعلق بالسوق أنه ينبغي للأسواق أن تكون مفتوحة وشفافة. ومن بين الأفكار المتصلة بذلك أن تستخدم عملية الخصخصة في تنمية الأسواق، وبالأخص الأسواق المالية. ويعنى ذلك أنه كلما أمكن توليد تجارة تنافسية مفتوحة، فإنه ينبغي القيام بذلك. ويتعين تجنب الاحتكار، غير أنه تعين التضحية بهذا المفهوم في كثير من الحالات. وكانت المقاومة الداخلية لتفكيك المنشآت الكبيرة ضخمة. ولم يترك ذلك أمام المخصخصين سوى الخيار ما بين ترك المنشآت وشأنها لعدة سنوات أو خصخصتها على ما هي عليه. وأفضت الفكرة الثالثة بأن التركيز المفرط للملكية ضار، إلى تقسيم الخصخصة إلى كتل مختلفة من الأنسب.

### الجدال الكبير حول الخصخصة

حدث خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ أن اشتعل جدال حاد ومتسم بالهتد حول الخصخصة. (٢٧) ورغم أن روسيا كان لديها قانون للخصخصة وبرنامج أولى للخصخصة، فقد دار هذا الجدال في الوقت الذي كانت الخصخصة تتشكل فيه فعليا.

وكان التساؤل الأساسي يدور بالطبع حول من الذي يمتلك المنشآت ؟ وتركز الجدل على التجمعات العمالية : ما مقدار ما ينبغي لها أن تحصل عليه ؟ وهل ينبغي أن تكون أسهمها فردية أم جماعية ؟ وكان المدراء يريدون الحصول لأنفسهم على أكبر مقدار ممكن ، إلا أنهم كثيراً ما كانوا يخشون خلف التجمعات العمالية . وكانت المجموعة الثالثة من المطالبين تتكون من الوزارات الفرعية التي أرادت أن تحتفظ بمميزات الحصرية القديمة بقدر ما تستطيع . واشتملت القوى الأخرى على السلطات الإقليمية ، ومنظمي المشروعات الجدد ، وعلامة الشعب ، والدولة ذاتها . ووفقاً لما جاء في وصف تشوايلس للأمر : « أن الضغوط التي تمارس في كل دقيقة غير علانية . فالأقلام تقاوم الفروع ، والتجمعات العمالية تقاوم المدراء ، والمدراء جنباً إلى جنب مع التجمعات العمالية يقاومون منظمي المشروعات ، والأحزاب تمارس الضغوط من شتى الجوانب » . (٢٨) وكان الجدل يبدو في ذلك الحين سيئاً النوعية وغير منظم ، وعذولاً بشكل صريح ، غير أنه يبدو ، عند معاودة النظر فيه ، مثمراً بشكل مثير للدهشة .

كان وزير الخصخصة ورئيس اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، أناتولي ب . تشوايلس ، هو الذي يتولى رفع لواء الحكومة بالاشتراك مع نائبه ديمتري فاسيليف وبيتر فوليوف رئيس اللجنة الفرعية للخصخصة في مجلس السوفييت الأعلى . (٢٩) وكان هؤلاء الثلاثة ، بالصنف ، قد وصلوا حديثاً من سان بطرسبورج حيث كانت الخصخصة الصغيرة النطاق قد بدأت في عام ١٩٩١ تحت رعاية تشوايلس .

#### تطور خيارات للخصخصة

كانت نقطة البدء عند الحكومة هي ضرورة القيام أولاً بتوزيع ٢٥ بالمائة من الأسهم بالمجان على الموظفين في صورة أسهم تضريبية ليس لحاملها حق التصويت . وبالإضافة إلى ذلك ، يستطيع الموظفون أن يشتروا ١٠ بالمائة أخرى من رأس المال القانوني للمنشأة في صورة أسهم بحق لحاملها التصويت مقابل ٧٠ بالمائة من السعر الدفترى ( وهو مقابل منخفض جداً ) . وتستطيع الإدارة حينئذ أن تشتري ٥ بالمائة من الأسهم بالسعر الدفترى . وقد أصبح هذا الخيار في برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ ، الخيار رقم واحد . وقد دافع تشوايلس ، بدون أن يسهب في عرض رأيه ، عن مبدأ البيع ، رغم أنه كان يدور في ذهنه نوع ما من التوزيع المجاني . كانت حقوق الملكية الفردية الحقيقية تعتبر بالنسبة له ذات أهمية أساسية ، في حين كان يتعين تجنب الإدارة الذاتية العمالية الجماعية من النوع اليوغوسلافي .

وشتت أكثر التهجعات العامة صفحا ضد تشوايلس والحكومة ، وكان من العجيب حقاً أنها جاءت من جماعة من الليبراليين الذين تنزعهم لاريسا بيلشيفا . (٣٠) كانوا يعتقدون بأنه ينبغي للدولة أن تحول جميع ممتلكاتها إلى التجمعات العمالية بالمجان لتخفيف حدة التوترات الاجتماعية المتنامية والاضطلاع بأسرع عملية للخصخصة . كما كان الأمر أيضاً مسألة عدالة : ينبغي أن تعيد الدولة الممتلكات إلى الشعب . بيد أن هؤلاء الليبراليين كانت لهم أصلاً توجهات نحو الملكية الجماعية . كانوا يمارضون المزايدات ، وقد تقبلوا بمساعدة قيام الشركات للمساهمة المنقولة . ورد



تشويبايس على ذلك بأنهم نموا جميع التماس الذين لا يشتغلون في المنشآت - المدرسون والأطباء وأفراد القوات المسلحة وأرباب المهنات والطلاب ، وآخرون غيرهم . وعندئذ أضافت جماعة بيشيفا اقتراحا يقضى بضرورة إعطاء المواطنين الذين لا يشتغلون لدى منظمات بجرى تخصصتها شيكات خصخصة مجانية قابلة للتداول يمكن لهم أن يشتروا الأسهم بها . وطرحنا بيشيفا نموذجها لخصخصة المتاجر في موسكو بإعطاء المتاجر للعاملين فيها . ومن أسف أن ذلك أسفر عن قدر كبير من الريبة . فلم يحط العاملون علما ( أو لم يصنفوا ) بحقوقهم في الملكية ، وحلول مدرأؤهم أن يمتلكوا بالسيطرة الكاملة . وهكذا ، فإن المتاجر التي يفترض بأنها خصصت كانت تدار كذى قبل فعليا ، في حين اتخذت المتاجر الخاصة الجديدة طابعا له توجه سوقى أكبر بكثير . (٣١)

ومارس المدرء والعامل ضغوطا قوية للحصول على مزيد من الملكية للتجمعات العمالية . وأسفر ذلك عن خيار ثان فى برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ يقضى بأن يمنح جميع المستخدمين فى منشأة مخصصة الحق فى شراء أسهم لحملها حق التصويت تمثل ٥١ بالمائة من رأس المال المخصص به مقابل ١,٧ مرة من السعر النقترى ، مما يعطى أغلبية الأصوات لعناصر الداخل . وكان هذا يخالف اقتناع تشويبايس بأن سيطرة العمال ستمنع المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء من وضع منشأة ما فى اعتبارهم . بيد أنه أذعن من أجل إنقاذ برنامج الخصخصة فى مجلس السوفيت الأعلى . (٣٢)

وصعدت جماعة الضغط التى تمثل المدرء من مقاومتها القوية ضد برنامج الخصخصة للحكوى . وكانت الجماعة ممثلة بالاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنظمى المشروعات ، وكان يمثلها فى مجلس السوفيت الأعلى أقوى جماعات الوسط المعروفة باسم الاتحاد الصناعى . (٣٣) كان المدرء العاملون يسيطرون فعليا على المنشآت المملوكة للدولة . وفى عام ١٩٩٢ ، لم يفقد وظيفته سوى القليل من المدرء العاملين للمنشآت الروسية المملوكة للدولة ؛ وقد تركتهم الدولة وشأنهم ، وكان العمال سيولى التنظيم ، وكان المدرء يريدون توطيد ملكياتهم . وكانوا يستطيعون تحقيق ذلك على أفضل وجه عن طريق الصفقات المستترة والخصخصة للبطنية ، وكانوا يعقون حقوق الملكية المبكرة الواضحة المعالم ، والشغافية . وكان من بين مقترحاتهم برامج ملكية للموظفين للأسهم . (٣٤) وكانوا يملكون ، على وجه الخصوص ، الاستثمارات الغريبة المبكرة ، خشية أن تقوم الشركات الغربية بطردهم . (٣٥)

وانضطرت الحكومة إلى ترضية المدرء . كان الخيار الثانى جذبا جدا لهم ، إلا أن الحكومة أضافت خيارا ثالثا . قصر الخصخصة على الشركات المتوسطة الحجم التى لا يزيد عدد العاملين فيها على ٢٠٠ مستخدم وتزيد أصولها الثابتة على مليار روبل دون أن تتجاوز ٥٠ مليار روبل . وأجاز هذا الخيار لمجموعة من المدرء أن يشتروا ٢٠ بالمائة من الأسهم التى لحملها حق التصويت بالقيمة النقترية للمنشأة إذا ما وافق على ذلك ثلثا المستخدمين . وكان يوسع المدرء أن يشتروا فيما بعد ٢٠ بالمائة إضافية من الأسهم بخضم ٣٠ بالمائة من قيمتها الاسمية . بيد أن الإصلاحيين صمموا هذا الخيار بطريقة بارعة بحيث لا ينطبق إلا على القليل من المنشآت . ومن ثم فإن الحكومة

هى التى قامت بوضع الخيار الأول للخصخصة ، ووضع الخيار الثانى بواسطة الضغوط التى مارستها التجمعات العمالية ، والثالث كمنظمة أقيمت للمدراء .

#### فكرة قسائم الخصخصة

وفى صيف عام ١٩٩٢ ، اختار الرئيس يلتسين أن يجعل من قسائم الخصخصة واسطة العقد فى الإصلاح الاقتصادى . وقد أصبحت الموضوع الرئيسى فى خطابه فى التكرى السنوية لانتخاب أغسطس ١٩٩١ . فدعا إلى نوع من رأسمالية الشعب ، محلاً بقوله « إننا نحتاج إلى الملايين من الملاك وليس حفنة من أصحاب الملايين » . وشدد يلتسين على المساواة فى الفرص وعلى حرية الاختيار : « سيكون لكل امرئ فرص متساوية فى هذا المعنى الجديد ، وسيجسد الباقى علينا أنفسنا .... وسيكون لكل مواطن فى روسيا ولكل أسرة الحرية فى الاختيار . إن قسائم الخصخصة هى التكررة التى يدخل بها كل فرد منا إلى الاقتصاد الحر » . (٣١)

كانت فكرة القسائم قد نشأت مؤخراً نسبياً . فلم ترد الإشارة إليها فى أى سياق قانونى إلى أن أعلن مرسوم رئاسى فى إبريل ١٩٩٢ أنها متوزعة على الناس فى الربع الرابع من عام ١٩٩٢ ، إلا أن ذلك بقى أمراً تهيئياً . وقد أصدر ، بالاقتران مع خطاب يلتسين فى أغسطس ، مرسوم رئاسى « بشأن إدخال العمل بنظام لشيكات الخصخصة فى الاتحاد الروسى » ، يحتوى على التفاصيل الضرورية . (٣٢)

كان مخطط القسائم مصمماً بحيث يكون بسيطاً ومنصفاً وشاملاً ومتطابقاً مع السوق . (٣٣) كان المقصود بالقسائم أن تشكل طلباً على جميع أنواع الممتلكات المقرر خصصتها . وكان المبدأ الأساسى أنه ينبغي أن يكون من حق كل مواطن روسى أن يحصل على شيك أو قسيمة خصخصة واحدة بقيمة اسمية تبلغ ١٠٠٠٠ روبل . وبذلك فإنه كان نظاماً للتوزيع المجانى متيحاً للجميع على قدم المساواة ويدون تفرقة بين الناس . كما لم تكن هناك قسائم لأغراض مختلفة ؛ فقد كانت كلها من نفس النوع . كانت فكرة حسابات الخصخصة قد استبعدت تفضيلاً للقسائم المطبوعة فى صورة أوراق مالية لأنها كانت أبسط فى التداول . وفى بولندا ، كانت الحكومة تعزز إرسال القسائم بالبريد . وقد أثار ذلك ضجة ، ليس فقط بسبب احتمال السرقة ، ولكن لأن الناس سيمنعون بهذه الطريقة حقوقاً فى الملكية بدون أن يبنلوا أى نوع من المجهود ، مع تحمل الدولة لتكلفة التنازل عن ممتلكاتها . ولذلك ، فقد كان يتعين استلام القسائم فى روسيا من فروع مصرف الاتحاد الحكومى مقابل رسم اسمى يبلغ ٢٥ روبلا لا غير .

كان النظام مشابهاً لمخطط القسائم التشيكوسلوفاكى ، على الرغم من أنه كان أكثر شعبية . كان الرسم الإدارى أسفر ، وكان بإمكان الكل حتى الأطفال أن يشتركوا فى المخطط الروسى ، وكان كل فرد يحصل على قسيمة واحدة . وكانت النية تتجه فى كلا البلدين إلى السماح بأن تكون للخصخصة بالقسائم ولعدة المدى إلى الدرجة التى تجعلها ذات قيمة ، وإلى الاضطلاع بإصدارات عديدة من القسائم . وكان أحد الفروق المهمة بينهما أن القسائم الروسية لم تكن شخصية ولكنها

قابلة للتحويل والتداول تماما . وكان ينظر إلى ذلك بوصفه مسألة تتعلق بحرية الاختيار . وحسبما أوضحه يتسين : « من الممكن ألا يكون بعض المواطنين راغبين في أن يصبحوا ملاكا . وعندئذ يكون بوسعهم أن يبيعوا قسائمهم » . (٣٩) كما كانت الحكومة تنظر إلى سوق القسائم على أنها سوق بدائية للأوراق المالية . وكانت مراكمة ملكية مجموعات الأسهم تعتبر أمرا إيجابيا ، لأنه كانت ثمة خشية من أن تكون الملكية أوهن من أن تنغر عن ظهور ملاك أقوياء . وكان تشويليس يأمل بأن يرتفع ثمن القسائم في السوق بما يجعل الخصخصة بالقسائم تحظى بالشعبية . (٤٠)

وكان البعض قلقا من أن تستخدم القسائم كنفوذ قسمهم بذلك في إحداث تضخم من خلال زيادة المعروض من أشياء النقود . ولذلك حظر على الشركات المملوكة للدولة أن تقبل القسائم كوسيلة للسداد . كما حددت القيمة الاسمية للقسائم بحيث تكون مرتفعة نسبيا ، وكانت سارية المفعول حتى نهاية عام ١٩٩٣ فحسب .

كان التهج المتبع يقوم على مبدأ « دعه يعمل » ويبدأ من اللقاع إلى القمة ، ويسمح للمواطنين بأن يستخدموا قسائمهم حسبما يترأى لهم . فكان بوسعهم الاشتراك في مزادات القسائم أو أن يستخدموا القسائم ( وفقا للخيار الثاني ) في شراء أسهم المنشآت التي يعملون فيها من خلال اكتتاب مفلق . كما كان بوسعهم أيضا أن يستثمروا قسائمهم في صناديق الاستثمارات أو القسائم ، أو أن يبيعوها فحسب . وقد شكلت صناديق القسائم بشكل تلقائي من المستوى الأدنى بمبادرة فردية كما حدث في تشيكوسلوفاكيا بالضبط ؛ ولكن السلطات أصرت ، بسبب الاحتيايل الواسع النطاق في الاقتصاد الروسي ، على حصول صناديق القسائم على تراخيص . ورغا عن ذلك ، فصرعان ما شُكل نحو من ٦٥٠ صندوقا من هذا النوع . ولما كانت الحكومة تخشى من تصرف الشركات الخارجية المغيرة بطريقة هوجاء ، فلم يسمح لصناديق القسائم بأن تمتلك أكثر من ١٠ بالمائة من أسهم أية منشأة .

وقد ثبت أن المخاوف من عدم اهتمام الناس باستلام قسائمهم ليس لها ما يبررها . ففي الحقيقة ، قام ١٤٤ مليون روسي ، أو ما يقرب من ٩٧ بالمائة من المؤهلين للاستفادة من النظام ، باستلام قسائمهم بعد تمديد الموعد النهائي لمدة شهر ينتهي في ٣١ يناير ١٩٩٣ .

#### الموازنة بين شتى أصحاب المصالح

كانت الوزارات الفرعية ، من التلاحية التقليدية ، تتولى للتصدي للحكومات الإقليمية . وكانت الأقاليم قد تولت في عهد نيكيتا خروشوف الإشراف على الاقتصاد لفترة وجيزة ، غير أن الوزارات الفرعية استعادت مواقعها بشدة . كانت الوزارات الفرعية تهيم على الصناعة بالكامل في فترة بريجنيف ابتداء من عام ١٩٦٤ ، في حين كانت لجان الحزب الإقليمية تسيطر على الزراعة ، والتجارة ، والخدمات الاستهلاكية . وقد علاج برنامج الخصخصة هذا لتوازن لصالح الأقاليم . إذ كانت سلطات الخصخصة الإقليمية تقوم بالفعل بخصخصة حتى الممتلكات الاتحادية . وكانت جميع الإيرادات الناجمة عن الخصخصة الصغيرة تنطلق تذهب إلى الموازنات الإقليمية . وأصبحت بعض المنشآت ، مثل مرفق المياه وغيره من المرافق العامة ، أصولا طويلة المدى للحكومات

الإقليمية . وأخيرا ، احتفظت لجان الممتلكات الإقليمية بمواقع التصويت المهيمنة في المنشآت المخصصة التي تمثل في العادة ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من الأسهم المقرر خصصتها في موعد لاحق .

بيد أن المشكلة الكبرى تمثلت في أن الحكومات الإقليمية كانت أيضا في أفضل موقع يتبع الحصول على رشوى ، وكان من بين الآثار الحتمية للمركزية المخصصة استثناء قدر كبير من الرشوة على الصعيد الإقليمي . كما رفضت الأقاليم التي تملك أصولا كبيرة أن تسمح للذين يقيمون في أماكن أخرى بالتنفذ إلى عملية المخصصة فيها .<sup>(٤١)</sup> غير أن كلا من هذين العاملين كان ينزع إلى تشجيع الحكومات الإقليمية على مساواة المخصصة السريعة . وكان الأمر أسوأ عندما تعتد السلطات الإقليمية بأنها راسخة التزم إلى الحد الذي ترغب معه في التوصل إلى سيطرة طويلة المدى وجنى ريع الممتلكات التي استولت عليها . وكان أوضح مثال لذلك مدينة موسكو . إذ أصبح للعمدة يوري لوطكوف أحد المنتقدين الرئيسيين لبرنامج المخصصة الحكومي لأنه لم يكن يولد إيرادات للدولة . ولذلك ، أسر لوطكوف على البيع وليس على المخصصة بالقصاص ، على الرغم من أن اهتمامه الحقيقي كان فيما يبدو تعظيم تدفق الرشوى . وكان لوطكوف يعتبر ، مثله في ذلك مثل تشوبايس ، وثيق الصلة بيلتسين ؛ ولذلك فلم يكن يوسع تشوبايس أن يستخدم تأييد بيلتسين له للفرز على لوطكوف . وعلى العكس من ذلك ، فإن بيلتسين اتخذ جانب لوطكوف الذي سرعان ما غير موقفه وأصر على المخصصة بالقصاص في موسكو فقط ، وهو ما كان يحقق منافع جلية له وللمقربين منه .<sup>(٤٢)</sup>

وكانت الوزارات الفرعية معادية تماما للمخصصة لأنها كانت الملاك الفعلية للمنشآت الكبيرة في عهد بريجنيف . وقد حلفت بأن المنشآت كانت أهم للمجتمع من أن تخصص ، وأن أحاد الأفراد لن يستطيعوا جمع رؤوس الأموال الكافية ، وأن وجود ملاك أجانب أمر خطير . إلا أن الوزارات الفرعية كانت قد قلصت بدرجة كبيرة وفقدت معظم سلطاتها بمقتضى « الليبرومسترويكا » . فلم يعد من حقها أن تصدر الأوامر إلى المنشآت وكان تخصيصها لأوامر الشراء والاستثمارات الحكومية محدودة ، غير أنها كانت لاتزال ذات نفوذ محسوس في الليبروفراطية الاتحادية الضخمة .

وقد أدركت الوزارات الفرعية نقاط ضعفها ولتخذت لنفسها خط دفاع ثانيا . فبدلا من معارضة المخصصة ، فإنها دعت إلى خصخصة مزيفة عن طريق التوزيع المجاني للأسهم . ليس على الأفراد أو المنشآت الخاصة ، وإنما على المنشآت المملوكة للدولة داخل نفس الصناعة . وكان من المتعين أن تبرز ، نتيجة لذلك ، شركات قابضة ضخمة ذات ملكية متشابكة . تقوم المنشآت المملوكة للدولة بتملك بعضها البعض في شبكة معقدة تقتصر إلى المسؤولية الواضحة أو التخفية . وفي الواقع ، كان من المقترض أن تحل الشركات القابضة محل الوزارات الفرعية . وكان التبرير الرسمي لذلك هو المحافظة على الروابط والإمدادات التكنولوجية فيما بين المنشآت والتي يمكن أن تنهار عندما تُمنَهل المخصصة . كان الممتدح هو الاستقرار وليس المناهضة وإعادة الهيكلة ،

وهو ما يتعارض مع الانشغال الواسع بالطابع الاحتكاري المفرط للاقتصاد الروسي . وكان المتحدث الرئيسي باسم الوزارات الفرعية في ربيع عام ١٩٩٢ هو وزير الصناعة ألكساندر تيكين ، إلا أن فلاديمير شومكو نائب رئيس الوزراء كان يناصرها أيضا منذ دخوله إلى الحكومة في يونيو ١٩٩٢ . (٤٣)

ورغم أن هذه الخطط كانت تتعارض مع السياسة الحكومية ، فقد كان من الشاق على الليبراليين أن يعرقلوها ، وقد علنت إلى الظهور تحت مسميات جديدة . (٤٤) وقد فازت بالتأييد من المدراء في لفتتين من الوزارات الفرعية ، ومن ثم أصبح بالإمكان تنفيذها . وفيما بعد ، وضعت تشريعات خاصة من أجل للشركات القابضة . وقد وقف المدراء كالمعهود إلى جانب الوزارات الفرعية في حالتين : الأولى ، عندما تكون المنشآت قد حققت خسائر لزم من طويل ولا يمكن أن تظل قائمة إلا بالدعم الهائل ( وبالأخص في المجمع العسكري - الصناعي ) ، فإن الشركات القابضة تستطيع أن تدم على التفتحات المالية وأن توفر سائرا ملائما للدعم ، والثانية ، عندما لا يكون بمقدور المدراء أن يشتروا المنشآت الضخمة ، مثل شركات النفط ، فإن الشركات القابضة توفر قدرا أفضى من السلطة والسيطرة . (٤٥) وفيما عدا ذلك ، كان المدراء يقفون عادة إلى جانب السلطات الإقليمية وليس الوزارات الفرعية . ومع ذلك ، كان للوزارات الفرعية بعض التأثير على خصخصة المنشآت الكبيرة جدا ، وقد أنشئت بعض الشركات القابضة من خلال قرارات حكومية استثنائية . إلا أن الوزارات الفرعية تظل الخاسر الكبير على العموم .

وكانت الهيئات المركزية في الدولة إما سلبية أو موالية للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة . غير أن وزارة الاقتصاد - التي كانت تعرف في السابق باسم جوزيلان - حاولت أن تستعيد نفوذها السابق في صيف عام ١٩٩٣ تحت قيادة أوليج لوف ، وهو صديق محافظ للرئيس يلتسين . وتضمنت مقترحاته رفع القيمة الدفترية للمنشآت بـ ٣٠٪ يمكن تقليل ما يشتره القسائم ، وإنقاذ حصة الملكية الموهوبة ، والمطالبة بسداد الثمن . بيد أن تشويش أفلح في دحر هذا الهجوم الخطير . (٤٦) ولم تتدخل وزارة المالية في الواقع في المناقشة ، حيث إنها كانت تأخذ جانب الإصلاحيين ، واستبعدت إيرادات الدولة الاتحادية من المناقشة .

عارض مجلس الصوفيت الأعلى برنامج الحكومة للخصخصة ، إلا أنه لم يقدم أي بديل حتى أوائل عام ١٩٩٣ ، عندما اقترح خيلار رايما : ينبغي بيع عشرة بالمائة من أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية ، وينبغي أن تحصل المنشأة على عوائد البيع . وينبغي إعطاء نسبة ٩٠ بالمائة المتبقية للمستخدمين ، على أن يتم دفع ثمنها رسميا بواسطة الأرباح المحتجزة على مدار ٣ إلى ٥ سنوات ، وينبغي أن تظل ١٠ بالمائة من هذه الحصة ملكية جماعية يكون للمدراء حق التصويت وفقا لها . (٤٧) وكان ذلك بمثابة محاولة لاستمداء كل من العمال والمدراء ضد برنامج الحكومة . وكان من شأن المخطط أن يؤخر الخصخصة ، رغم أن مؤيديه عرضوه بوصفه وسيلة للتعبيل بها . وكان من المقرر أن تظل الملكية جماعية بشكل مبهم ، وأن تظل ملكية العناصر الخارجية لأنني حد . وأقنعت الحكومة في عرقلة إقرار هذا البديل على أسس أنه يتناقض مع قانون الخصخصة الأصلي الصادر في يولية ١٩٩١ . وفي النهاية ، حاول مجلس الصوفيت الأعلى أن

يخرب برنامج الخصخصة من خلال مقترحات لا مغزى لها تملأ . وكان من بينها استبدال للتصاميم بحسابات الخصخصة - وهو مجرد أسلوب مختلف للخصخصة للحاشية ، وإن يكن من شأنه أن يعرقل الخصخصة وأن يوقفها فيما يفترض بسبب التعميدات التقنية . (٤٨)

وقد تم التحقق من تملطف الشعب الروسي من خلال عدد كبير من استقصاءات الرأى العام . وتفاوتت نتائجها بشكل ملحوظ وكبير بمرور الوقت ، بما لا يسمح إلا بالتأويل من التعميمات . بيد أنه كلما كان الغرض أصغر حجما وله طابع شخصي أكبر ، كانت خصصته أكثر شعبية . وأثبت أحد الاستقصاءات أن الترتيب التنازلي لشعبية الأغراض المتعلقة بالملكية الخاصة على النحو التالي : المملكتن أو الشقق ، قطع الأرض من أجل بناء المملكتن أو « الدائشا » ، فالمزارع ، فالسيارات ، فالمناجر أو مشروعات الأعمال . وقد حظى كل منها بدرجة قبول تبلغ ٧٥ بالمائة على الأقل . (٤٩) وكانت خصخصة المنشآت الصناعية الكبيرة أقل شمولا وتحظى بقبول ما لا يزيد على نصف الناس . (٥٠)

كانت هناك جماعات عديدة غير ممثلة بشكل صادق فى الجدول حول الخصخصة . ففئات العمال والمجالس العمالية ، التى كان ينبغي أن تشكل وفقا لقانون بشأن المنشآت المملوكة للدولة لعام ١٩٨٧ ، والتى كان لها وجود فعلى فى بعض الأحيان ، لم يؤخذ رأياها إلا لاما . غير أن فئات العمال القديمة كانت تناصر التوزيع المجانى للملكية على التجمعات العمالية . وكان من بين الجماعات التى خسرت تماما فى هذه الجولة الأولى المستثمرون الخارجيون - أى الروس الأغنياء غير المستخدمين فى الإدارة الحكومية أو المنشآت الجارى خصصتها . وقد أطلق عليهم فى الجدول اسم « رأس مال الظل » . وقد استبعد المستثمرون الأجانب بنفس الشكلة ، وكانت البلدان الأجنبية حكيمة فى عدم اضطلاعها إلا بجهود محدودة فحسب للإعراب عن انشغالها .

ورغم أن المستشارين الأجانب لم يكونوا يمثلون أية مصالح اقتصادية ، فإنهم كانوا يتقاسمون نفس الرؤى المتبصرة الغربية والأكاديمية السائدة بشأن التفكير الروسى حيال الخصخصة . كان مصدر الإلهام الرئيسى فى ذلك الحين للخصخصة الناجحة فى تشيكوسلوفاكيا ، فى حين أن الأخطاء التى وقعت فى بولندا كانت قد استوعبت تماما . (٥١)

وقد تم فرز الكثير من القضايا العملية . فاستبعدت جميع الأفكار المتعلقة بالتقييم المعقد بشكل قاطع . وكان يستخدم فى هذا الشأن إما القيمة النظرية الاسمية التى كانت قد استهلكت ، أو يستعاض عنها بنوع ما من المزايدات أو الأسعار التنافسية . غير أن الحكومة اضطرت ، باسم المرونة ، إلى ألا تقبل قط بالشركات المساهمة المفتوحة ، وإنما قبلت ببعض الشركات المساهمة المغلقة أيضا ، علاوة على نوع ما من الأسعار التفاوضية للممتلكات . ووجهت لطة قاسية إلى فكرة الملكية الجماعية ، وألحقت الهزيمة بالشركات للقبضة ، غير أنها ستعاود الظهور . ولما كانت حسابات الخصخصة غير عملية ، فقد اختيرت صيغ من طراز تشيكوسلوفاكى أكثر تبسيطا . وعلى عكس التشيك والسلوفاك ، حصل جميع الروس على الصيغ وليس الباقين منهم قط ، إلا أن كلا منهم حصل على صيغة واحدة فقط .

وربما يكون أكثر جوانب برنامج الخصخصة الروسي إقناعاً هو سياسته - أي للكيفية التي روعى واستعمل بها شتى أصحاب المصالح - ويمكن وصف هذا النهج إما بأنه عملي أو عديم المبدأ . ومع ذلك فقد تم للتقيد بالمبادئ الأساسية ، وكانت السياسة متروية ومرنة ؛ وكانت الحلول الوسط تكتيكية وليست استراتيجية . وعندما قدم تشويليس برنامج الحكومة للخصخصة لعام ١٩٩٢ ، فإنه صرح بأن المهمة الرئيسية خلال إعداد الوثيقة كانت إعطاء أتم قدر ممكن من الاعتراف لجميع المصالح. (٥٢) ووصف مستشاراه الرئيسيان ، أندري شلايفر ومكسيم بويشكو ، الخصخصة بأنها إعادة توزيع لحقوق السيطرة القائمة على الأصول فيما بين أصحاب المصلحة في شركة ما. (٥٣) وفي النهاية ، حصل العمال على النصيب الأكبر ، يليهم المدراء . وفازت الحكومات المحلية بجانب لا بأس به ، بل حصل الناس أنفسهم على شيء ما ، إلا أن الوزارات الفرعية ( باستثناءات قليلة ) لم تحصل على أي شيء تقريباً . وبالنسبة لتشويليس ، أصبح الهدف الرئيسي للخصخصة بشكل متزايد ، تكوين شريحة عريضة من الملاك الخواص ، (٥٤) وأعجب يلتسين بهذه الفكرة وجعلها الموضوع الرئيسي لخطابه في أغسطس ١٩٩٢ بمناسبة الذكرى السنوية للانقلاب القاتل .

ولم يثر أي أحد من المشاركين في الجدل العام أي تساؤل تقريباً حول الخصخصة في حد ذاتها ، حتى على الرغم من أنه كان من الجلي أن الكثير يعارضونها . وقد طرحت معظم المقترحات - حتى الخيار الرابع المقدم من مجلس السوفييت الأعلى - بوصفها محاولات للتعجيل بالخصخصة . لقد تكون توافق آراء سياسي عريض محبذ للخصخصة السريعة .

### برنامج جذري للخصخصة

كانت النتيجة الرئيسية التي أسفر عنها الجدل حول الخصخصة في ربيع عام ١٩٩٢ هي إقرار مجلس السوفييت الأعلى ، لبرنامج الخصخصة ، لعام ١٩٩٢. (٥٥) وكان البرنامج يحتوي على تعديلات جوهرية لكل من قانون الخصخصة المؤرخ في يولية ١٩٩١ وبرنامج الخصخصة المؤقت المؤرخ في ديسمبر ١٩٩١ . وكان من المقرر أن يثلو ذلك برنامج خصخصة سنوي لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، غير أن المبادئ الرئيسية له ظلت قائمة حتى يولية ١٩٩٤ فقط . وغلب على برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ جميع ممتلكات الدولة والبلديات فيما عدا المزارع الحكومية ، والأراضي ، والمصنك .

وأوضح البرنامج الأهداف الرئيسية للخصخصة على النحو التالي :

- تكوين طبقة من الملاك الخواص المهتمين بخلق اقتصاد سوق اشتراكي ؛

- زيادة كفاءة المنشآت ؛

- تحسين شبكة الضمان الاجتماعي بواسطة حصائل الخصخصة ؛

- للتزامن مع التثبيت للمالي ؛

- إيجاد بيئة تنافسية وتطبيق الاحتكارات ؛

- اجتذاب الاستثمارات الأجنبية ؛

- التحضير للقيام بمزيد من الخصخصة في ٩٣ - ١٩٩٤ .

وقد قسمت المنشآت إلى فئات بحسب المستوى الإداري والفروع والحجم . أولاً ، كانت ممتلكات الدولة في حاجة إلى أن تقسم إلى ممتلكات اتحادية وممتلكات بلدية . ومن ناحية المبدأ ، تم القيام بذلك من خلال مرسوم أقره مجلس السوفييت الأعلى في ٢٧ ديسمبر ١٩٩١ .<sup>(٥٦)</sup> ويحتكز قسمت المنشآت إلى خمس فئات بحسب الفروع . تلك التي يتوجب تخصيصها في عام ١٩٩٢ ؛ وتلك التي لا يجب تخصيصها في عام ١٩٩٢ ؛ وتلك التي لا يمكن تخصيصها إلا بقرار من اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة بعد التشاور مع الوزارة الفرعية ، أو بقرار من الحكومة الروسية وحدها ، أو بقرار من السلطات المحلية . وقد حظرت خصخصة ما يزيد على ٣٠ بالمائة من ممتلكات روسيا . فلا يمكن أن يخصص ما يزيد على واحد وثلاثين بالمائة إلا بإذن من الحكومة ، وكان تخصيص ٢٠ بالمائة يحتاج إلى موافقة اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، وكانت السلطات المحلية حرة في أن تخصص ١٧ بالمائة<sup>(٥٧)</sup> .

وكانت المنشآت الخاضعة للخصخصة الإمبريالية قلقة في تجارتها الجملة والتجزئة ، وخدمات التغذية العمومية ، والخدمات الاستهلاكية ، وشركات البناء ، والمنشآت الزراعية المملوكة للدولة بخلاف المزارع الحكومية ، والمنشآت العاملة في قطاع التصنيع الزراعي ، ومنشآت الصناعات الغذائية ، والصناعات الخفيفة ، والمنشآت التي تحقق خسائر في التشغيل ، والمصانع التي لم يتم تشغيلها بعد ، ومشاريع البناء غير المستكملة . وكانت الفكرة من ذلك البدء بما يعتبر يسيراً من الناحية التقنية وتحظى بخصخصة بشرعية من الناحية السياسية . وكان معظم هذه المنشآت يخضع للخصخصة الصغيرة النطاق<sup>(٥٨)</sup> . وكان الحظر على الخصخصة محدوداً بعام ١٩٩٢ . ولذلك فإن الإصلاحيين تجنبوا الدخول في مناقشة عميقة حول الحدود النهائية للخصخصة قبل أن تكون حتى قد بدأت .

وفي خطوة ثالثة ، أُسِمت المنشآت إلى ثلاث صغيرة ومتوسطة الحجم وكبيرة . وكانت المنشآت الصغيرة تعرف بأنها المنشآت التي لا يعمل فيها أكثر من ٢٠٠ مستخدم وتقل قيمتها الدفترية عن مليون روبل . وكانت المنشآت الكبيرة هي تلك التي يعمل فيها أكثر من ١٠٠٠ مستخدم ، وتزيد أصولها الثابتة عن ٥٠ مليون روبل ، في حين أن تلك التي تدخل في مجموعة الوسط ويعمل فيها ما بين ٢٠٠ إلى ١٠٠٠ مستخدم كانت تعتبر متوسطة الحجم . وكان التعريف المزوج القائم على كل من حجم العمالة ورأس المال يتيح للمنشآت خيارات تتعلق بتصنيفها ومن ثم خصصتها .

ومن ناحية المبدأ ، كان من المفترض أن تباع المنشآت الصغيرة بالمزاد أو تباع من خلال عطاءات عامة ، وأن تحول المنشآت الكبيرة إلى شركات مساهمة مفتوحة ، وكان من الممكن



للمنشآت المتوسطة الحجم أن تخصص بأى من الطريقتين . بيد أنه مُنح بطرق إضافية للخصخصة ، ولا سيما شراء المستخدمين الاستحواذى للممتلكات المؤجرة . وكان القانون يمنح صراحة تحويل المنشآت المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة مغلقة ، غير أن الكثير منها تحول إلى هذا الشكل على أية حال ، وعجزت الدولة عن وقفها عن ذلك .

كان برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٣ جاهزا في ديسمبر ١٩٩٢ ، إلا أنه تعرض لانتقاد حاد في مؤتمر نواب الشعب . وقد أضر هذا الانتقاد من إقراره وظل برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ سارى المفعول بدلا منه . وجاءت المعارضة الرئيسية للخصخصة حينئذ من الوزارات الفرعية التى أصرت على تملك ٥١ بالمائة من الأسهم فى عدد كبير من المنشآت . واستغلت اللجنة الحكومية لإدارة المنشآت المملوكة للدولة نفاد صير السلطات المحلية وطلبت بالمركرة بعيدة المدى للكيفية التى يؤذن بها بتنفيذ مقترحات الخصخصة . فلم يد بوسع موسكو أن تصدر الأوامر للأقاليم ، وعملت اللجنة على تكيف أساليبها وفقا لذلك مقلدة من التهديد بالجزاءات المركزية فى الوقت الذى زادت فيه من التركيز على الحوافز .(٥٩)

وعند تقليب النظر فيما حدث ، فإنه يبدو أن الفترة التى تتأخر يوم ٢٠ أبريل ١٩٩٣ كانت تمثل أواخر تهديد لبرنامج الخصخصة الروسى . فقد ولج رئيس الجمهورية هو والحكومة مأزقا سياسيا مع مجلس السوفييت الأعلى الذى كان يناصر خياره الرابع ، ويحاول تعويق برنامج الخصخصة . بيد أن هذه الإجراءات أبطلت بواسطة قرارات رئاسية . وكانت الوزارات الفرعية تقوم بهجمتها الكبيرة الأخيرة ، كما اتخذت السلطات الإقليمية أشد المواقف انتقادا للخصخصة . كان العديد من الأقاليم قد أوقف الخصخصة كلية . وتوقفت الخصخصة الصغيرة النطاق تقريبا ، فى حين أن الخصخصة بالقسطام استمرت بشكل مشبوه . كانت أسعار القسطام قد انخفضت إلى أقل من قيمتها الاسمية لأسباب سياسية . وفى ١٦ أبريل ١٩٩٣ ، عين ألويج لويوف وزيرا للاقتصاد ونائباً أول لرئيس الوزراء . وكان من بين أفكار لويوف الرئيسية أن يوقف مسيرة الخصخصة بالقسطام . واتخذ عمدة موسكو يورى لوتوكوف نص الخط . وأوحى تعيين لويوف بأن رئيس الوزراء تشيرنوميردين يعتقد نص الرأى ، وأن الرئيس يلتزمين قد تتجنب فى تأييده للخصخصة . وفى نص الوقت ، وصل الانتقاد العام للثقتين على الخصخصة إلى ذروته ، وكان تشوبايس على شفا الطرد من الحكومة . بيد أنه تم إنقاذ كل برنامج الخصخصة وتشوبايس فى نهاية الأمر بفعل التأييد الشعبى غير المتوقع الذى حظى به الإصلاح الاقتصادى فى الاستفتاء الذى أجرى فى ٢٥ أبريل ١٩٩٣ .

وإذا ما أخذ الهجوم السياسى الواسع على الخصخصة فى الاعتبار ، فإن من الجدير بالملاحظة أن الثاقمين على الخصخصة لم يخلوا عن مبالنهم . وحمبا صرح به تشوبايس فى أوائل عام ١٩٩٣ : «إننا نعارض قطعا إجراء أية تغييرات رئيسية فى النهج المتبع إزاء الخصخصة ، ولم تحدث أية تغييرات من هذا القبيل .... لقد تم تبنى المسار الراهن ، والأمر تسير الآن فُما بشكل طبيعى تماما . إن تغيير المسار الآن لن يكون له من معنى إلا أننا ، ببساطة ،

نفس ملايين الناس الذين آمنوا به .... ومنصر حتى النهاية على المبادئ الجذرية الأساسية للخصخصة ، (٦٠) وقد تمسك تشوبليس بهذا الموقف ، ولم يغير سياسته أو يضحى بأى من معاونيه .

واستعادت الخصخصة زخمها بعد الاستفتاء ، ولم تتعرض لمثل هذه الشدائد المؤلمة بعد ذلك . وقد أقر برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٤ بواسطة مرسوم رئاسى صدر عشية عيد الميلاد عام ١٩٩٣ . واحتفظ البرنامج بنص المبادئ فى الوقت الذى أصبح فيه أكثر تحديدا وتفصيلا بشأن الحوافز ، وتصدى لتصحيح التوازن فيما بين الملاك من عناصر الداخل والخارج لما فيه صالح العناصر الخارجية . (٦١) وقد اعتمد برنامج جديد للخصخصة لما بعد الصائم لبدء من يولية ١٩٩٤ . ولما كان التوزيع المجانى المستهدف قد حدث ، فقد كان بوسع للحكومة حينئذ أن تختار عمليات البيع التنافسى غير المركزية مقابل نقود . وجرى التأكيد على تحقيق إيرادات للدولة ، والملاك الأقوياء ، والاستثمارات ، إلا أن السرعة ظلت مهمة . (٦٢)

### الإدارة الماهرة

كان أحد الشروط المسبقة الحيوية لنجاح الخصخصة الروسية هو وجود ترتيبات سياسية . فعلى التقرب الصارخ مما حدث فى بولندا ، التى لم يكن لديها حتى وزارة للخصخصة خلال معظم السنوات الأولى لتحولها الاقتصادى ، أنشأت روسيا سلطة حكومية اتحادية واحدة تتولى المسئولية عن الخصخصة ، هى اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة . وبغلا عن ذلك ، كان هناك رجل واحد داخل الحكومة يتولى المسئولية عن الخصخصة ، ألا وهو وزير الخصخصة ورئيس اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، أناتولى ب . تشوبليس . ( وقد سهل من الأمر أن تشوبليس أُلحِق فى التمسك بموقعه خلال السنتين الأوليين للخصخصة ، وأنه رقى فى يونيو ١٩٩٢ إلى منصب نائب رئيس الوزراء ، مع احتفاظه بمنصبه السابق ) .

وقد نجح تشوبليس ، بكثير مما فعل أى وزير إصلاح اقتصادى آخر ، فى إقناع الرئيس يلتسين بأهمية الميدان الذى يتولى مسئوليته . ويبدو أن تشوبليس كان يحظى بتوفر سبل الاتصال المتكررة مع يلتسين ، كما أن من المسائل اللافتة للنظر كثرة عدد المراسيم الرئاسية التى أصدرت تأييدا لمبادرات الخصخصة التى يتبناها تشوبليس .

وعلى الرغم من عدم وجود برنامج رسمى للإصلاح ، فإن تشوبليس وضع برنامجا شاملا للخصخصة بسرعة مذهلة . وقد أقر البرنامج المؤقت الأول ، الأحكام الأساسية لبرنامج الخصخصة ، فى نهاية ديسمبر ١٩٩١ . كما وأميل تشوبليس العمل فى وضع برامج متكاملة من أجل الخصخصة المتعاقبة .

ومهما كانت الخصخصة تبدو مثيرة للجدل ، فإن تشوبليس أُلحِق فى الفوز بالمسئولية السياسية الكاملة عنها . وحالما أصبح برنامج الخصخصة المؤقت الأول جاهزا ، فإن تشوبليس حض الرئيس يلتسين على الاتصال برسلان جبولاتوف رئيس مجلس الموقفبب الأعلى . وقد أقرت رئاسة

مجلس السوفييت الأعلى البرنامج بسرعة وبالإجماع في اجتماع مشترك مع الحكومة في ٢٧ ديسمبر ١٩٩١. (١٣) وأدخل مرسوم رئاسي مؤرخ ٢٩ يناير ١٩٩٢ ، بشأن تمرير خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات ، للعمل باللائحة الضرورية للمحافظة على استمرارية عملية الخصخصة . بيد أن الموافقة البرلمانية على برنامج الخصخصة المتكامل كانت مطلوبة .

وفي أواخر مارس ١٩٩٢ ، كانت ممودة برنامج الخصخصة جاهزة لكي يعتمدها مجلس السوفييت الأعلى ، غير أن المزاج السلبى للمجلس كان قد أصبح أكثر سلبية إلى حد كبير . ورغمما عن ذلك ، لجنته تشويش لمحاولة إقناع النواب بها ، وذلك بدعم لا يقدر بثمن من بيتر فيلييوف رئيس اللجنة الفرعية للخصخصة في مجلس السوفييت الأعلى . وقد قدما تنازلات حقيقية لصالح كل من العمال والمندراء . وبعد شهر من المداولات المصمومة ، أقر مجلس السوفييت الأعلى في النهاية برنامج الخصخصة الذي يسمى لعام ١٩٩٢ في ١١ يونيو ١٩٩٢ . وحسبما تبين فيما بعد ، كان ذلك آخر قرار إصلاحى رئيسي يتخذه مجلس السوفييت الأعلى الروسى . وقد اغتتم تشويش الفرصة المتاحة التي كانت على وشك أن تُسد منافذها وحصل على القاعدة القانونية الضرورية للخصخصة . ومنذ ذلك الحين ، أصدرت القرارات المهمة المتعلقة بالخصخصة عن طريق المراسيم الرئاسية ، في حين كانت القرارات الأقل شأنًا تصدر عن الحكومة أو اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ذاتها . وفي عام ١٩٩٣ ، أصدر مجلس السوفييت الأعلى قرارات تلو الأخرى لتعويق الخصخصة ، غير أن هذه القرارات كانت تبطل على الدوام بواسطة مراسيم رئاسية .

وخلال السنة الأشهر الأولى لوجود تشويش في منصبه ، أقام دعائم اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة على الصعيد المركزى من خلال إنشاء « لجنة ممتلكات الدولة » في كل إقليم من الأقاليم البالغ عددها ٨٨ إقليمًا ، علاوة على لجان للممتلكات المحلية في المدن .(١٤) كان هذا التنظيم جديدًا بالأساس ، ومن ثم لم يكن ملوثًا بالأساليب وطرق التفكير الشيوعية مثل أجهزة الدولة الأخرى . وقد أنشئ بغرض الخصخصة بالذات ولم يتشوش بفعل المهام المتعارضة السابقة . وعلاوة على ذلك ، فقد كان تنظيمه غير مركزى إلى حد كبير ، حيث يضم حوالي ٤٠٠ موظف في اللجنة في موسكو بالمقارنة مع حوالي ١٠٠ موظف في كل لجنة ممتلكات إقليمية .

ورغم أن اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة كانت قد أنشئت في ظل حكومة الإصلاح ، فقد سبق أن أنشئ كيان يسمى « صندوق الممتلكات » في ظل النظام القديم بغرض الخصخصة وكان يتبع مجلس السوفييت الأعلى . وقد احتفظ بصندوق الممتلكات الاتحادى الروسى في ظل المخطط الجديد ، وجرى تطويره كتنظيم إقليمي مواز للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة . وكانت الفكرة من ذلك ضرورة قيام الفروع الإقليمية للجنة بالاستعداد للخصخصة وتنفيذها ، بالإضافة إلى إدارة الأصول خلال تنفيذها للخصخصة . بيد أن حقوق الملكية ظلت في يد صناديق الممتلكات الإقليمية التي كانت تعتبر البائع القانونى . غير أن إدارة صناديق الممتلكات كانت أصغر وأضعف من إدارة اللجنة . وقد تمعد المخطط بفعل تبعية اللجنة للحكومة ، في حين كان صندوق

الممتلكات تحت رعاية مجلس السوفييت الأعلى الذى كان ينظر إلى الصندوق بوصفه أداة لإحكام السيطرة الإدارية على الخصخصة (١٠) . ولذلك فإن الصراع ما بين الحكومة ومجلس السوفييت الأعلى تكرر فيما بين لجان الممتلكات وصندوق الممتلكات على كافة المستويات الإدارية ، الأمر الذى عقد من جميع الجهود التى بذلت من أجل الخصخصة .

وفى نوفمبر ١٩٩١ ، أنشئت لجنة للاستثمارات الأجنبية لترويج تلك الاستثمارات ، وتولى رئاستها واحد ممن بقى فيهم جايدار ، هو لئونيد جريجوريف ، الذى أصبح نائباً لوزير المالية . وفى فبراير ١٩٩٢ ، أصبح المصرف الاستثمارى الأمريكى ( جولدمان سلكس ، مستشاراً رسمياً للحكومة الروسية لشئون الاستثمارات الأجنبية . وحاول مصرف جولدمان سلكس أن يعزز من موقف جريجوريف ولجنته . بيد أن ليا من اللجنة أو الاستثمارات الأجنبية لم ينجحاً فى الانطلاق . واصطدم جريجوريف مع تشوبليس بشأن المبادئ الجذرية للسياسات . فقد أراد جريجوريف أن يسمح لمصرف جولدمان سلكس بأن يتفوض مع العملاء الغربيين حول فرادى الصفقات الاستثمارية ، إلا أن تشوبليس كان يمتنع أى صفقة غير شفافة مع الشركات الأجنبية قد تثير معارضة سياسية للخصخصة بصفة عامة . وبالمثل ، عارض جريجوريف الخصخصة بالقسائم ولا مركزية للخصخصة ، لأنها قد تمنع الحكومة من بيع المنشآت لمشروعات الأعمال الأجنبية . ورد تشوبليس على ذلك بأنه لا يوجد ما يعوق للمنشآت الأجنبية من شراء القسائم والمشاركة فى مزايدات القسائم أو شراء الأسهم من الأفراد الروس أو المنشآت الروسية بعد تنفيذ الخصخصة بالقسائم . وانتصر تشوبليس ، وترك جريجوريف منصبه فى خريف ١٩٩٢ . ولُغيت لجنة الاستثمارات الأجنبية بالأساس .

كانت تشريعات الخصخصة اتحادية الطابع ، إلا أن تنفيذ الخصخصة كان إقليمياً . ولذلك أصبحت القدرة على الخصخصة أكبر مما لو كان التنفيذ مركزياً ، ولم يكن من المستطاع وقف العملية بواسطة الاضطرابات المؤقتة فى موسكو . وحتى الأزمات السياسية الكبرى لم تسبب إلا تقلبات معتدلة فى حجم الخصخصة . كان الخصوم الشرسين للخصخصة ، مثل الوزارات الفرعية القديمة أو بقاياها ، طابع مركزى كبير . وكان بإمكان القاعمين على الخصخصة فى كثير من الأحيان أن يعيثوا السلطات الإقليمية ضد خصوم الخصخصة فى موسكو ، ولما كانت السلطات الإقليمية قد وسعت من نفوذها إلى حد كبير على حساب موسكو ، فإن للخصخصة استغلات من هذا الوضع .

وقد استغل المسؤولون عن الخصخصة الآليات الموجودة فى كل من للتظامين القديم والجديد بدهاء . فاحتوى برنامج الخصخصة المؤقت المؤرخ فى ديسمبر ١٩٩١ على ما يسمى بالأهداف الإلزامية للخطة ( حوالى ٥٠ بالمائة عادة ) بشأن خصخصة المنشآت فى عام ١٩٩٢ فى عشرة فروع محددة فى جميع الأقاليم . وكان من شأن هذا أن يشغل المسؤولين السوفييت القدامى بالعمل لصالح الخصخصة . كما كان مطلوباً من كل إقليم أن يقدم تقارير إحصائية شهرية معززة بالجدول من أجل تشجيعها على التنافس فيما بينها على سرعة تحويل الممتلكات . وقد أفضى هذا الأسلوب إلى انتشار التكتلات حول لجوء الليبراليين إلى الطرائق البلشفية ، إلا أنه حقق نجاحاً .

وكان من بين المطارات الأخرى العمل على تنشيط شتى للهيئات الحكومية بمطالبتها بتقديم برامج للخصخصة . كانت للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة تتبنى برنامجا منويا للخصخصة على الصعيد المركزي ، وكانت لجان الممتلكات في كل إقليم مجبرة على وضع برامجها الخاصة . والأهم من ذلك ، أنه كان يتعين على كل منشأة مختارة للخصخصة الإجبارية أن تضع مقترحاتها بشأن خصصتها . وبذلك ، دُفعت المنشآت في قطاعات مختارة إلى الخصخصة دفعا ، كما حدث في تشيكوسلوفاكيا بالضبط ، إلا أنه أتيح لها بأن تختار الطريقة التي يتم ذلك بها . وشجعت منشآت أخرى على أن تقترح الوسائل التي تخصص بها بلان من سلطات الخصخصة ، رغم أن فروعا حساسة معينة كانت قد استثيتت بداءة من الخصخصة .<sup>(٦٦)</sup> وقد حرص الإصلاحيون الروس على تجنب الوقوع في الوضع الذي حدث في بولندا حيث أعطى قانون الخصخصة المؤرخ بولية ١٩٩٠ لأطراف عديدة معينة ، الحق في الاعتراض على الخصخصة .<sup>(٦٧)</sup> وازدهرت الاستراتيجية بفعل المبادرات القاعدية التي قام بها مدراء المنشآت الذين أدركوا أن بوسعهم أن يكفلوا أنفسهم قرا طيبا من الملكية والمساعدة على حد سواء من خلال الخصخصة .

كانت الدولة تحتاج ، كما تضفي للطابع الرسمي على جميع جوانب الخصخصة ، إلى اعتماد مئات الصكوك القانونية . بيد أن روسيا كان لديها نقص حاد في المحامين ، وكان النظام القانوني بأكمله في حالة يرثى لها بسبب سفر حجه ، والنقص الحاد في الموظفين المؤهلين ، والفساد الواسع الانتشار . وكان هذا الأمر فيما يبدو ، من المعضلات الدائمة التي تواجه الخصخصة للروسية . وكان النهج الرئيسي الذي اتبعه الإصلاحيون هو أن يمسوا الأمور بقدر الإمكان . وقام جوناثان هاي ، وهو محام أمريكي وظفته اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، بكتابة عدد منير للدهشة من الإجراءات القانونية . وكان من بين العناصر الأخرى إيداء قدر كبير من التماسح إزاء انتهاك اللوائح المركزية ، إما لأغراض حميدة أو خبيثة . وكان الافتراض الأساسي في هذا المسند أن ما لم يخصص مسروق . ولذلك ، كانت للخصخصة المخالفة نوعا ما للأصول مفضلة عن التوقف عن الخصخصة .

لم تكن حاجة الروس إلى مساعدة المثقفين الغربيين كبيرة بمثل ما كانت في الخصخصة . وقد انغمس في الأمر عدد كبير من المحامين والاقتصاديين الغربيين .<sup>(٦٨)</sup> وقد تركزت الشكايات على مقدار ما دفع لهم وليس على فائدة عملهم والتي ثبت أنها كبيرة . ومن الأهمية البالغة أن يتوافر بالنسبة لمثل هذه المهام عدد قليل من الموظفين ذوي الكفاءات العالية . ومن الحق البالغ أن تمتنع وكالات المعونة عن دفع مكافآت متوامة مع ظروف السوق لمثل تلك الخدمات . ومع ذلك فإن التفسير الرئيسي للمساعدة الغربية الفاجحة للخصخصة الروسية أن القائمين الرئيسيين على الخصخصة الروسية ، تشوبليس ونائبه ديمتري فاسيلوف ، كانا يعرفان ما هي السياسة التي يريدانها . وقد أعطيا تعليمات لمستشاريهما حول إطار السياسات ، ولم يسمح للمستشارين بأن يعملوا كجماعة مصالح . كان المطلوب منهم أن يزودوا الحكومة بمشورة مفيدة في حدود ثوابت السياسة الحكومية . وكان ذلك يتناقض بشكل صارخ مع الحالة في بولندا . فقد ناصر عدد من الشركات الاستشارية الغربية في بادئ الأمر نهجا بريطانيا بلغ التعقيد ومكلفا ويطينا إزاء

الخصخصة هناك ، وهو ما تبين أنه غير قابل للتنفيذ . وبناء عليه فقد فشلت الخصخصة الكبيرة النطاق في بولندا . ومن المحتمل أن تصمد المساعدة التقنية الغربية المقدمة للخصخصة للرسمية بوصفها جانباً من أنفكا أشكال للمعونة الغربية لمساندة الانتقال الاقتصادى لما بعد الحقبة الشيوعية .

### الخصخصة العادية الصغيرة النطاق

لم تكن الخصخصة الصغيرة النطاق فى روسيا مسألة مبتكرة أو معقدة . كان الدرس المكتسب من أوروبا الشرقية واضحا : دعى السلطات المحلية تتبع المنشآت الصغيرة فى مزادات لقاء نقود ، وشجعها على الإصرار بالقيام بذلك . (٦٩) كان قد جرى القيام بعمليات بيع تجريبية للمتاجر فى سان بطرسبورج فى عام ١٩٩١ ، إلا أنه لم تخصص فعليا سوى عشرات قليلة من المنشآت الصغيرة المملوكة للدولة .

فأولا ، كانت ممتلكات الدولة قد قسمت فيما بين الدولة والبلديات . وكان يتعين بعد ذلك تحديد وضع المنشآت على النحو الصحيح بوصفها شخصيات اعتبارية مع تحديد تبعية الممتلكات لكل منشأة بعينها . وقد تم القيام بذلك بالنسبة لقطاع التجارة عن طريق « مرسوم بشأن إضفاء الطابع السوقى على المنشآت التجارية فى جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية » الصادر عن رئيس للجمهورية ، والذي حدد أيضا شروط إضفاء الطابع السوقى . ودعا التشريع أيضا إلى تقسيم منشآت التجارة الكبيرة . (٧٠) وكان من المتعين أن تنظم لجان الممتلكات الإقليمية والمحلية ، وهو ما تم إنجازه خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ . (٧١) وكان يتعين بمعدن إقرار القواعد المتكفلة بكيفية القيام بالخصخصة ، وهو ما تم عن طريق مرسوم رئاسى صدر فى ٢٩ يناير ١٩٩٢ . وكان المطلوب القيام بعمليات بيع تنافسية ( سواء عن طريق المزادات أو العطاءات العامة ) تكون مفتوحة أمام جميع الأشخاص المحليين ، رغم أنه كان يمكن من التناحية العملية أن تؤجر المنشآت الصغيرة أيضا مع إعطاء الحق للموظفين فى الشراء الاستحواذى . وعلاوة على ذلك ، حولت بعض المنشآت الصغيرة جدا إلى شركات مساهمة . (٧٢) وأخيرا ، تقرر إعطاء السلطات المسئولة عن الخصخصة حوافز قوية من أجل الخصخصة السريعة . إذ تقرر أن تحتفظ السلطات المحلية التى نفذت البيع بالإيرادات المتولدة عن المزادات . وحدد لكل إقليم وفرع فى برنامج الخصخصة المؤقت أهداف مخططة للخصخصة للصغيرة النطاق ( كانت تتراوح فى العادة بين ٤٠ و ٦٠ بالمائة ) . وطلب من كل إقليم تقديم تقارير شهرية عن الخصخصة تضم نحواً من خمسين جدولا . وهى حيلة روسية حقيقية دبرها ديمترى فاسيليف . وهدد تشويكس المتباطئين فى الخصخصة بفقد وظائفهم ، رغم أنه كان رحيما فى واقع الأمر .

كان كل شيء يبدو مهيأ من أجل خصخصة سريعة للمنشآت الصغيرة النطاق ، وكان من بين المكونات الإضافية وجود ريادة جسورة اجتذبت الكثير من الدعاية - نيجنى نوفجورود التى كان يحكمها ديموفراطيون شبان - . وفى أواخر فبراير ١٩٩٢ طرح أول ٢١ متجرا للبيع فى مزاد جرى فى نيجنى نوفجورود وسط تغطية تلفزيونية تسببت بحد كبير من الإثارة المسرحية وفى وجود كل من جورج جابلر ولتفولى تشويكس . (٧٣) وشعرت الأقاليم الأخرى الواحد تلو الآخر ،

بأنها معرضة للانهيار بالتكوك فعملت بعمليات الخصخصة الصغيرة النطاق التي تقوم بها . وكما حدث في أوروبا الشرقية ، سرعان ما أخذت للخصخصة الصغيرة النطاق في التمارع . ويبدو أن الدفعة الحاسمة جاءت من إقرار برنامج الخصخصة في يونيو ١٩٩٢ .

وقد وصلت الخصخصة الصغيرة النطاق إلى سرعتها القصوى في أغسطس ١٩٩٢ . وجرى خصخصة ما بين ٥٠٠٠ إلى ٦٠٠٠ منشأة في المتوسط شهريا في الفترة من أغسطس ١٩٩٢ إلى أبريل ١٩٩٣ . وبنهاية عام ١٩٩٢ ، كان قد تم خصخصة ٤٦٨١٥ منشأة ( انظر الجدول ٤ - ٢ ) . وكان شهر الذروة ، كالمعهود ، هو شهر ديسمبر ١٩٩٢ ( حيث تمت خصخصة ما يقرب من ١٢٠٠٠ منشأة ) ، والذي أظهر أن *shurmovshchina* للتقليدية أو التبعاض المفاجيء للإنتاج السنوي للاقتصاد الموجه يجري على قدم وساق . كان الرؤساء الإقليميون لا يزالون متلهفين على إنجاز خططهم للخصخصة السنوية . وكان من المفترض أن تكون روسيا قد خصصت ٣٥ بالمائة من شركاتها المملوكة للبلديات في عام ١٩٩٢ . (٧٤) وكان الهدف المحدد لعام ١٩٩٣ هو استكمال الخصخصة الصغيرة النطاق ، واستمرت هذه الخصخصة على الرغم من رحيل جايدار في ديسمبر ١٩٩٢ . بيد أنه ابتداء من أبريل ١٩٩٣ ، كان عدد المنشآت المخصصة يقاس فقط بعدد زوجي من الآلاف شهريا ، مما يشير إلى قياس غير دقيق للغاية . كان اهتمام الحكومة قد تحول إلى الخصخصة الكبيرة النطاق بالقصاصم ، وكانت الإحصاءات غير دقيقة إلى حد كبير بشكل لا يسمح بإصدار أحكام مؤكدة . وعلاوة على ذلك تباطأت الخصخصة للصغيرة النطاق في ربيع ١٩٩٣ من جراء الصراع الملتهب بين رئيس الجمهورية والبرلمان في أواخر مارس . بل وحظر العديد من الأقاليم المحافظة القيام بأية خصخصة أخرى . (٧٥) ويبدو أن ذلك كان آخر ما واجه الخصخصة من المعوقات الجسيمة . حيث تم التخلص منه بواسطة استفتاء ٢٥ أبريل . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان قد تم خصخصة نحو ٨٩٠٠٠ منشأة ، بما في ذلك ما يزيد على ٧٠ بالمائة من جميع المنشآت الصغيرة . (٧٦) وتناقصت سرعة الخصخصة من ٣٥٠٠ منشأة شهريا في عام ١٩٩٣ إلى نحو ٢٠٠٠ منشأة شهريا في عام ١٩٩٤ . وفي أول سبتمبر ١٩٩٤ ، كان عدد المنشآت المخصصة قد ارتفع إلى ١٠٦٠٠٠ منشأة . (٧٧)

ومن الناحية الكمية ، امتثلت للخصخصة الصغيرة النطاق للأهداف الطموحة المحددة لها تقريبا . كانت الأهداف قد حددت بشكل مرتفع عن عمد للضغط على لجان الملكية للتعبيل بالخصخصة . (٧٨) وأصبحت القطاعات الاستهلاكية للرئيسية ذات ملكية خاصة في الأغلب في عام ١٩٩٣ . وعلى سبيل المثال ، فيحلول أول مايو كان قد تم خصخصة ٥٢ بالمائة من منشآت تجارة التجزئة ، و٤٧ بالمائة من المطاعم والحانات ، و ٥٥ بالمائة من منشآت الخدمات الاستهلاكية ، وكانت الخصخصة الصغيرة النطاق قد انتشرت في كافة أنحاء البلاد تقريبا . (٧٩)

بيد أنه من الناحية النوعية ، لم تنفذ الخصخصة بحسب المستهدف تماما . فلم تصبح المزايدات والمطاعات العامة الطريقة الغالبة المستخدمة . فيحلول أول مايو ١٩٩٣ ، كان قد تم بيع ١٣,٦ بالمائة فقط من المنشآت المخصصة في قطاع تجارة التجزئة عن طريق المزايدات و ٣٦ بالمائة من خلال المطاعات العامة . بيد أنه كان قد تم تلجير ٤٠,٤ بالمائة أولا ثم قام المستخدمون فيها

جدول ( ٢.٤ ) عدد المنشآت المخصصة ، مارس ١٩٩٢ - أغسطس ١٩٩٤

الشهر	العدد الإجمالي للشركات المخصصة	العدد الإجمالي للشركات المخصصة في كل شهر	الشركات الصغيرة المخصصة في كل شهر
١٩٩٢			
مارس	١٣٥٢		
أبريل	٢٩٩٥	١٦٤٣	١٦٤٣
مايو	٥٨٥٥	٢٨٦٠	٢٨٦٠
يونيه	٨٩٣٣	٣٠٧٨	٣٠٧٨
يوليه	١٢٠١٥	٣٠٨٢	٣٠٨٢
أغسطس	١٧٢٣٠	٥٢١٥	٥٢١٥
سبتمبر	٢٢٥٧٧	٥٣٤٢	٥٣٤٢
أكتوبر	٢٩٢٣٥	٦٦٦٣	٦٦٦٣
نوفمبر	٣٤٩٣٢	٥٦٩٧	٥٦٩٧
ديسمبر	٤٦٨١٥	١١٨٦٥	١١٨٨٣
١٩٩٣			
يناير	٥٤٢٤٣	٧٤٢٨	٧٣٢٣
فبراير	٥٧٩٨٩	٣٧٤٦	٣٥٥٥
مارس	٥٩٤٩٥	١٥٠٦	١٠٧١
أبريل	٦٦٠٠٠	٦٥٠٥	٥٩٠٠
مايو	٦٨٠٠٠	٢٠٠٠	١٤١١
يونيه	٧٢٠٠٠	٤٠٠٠	٣١٤٢
يوليه	٧٨٠٠٠	٦٠٠٠	٥١٤٤
أغسطس	٨١٠٠٠	٣٠٠٠	٢٢٢٣
سبتمبر	٨٢٠٠٠	١٠٠٠	٧٢
أكتوبر	٨٣٠٠٠	١٠٠٠	١٥٩
نوفمبر	٨٦٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٣٣
ديسمبر	٨٩٠٠٠	٣٠٠٠	١٩٥٧
١٩٩٤			
يناير	٩١٠٠٠	٢٠٠٠	١٣٣٢
فبراير	٩٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٩٥
مارس	٩٥٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٦٨
أبريل	٩٨٠٠٠	٣٠٠٠	٢١٣٤
مايو	٩٩٠٠٠	١٠٠٠	١٦٧
يونيه	١٠٢٠٠٠	٣٠٠٠	١٦٤٥
يوليه	١٠٤٠٠٠	٢٠٠٠	
أغسطس	١٠٦٠٠٠	٢٠٠٠	

ملحوظة : المصدر رقم ٣ من العدد الإجمالي للشركات المخصصة مطروحا منه عدد الشركات المباعة في مزادات القسام ( انظر الجدول ٢-٤ ) . وتشير الأرقام المقربة إلى عدم دقة الإحصائيات .

المصدر : Russian Economic Trends, vol. 2, no. 4 (1993), p. 68; "Russian Economic Trends: Monthly Update," October 17, 1994, Table 11.



بشرائها بالكامل بعد ذلك ، وتمت خصخصة ١٣,٦ بالمائة من خلال تحويلها إلى شركات مساهمة ، وهو ما كان يرقى عادة إلى لشراء الاستحواذى من قبل المستخدمين أيضا . وتبرز البيانات الخاصة بالملك الجدد من الانطباع المنطق بالافتقار إلى الشفافية وغلبة ملكية عناصر الداخل . فقد اشترى المستخدمون نحو ٦٩,٩ بالمائة من جميع منافذ التجزئة المخصصة حتى أول مايو ١٩٩٣ ، في حين كان ٢٢,٣ بالمائة منها يتبع شخصيات اعتبارية ، بينما يملك أفراد من خارج المنشآت ٧,٩ بالمائة فقط .(٨٠)

وكان من بين أسباب نقضى احتياز المستخدمين لمنشآتهم أنه قد عرضت عليهم شروط شراء ممتازة . فإذا ما تقدم تجمع عمالي ببطء فائز في مزاد ما فإنه كان يحصل على خصم يبلغ ٣٠ بالمائة من السعر النهائي المسبق . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن التجمع يقوم بدفع ٢٥ بالمائة فقط من سعر الشراء الفعلي خلال شهر . ويعفى المبلغ المتبقى من القوائد ، ويمكن تسديده على فترة تبلغ ثلاث سنوات ، وبذلك فإن الثمن يكون قد خفض إلى حد كبير من الناحية الفعلية . أما المتزايد الفردي فإنه يتعين عليه ، على العكس من ذلك ، أن يدفع سعر الشراء بأكمله خلال شهر واحد .(٨١) وحتى بالرغم من ذلك ، فإن التجمعات العمالية كانت تفضل بشكل غلب عمليات الشراء الاستحواذى وهنا لشروط أفضل من ذلك بكثير . وكثيرا ما كانت المنشأة ذاتها هي التى تضطلع بالشراء الاستحواذى . فكانت الأرباح المحتجزة تستخدم فى السداد ، وكان يغلب أن يكون المستفيد الحقيقي فى تلك الحالات هو الإدارة وليس القوى العاملة .

وفى أوروبا الشرقية ( وعلى وجه الخصوص فى بولندا ) ، كان التناقض بين المتاجر المملوكة للدولة وتلك المملوكة للقطاع الخاص هائلا من حيث الطراز والمعرض والخدمة . بيد أن الفارق فى روسيا بين المتاجر المخصصة وتلك المملوكة للدولة كان طفيفا . وقد وصف أحد صحفىي لزنسبيا متاجر موسكو المخصصة فى نهاية ١٩٩٢ على النحو التالى : « إن أرفف المتاجر خالية كذى قبل . ولم يصبح الباعة - الملاك - أكثر تهديا . ولا يزال غش المشتري مستمرا .(٨٢) » وكان فى ذلك مبالغة لأن المبلغ عادت للظهور فى المتاجر ، إلا أن التقدم لم يكن مرضيا . وكان الأكثر لفتا للنظر أنه كثيرا ما كان يحدث إذا ما مثل الباعة عما إن كانت متاجرهم قد خصصت أو إن كانوا يملكونها أن يتبين أنهم لا يعرفون شيئا عن ذلك . وفى الحقيقة ، فإن معظم خصخصة المتاجر كان من نوع خصخصة عناصر للطبقة الحاكمة التدريجية لصالح مدراء المتاجر . وكان المزاد يسفر ، على نحو ما كان تشوبليس يكثر الإشارة إليه ، عن تحول تام للمتجر ، فى حين أن شراء المستخدمين الاستحواذى للمتجر ( كما كان يحدث فى موسكو ) لم يكن يحدث أى تغيير بالمرة .(٨٣) وساهمت اللوائح الخافقة فى إحداث القصور الذاتى . فلم تكن حقوق الملكية الخاصة قد تبرزت . إلا أنه كان يمكن للمرء أن يدرك على الفور أن المتاجر والاكتناك الخاصة الحديثة العهد مملوكة لأفراد بسبب مظهرها الأكثر ثراء .(٨٤)

ومن فصوص النجاح فى أوروبا الشرقية قيام الدولة ببيع الشاحنات فى مزادات محلية ، وبالأخص فى بولندا وألبانيا . ونتيجة لذلك ، برزت شركات للشاحنات الخاصة الصغيرة ، وخُلقت

شبكة نقل برى لامركزية وتنافسية . وقد وجد تشوبليس أن هذه الفكرة جذابة وحاول تنفيذها ، إلا أنه ثبت أن القيام بذلك بالغ الصعوبة في روسيا . فقد رفض وزير النقل المحافظ أن يؤيد هذا المخطط ؛ وحاج بأن شركات الشاحنات الروسية الضخمة تعمل بكفاءة ، رغم أنه كان من الواضح لكل ذي عينين أن جميع قياسات إنتاجية هذه الشركات لا أساس لها من الصحة ، وأن معظم الشاحنات كانت تسيّر فارغة وبمعدلات استغلال منخفضة للغاية . وبعد القيام بمحاولات فاشلة متكررة ، تحول تشوبليس إلى الشاحنات العسكرية بدلا من ذلك ، حيث كان من المقرر تخفيض حجم القوات العسكرية ؛ غير أنه برزت حجة تقول بأنه ينبغي السماح للضباط المسرحين بشراء الشاحنات الفالصة بأسعار مخفضة . وبالرغم من أن هذا الرأي حظى بالرواج ، فلم يحدث شيء . (٨٥) وأخيرا ، تم في أواخر أكتوبر ١٩٩٢ بيع ١٩٥ شاحنة من شركة محلية في مزاد في نيجني نوفغورود الرائدة . وكانت هذه أول شاحنات يملكها الأفراد في روسيا . (٨٦) غير أن هذا المزاد لم يعقبه مزادات كثيرة مماثلة . وحتى أول يناير ١٩٩٣ ، تم خصخصة ٣٠٢ منشأة نقل برى فقط . أي ٦ بالمائة من الإجمالي . وقد تحسنت هذه النسبة قليلا ، وبحلول أول يناير ١٩٩٤ ، كان قد تم خصخصة ١٤٧٥ منشأة للنقل البرى ( ٣٠ بالمائة من الإجمالي ) ، إلا أن للنقل البرى استمر في التباطؤ عن غيره من القطاعات من التلحية التنبؤية . (٨٧)

### الخصخصة الحاشدة الكبيرة النطاق

تمثل التحدى الأكبر للخصخصة الروسية في خصخصة ٢٥٠٠٠ منشأة صناعية كبيرة ومتوسطة الحجم تشكل التسيج الأساسى للاقتصاد الروسى . وقد تمت الاستفادة من الخصخصة الصغيرة النطاق كاختبار أولى لإدارة للخصخصة ، وللتى كانت متأهبة للقيام بمهام أكبر في أواخر ١٩٩٢ . وكان تقسيم ممتلكات الدولة فيما بين شتى المستويات الإدارية قد حدث بالفعل ، وكان قد تم تحديد خيارات للخصخصة . ولم يكن قد تبقى سوى تحويل المنشآت المملوكة للدولة إلى شركات مساهمة ، وتوليد مزيد من الطلب على الممتلكات المخصصة التى مصدر من أجلها الصناعات ، ثم القيام بعد ذلك بالخصخصة القطعية .

#### التحول إلى الشركات

كان من المتفق عليه على نطاق واسع ، منذ أن بدأت المناقشة حول الخصخصة ، أنه ينبغي تحويل المنشآت الكبيرة وبعض المنشآت المتوسطة الحجم إلى شركات مساهمة . بيد أن اعتبارات تتعلق بإنشاء مجالس الإدارة عرقلت هذه العملية .

ومع اعتماد برنامج للخصخصة في يونيو ١٩٩٢ ، حان الوقت لإنشاء شركات مساهمة على نطاق حاشد . وقد أصدر مرسوم رئاسى لهذا الغرض في أوائل يولية ١٩٩٢ . (٨٨) كان الهدف من التحول إلى شركات ، أو اكتساب الطابع السوقى ، هو جعل الشركات مستقلة عن إدارة للدولة وتحديد أطر ملكيتها . وكان من شأن ذلك أن يكون وسيلة لتشديد قيود الموازنة المفروضة على المنشآت والسماح لها بمزيد من حرية العمل .

ونص مرسوم التحول إلى شركات على أن تحول جميع المنشآت المقرر خصصتها إلى شركات مساهمة مفتوحة . وكانت الحجود الزمنية صارمة ، وكان من المتوقع أن تستكمل جميع عمليات التحول الإلزامية قبل أول نوفمبر ١٩٩٢ . وكان يتعين على لجنة الملكية المعنية أن تقوم بعد عملية التحول إلى شركات ، بنقل جميع الأسهم إلى صندوق الملكية الورثيق الصلة بالموضوع . وطالما كانت الدولة تمتلك جميع الأسهم ، فإن مجلس الإدارة كان يتكون من ممثلين عن اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، والمدراء ، والعمال ، والمصرفيين ، وربما أطراف أخرى شاركت في عملية التحول إلى شركات . وبعد الخصخصة ، يقوم حملة الأسهم بانتخاب مجلس الإدارة كما يحدث في أية شركة خاصة .

وكما كان متوقعا ، لم يُضطلع بعملية التحول إلى شركات بالسرعة المعتمدة ، إلا أنها كانت سرية نسبيا . وبحلول إبريل ١٩٩٤ ، كان قد تم تحويل نحو ٨٠ بالمائة من ٢٠٠٠٠ منشأة كبيرة ومتوسطة الحجم مؤهلة للخصخصة إلى شركات مساهمة .<sup>(٨٩)</sup>

وكان يتعين ، كما يتم تحويل المنشأة إلى شركة ، أن يعقد اجتماع عام للتجمع العمالي لاختيار واحد من ثلاثة خيارات للخصخصة . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان ٧٩ بالمائة من التجمعات العمالية قد اختارت الخيار الثاني الذي تقوم عناصر الدخول بمقتضاه بشراء ٥١ بالمائة من أسهم المنشأة بسعر رخيص ، واختار نحو ١٧ بالمائة منها خيار الخصخصة الأول الذي يعطى ٢٥ بالمائة من الأسهم للمستخدمين مجانا ، واختار واحد بالمائة فقط منها الخيار الثالث الذي ينطوي على قيام الإدارة بالشراء الاستحواذي . بيد أن المستخدمين ابتاعوا ٣ بالمائة أخرى من المنشآت التي يعملون بها ( تتكون من منشآت كان قد سبق تأجيرها ) بشكل استحواذي . ولم يكن ذلك مستهدفا كخيار قانوني .<sup>(٩٠)</sup> كان الاختيار منطقيا . فقد كانت عناصر الدخول في وضع قوى ، وأخذوا ما يستطيعون أخذه من الملكية . وفي بعض المنشآت ( وبالأخص المنشآت الغنية جدا ) ، لم يكن بمقدور المستخدمين أن يشتروا جميع الأسهم الرخيصة المقدمة لهم في الخيار الثاني . وبذا الخيار الأول أفضل بالنسبة لهم لأنه ينطوي على منحة مجانية . وكان الخيار الثالث مصمما عن قصد لمقاومة المحاولات الصارخة لقيام الإدارة بالشراء الاستحواذي الرخيص ، وقد أفلح في ذلك .

### مزادات القسائم

كانت الخصخصة الفعلية لمنشأة ما تتكون من خطوات عديدة . فأولا ، تشكل لجان للخصخصة لكل منشأة بتقرر خصصتها حالما يتم اكتسابها لطابع الشركات . وتقوم هذه اللجان بتنظيم عمليات اكتتاب مغلقة فيما بين المستخدمين لتخصيص الأسهم وفقا لخيار الخصخصة المختار . وفي الجولة الثانية ، يقام مزاد للقسائم . ويعدّز يمكن تكوين برامج ملكية المستخدمين للأسهم مما تبقى من الأسهم في صندوق الملكية . ويقوم صندوق الملكية بالاحتفاظ ببعض الأسهم ( حوالي العشر ) إلى أن تتقرر كيفية توزيعها .

ورغم أن معظم الأسهم منحت بالمجان لعناصر الدخول أو بيعت لها بثمن بخس ، فإن مزادات القسائم أصبحت للحدث الحاسم في عملية الخصخصة . وكان مزاد القسائم يختم عملية الخصخصة

برفمه للملكية الخاصة عن حد ٦٥ بالمائة الذى كان يعد الخط الفاصل الذى تعتبر المنشأة بعده قطاعا خاصا . وعززت شفافية المزاد وطليعه الفريد من هذا الإحساس بأن الحدث حاسم .

وكانت المزادات أبسط ما يكون من الناحية التقنية . فقد كان بوسع أى شخص أن يشارك فى مزاد للتصام : المستخدمون ، والشخصيات المحلية ، وصناديق التصام ، وعناصر الخارج ، بل والأجانب . ولكن لم يكن يقبل كوسيلة للدفع سوى التصام . بيد أن عناصر الخارج استبعدت بوسائل غير قانونية ، وذلك من خلال حجب المعلومات عن مزادات التصام بالدرجة الأولى . فعادة ما كانت مزادات التصام تعتبر شأنا محليا يهيمن عليها المستخدمون والشخصيات المحلية ذات الصلة بهم ، وربما واحد أو اثنين من ملاكى كتل الأسهم ( عادة ما يكونون صناديق التصام ) . وكثيرا ما كان الأفراد ينزلون فى مزادات التصام حيث كانت نسبة الأفراد إلى المستثمرين المؤسسين تميل إلى أن تكون ١ : ٤ .<sup>(٩١)</sup> وحاولت لجان الملكية على كافة المستويات أن تتصدى لهذا الميل بالإعلان عن المزادات بشفافية ، بما فى ذلك الإعلانات التلفزيونية . كما شجعت المنشآت الكبيرة على الاضطلاع بمزادات طبيعية للتصام من أجل تعزيز هيبتها ، وقد حققت هذه المزادات نجاحا هائلا بعد بدليتها المتعثرة .

ولما كانت مزادات التصام لا تتطوى على استخدام التقود ، فلم يكن فيها فائدة كبيرة للسلطات المحلية . وفيما بعد ، أعطى للجان الملكية المحلية حافز مهم : فقد خولت بأن تباع بعض الأسهم لقاء مال بعد انتهاء مزاد التصام . ورغم أنه كان من المفروض أن يباع ٢٥ بالمائة من الأسهم لقاء تصام ، فقد كان يطرح فى المزاد نحو ٢٠ بالمائة فى المتوسط . وأصدر فى مايو ١٩٩٢ مرسوم رئاسى بشأن حقوق المواطنين الروس فى المشاركة فى الخصخصة . ونص المرسوم على ضرورة بيع ما لا يقل عن ٢٩ بالمائة من جميع الأسهم فى مزادات التصام خلال ثلاثة أشهر من تحويل المنشأة إلى شركة .<sup>(٩٢)</sup> بيد أن الحصة المطروحة ظلت تدور حول ٢٠ بالمائة لأن المنشآت استمرت فى مقاومة الخصخصة بالتصام ، مفضلة الاحتفاظ بأسهمها لمستخدميها . ( قلقت شركات النفط على وجه الخصوص بطرح أقل من ١٠ بالمائة من أسهمها فى مزادات التصام ) .

أقيم أول ١٨ مزادا للتصام فى ثمانية أقاليم فى ديسمبر ١٩٩٢ . وقد شكل البعض منها الاتجاه الذى يحدى والذى حظى بالازدهار من خلال الدعاية الهائلة . ونما عدد مزادات التصام والأقاليم التى تشملها بإطراد حتى يونيو ١٩٩٢ ، عندما جرى بيع ما يقرب من ٩٠٠ منشأة بمزادات التصام التى أقيمت فى ٧٩ من بين ٨٨ إقليما . وقد تمت المحافظة على هذا المستوى المرتفع للمزادات حتى شهر يونيو ١٩٩٤ . وقد وصل عدد مزادات التصام إلى ذروته فى الفترة من ديسمبر ١٩٩٢ حتى يونيو ١٩٩٤ ، مما أظهر أن التقليد الروسى القديم المتعلق بالتعاظم المفاجئ للنشاط فى نهاية العمر لا يزال راسخا . وتم بيع ما يقرب من ١٤٠٠٠ منشأة كبيرة ومتوسطة الحجم بأكملها فى مزادات التصام ( الجدول ٤ - ٣ ) .

وكان لدى الشعب الروسى اتجاهات تقلصية إلى حد ما حيال الخصخصة بالتصام . وقد وجه أحد استقصاءات الرأى العام التى أجراها مركز عموم روسيا لدراسات الرأى العام فى ديسمبر

جدول ( ٤ - ٣ ) نتائج مزادات القسائم ، ديسمبر ١٩٩٢ - يوتية ١٩٩٤

الشهر	المنشآت المعالجة كل شهر	العدد الإجمالي للمنشآت المعالجة
١٩٩٢		
ديسمبر	١٨	١٨
١٩٩٣		
يناير	١٠٧	١٢٥
فبراير	١٩٧	٣٢٢
مارس	٤٤٦	٧٦٨
أبريل	٦١٤	١٣٨٧
مايو	٥٧٧	١٩٥٩
يونيه	٩٠٩	٢٨٦٨
يوليه	٩١٥	٣٧٨٣
أغسطس	٩٠٢	٤٦٨٥
سبتمبر	٨١٤	٥٤٩٩
أكتوبر	٩٦٤	٦٤٦٣
نوفمبر	٩٦٧	٧٤٢٥
ديسمبر	١٠٤٣	٨٤٦٨
١٩٩٤		
يناير	٦٦٨	٩١٣٦
فبراير	٧٠٥	٩٨٤١
مارس	٩٣٢	١٠٧٧٣
أبريل	٨٦٦	١١٦٣٩
مايو	٨٢٨	١٢٤٧٧
يونيه	١٣٥٥	١٣٨٣٢

المصدر : إحصائيات من اللجنة المركزية للإحصائيات / المركز القومي للإحصاءات .

١٩٩٣ مؤالا عما فعله الناس ، أو أرادوا أن يفعلوه ، بقسامتهم . واختار ٢٦ بالمائة أسهل خيار وهو المتعلق بشراء أسهم في صندوق القسائم ، في حين فضل ٢٥ بالمائة أن يبيعوا قسامتهم ، واختار ٧ بالمائة أن يتنازلوا عنها . وقام ١٥ بالمائة بشراء أسهم في المنشآت التي كانوا يعملون فيها أو يعمل فيها أفراد من أسرهم أو أصدقائهم ، ولم يرغب في الحصول على أسهم في منشآت أخرى سوى ٨ بالمائة فقط . وقال ٢٥ بالمائة إنهم لا يعرفون لماذا يفعلون بالقسائم . (١٢) ولم تكن للنتيجة النهائية مختلفة تماماً عن ذلك ، فوفقاً لمنظمة استقصاءات الرأي العام Mnenic : اشترى ٣٠ بالمائة أسهماً في صندوق القسائم ، وباع ٢٦ بالمائة قسامتهم ، وتنازل ١٣ بالمائة عن قسامتهم ،

وإن كان ٨ بالمائة فقط هم الذين بادلوا صلتهم بأسمهم في المنشآت التي يعملون بها ، ويادل ٦ بالمائة صلتهم بأسمهم في منشآت أخرى .(٩٤) وبحلول ٣٠ يونية ١٩٩٤ كان ١٤٤ مليوناً من ١٤٨ مليون روسي ( ٩٧ بالمائة ) قد استثمروا صلتهم .(٩٥)

ونتيجة لذلك ، فإن ١٤ بالمائة من الشعب ، أو ٢١ مليون روسي ، يتمتعون بملكية مباشرة للأسم ، ولدى ٣٠ بالمائة أخرى منهم ، أو ٤٤ مليون روسي ، ملكية غير مباشرة للأسم . وهذه الأرقام مبهرة حقاً . ورغم ذلك ، فقد وافق ٥٦ بالمائة من الشعب في أغسطس ١٩٩٣ على البيان الذي يفيد بأن توزيع الصلوات كان استعراضاً لا يغير شيئاً من حقيقة الواقع . (٩٦) ومن الواضح أن معظم الناس أدركوا أنهم لم يستفيدوا كثيراً من الناحية الاقتصادية من الخصخصة بالصلوات . وكانت هناك أسباب كثيرة لذلك . فقد نهبت معظم الأسهم إلى عناصر الداخل ، وتجنبت معظم المنشآت القيمة للخصخصة بالصلوات . وكانت حقوق حملة الأسهم الخارجيين ضعيفة ، ولم يكن الناس يؤمنون بحقوقهم كحملة أسهم ، كما أن الكثيرين كانوا محبطين ، لأنهم ضلوا في شراء أسهم في منشآت محددة . وقد انعكست ثقة الجمهور المحدودة في الصلوات في أسعارها التي لم ترتفع مع التضخم وإنما ظلت أقل من سعرها الحقيقي طوال معظم عام ١٩٩٣ . وقد تأثرت أسعار الصلوات بالأحداث السياسية بكثر من تأثرها بالمعروض من الممتلكات المطروحة للخصخصة . ومع ذلك ، فلم يبد الناس رد فعل إيجابياً ضد الخصخصة بالصلوات .

وعلى الرغم من إجراء الكثير من مزادات الصلوات ، فلم يستخدم في البداية سوى عدد أقل من المتوقع من الصلوات . وفي خريف عام ١٩٩٣ ، قررت الحكومة أن تطيل فترة صلاحية الصلوات حتى ٣٠ يونية ١٩٩٤ ، معلنة أن جميع عمليات الخصخصة في المستقبل ستكون لقاء أموال ، وأنه لن تكون ثمة شريحة ثانية أو ثالثة من الصلوات كما كان معتزماً في الأصل . وقد حدث تأثير قوي على المعروض في ربيع ١٩٩٤ ، حيث إن الكثير من المنشآت الكبيرة التي لم تكن قد أبدت اهتماماً بمزادات الصلوات من قبل ( وبالأخص شركات الطاقة ) قررت فجأة أن هذه المزادات أفضل خيار متاح لها . كان مدراء هذه المنشآت الفنية قد أخرجوا خصصتها لأنه لم يكن لديهم ما يكفي من النقود لاحتياز مقدار كبير من ملكيتها . إلا أنهم خلصوا إلى أنهم قد يحصلون في ظل التقييم المنخفض لأسهم المنشآت الثابتة على حصة من الملكية من خلال الخصخصة بالصلوات أكبر مما قد يحصلون عليه من خلال عمليات البيع العادية . ومن ناحية الطلب ، فقد أفضى طرح منشآت غنية جديدة في ربيع عام ١٩٩٤ إلى زيادة حادة في سعر الصلوات وصلت إلى عدة أضعاف من قيمتها الاسمية .

ورغم أن مزادات الصلوات لم تخصص بهذا الشكل سوى خمس أسهم ١٤٠٠٠ منشأة كبيرة ومتوسطة الحجم ، فإن الخصخصة بالصلوات كانت الحدث السابق في عملية الخصخصة . فقد حظي توزيع الصلوات باهتمام غير عادي وكان موضوعاً رئيسياً في الكثير من الدعاية والإعلام الحكوميين . وقد أشار أحد استقصاءات الرأي العام للترويجية التي أجراها مركز عموم روسيا لدراسات الرأي العام إلى أن هذه العملية كانت تعتبر بالنسبة للروس ثانياً أهم حدث في عام ١٩٩٢ ، بعد تحرير

الأسعار الذي جرى في يناير (١٧) وعملت الخصخصة بالصلام على تصحيح التفاوت فيما بين عناصر الداخل والخارج في عملية الخصخصة . وبغير ذلك كان الناس سيستعبدون بالاستبعاد من الخصخصة ، وكان من الممكن أن يؤدي استيلائهم إلى عرقلة هذه العملية . وعلاوة على ذلك ، هيمنت المعلومات الواردة من سلطات الخصخصة بشأن مزايدات التصلام ، وإعلانات صناديق التصلام على الإعلانات التلفزيونية . وقد ساعد ذلك على تضيق المقصود بالخصخصة ، وعلى معاوثة الناس للعملية . وما من شك في أن شفافية المزادات قد ساعدت على الحد من الفساد ، ومن خصخصة عناصر الطبقة الحاكمة ، والارتياح الجماهيري . وأخيرا ، فإن الخصخصة بالصلام عملت ، بفضل طابعها الحاسم ، على تحويل المنشآت من الناحية النوعية بطريقة لم يكن لينجزها التحويل إلى شركات أو الاكتتابات المعلقة على عناصر الداخل .

### خصخصة المساكن بطريقة غير ملفتة للنظر

بدأت خصخصة المنازل في وقت مبكر بسبب رواج الفكرة التي تقول بأنه ينبغي أن يكون بمقدور الناس أن يملكوا منازلهم . وقد ولدت هذه العملية عددا كبيرا من الملاك . وكانت الخلاصة الجلية أنه ينبغي السماح للمستأجرين بشراء شققهم مقابل مبلغ منخفض أو زهيد ، لأنهم يتمتعون بما يشبه حقوق الملكية في مساكنهم . فكتيرا ما كانت الشقق المؤجرة تورث ، وكانت الإيجارات زهيدة . ولما كانت الشقق الكبيرة نادرة ، فإن توزيع المساكن كان يتصف بالتساوى إلى حد ما . كما لم يتسبب أى من الملاك السابقين في حدوث تعقيدات ، بصرف النظر عن ملاك التلّيل من المباني التاريخية .

وكان أول مرسوم سوفيتي بشأن بيع المساكن المملوكة للدولة ، والذي كان غير فعال إلى حد كبير ، قد اعتمد في وقت مبكر يرجع إلى ديسمبر ١٩٨٨ ، وخصصت أول الشقق المملوكة للدولة في عام ١٩٨٩ . وقد بُذلت في يولية ١٩٩١ محاولة أكثر جدية في هذا الصدد مع إصدار قانون خصخصة المساكن الروسية ؛ والذي شكل الأسس القانوني لخصخصة المساكن وقد ألحق به في أكتوبر ١٩٩٠ عدد كبير من اللوائح التفصيلية المتعلقة بتطبيقه (١٨).

تمثل جوهر التشريع في أن المواطنين والأسر الروسية الذين يعيشون في شقق تملكها الدولة يستطيعون الحصول على صكوك ملكية قانونية لشققهم إذا ما رغبوا في ذلك . وكان هذا الأمر ينطوي على حقوق ملكية كاملة ، بما في ذلك الحق في بيع شققهم وتأجيرها وتوريثها . وكان الراغب في الشراء يعطى مساحة شتوية بالمجان ، بينما يتاح له الحصول على حيز إضافي مقابل تكلفة محدودة . وأعطيت المسؤولية الكاملة عن تلك السلطات المحلية ، ولم تعد خصخصة المساكن بعد ذلك من القضايا الوطنية . وتفاوتت سرعة الخصخصة إلى حد كبير بحسب المنطقة المحلية المعنية ، ولذلك يصعب تقديم نظرة مجملة عن الموضوع (١٩).

وفي البداية ، كان الناس مترددين في الحصول على صكوك ملكية شققهم . كانوا على ثقة من حيازتهم لها على أية حال ، وكانت الإيجارات منخفضة ، في حين أن التاشعات المتعلقة

بضرائب الملكية الجديدة كانت متفشية . وكان يغلب على الذين أقدموا على خصخصة شققهم أن يكونوا من كبار السن الذين يريدون تيسير توريث ممتلكاتهم ، أو الذين يزعمون الهجرة ويريدون بيع شققهم . غير أنه مرعان ما برزت في لمح البصر سوق للمساكن ، وراجت الخصخصة . وفي نهاية علم ١٩٩٢ ، كان قد تم خصخصة ٢,٨ مليون شقة ، وتمت خصخصة ٥,٨ مليون شقة أخرى في عام ١٩٩٣ . وفي أول أكتوبر ١٩٩٤ ، كان قد تم خصخصة ما مجموعه ١٠,٤ مليون شقة ( ٣١ بالمائة من المساكن الخاصة للخصخصة ) . وقد تم التنازل عما يصل إلى ٩١ بالمائة من هذه الشقق بالمجان . واستمرت خصخصة المساكن على نطاق واسع ، إلا أنها وصلت إلى ذروتها في مارس ١٩٩٣ ، عندما تمت خصخصة ٧٢٩٠٠٠ شقة ، ثم تراجعت إلى ١٥٠٠٠٠ شقة شهريا في صيف ١٩٩٤ ( انظر الجدول ٤ - ٤ ) . وفي هذا المجال ، تولت موسكو للصدارة وحافظت عليها بسبب الجهود المحمومة التي كان يبذلها المسئولون المحليون . (١٠٠)

وكانت خصخصة المقارات التجارية أكثر تعقيدا من ذلك بكثير وتكررت إلى النهاية . كان الوضع القانوني بالغ التعقيد ؛ وكثيرا ما كانت حقوق الملكية مختلطة ما بين المنشآت والحكومات المحلية . وكان يحدث في كثير من الأحيان أن تسيطر إحدى المنشآت على المباني دون أن يسمح لها بالحصول على إيجارات منها ، إذ كان يتعين أن تدفع للمسلطات المحلية .

## عرقلة الإصلاح الزراعي

كان الإصلاح الزراعي أكثر أشكال الخصخصة شعبية إلى حد كبير ، وفقا للعديد من استقصاءات الرأي العام . فقد كانت الملكية الخاصة للمزارع تحظى بدرجة من التأييد الشعبي تبلغ ٧٥ بالمائة أو أكثر . (١٠١) وكان ثمة تصورات كثيرة لهذه الشعبية . فمن ناحية ، كان سوء الإدارة السوفيتية في الزراعة لافتا للأنظار بوجه خاص . وكانت كلمة كولخوز ( المزرعة الجماعية ) تستخدم كمراذف شعبى للفوضى . وكان لدى نحو ٥٠ مليون أسرة روسية ( جميع الأسر تقريبا ) قطع زراعية خاصة ويستمتعون بفلاحة الأرض . وقد خلبت رومانسية ريفية معينة الأبواب ، على نحو ما يتجلى من النجاح الذي حققه الشعراء القرويون الروس في الثمانينيات . وبالتالي ، فعندما أصدر الرئيس يلتسين في نهاية الأمر مرسوما يخل العمل بالملكية الخاصة للأرض في أكتوبر ١٩٩٣ ، نظر إلى ذلك باعتباره رابع أهم حدث في تلك السنة الزاخرة بالأحداث الخطيرة . (١٠٢)

وقد تصدرت جماعة الضغط الزراعية الجبلية المؤلفة من رؤساء نحو ٢٥٠٠٠ مزرعة جماعية وحكومية لهذه الطموحات الشعبية . لم يكن لدى هؤلاء الأساطين الزراعيين أى مصلحة في خصخصة الزراعة . بل على العكس ، كانوا يريدون الاحتفاظ بمزارعهم الجماعية والحكومية ، ويولد الأقسى من القواعد التنظيمية والدعوم كذلك .

كانت خصخصة الزراعة مهمة معقدة من الناحيتين التقنية والاقتصادية . كان القطاع بأكمله ضخما ، والمزارع الحكومية والجماعية يعمل فيها مئات العمال . وكانت الاحتكارات الزراعية تسيطر على مبيعات المزارع ومشترياتها . وكانت المسافات شاسعة والبنية الأساسية سيئة . وكان



جدول ( ٤ - ٤ ) خصخصة الشقق السكنية ، ١٩٨٩ - ١٩٩٤  
بالآلاف

الإجمالي	الخصخصة	
١٠	١٠	١٩٨٩
٥٣	٤٣	١٩٩٠
١٧٥	١٢٢	١٩٩١
٢٧٨٨	٢٦١٣	١٩٩٢
		١٩٩٣
٣٣٤٣	٥٥٥	يناير
٣٩٧٣	٦٣٠	فبراير
٤٧٠٢	٧٢٩	مارس
٥٣٤٢	٦٤٠	أبريل
٥٨٦١	٥١٩	مايو
٦٣٥١	٤٩٠	يونيه
٦٧٥٩	٤٠٨	يوليه
٧١١٦	٣٥٧	أغسطس
٧٤٧٢	٣٥٦	سبتمبر
٧٧٨٠	٣٠٨	أكتوبر
٨٠٩٩	٣٦٩	نوفمبر
٨٥٩٢	٤٩٣	ديسمبر
		١٩٩٤
٨٨٩٩	٣٠٧	يناير
٩٢٣٨	٣٣٩	فبراير
٩٤٢٢	١٨٤	مارس
٩٦٢٢	٢٠٠	أبريل
٩٨٢٣	٢٠١	مايو
١٠٠١٣	١٩٠	يونيه
١٠١٦٤	١٥١	يوليه
١٠٢٩٩	١٣٥	أغسطس
١٠٤٥١	١٥٢	سبتمبر
١٠٥٩١	١٤٠	أكتوبر
١٠٧٣٤	١٤٣	نوفمبر
١٠٩٧٥	٢٤١	ديسمبر

المصادر : Goskomstat Rossi, *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozhenie Rossi 1994 g.* ( Russia's socioeconomic situation, : المصادر 1994 ) ( Moscow, 1995 ), p. 83.

يغلب على السكان في الريف أن يكونوا أكبر منا ، حيث أن الشعب يرحلون إلى المدن . ولم يكن ثمة وجود لمسجلات الأراضي ، حيث لم يكن ثمة وجود لمقتضى الأراضي اللازمين لإنشائها . وكانت المزارع الفردية التي تنفصل عن المزارع الجماعية الكبيرة المملوكة للدولة تنظر إلى الأمان حيث كان يسهل نهبها أو حرقها بواسطة الجيران للحد الذين يظنون أنهم لم يحصلوا على حقوقهم .(١٠٣)

ورعنا عن ذلك ، فإن الزراعة المتخلفة بدلت كأحد أشكال للتأجير في ظل حكم جورباتشوف في بداية التسعينيات ، إلا أن نطاقها كان محدودا . وفي نهاية عام ١٩٩٠ ، كان هناك ٤٤٠٠ مزرعة خاصة .(١٠٤) وقد تناول الإصلاحيون للروس مسألة الإصلاح الزراعي في المؤتمر الروسي لنواب الشعب الذي اعتمد قانون المزارع الفلاحية وقانون الإصلاح الزراعي ، في وقت مبكر يعود إلى نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠ . وأعطى قانون المزارع الفلاحية ، للأفراد الحق في ترك المزارع الجماعية والحكومية أخذين معهم حصصهم من الأراضي والأصول المشاعية . بيد أن المؤتمر الروسي لنواب الشعب رفض اعتماد القانون قبل تعديله بالنص على عدم إمكانية إعادة بيع الأرض خلال عشر سنوات . وبالإضافة إلى ذلك ، ينبغي للاجتماع العام للمزرعة أن يقرر ماهية الأصول التي تعطى للمزرعة الفلاحية .(١٠٥) وقد ازداد عدد المزارع الفلاحية بنحو ٥٠٠٠ مزرعة في عام ١٩٩١ .(١٠٦) بيد أن حقوق ملكية الأرض ظلت محدودة ولم يُعترف بالملكية الخاصة للأرض في دستور جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية على الرغم من أنها كانت مقبولة في قانون الإصلاح الزراعي ، الصادر في ديسمبر ١٩٩٠ .

وأصبحت حقوق الملكية الكاملة للأرض والإصلاح الزراعي الحقيقي من القضايا المحببة لدى الديمقراطيين . بيد أن جماعة الضغط الزراعية فازت في الوقت نفسه بتأييد مؤتمر نواب الشعب . وفي إبريل ١٩٩٢ ، صوتت أغلبية من المؤتمر الروسي لنواب الشعب ضد السماح بالملكية الخاصة للأرض . وأفضت هذه المعارضة القوية إلى استحالة قيام الإصلاحيين بتعديل الدستور . وبناء عليه ، أصبحت خصخصة الأرض إحدى القضايا السياسية الكبرى في خريف ١٩٩٢ . وقامت حركة روسيا الديمقراطية ، بحملة قبل انعقاد المؤتمر السابع لنواب الشعب في ديسمبر ١٩٩٢ لجمع توقعات من أجل إجراء استفتاء حول الإصلاح الزراعي . وكانت الحملة ناجحة : إذ تم جمع ١,٩ مليون توقيع ، رغم أن المطلوب لغرض الاستفتاء كان مليون توقيع فقط . إلا أن مؤتمر نواب الشعب تحليل على القضية بإعطاء حقوق محدودة لبيع الأرض .(١٠٧)

وزادت المسألة الزراعية تعقيدا عندما عهد يلتسين بمهمة القيام بالإصلاح الزراعي إلى نائب رئيس الجمهورية ألكسندر رومسكوى في الفترة من فبراير ١٩٩٢ إلى إبريل ١٩٩٣ . وتسبب رومسكوى بشكل جلي في إحداث شقاق ، وتضايف مع جماعة الضغط الزراعية . وسرعان ما قرر أن البلاد لا يسهل أن تنشأ المزيد من المزارع العائلية ، وكان يفضل بدلا من ذلك إنشاء شركات زراعية صناعية كبيرة تعطى لها مدخلات ضخمة من الدعم الحكومية ، كما لو كان يستوحى الإلهام من نيكيتا خروشوف .(١٠٨)

وفي مواجهة هذا الوضع المعقد والصعب ، اتخذت الحكومة نهجا ثلاثي الأبعاد . البعد الأول هو التحرك بحرص إزاء كتلة المزارع الجماعية والحكومية ، فاعتمدت الحكومة مرسوما في ٢٩ ديسمبر ١٩٩١ يأمر بإعادة تنظيمها في أي شكل عاوى من أشكال الاتحادات . (١٠٩) وقام معظمها بتحويل نفسه إلى نوع مماثل من الشراكة ، إلا أنها أصبحت منشآت حقيقية على الأقل . وقُطعت الصلة المباشرة التي تربطها مع وزارة الزراعة بصفة رسمية . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان ٩٥ بالمائة من هذه المزارع قد اضطلع قَبْلِها بالتحويل القانوني المطلوب . (١١٠) وبالمثل ، ضمت المنشآت التي تتاجر مع الريف إلى الخصخصة الصغيرة النطاق ، غير أن جماعة الضغط الزراعية قاومت في هذا الشأن بضراوة أيضا .

وحاول الرئيس وحكومته المرة ثلو الأخرى إدخال العمل بقانون يسمح بعد طول انتظار بالملكية الخاصة للأرض . ومن أسف أن مجلس السوفييت الأعلى عارض هذا القانون إلى أن حالت نهايته الأتية . وفي ٢٧ أكتوبر ١٩٩٣ ، أصدر يلتسين في نهاية الأمر مرسوما بشأن تنظيم علاقات الأرض وتطوير الإصلاح الزراعي في روسيا ، أقر الملكية الخاصة للأرض تماما . (١١١) وأنشئ في نفس الوقت سجل للأراضي ، وسُمح بشراء الأرض وببيعها ، وباستخدامها أيضا كرهن . وقد مهد هذا المرسوم الطريق نحو تفكيك المزارع الجماعية من أسفل ، وهو الأمر الذي جُرب في نيجني نوفجورود ، ثم أقره فيما بعد تشويبايس ورئيس الوزراء تشيرنوميردين . (١١٢)

وكان النهج الثاني إزاء الإصلاح الزراعي هو الاستمرار في محاولة إنشاء المزارع العائلية . وكانت المزارع العائلية ، من الناحية القانونية ، إما مزارع مستأجرة أو خاصة ( على نحو متزايد ) . واستمر التوسع فيها بعد أفول اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . فأنشئ في عام ١٩٩٢ ما يبلغ مجموعه الصافي ١٣٤٠٠٠ مزرعة عائلية جديدة ، وأنشئت ٨٧٠٠٠ مزرعة جديدة في عام ١٩٩٣ ، مما رفع مجموع المزارع إلى ٢٧٠٠٠٠ مزرعة ( انظر للجدول ٤ - ٥ ) . وكان متوسط مساحة للمزرعة ٤٢ هكتارا . ولم تهجر في عام ١٩٩٢ إلا ٥١٠٠ مزرعة عائلية ، رغم أن هذا العدد ارتفع إلى ١٤١٠٠ مزرعة في عام ١٩٩٣ ، وهو ما ينطوي على معدل بقاء محقول إلى حد أكبر . ورغم ذلك ، قُلم ينشأ في خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٣ إلا ١٢٠٠٠ مزرعة عائلية جديدة ، وفي عام ١٩٩٤ أنشئت ٧٠٠٠ مزرعة جديدة فحسب . ومع اختفاء الظروف المواتية للنمو في الزراعة المستندة إلى الائتمانات المدعومة بشكل مرتفع ، فإن المزارع العائلية وجدت نفسها محصورة بين ضغوط المزارع الحكومية والجماعية في مناطقها ، والتي كانت تعتمد عليها بشكل بالغ . ونتيجة لذلك ، كانت أحوال المزارع الفلاحية غير يقينية ، وسبل حصولها على الموارد محدودة ، وإنتاجيتها غير مبهزة . (١١٣)

وكان النهج الثالث إزاء الإصلاح الزراعي هو التوسع في استخدام قطع الأرض الخاصة الذي ثبتت فاعليته على مر الزمن . وكانت هذه القطع تشكل من الناحية الرسمية ٢ بالمائة من الأراضي الزراعية ، ويعود إليها ٢٤ بالمائة من الناتج الزراعي الإجمالي في عام ١٩٩٠ . وفي الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، ازدادت مساحة قطع الأرض الخاصة إلى أكثر من النصف

جدول ( ٥ - ٤ ) التوسع فى المزارع الخاصة ، ١٩٩٠ - ١٩٩٣

السنة	المزارع الخاصة الجديدة ( الصالى )	العدد الإجمالى للمزارع الخاصة
١٩٩٠	لا يوجد	٤٤٣٧
١٩٩١	٤٤٥٨١	٤٩٠١٣
١٩٩٢	١٣٣٧٧٤	١٨٢٧٨٧
١٩٩٣	٨٧٢١٣	٢٧٠٠٠٠
١٩٩٤	٩٠٠٠	٢٧٩٠٠٠

المصدر : Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no.4 ( 1993 ), p. 69; Goskomstat Rosii, *Rossiiskaya Federatsiya v cifakh v 1993 godu* ( Moscow, 1994 ), p. 40; Goskomstat Rosii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p.54.

لتصل إلى ٥ بالمائة من مساحة الأراضي الزراعية فى عام ١٩٩٣ ، حينما كان يعود إليها ٣٦ بالمائة من الناتج الزراعى الإجمالى . وأرست أحكام قانونية جديدة الملكية الخاصة الكاملة لقطع الأرض . ويبدو أن مجموعها قد وصل إلى ٥٠ مليون قطعة فى عام ١٩٩٣ - أى قطعة أرض خاصة واحدة لكل ثلاثة من الروس ، أو قطعة واحدة لكل أسرة معيشية .<sup>(١١)</sup> وكان بوسع كل من يرغب فى تملك قطعة أرض خاصة أن يفعل ذلك . ولما كان من المفترض أن تخصص قطع الأرض الخاصة لصالح مستأجريها ، فقد خلقت بذلك قاعدة للملكية العقارية العريضة . وإلى جانب ذلك ، كان إنتاج للقطع الخاصة وفيرا ، وكانت بمثابة متمتع للصدمات الاجتماعية .

وربما يبدو أن من سوء الحظ أن أكثر أشكال الخصخصة شعبية كان من بين أبسطها . بيد أن العديد من البلدان ( مثل ألبانيا وبلغاريا وليتوانيا ) بدأت بإصلاحات زراعية مبكرة لأنها كانت تحظى بتأييد شعبى . إلا أن النتائج كانت مروعة . فالإصلاح الزراعى حصل على بؤس وبؤس بسهولة إلى انخفاض شديد فى الإنتاج الزراعى إذا ما شعر المزارع بعدم الأمان ، أو إذا لم تكن أسواق المنتجات الزراعية حرة بدرجة كافية . وقد كان التأكيد الشعبى على الإصلاح الزراعى فى حقيقة الأمر انكماسا لنقيض الماركسية . أى إلقاء تأكيد شديد على الملكية والإنتاج فى الوقت الذى نهمل فيه أهمية حرية التجارة والحصانة القانونية لحقوق الملكية . وقد تجنبت روسيا تلك المشاق ، على الأقل فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الحساسين . كما يبدو أنه كان من دواعى الحكمة تجنب الصدام المباشر مع جماعة الضغط الزراعية بشأن الإصلاح الزراعى إلى أن يتم تحرير التجارة الزراعية .

### ظهور المنشآت الخاصة الجديدة

تعتبر الإحصاءات المتعلقة بظهور المنشآت الخاصة الجديدة سينة على وجه الخصوص ، ولا تسمح بإجراء الكثير من المقارنة الزمنية . ومن الجلى أنه تكونت الكثير من المنشآت الخاصة

الجديدة . وتنكر اللجنة الحكومية للإحصاء أنه كان يوجد نحو ٧٠٠٠٠ منشأة صغيرة تمثل ١١,٥ بالمائة من مجموع العملة في أول أكتوبر ١٩٩٣ (١١٥). بيد أنه لا بد وأن يكون الرقم الحقيقي ضعف ذلك على الأقل نظرا إلى التهرب الواسع الانتشار من الضرائب والتسجيل . ومع ذلك فإن هذا يُعدّ ، بأى مقارنة مع أوروبا الشرقية ، رقما صغيرا جدا ، ومن الواضح أن المنشآت الخاصة الصغيرة الجديدة لم تظهر في روسيا بنفس سرعة ظهورها في أوروبا الشرقية . ومن بين أسباب ذلك أن المنشآت الصغيرة تعرضت لدرجة أكبر من القمع من قبل المجرمين والمسؤولين الحكوميين القامدين .

وكان ٥٨ بالمائة من هذه المنشآت الروسية الصغيرة يعمل بالتجارة . بيد أن هذا الرقم منخفض بالمقارنة مع بولندا ، حيث تراوحت حصة التجارة بين ٦٠ و ٨٠ بالمائة من جميع المنشآت الصغيرة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، أى عقب ما يسمى بالتغيير الجمع مباشرة فيها . ويبدو كما لو أن الوضع القانوني غير المستقر في روسيا قد أضرب بالتجارة الخاصة على وجه الخصوص . وحتى مع ذلك ، يقدر بأن التجارة الخاصة ( بما فيها التمولونات الاستهلاكية ) كان يعود إليها ٧٥ بالمائة من مبيعات تجارة التجزئة في روسيا في عام ١٩٩٣ (١١٦). وفي قطاع التصنيع ، ظهرت المنشآت الخاصة الصغيرة بشكل بالغ النشاط إلى حد ما ، وتضاعفت في عام ١٩٩٣ لتبلغ ٧٥٠٠٠ منشأة توفر ١٠ بالمائة من للعمالة الصناعية (١١٧).

وكان من بين التطورات الرأسمالية المبكرة في روسيا بروز ٣٠٠ بورصة سلعية عملت كبورصات سلعية لمرحلة ما قبل الرأسمالية . وكانت تزايد على كل شيء بقليل من النظام أو التخصص . ومع التحرير الكبير للأسماع في يناير ١٩٩٢ ، ولجعت البورصات السلعية لزمة . فقد كانت تعيش بالدرجة الأولى على مضاربات مصنعة - فقد كان سمسرتها يشترطون السلع بالأسعار المنخفضة التي تتحكم فيها الدولة ، ويبيعونها بأسعار السوق الحرة المرتفعة . ( فليس من المريب أنهم كونوا أثروات هائلة ) . وبحلول صيف عام ١٩٩٣ ، كان عدد البورصات النشطة قد انخفض إلى ١٥٠ بورصة ، وكانت ٤٠ منها فقط هي التي تعمل بالطراد . كان أريمون بالمائة من جملة أعمالها مركزا في ست بورصات سلعية ، أربعة في موسكو والأخريان في ساراتوف وأومسك . وكانت معظم التجارة في السلع الرئيسية ، مثل النفط ( موسكو ) ، والحبوب ( ساراتوف ) ، والقمح ( نوفوسيبيرسك ) ، والنيكل ( موسكو ) ، والالمنيوم ( موسكو ) ، وألواح الخشب ( موسكو ) ، تتركز في بورصة متخصصة واحدة . وقد تطور القليل منها إلى أسواق أسهم حقيقية ، وارتفع التعامل في النقود والأوراق المالية من ٣ بالمائة من جملة أعمال البورصات في عام ١٩٩٢ إلى ٤٦ بالمائة في عام ١٩٩٣ (١١٨).

ويعد أن سُحج بتجارة الجملة العادية ، تضامل عدد البورصات السلعية التي لم يعد الزمان زملتها ، من تلقاء نفسها . بيد أنها كانت قد قمت في الوقت نفسه مساهمة قيمة في إنشاء جميع أنواع الأسواق . إن نشأة البورصات السلعية وأقولها يوفر دعما طيبا للفكرة التي نفيذ بأنه إذا ما سمح للسوق بأن تكون حرة فإنها تعمل بصورة تلقائية على تنمية أفضل الهياكل السوقية ، حتى

ولو مرت بأطوار ما قبل الحداثة . فلو لم يكن قد منح ليورصات ما قبل الرأسمالية بأن تتطور بحرية ، لما كانت هيكل المبادلات القائمة في الوقت الراهن والتي تنصف بقدر متزايد من المفعولية قد برزت . ولولا أسعار المبادلات الحرة المحبوب ، على سبيل المثال ، لأصبح إنجاز تفكيك القيود التنظيمية أكثر صعوبة .

وبالإضافة إلى المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية ، أصبحت شركات التأمين ظاهرة سوقية رائجة في عام ١٩٩٣ . فقد أنشئ نحو ١٠٠٠ منها ، وكان معظمها شركات مساهمة مخلقة (١١٩) .

## الإفلاس على مهل

إذا ما كان لاقتصاد سوقى أن يعمل وأن يتجدد ، فإن بناء المنشآت وتدميرها يعتبر أمراً حيوياً ، ومن ثم فإن الإفلاس يعتبر أداة مفيدة . وكان إصدار قانون للإفلاس من بين الطموحات المبكرة للإصلاحيين الروس . وقد طرحت مسودة للقانون في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٩٠ ، إلا أن مجلس السوفييت الأعلى رفض أن يقرها عدة مرات . وجاءت المعارضة الأولية لعمليات الإفلاس من جماعة الضغط الصناعية التي حاجت بأنها يمكن أن تفضى إلى إغلاق واسع النطاق للمنشآت .

وتصدى الرئيس يلتسين لتشدد مجلس السوفييت الأعلى بأن أصدر في ١٥ يونيو ١٩٩٢ مرسوماً بشأن تدابير لدعم وإعادة تأهيل المنشآت المصنوعة المملوكة للدولة ( المنشآت المظلمة ) وتطبيق إجراءات خاصة عليها ، . وقد زود هذا المرسوم لجان الممتلكات بالحق في إعلان إفلاس المنشآت ، وخيرت هذه اللجان بين إعادة تنظيم المنشآت المظلمة أو تصفيتها (١٢٠) . بيد أنه من الناحية الواقعية ، قليلاً ما أعلن عن إفلاس أى منشأة .

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ ، اعتمد مجلس السوفييت الأعلى في النهاية ، قانوناً بشأن إعصار ( إفلاس ) المنشآت ، (١٢١) ووضع هذا القانون للمسئولية الرئيسية عن إعلان إفلاس المنشآت في يد محاكم التحكيم القائمة . وأخيراً قام الأساس القانوني الكامل لحالات الإفلاس ، وحدثت حالات إفلاس قليلة . إلا أنه لم تُحل إلى المحاكم حتى مارس ١٩٩٤ سوى حوالي ٥٠ حالة إفلاس ، وأعلن عن إفلاس عشر منشآت فقط . وتمثلت المشكلة الأعمق في أنه لم يكن يوجد في دلفل الهيكل المؤسسى للقيام سوى القليل من الأشخاص الذين لديهم اهتمام بلجوء منشأة ما على الإفلاس .

وانضطمت الحكومة في مايو ويونيه ١٩٩٤ بجهود جديدة للتسهيل بحالات الإفلاس . فقد تم اعتماد عدد من السكوك القانونية لإدخال العمل بمعايير صارمة تتعلق بتعيين إفلاس الإفلاس . كما أنشئت وكالة حكومية للإفلاس . - وما أن حل ديسمبر ١٩٩٤ حتى كان عدد موظفي الوكالة قد وصل إلى ١٠٠٠ موظف . بيد أن الوكالة لم تكن تعتبر أن دورها يتمثل في التهوض بعمليات الإفلاس ، وإنما بالأحرى في إصدار التعليمات للمنشآت ، ولذلك فأنها أصبحت عبة إضافية (١٢٢) . ونتيجة لذلك ، ظل عدد حالات الإفلاس قليلاً على الرغم من أن الأمر قد

انتهج إلى فصل أصول ثابتة كبيرة في آلاف من المنشآت التي توقفت عن العمل فعليا . ومن أسف أن التجزيع ربحها هي التي أضلحت من دون العالم الشيوعي السابق في الاضطلاع بعدد كبير من عمليات الإنفلاس لمنشآت متوسطة وكبيرة الحجم . ولو أن روسيا كانت قد تمكنت من أن تفرض المزيد من حالات الإنفلاس في وقت مبكر لكان أمرا مثيرا للدهشة .

### الخلاصة : خصخصة ناجحة

كان بوسع أناتولى تشوبايس أن يصرح مقفرا في مارس ١٩٩٤ : « يسعنى أن أعلن رسميا أن الاتهباز الموعود لم يحدث ولا يمكن أن يحدث بعد الآن . إن أكثر من نصف ناتجنا القومي الإجمالي ينتج بالفعل خارج القطاع الحكومي » (١٢٤) . كان تحويل نصف الاقتصاد من الدولة إلى أيدي القطاع الخاص في سنتين فحسب إنجازا استثنائيا . ومن الصعب أن يتخيل المرء تحويلا أسرع وأوسع مدى من ذلك لممتلكات معقدة بالمستوى الذي نجحت روسيا في القيام به . لقد برز عشرات الملايين من الملاك الجدد .

وتفاوتت مقاييس الخصخصة بدرجة كبيرة ، ونتيجة لذلك فإنه يمكن تجميع صورة تقريبية فحسب للحصة النسبية للقطاع الخاص في شتى الفروع . ففي بداية عام ١٩٩٤ ، كانت حصة العمالة غير الحكومية تبلغ رسميا ٤٢ بالمائة ( انظر الجدول ٤ - ٦ ) . وبنهاية عام ١٩٩٤ ، كان ما يقرب من ٦٠ بالمائة من القوى العاملة يشتغلون فيما يبدو لدى القطاع الخاص في الأغلب . بيد أن القاعدة الشائعة كانت الاشتغال بعدة وظائف ، وكانت الوظيفة العمالة للشخص تمثل في الأغلب الأعم وظيفته المسجلة ، في حين أن أنشطته الخاصة كانت تميل إلى توليد دخل أكبر له .

ويبدو أن تجارة التجزئة والتغذية قد أصبحت في أيدي القطاع الخاص كلية . كما أصبح للمنشآت الخاصة الهيمنة في الخدمات ، وعلى الأقل في الخدمات المالية ( وبالأخص المصارف التجارية وشركات التأمين ) . والسمة المدهشة أن معظم الصناعة تمت خصصتها ، في حين ظل البناء والنقل والزراعة في القطاع العام بصورة غالبة .

وفي البداية ، كانت للشكوى المعيارية الروسية بشأن الخصخصة هي بطؤها المفرط . إلا أنه لما كانت روسيا قد قامت بأسرع خصخصة شهدها العالم ، فإن هذه الحجة تنقد كل أسانيد صحتها . لقد كانت الأولوية القصوى للسرعة ، وتم التقيد بذلك . بل الأغرب من ذلك أن نسمع الروس يحاجون بأنه كان من شأن البيع أن يقضى إلى خصخصة أسرع . لقد تمسكت بولندا والمجر بالبيع ، وكانت خصصتهما أبطأ بوضوح من الخصخصة في تشيكوسلوفاكيا وروسيا (١٢٥) .

ومن المفترض أن يكون الإسراع بالخصخصة أسهل في المراحل المبكرة من التحول . وتتميز بولندا بأنها البلد الذي ناقش مسألة الخصخصة الكبيرة النطاق بدلا من الاضطلاع بها . وكما طالت مدة المناقشة ، أثير المزيد من المشاكل المحتملة (١٢٦) . واستطاعت شتى المجموعات أن تقدر مصالحها ، وكذلك الآفاق المتاحة لها بشكل أفضل ، وهو ما يعنى تعبئة المصالح المكتسبة المهمة ضد اتخاذ قرار مبكر . ونتيجة لذلك ، شركت منشآت كثيرة دون أن يكون لها ملاك فطيون ،

جول ( ٤ - ٦ ) العالة بحسب نوع الملكية ، ١٩٩٠ - ١٩٩٣  
بالملايين

١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٧١,٠	٧٢,٠	٧٣,٨	٧٥,٣	إجمالي العالة
٤١,٥	٤٨,٢	٥٥,٧	٦٢,٢	قطاع الدولة والبلديات
١٢,١	٨,٣	٧,٥	٣,٠	المنشآت ذات الملكية المختلطة
٠,٥	٠,٦	٠,٧	٠,٦	المنظمات الاجتماعية
٠,٣	٠,٢	٠,١	٠,١	المشروعات المشتركة
١٦,٦	١٤,٧	٩,٨	٩,٤	القطاع الخاص

المصدر : Goskomstat Rossii, Rossiiskoye Federatsiya v nizhrat v 1993 godu, p. 82.

وبالتالى أسيتت إدارتها . بيد أن الحكومة الروسية حافظت على وجود زخم ميلسى قوى بحيث يقبل الناس للخصخصة .

والسبب الآخر الذى يجعل الخصخصة المبكرة المريحة أسهل ، أن معظم المنشآت تبدو مريحة قبل أن تبدأ آثار التثبيت فى الظهور ؛ والناس يستخدم حتى ذلك الحين أن يحصلوا على أسهم منها . بل إن الملكية الخاصة للمنشآت السببة تعتبر بالنسبة للمجتمع مسألة لها قيمتها أيضا . إذ تستطيع الحكومة أن ترفض بسهولة أن تمنح دعما للمنشآت الخاصة بكثير مما تستطيع بالنسبة للمنشآت المملوكة للدولة . ومن المؤكد أن تصفية للمنشآت غير المريحة وإعادة توزيع الموارد المخصصة لها أمر يدر عليه الملاك الخواص المعنيون بأفضل من الموظفين الحكوميين غير المباين . وعلى العكس من ذلك ، فإن المجر وبولندا ظلتا تحملان على كاهلها عددا كبيرا من المنشآت الطفولية غير المريحة المملوكة للدولة والتي تحتاج إلى دعم هائلة ، ومن ثم تمثل خطرا على كل من التثبيت والرفاه . والمثير للدهشة أن الحكومة الروسية لم تقترف كثيرا من الأخطاء الجسيمة فى مثل هذه العملية المريحة .

وكان من بين الحجج الشائعة ضد الخصخصة بالتصايم أن الناس لن يقدروا قيمة تصايمهم وإنما سيبيعونها بشئ بخص . وقد كانت الأسعار فى مزادات التصايم منخفضة تماما ، مما يعنى ضمنا أن المنشآت الروسية الكبيرة لا تملأ سوى عدة ملايين قليلة من الدولارات (١٧) . ويمكن تفسير انخفاض الأسعار بطرق كثيرة . وأحد التفسيرات أن الناس لم يكونوا يؤمنون بأن الملاك من العناصر الخارجية سيجنون أرباحا ، مقترضين أن الملاك من عناصر الداخل سيقنصون جميع الفوائض فى صورة أجور أو مزايا إضافية . والتفسير الثانى أن الناس لم يكونوا يؤمنون بسلامة المنشآت الروسية الكبيرة التى يمكن لهم أن يستثمروا فيها . وقد يكون التفسير الثالث أن سبل الوصول إلى مزادات التصايم كانت مقيدة بسبب نقص المعلومات وتكاليف الانتقال المرتفعة على حد سواء . غير أن من الاحتمالات الأخرى أن الرأب كانت أكبر من أن يعالجها الكثير من الناس .



وأخيرا ، فقد يكون الناس غير مهتمين ببساطة بالاندثار والاستثمار ، وربما يكونون قد فضلوا أن يبيعوا أسلحتهم فحسب .

ولا يزال الوقت مبكرا للقطع بأي شيء عن توزيع الثروة ، إلا أنه في هذه الظروف من حقوق الملكية السيئة التحديد ، والأسواق التي تمثل بصورة سيئة ، وقلة المستثمرين المهرة ، والحاجة إلى تغييرات هيكلية ضخمة ، فإن بروز توزيع غير متساو تماما للثروة يبدو حتميا . وحتى مع ذلك ، فمن الطبيعي أن يفضى التوزيع المجاني إلى توزيع أكثر تساويا ، مما يفضى إليه البيع الذي يستطيع عدد قليل من المستثمرين الذين لديهم قايض من المال أن يشتروا من خلاله الأصول المملوكة للدولة بأسعار زهيدة . ويفض النظر عن أن ما وزع من الأصول على العاملين في المنشآت كان أكثر مما وزع على الجمهور بصفة عامة ، فإنه يقدر بأن عدد العاملين الذين استفادوا من بعض الخصخصة يبلغ ٤٠ مليونا .

كما يلقي باللائمة عن الفساد على الخصخصة . ومن الحقيقي أن الخصخصة والفساد قد ترافقا فيما يبدو ، غير أن العلاقة السببية غير واضحة . وفيما يقال ، كان المصدران الرئيسيان للدخل المنحرف في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، هما قيود التصدير والائتمانات الرخيصة ، وليس الخصخصة . وما من شك في أن عملية الخصخصة كانت مصحوبة بممارسات منحرفة ، غير أن مما يثير الدهشة أنها لم تكن شديدة الوضوح . وحتى لو كانت الحكومة قد فشلت في مطالبتها بالشفافية في الكثير من عمليات الخصخصة المحلية ، فإن الخصخصة ذاتها استمرت بسرعة مدعشة . وعلاوة على ذلك ، فإن إنشاء حقوق الملكية الخاصة بوسائل منحرفة يعنى ضمنا ارتكاب جريمة واحدة ، وهو أفضل من دفع الرشاوى بصفة منتظمة من أجل استغلال حقوق الملكية العامة . وما من شك في أن مزادات التقاسم التي حظيت بدرجة عالية من العلنية والشفافية قد حثت من الفساد . وإذا ما أخذنا في الاعتبار ضعف الدولة الروسية وخاصة نظمها القانوني ، فإن من المذهل أنه أمكن التقليل بمثل هذه الخصخصة المنتظمة .

ومن بين الانتقادات الأخرى أن الخصخصة الروسية لم تكن « حقيقية » لأنها لم تنض إلى إعادة هيكلة . بيد أن التغييرات الهيكلية الضخمة التي حدثت في عام ١٩٩٤ قد أبطلت هذا الاعتراض فيما يظن . وقد أظهرت المنشآت الروسية في عام ١٩٩٢ وفي معظم ١٩٩٣ ربحية طيبة بفضل السياسة النقدية المتهاودة ؛ فلم تشر لذلك باضطراب إلى إعادة الهيكلة بفضل النظر عن شكل الملكية . فالتحرير يعطى للمنشآت حرية التصرف ، والتثبيت الاقتصادي الكلي الذي يجعل النفوذ شحيحة يجبرها على التصرف . وعندما تضطر المنشآت قسرا إلى إعادة الهيكلة ، فإن الأمر يتباين بحسب نوع الملكية ، غير أن المنشآت الروسية لم تواجه قيودا شديدة على الموازنة حتى أواخر عام ١٩٩٣ . وبالمثل ، فقد تمت الحاجة بأن الخصخصة لم تؤد إلى أي تحسن في أداء روسيا الاقتصادي ، ولكن كيف يحدث مثل هذا التحسن مع وجود هذا التضخم المرتفع ؟

بيد أن من بين النقائص الجسيمة في الخصخصة الروسية غلبة ملكية عناصر الدخل . وتعطى للدراسة التي أجراها جوزيف بلاسي على ٢٠٠ منشأة في عام ١٩٩٤ فكرة ما عن هيئة

الملكية التي ظهرت إلى الوجود . كان كبار المدراء يمتلكون ٨ بالمائة من الأسهم ، ويمتلك الموظفون الآخرون ٥٨ بالمائة منها ، وتمتلك عناصر خارجية ٢١ بالمائة ، وصناديق الملكية ١٣ بالمائة (١٢٨) . وهكذا ، لو توالت عناصر الدخل والصلال والمدراء فقه يصعب على الملاك من عناصر الخارج أن يمارسوا حقوقهم كـ أصحاب مصلحة . وبالتنظر إلى أن الأرباح تخضع في روسيا لمعدل ضرائب أكبر مما تخضع له الأجور ، فإن السعال والمدراء يكون لديهم حوافز قوية لتقليل الأرباح لأدنى حد والمحافظة على ارتفاع الأجور وتعميم المزاي الإضافية . ولما كان من الضروري أن يعكس السعر السوقى للسهم القيمة المتوقعة لموائده في المستقبل ، فمن الضروري أن يكون للأسهم الروسية قيم سوقية منخفضة طالما أن عناصر الدخل تهيمن وتحول إيقاء الأرباح منخفضة .

بيد أن الكثير جدا من المنشآت تحتاج إلى رؤوس أموال أكبر من الأرباح المستترة التي تستطيع أن تراكمها . ويتقاضى وقت طويل قبل أن تستطيع المصارف التجارية أن تعمل بشكل جيد بما يكفي لتوفير حصة كبيرة من رؤوس الأموال المطلوبة . وفي نفس الحين ، من المحتمل أن تظل القوائد الحقيقية مرتفعة جدا مما يجعل الائتمانات المصرفية غير ذات قيمة كمصدر لتمويل المنشآت . وإذا ما كان للمنشآت أن تجتذب للتمويل بالأسهم ، فقه يتعين عليها أن تظهر أرباحا ، وأن تقدم عوائد مرضية للمستثمرين الخارجيين .

ومن المشكلات الأخرى الشائعة في الكثير من المنشآت المخصصة أن مدراءها ليسوا على مستوى المشكلات الجديدة التي يواجهونها في اقتصاد السوق . وقد وجد استقصاء نموذجي للرأى العلم أجراه مركز عموم روسيا لدراسات الرأى العلم فى أغسطس ١٩٩٣ أن ٣١ بالمائة فقط من العاملين يظنون أن مدراءهم القراءين قلدرون على إدخال تحسينات كبيرة فى الحالة الاقتصادية لمنشآتهم ، فى حين يظن ٤٥ بالمائة العكس (١٢٩) . كان الاتجاه ينحو صوب الارتياح المتزايد ، على الرغم من أن هذا حدث قبل وقت طويل من أى تضيق نقدى . كانت الدولة قد تركت المنشآت لحالها خلال السنوات الأخيرة من البيروسسترويكا . ولم يُفصل إلا القليل للغاية من المدراء فى المنتين الأوليين من التحول الاقتصادى . بيد أنه يبدو أن الوضع تغير فى شفاء ١٩٩٣ - ١٩٩٤ حيث أثبت الكثير من سمراء أنهم غير قلدرين بناتا على عمل أى شىء على الإطلاق عندما انخفض الطلب . ومن ديسمبر ١٩٩٣ فصاعدا ، توقفت الآلاف من المنشآت عن الإنتاج لفترات متباعدة بسبب نقص الطلب . وبدأ التوقف المفاجيء يلقى بمواقبه على المدراء . ففى الجولة الأولى من ٢١٥ اجتماعا لحاملى الأسهم فى إقليم نيجنى نوفجورود ، فصل ما لا يقل عن ٢٩ مديرا (١٣٠) .

وعلى الرغم من الانتشار الواسع المدى لملكية عناصر الداخل للأسهم ، فقد كان ثمة آلية لطراد المدراء . وفى الم عهد ، كتلت معظم الأسهم الخارجية فى منشأة ما مملوكة لصندوق للقسائم يحوز حصة تبلغ من ١٠ إلى ٢٠ بالمائة من الأسهم . وكان بوسع صندوق القسائم أن يتحالف مع بعض العناصر الداخلية ( عادة ما يكون أحد المديرين الطامحين إلى منصب المدير العام أو خلفاءه ) . وعادة ما كان بوسع أى عنصر خارجى أن يدرك عدم ملازمة المدير للقائم بالعمل ،

مما لا يترك اللجنة الملكية المحلية خيارا سوى فصله (١٣١) وعموما ، كان من سوء الحظ أنه لم يحدث إقصاء لأى مدير قديم للمنشآت خلال المراحل المبكرة من التحول . كان ذلك مستحيلا من الناحية السياسية لأن المدراء كانوا قد أمسكوا بزمام الحكم فى روسيا تقريبا فى ذلك الحين .

وعادة ما كانت الملكية الخارجية للأسهم تتركز فى أيدي واحد أو اثنين من مالكي كتل الأسهم ؛ وكان معظمهم من صناديق الصناديق التى كانت لا تهتم عادة إلا بقيمة الأسهم وعوائدها فحسب لأن عملها كان شراء الأسهم وبيعها . وقامت مجموعة صغيرة من صناديق الصناديق الكبيرة ( مثل Alpha Capital ) بتحدى المدراء بشكل نشط ، وحاولت القيام بإعادة هيكلة صناعية . وكان النوع الثانى من ملاك كتل الأسهم أفرادا أثرياء أو شركات خلسة تتخذ شكل الشركات الشرسية المغيرة . ومثل هذا المالك لكثلى من الأسهم يكون على استعداد لتحدي المدراء القائمين بالعمل ، أو الشراء بمن يفس ، إن أمكن ، وتجريد المنشأة من أصولها . وقد عوق الملاك من عناصر الداخل هذا النصح حتى الآن . والمجموعة الثالثة من ملاك كتل الأسهم هم الأجانب الذين كانوا يعملون فى كثير من الأحيان بالتضافر مع منشأة روسية ، وهم يميلون إلى التزام الحذر لأنهم يخشون من استنارة ردود فعل عداوية . (١٣٢)

ورغم أن استراتيجية الخصخصة الراهنة قد مارست التمييز ضد الملاك الخارجيين ، فإن الشركات المغيرة الشديدة اللبأس أخذت تبرز . على الساحة كنجوم للعرض الاقتصادى الروسى . وإذا ما أخذنا حالة الاقتصاد فى الاعتبار بقم ملكيته المنخفضة ، وانقاره إلى الأمن القانونى ، ومخاطره المرتفعة ، فإن من الجلى أن بعض الأفراد سيتمكنون من تكوين ثروات ضخمة . بيد أن الافتراض المعيارى أن معظم صناديق الصناديق إما أن تكون صغيرة جدا أو هائلة جدا وسيتم التخلص منها . ويبدو أن المخاوف من أن يؤدى توزيع الصناديق إلى ملكية مشتتة على نطاق واسع جدا تعتبر بالفعل فى غير موضعها . ومن الممكن أن تبرز المشكلة العكسية - التركيز المفرط للملكية - بسهولة ، على الرغم من أن الحكومة فعلت الكثير لتشتيت الملكية .

وخلال الربع الأخير من عام ١٩٩٣ ، حاولت الحكومة أن تصحح التوازن ما بين حاملى الأسهم من عناصر الداخل والخارج . وفى أكتوبر ١٩٩٣ ، أصدر مرسوم رئاسى بشأن اتخاذ تدابير لتأكيد حقوق مالكي الأسهم . - ووفر المرسوم الكثير من تدابير الحماية لمالكي أقلية الحصص ، رغم أن الكثير منها ( وبالأخص سجلات الأسهم المستقلة ) كان يصعب تنفيذه لأن مصالح عناصر الداخل كانت أقوى من القانون . (١٣٣) ومن مظاهر ضعف الملاك الخارجيين ذلك الاتجاه الغالب فيما بين المنشآت المخصصة إلى عدم دفع أية أرباح على الأسهم . فمن بين عينة تضم ٢٩٠ منشأة فى نهاية عام ١٩٩٣ ، ذكر ٧٠ بالمائة منها أنها لم تستطع أن تدفع أرباحا ، مما وضع صناديق الصناديق فى موقف حرج . (١٣٤) وعمل برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٤ ، كما يدعم من موقف صناديق الصناديق ، على رفع حدود ملكية صندوق الصناديق الواحد للأسهم فى الشركة الواحدة من ١٠ بالمائة إلى ٢٥ بالمائة من الأسهم . (١٣٥)

والنظرة التقليدية للأمور تقول إن روسيا عجزت عن اجتذاب الاستثمارات الأجنبية

المباشرة . بيد أن روسيا تلقت ، حتى وقتاً اميزان المدفوعات الذى يغلب عليه أن يكون مبخوس للقيمة ، ١,٧ مليار دولار من تلك الاستثمارات فى عام ١٩٩٣. (١٣٦) ( إحصاءات للجنة الحكومية للإحصاءات بشأن الاستثمارات الأجنبية تصل بهذا الرقم إلى ٢,٩ مليار دولار ) . وعلاوة على ذلك ، فإن الاستثمارات الأجنبية لا تتركز فى التجارة ، التى تحتل المركز الثالث ، فصناعة الآلات تأتى فى المركز الأول ، تليها الطاقة . وبالمثل ، قد تم القضاء على هيمنة موسكو ومسان بطرسبورج . ولا مراء فى أن موسكو والإقليم المحيط بها حصلا على ٢٦ بالمائة من الاستثمارات الأجنبية فى عام ١٩٩٣ ، تليهما أملكن بعيدة مثل كرامنويارسك ، وأومسك ، وأرخانجيلسك ، وبيروبيجان ، وبيلجورود ، ومارى ، وكومى . (١٣٧) لقد تطلعت المنشآت الأجنبية إلى أبعد من المدينتين الكبيرتين ودخلت إلى الإنتاج بصورة جدية ، حتى ولو ظل الاستثمار الأجنبى القملى محدوا .

إن أحد الإنجازات المهمة للخصخصة بالقصائم أنها ساهمت فى تنمية أسواق المال . فى عام ١٩٩٣ ، كان معظم التجارة فى الأوراق المالية يعود إلى القصائم ، وللتطور الطبيعى اذلك هو التجارة الواسعة المدى فى الأسهم . وأعقب هذا حدوث ازدهار شديد فى سوق الأسهم فى عام ١٩٩٤ ، وإن تكن قيمة الأسهم قد بلغت ذروتها فى سبتمبر ١٩٩٤ ، ثم انخفضت بمقدار النصف فى نوفمبر من العام نفسه . ومع ذلك ، فإن وجود سوق للأسهم أفضى إلى أن تتدفق عليها استثمارات المحفظة الأجنبية بشكل كبير تجاوز ٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤. (١٣٨)

وقد ظل يحاج لفترة طويلة بأن الملكية الخاصة غريبة على الروس . بل إن اللغة الروسية ليس فيها حتى مقابل لكلمة « خاص » ، ناهيك عن « للخصخصة » . بيد أن الروس عندما أرادوا الخصخصة ، فإتهم استعاروا الكلمة فحصب . كما هو الحال بالتأكد بالنسبة للمفاهيم الجديدة فى كافة أنحاء العالم . ولبعض الوقت ، استخدمت الكلمة الغريبة وغير الواضحة *razgosudarsvlenie* ( نزع طابع ملكية الدولة ) ؛ إلا أن الكلمة المتداولة منذ عام ١٩٩٠ للخصخصة هى *privatizatsiya* . وبالمثل فإن كافة أشكال المفاهيم للرأسمالية ، من العمليات الآجلة إلى السماسرة ، قد دخلت إلى اللغة الروسية . ومن الجلى أنه قد بولغ فى شأن هذا الحاجز الثقافى .

## الفصل الخامس

### الخلاصة

كان هدفى من هذا الكتاب أن أقدم صورة تطيلية عريضة للتحوّل الاقتصادى الروسى وأن أقيم مدى ما بلغه من نجاح . وأطرح فى هذا الفصل الختامى موجزا لإنجازات الإصلاحات وإخفاقاتها ، وأستخلص للمزيد من الدروس العامة من التجربة الروسية .

وبدأة ، سأقوم بتمحيص جميع أنواع الشواهد التجريبية وأقدها كما بقدر الإمكان . وبقية الفصل مكرس لثلاثة أنواع من المناظير العريضة . وإحدى القضايا المبرزة هى مدى ما وصل إليه تنفيذ المهام الأساسية للانتقال فى المرحلة الأولى للإصلاح . وهذا للكتاب يحدد النخبة الساعية للربح للقيمة بأنها كانت ، دون غيرها ، العبء الرئيسية أمام الإصلاح الناجح . ومن بين المؤسسة القديمة ، كان المجمع العسكرية - الصناعى يعتبر بصفة عريضة المعوق الرئيسى ، ولكن تبين أن ذلك غير صحيح . ولذا فإبنى سأفحص الأوزان النسبية لثتى جماعات الضغط الصناعية . وفى النهاية ، سأستخلص بعض الاستنتاجات العامة من التحوّل الروسى .

### النتائج الاقتصادية

يقدم هذا القسم رؤية مجملة لما تم إنجازه فى الإصلاحات الروسية ، ولما ظل مفتقدا حتى أواخر عام ١٩٩٤ بالنسبة للتغيير المؤسمى ، والتثبيت الاقتصادى للكلى ، والإنتاج ، وأداء التجارة الخارجية ، والتطورات الاجتماعية ، والتغيير الهيكلى .

### التغيير الهيكلى

من السهل علينا أن ننسى اليوم مدى ما كانت عليه التغييرات الهيكلية من أهمية أساسية فى روسيا . لقد كان التحوّل بعيد المدى إلى درجة أنه يصعب تذكر مدى ما كان عليه النظام الشيوعى القديم من سُخْف بالقليل ، ولذلك فإن المجادلة الراهنة ستتركز على مواطن النقص فى النظام الجديد . وقد يكون من المفيد أن نعود إلى المعايير الأولية التى استخدمت فى هذا للكتاب لتعريف اقتصاد السوق ، وأن نوجز ما حدث للنظام السيسى ، والملكية ، والتخصيص ، وإضفاء اللطابع النقدى ، وقيود الموازنة المفروضة على المنشآت .

لقد كانت التغييرات السياسية غير عادية . فقد حُظر قياد الحزب الشيوعي الحاكم في أغسطس ١٩٩١ وأغلقت مكتبته . ولم يبرز أى حزب حكم جديد . ورغم أن جهاز المخابرات KGB قد استمر قائما كمنظمة ، فقد انتهى القمع الذى كان يمارسه . وفى ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ ، أقر الناخبون فى استفتاء علم ، دستوراً روسيا جديداً - أقرب ما يكون إلى دستور فرنسا . وينص هذا الدستور على الفصل المألوف بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، رغم أن السلطات التنفيذية لرئيس الجمهورية تعتبر كبيرة بشكل غير شائع . وقد أُنشئت للمجلس الاتحادى الروسى الجديد الذى انتخب أيضا فى ١٢ ديسمبر ١٩٩٢ أنه مجلس تشريعى ممثل ومنضبط تماما على خلاف مجلس السوفييت الأعلى لتقديم المساق على العهد الديمقراطى . وفى المجلس الأدنى ، مجلس دوما الدولة ، توفر إحدى عشرة فئة حزبية هيكل سياسيا ودرجة ما من الانضباط الحزبى . وحتى قبل حدوث الفتح الديمقراطى الحقيقى فى أغسطس ١٩٩١ ، كان لدى روسيا صحافة متنوعة تمثل كافة وجهات النظر . كما أصبح التلفزيون مستقلا بدرجة كبيرة . وربما كان أقل ما لحقه التغيير هو الإدارة الحكومية التى كانت لا تزال تحت هيمنة المسؤولين الحكوميين والحزبيين الشيوعيين القدامى ، والتى لا يزال هيكلها التنظيمى ينصف بالهرمية والترهل على حد سواء . وينصرف النظر عن بعض الماثبات المهمة ( وبالأخص قلة سيادة القانون الفصلية وسلطات الدولة التى تعتبر بالغة للقوة ) ، فإن روسيا أصبحت مجتمعا ديمقراطيا بالأساس .

وبفضل إنجازات الخصخصة أصبح ما يقرب من ٦٠ بالمائة من القوى العاملة يعمل بصفة رسمية لدى القطاع الخاص بنهاية عام ١٩٩٤ . وفى نوفمبر من ذلك العام ، كان ٣٥ بالمائة فقط من جميع المنشآت المسجلة رسميا فى روسيا لا تزال مملوكة للدولة والبلديات ( وإن كانت تملك ٥٤ بالمائة من رؤوس الأموال الثابتة ) ، مما يبين أن الأنشطة الأكثر كثافة لرأس المال هي آخر ما يخصص (١) . ومن المحتمل أن يكون وجود عشرات الملايين من ملاك الشقق وقطع الأرض الصغيرة الخاصة ، والمنازل الصيفية ، والأسهم ، والمنشآت ، قد خلق قاعدة عريضة كافية للتنمية الديمقراطية وتنمية اقتصاد السوق فى روسيا مستقبلا .

لقد توقف التخصص المركزى للإنتاج فعليا . ولا يكاد يكون قد صدر منذ عام ١٩٩٢ أية أوامر حكومية لشراء سلع لا يعززم أن يستخدمها قطاع الميزانية الحكومية . وفى أواخر عام ١٩٩٤ ، قدرت وزارة الاقتصاد الروسية أن ٢٧ بالمائة من حجم السلع الأساسية فى الاقتصاد تخضع لنوع ما من تنظيم الأسعار ، وهو ما يبدو صغيرا بالمقارنة للدولة (٢) . ولا تخضع الواردات للقواعد التنظيمية إلا من خلال التعريفات الجمركية . بيد أن صادرات النفط لا تزال تخضع لحصص التصدير . وعلاوة على ذلك ، فلما كانت الهيئة الاحتكارية المملوكة للدولة ، غازبروم ، تتحكم فى كافة إنتاج الغاز الطبيعى ونقله وبيعه ، فيجوز اعتبار تصدير الغاز خاضعا للضوابط التنظيمية . ويشكل النفط والغاز الطبيعى نصف صادرات روسيا ويخضعان لحواجز تصدير غير جمركية . ولا يزال تحرير صادرات النفط يمثل النقطة الأساسية فى المحاولات الروسية المبذولة من أجل تكويك الضوابط التنظيمية . بيد أنه مهما كان تباطؤ التحرير الروسى للتجارة والأسعار ، فإنه بلغ شأوا بعيدا ، وأصبحت الطلبة للتخصص السوفى .

وعلى الرغم من ارتفاع التضخم ، فقد تواصل إضفاء الطابع النقدي على الاقتصاد الروسى . إذ تم توحيد سعر صرف الرouble بالأسس فى أول يولية ١٩٩٢ ، رغم أن الواردات المدعومة كانت تمثل امتناة محددا حتى نهاية ١٩٩٢ . وتقلصت المقايضات المحلية بسرعة . وتبكت المقايضات قائمة فى التجارة مع الجمهوريات السوفيتية السابقة . بيد أن المقايضات كانت تمثل خارج نطق الاتحاد السوفيتى القديم ١١ بالمائة قط من الصادرات الروسية و ١٤ فى الملة من الواردات فى عام ١٩٩٢ ، وكان معظمها فى التجارة مع الصين (٧) . ولم تصبح تجارة روسيا الخارجية ذات طابع سوقى قط ، وإنما أصبحت نقدية الطابع أيضا . ومهما كانت عيوب المصارف التجارية الروسية ، فإن هيكلا له طابع تنافسى ، ويوجد منها الآن أكثر من ٢٠٠٠ مصرف .

وأخيرا ، فقد اضطرت المنشآت الروسية إلى أن تواجه قيودا شديدة على الموازنة بعد عام ١٩٩٢ ، فيما عدا أكبر المنشآت ، وبالأخص غازبروم . فاستمرت المنشآت العملاقة فى انتزاع مراسيم استثنائية بشأن الاعفاءات الضريبية قام بإصدارها الرئيس يلتسين ورئيس الوزراء تشيرنوميردين . إلا أن هذه كانت ظاهرة محدودة تقصر على - ربما - ١٠٠ منشأة كبيرة . ولا تستطيع المنشآت الأخرى أن تحصل على دعم من الدولة أو لتمتلك حكومية على أساس أحادى .

ويغض النظر عن المنظور الذى يختاره المرء ، فإن للتغييرات المؤسسية فى روسيا كانت مبهمة تماما . والتأثير الإجمالى للعيوب السوقية ليس على هذا القدر من الأهمية الذى قد يحرم روسيا من أن تعتبر اقتصادا سويا . بيد أن المشكلة البارزة هى الدرجة المحدودة لميلادة القانون وللتى ترفع من تكاليف الصفقات إلى عنان السماء . ومن الناحية التاريخية ، تحتاج الشرعية إلى وقت طويل كى تنشأ وترتقى . ومن المؤكد أن روسيا لديها درجة مبهمة من التعددية الاقتصادية والسياسية التى تسمحت على تنمية حكم القانون .

### التنبؤات الاقتصادية الكلى

على العكس مما كان يتوقه جور جايدار أصلا ، لم تشهد روسيا أى علاج اقتصادى حقيقى بالمصنفات . فقد كان تنبؤاتها الاقتصادية الكلى تدريجيا للغاية ، حيث ارتفعت الأسعار الاستهلاكية بنسبة ٢٥٢ بالمائة فى عام ١٩٩٢ ، ونسبة ٨٤٠ بالمائة فى عام ١٩٩٣ ، ونسبة ٢٢٤ بالمائة فى عام ١٩٩٤ ( انظر الجدول ١٠٥ ) . وكانت المشكلة البارزة تتمثل فى المعز الكبير فى الموازنة .

وقد تناقص المعز فى الموازنة تدريجيا ، إذا ما احتسب على الوجه الصحيح ، مما يقدر بنسبة ٣٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩١ إلى ما يقرب من ٢٠ بالمائة فى عام ١٩٩٢ ( بما فى ذلك كل من دعم الواردات والتمانات التدعيم ) ، وإلى ما يزيد بالكاد على ٩ بالمائة فى عام ١٩٩٣ . بيد أن المعز فى الموازنة ارتفع ثانية فى عام ١٩٩٤ إلى ما يقدر بنسبة ١٠ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ( انظر الجدول ١٠٥ ) . وإذا ما أخذنا فى الاعتبار ندرة

جدول ( ١.٥ ) للتثبيت الاقتصادي الكلى ، ١٩٩١ - ١٩٩٤

١٩٩٤ ( تمهيدى )	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١
٢٢٤	٨٤٠	٢٥٢٠	١٤٤
٢٣٣	٨٩٠	٣٢٧٥	٢٣٦
٢٧١	٧٧٥	١٢٤٥	-
١٠	٩,٤	١٩,٧	٣٠
-	٦٧٥	٨٨٦	١٢٠
-	٤٦٦	٦٤٣	١٢٦
٣٥٥٠	١٢٤٧	٤١٥	١٧٠
٦٩,٦	٧١,٠	٧٢,٠	٧٣,٨
٥,٣	٤,١	٣,٦	-
٧,١	٥,٥	٤,٩	-

ملحوظة : قامت اللجنة الحكومية للإحصاءات بتغيير البطاقة وفقا لمنهجية منظمة العمل الدولية / منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

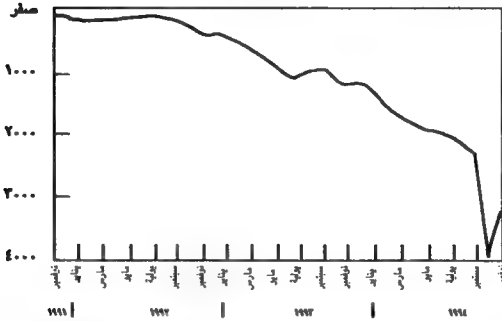
المصدر : Goskomstat Rossi, Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu ( Moscow, 1994 ), pp. 129, 268; International Monetary Fund, Economic Review: Russian Federation ( Washington, D.C., 1993 ), pp. 85,88; Institute for Economic Analysis, Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryany god ( Moscow, 1994 ), pp. 72, 79; Government of the Russian Federation, Russian Economic Trends, vol. 2, no. 4 ( 1993 ), pp. 119-22; OMR Daily Digest, January 5, 1995; Goskomstat Rossi, Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g. ( Russia's socioeconomic situation, 1994 ) ( Moscow, 1995 ), pp. 4, 84, 119, 135.

التمويل ، فإن هذا المعجز في الموازنة يظل كبيرا بشكل غير جائز . ومن الصحيح أن عرض النقود لم يرتفع بنفس سرعة الأسعار تقريبا ، إلا أن ذلك يعكس فحسب الارتفاع في سرعة تداول النقود والهروب من الروبل .

وقد ارتفعت قيمة سعر الصرف الحقيقي بشكل كبير على الرغم من التثبيت الجزئى ، وهو ما يدل عليه ارتفاع متوسط الأجر الروسى من ٧ دولارات شهريا في يناير ١٩٩٢ إلى ١١٤ دولارا في الشهر في ديسمبر ١٩٩٣ ( انظر الجدول ٣ - ٢ ) . وقد تحرك سعر الصرف الاسمى في مسارات مختلفة . فبعد أن وصل إلى مستوى منخفض يبلغ ٢٣٠ روبلا للدولار الواحد في يناير ١٩٩٢ ، فإن قيمته ارتفعت وظلت مرتفعة إلى حد كبير خلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ حيث



الشكل (٥ - ١) انخفاض الروبل : أسعار صرف الروبل/الدولار. ١٩٩١ - ١٩٩٤



المصدر : Russian Economic Trends, 1993, vol. 2, no. 4, pp. 120-21; Russian Economic Trends, 1994, vol. 3, no. 3, pp. 124-27.

بلغ سعره ١١٣ روبلا للدولار الواحد في أولائل يونية . وتلى ذلك تخفيض مطرد في القيمة الاسمية يرقى إلى إعادة تقييم حقيقية تدريجية حتى ١٥ يونية ١٩٩٣ عندما وصل سعر الصرف إلى مستوى منخفض يبلغ ١١١٦ روبلا للدولار الواحد . ولدهشة الجميع ، بدأت قيمة سعر الصرف الاسمي في الارتفاع إلى حوالي ٩٨٥ روبلا للدولار الواحد خلال شهر أغسطس . واستؤنف الانخفاض المحدود في القيمة الاسمية بشكل مطرد في سبتمبر ، واستمر حتى شهر يناير ١٩٩٤ . وبنهاية عام ١٩٩٣ ، كان السعر يبلغ ١٢٤٧ روبلا للدولار الواحد . وقد حثت إعادة تقييم حقيقية كبيرة . فبعد استقالة جايدار في ١٦ يناير ١٩٩٤ ، هبط سعر الصرف بنسبة غير مسبوقه تبلغ ١٩ بالمائة فيما بين ١٤ و ١٩ يناير ، حيث بلغ ١٦٠٧ روبلا للدولار الواحد . وبعد انتماش طفيف ، استؤنف انخفاض القيمة بشكل مطرد ولكنه كان معتدل الحدة . بيد أن إعادة التقييم الحقيقية توقفت تقريبا ، بما يعكس افتقاد نوايا الحكومة على مواصلة تثبيت العملة إلى المصادفة . وفي سبتمبر ١٩٩٤ ، بدأت قيمة الروبل في الهبوط بشكل أسرع ، وبنسبة ٢٠ بالمائة في شهر واحد . وقد تمسارح الانخفاض في القيمة في أكتوبر . ففي أسبوع واحد ( ٣ - ١٠ أكتوبر ) ، هبطت قيمة الروبل بنسبة ١٧ بالمائة ؛ وخلال يوم واحد ، هو ١١ أكتوبر ، انهار سعر الصرف بنسبة ٢٧ بالمائة من ٣٠٨١ روبلا للدولار الواحد إلى ٣٩٢٦ روبلا . وبعد يومين انتعش السعر إلى ٢٩٩٤ روبلا . إلا أن الانخفاض المطرد في القيمة استؤنف ، وهبط سعر صرف الروبل إلى ٣٥٥٠ روبلا للدولار الواحد في نهاية عام ١٩٩٤ ( انظر الشكل ٥ - ١ )<sup>(١)</sup>

وتتمثل الجانب الإيجابي من محاولة التثبيت الرومية في بطله نمو البطالة ؛ التي إذا ما قيمت على الوجه الصحيح فيسبب أن ٧,١ بالمائة فقط من القوى العاملة هم الذين كانوا بدون عمل في نهاية عام ١٩٩٤ ، وهو ما يعتبر أقل من المتوسط الأوروبي . ويشمل ذلك الحاصلين على إجازة بدون مرتب ، وهم حوالي ٢ بالمائة في المتوسط من القوى العاملة ؛ وحتى مع ذلك ، فإن البطالة الرومية تقترب فحسب من المتوسط الأوروبي الغربي . وقد ثبت أن الانتزاع الواسع الانتشار من تفجر البطالة مبالغ فيه إلى حد كبير . وهناك العديد من التفسيرات لانخفاض البطالة المثير للدهشة ، وقد قام ريتشارد لايفارد بتمحيصها . وأحد أسباب ذلك هو التثبيت البطيء . وسبب آخر أكثر مدعاة للدهشة ، أن سوق العمل الرومية أظهرت مرونة مبهرة . ففي عام ١٩٩٣ « ترك ما لا يقل عن ٢٥ بالمائة من العمال وظائفهم في منشآت كبيرة ومتوسطة الحجم ، في حين أن هذه المنشآت استأجرت ٢١ بالمائة من القوى العاملة لديها للقيام بأعمال جديدة . وكانت الأجور الحقيقية تكاد تكون مزنة تماما ، وتفاوتت الأجور بحدّة فيما بين المحليات والفروع والمنشآت . وبصرف النظر عن صناعة الفحم ، كانت التقلبات العمالية ضعيفة تماما . ولا يكاد يوجد أي ضغوط تتعلق بالأجور تقريبا ، على الرغم من عدم اتباع أية سياسة حقيقية للدخول . ويزور متأخرات كبيرة مستحقة في الأجور انعكاس مفعم للضعف غير المعادي للعمال . ومن هنا فإن إعانات البطالة منخفضة للغاية - حوالي عشر متوسط الأجر - مما لا يترك للناس من خيار سوى العمل بقدر استطاعتهم . وعلاوة على ذلك فإن معدل الإضرابات منخفض أيضا ، ويبلغ حوالي عُشر المتوسط القائم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . غير أن عمليات التسيير ظلت نادرة . فلم يصرح بالقليل في عام ١٩٩٣ سوى ١,٥ بالمائة من العمال في المنشآت الكبيرة والمتوسطة الحجم في عام ١٩٩٣ . ومن ناحية أخرى ، كانت الأجور منخفضة ومرونة جدا لدرجة أنها لم تكن تمثل تكلفة حاسمة بالنسبة للمنشآت . ومن ناحية أخرى ، كان لدى المنشآت وفرة من الأموال لزمن طويل من جراء السياسة النقدية التضخمية ، وكانت سوق العمل تعتبر ضيقة . فضلا عن ذلك ، فإن وجود عدد كبير من العمال كان يعمل على زيادة النفوذ السياسي للمنشآت المساعية للربح عندما تحاول انتزاع الدعم من الدولة (٥) . لم تكن المشكلة الرئيسية تتمثل في البطالة ، وإنما في التضخم . بيد أن البطالة أصبحت بمرور الزمن شاعلا أكثر جساما .

### تنمية الإنتاج

مما يشير الدهشة أنه يصعب التثبيت هما جدث بالفعل للإنتاج خلال مرحلة الانتقال . ومن الجلي أن التغييرات الهيكلية كانت واسعة النطاق ، وقد حدث انخفاض كبير في إجمالي الإنتاج ؛ غير أن درجة الانخفاض موضع اختلاف كبير في الرأي . ووفقا للإحصاءات الرسمية يصل الانخفاض الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي خلال التغيير المنتظم من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ إلى نسبة تركمية تبلغ ٣٨ بالمائة (انتظر الجدول ٥ - ٢) .

وثمة خدعتان إحصائيتان يتوجب تنقيحهما . فالإحصاءات السوفييتية القديمة كانت تبلغ عن كميات من الإنتاج تزيد عما حدث فعليا ، مع قيام المنشآت بالمبالغة في إنجازاتها في الوصول إلى

جدول ( ٧.٥ ) الإنتاج ، ١٩٩١ - ١٩٩٤

١٩٩٤ ( تمهيدى )	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١
٦٣٠	١٦٢,٣	١٨,١	١,٣
١٥-	١٢,٥-	١٨,٥-	١٢,٩-
٢١-	١٦,٢-	١٨,٥-	٨,٥-
٧-	٤,٥-	٩,٤-	٤,٥-
٢٦-	٢٥,١-	٢٣,٦-	٧,٤-
٧٦-	١٦,٥-	٣٩,٧-	١٥,٥-
٤	١,٩	٣,٥-	٣,٢-
١٥-	٩-	١٧-	٧-
٨-	٥,١-	٥,٦-	١,٧-

المصادر : Goskomstat Rossi, Rossiyskaya Federatsiya v nakhode v nakhode v 1993 godu, pp. 8, 13-14, 157; Evgeniy Gavrilenkov and Vincent Koon. "How Large Was the Output Collapse in Russia? Alternative Estimates and Welfare Implications." IMF Working Paper, November 17, 1994, p. 24; Goskomstat Rossi, Sotsial'no - ekonomicheskoe polozenie Rossi 1994 g., pp. 3, 16.

أهداف الفطة . وتشير الدلائل المروية إلى وجود مبالغة فى الأرقام المقدمة تبلغ فى المتوسط ٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى . وقد اخففت دواعى المبالغة فى الأرقام المقدمة فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، وهو ما تسبب فيما يفترض فى حدوث انخفاض حاد مرة واحدة فى الإنتاج المسجل . وبالإضافة إلى ذلك ، كان لدى القطاع الخاص وادى المنشآت العلمية ( فى أعقاب الإصلاح ) ما يدفعهم إلى البخس فى الأرقام المبلغه عن إنتاجها الكمل نهريا من الضرائب . وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٢ ، اعتادت الكثير من المنشآت أن تبيع ٥ إلى ١٥ بالمائة من إنتاجها من على ظهور الشاحنات لقاء نقد مائل نهريا من مشاكل العجز الحاد فى النقد .(٦) ومن المفترض أن هذا الإغفال قد ازدد بمرور الزمن مع التخفيف من حدة شتى الضوابط الشوعية القديمة على المنشآت .

ولم تكن إحدى سمات الاقتصاد السوفيتي الملفتة للنظر أن لديه اقتصادا ثانيا ، وإنما بالأحرى صغر حجمه بالمقارنة مع ما هو قائم فى الغرب .(٧) وفى ديسمبر ١٩٩٤ ، قدر رئيس اللجنة الحكومية للإحصاء فى روسيا ( جوسكومستات ) الاقتصاد غير المعن المتنامى بنسبة ٢٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى الروسى .(٨) والمقياس البديل هو استهلاك الكهرباء الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج عادة : قد انخفض بنسبة ١٢ بالمائة فقط فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٤ .(٩) بيد أن من المحتمل أن يكون ذلك تقديرا مهغوسا بسبب التكاليف الثابتة .

وحتى سبتمبر ١٩٩٣ ، كانت اللجنة الحكومية للإحصاء تابعة لمجلس السوفيت الأعلى .

جدول ( ٣ - ٥ ) الاستهلاك والتركيب ، ١٩٩٠ - ١٩٩٤ :  
هيكال الانتفاع بالنتائج المحلي الإجمالي  
النسبة المئوية للنتائج المحلي الإجمالي المتفتح به

١٩٩٤ ( تمهيدى )	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٤٧	٤٢,١	٣٣,٥	٤٢,١	٤٧,٧	الاستهلاك الخاص
٢٢	١٨,٠	١٦,١	١٩,٦	٢١,٨	الاستهلاك العام
٢٧	٢٦,٨	٣٤,٦	٣٨,٠	٣٠,٣	التركيب الإجمالي
٢٤	٢١,٣	١٩,٢	٢٤,٤	٢٨,٩	الاستثمار
٣	٥,٤	١٥,٥	١٣,٦	١,٤	التخزين فى المخزونات
٤	١٣,١	١٥,٧	٠,٣	٠,٢	صافي الصادرات
١٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	مجموع النتائج المحلي الإجمالي المتفتح به

المصدر : Goskomstat Rosii, Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu, pp. 101 - 02; Institute for Economic Analysis. *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryannyi god*, p. 73 ( original source: Goskomstat Rosii ); Goskomstat Rosii. *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozhenie Rosii 1994 g.*, p.7.

ولذلك فإنها كانت تمنع فى أن تدخل فى حساباتها أيا من الاتحيازات الإحصائية التى تجعل الصورة الاقتصادية تبدو أسوأ . ومنذ سبتمبر ١٩٩٣ ، واللجنة تعمل تحت إشراف الحكومة ، وبدأت فى نتيج أكثر الاتحيازات وضوحا ، مثل إهمال تجارة التجزئة للنامية بشكل سريع . وفى محاولة أخرى للتعبير عن الميول الإحصائية الأكثر جلاء ، يقدر يفجيني جافريلينكوف وفيمسنت كوين بشئ من الحذر أن الانخفاض الحقيقى فى النتائج المحلي الإجمالي كان يبلغ ٢٨ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ ( انظر الجدول ٢ - ٥ ) . بيد أن حذرهما يبدو مفرطا ، إذ أن الأقرب للتصديق هو حدوث انخفاض حقيقى فى النتائج المحلي الإجمالي بنسبة ٢٠ بالمائة خلال السنوات الثلاث للإصلاح .

كما أجريت تصحيحات حقيقية ، وكان بعضها إيجابيا . وينبغى أن نتوقف المنشآت عن الاكتناز بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق ، وأن تزيد من استخدام الموارد المتاحة ، ويعتبر ذلك من بين التصحيحات التى تجرى مرة واحدة ، وإن كان من الممكن الاستمرار فيها لبعض سنوات . وفى حقيقة الأمر ، قد زلت مخزونات المنشآت بحدته بنسبة ١٥,٥ بالمائة من النتائج المحلي الإجمالي فى عام ١٩٩٢ ، لأن السيلمة التقيدية كانت متساهلة لدرجة أن المنشآت لم تكن مضطرة إلى أن تنقص . بيد أن الزيادة فى المخزونات انصرفت فى عام ١٩٩٣ على ٥,٤ بالمائة من النتائج المحلي الإجمالي ( انظر الجدول ٣ - ٥ ) . وسيضئ الانتقال من سوق بلع إلى سوق مشتر إلى نظم الطلب الحقيقى ، حيث سيطلب المستهلكون كميات أقل من ذى قبل ، ويفرضون معايير جودة أعلى . وستقل المنشآت من مخزون المخلات وستجد صعوبة فى تصريف مخزونها من النتائج النهائية .

جدول ( ٤ . ٥ ) تحويل المنشآت في المجمع للصكوى - الصناعى ، ١٩٩١ - ١٩٩٤  
النسبة المئوية للتغير بالمقارنة مع سنة واحدة أسبق

١٩٩٤ ( النصف الأول )	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٢٧-	١٦-	١٨-	١٤-	حجم الإنتاج
٣١-	٣٠-	٣٨-	٢٦-	السلع العسكرية
٣٦-	١١-	٧-	٤-	السلع المدنية
١٥-	١٢-	٩-	٤-	العمالون فى الإنتاج

Gavrilchenkov and Koon, "How Large Was the Output Collapse in Russia?" p. 27 ( original source: Center for Economic Analysis ).

وعلاوة على ، ذلك فإن الانتقال إلى اقتصاد السوق ينطوى على تغيير جم فى هيكل الطلب . فعندما يصبح الطلب شأناً ، فإن الكثير من الإنتاج غير الضرورى سيختفى تماماً . وقد تناقص الطلب على الأسلحة والسلع التى كانت تدعم بدرجة كبيرة فيما سبق ، مثل الآلات الزراعية وللحوم ؛ وفى الوقت نفسه ، فإن المنتجين المحليين ليسوا مهتمين لتلبية الكثير من الطلبات الجديدة . ويبين الجدول ( ٤ - ٥ ) انخفاضاً مذهلاً فى إنتاج السلع العسكرية يصل إلى ٦٨ بالمائة فى الفترة من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، وقد تسارع هذا الانخفاض فى عام ١٩٩٤ . ونتيجة لذلك ، فإن اللجنة الحكومية للصناعات الدفاعية كانت تبحث فى نهاية عام ١٩٩٤ التخلي عن ٦٠ بالمائة من منشآت الصناعات العسكرية البالغة ٦٨٠ منشأة للقطاع المدنى ، لأن هذه المنشآت لم تعد تنتج كميات ذات شأن من الأسلحة . (١٠) وقد توقف معظم مصنعى الأسلحة ببساطة عن إنتاجها مما يعنى ضمناً التعليل بعملية تحويل فعلية كبيرة فى الصناعات العسكرية . وعادة ما تصل الحاجة إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية التى طال انتظارها إلى تعقيد النمو الاقتصادى . ويوجد الكثير من المنشآت أن أسواقها قد تقلصت ، وتستغرق وقتاً حتى تعيد تصحيح وجهتها . ومن المحتم أن تتسبب التغييرات الهيكلية الهائلة فى اختناقات واختلالات فى الطلب ، ويتخذ هذا الوضع بعض الصدمات الخارجية التى تعقد الواردات البالغة الأهمية . (١١)

ولم تنكمش كافة أجزاء الاقتصاد بشكل متساو ، وقد حدثت تحولات هيكلية ضخمة . ولم يكن من المستغرب أن تنخفض الاستثمارات بكثير من غيرها ، ونسبة تركيحية بلغت ٦٣ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . ولا بد من أن تكون الاستثمارات منخفضة إذا كان التضخم مرتفعاً وغير قابل للتنبؤ ، وكانت الأسعار التسمية تتذبذب بشدة . ومن دواعى الدهشة الإيجابية أن التقليل انخفض بكثير من الإنتاج ، وذلك بنسبة تركيحية بلغت ٥٨ بالمائة فيما بين عامى ١٩٩١ و ١٩٩٤ . والنقل يعتبر بند تكلفة ، ويشير تقلصه إلى أن المنشآت بدأت فى الاقتصاد فى النفقات ، وهو ما ينبغي لها أن تقلصه بعد أن اشتدت قيود الموازنة المفروضة عليها . ويعتبر ذلك تصحيحاً جيداً بالتصديق حيث إن الانخفاض فى النقل تسارع . (١٢) وكانت رومانيا مفرطة التصنيع ، بمعنى

جدول ( ٥ - ٥ ) التجارة الخارجية ، ١٩٩٤ - ١٩٩١  
بملايير الدولارات الأمريكية

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٤٨,٠	٤٢,٠	٤٢,٤	٥٠,٩	٧١,١	الصادرات إلى خارج الاتحاد السوفيتي السابق
٢٥,٧	٢٧,٠	٢٧,٠	٤٤,٥	٨١,٨	لوردت من خارج الاتحاد السوفيتي السابق
١٢,٣	١٦,٠	٥,٤	٦,٤	١٠,٧-	الميزان التجاري

Goskomstat Rossi, Rossiyskaya Federatsiya v naibutk v 1993 godu, p. 106; Institute for Economic Analysis, المصادر :  
Rossiiskie ekonomicheskie reformy: potseruyemy god, p. 72; Goskomstat Rossi, Sotsial'no- ekonomicheskoe polozhenie Rossi  
1994 g., p. 3.

أن الصناعة كانت تمثل في الناتج المحلي الإجمالي حصة أكبر مما يعتبر رشيدا في اقتصاد السوق .  
ولذلك ، فقد كان من التصحيحات الإيجابية أن ينخفض الإنتاج الصناعي بأكبر مما تنخفض الناتج  
للمحلي الإجمالي ، ونسبة تراكمية بلغت ٤٦ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ ( انظر  
الجدول ٢ - ٥ ) . ومن الناحية الإيجابية ، انخفض الإنتاج الزراعي بدرجة قليلة نسبيا - ١٩ بالمائة  
فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ . وفي هذه الحالة ، فمن المحتمل أن يكون كل من بخس الأرقام  
المبلغلة وكفاءة الاستدالم قد زادا ، مما يشير إلى أن من الجائز أن يكون الانخفاض الفعلي طفيفا .  
ومن المدهش أنه حدث بعد تنقيح إحصاءات تجارة التجزئة وأخذ التجارة غير المسجلة في الاعتبار  
على أساس مسموح الميزانيات الأسرية ، أن ارتفعت مبيعات تجارة التجزئة فعليا بنسبة ٢ بالمائة  
فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٤ . وهذه الأرقام تقديرية إلى حد ما ؛ إلا أن الإحصائيين ، بنزعتهم  
المحافظة التقليدية ، أميل إلى بخس التقدير منهم إلى المبالغة فيه . ومن ثم فقد أصبح هيكل الاقتصاد  
الوطني ذا توجه اجتماعي أكبر بعد أفول الاشتراكية .

### التجارة الخارجية

كانت تجارة روسيا الخارجية في حالة انهيار لا حدود له منذ نهوى الاتحاد السوفيتي .  
فانخفضت الصادرات إلى خارج الاتحاد السوفيتي السابق بنسبة ٤٠ بالمائة ، والواردات بأكبر من  
٥٥ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٢ ( انظر الجدول ٥ - ٥ ) . وتوقف الانخفاض في  
الصادرات في منتصف علم ١٩٩٢ ، حيث أصبح الاقتصاد الروسي أكثر انفتاحا . وفي أوروبا  
الوسطى ، ارتفعت الصادرات إلى الغرب بشكل حاد بنسبة ٢٠ إلى ٤٠ بالمائة في السنة الأولى  
التالية للتحرير والتثبيت . بيد أنه فيما يتعلق بروسيا ، انتعشت الصادرات إلى خارج الاتحاد  
السوفيتي القديم ببطء فحسب في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . وثمة تضييران جليان لذلك . فقد ظلت  
معظم الصادرات الروسية ( لا سيما النفط والغاز الطبيعي ) تحت سيطرة الدولة . بيد أن الأهم من  
ذلك فيما يحتمل أنه لم يحدث أي تثبيت اقتصادي كافي حقيقي في روسيا . فلم تضطر المنشآت  
الروسية إلى التصدير كيما تتمكن من البقاء .

كان تطور الواردات الروسية محيرا . فقد استمرت في الانخفاض في عام ١٩٩٣ إلى ثلث مستواها في عام ١٩٩٠ فصب . ومع ذلك فقد كان نظام الاستيراد الروسي متحررا تماما ولا يخضع لأية قيود كمية . وحتى لو كانت رسوم الاستيراد الجمركية آخذة في الارتفاع ، فإن ذلك لا يمكن أن يضر هذه التطورات المثيرة للاهتمام إلا بالكل . ونتيجة لذلك ، حققت روسيا فائضا تجاريا مبهرًا يبلغ ١٦ مليار دولار في عام ١٩٩٣ وبلغ ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤ . وبعد ذلك ، فيما يفترض ، من قبيل المبالغة ، ومن المحتمل أن يعود جزء جم من هذا الفائض إلى هروب رؤوس الأموال . ومع ذلك ، فقد كان لدى روسيا فائض تجاري كبير بشكل مثير للاستغراب ، وهو ما سمح لها بأن تبنى احتياطياتها الدولية في عام ١٩٩٣ .

وفي عام ١٩٩١ ، انهارت للتجارة فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي سابقا . وحدث نفس الشيء في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ للتجارة فيما بين الجمهوريات السوفييتية السابقة . فانخفض حجم تجارة روسيا مع الجمهوريات السوفييتية السابقة بمقدار النصف فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ (١٣) واضطرت روسيا إلى تقليل صادراتها إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى لأنها كانت تنفقر إلى التمويل الدولي ، في حين حققت روسيا مكاسب كبيرة في معدلات التبادل التجاري . وعلاوة على ذلك ، كانت الجمهوريات السوفييتية السابقة تفضل أن تصدر إلى خارج الاتحاد السوفييتي السابق بدلا من روسيا . وكان الفائض التجاري المسجل لروسيا إزاء الجمهوريات السوفييتية السابقة يبلغ ٥,٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٢ . وقد نقص ذلك الرقم إلى ٣,٢ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ عندما وصلت صادرات روسيا إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة إلى أقل من ١٤ مليار دولار . وكان إجمالي صادرات روسيا يبلغ نحو ٥٧ مليار دولار في عام ١٩٩٣ . وكانت أسواقها للتصدير الرئيسية حينئذ هي ( بالترتيب ) أوكرانيا وألمانيا والصين . وهذا يبين الكيفية التي كانت تجارة روسيا الخارجية تمتد بها في ثلاثة اتجاهات ، رغم أن الغرب كان يمثل حوالي نصف تجارة روسيا الخارجية (١٤)

ولما كانت روسيا قد تحملت بجميع الديون السوفييتية ، فقد علقت البلاد من عبء دين جم . وكشفت وزارة المالية الروسية في نوفمبر ١٩٩٤ عن أن مجموع الديون السوفييتية بلغ في نهاية عام ١٩٩١ في حقيقة الأمر ١٠٣,٩ مليار دولار ، بعد إدراج الديون المسنحة لأوروبا الشرقية . وبنهاية عام ١٩٩٤ ، كان مجموع الديون الخارجية الروسية والسوفييتية قد ارتفع إلى ١١٩,٣ مليار دولار ، أي بنسبة ٤٣ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ، أو بما يعادل ٢,٦ مرة من صادرات روسيا في عام ١٩٩٤ (١٥) . بيد أن معظم الديون السوفييتية لأوروبا الشرقية البالغة ٢٩ مليار دولار في نهاية عام ١٩٩٣ تمت مولزنتها بمطالبات سوفييتية مقبلة . وكانت المطالبات الروسية على للمال الثالث أكبر من ذلك ، ولكنها أكثر زيفا إلى حد بعيد .

ويورد الجدول ( ٦ - ٥ ) الديون السوفييتية والروسية في نهاية عام ١٩٩٣ . ومن بين مجموع الديون البالغة ١١٢,٨ مليار دولار ، كان الدين الروسي يبلغ ٨,٨ مليار دولار فقط . كانت

جسول ( ٦ - ٥ ) الدينون الخارجية الروسية في أول يناير ١٩٩٤  
بملاوات الدولارات الأمريكية

١١٧,٧٨	الإجمالي
١٠٣,٩٤	الدين السوفييتي
٣٤,٨٧	للدول الأعضاء في نادي باريس
١٥,٩٠	ألمانيا
٥,٢٢	إيطاليا
٢,٧٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,٥٨	فرنسا
١,٨٢	للمنمسا
٣٣,٠٢	لدول قلقة أخرى
٢٩,٠٠	البلدان الاشتراكية سابقا
١,٤٧	كوريا الجنوبية
١,٠٠	الكويت
٢٨,٣٤	للمصارف التجارية
٦,٢٥	الألمانية
٤,٠٢	الإيطالية
٢,١١	الفرنسية
١,٢٢	للمنصوبة
١,٢٧	الأمريكية
٧,٧٧	للأئتمانات التجارية
٨,٨٤	الدين الروسي
٥,١٩	للدول الأعضاء في نادي باريس
٢,٠٠	لولايات المتحدة
١,٨٩	ألمانيا
٠,٧٦	فرنسا
٣,٥٤	للمنظمات المالية الدولية

Institute for Economic Analysis, *Russische ekonomische reformy: poteryanny god*, p. 86 ( original source: Ekzamin : المصارف  
Ministry of Finance ).

ألمانيا الدائن الرئيسي ؛ وبلغ رصيد القروض المستحقة التي كانت قد زودت اتحاد الجمهوريات  
الاشتراكية السوفييتية بها ٢٢,٧ مليار دولار ، في حين أن مطالبتها على روسيا كانت تبلغ ١,٩  
مليار دولار فقط . ومن الجلي أن الحكومات والمصارف التجارية الغربية كانت قد قمت الائتمانات  
من أجل تعزيز موقف ميخائيل جورباتشوف واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بدرجة أكبر  
بكتير من دعمها للديمقراطية واقتصاد السوق في روسيا . وكان الاستثناء الإيجابي الوحيد هو



المنظمات المالية الدولية ، التي كان لديها مطالبات ممتنقة على روسيا تبلغ ٢,٥ مليار دولار . بيد أن هذه المنظمات لم تكن قد قمت أى شئ أبداً إلى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الذي لم يكن عضواً حتى في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . وتبرز هذه البيانات مدى ضالة التأييد الغربي لروسيا .

وإجمالاً ، ثبت أن أداء التجارة الخارجية لروسيا كان أفضل مما كان يخشى منه الكثيرون . بيد أن الفلّاض التجاري تحقق عن طريق الانخفاض في الواردات ، وليس عن طريق أى انتعاش رئيسي في الصادرات . وأصبح عبء الدين أكثر مدعاة للانعراج بمرور الأيام ، حيث إن الصادرات كانت تمايل للفائدة بالكاد .

### التطورات الاجتماعية

يمثل أحد الشواغل التي يثيرها كل من يتعرض بالنقد للتغيير في النظام الاقتصادي في روسيا في التكاليف الاجتماعية للباهظة التي يسببها الانتقال إلى الرأسمالية . بيد أن هذا الموضوع يجري تناوله في شكل دعوية تهييجية معارضة للإصلاح بكثير مما يتناول في شكل تحليل جاد . وللصورة الحقيقية ليست بكل هذه الكآبة ، رغم أن التكاليف الاجتماعية للانتقال كانت باهظة (١٦) .

كانت خسائر المدخرات المصرفية التي أكلها التضخم في عام ١٩٩٢ هائلة بالنسبة للكثيرين ، غير أن الدولة السوفيتية كانت ، بإصدارها لكميات أكبر مما ينبغي من النقد ، تعد بكثير مما تستطيع أن تقي به . وكان الأمر سيصبح أسوأ لو انصب الحرس على حماية المدخرات وليس الدخول الجارية . ومن المحتمل أن الإصلاحات النقدية كانت متعلق الأذى بالمدخرات بنفس الشدة . لقد كان النظام الشيوعي هو الذي تسبب في هذه التكلفة ، وليس الإصلاحيين .

وكانت التكلفة الاجتماعية الكبيرة الثانية هي التصحيح الفوري للأجور الحقيقية . بيد أن الأجور كانت قد رفعت بحدّة عن عمد في ديسمبر ١٩٩١ لتوفير تعويض مميّز عن الصدمة المعرية ، ولكي تتوافق مع المطلوب السوفيتي بدفع علاوات سنوية في ديسمبر من كل عام . ومن ثم لم تكن أجور ديسمبر علامة قياس مفيدة للمقارنة مع الأشهر الأخرى ؛ نقطة الإسناد الوثيقة الصلة هي الأجر السابق على نشوء الفواتض الهائلة . ونقطة البداية المعقولة هي عام ١٩٨٧ ، الذي حدث بعده القليل من النمو الاقتصادي الحقيقي . وحينئذ يكون الانخفاض في الأجور الحقيقية ٣٥ بالمائة في يناير ١٩٩٢ ، ويدور متوسطه في عام ١٩٩٢ حول ٢٠ بالمائة ( انظر الجدول ٢ - ١ ) . (١٧)

وقد زادت الدخول النقدية الحقيقية بنسبة ١٠ بالمائة في عام ١٩٩٢ وبنسبة ١٦ بالمائة في عام ١٩٩٤ . وكانت الأجور تمثل في هذه الدخول حوالي ٧٠ بالمائة والتحويلات الاجتماعية ١٦ بالمائة في عام ١٩٩٢ (١٨) . ومن خصائص العهد الجديد أن الروس أصبحوا يحصلون من أجورهم دائماً على الحصة الأسفر من دخولهم ، بسبب تفتح ووفرة من فرص التكسب الأخرى مع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، ولذلك ، قد انخفضت الأجور الحقيقية بكثير من الدخول الحقيقية ،

وطفق الناس يعيشون على دخولهم الإجمالية . وبحلول أوائل عام ١٩٩٤ ، كانت الدخول الحقيقية قد انخفضت بحوالي ١٠ بالمائة فقط عن مستوى عام ١٩٨٧ . (١٩)

وعلاوة على ذلك ، فحتى في عام ١٩٨٧ ، كانت أوجه النقص ملموسة ونوعية السلع والخدمات مقبضة . وكان القضاء على الطوابير هو وحده الذي يمكن أن يزيد من الرفاه الاستهلاكي بنسبة ٥ بالمائة من إجمالي الدخل وبنسبة ٦ بالمائة على الأقل من إنفاق المستهلكين في عام ١٩٩٥ ، وفقا للحسابات التي أجراها أندري ايلاريونوف ورتشارد لايلارد وبيتر أورزاج . (٢٠)

ومع تعرض المنشآت لقيود أشد على الموازنة ، تحسنت التنوع بصورة واضحة على نحو متنام . وعلاوة على ذلك يجري تسجيل مقدار أقل من الإنتاج والاستهلاك للفلسطين عما كان يسجل سابقا في ظل النظام الاشتراكي . وقد أظهرت بيانات مسح للجنة الحكومية للإحصاء بشأن الإنفاق الاستهلاكي في ١٩٠٠ أسرة معيشية أن هذه الأسر أنفقت على الاستهلاك في نهاية ١٩٩٢ ما يزيد بنحو ٥٠ بالمائة عما كان قد بينه قياس اللجنة للإنفاق الاستهلاكي . وحاولت اللجنة إدخال بعض التصحيحات ، غير أن من المحتمل أن تميل الفزعة الإحصائية المحافظة المعتادة بهذه الأرقام إلى اتحراف نزولي . (٢١)

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد ظهر قطاع غير رسمي كبير في اقتصاد السوق لم يكن مدرجا ( ولم يكن ينبغي له أن يدرج ) في النتائج المحلى الإجمالية وفقا للتعريفات المعيارية . ففي نهاية عام ١٩٩٣ كان لدى روسيا حوالي ٥٠ مليون قطعة أرض خاصة ، وزادت مساحتها بنسبة ٢٥٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٣ . (٢٢) وقد أنتجت هذه القطع الكثير من المنتجات التي لم تكن تطرح في الأسواق بتاتا . وفي كافة أنحاء روسيا ، يجري بناء منازل خاصة جديدة وإصلاح المنازل القديمة . ولا يسجل من هذا النشاط سوى القليل ، غير أنه يسهم في الرفاه الاقتصادي العام .

وفي أوائل عام ١٩٩٢ ، زعم بأن مبيعات التجزئة أخذت في الانهيار ، إلا أنه تبين أن ذلك محض خدعة إحصائية . ففي الحقيقة ، تحول الكثير من تجارة التجزئة إلى التجارة غير الرسمية . وبعد إدخال تصحيحات تبدو مقبنة ، انخفضت مبيعات التجزئة بنسبة ٣ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ، في حين نقصت التجارة الرسمية بنسبة ٣٥ بالمائة ( وهو الأمر الذي عُرِض في البداية على أنه التطور الفطري ) . وارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة ٢ بالمائة في عام ١٩٩٣ وبنسبة ٤ بالمائة في عام ١٩٩٤ ، وبخس الأرقام المبينة أمر محتمل جدا . (٢٣)

وثمة محك آخر للرفاه الاقتصادي هو الكيفية التي يستخدم بها الناس دخولهم . فمع إدخال العمل باقتصاد السوق وتوافر السلع إلى حد مقبول ، انتهت استمالة السلع الاضطرابية الشنيعة . فأخيرا ، أصبح في مقدور الناس أن يشتروا ما يريدونه حقيقة . ومن الطبيعي أن يتناقص أيضا الهمد غير المسجل في الإحصاءات . ولما كانت للتجارة الخارجية قد حررت ولأسبحت لا مركزية ، فإن هيكل الواردات أصبح أكثر رشدا ، وساهم في تحسين الرفاه الاقتصادي من خلال التخصيص الأفضل .

ومن بين مصروفات الروس على شراء السلع والخدمات في عام ١٩٩٣ ، فإنهم أنفقوا ٤٦ بالمائة على الأغذية ، و ٤٤ بالمائة على السلع الاستهلاكية غير الغذائية ، و ٨ بالمائة على الخدمات . وأحد الأسباب المهمة لارتفاع حصة المصروفات الغذائية أن الغذاء ( لا سيما اللحوم ) كان مدعوما بكثافة فيما سبق . وحتى مع ذلك ، فإن متوسط استهلاك الشخص الواحد للحوم انخفض بنسبة ٦ بالمائة فقط في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، وفقا للجنة الحكومية للإحصاء (٢٤) . ويحتاج مركز الإصلاح الاقتصادي التابع للحكومة الروسية بأن الانخفاض الفعلي يبلغ ٣,٥ بالمائة فقط في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ، ولقد تمت استعادة مستوى عام ١٩٩١ في أوائل عام ١٩٩٤ (٢٥) . وإذا ما تحولنا باهتمامنا إلى السلع الاستهلاكية المعمرة ، فلنجد أن المبيعات زادت بشكل هائل . فقد كانت ضرائب جملة المبيعات على هذه السلع مرتفعة جدا في العادة ، وكان النقص فيها واسع المدى .

ومن أكثر الملاحظات إثارة للدهشة أن الروس زادوا من مخزراتهم - التغطية والإيداعات المصرفية ومشتريات العملة الصعبة - من ٤,٨ بالمائة من دخلهم في عام ١٩٩٢ إلى ١٤,٣ بالمائة منه في عام ١٩٩٣ ، ثم إلى ٢٧ بالمائة في الربع الثالث من عام ١٩٩٤ . ومثل هذه النسب المرتفعة من المخزرات تدحض فكرة الفقر المدقع ، حتى ولو كان السبب الرئيسي فيها هو الشعور بعدم الأمان . وعلاوة على ذلك ، أنفق ما يقرب من ثلثي المخزرات في شراء النقد الأجنبي ، وهو ما يشير أيضا إلى الإحساس بعدم الأمان (٢٦) .

ولكن ألي للاستهلاك أن يزيد إذا ما كان الإنتاج ينخفض ؟ وحسبنا ناقشنا من قبل ، كان الانخفاض في الإنتاج في روسيا مبالغا فيه إلى حد كبير . وعلاوة على ذلك ، فكما هو موضح في الجدول ( ٥ - ٢ ) ، فإن للتغيير في هيكل الإنتاج عاد بالنفع على المستهلكين . ومن الطبيعي أن يحدث نفس الشيء على جانب الاستهلاك . كان من بين غرائب الاقتصاد السوفيتي أن جانبها قليلا للغاية من الناتج المحلي الإجمالي ينهب إلى الاستهلاك الخاص ( ما يزيد بشكل طفيف في المعتاد على ٤٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي ) . وفيما سبق ، كانت أسواق المنتج والمستهلك منفصلة بصرامة بواسطة التداول المنفصل للروبلات النقدية وغير النقدية . كانت النقود - ميمرة ، في نطاق المنشآت - أي أن المنشآت كانت تستطيع في كثير من الأحيان أن تنتزع أموالا إضافية من الدولة إذا ما احتاجت إليها ، في حين كانت للصعوبة الكبرى تتمثل في الحصول على تخصيص من حصص المخزرات . وكان المستهلكون ، على العكس من ذلك ، يواجهون دائما بقيود شديدة على الموازنة . فعندما تنفذ نقودهم ، لم تكن الدولة تهتم بإعطائهم المزيد منها .

وفي عام ١٩٩٢ ، توقفت المعركة المستمرة بين المستهلكين والمنشآت ، ووجد المستهلكون أنفسهم فجأة في نفس السوق التي توجد فيها المنشآت . بيد أن المستهلكين ولجأوا قيودا شديدة على الموازنة في حين كانت للمنشآت لا تزال تتمتع بقيود خفيفة عليها بسبب السيادة النقدية التضخمية في ذلك الحين . ومن ثم فإن المنشآت زاحمت المستهلكين ، وتضاعفت حصة الناتج المحلي الإجمالي التي كانت تنهب إلى الاستهلاك الخاص بشدة ، من ٤٧,٧ بالمائة في عام ١٩٩١ إلى

حصة نافذة تبلغ ٣٣,٥ بالمائة فى عام ١٩٩٢ . هذا الأثر وحده كان يرقى إلى انخفاض فى الاستهلاك الخاص بنسبة ٣٠ بالمائة ( إذا كان الناتج المحلى الإجمالى ثابتا ) ، وكان السبب الغالب فى انخفاض مستوى المعيشة . وفى عام ١٩٩٣ ، وبعد أن أصبحت السياسة النقدية أكثر حزما إلى درجة ما ، ارتفعت حصة الاستهلاك الخاص من الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤٢,١ بالمائة ، وإلى ٤٧ بالمائة فى عام ١٩٩٤ ( انظر الجدول ٣ - ٥ ) . ولا يزال أمام روسيا طريق طويل تقطعه قبل أن تصل إلى استهلاك خاص مقداره ثلثا الناتج المحلى الإجمالى ، على نحو ما هو معتاد فى البلدان الغربية ، والشرط المسبق لمثل هذا التطور أن يضيق على المنشآت بواسطة سياسة نقدية صارمة . وهكذا فإن التثبيت الاقتصادى الكلى العنيف يحقق فوائد كبيرة للمستهلكين على العكس من الاعتقاد الشائع . فالمهم أنه ينبغي تعريض المنشآت لقيود شديدة على الموازنة تماثل فى صورتها المفروض منها على المستهلكين .

إن الكثير من التقارير للقادة من روسيا تبدو كما لو كانت توحي بأنه لا وجود للخدمات الاجتماعية فيها . بيد أن روسيا لا يزال لديها وفرة من الامتيازات الاجتماعية المصممة بشكل جيد : رعاية صحية مجانية ، وتعليم مجاني على كافة المستويات ، ومعاشات ، وإعانات عائلية ، وإسكان مدعوم . ويغطي معظم تمويل هذه الامتيازات من صناديق من خارج الموازنة ، وهو آمن شكل للتحويل . ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، أخذ العمل بإعانات البطالة . وفى عام ١٩٩٣ ، كانت المعاشات تدور حول نسبة ٣٤ بالمائة من متوسط الأجر . والمعاشات ، على خلاف الأجور ، تتم مقايستها فصليا ، وكان الحد الأدنى الفعلى خلال الفصل الأخير من عام ١٩٩٣ يبلغ ٧٤ بالمائة من متوسط الأجر . وعلى العكس من الاعتقاد الشيعى ، لم يتحمل أرباب المعاشات الروس حصة أكبر نسبيا من العبء الاقتصادى لعملية التصحيح (٢٧) . كان الأمر أسوأ بكثير فى ظل الشيوعية : فلم يكن من حق الملايين من النماء اللاتى لم يعمل فى القطاع العام الحصول على أية معاشات حتى عام ١٩٨٥ ) . وقد عانت الخدمات الاجتماعية التى تقدمها المنشآت من انخفاض فى مستواها . فعندما أجبرت المنشآت على تقليل التكاليف ، فلنما نزعت إلى التخلص أولا من معسكرات الكشافة وبيوت الثقافة . وهما من المصطنعات الشيوعية التقليدية . بيد أنه تلى ذلك رعاية الطفولة ، ورياض الأطفال ، ومراكز الرعاية النهارية . (٢٨)

وقبما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤ ، انخفضت مخصصات الرعاية الطبية والتعليم فى موازنة الدولة انخفاضا حادا ، حتى كحصة من الناتج المحلى الإجمالى الرسمى . فأعلنت الحكومة الأولوية لامتيازات جماعات الضغط الصناعية الكبرى ( أى صناعة الغاز والنفط ، والقطاع الزراعى ) على حساب احتياجات السواد الأعظم من الناس (٢٩) . ومع ذلك ففى عام ١٩٩٤ ، وصل إجمالى المصروفات الاجتماعية من الموازنات الاتحادية والمحلية ، وصناديق المعاشات والتأمينات الاجتماعية والمنشآت إلى حوالى ٢١ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى ، وهى نسبة ليست بالمنخفضة فى بلد بمستوى روسيا من التنمية الاقتصادية . ووصلت المصروفات العامة المباشرة من الموازنات الاتحادية والمحلية إلى حوالى ٤,٣ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى بالنسبة للصحة وإلى حوالى ٤,٣ بالمائة بالنسبة للتعليم . (٣٠)

وحتى لو لم يكن متوسط مستوى المعيشة الفعلى قد انخفض كثيرا ، فقد اتسع نطاق توزيع الدخل خلال عملية الانتقال . وقد فحص رتشارد لايلارد هذه الظاهرة ، ووجد أن توزيع الدخل يماثل تقريبا الموجود فى المملكة المتحدة . ولا يزال يوجد فى روسيا قدر أقل من التفاوت فى الدخل مما هو موجود فى الولايات المتحدة . بيد أن الصورة الإحصائية تتغير بشكل هائل بمرور الزمن ، حيث جرى تصحيح الحد الأدنى للأجور بطريقة غير منتظمة ، فقد أجرى مرة واحدة فى عام ١٩٩٤ على الأخص . ومن السمات الأكثر لفتا للنظر أنه حدث إعادة توزيع كبرى للدخل المكتسب - من الكبار إلى الشباب ؛ ومن غير المهرة إلى المهرة ؛ ومن المدن إلى الريف ؛ ومن الصناعة إلى المال والتجارة والمهن القانونية . لقد خسر كثير من الناس بدرجة كبيرة ، إلا أن الآخرين كسبوا ، ويبدو أن توزيع الدخل لم يتسبب إلا فى إحداث تغييرات قليلة بشكل مثير للدهشة . (٣١)

وللشأن الأخير هو الارتفاع الحاد فى معدلات الوفيات الروسية ( انظر الجدول ٥ - ٧ ) . وقد اضطلعت جوديث شابيرو بدراسة ممتازة لأزمة الوفيات الروسية . (٣٢) لقد زالت معدلات الوفيات فى معظم البلدان الشيوعية السابقة . بيد أنها ارتفعت بشكل خاص من الحدة فى الاتحاد السوفيتى السابق ، ولم ترتفع فى جمهورية التشيك ، وسلوفاكيا بقليل . وقد نجم ما يقرب من ثلاثة أرباع الوفيات الإضافية فى روسيا فى عام ١٩٩٣ عن أمراض شرايين القلب والوفيات العنيفة ( كان السبب الأغلب للوفيات الأخيرة هو الحوادث ) . وللرجال بالدرجة الأولى ، هم الذين يموتون فى سن مبكرة ، وقد انخفض العمر المتوقع عند الولادة بالنسبة للرجال الروس إلى ٥٩ سنة . وزادت الأمراض المعدية بسرعة ، إلا أنها تسببت فى ١,٨ بالمائة فقط من جميع الوفيات الروسية فى عام ١٩٩٣ . ولا يعد السرطان من الأمراض الفتاكة الرئيسية فى روسيا ، إذ لا يمثل إلا ١,٧ بالمائة فقط من جميع الوفيات فى عام ١٩٩٣ ، ولا يظهر زيادة إلا بالكلاد . ( ويوضح ذلك أن البيانات المتعلقة بالتنسجم للحدوث للروس من جراء التلوث ليس لها سند كبير من الصحة ) . وعلاوة على ذلك ، فلو كانت المشكلة الرئيسية هى الانهيار فى الرعاية الصحية الروسية ( رغم أنها أحد الأسباب المماثلة فى ذلك يقينا ) ، لكنت للزيادة فى شتى أسباب الوفيات قد توزعت بشكل أكثر تمويلا .

ويشير تفسير جوديث شابيرو إلى أن الزيادة فى الوفيات فى روسيا راجعة بالدرجة الأولى إلى الإجهاد . فأمراض الأوعية الدموية القلبية والحوادث لها صلة بالإجهاد على حد سواء . واقت كان الرجال الروس يشربون الخمر ، ويدخنون بكثرة بالغة ، ويأكلون أغذية غنية بمركبات الدهون ، ويمارسون التقليل من الرياضة فيما سبق ، غير أنهم لم يكونوا يعانون من مثل هذا القدر من الإجهاد . والكثير من الروس ، وخاصة الرجال ، لا يعرفون كيف يعالجون المشاكل الجينية التى يلاقونها خلال الانتقال . وبالإضافة إلى ذلك ، هناك الكثير مما يدعو إلى الافتراض بأن الإجهاد يزداد مع التضخم . فكما كان التضخم مرتفعا ، ككثرت التقلبات فى الأجور الحقيقية والأسعار النسبية من شهر إلى شهر كبيرة . وتصبح مجريات الحياة أكثر غموضا ، ويواجه الكثيرون توترات أكبر مما يستطيعون التعامل معه . وحالما يهبط التضخم إلى مستوى منخفض ، فإن مجريات الحياة

جدول ( ٧.٥ ) المؤشرات الديموغرافية ، ١٩٩١ - ١٩٩٤

١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
١٤٨,٢	١٤٨,٤	١٤٨,٧	١٤٨,٧	السكان ، نهاية السنة ( بالملايين )
٩,٤	٩,٤	١٠,٧	١٢,١	المواليد ( لكل ألف من السكان )
١٥,٦	١٤,٥	١٢,٢	١١,٤	الوفيات ( لكل ألف من السكان )
١٨,٧	١٩,٩	١٨,٠	١٧,٨	وفيات الرضع ( لكل ألف مولود )

المصادر : ( Institute for Economic Analysis, *Russkije ekonomicheskie*, p. 72 ( original sources: Goskomstat Rosii ) ; Goskomstat Rosii, *Sotsial'no - ekonomicheskoe polozenie Rosii 1994 g.*, pp. 160-61; Open Media Research Institute Daily Digest, February 15, 1995.

تصبح أكثر جلاء وأقل إجهاداً (٣٣) وحتى لو كان من المحتمل تقريباً أن يزيد الانتقال إلى اقتصاد السوق من الإجهاد ، ومن ثم الوفيات ، فإن من المحتمل أن يتسبب الانتقال والتضخم المتطلوآن في المزيد من الوفيات .

وعلى الرغم من المشاق التي توليها روسيا ، فقد شهدت البلاد في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ أكبر حركة هجرة في تاريخها ، حيث هاجر إليها ما يقرب من مليون نسمة منيا من الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى ( ٩٢٦٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٢ ، و ٩٢٣٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣ ) ، ولم يهاجر من روسيا إلى الجمهوريات السوفييتية الأخرى سوى ٣٦٩٠٠٠ نسمة فقط . وقد جاء نصف المهاجرين من أوكرانيا وقازخستان وأوزبكستان ، وهي أكبر الجمهوريات السوفييتية السابقة بعد روسيا . وذهب نصف المهاجرين إلى أوكرانيا . وتعكس هذه الأرقام الخاصة بالهجرة إلى حد ما التمييز العرقي في آسيا الوسطى ، وتعتبر إلى حد ما إشارة إلى أن روسيا تسير بشكل أفضل من الناحية الاقتصادية عن معظم الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى . وعلاوة على ذلك ، فمن المحتمل أن تكون تدفقات الهجرة أكبر مما هو مسجل (٣٤)

وكان من بين التكاليف الأخرى التي لا مناص منها لانتقال روسيا من اقتصاد موجه خلمل إلى اقتصاد سوق مرن أن المخاطر ازدادت . وتكاليف المخاطر شخصية الطابع إلى حد كبير ، إلا أنه ما من شك في أنه ينظر إليها على أنها هائلة . ويبدو أن الروس يعتبرون الانخفاض في مستويات معيشتهم أكبر مما تشير إليه هذه المراجعة الحاسمة للإحصاءات الاقتصادية الروسية . وهناك أسباب كثيرة لذلك . فقد اعتاد الروس أن يعتقدوا بأن الإحصاءات الرسمية تبلغ في تقديرها لحسن أحوالهم ، ويجدون صعوبة في تصديق أن العكس أصبح القاعدة . لقد هبطت حصة الدخل الروسي المعتمد من الأجور ، إلا أن الناس لا يقدرون المكاسب غير المتوقعة التي يحصلون عليها من التجارة العارضة وغير ذلك من المصادر بمثل ما يقدرون أجورهم .

ومما لا ريب فيه أن انهيار الشيوعية كان باهظ التكلفة وأن الدخل الحقيقية هبطت معه ، ولاسيما في عام ١٩٩١ . بيد أنه من غير المحتمل ، في ضوء الشواهد الإحصائية ، أن يكون

قد حدث أى انخفاض له شأنه فى متوسط مستوى المعيشة بعد عام ١٩٩١ . ومع ذلك ، فإن مثل هذا النوع من إعادة التصحيح الكبيرة يعتبر مجهودا إذا ما استمر . وحالما ينتهى فمن المحتمل أن تكون أحوال الروس أفضل مما هى عليه .

### إعادة الهيكلة

تظهر روسيا للعيان ، بعد ثلاث سنوات من التغيير المنتظم ، نطاقا كاملا من أبهة الأسواق . وعلى عكس ما قد تكون عليه للصورة عادة فى الغرب ، يبدو أن سوق العمل فى روسيا هى أكثر الأسواق مرونة . وتعمل أسواق السلع والخدمات بشكل أقل سلامة وإن كانت لا تزال غير مركزية الطابع . وأسواق المال هى أقل الأسواق تطورا ( وهو أمر غير مستغرب ) ، وإن كانت تتقدم بسرعة فيما يبدو .

والدليل على وجود اقتصاد السوق أنه تحدث بالفعل تغييرات هيكلية ذات توجه سوقى . والجدير بالملاحظة أن إعادة الهيكلة قد استحدثت بواسطة اللّطلب والتكاليف وليس بواسطة السياسة الحكومية أو اختناقات العرض . وهناك شواهد وفيرة على حدوث مثل هذه التغييرات فى روسيا .

ومن بين الملاحظات أن نسب الإنتاج فى روسيا أصبحت أقل تشوها . وفى حين أن الناتج المحلى الإجمالى قد تقلص بحدّة ، فإن جميع التغييرات الهيكلية تتناظر طلبات السوق فعليا . وعلى وجه الخصوص أصبح الإقراط فى التصنيع فى روسيا بالمقارنة مع الغرب فى ذمة التاريخ بالفعل . وقد ارتفع قطاع الخدمات إلى ما يقرب من النصف الغريبة الطبيعية ، ليمثل ٥٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٤ . (٣٥) وعلاوة على ذلك ، فقد انخفضت التكاليف المحضّة ( مثل النقل ) بحدّة ، مما يبين أن المنشآت بدأت تهتم بالتكاليف بعد لأى . وفى عام ١٩٩٣ ، لم تنقص الفروع ذات التوجه الاستهلاكى كثيرا على الإطلاق : فهبط الإنتاج الزراعى رسميا بنسبة ٤ بالمائة ، وزاد بناء المساكن بنسبة واحد بالمائة ، وارتفعت تجارة التجزئة بنسبة ٢ بالمائة . (٣٦) وفى واقع الأمر ، من المحتمل أن تكون جميع هذه المؤشرات مخيومة التقدير ، حيث إن الكثير من الأنشطة الخاصة لا تسجل ببساطة . وبالإضافة إلى ذلك ، قد ظهر قطاع مالى بأكمله إلى الوجود .

وبالنسبة للصناعة ، كان للطلب الأسبقية على مشكل العرض وكان العامل المحدد للانخفاض فى الإنتاج بعد النصف الثانى من عام ١٩٩٣ . وانخفض تصنيع الأسلحة والمعدات الزراعية ، التى كانت تدعم بدرجة مرتفعة ، انخفاضنا بارزا . وتوقف إنتاج عدد كبير من المنتجات التى لا يرغب أحد فى شرائها .

كما اكتسب الانتفاع بالناتج المحلى الإجمالى أبعادا طبيعية بأكثر من ذى قبل ، حيث ازداد الاستهلاك الخاص من حصة ضئيلة تبلغ ٣٣,٥ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٢ إلى حصة لا تزال تعد صغيرة وتبلغ ٤٧ بالمائة من الناتج المحلى الإجمالى فى عام ١٩٩٤ ( انظر الجدول ٢٠٥ ) . وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن نحو ثلثي الناتج المحلى الإجمالى يذهب إلى

الاستهلاك الخاص في البلدان القريبة ، فإن حصة الاستهلاك في روسيا ينبغي أن تزيد بدرجة كبيرة إذا ما كان للتثبيت أن ينتزع الموارد الفائضة من المنشآت والقطاع العام .

كما أصبح توزيع المنشآت ذات الأحجام المختلفة طبيعياً إلى حد أكبر . فالمنشآت الصغيرة تمثل في الوقت الراهن ١٠ بالمائة من حجم العمالة ، وهناك ٧٥٠٠٠ منشأة صناعية صغيرة خاصة . وقد تضاعف عددها في عام ١٩٩٣ . (٣٧)

وأخذ الهيكل القطري لتجارة روسيا الخارجية يصبح طبيعياً بدرجة أكبر وفقاً لنموذج التقل النوعي الذي ينص على أن يتاجر البلد بالدرجة الأولى مع البلدان الغنية الواقعة في منطقته . وفي عام ١٩٩٣ ، كان نحو ٦٠ بالمائة من تجارة روسيا الخارجية إلى خارج نطاق الاتحاد السوفييتي السابق ، يتم مع الغرب ، ويتم ١٥ بالمائة منها فقط مع بلدان مجلس التعاون الاقتصادي السابق . وبالمثل انخفضت التجارة مع الجمهوريات السوفييتية السابقة الأخرى بنسبة ٥٠ بالمائة فيما بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٣ . (٣٨) وبعد ذلك تطبيعاً هيكلياً إيجابياً بعد انتهاء حملات الكتلة الأسبق عهداً .

ورغم أن صادرات روسيا قد أصبحت تتحدد بالفعل بحسب الطلب ، فإن الهيكل السلمي لواردات روسيا تكيف مع السوق المحلية . فانخفضت الواردات من السلع التي كانت تدعم فيما سبق بدرجة مرتفعة ( وبالأخص الحبوب والسلع الاستثمارية ) انخفاضاً حاداً ، في حين برزت وفرة من المواد المستوردة في السوق الروسية مما قضى على أوجه نقص . وفي الوقت الراهن ، تشكل السلع الاستهلاكية نحو نصف الواردات الروسية والتي من الواضح أنها تعتبر أندر السلع في المعروض المحلي لأن الاقتصاد السوفييتي كان ينجاهلها تماماً . كانت المنشآت الضخمة الحجم تهيمن من الناحية التكنولوجية على التجارة مع اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية بسبب مركزية التجارة الخارجية السوفييتية . غير أن عدداً كبيراً من المنشآت الأجنبية الصغيرة ( وخاصة من بلدان من الإقليم ) اقتحمت السوق الروسية في الوقت الحالي .

وقد أضى معظم التغييرات الهيكلية الأولية إلى القضاء على إنتاج السلع والخدمات التي لم يعد يوجد طلب عليها . وتطوى التدابير الأخرى على تقليل التكاليف . وتتجلى تأثيرات العرض الإيجابية الأولى في التجارة . وتأثيرات العرض في الإنتاج تسفرق وقتاً أطول حتى تظهر إلى الوجود .

وقد استغفر التركيز البكر على التجارة وتقليل التكاليف غضبة شعبية على المضاربة وعلى تدمير الإنتاج ، غير أن ذلك يعتبر مراحل طبيعية في نمو السوق . فإذا ما أوقفت السوق وهي في طريقها إلى التوازن فقد تتوقف عن النمو ، كما حدث في الكثير من بلدان العالم الثالث التي كانت مفرطة في ضوابطها التنظيمية . والشروط المسبقة الحيوية للتغييرات الهيكلية المستنوبة أن تبقى المنشآت مستقلة ومشغولة بأعمالها ، في حين تظل المعاملات حرة وتعمل الأسعار على التكيف مع السوق .



## كيف استغلت الفرصة المتاحة ؟

يحدث ، كما جربت روسيا في أغسطس ١٩٩١ ، أن تنتفع في أعقاب الفتح الديمقراطي مباشرة فرصة ماثحة كما لم يحدث من قبل ولا من بعد . وعندئذ يسود شعور قوى بالتأزم مما يعزز من المثالية الشعبية ؛ وقد يصبح للمثالية أو المصلحة العامة الأسبقية لفترة وجيزة على المصالح المكتسبة . وقد تفتحت هذه الفرصة المتاحة بالنسبة لروسيا بفعل الانقلاب العسكري المجهض ، وأغلقها بالأساس المؤتمر المعلن لنواب الشعب في أبريل ١٩٩٢ . ووفقا لما سبق لنا أن ناقضناه في مكان آخر من هذا الكتاب ، من الحيوى أن يتم الاضطلاع بقليل من المهام الرئيسية في هذه الفترة . والسؤال المثار هو : إلى أى مدى أحسن الإصلاحيون الروس استغلال هذه الفرصة ؟

إن فترة الفتح تعد فترة من الفراغ المؤسسي والسياسي . فإذا ما كانت الدولة قد انهارت إلى حد ما ( كما كان الحال في روسيا في عام ١٩٩١ ) ، فإنها تكون ضعيفة إلى الحد الذى نحتاج فيه إلى إعادة البناء . ويكون من الأسهل فعليا تناول هذه المهام الأساسية في مثل هذا الفراغ عنه فيما بعد عندما تكون شتى جماعات المصالح قد قامت بتنظيم نفسها . ويمكن أن توصف المهام بأنها بسيطة من الناحية التقنية ولكنها صعبة من الناحية السياسية . والفرضية المنطقية الأولى أن يكون الإصلاحيون الحقيقيون ممسكين بالسلطة ، وأن يظهروا إرادة سياسية ومقدرة على تنفيذ الإصلاحات الأساسية . ويستطيع للتكثفات القويمة الإصلاحيون أن يقوموا من أعلى بتغييرات جذرية ، وأن يقيموا دعائم مجتمع جديد أفضل من سابقه . غير أن الفراغ السياسي يتيح أيضا فرصا أكبر أمام جماعات المصالح الصغيرة لكي تستغل للدولة الضعيفة في الحصول على ثروات هائلة لأنفسها على حساب المجتمع بأكمله . وكانت هذه المصالح المكتسبة الخطيرة تتكون بالدرجة الأولى من مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، ومعظم البيروقراطية القديمة ، ومنشآت التجارة الساعية للربح والمصارف . وقد اكتسب مدراء المنشآت المملوكة للدولة قوة سياسية غير عادية خلال الفترة الفاصلة ما بين الشيوعية وظهور النظام السياسي الجديد . وباختصار ، نحتاج الحكومة إلى المسارعة إلى بناء إطار عمل لمجتمع يعمل بطريقة طبيعية . والمهام الرئيسية للثلاث التى ينبغي إنجازها من الناحية المثالية في هذه الفترة هي بناء المؤسسات الديمقراطية ، وللتثبيت الاقتصادي الكلى جنبا إلى جنب مع التحرير ، وللمشروع في خصخصة واسعة النطاق .

وبإدء ذى بدء ، يعين إقامة دعائم المجتمع الديمقراطي . فينبغى إجراء الانتخابات البرلمانية وإقرار الدستور . وثمة مبادئ قليلة تعتبر أساسية وحدها فى أى دستور عادى ، ولا نحتاج كتابة الدستور الجيد إلا إلى القليل من الوقت . وتكمن المشكلة فى إقرار هذا الدستور . فكلما طال أمد المناقشة ، تمكنت المصالح المكتسبة من جعل وجودها محسوسا ، وخبا الإحساس الأولى بالأزمة . وعندئذ تكون الأحزاب السياسية أقل ميلا إلى التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية . ولذلك ، من المحتمل أن تتدهور نوعية الدستور خلال المناقشات المطولة . وبالمثل ، تنزع الديمقراطية والمصالح المشتركة إلى الهيمنة على الانتخابات البرلمانية المبكرة التى تجرى

عقب الفتح الديمقراطي ، ويستطيع الديمقراطيون أن يتحدوا عندما تكون القضية الرئيسية هي الديمقراطية بأبسط مما يستطيعونه عندما تعمل لاختلافاتهم المنهجية على تمزيق صفوفهم . ويستطيع البرلمان الجديد أن يدافع عن المصالح المشتركة للمجتمع في مواجهة المصالح المكتسبة للمؤسسة القديمة . ويستطيع البرلمان أن يتصدى بفاعلية لكبر لجماعات المصالح إذا ما كان النواب ممثلين أمام الأحزاب السياسية التي تقوم بفرض الانضباط عليهم .

وثانيا ، يتعين الاضطلاع بالتحريير والتثبيت الاقتصادي الكلي ؛ ويمكن القيام بكليهما خلال شهور قليلة . وينبغي أن يكون الهدف من ذلك تحرير الاقتصاد بقدر الإمكان بحيث تستطيع جميع الأسواق أن تبدأ في العمل . بيد أنه عندما تتحرر الأسعار في وجود فائض نقدي ضخم ، فإنها ترتفع . والمطلوب ، من أجل تجنب التضخم ، القيام بتثبيت اقتصادي كلي صارم . فينبغي تقليل العجز في الموازنة لأدنى حد ، وأن تكون السياسة النقدية صارمة ومتصفة بوجود سعر فائدة إيجابي حقيقي .

وثالثا ، تماثل مبادئ للخصخصة الواسعة النطاق مبادئ الدستور ، إذ يسهل تفهمها ، ولكن كلما طالت مناقشتها أصبح التوتر السياسي أكبر . فتساعد الادعاءات المتضاربة أمر حتمي . ويستفيد بعض جماعات المصالح من الحصول على إيرادات الضاد من المنشآت المملوكة للدولة بأكثر من استغلالها من للخصخصة ، ولذلك فإنها منقولها . ويبدو أن الطريقة الوحيدة الممكنة للخصخصة السريعة الواسعة النطاق تستند إلى حد ما إلى التوزيع المجاني للملكية على أكبر شريحة من السكان .

وروسيا لديها سجل مختلف . ومن العجيب أنها نجحت في الخصخصة الواسعة النطاق ، رغم أن برنامجها للتثبيت لم يكن نلجحا بعض الشيء ، وأن تغييراتها السياسية حدثت في وقت متأخر جدا . وعندما تقارن روسيا بالثنتين من أصحاب الأسبقية - بولندا وتشيكوسلوفاكيا - اللتين حاولتا إدخال تغييرات سريعة على نظاميهما الاقتصاديين ، فسيبين أن التجارب مختلفة بشكل غريب . فتشيكوسلوفاكيا وحدها هي التي أجرت انتخابات برلمانية مبكرة . أما بولندا وروسيا فقد أجرتا أول انتخابات برلمانية لما بعد الحقبة الشيوعية بعد أكثر من سنتين من الفتح الديمقراطي ، وبعد ما يقرب من سنتين من الشروع في الإصلاح الجذري . ومن الصعب على المرء أن يتخيل توفيقا أسوأ من ذلك ، بعد أن تكون الزهوة الأولى لاقتصاد السوق قد انتفضت دون أن يبدو في الأفق أي تحول واضح إلى الأحسن . وقد أجريت الانتخابات في هذا الإطار . وفي المحاولات التي بذلتها تشيكوسلوفاكيا وبولندا للتثبيت الاقتصادي الكلي ، كان أداء الأولى جيدا تماما بينما كان أداء الثانية جيدا بشكل نسبي ، في حين فشلت روسيا في محاولاتها في البداية على الرغم من أنها تجنبنا التضخم المفرط . وكانت تشيكوسلوفاكيا وروسيا البلدين اللذين حققا أفضل نتيجة في الخصخصة الواسعة النطاق ، إذا ما كان النجاح يقاس بالسرعة ، وبحصنة المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة التي حولت إلى أيدي القطاع الخاص . وفي بولندا ، أفضى الدخول في مناقشات متشعبة من الناحية الفكرية إلى القيام بالتقليل من الخصخصة الواسعة النطاق .

وليس من الغريب أن تضطلع تشيكوسلوفاكيا بجميع التغييرات الأساسية الثلاثة بطريقة صحيحة ، لأنها استغلت من وجود شروط أولية أفضل بكثير . بيد أنه لا يبدو أن من المحتم على الإطلاق أن تنجح بولندا في التثبيت الاقتصادي الكلي ولكن تفشل في الخصخصة الواسعة التعلق في حين تفشل روسيا العكس . والتفسير البسيط لذلك أن روسيا تعلمت من أخطاء بولندا ، رغم أن شروطها المسبقة كانت أقل مواتاة مما عقد من التثبيت . بيد أن هذه الإجابة لا تكاد تكون مقبولة . فمن المدهش أن يتمكن روسيا من تحقيق نتائج أفضل من بولندا في أحد المجالات المهمة على الرغم من وجود قدر أكبر من القوضى والتعقد لديها .

ونحتاج هذه التطورات السياسية الثلاثة في روسيا إلى تحليل أوثق للتوصل إلى معرفة الجوانب الصائبة من الخلطة . ويمكن للحكم على هذه التطورات بالمعايير التالية :

- القيادة القوية والوطيدة في الميدان ؛
- التأييد من القيادة السياسية العليا ( الرئيس يلتسين ) ؛
- استحداث إدارة جديدة ؛
- الاستفادة من المشورة والخبرات الدولية ؛
- وجود استراتيجية واضحة وحائقة ؛
- بلورة برنامج للتشغيل ؛
- الاعتراف بالمصالح الوثيقة الصلة بدون التخلي عن الاستراتيجية ؛
- الولاية البرلمانية ؛
- الإعلام الجماهيري ؛
- التنفيذ السريع .

ومما لا ريب فيه أن يلتسين قائد رومى قوى ومنتخب ديمقراطيا وله شرعيته . ويتحمل يلتسين المسؤولية الرئيسية عن بناء الديمقراطية رغم أنه فُرض قدرا كبيرا من سلطانه إلى جينادى بوربوليس ، مخططه الاستراتيجى السياسى الرئيسى بوصفه أمينا للدولة ونائبا أول لرئيس الوزراء طوال خمسة أشهر ، ومسيرجى شاخاراي ، الذى أوكل إليه مسؤولية رئيسية في صياغة الدستور ، والذى شغل مواقع شتى . ومع ذلك فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق الرئيس يلتسين نفسه . فالإدارات السياسية الجديدة التى ظهرت إلى الوجود - الجهاز الرئاسى والإدارات الإقليمية - لم تكن لها صلة بعملية بناء الديمقراطية ، وسيطرت عليها بالتدريج عناصر الطبقة الحاكمة القديمة . وكان فريق كبير من المستشارين المحليين والأجانب يدعو إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة واعتماد دستور جديد بسرعة . بيد أن يلتسين أصغى إلى النصيحة التى تحثه على العمل مع البرلمان القديم وعدم إضاعة الوقت في الانتخابات أو الدستور ، باعتبار أن القضية الرئيسية هي الإصلاح الاقتصادى .

ومن الناحية الفعلية ، لم يكن لدى يلتسين أية استراتيجية سياسية البتة ، ولا حتى برنامج . ومن هنا قمّ شُستّر المصالح الوثيقة الصلة ، ولم تلتزم أية ولاية برلمانية عندما كان ذلك ممكنا . ولم يعمل يلتسين على اكتساب تأييد الرأى العلم بشأن هذه القضايا إلا بشكل عرضى ، ولكن بدون

أن يتبع خطأ متعمداً . وكان يتردد ما بين تنبئ حلول وسط وبين المواجهة الشاملة ، إلى أن اضطر في نهاية الأمر إلى طرد البرلمان الذي لم يكن له طابع تمثيلي كبير وإن كان يتمتع بالمبادرة . وكانت التكلفة كبيرة من نواحي كثيرة . فقد أرجىء بناء الديمقراطية ، وكان من المحتمل أن يفضل نتيجة لذلك . وألقى البرلمان ذو التوجه المنوئى للإصلاح أضرارا جمة بالتحول الاقتصادى بطرق كثيرة . بيد أن روميا سئف في نهاية علم ١٩٩٢ مستورا يدعو إلى وجود سلطات رئاسية قوية ، وتوزيع السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية ، وقد تم إقرار هذا المقترح عن طريق استفتاء عام . وأجريت انتخابات برلمانية ديمقراطية بمشاركة الأحزاب السياسية ، وتدعم تطور الأحزاب فى أعقابها . وبختصار ، تم القيام بالقليل من أجل البناء للديمقراطى فى فترة الأحوال السياسية الاستثنائية ، رغم القيام ببعض التعديلات بعد سنة ونصف السنة من ذلك مقابل تكلفة كبيرة .

وفى نوفمبر ١٩٩١ ، تولى جيجور جايدار القيام بمبادرة بشأن التحرير والتثبيت الاقتصادى الكلى بوصفه نائبا لرئيس الوزراء ، ولكونه فى الأصل وزيرا للمالية ووزيرا للاقتصاد كذلك . وكانت أول مشكلة تواجهه أن مجلس الموفيت الأعلى أبطل محاولته لتولى السيطرة على مصرف روسيا المركزى فى ٢٢ نوفمبر . وعلاوة على ذلك ، فقد تخلى جايدار فى أوائل شهر إبريل ١٩٩٢ عن منصبه المهم كوزير للمالية لأحد عناصر الطبقة الحاكمة القديمة ، فاسيلى بارتشوك ، الذى لم يكن لديه أية طموحات بشأن التثبيت الاقتصادى الكلى . وقد تولى يوريس فيدوروف هذا المنصب فى وقت لاحق ، وحقق الكثير ، ولكن لمدة ١٢ شهرا فقط ، وبعد وقت طويل من استهلال البرنامج . وقد شهدت روسيا خمسة وزراء للمالية فى سنتين ونصف السنة ، وقد أضر هذا الاقتتار إلى الاستمرارية بالتثبيت .

ويبدو أن الرئيس يلتسين شارك بجدية فى التحرير والتثبيت لشهرين أو ثلاثة أشهر فى نهاية علم ١٩٩١ . إلا أنه أخذ يتخلى عن جايدار فى مارس وإبريل ١٩٩٢ ، متخذا جانب جماعة الضغط الصناعية ضد حكومته ذاتها . ولم يتم القيام إلا بالقليل من أجل إنشاء إدارة إصلاحية جديدة ، وغرق الإصلاحيون فى لجة من عناصر الطبقة الحاكمة القديمة . ورغم ذلك ، فقد استفيد من مشورة المجتمع الدولى والمستشارين الأجانب بشكل واسع النطاق ويكثر من المهارة . وكانت الاستراتيجية الاقتصادية المتبعة واضحة وحاذقة إلى درجة مقبولة ، رغم أنه كان بالإمكان أن تكون أفضل من ذلك . وزادت الشروط للمضيقة الروسية الصعبة من أهمية وجود خطة متينة .

ومن سوء الحظ أنه لم يطرح فى وقت مبكر أى برنامج صحيح للإصلاح . وحاولت الحكومة أن تسترضى مصالح أسوأ أعدائها ، جماعة الضغط الخاصة بمتراء المنشآت المملوكة للدولة ، بدلا من أن تحاول لكتساب تأييد الشعب . ونتيجة لذلك فإنها ألحقت الضرر باستراتيجيتها ولم تؤذل أى محاولة لتعزيزى الولاية البرلمانية التى حصل عليها الرئيس يلتسين للمرة الأولى فى أول نوفمبر ١٩٩١ بعد إقلائه لخطابه الإصلاحى الكبير . وحيث إنه كان من الممكن أن يكون برنامج الإصلاح جاهزا فى وقت مبكر مثل نوفمبر أو ديسمبر ١٩٩١ ، فقد كان من المثير حينا أن يفوز برنامج مقول باعتماد مجلس الموفيت الأعلى ، غير أنه لم تبذل أية محاولة فى هذا الصدد بتاتا . لقد

بذل جايدار بعض المحاولات لاكتساب تأييد الشعب من خلال الدعاية الواسعة النطاق ، إلا أنها كانت محاولة محدودة للغاية . كانت الجهود الأولية لتنفيذ التحرير والتثبيت على حد سواء تتم بالجملة في وجه ارتباك ومقاومة سياسية غير عاديين ، إلا أنها لم تكن جهودا مفعمة بالقوة الكافية .

ولم يفلح جايدار في الاحتفاظ بصلاية موقفه . فقد تم ارتكاب الكثير من الأخطاء ، وكان المناخ معاديا للغاية ، بما لا يكاد يسمح بتقبل أى خطأ البتة . ويصرف النظر عن العناصر المشردة المذكورة في هذا الفصل ، فقد كان لوجهى قصور آخرين أهميتهما بالنسبة للتثبيت الاقتصادى الكلى . كانت روسيا فعليا في حالة إفلاس ، إلا أن الغرب أبطأ في تقديم المساعدة المالية على الرغم من أنه كان باستطاعة روسيا أن تمتلك للاشتراطات المالية لمثل تلك المعونة فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن منطقة الروبل المحتفظ بها أثارت لدى كل من يعنيه الأمر إغراء كبيرا بعدم تحمل المسؤولية النقدية ، حيث أن أى مصدر للائتمان كان يتصرف على أنه منتفع بدون مقابل .

وقد تم الوفاء بثلاثة عوامل من العوامل العشرة المحددة آنفا . ومن المرجح أن وجه القصور الرئيسى كان المعارضة التي واجهها جايدار من كل من مصرف روسيا المركزى والبرلمان ، في حين اكتفى الغرب بالفرجة بشكل سلبي . كما أن مساهمة جايدار السياسية كانت غير ذات شأن . فقد فشل في اجتذاب اهتمام الرئيس الجدى والدائم في التثبيت المالى . ولم تُطهر الحكومة من الهبات المعارضة أو المعادية بغير تحفظ . بل إن جايدار لم ينشر على الملأ برنامجا اقتصاديا ، ولم يبدل ما فيه للكفالية لاستمالة جموع الشعب . وكانت علاقته بالبرلمان متزعزعة ، رغم أن الخطأ في هذا الصدد كان يقع على عاتق البرلمان في المقام الأول . وكانت أسوأ أخطاء جايدار ما ارتكبه بشأن قضية تقديم الائتمانات المدعومة إلى كل من الصناعة والزراعة في أوائل ابريل ١٩٩٢ ، عندما توصل إلى حل وسط استراتيجى مع أكبر أعداء التثبيت . ولم تتخلص محاولاته في التثبيت الاقتصادى الكلى من آثار ذلك أبدا . وكان نذير النهاية لسياسة جايدار قيامه بتعيين فيكتور جراتشفسكو رئيسا لمصرف روسيا المركزى . وكان من المفترض أن يمتنع التثبيت المالى ومسير جايدار السياسى على حد سواء من اتخاذ لموقف حازم . إلا أنه ، ببساطة ، تخلى بسهولة باللغة عن مبادئه الرئيسية . بيد أنه يجب علينا أن نبرز مدى الصعوبة التي كانت عليها الأحوال ، وأنه ما كان لتحويل الاقتصادى الروسى أن يبدأ لولا جايدار .

وبالنسبة للخصخصة الواسعة النطاق ، فقد استُغلت فترة الظروف السياسية الامتثالية استفلا كاملا . ويجب أن ينصب الفضل في ذلك إلى أناتولى تشوبليس ، الذى كان وزيرا للخصخصة من نوفمبر ١٩٩١ إلى نوفمبر ١٩٩٤ . وقد أُلحِق في أن يخلف لب يلتسين بأفكار من قبيل « القسيمة » تنكرة إلى الاقتصاد الحر ، وقدم الرئيس تأييدا حازما لسياسة الخصخصة حتى يونية ١٩٩٤ . ولوجد تشوبليس إدارة جديدة من أجل تنفيذ الخصخصة ، وتجنب الاعتماد على المسؤولين الشيوعيين القدامى كلما أمكن ذلك . واستفاد بشكل طيب من أفضل المناخ من المشردة

الدولية التي دفع ثمنها من خلال المساعدات التقنية للدولية ؛ إلا أنه حرص على أن تقدم المشورة في نطاق إطار السياسات يضعه الروس . وكان قد تم تحديد مجموعة واضحة من الأولويات في وقت سابق . وقد احتاج التثبيت إلى وقت أطول لكي يتطور إلى استراتيجية كاملة ، إلا أن القضايا كانت أكثر عددا وتقيدا .

وقد صاغ تشويبايس برنامجا للخصخصة يستهدف تشجيع الاستهلاك العام في أبكر فرصة مناسبة . وولزن هذا البرنامج ما بين اهتمامات جميع أصحاب المصالح المشروعة . وعمل تشويبايس عن كثب مع مجلس الموفيت الأعلى ونجح في إقناعه بقبول برنامج للخصخصة عن طريق تقديم تنازلات إجرائية وليس استراتيجية . وفي ١١ يونيو ١٩٩٢ ، اعتمد مجلس الموفيت الأعلى برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٢ - وهو آخر صك مهم من صكوك التشريعات الإصلاحية التي قام بإصدارها على الإطلاق . وخلال أثنى ما شن على برنامج الخصخصة من الهجوم الحاد في أبريل ١٩٩٢ ، لم يسلم تشويبايس ، وظل ثابتا على موقفه ، وعلى استعداد للاستقالة إذا ما خسر المعركة . واستخدم القائمون على الخصخصة الدعاية والإعلانات التلفزيونية بإسهاب لشرح برنامجهم للجمهور . ونفذت الخصخصة بطريقة غير مركزية . وكان ذلك ينطوي على إمكانية كبيرة للخصخصة وتلبية الاهتمامات المحلية التي كان يمكن أن تعاضد الوزارات الفرعية المحافظة الموجودة في موسكو . وظل الفساد المحلي نقيصة رئيسية .

إن هذه النظرة المجملية الموجزة لثلاثة عناصر رئيسية في السياسات الروسية تقضى إلى العديد من الاستنتاجات . كان لدى كبار المسؤولين السياسيين هامش كبير من حرية العمل في ذلك الوقت ، وأهمية هذه القيادة غنية عن البيان . وقد تردد يلتسين ولم يكن يعرف ما يريد حقيقة . وفشل جايدار وسالوم بدلا من التثبيت على مبادئه ، في حين أظهر تشويبايس إرادة سياسية كبيرة ، وإن كان قد سالوم عندما تطلبت الضرورة ويقرر المسموح . كما كان تأثير تكوين المفاهيم النظرية والاستيعاب كبيرا . وقد ساد اعتقاد عام للفلسفة السياسية ، وحال ذلك دون حصول الكثيرين على قدر مفيد من التبصر . كان التحرير والتثبيت مفهومين لدى جايدار والقليبين من غيره فحسب ؛ وكان الفهم مقتدا تلميذا فيما بين النخبة ، ناهيك عن الشعب . كانت أفكار الخصخصة مفهومة تماما من القائمين الرئيسيين عليها . وقد دعوا إلى هذه الأفكار من خلال حملات دعائية واسعة النطاق في روسيا الجديدة . وكان المستشارون الأجانب ذوو البصائر المغيدة جاهزين للتشاور مع كل من يسنهم الأمر ، إلا أن المشكلة كانت تتمثل في الافتقار إلى القدرة على الاستفادة من هذه الخبرات ، والرغبة في ذلك على حد سواء . لقد قاومت المؤسسة الشيوعية كل التغييرات ، ومن المشكوك فيه إن كان ثمة أهمية لأى شكل من التغيرات فيما تبديه من معارضة . ولم تعرض مفاهيم كثيرة لمثل ما تعرض له برنامج تشويبايس للخصخصة من الهجوم الأليم .

بيد أن مهمة جايدار كانت أشق من مهمة تشويبايس من ثلاثة نواح . أولا ، كان التثبيت في حاجة إلى المساعدة المالية الأجنبية ، وكانت هذه المساعدة مقتقدة . وثانيا ، عمل الافتقار إلى الوضوح الذي أحاط بكل الاتحاد السوفييتي على تفويض التثبيت بأكثر من أى شيء آخر . وثالثا ،

كان برنامج التثبيت أكثر عرضة من برنامج الخصخصة للتعودات للتهديدية الأولية من مدراء المنشآت . وكان لدى تشوبليس مزيد من الوقت ومن هامش حرية الحركة السياسية لكي يعدل برنامج الخصخصة . غير أنه في نهاية الأمر ، ظلت للمهارات السياسية باللغة الأهمية ؛ ولذلك فقد كان تشوبليس ناجحا تماما وجايدار أقل نجاحا بكثير . ولا يبدو أن يلتصق قد اهتم كثيرا بالاستراتيجية السياسية ، وإن كان حسنه وفطنته السياسيان قد عوضاه عن افتقاره للتفكير الاستراتيجي .

### لماذا فشل المجمع العسكري - الصناعي كجماعة للضغط ؟

ركزت في هذا الكتاب على الاقتصاد السياسي الفعلي للتحويل الرومسي . وقد فُهم الإصلاحيون الاقتصاديون الجذريون على أنهم القوة الإيجابية . ومنذ الممثل ، لم تكن المخاطر الرئيسية أو الخصوم الرئيسيون واضحين على الإطلاق على حد سواء .

وقد تبين أن مخاطر التمويل العام خلال الانتقال مختلفة عما كان ينتظره الكثيرون من الذين توقعوا استمرار المشاكل التي كانت قائمة خلال السنوات الأخيرة للسلطة السوفيتية . كانت الأجور قد بدأت في عام ١٩٨٨ في الارتفاع بشكل مفرط ، وترك إضراب عمال الفحم في صيف ١٩٨٩ بصمته بخصوص السلطة المناهضة لتقلبات العمال الجديدة المستقلة . ولذلك فقد تركزت معظم المناقشات العامة على مخاطر الانفجار المجتمعي بعد تحرير الأسعار . لم تكن الحكومة تخشى كثيرا من الاضطرابات الاجتماعية ولكنها كانت تخشى من المطالبات بالأجور المفرطة ، مما أدى إلى الدخول في نقاش بشأن سياسة للدخول . وفي حقيقة الأمر ، لم يكن ثمة إحساس بضغط تنطلق بالأجور ، وكان معدل الإضرابات منخفضا جدا . وفي الواقع ، تسبب في معظم الإضرابات التي وقعت ابتداء من عام ١٩٩٢ أرباب العمل ، معدومو الضمير الذين رفضوا دفع الأجور المكتسبة بشكل قانوني . وكان للفارق أنه فيما قبل عام ١٩٩٢ ، كان المدراء والعمال يتقون في نفس الجانب في مواجهة الدولة . وابتداء من عام ١٩٩٢ ، أصبحت المنشآت مستقلة ، مما جعل المدراء يتقون في مواجهة العمال ، في وقت أصبح فيه الأولون أقوى بكثير من الآخرين .

وكان من بين المخاوف الأخرى حدوث زيادة في الإثقال الاجتماعي المتزلف لعملة الشعب ، لأن مثل هذه المصاعب كانت مما يتميز به مؤتمر نواب الشعب في الاتحاد السوفيتي منذ نشأته في عام ١٩٨٩ . وتعتبر مثل هذه الزيادة نزلا لعملة الشعب حقا ، إلا أن الديمقراطيين بزعماء يلتصق هم الذين تزعموا المبادرة بها . وعلى العكس من ذلك فإنه اعتبرا من عام ١٩٩٢ ، كان الذي يقوم بحشد المعارضة ضد الديمقراطيين هم جماعة الضغط الصناعية تحقيقا لمصالحها الخاصة ، ولم يكن الإثقال الاجتماعي من بين تلك المصالح .

### مدراء المنشآت المملوكة للدولة - للمقاومة الرئيسية

لم يكن للخصوم الرئيسيون للإصلاحيين الجذريين هم الشيوعيين نوى الميول المنحنية ، وإنما مدراء المنشآت المملوكة للدولة . لم يكن المدراء بالضرورة يعارضون الإصلاح في حد ذاته ؛

ولكنهم رأوا في عملية الانتقال فرصة للإثراء ، وقد توصلوا إلى تلك بلحظات جميع أشكال التشوهات في الإطار التنظيمي . والخلاصة العلة التي توصلت إليها أن مدراء المنشآت كانوا أميل إلى عدم الاهتمام بمصالح المجتمع في مرحلة الانتقال . ولهذا السبب ، كان ينبغي تجاهل حججهم ، وكان ينبغي لحكومة الإصلاح ألا تلتزم للتأييد السليسي منهم . وكان ينبغي للحكومة عوضا عن ذلك أن تفرض بسرعة ، لما فيه مصلحة المجتمع ، تنظيما موقيا صحيحا من أعلى ، لكي تدخل العمل بحوافز جديدة تعزز من التماس الربح بدلا من التماس الربح .

كان عنوان اللعبة التماس الربح . كان المجمع العسكري - للصناعي ورجال الزراعة قد استفادوا من الدعم المقنعة من موازنة الدولة . ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق ، أصبحت الائتمانات المدعومة مصدرا رئيسيا للإيرادات بالنسبة للزراعة ، والمصارف التجارية التي لديها سبل للحصول على القروض الرخيصة من الدولة ، وبعض الصناعات . وجنت منشآت التجارة ريعا من ضوابط الأسعار ، وقبوض التصدير ، وأسعار الصرف المتعددة . وكان لمدراء المنشآت الساعية للربح مصلحة في الإبقاء على ضوابط الأسعار والتجارة ، علاوة على التضخم ، لأن من شأن ذلك كله أن يولد دخولهم ويغنيها . لم يكن هؤلاء المدراء من أصحاب النظريات المنهجية ، وإنما مجرد رجال أفضاظ وعقلانيين من الناحية الاقتصادية .

ومن المهم أن نميز بين المدراء ومنشآتهم ، وكذلك بين جماعة الضغط التابعة للمدراء وبين الصناعة . لقد عمل انهيار الاقتصاد الموجه على فض سيطرة الدولة على مدراء المنشآت . ومن العجيب أنه دمر أيضا السيطرة المحدودة التي كانت للجمعيات العمالية تمارسها على مدرائها في الفترة السوفييتية الماضية . وبعد أن فقدت الوزرات الفرعية سلطتها الإشرافية ، لم تعد الدولة مالكة له فعاليته ، ولم يبرز مكانها أي مسئول رئيسي جديد . كان المدراء يسيطرون على منشآتهم بالكامل ، ولا يمكن الانتفاص من سلطاتهم بالفعل . وكانوا يتمتعون من الناحية الفعلية بحقوق مستغضة أثبتة بحقوق الملكية على للمنشآت التي يديرونها . وكان ثمة إدراك واسع النطاق بأن هذه فرصة سانحة قصيرة الأجل يمكن من خلالها تكوين الثروات الكبيرة عن طريق الاختلاس والتماس الربح . وكان بوسع المدراء أن يستفيدوا الكثير من وراء أي نوع من أنواع الملوكة الاجتماعي . كانت مخاطر التمرض للعقاب ضئيلة لأن معظم هذه المكاسب المتوقعة من وراء ظهر المجتمع لم تكن تعتبر غير قانونية بالضبط .

كانت التكاليف المترتبة على هذه التشوهات الاقتصادية متعددة الأنواع . وأصبح الانخفاض في الدخل الوطني أكبر مما هو ضروري . كما أن من المزعج يمكن أن الكثير من المجرمين أصبحوا على درجة كبيرة من الثراء . بيد أن من الجائز أن من أكبر أنواع التكلفة أن دعائم المجتمع الجديد تشوهت منذ مستهل الإصلاح بشكل جسيم . ومن الضروري ، كيما ننقهم المقاومة التي روجه بها الإصلاح على شتى الجبهات ، أن نحلل قوة شتى جماعات الضغط الخاصة بمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، وهي تتوزع بطبيعة الحال بحسب الفروع المتشعبة .



## قوة شتى جماعات الضغط

ومن واقع الخبرة السوفيتية ، لم يكن ثمة ما يشير إلى جماعة الضغط الفرعية التي قد يثبت أنها أقوى الجماعات وأشدّها ضرراً . كان يُنظر إلى المجمع العسكري - الصناعي بصفة عامة على أنه أقوى جماعات الضغط ، ويبدو أن قطاع الدفاع استهلك بشكل إجمالي ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة من عمر الاتحاد السوفيتي . وقد ادعت جماعة الضغط الزراعية - ٢٥٠٠٠ مدير للمزارع الحكومية ورئيس للمزارع الجماعية - لنفسها حقوقاً في الحصول على موارد كبيرة منذ عهد بريجنيف . وكان ينسب إلى جماعة الضغط الخاصة بالطاقة ( أو بشكل أدق ، جماعات الضغط الخاصة بالغاز والنفط والفحم ) نصف الصلداوات السوفيتية ( والروسية فيما بعد ) . واستغلت مؤسسة التجارة الخارجية القوية إلى حد كبير من وضعها الاحتكاري . وفي العهد السوفيتي الماضي ، كون الكثير من المشتغلين بالتجارة الخارجية ثروات ضخمة عن طريق شراء الملح على الصعيد المحلي بأسعار المنخفضة المحكومة وببعضها في الأسواق العالمية بأسعار أعلى من ذلك بعدة مرات .

كانت الحكومة على وعى حاد بالخطر الذي يتهدها من المجمع العسكري - الصناعي . غير أن الحكومة واجهت التحدي بحسم مبهر ، وأبلى المجمع بلاء سيئاً . فعلى الرغم من حجمه ( حوالي عشر القوى العاملة الروسية في أوائل عام ١٩٩٢ ) فإنه تلقى الحد الأدنى من أوامر الشراء والدعم الحكومية . وانخفض إنتاج الملح العسكرية بنسبة ٦٨ بالمائة في الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٣ ( انظر الجدول ٥ - ٤ ) .

كان الفائزون هم جماعات الضغط النفطية والغازية والزراعية . وحصلت جماعة الضغط الزراعية على حوالي نصف الائتمانات المدعومة ومعظم دعم الموازنة في عام ١٩٩٣ . وأعفيت صناعة الغاز من جميع الضرائب تقريباً ، ولم تدفع جماعة الضغط النفطية الكثير من الضرائب هي الأخرى . فكيف يمكن إذن تصوير السبب في أن المجمع العسكري - الصناعي ، الذي كان يفترض بأنه الأسوأ منزلة ، قد فشل تماماً في التماس الربح في فترة قامت فيها الصناعات الأخرى بالتماس الربح بشكل غير عادي ؟

يقدم كتاب مانسور أولسون ، منطق العمل الجماعي ، ( *Logic of Collective Action* ) تفسيراً جيداً للسبب في أن الخطر الذي كان يتهدد التثبيت لم يأت من جانب العمال الروس أو الشعب الروسي :

« ما لم يكن عدد الأفراد في جماعة ما صغيراً جداً ، أو ما لم يكن ثمة إكراه أو نوع ما من التصالح الخاصة الأخرى التي تجعل الأفراد يتصرفون بما فيه مصلحتهم المشتركة ، فإن الأفراد العقلانيين المؤثرين لمصلحتهم الشخصية لن يتصرفوا من أجل تحقيق مصلحتهم المشتركة أو الجماعية » . (٣٩)

إذاً ما كان المجتمع المدني والمشاركة المدنية على درجة ضئيلة من الأهمية ، فقد يكون

من المتوقع من جماعة صغيرة وغوية مثل المدراء الروس للمنشآت المملوكة للدولة أن تكون على قدر جيد من التنظيم على وجه الخصوص ، كما كان عليه الحال فعلا . ويرتبط على منطق العمل الجماعي أن يأتي تكبر التهديد ، في ظل هذه الظروف ، من مدراء المنشآت . وقد حدث أن كان أبرز دارس لهذه النظريات في الاتحاد السوفييتي هو جيجور جايلدر الذي ألف كتابا عن أهميتها للإصلاح الاقتصادي السوفييتي . لقد كان يخشى من أن يحظى المدراء بتأييد عمالهم وللشعب بصفة عامة ، وقد خلص إلى أن :

للملاقة التي نشأت فيما بين الدولة والمجتمع أصبحت تمثل علقا جسيما أمام المدلواة المالية لبلدنا . والأبوية الاقتصادية لا تزال تسود كذى قبل . وفي المناقشات التي تدور بين المنشآت ورجال الصناعة والدولة ، لا يأخذ الرأي العام أبدا جانب الدولة : فيجب على الدولة أن تحصل قدرأ أقل من الضرائب ، ولكنه يتوجب عليها في الوقت نفسه أن تنفق المزيد من الموارد الموازنة ... وإذا ما لم يتم التخطي على [ هذا الوضع ] ، فلا ينبغي أن يتوقع أي نجاح في التضامن ضد التخصم . ولن يمكن دحر مقاومة المصالح الفرعية والإقليمية الجزئية إلا بالاستناد إلى التأييد الجماهيري ، مع اتخاذ التدابير التي طال انتظارها من أجل علاج الاقتصاد بطريقة مالية والتقييم بإعادة هيكل عميقة لهيكل الاقتصاد المتبقية التي تسود إلى فترة التصنيع .(١٠)

وأى مجموعة من المنشآت المملوكة للدولة تعتبر صغيرة ، وهذا المعيار لا يسمح بتقدير القوة النسبية لشئى الصناعات باعتبارها جماعات للضغط . والجزء الآخر من نظرية مانسور أولسون ، وجود إكراه أو نوع ما من النصلح الخاصة الأخرى التي تجعل الأفراد يتصرفون لما فيه مصلحتهم المشتركة ، ، يمسر موصلة التمييز بين الصناعات المختلفة . ومن الممكن طرح السؤال بشكل أكثر إجمالا : ما هي وشائج التماسك المتوافرة ؟

الخيار الأول هو الإكراه المباشر . وهو خيار جلى في صناعتين روسيتين . الأولى - وهي استخراج الفحم - تتبع فرصا وغيرة لممارسة الإكراه . وربما يفسر ذلك السبب في أن أكثر النقابات نضالية في الكتلة السوفييتية السابقة برزت فيما بين عمال مناجم الفحم ( في بولندا ورومانيا وروسيا وأوكرانيا ) . والخيار الثاني هو الزراعة . فالزراع يعتمدون بشكل كبير على رؤسائهم . وفي الريف الروسى ، يعتبر الحجم كبيرا والمسافات شاسعة . ولأسباب جغرافية ، يوجد القليل من الموردين والمشتريين المحتملين لكثير من السلع . والإكراه متيسر على الأقل لأنه لا يكاد توجد سبل للجوء إلى اللقنوف في القرى ، مما يجعل الحكم عن طريق التهديد باستعمال القوة متيسرا .

ومن أشكال الإكراه الأخف حدة تهديد العمال بالتفصل . وهذا النوع من التهديد أكثر ردعا في المحليات الصغيرة حيث قد لا يتاح إلا القليل من الوظائف الأخرى ( أى في الزراعة والمدن الصناعية والمناطق الشمالية ) . وهو أكثر تخويفا لكبار السن والعمال غير المهرة الذين يعملون في الزراعة بالدرجة الأولى ، في حين أن القوة للعملة ذات المهارة العالية في المجمع الصناعى لا تتهدد بسهولة .

كما أن فعالية جماعة للضغط تعتمد على درجة مشاعية مصالحها . ويدور أحد التساؤلات

الأسلمية حول مدى التحالف والتنافس بين شتى الأعضاء في جماعة ضغط محتملة . ويعتدّ يتعين أخذ نلج أعضاء الجماعة في الاعتبار . فـالمنشآت التي تنتج نفس النوع من السلع المتجانسة لا تتنافس مع بعضها إلا في السعر فحسب . فإذا ما قامت الدولة بتحديد السعر ، فإنها لا تتنافس حتى حول ذلك ، وإنما يكون لديها مصلحة مشتركة في الضغط على الدولة لمنحها موارد أكبر عن طريق الدعم . وتولباً للمنشآت بسهولة في قطاعي الزراعة والطاقة لأنها تنتج سلعا متجانسة . إلا أن كل منشأة تتصرف بمفردها في صناعة الآلات والصناعات الخفيفة ، فتتنافس في التصميم والتكنولوجيا وللتوعية مع العديد من المنشآت الأخرى في نفس الصناعة . ولابد من أن تدرك الجهات الروسية أمت المصنعة للطائرات بأن قليلا منها سيخفى من الوجود ، وأن قليلا منها سيقى قائما . فلماذا إذن تتعاون مع بعضها ؟ ولقد كانت على تنافس ضار حتى في ظل النظام القديم . فقد أصرت وزارة الدفاع على قتل العديد من المنتجين بالتنافس مع بعضهم البعض في استحداث الأسلحة الجديدة . ولذلك فإن القضية الأولية بالنسبة لأي منشأة عسكرية - صناعية بعينها - ليست مجموع إنتاجها من الأسلحة ، بل ما إن كانت الأسلحة التي تنتجها ستباع . وليس من المحتمل أن تتزايد أوامر الشراء بشكل متساو في كل منشأة في الأوقات التي تتزايد فيها مشتريات الأسلحة . وعلاوة على ذلك ، فإن اعتماد منشآت المجمع العسكري - الصناعي على وزارة الدفاع محدود لأنها تنتج من السلع المدنية أكثر مما تنتج من السلع العسكرية . ولذلك ، فعالمها يدخل العمل بنظام السوق ، فمن المحتمل عندئذ أن يكون المجمع العسكري - الصناعي جماعة ضغط أضف من جماعة الزراعة أو الطاقة لأنه أقل تلاهما . ويصدق الأمر نفسه على الصناعات الخفيفة . وعدد المنشآت الموجودة في صناعة ما يبدو أقل أهمية بكثير من طبيعة إنتاجها . وهناك القليل جدا من المنشآت العسكرية الصناعية ، وحجمها في المتوسط أكبر من المزارع الحكومية ، إلا أن الأخيرة لديها مصالح أكثر تلاهما .

كما أن للقيمة الاستهلاكية لنتج صناعة ما بعض الأهمية . وللغذاء حيوى بالطبع . والطاقة توفر نصف صادرات روسيا ، في حين أن الأسلحة كانت وفيرة في روسيا وفي الخارج . ولذلك ، من الجائز أن يكون حشد للتأييد العلم للزراعة واستخراج الطاقة أسهل ، إلا أن الكثير من الناس حانجوا بأن البحث والتطوير العسكري مورد وطنى لا تستطيع روسيا أن تستغنى عنه ببساطة .

ومن الصفات المهمة الأخرى لمنتج ما ، قدرته على توليد النفود ، والتي يمكن أن تستخدم بدورها كرشاوى . ولا توفر للصادرات مكاسب من النقد الأجنبى فحسب ، وإنما توفر أيضا إمكانية إخفاء النفود والمعاملات في الخارج . وقد اشتهرت جماعتا الضغط الغازية والنفطية بالفساد الكبير ، وما من شك في أنهما استخدمتا حساباتهما الكبيرة من النقد الأجنبى في شراء المجالات المحرمة .

كما أن من الممكن أن يحاج بأن السلع العمومية تعانى بصفة عامة في فترة الانتقال الاقتصادى ، وأن الأسلحة تنتمى إلى هذه الفئة جنبا إلى جنب مع القانون والنظام ، والصحة العامة ، والتعليم . كما أن التغيير في النظام الاقتصادى ينطوى على تغيير جذرى في القيم . فتصبح القوة

العسكرية القاهرة للبلاد أقل أهمية . فى حين يصبح الغذاء أكثر أهمية . كما أن المركز الاجتماعى يتغير ؛ يفقد كبار مسئولى الدولة ( بما فيهم الجنرالات ) المنزلة الرفيعة ، فى حين يكتسب رجال الأعمال أبهة اجتماعية .

### ضعف الدولة

تركزت هذه المناقشة حتى الآن على « جانب الطلب » فى التماس الربح - أى القوة التى تبديها مجموعات من المنشآت فى الضغط على الدولة . بيد أنه يوجد أيضا جانب للعرض ، أو الدرجة التى يحتمل أن يصل إليها تحايل شتى جماعات الضغط على الدولة . وعموما ، فكما كان تدخل الدولة كبيرا ( وأقل شفافية ) ، سهل على جماعات الضغط التابعة للمنشآت أن تطالب بما يسمى بالتعويضات من الدولة . وأسوأ نوع من تدخلات الدولة هو تقنين الاحتكار . وقد كان قطاع الزراعة متصفا بوجود احتكارات متعددة . وكانت التجارة الداخلية فى منتجات معينة ( وبالأخص الحبوب ) تحتكرها الشركة الاتحادية المساهمة روسخليبوبرودكت ، وهى وزارة مشتريات [ الحبوب ] السابقة . وكان يسيطر على التجارة الخارجية فى الحبوب منشأة التجارة الخارجية الاحتكارية اكسپورتغليب . وكانت الائتمانات المقدمة إلى الزراعة تخصص عن طريق روزيلخوزبانك . وقد تضارفت جميع هذه الاحتكارات ، لكى تضغط على الدولة لأن مصالحها كانت وثيقة الصلة . وبالمثل ، كانت صناعة الغاز فى نهاية عام ١٩٩٢ أكثر الصناعات خضوعا للقواعد التنظيمية ( بعد أن تم تحرير الزراعة ) ، وكانت غازبروم شركة احتكارية للغاز مملوكة للدولة ، وهى الخلف الروسى لوزارة صناعة الغاز السابقة فى الاتحاد السوفييتى .

وأقل أنواع تدخل الدولة هو تنظيم الأسعار . وكان ذلك سمة مميزة فى الطاقة والزراعة والتقل ( أى فى اثنتين من الصناعات المرتفعة الربحية ) ، ولكن قلما كانت تتصف بها الصناعات الأخرى . وقد يكون من الطبيعى أن نفترض أن نقاتل جماعة الضغط التابعة للطاقة من أجل الحصول على أسعار أعلى . بيد أن مدراء منشآت الطاقة لم يطالبوا بتحرير الأسعار . ولم تحصل الحكومة على تأييدهم عندما حاولت تحرير أسعار الطاقة ، رغم أن أسعار الفحم والغاز فى روسيا كانت منخفضة فى ربيع عام ١٩٩٢ بما يصل إلى ٤ بالمائة من أسعار الأسواق العالمية . فإذا ما مَحْصُنا دوافعهم لذلك فلن نجد أن من الغريب جدا أن مدراء الطاقة قصروا فى المطالبة بأسعار أعلى لتوليتهم . ومن الطبيعى أنهم عملوا على تعظيم أُنْصَبهم ودخلهم الشخصية .

كان السؤال الحيوى بالنسبة لمدراء الطاقة ما إذا كان النظام الاقتصادى سيتغير فعليا . كان ثمة ثلاثة خيارات بالأساس . الأول ، كان من الممكن أن يبقى النظام الموجه القديم قلما أو أن يُنْشَط . وكانت الأرباح فى ظل النظام القديم غير ذات أهمية أساسا لأن الدولة كانت تسيطر عليها فى نهاية السنة ، فى حين كانت صناعة الطاقة تحصل على تحويلات ضخمة من الدولة من أجل الاستثمار . وعلى العكس من ذلك ، كان للصلات الشخصية أهميتها القصوى بالنسبة لرفاه المدراء ، ومن المفترض أن هذه العلاقات كانت مستحرم بالدعوة إلى تحديد أسعار أعلى للنفط .

ومن المحتمل أنه كان من غير الرشد في ظل النظام الترخيص أن يضغط مدير في صناعة الطاقة من أجل تحديد أسعار أعلى للناتج .

وكان الخيار الثنائي نظاما وسطيا - لا هو بالاقصاد المخطط ولا باقتصاد السوق . ويستطيع مدير المنشأة في ظل مثل هذا النظام أن يكون ثروة من خلال المضاربة ، فيبيع الطاقة الرخيصة بأسعار مرتفعة في الخارج . ولذلك ، فإن لمدراء منشآت الطاقة مصلحة راسخة قوية في الإبقاء على الأسعار الرسمية منخفضة ، وفي تنظيم الضوابط التنظيمية الرسمية ، وجعل النظام الاقتصادى غير شفاف بحيث يخفى ريعهم المحرم ، ويساعدهم على زيادة ابتزاز الأموال لأقصى حد . ومن المفترض أن هذا هو ما كان عليه الحال في عام ١٩٩٢ . والأنكى من ذلك ، أن مدراء منشآت الطاقة كانوا يستطيعون المطالبة بالحصول على دعوم من الدولة على أسس أنهم تجنبوا رفع الأسعار لصالح المجتمع . كما أن المدراء لم يستثيروا عداة الصناعات الأخرى أو يخلطروا بالاصطدام بألية حوارج للطلب ، كما فعلوا في النصف الأول من عام ١٩٩٤ عندما ارتفعت الأسعار وأصبحت السياسة النقدية أكثر تقيدا .

وكانت الإمكانية الثالثة هي إدخال العمل باقتصاد سوق رسمى . كانت الضرائب الفعلية المفروضة على الأرباح في روسيا في عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ باهظة . لم يكن سعر الضريبة الرسمية على الأرباح مرتفعا جدا ، حيث كان يبلغ ٣٥ بالمائة من الأرباح ، غير أنه كانت تضاعف إليه ضرائب محلية . وعلاوة على ذلك فإن الإهلاك المسموح به كان يبلغ واحدا بالمائة من رأس المال الحقيقى . كما كانت المنشآت تدفع حصة كبيرة - تصل إلى ٨٠ بالمائة - من أرباحها الصافية بعد استقطاع الضرائب إلى شتى الالتزامات الاجتماعية المفروضة عليها من قبل الدولة أو بحكم التقاليد فحسب . ومن الناحية الفعلية ، كان ذلك بمثابة ضريبة أرباح إضافية . وأخيرا ، كان مفتشو الضرائب وشرطة الضرائب يشتغلون بالعمولة ويشكل مصنقل ، في ظل ما كان يعتبر بالفعل ظروفًا لا تخضع لميطرة القانون ، فيستولون على أية أرباح قد يعثرون عليها . وأدى ملوك السلطات الضريبية المنزايدين للشراسة إلى تعزيز الحوافز لاكتماس الربح ، وليس التماس الأرباح . وهكذا ، فحتى في ظل ظروف سوقية فعلية ، لم يكن بوسع مدراء منشآت الطاقة أن يؤثروا بشكل عقلاى التماس الربح ، لأن الأرباح الرسمية كانت تصادر فعليا . وكان بوسعهم إما أن يخفوا الأرباح ، أو أن يختاروا التماس الربح .

وعلى الأعم ، فإن التماس الربح يتميز إذا ما كانت قواعد السلوك ما بين الدولة والمنشآت غير واضحة . ولم يكن ثمة وجود لأية قواعد على الإطلاق في الفترة الفاصلة ما بين الاقتصاد الاشتراكى واقتصاد السوق . كما أن من تأثير التضخم المرتفع أن يعمل على تضخيم القواعد الاقتصادية المرعية . وقد كانت الائتمانات الرخيصة أو المدعومة وسيلة مهمة لاكتماس الربح ، وتبين الكيفية التى يعتم بها التضخم على الواقع الاقتصادى . وسرعان ما جرى مدراء المنشآت على التصريح في عام ١٩٩٢ بأنهم لا يطالبون بدعوم وإنما بالائتمانات فقط على أن تكون بسعر فائدة معقول . ومن الطبيعي أنهم لن يناقشوا أسعار للفائدة الحقيقية وإنما الأسعار الاسمية فحسب . وبهذه الطريقة ، أصبحت الائتمانات المدعومة مقبولة بوصفها القاعدة المرعية اعتبارا من أوائل صيف

١٩٩٢ حتى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٣ عندما نجح بوريس ييدنوف في نهاية الأمر في إلغاء الائتمانات المدعومة عن طريق مرسوم رئاسي بعد حل البرلمان .

وقد وفر كل ما خُلف من اللوائح التنظيمية حوافز لمدراء المنشآت ، لكي يؤثروا التماس الربح وليس التماس الربح ، بصرف النظر عما إذا كانت تلك اللوائح ضوابط للأسعار ، أو حواجز تجارية ، أو أسعار صرف متعقدة ، أو مسلحة مالية مدعومة . ولذلك كان من الأهمية بمكان أن يكون كل من التحرير والتثبيت الاقتصادي الكلي والسعي المدى ومُتَمَقِن على وجه الخصوص في روسيا والجمهوريات السوفييتية السابقة . فقد كانت نظمها الاقتصادية أكثر حساسية لالتماس الربح من النظم القائمة في أوروبا الشرقية ، ناهيك عن الغرب .

#### سياسات جماعات الضغط

تتمثل سياسات ممارسة الضغط في أنه ينبغي لممارس الضغط الماهر أن يكون ضد أى نوع من الحكم الحازم . ومن الأفضل بطبيعة الحال شراء التشريحة العليا من الدولة بأكملها . وقد كان هذا هو الحال في روسيا إلى حد كبير . فظما كان يحظر على الناقب في مجلس السوفييت الأعلى أن يبيع خدماته لجماعات الضغط . ومهما كانت دوافع رسلان حسبرلاتوف فإنه تولى بنفسه الدفاع عن المجمع العسكري - الصناعي وعن الدوائر الزراعية .

وقد أُلحقت شتى جماعات الضغط بالتدريج في إنخفال ممثليها إلى الحكومة . وفي نهاية مايو ١٩٩٢ ، أصبح مديران عالمان سابقان لمنشآت عسكرية - صناعية ، جورجي خيظا وفلاديمير شوميكو ، نكابين لرئيس الوزراء ، مع قيام خيظا بالإشراف على المجمع العسكري - الصناعي . وفي نفس الوقت ، أصبح المدير العام لفازيروم ، فيكتور تشيرنوميردين ، ناكبا لرئيس الوزراء لشئون الطاقة . بيد أن وزير الزراعة ، فيكتور خايسون ، كان إصلاحيا ، على الرغم من أنه كان إصلاحيا غير فعال . ولم ينضم ألكساندر زافيريوخا ، وهو ممثل حقيقي لجماعات الضغط الزراعية ، إلى الحكومة كنائب لرئيس الوزراء لشئون الزراعة إلا في ربيع عام ١٩٩٣ . وقد قاتل خيظا وتشيرنوميردين وزافيريوخا من أجل مصالح جماعات الضغط التي ينتمون إليها . وقد أخرج خيظا من الحكومة لهذا السبب في ديسمبر ١٩٩٢ ، رغم أن تشيرنوميردين رُقي ، وأن زافيريوخا بقي في منصبه . وكانت الأمور ميمرة أمام جماعتى الضغط الغازية والتنفطية في ظل حكم تشيرنوميردين في عام ١٩٩٤ . وبالنسبة للتمثيل في الحكومة ، من المؤكد أن المجمع العسكري - الصناعي لم يكن في وضع غير متميز كذلك . وعلاوة على ذلك فإن يورى سكوكوف ، وهو نصير عنيد للمجمع للعسكري - الصناعي ، كان من أقرب أصدقاء يلتسين وأميناً لمجلس الأمن حتى ربيع عام ١٩٩٣ .

ورغم أن معظم الوزارات الفرعية كانت قد أُلغيت رسميا ، فإن الكثير منها ظل باقيا بشكل من الأشكال ، وكانت كل صناعة ممثلة بشكل كبير في الحكومة وبهاليزها . وكانت وزارة الزراعة فيما يقترض أكبر الوزارات الفرعية . وكان للوزارات الفرعية ممثلوها الذين يدافعون عن

صناعاتها في وزارة المالية ، وفي مصرف روسيا المركزي أيضا . وقد زاد هذا الحضور من الضغوط على الحكومة ، رغم أنها لم تكن في حد ذاتها حاسمة .

وقد اتفقت مدراء المنشآت المملوكة للدولة في اتحادات للمنشآت ، وفيما يبدو أن معظمهم كانوا أعضاء في العديد من هذه الجماعات . وكان لكثير منظمات مدراء المنشآت وضوحا للبيان « الاتحاد الروسي لرجال الصناعة ومنظمي الأعمال » الذي يرأسه أركادي فولسكي . وكان الاتحاد يغطي نطاقا عريضا من الصناعة ، رغم أن الجزء الأساسي منه كان قائما في الهندسة المدنية . وقد تبذلت منظمات للمجمع العسكري - الصناعي ، غير أن « الاتحاد الروسي لمنتجي السلع الأساسية » برئاسة يوري مكوخوف ، أصبح في أوائل عام ١٩٩٤ منظمة قوية . وكانت معظم المنشآت تقتل بشكل مستقل ، في شكل جماعات ضغط فرعية في كثير من الأحيان ، وفي شكل جماعة ضغط واحدة متحدة في بعض الأحيان . ومن الممكن أن يكون الأمر في الحالة الأخيرة خطيرا جدا . كانت جماعات الضغط الصناعية بأكملها تقتل من أجل الأسعار المنخفضة للطاقة والائتمانات الرخيصة ، ولا سيما في الحملة التي شنت ضد التثبيت في ربيع عام ١٩٩٢ ، والتي تولى فولسكي قيادتها إلى حد كبير . وقد وصف تعيين فيكتور تشيرنوميردين رئيسا للوزراء في ديسمبر ١٩٩٢ بأنه انتصار شخصي له . غير أن فولسكي لم يفلح في أن يقدم إلى محاسبه ، مصانع المركبات الكبيرة ، ربما أكبر مما انتزعت جماعات الضغط التابعتان للزراعة والطاقة .

كانت جماعة الضغط الزراعية منظمة تنظيميا محكما طوال الوقت على هيئة « الاتحاد الزراعي » ، الذي تولى أيضا رعاية الحزب للزراعي في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ديسمبر ١٩٩٢ . وكان للجماعة عدة زعماء : فلديسلي ستارودوبتسيف ، وميخائيل لاشين ، وألكساندر زافيريخا ، وفلاديمير ليسكوف . وكان ستارودوبتسيف وليسكوف على الأقل من الشيوعيين الممارسين للديمقراطية بغير تحفظ ، في حين كان فولسكي زعيما نمطا ومن عناصر الوسط في السياسات الروسية . وكان كل من فولسكي ومكوخوف قائدين قويين وسياسيين محنكين ولهما صلات شخصية ممتازة . ولم يكن بوسع أي من الزعماء الزراعيين أن يناقشهما ؛ ومع ذلك فقد كان الفوز حليف جماعة الضغط الزراعية .

ولا يضر أي من هذه العوامل فيما يبدو الفارق بين مصائر جماعتي الضغط الناجحتين التابعتين للزراعة والطاقة ومصائر المجمع العسكري - الصناعي . بيد أنه فيما يبدو ، كان لهما بين سياسيين أهميتهما .

كان أولهما الهجوم المباشر الذي شنته الحكومة على المجمع العسكري - الصناعي ، حيث أعلنت بداية أنه سيتم خفض مشتريات الأسلحة بنسبة ٨٥ بالمئة . وفي النهاية ، توقف التخفيض عند ٦٨ بالمئة ؛ ولكنه مع ذلك كان بمثابة ضربة مقللة وحاسمة لم يستطع المجمع العسكري - الصناعي أن يفيق منها أبدا . وقد كان ذلك من بين أكبر إنجازات جيجور جايدار .

وحدث التدبير السياسي المهم الثاني في ديسمبر ١٩٩٣ بإجراء الانتخابات البرلمانية وإقرار الدستور الجديد . ونتيجة لذلك ، أصبح للبرلمان الروسي هيكل يقوم على الأحزاب السياسية ،

وتوقف التقبل المتفوح لجميع طلبات جماعات الضغط . بيد أن دوائر الزراعة كانت ممثلة في البرلمان الجديد بوفرة ، مما جعل جماعة الضغط الزراعية أكثر حظوة من ذي قبل .

وفي ضوء هذا كله ، قد يبدو من الملام أن تضيف إلى اشتراطات مانسور أولسون لقيام جماعة ضغط قوية حقاً ، أن تكون صغيرة وقادرة على التصرف وتنتج سلعة متجانسة ، ولديها أموال جاهزة للرشوة . والنقاط المذكورة بشأن الكيفية التي ينبغي للدولة أن تدافع بها عن نفسها ليست بالجديدة تقريبا . فمن المحتم أن يحفز أي نوع من الضوابط التنظيمية للحكومية على التماس الربح . ولدييات بناء الديمقراطية تعلمنا أن الدولة الضعيفة تستطيع أن تحمي نفسها ، وذلك إلى حد ما من خلال الإجراءات العاجلة القائمة على المبادئ ، وإلى حد ما من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية . ويتعين على الدولة أن تتواصل مع مواطنيها من خلال الآليات الديمقراطية ، ويجب عليها أن تتجنب المعاملات المستترة مع النخبة القومية من ملتيمي الربح .

**الكيفية التي يفرض بها الانضباط على مدراء المنشآت المملوكة للدولة**

وانطلاقاً من هذا التمسك في التفكير ، يمكن استنباط العديد من الاستنتاجات بشأن الطريقة التي كان ينبغي أن تنفذ بها السياسات في فترة الانتقال المبكرة . لقد ثبت أن جماعة مدراء المنشآت المملوكة للدولة كانت على قدر غير عادي من القوة بعد استهلال التغيير المنهجي مباشرة . وقد استخدموا قوتهم في التماس الربح المفرط ، وذلك بالدرجة الأولى من خلال الائتمانات المدعومة والمضاربة في التجارة الخارجية التي يسهلها قيود الصناديق .

كانت نقابات العمال الروسية وأهنة القوى . بيد أنها ما جت في الصناعة الوحيدة التي كانت النقابات المالية الممنطة قوية فيها . صناعة الفحم . في التماس الربح بشكل كبير . وهذا هو المتوقع . فلو كانت نقابات العمال قائمة في صناعة واحدة فقط ، فمن المحتمل أن تستفيد هذه الصناعة على حساب الدولة . وقد يكون من الأفضل ، ابتغاء تقليل التماس الربح لأنني حد ، ألا تكون هناك نقابات عمالية على الإطلاق ، أو أن تكون النقابات قوية وواسعة الانتشار . وعلى أية حال ، فقد أهملت احتياجات الشعب بصفة عامة . إن أفضل من يمثل مصالح الشعب هي الأحزاب السياسية التي تحتاج إلى انتخابات برلمانية ديمقراطية كما تتشكل وتمثل في الحكومة .

وقد غير الانتقال إلى اقتصاد السوق من توزيع القوى بشكل قووي دلتل جماعات الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة . ففسرت الجماعات التي كانت تعتمد على سلطات الدولة الهرمية للتسلل ( وبالأخص المجمع العسكري - الصناعي ) مكائتها ، في حين استغانت الجماعات التي جعلتها قوى السوق تتلاحم . وكان من المنطقي أن يثبت في النهاية أن جماعات الضغط التابعة للزراعة وصناعات الغاز والنفط والفحم هي الأقوى . وكان من الممكن لجماعة الضغط للتبعية لصناعة الصلب أن تكون أحد المرشحين المحتملين الآخرين ، إلا أن قوتها لم تكن ظاهرة بنفس الحدة .

ومن المحتمل أن تشكل المنشآت الخاصة الجديدة جماعات ضغط ضعيفة ، إن فكرت في



تشكيل جماعات بالمرّة ، لأنها تركز على التملّس الربح وليس الربح ، ويمعيب وجود الكثير من المنشآت الصغيرة للمقايضة في هذه المجموعة . بيد أنّه كان ثمة جماعتا ضغط خالصتان ( أو على الأقل تجاريتان ) ظاهرتان للعلن منذ بداية الانتقال الاقتصادي . وكانت جماعة الضغط الجديدة الأولى تتشكل من بورصات السلع التي انتعشت على التحكم بين الأسعار المنخفضة المنظمة وأسعار السوق الحرة . وقد ألحق بها تحرير الأسعار ضررا بالغا . وكانت جماعة الضغط التجارية الأخرى تمثل ٢٠٠٠ مصرف تجارى . وكان ثلث هذه المصارف ( ومن بينها جميع المصارف الكبرى ) منظما في « اتحاد المصرفيين الروس » الذي كان يسمى السلطة الخامسة في الدولة في ربيع عام ١٩٩٤ . وكانت المصارف تنقسم إلى فئتين : المصارف القديمة الكبيرة للمملوكة للدولة بالدرجة الأولى والملتزمة للربح ، والتي تحيا على الحصول على الائتمانات الممرّكة من مصرف روسيا المركزي ، والمصارف ذات التوجه السوقى . ومن الطبيعي أن اتحاد المصرفيين ركز على مصالح ملتقى الربح ، وطلب بالحصول على المزيد من الائتمانات الرخيصة من المصرف المركزي ، كما أن النقود تعتبر منتجا متجانسا .

وفي البداية ، نجحت الحكومة الروسية فقط في ماركها مع جماعات الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة عندما قامت بالهجوم على مصالحها المحرمة بسرعة وشدة لما فيه خير المجتمع . وكان من الأمثلة البارزة لذلك هو التخفيض المفاجيء في مشتريات الأسلحة في يناير ١٩٩٢ ، والذي كان عملا ميساميا أمعا من قبل يلتسين وجلايدار . والنموذج الثاني هو التحرير الكامل للزراعة الذي اضطلع به بوريس فيدوروف في خريف عام ١٩٩٢ بعد حل البرلمان . وقد أثبت ذلك مدى ما تستطيع الحكومة أن تفعله حقيقة في هذه الفترة من ضعف المؤسسات إذا ما كان لدى شخص ما في القمة ما يكفي من الحسم . وقد ألغى جانب من هذا التحرير في عام ١٩٩٣ بسبب القوة الجديدة لجماعة الضغط الزراعية في البرلمان . بيد أن معظم التحرير ظل سارى المفعول .

والنموذج الثالث هو المحاولة التي بذلت من أجل التثبيت النقدي في بداية أكتوبر ١٩٩٣ . فعلى الرغم من كافة الأحداث السياسية ، والانتخابات البرلمانية في ديسمبر ١٩٩٣ ، والتغييرات في الحكومة ، فقد أمكن العمل على مؤازرة هذه الضربة البالغة للحد لجماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت الكبيرة حتى صيف ١٩٩٤ ، أى إلى ما بعد خروج السياسيين الذين كانوا وراء هذه السياسية ( فيدوروف وجلايدار ) من الحكومة بكثير .

ولحد الأسباب المهمة لهذا النجاح التنبى أن التضيق النقدي قسم صفوف المنشآت . ورأى تشيرنوميردين أنها انقسمت إلى ثلاثة أجزاء . فمجموعة كبيرة من المنشآت كانت قد قاربت من التوقف التام ، وتعين إغلاقها في نهاية المطاف . ومجموعة ثانية كانت تعمل بشكل طيب ومستمكن من البقاء ، في حين تعرضت للمجموعة الثالثة لمتاعب جسيمة ولكن يمكن إعادة هيكلتها بجدد بالغ .<sup>(٤١)</sup> كانت المجموعة الخاسرة في حالة بأس وعجز بدل عليها فضلا . وكانت لا تزال تطلب بالائتمانات الرخيصة ، إلا أنها لم تعد قادرة على المحاجة بشكل مقنع بأنها منشآت قابلة للحياة في المستقبل . وعانت المجموعة الفائزة ، من الناحية الأخرى ، من نقص رأس المال العامل الذي

كان قد استفاد بفعل التضخم . كانت تحتاج إلى استعاضته بواسطة ائتمانات مصرفية عادية ، إلا أن سعر الفائدة الإيجابية كان يتأرجح في ربيع عام ١٩٩٤ بين حوالي ١٥٠ إلى ١٨٠ بالمائة في السنة . وبدأت المجموعة الفائزة تدرك أن سعر الفائدة الحقيقي سيظل مرتفعا حتى يتم تخفيض العجز في الميزانية . ونتيجة لذلك ، فإنها لم تعد تؤيد المطالبات العامة بالائتمانات الرخيصة ، وكانت ترغب في خفض العجز في ميزانية الدولة . كانت جماعة الضغط التابعة للمدراء قد انقسمت على نفسها بشكل حاد بسبب التدابير الحاسمة التي اتخذتها الدولة .<sup>(٤٢)</sup>

وعلى العكس من ذلك ، ثبت في نهاية الأمر أن جميع الحلول الوسط والتنازلات التي قدمتها الحكومة إلى جماعة الضغط التابعة للمدراء المنشآت المملوكة للدولة ، كانت بمثابة إغلاقات اقتصادية وسياسية . فلم تصبح الحكومة أقوى من ذي قبل وإنما عوّقت حركتها في حقيقة الأمر عندما دعت رجال الضغط الرئيسيين لأن يصبحوا نوابا لرئيس الوزراء في أواخر مايو ١٩٩٢ . وفي نفس الوقت ، استسلمت الحكومة لضغوط المدراء ، وقدمت الائتمانات المدعومة وعجزت عن تحرير أسعار الطاقة . ونتيجة لذلك ، تفوضت سياسة التثبيت الاقتصادي الكلي تماما . كما أن المدراء لم يحموا للحكومة صنيعها ؛ وإنما تزايدت انتقاداتهم . والدرس الذي يتعين تعلمه أن المدراء ينصرفون بشكل أفضل عندما يكونون تحت ضغط من قيود الموازنة الشديدة عما يفعلونه عندما تحاول الحكومة للتراضي معهم .

وفي ربيع عام ١٩٩٢ ، أنشأت الحكومة لجنة ثلاثية الأطراف مشكلة من كيانات حكومية واتحادات أرباب العمل ، ونقابات العمال . وفي الواقع ، كان أرباب العمل ممثلين بمدراء المنشآت الكبيرة المملوكة للدولة ، أي أكثرهم التماسا للربح . وكان النقابيون يتكونون من مسؤولين شيوعيين قدامى من الدرجة الثالثة الذين لا يمثلون إلا المراتب الدنيا من عناصر الطبقة الحاكمة القديمة فعسب . ولم يكن بمقدورهم أن ينجزوا أيأ مما يعدون به ، وإن يفعلوا في حين أن الوعود المقدمة من الحكومة كانت حقيقية . ومن حسن الحظ أن اللجنة الثلاثية لم تسفر عن شيء . كان فولسكي يريد كالمجهود أن يعضى في هذا الاتجاه إلى أبعد ما يمكن ، مطالبا بإجراء مناقشات مائدة مستديرة حول جميع القضايا الاقتصادية : « من الضروري لجميع القوى المؤثرة الأساسية أن تجلس حول مائدة واحدة . وهذه القوى معروفة للجميع » . وحذر كذلك من « بحس تقدير خطر الانفجار الاجتماعي الآتي » ، إلا أنه حاج ضد إجراء لنتخابات جديدة ، مصرحا بأن « الناس قد تعبوا من السياسة كالية » ، وهو ما بينه انخفاض المشاركة في الانتخابات الفرعية .<sup>(٤٣)</sup> ومن الصعب فهم السبب الذي يجعل الناس يثرون في الوقت الذي لم ينغمسوا فيه في أي نشاط اجتماعي ( لا الإضرابات ولا الانتخابات ) في حين أن الحرية كانت نعم البلاد . كانت المشكلة ، على العكس من ذلك ، أن رد فعل الناس قليل جدا ، وأن المجتمع المدني ضعيف للغاية . وكان سلوك جماعة ضغط المدراء ومطالبها على حد سواء تنصف بقدر كبير من الانعزال الاجتماعي . وعلى سبيل المثال ، لم يدفع المدراء الأجور التي اكتسبت بإخلاص ، في حين أنهم استمروا في التملك بأموال المنشآت في صورة رؤوس أموال هاربة في الخارج . وقد بين ذلك أن المدراء أنفسهم كانوا يخشون

من الاضطرابات الاجتماعية . كان فولسكى يفهم اهتمامات مدراء المنشآت المملوكة للدولة جيدا ، وكان من الممكن أخذ وجهات نظره باعتبارها نقطة البدء فيما لا ينبغي للحكومة أن تفعله .

وعلى النقيض من ذلك ، لم تكن ثمة حاجة كبيرة إلى سياسة للدخول في روسيا ( وحاجة أقل بكثير إليها في أوروبا الوسطى ) لأن العمال كانوا ضامنا إلى حد بالغ في علاقتهم إزاء مدرائهم . وأى سياسة للدخول كان من شأنها أن تقاوم من هذا الاختلال في القوة بدرجة أكبر بكثير .<sup>(٤٤)</sup> وحتى لو وجدت مجالس العمال التي كان القانون ينص على قيامها ، فلن تكون لها جدوى في واقع الأمر .

كان النقل الرئيسى للمقابل لقوة جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة هم الإصلاحيون في الحكومة وإرادة الشعب . وكانت أفضل طريقة للتعبير عن الإرادة الشعبية أن تتم من خلال الانتخابات البرلمانية الديمقراطية . وقد جرت هذه الانتخابات في نهاية الأمر في ديسمبر ١٩٩٣ . متأخرة جدا ، وبعد أن تم تقويض التثبيت بفترة طويلة . وأضحت إلى تحقيق الإصلاحيين لنتائج سيئة وإلى حدوث انفصالات كبيرة في صفوفهم . ومع ذلك ، فقد خلقت الأحزاب السياسية الحقيقية مما قلل من نفوذ المصالح المكتسبة . وحصل الحزب الزراعى على ٨ بالمائة من الأصوات لأنه كان يمتلك قاعدة اجتماعية حقيقية . وحصل الاتحاد المبنى الذى يتزعمه فولسكى على ٢ بالمائة من الأصوات مما كشف عن مدى صغر القاعدة الاجتماعية والسياسية التى تملكها جماعة الضغط التابعة لمدراء المنشآت المملوكة للدولة فعليا .

ورغم أن الإصلاحيين لم يكونوا أقوى على وجه الخصوص في المجلس الاتحادى الجديد ، فإن هذا الكيان صمد في مواجهة جماعات ضغط المنشآت بشكل أفضل مما فعل مجلس الصوفييت الأعلى . كانت جماعة الضغط الزراعية قوية ( كما يظن أن تكون في البرلمانات الديمقراطية ) ، وحصلت صناعة الفحم على الدعم التى تريدها بسبب الإضرابات المتقطعة التى كان يقوم بها عمال مناجم الفحم . وفى ربيع عام ١٩٩٤ ، رفض كل من الحكومة ومجلس دوما الشعب ، الطلبات المقدمة من العسكريين والمجمع العسكرى - الصناعى للحصول على مزيد من الموارد على الرغم من الحملة المتضافرة والعنيفة إلى حد كبير التى قام بها كل من وزارة الدفاع والمجمع العسكرى - الصناعى . بيد أن غازيروف ظلت آخر منشأة روسية تتمتع بقيود خفيفة على الموازنة . كانت تثق في أن رئيس الوزراء تشيرنوميردين سيضمن لها إعفاءتها الضريبية ، وقد فعل ذلك . ونجحت جماعة الضغط للتفلية في مواصلة التمسك بضوابط التصدير القادمة حتى نهاية عام ١٩٩٤ . ولم يترك لجماعات الضغط للصناعة الأخرى أى ريع تستطيع أن تجمعها .

والدروس المستفادة من كل ذلك بسيطة بشكل مثير للدهشة . أولا ، يجب أن يكون برنامج التثبيت والتحرير شاملا بقدر الإمكان . ويعنى ذلك على وجه الخصوص تحرير التجارة وأسعار الطاقة والأسعار الزراعية ، وإخلال العمل بأسعار فائدة إيجابية حقيقية في وقت مبكر . وثانيا ينبغي للحكومة ألا تتفاوض مع جماعات الضغط التابعة للمنشآت ، وإنما ينبغي لها أن تضغط عليها بدلا من ذلك عن طريق سياسة نقدية صارمة . وثالثا ، هناك احتياج أقل إلى سياسة للدخول في روسيا

عنها في أماكن أخرى ، ولا يوجد ما يدعو إلى التلق حقا بشأن تقلبات العمال والإضرابات والاضطرابات الاجتماعية . وربما ، من الضروري الدعوة إلى انتخابات برلمانية ديمقراطية مبكرة بغرض غمارها مرشحو عن الأحزاب السياسية . ومن المحتمل أن تسحق الانتخابات كل جماعات الضغط التابعة للمنشآت فيما عدا الجماعات الزراعية .

## الدروس المكتسبة من التحول الرومى

يمكن استخلاص الكثير من الاستنتاجات من التحول الرومى . فمن مميزات البلد الكبير والمعد أنه يوفر محاكيا لكافة أنواع الافتراضات المنطقية . وفى كثير من البلدان الأخرى ، قد يزعم معارضو فكرة ما أن الظروف الخاصة تيسر النجاح . فلذا ما نجح برنامج ما فى ظل مجموعة من الظروف المعقدة مثل تلك الموجودة فى روسيا ، فإنه يعد برنامجا مقبولا إلى حد كبير .

واستنتاجي الأول أن التحول الاقتصادى نجح فى روسيا إلى حد أنها أصبحت اقتصاد سوق . لقد كان من المتيسر حقا أن يضطلع بمثل هذا الانتقال الواعى والمترى . ومهما يكن من علم كمال برنامج الإصلاح الرومى ، فإن فريق جايدار وضع استراتيجية اقتصادية سليمة إلى حد معقول تم تنفيذها إلى حد كبير رغما عن المقاومة الحاشدة من الفاسدين والمجرمين وملتمسى الربح . وقد حققت تنمية كل من التعددية السياسية والاقتصادية وإضفاء اللامركزية نجاحا عظيما . وعلاوة على ذلك ، فقد تهاوى معظم الجهاز القمعى القديم ولم تعد له منعة مذهبية . وتبدو روسيا ، بفضل هذا التشتت الكبير للقوى السياسية والاقتصادية ، مضطرة إلى أن تظل مجتمعا متحديا يأخذ باقتصاد السوق . ولا يمثل أن يستطيع أى أحد أن يركز جميع السلطات فى روسيا ، فى موسكو مرة ثانية .

والتحول فى الاقتصاد الرومى توضحه على أحسن وجه ثلاث صور نشرت فى الصفحة الأولى من صحيفة إيزفستيا فى يولية ١٩٩٤ ، ولتت تصور الروس وهم يصطفون فى طوابير للحصول على للفريكا فى عام ١٩٨٥ ، وللحصول على الخبز فى عام ١٩٩٢ . ولكنهم يصورون فى عام ١٩٩٤ وهم يصطفون فى طوابير لشراء الأسهم (٤٥) . كان الناس يخشون فى شتاء عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ من حدوث مجاعة فى روسيا . وبحلول صيف ١٩٩٤ ، كان الاشتغال الرئيسى هو المضاحك المالية التى يحتمل أن تلحق الضرر بالملايين من المضاربين الأفراد الذين لديهم مخدرات كبيرة وتقبل كبير للمخاطرة . ومن الصعب تخيل انتقال أسرع من هذا فى الشواغل الشعبية ، وهو ما يعكس بدوره التحول الناجح فى الاقتصاد الرومى . كان معظم الروس قبل عام ١٩٨٨ يبدون مقتنعين بأن الأمة الرومية لا تناسبها روح المبادرة أساسا . وفى عام ١٩٩٤ ، كان المثل الرومى الملائم يقول : « من لا يخطر أن يشرب شمبانيا » . لقد تبدلت ثقافة بأكملها .

كما أثبتت روسيا أنها ليست مختلفة بالأماس عن غيرها من البلدان . ومن الصحيح أن روسيا معتدة للغاية ولديها خصائص كثيرة ، إلا أن هذا لا يعنى أن قوانين العلوم الاجتماعية العادية لا تنطبق على روسيا . ومن بين القضايا الرئيسية التى واجهها الروس خطى بناء الديمقراطية والأمة بأقل أنواع العلاج حكمة ، نظرا لتناول الأمر على أنه مسألة روسية فريدة لا تنطبق عليها

النظرية الاجتماعية المالمية حقيقة . ولم تكشف هذه الدراسة فى أى جزء منها ما يشير إلى أن روسيا تعتبر استثناء عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية . وبدلاً من ذلك ، فإن الظروف الروسية تزود المنظرين الاجتماعيين بمحك اختبار أشد عسراً . وقد نجحت النظرية الجديدة فى الاختيار ، فى حين ثبت أن النظرية السيلية مَيبية .

لقد كان التحول الروسى تيبناً عملياً للمثالية قام به الذين يؤمنون ببناء مجتمع أفضل - مجتمع ينصف بالحرية الفردية والديمقراطية ، واقتصاد السوق ، والملكية الفردية الواسعة النطاق ، وحكم القانون . كانت الروح المائدة خلال المنين الأولين للتحول الروسى روحاً مذهبية ومثالية حقاً . وقد خسر المثاليون المؤهبة فى وقت لا حق ؛ ولكنهم كانوا قد أرسوا بالفعل الدعائم لقيام اقتصاد حر ومجتمع حر .

وكانت للشريحة الاجتماعية التى تثير أكبر الخطر على الإصلاح النتائج هى المؤسسة القديمة فى حقيقة الأمر وبالدرجة الأولى مدرء المنشآت المملوكة للدولة ، وإن كانت تضم البيروقراطية الحكومية أيضاً . كانت هناك حاجة إلى فرض الانضباط على مدرء المنشآت المملوكة للدولة عن طريق التحرير والتنشيت الاقتصادى الكلى ، والخصخصة ، ونظم إدارة الشركات ، فى حين كانت البيروقراطية الحكومية القديمة فى حاجة إلى التخفيض والتنشيط . وكانت الجمهوريات السوفييتية السابقة ، تحتاج ، بسبب قرة تلك الشرائح فى مقليل ضئيف بقية المجتمع ، إلى برامج إصلاح أكثر ليبرالية مما كان يحتاجه شرق أوروبا الوسطى حيث كانت نوعية كل من الإدارة الحكومية والمجتمع المبنى أعلى . وعلى النقيض من ذلك ، لم يتسبب الناس والعمال فى مشاكل خطيرة فى روسيا بقتاً . كانت الخشية من نزعة للتزلف لعلمة للشعب بمعناها الضيق فى غير محلها أساساً .

وكانت هناك حاجة ملسة فى روسيا إلى استراتيجية جذرية وذات طابع ليبرالى متسق بسبب هذا التآلف ما بين الدولة الضعيفة والنخبة القديمة للشريرة . ويتعين أن تجمع هذه الاستراتيجية ، كيما تكون ناجحة ، ما بين إعفاء الطابع الديمقراطى ، والصيغة السوقية ، والخصخصة . ويوفر التنشيت الاقتصادى الكلى ، بمشاكله الجسيمة الكثيرة ، نموذجاً توضيحياً جيداً . ونهما انصف به إصلاح جليدار من الطابع الجذرى ، فقه لم يكن جذرياً ولا متسقاً بما فيه الكفاية . وكان من بين أخطائه الأساسية تجاهل الحاجة إلى تحرير التجارة الداخلية بسبب الاعتماد إلى الإيمان بالسوق كآلية للتخصيص . وكان مفهوم السياسة النقدية بدائياً على أحسن الفروض ، ويفتقد إلى التزام واضح باتخاذ سعر فائدة حقيقى إيجابى فى وقت مبكر ، ولم تتبع سياسة واضحة إزاء منطقة الروبل . وقد انحرفت الحكومة بحدّة عن الطابع التحررى الأساسى لبرنامجها ، وذلك من قبيل إيمانها على الضوابط السعرية على الطاقة ، ودعم الولادات ، وضوابط للتصدير ، وهو ما ثبت فى نهاية الأمر أنه تنازلات غير جائزة فى ظل الظروف التى كانت ملائمة فى روسيا . وأخيراً ، ولجأ الإصلاحيون مقومة سيادية بالغة الشدة من تحالف من مدرء المنشآت المملوكة للدولة ، والبرلمان المناوئ للإصلاح ، والمصرف المركزى الذى أصر على استمرار الائتمانات المدعومة للنخبة الساعية للريع .

ويبدو أن أي انحراف عن النموذج التحرري البسيط والمتسق كان أبهظ تكلفة في روسيا منه في أوروبا الشرقية . وعلى سبيل المثال ، قد أثبت كل من بولندا وتشيكوسلوفاكيا الضوابط السعرية على الطاقة بعد تفكيكها الأولى للضوابط التنظيمية ، إلا أن الآثار لم تكن مخزية تقريبا بمثل ما كانت عليه في روسيا . ومن ثم فإن روسيا كانت أكثر حساسية للانحرافات عن النموذج الإصلاحي الجذري الليبرالي . وفي نفس الوقت ، فقد كان الثقل أصعب في روسيا نظروفا المسبقة المعتقد . ولذلك فقد برهن التحول الروسي على أن نموذج الإصلاح الجذري الليبرالي سليم بشكل أعم ، وهو النموذج الذي ثبت نجاحه في بولندا وجمهورية التشيك واستونيا ولاتفيا .

كما أن التكاليف الاجتماعية للتحول الاقتصادي بولغ فيها بشكل عنيف . فلم يتجاوز إجمالي الانخفاض في المستوى المادي الفعلي للمعيشة ١٠ بالمائة . فمن ذا الذي كان يمكن أن يعتقد بأن أقول الشيوعية سيكون رخيصا بهذا الشكل ؟ ولقد ارتفعت التكاليف الاجتماعية بسبب بطء الانتقال . وقد تسبب ذلك في المزيد من الفساد وفي حدوث تضخم أعلى مما هو ضروري ، وعمل الائتان كضرائب تنازلية . وعلاوة على ذلك ، فإن تثبيت اقتصاد ما من خلال التضيق للتقدي يعتبر أكثر كلفة من التناحية الاجتماعية عن تثبيته من خلال سياسة مالية صارمة . فالمشكلة ذات طابع سياسي . ويشعر الروس بالتفوق بسبب عدم تفهم الكثير منهم لهذا التحول الاستثنائي . وكالمعهود ، انتهى استنصاء للرأى العام أجرى في ١١ إقليما في روسيا في ربيع عام ١٩٩٤ إلى أن ٨٩ بالمائة ممن شملهم الاستنصاء يجهلون أن الحالة في البلاد مزقة أو متألزة أو مفجعة ، في حين أن ثلاثة أرباعهم قدروا أحوالهم الشخصية في نفس الوقت بأنها مرضية أو طيبة . (٤٦)

ويبدو أن المشكلة الرئيسية المتبقية في روسيا هي الإجراء . والنظام القانوني على صعيد الوطن بأكمله يعتبر هيكلا مقعدا يحتاج إلى الآلاف من المحامين وإلى ترسيخ مجموعة مبادئ أخلاقية قانونية فيما بين الشعب . إن صياغة القوانين وإقرارها وتضييق الخناق على أصرح العناصر لإجراما يعتبر من المهام الكبيرة ، وإن تكن سهلة نسبيا . بيد أن تعليم جميع المحامين المطلوبين يستغرق عقودا . وإذا ما وضع في الاعتبار أن الطاقة القانونية للمحاكم العاملة مظل صغيرة جدا على مدى السنوات المقبلة ، فإن روسيا تحتاج إلى اتباع نظام قانوني متحرر جدا ؛ وإلا فإن الفساد سيظل رذيلة غالبة . وينبغي تذنية المدى الذي يمكن أن يصل إليه قيام المسؤولين الروس ببيع السلع والخدمات العامة بشكل غير قانوني لتحقيق مصالحهم الخاصة .

ورغم أن المجتمع الدولي تقايل مع روسيا طوال عملية التحول ، فإن الدول الأجنبية لم تكن مقدمة بوجه خاص في تقديمها للمساعدة إلى روسيا . كان الانفتاح والتنوع الكبير للاتصالات والمبادلات وبعض المشورة المقدمة من بين المسائل المتناقصة . بيد أن القوى الغربية الرئيسية تجاهلت تقديم المساعدة المالية إلى روسيا عندما أمثل أفضل برلمج الإصلاح ، وعندما كانت روسيا تعمل من أجل التثبيت فعليا . وقد شدد صندوق النقد الدولي على تأييد الإبقاء على منطقة الروبل والتي كانت تسبب أضرارا جسيمة ؛ وحاج يشدة ولزمن طويل ضد تثبيت سعر الصرف ليكون دعامة اسمية ، وهو الأمر الذي كان مغفيا في عدد من عمليات التثبيت الأخرى . ويمكن صندوق النقد

الدولى وجهوده فى روسيا رغبة البلدان الغربية للرئيسية فى أن تبدو مهمة دون أن تقدم إلا الحد الأدنى من التمويل .

لقد كانت القيادة السياسية فى روسيا ذات أهمية حيوية لتجاح الإصلاحات فى شتى النطاقات . وسجلات القادة السياسيين متنوعة بقدر المتوقع . وقد كان الرئيس يلتسين زعيما قويا ، ولتلقى بنفسه فريق الإصلاح واستراتيجية الإصلاح . وبلدىء ذى بدء ، فإنه استحدث الإصلاح بقوة ومقدرة إقناع كبيرتين ، وروج لسياساته بين الجمهور . وكان تليد يلتسين لبرنامج الخصخصة مثابرا حتى يونية ١٩٩٤ . إلا أن أوجه ضعفه كانت جلوية أيضا . لم تكن لديه استراتيجية سياسية واضحة بشأن قضايا أساسية مثل بناء الديمقراطية ، وعجز عن تنظيم حزب سياسى . وقد عرقل يلتسين برنامج التحرير والتثبيت لكى ينحاز إلى جانب منراء المنشآت المملوكة للدولة فى ربيع عام ١٩٩٧ . وكان من بين معاونيه المقربين الكثير من الشخصيات المتناقضة . وقد فرضت عليه الأحداث أكتسار روستكوى وحسبولاتوف ، ولكن أوليج لويوف وسكوكوف كانا من خالصته المفضلين لمواء الحظ . وفى النهاية ، كان التزلمه بالتقيم الليبرالية والديمقراطية يبدو واهيا فى أفضل الأحوال .

ويبرز جور جايدار بوصفه أفضل الاقتصاديين الأكفاء الذين عملوا فى الحكومة الروسية . فقد أثبت فى خلال نصف السنة الأولى له فى الحكومة قدرته على وضع إطار مفاهيمى لبرنامج ما وتبنيده بحسم بالغ . بيد أنه فقد معظم حميته بعد إبريل ١٩٩٧ ، وبدا كتريسة سهلة العنال من الناحية السياسية . وعندما عاد إلى الحكومة فى سبتمبر ١٩٩٣ ، أمال كافة ميزان القوى باتجاه الإصلاحيين ويسر الإصلاحات الكبيرة .

وأفتقرلى تشوبايس سياسى مدحش نفذ كل شيء على الوجه الصحيح بملازمة بدرجة نادرا ما تحدث . وقد جمع ما بين المبادئ المنهجية والتنفيذ الفعال لأفكاره . وليس من المستغرب أنه كان أطول من استمر فى الحكومة من الإصلاحيين الجذريين .

كان بوريس فيدوروف مختلفا كل الاختلاف كوزير للمالية فى عام ١٩٩٣ . وما قام به من إنجازات استثنائية فى المعى إلى التثبيت الروسى يبرز مدى التأثير الذى يستطيع شخص واحد أن يحدثه فى مثل هذه الأحوال المتقلبة .

وكان فيكتور تشيرنوميردين يعكس صورة التغيرات التى حدثت فى الأحوال الاقتصادية فى روسيا ومركزه الشخصى بكثر مما كان يعكس لية وجهات نظر بعضها . وقد كان فى عام ١٩٩٧ معنلا مواليا لاحتكار الغاز الطبيعى الساعى للربح . وفى عام ١٩٩٣ ، قام كرئيس للوزراء بتحريرى المحافظين ضد الإصلاحيين بدون أن يكون لديه ثمة ملموح واضح خلاف الاحتفاظ ببعض التوازن فى الحكومة واكتساب المزيد من القوة . وفى عام ١٩٩٤ ، أصبح تشيرنوميردين السياسى المهيمن فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية . وقد قلب التفكير بشكل غير جدى فى فكرة التثبيت المالى ، إلا أنه لم يكن مستوعبا تملما فى مسؤولياته كرئيس للوزراء فى اقتصاد سوق . وقد زود نفسه ورفقاءه الساعين للربح فى جماعة الضغط التابعة للطاقة بإعفاءات ضريبية كبيرة غير قانونية مما جعلهم أغنى الرجال فى روسيا .

والاستنتاج النهائي الذى يمكننى أن أستخلصه أن الإصلاح الاقتصادى الجذرى كان الخيار الصحيح بالنسبة لروسيا فى خريف ١٩٩١ ، وأنه قد تم إنجاز الكثير منذ ذلك الحين . بيد أنه كان ينبغي للتحول الاقتصادى فى روسيا أن يكون أكثر اتساقا منذ البداية . وكان من شأن اتباع تحرير أبعد مدى وتثبيت مالى أكثر حزمًا أن يحد من التماس الربيع والفساد على حد سواء . وكان ينبغي مساعدة التغييرات الاقتصادية بإصلاحات ديمقراطية مبكرة . ومع ذلك فقد ثبتت الحاجة بالدليل : تستطيع روسيا أن تقوم بالإصلاح ( وقد قامت به ) ، وقد أصبحت اقتصاد سوق .



## الهوامش

### المقدمة

- ١ Boris Fedorov, "Rossiiskiy finansy v 1993 godu (The Russian finances in 1993)," *Voprosy ekonomiki*, no.1 (January 1994), pp. 4-5.
- ٢ "V.S. Chernomyrdin's Speech at the Expanded Meeting of the Government of the Russian Federation on March 4, 1994," *Rossiiskaya gazeta*, March 5, 1994.

### الفصل الأول

- ١ Boris N. Yeltsin, trans. Catherine A. Fitzpatrick, *The Struggle for Russia* (Times Books, 1994), pp. 105-06.
- ٢ يستند هذا الفصل في المقام الأول على نصوص تقنية ومقالات صحفية ومذكرات منشورة على الآلة الكتابة من وحدة الاقتصاد الكلى والمالية التي كنا نشرف عليها في وزارة المالية الروسية.
- ٣ Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 115.
- ٤ المصدر السابق ، ص : ٥٣ - ٣٦ .
- ٥ المصدر السابق ، ص : ١١٣ .
- ٦ "B.N. Yeltsin's Speech," *Sovetskaya Rossiya*, October 29, 1991.
- ٧ Adam Przeworski, *Democracy and the Market: Political and Economic Reforms in Eastern Europe and Latin America* (Cambridge University Press. 1991), p. 87.
- ٨ Keith Bush, "El'tsin's Economic Reform Program," *Report on the USSR* November 15, 1991, p. 1.
- ٩ "B.N. Yeltsin's Speech."
- ١٠ المصدر السابق .
- ١١ Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, "Russian Reform: The First Step," mimeo, Moscow, January 1992, p.6.
- ١٢ المصدر السابق ، ص : ٨٨ - ٨٩ .
- ١٣ Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 126-27
- ١٤ "Decree on Reorganization of the Government of the RSFSR," November 6, 1991, *Izvestiya*, November 7, 1991.
- ١٥ "Decree on the Organization of the Work of the Government of the RSFSR Under the Conditions of Economic Reform," November 6, 1991. *Ekonomika i zhizn'*, no. 48, November 1991, Enclosure, p.3.
- ١٦ "B.N. Yeltsin's Speech."

- ١٧ - المصدر السابق .
- ١٨ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 127.
- ١٩ - Richard Pipes, *The Russian Revolution* (Vintage Books, 1991), pp. 298-300, 320-23.
- ٢٠ - Yeltsin, *The struggle for Russia*, p. 129.
- ٢١ - المصدر السابق ، ص ١٢٧ .
- ٢٢ - «إنني أعتقد أن أسلوب البروقراطية صندوق النقد الدولي وأقرتهم في موسكو ؛ إذ لا يبدو عليهم أنهم ممن يروجون لديمقراطية السوق الحرة والمبادئ المتحضرة للعلاقات الدولية . وإنما يشبهون البلاشفة الجدد الذين يشقون مسارات أموال الناس الآخرين ، ويفرضون قواعد غريبة وغير ديمقراطية ، ويشقون الحريات الاقتصادية .» Georgi A. Aybatov, "A Neo-Bolshevik Brand of Capitalism," *International Herald Tribune*, May 12, 1992; Arkady Volzky in *International Herald Tribune*, January 31, 1994.
- ٢٣ - "B.N. Yeltsin's Speech."
- ٢٤ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 145.
- ٢٥ - المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
- ٢٦ - "B.N. Yeltsin's Speech."
- ٢٧ - Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 146.
- ٢٨ - المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .
- ٢٩ - المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
- ٣٠ - المصدر السابق ، ص ١٤٩ .
- ٣١ - Keith Bush, "Russia: Gaidar's Guidelines," *RFE/RL (Radio Free Europe/ Radio Liberty) Research Report*, vol. 1, April 10, 1992, p. 22.
- ٣٢ - Pravitel'stvo RSFSR, Postanovlenie ot 19 noyabrya 1991 g. "Ob organizatsii raboty po podgotovke projektov pervoocherednykh normativnykh aktov, neobkhodimyykh dlya osushchestvleniya radikalnoi ekonomicheskoi reformy" ("RSFSR Government, Decree of November 19, 1991, on the Organization of the Work on the Preparation of Drafts of Priority Legislative Acts, Necessary for the Implementation of Radical Economic Reform"), mimeo.
- ٣٣ - "Memorandum of Russia's Government," *Nezavisimaya gazeta*, March 3, 1992; Bush, "Russia: Gaidar's Guidelines," p. 22.
- ٣٤ - "B.N. Yeltsin's Speech."
- ٣٥ - المصدر السابق .
- ٣٦ - Marek Dabrowski, "Debate on the Guidelines of Russian Economic Reform at the End of 1991 and in 1992," in Marek Dabrowski, ed., *Program Gajdara: Wnioski dla Polski i Europy Wschodniej*. (The Gaidar programme: lessons for Poland and Eastern Europe) (Warsawa: Fundacja Friedricha Eberta and Centrum Analiz Społeczno-Ekonomicznych, 1993), pp. 36-46.
- ٣٧ - Egor T. Gaidar, "Inflationary Pressures and Economic Reform in the Soviet Union," in P.H. Admiraal, ed., *Economic Transition in Eastern Europe* (Oxford: Blackwell, 1993), pp. 82-90.
- ٣٨ - Marek Dabrowski, "The First Half-Year of Russian Transformation," in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 7-9;

Jeffrey Sachs, "Goodwill Is Not Enough," *The Economist*, December 21, 1991, pp. 101-104.

وفي اجتماع بين يلتسين ويوريوس وجايلار ومع مستشارين اقتصاديين أجانب في ١١ ديسمبر ١٩٩١ ، تكلم جيفري ساكس بالتبعية عن المستشارين الأجانب فركزا على أربع نقاط : ١ - من الضروري العمل على إعادة تدعيم المصرف المركزي والمؤسسات النقدية . ٢ - ثمة حاجة إلى فرض ضريبة محلية كبيرة على القسط . ٣ - يمكن أن تصبح روسيا رائدا عالميا فيما يخص الخصخصة وينبغي إعطاء ٢٥ بالمئة من الأسهم للمال فوراً . ٤ - قد يكون بالإمكان تسوية ١٥ - ٢٠ مليار دولار من الدعم المالي الدولي سنويا . ( محركات شخصية )

"B.N. Yeltsin's Speech." - ٣٩

المصدر السابق . - ٤٠

المصدر السابق . - ٤١

Gaidar, "Inflationary Pressures and Economic Reform in the Soviet Union," p. 84. - ٤٢

"B.N. Yeltsin's Speech." - ٤٣

Yegor Gaidar, "The Race With the Crisis," *Novoye vremya*, no. 48 (November 1991). - ٤٤

المصدر السابق . - ٤٥

محاولة شخصية مع جايلار في ديسمبر ١٩٩١ . - ٤٦

"B.N. Yeltsin's Speech." - ٤٧

Georgy G. Matyukhin, *Ya byl glavnyim bankirom Rossii* (I was Russia's main banker) (Moscow: Vysshaya shkola, 1993), p. 69. - ٤٨

Yegor Gaidar, "The Race with the Crisis," *Novoye vremya*, no. 48 (November 1991), p. 12. - ٤٩

"B.N. Yeltsin's Speech." - ٥٠

"Gaidar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in Foreign Broadcast Information, *Daily Report: Soviet Union*, December 30, 1991, p. 40. (Hereafter FBIS, *Soviet Union*). - ٥١

Yegor Gaidar, "The Race with the Crisis," *Novoye vremya*, no. 48 (November 1991). - ٥٢

محاولة شخصية مع جايلار في ديسمبر ١٩٩١ . - ٥٣

"Memorandum of the Government of Russia," *Nezavisimaya gazeta*, March 3, 1992. - ٥٤

"B.N. Yeltsin's Speech." - ٥٥

المصدر السابق . - ٥٦

المصدر السابق . - ٥٧

المصدر السابق . - ٥٨

"Gaidar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in FBIS, *Soviet Union*, December 30, 1991, p. 41. - ٥٩

محاولة شخصية مع جايلار في ديسمبر ١٩٩١ . - ٦٠

"B.N. Yeltsin's Speech." - ٦١

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 148. - ٦٢

المصدر السابق . - ٦٣

هناك أيركة فيه لم يعد من الممكن لشخص من هذا النوع أن يظل رئيسا الوزراء ، المصدر السابق ، ص ١٢٤ . - ٦٤

- Sergei Chugaev, "Who Enters the Russian Reform Government," *Izvestiya*, November 5, 1991; - ٦٥  
Personal investigation in Moscow.
- Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 172-73 - ٦٦
- "Szenarii ekonomicheskoi reformy. Avgust-dekabr' 1991 goda. Privatizatsiya i razgosudarstvlenie ekonomiki" (Scenario of economic reform. August-December 1991. privatization and destatization of the economy), mimeo, Moscow, August 1991, 54 pp. - ٦٧
- Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 126. - ٦٨
- Yegor T. Gaidar, *Ekonomicheskie reformy i ierarhicheskie struktury* (Economic reforms and hierarchical structures) (Moscow: Nauka, 1990); Gaidar, "Inflationary Pressures and Economic Reform in the Soviet Union," pp. 63-90; Yegor Gaidar, "At the Beginning of a New phase," *Kommunist*, no. 2 (January 1991), pp. 8-19. - ٦٩
- Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 125-26. - ٧٠
- المصدر السابق ، ص ١٢٥ ، ١٥٥ - ١٥٦ . - ٧١
- المصدر السابق ، ص ١٥٦ - ١٥٧ . - ٧٢
- كان الاقتناء البارز في هذا المحدث البروفيسور يديوني بلين . - ٧٣
- "The Gradual Nature of Economic Change in Russia," استعرضت هذه المجلة بمزيد من الإيجاز في :  
in Ashund and Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia*, pp. 19-38. وقد أوردنا المناقشة  
التي دارت بشأن الخصخصة في الفصل الرابع من الكتاب الحالي . - ٧٤
- Nikolai Petrakov, "The Crisis of Economic Reform in Russia," *Voprosy ekonomiki*, no. 2 (February 1993), pp. 64-65. - ٧٥
- المصدر السابق . - ٧٦
- Leonid Abalkin, "Economic Reform: Results and Perspectives," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 21, May 1992. عندما استُنشفت حلقة دراسية حضرها رسلان جبولاتوف في مدرسة ستوكهولم للعلوم الاقتصادية  
في مايو ١٩٩٠ ، وجه إليه سؤال حول الخطر التقدي المحقق في الائتماد السوفييتي . ولم يستطع جبولاتوف أن يفهم  
أن كثرة التقود يمكن أن تصبح مشكلة لأن ذلك يعني أن كل شخص أصبح أكثر ثراء ، وأنه يمكن إنتاج المزيد . - ٧٧
- "Prices, Money, Credits" (Interview with Viktor Gerashchenko), *Ekonomika i zhizn'*, no. 46, November 1992. - ٧٨
- British Broadcasting Corporation (BBC), *Survey of World Broadcasts*, SU/1477 C4/2. - ٧٩
- Yury Yaremenko and others, "Is It Necessary to Let the Prices of Fuel Free?," *Nezavisimaya gazeta*, April 1, 1992. - ٨٠
- المصدر السابق . - ٨١
- المصدر السابق . - ٨٢
- Irina Demchenko, "As Long As There Is No Oil Price, Any Economic Forecast is Uncertain," *Izvestiya*, March 16, 1992. - ٨٣
- "Nobody Stands Behind Me; My Profession is Banker" (Interview with Viktor Gerashchenko), *Literaturnaya gazeta*, September 2, 1992. - ٨٤
- Viktor Gerashchenko, "The Reform Is Not a Horse; It Cannot Drag Itself Out," *Rossiiskaya gazeta*, April 24, 1993. - ٨٥

- Viktor Geraschenko, "A Realistic Approach Is Missing," *Rossiyskaya gazeta*, April 2, 1993. - ٨٦
- Aleksandr Rutakoi, "Is There a Way Out of the Crisis?," *Pravda*, February 8, 1992. - ٨٧
- Nikolai Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes," *Nezavisimaya gazeta*, March 6, 1992. - ٨٨
- Leonid Abalkin, "Reflections on the Strategy and Tactics of Economic Reform," *Voprosy ekonomiki*, no. 2 (February 1993), p. 6. - ٨٩
- Oleg Bogomolov, "There Is Neither Time, Nor Effective Power," *Nezavisimaya gazeta*, February 7, 1992. - ٩٠
- Nikolai Fedorenko and others, "The Storm of Market Redoubts Does Not Succeed So Far," *Izvestiya*, March 18, 1992. - ٩١
- Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes." - ٩٢
- Rutakoi, "Is There a Way Out of the Crisis?" - ٩٣
- المصدر السابق. - ٩٤
- المصدر السابق. - ٩٥
- المصدر السابق. - ٩٦
- المصدر السابق. - ٩٧
- Fedorenko and others' "The Storm of Market Redoubts Does Not Succeed So Far." - ٩٨
- Abalkin, "Economic Reform: Results and Perspectives." - ٩٩
- Georgy Arbutov, "Cauderism' Is a Reaction to Own Marxism," *Nezavisimaya gazeta*, March 13, 1992. - ١٠٠
- Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes." - ١٠١
- Fedorenko and others, "The Storm of Market Redoubts Does Not Succeed So Far." - ١٠٢
- Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over The Economic Processes"; Bogomolov, "There Is Neither Time, Nor Effective Power"; Oleg Bogomolov, "Is Russia Threatened with Hyperinflation?," *Cato Journal*, vol. 12 (Winter 1993), p. 596. - ١٠٣
- تليداً وانفراً من سوف م. هلكي وكورت شوار الذين حلوا في العديد من المنشورات بأنه مامن شيء مهم يمثل قيام مجلس الصلات، كما أنهما نفساً ليهما من اقتضابا الماليه. Steve H. Hanke and Kurt Schuler, "Currency Boards and Currency Convertibility," *Cato Journal*, Vol. 12 (Winter 1993), pp. 687-705.
- "Program for Khasbulatov," *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1992. - ١٠٤
- "Russian Khasbulatov Does Not Believe in IMF Assistance," *Izvestiya* April 4, 1992. - ١٠٥
- Abalkin, "Reflections on the Strategy and Tactics of Economic Reform," p. 5. - ١٠٦
- المصدر السابق، ص ٧. - ١٠٧
- Sergei Parkhomenko, "Volsky Creates A Party of Pragmatists," *Nezavisimaya gazeta*, May 13, 1992. - ١٠٨
- "Thirteen Points of Volsky's Program," *Izvestiya*, September 30, 1992. - ١٠٩

- Arkady Volsky, "To Defend State Industry," *Ekonomicheskaya gazeta*, November 1992. . ١١٠
- "Program for Khasbulatov," *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1992. . ١١١
- Vladimir Ispravnikov, "Is Any Way Out of the Dead End to Be Seen?," *Voprosy ekonomiki*, no. 2 (February 1993), p. 36; Vladimir Ispravnikov and others, "Does the Government Take the View of the Computer Into Account?," *Izvestiya*, March 26, 1992. . ١١٢
- Nikolai Petrakov, "Monetary Stabilization in Russia: What Is to Be Done?," *Cato Journal*, vol. 12 (Winter 1993), p. 608. . ١١٣
- انظر القسم الخامس بالتكاليف الاجتماعية في الفصل الثالث . . ١١٤
- Larisa Piyasheva, "Confessions of the Economic Commissar to the President of the Republic," *Moskovskie novosti*, no. 5, February 2, 1992. . ١١٥
- "MN Founders Divided Over Yavlinsky's Reform Assessments," *Moscow News*, no. 22, 1992. . ١١٦
- Georgy Arbatov, "Where Did the Money Go?," *Nezavisimaya gazeta*, April 3, 1992. . ١١٧
- "Gaydar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in FBIS, *Soviet Union*, pp. 39-40. . ١١٨
- المصدر السابق . . ١١٩
- Paul : لم يمكن الشروع للمجددون من أن يلتزموا بتلك الأفكار سوى عدد قليل من الغربيين المحافظين فصب . نظر :  
 Craig Roberts, "Russia's Informal Revolution," *Cato Journal*, vol. 12 (Winter 1993), p. 603: "Oleg Bogomolov... مرة ثانية بسبب أروع برامج مولوف فيما يصرح به بأنه كان ينبغي قبل تحرير الأسعار أن نفسس المكعبه ، ولن تدمر الهياكل الاحتكارية .  
 Judy Shelton, *Went Wrong?*, *Cato Journal*, vol. 12 ( Winter 1993), p. 617: وحتى لا يحدث أذا نفسه بتصفيت بتركوف بين أولئك السوفييتيين المتشددين في روسيا اليوم الذين يمارضون السوق الحرة والاصلاح للديمقراطية بصفة عامة ، فمن المهم الإشارة إلى أن بتركوف لغتار أن يستقيل من منصبة ككبير المستشارين الاقتصاديين لجمهورياتشوف في يناير ١٩٩١ .. إن أكثر انتقادات بتركوف قسوة لبرنامج جالندر أن الأسعار « حررت » في غيبة أي منافسة مجدية .»
- Abalkin, "Reflections on the Strategy and Tactics of Economic Reform," p. 5; Ispravnikov, . ١٢١  
 "Is Any way Out of the Dead End to Be Seen?," p. 36.
- Petrakov and others, "The Government Has Lost Control Over the Economic Processes." . ١٢٢
- "Program for Khasbulatov." . ١٢٣
- Arbatov, "Gaidarism" Is a Reaction to Own Marxism"; Petrakov, "The Crisis of Economic Reform in Russia," pp. 67-68; Petrakov, "Monetary Stabilization in Russia: What Is To Be Done?," pp., 608-09. . ١٢٤
- Vladimir Kotov, "Russia's to the Market: Victory or Defeat?," *Nezavisimaya gazeta*, March 13, 1992; Yefrem Maiminin, "Alternative-Beyond the Borders of the Market," *Nezavisimaya gazeta*, March 19, 1992; Aleksei Ulyukayev, "About 'the Advice From Outsiders'," *Nezavisimaya gazeta*, March 27, 1992; Konstantin Gofman, "To Reestablish State Control Is Possible Only With Terror," *Nezavisimaya gazeta*, March 27, 1992; Mikhail Lantman, "Khasbulatov's Program Is Oriented to Hyperinflation," *Nezavisimaya gazeta*, April 4, 1992; Aleksei Ulyukayev, "The Steps of Reform: A Spring Account," *Moskovskie novosti*, April 12, 1992; Sergei Vasil'ev, "Structural Crisis-A Preparation to Growth," *Nezavisimaya gazeta*, May 27, 1992; Mikhail Leon'ev, "The Stabilization of Production on the Corps of the Financial System," *Izvestiya*, July 23, 1992. . ١٢٥

Boris L'vin, "How to Make Revolution," *Nezavisimaya gazeta*, March 10, 1992; Vitaly Nashul, "Perspectives of Liberal Reforms," *Nezavisimaya gazeta*, October 21, 1992; Vitaly Naishul, "Economic Reforms: A Liberal Perspective," in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (St. Martin's Press, 1994), pp. 174-81.

"Spring '92 Reforms in Russia," *Moscow News*, no. 21, 1992, and no. 22, 1992. ١٢٧

Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, "Russian Reform: The First Step," pp. 1-49. ١٢٨

Rudiger Dornbusch and Sebastian Edwards, "The Macroeconomics of Populism," in Rodiger Dornbusch and Sebastian Edwards, eds., *The Macroeconomics of Populism in Latin America* (University of Chicago Press, 1991), pp. 9-10. ١٢٩

Russian Academy of Sciences, Economic Department and the International Fund "Reform," "Sotsial'no-ekonomicheskie preobrazovaniya v Rossii: Sovremennaya situatsiya i novye podkhody" (Social-economic transformation in Russia: The contemporary situation and new approaches), mimeo (Moscow, January 1994), pp. 1-32. ١٣٠

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 156. ١٣١

المصدر السابق ، ص ١٥٧ . ١٣٢

المصدر السابق ، ص ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ . ١٣٣

John Lloyd and Leyla Bonhom, "Yeltsin's Deputy Quits as Shake-up Continues," *Financial Times*, April 4-5, 1992, p.2. ١٣٤

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 159. ١٣٥

Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs. "Russian Reform: The First Step," p.7. ١٣٦

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 158. ١٣٧

"Gaydar Reports on Meeting," Moscow Television, 2120 GMT, December 28, 1991, in FBIS, *Soviet Union*, December 30, 1991, p. 39. Possibly Gaidar من المحتمل أن يكون المقصود أن جيلدار أولئك الذين يقدموا صورة مختلفة عن مواقف يافينسكي الذي كان رجل دولة بارزاً ، ومن المؤكد أن برنامج القسمة يوم حق نجعلها دعاءاً . ١٣٨

Expert Institute, Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs. "Russian Reform: The First Step," pp. 8-9. ١٣٩

المصدر السابق . ١٤٠

"Viktor Chernomyrdin's Cabinet," *Izvestiya*, December 24, 1992. ١٤١

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 157. ١٤٢

تجربة شخصية في فبراير ١٩٩٤ . ١٤٣

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 129. ١٤٤

Mancur Olson, *The Logic of Collective Action: public Goods and the Theory of Groups* (Harvard University Press, 1965), p. 143. ١٤٥

١٤٦ . رغم أن تقديم المشورة السياسية لم يكن من مهام المستشارين الاقتصاديين الأجانب ، فإننا قمنا بعدا وفرا من المقترحات التي حلت باهتمام قليل ، لأن السياسيين الاقتصاديين الذين تحدثنا إليهم كان لديهم اهتمام متواضع بالأمور السياسية . وقد أكدت أنا وجيفري سافيتس على الحاجة الديمقراطية للإصلاح ، وإجراء تغييرات برلمانية مبكرة . وحسبما نقله ساكس في يونيو ١٩٩١ : "نحن أن نقوم بالتوصل .

للتكاملات الاشتراكية سواء في أوروبا الشرقية أو الاتحاد السوفيتي ، على ثلاثة عوامل أساسية : أولاً نشر الديمقراطية السياسية . : (Jeffery Sachs, "The Grand Bargain," in Anders Aslund, ed., *The Post-Soviet Economy*: p. 209).  
 أولاً ، من المهم تطعيم الاستفادة من ثقافة السياسة ، في حكومة الإصلاح ووقت الفتح لها للاتصال بالسياسة  
 الإصلاحية إلى أبعد ما يمكن . إن هذا الفكر من ثقافة السياسة لا يفتح إلا لأول حكومة الحقبة التالية الشيوعية ، وسيكون  
 لفترة زمنية محدودة فحسب . ويتلخص هذا اتباع الدولة بالمصالحات ، وليس القنوج التدريجي . وثانياً ، تبين التجربة  
 البولندية أنه ينبغي إدماج معظم القرارات المزملة في الحزمة الأولية الملزمة للتثبيت والتعزيز . : (Dabrowski, "The  
 First Half-Year of Russian Transformation," p. 14. A favorite topic of mine  
 المهمة الأثيرة لدى الحاجة إلى القوعية الجماهيرية . وقد قبل جايدار ذلك وحاول القيام بقد كبير في هذا الصدد ، ولكن  
 ما قام به لم يكن فيه الكلفة .

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 154. ١٤٧

John Lloyd, "Power Battle 'May Destroy' Russian Reform Plans," *Financial Times*, January 16, 1992, p. 1. ١٤٨

John Lloyd, "Yeltsin Deputy Attacks Government," *Financial Times*, December 19, 1991, p. 1. ١٤٩

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 127. ١٥٠

المصدر السابق ، ص ١٦٥ . ١٥١

فسر ياتسين إقناعه الروبيين على النحو التالي : : وهكذا ، نرى أن رجلاً متوسط العمر من رجال الصناعة أتى إلى وقال  
 بصوت مهتم ، : " بريس نيكولايفيتش ، لقد عملت لأربعين سنة في الصناعة النووية . ما هذا الذي يفعله رجلك المسمى  
 لوبين ؟ .. إن كل شيء في سبيله إلى هجوم النواجم على سفينة من فضة . " فمن الطبيعي أن أفقد صبري ، ولن أفسر  
 بأنه يتنص على إحداهن بعض التغييرات . : (Yeltsin, *The Struggle for Russia*, p. 168. ١٥٢

المصدر السابق ، ص ١٦٨ . ١٥٣

Mikhail Leont'ev, "Russian Reform: the Beginning of Agony?," ١٦٥ - ١٦٩ .  
 Yeltsin Has Started Taking Apart the Gaidar Team," *Nezavisimaya gazeta*, June 2, 1992. ١٥٤

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 172-73. ١٥٥

المصدر السابق ، ١٩٨ ١٥٦

المصدر السابق ، ص ٣١ ، ١٦٨ ، ١٧٢ ، ١٩٩ . ١٥٧

المصدر السابق ، ص ١٧٤ . ١٥٨

كان المنزع الرئيسي لهذه العتلة فلاديمير مار الذي كان مستشاراً سياسياً لجايدار . أنظر نطقه على :  
 David Lipton and Jeffrey D. Sachs, "Prospects for Russia's Economic Reforms," *Brookings Papers on Economic  
 Activity*, 2:1992, pp. 268-69. ١٥٩

"Decree on Measures to Stabilize the Economy of the Agroindustrial Complex," *Russkaya gazeta*,  
 April 7, 1992. ١٦٠

Pyotr Varov, "Parliament Outmaneuvers Russia's Government," *Kommersant*, November 25, 1991. ١٦١

Matyukhin, *Ya byl glavym bankirom Rossi*, pp. 52-70. ١٦٢

المصدر السابق . ١٦٣

عند تقليب النظر فيما حدث ، قل جايدار إنه كان يتن أن من الأفضل محاولة تأييد متوحيين في الوقت الذي كان لا يزال  
 يرى أنه ليس ثمة إمكانية لحمل مجلس السوفييت الأعلى على إقرار ترشيح غلادوف . ( محاكمة شخصية في مارس  
 ١٩٩٢ ) . ١٦٤

Aleksei Zhukchenko, "Russia's Parliament Is About to 'Correct' Reform," *Nezavisimaya gazeta*,  
 April 3, 1992; "Appointment," *Moskovskie novosti*, no. 15, April 12, 1992. ١٦٥



١٦٦ - والحق يقال ، قد عين جلايدار أيضا رجل اقتصاد إصلاحيا شابا ، هو أندري فلاديف كاتيب أول وزير المالية ليكون  
رجله في وزارة المالية .

١٦٧ - Aleksei Kiva, "It Would Be Good Not to Forget About the Experiences of Others: Realism  
Is the Only Policy That Stands," *Neviznismaya gazeta*, February 1, 1992,

## الفصل الثاني

١ - يستند هذا الفصل في المقام الأول إلى نصوص قانونية ومقالات صحفية ومذكرات منسوخة على الآلة الكاتبة من وحدة  
الاقتصاد لكلي والمالية التي كانت تحت إشرافا في وزارة المالية الروسية .

٢ - "The State and Its Apparatus" (Interview with Vladimir Kvasov), *Rossiiskaya vestn*, March 26, 1994.

٣ - Vincent Koen and Steven Phillips, *Price Liberalization in Russia: Behavior of Prices, Household  
Incomes, and Consumption During the First Year*, Occasional Paper no. 104, International Monetary  
Fund, Washington, D.C. (June 1993), pp. 2-3.

٤ - Maxim Boycko, "Price Decontrol: The Microeconomic Case for the 'Big Bang' Approach,"  
*Oxford Review of Economic Policy*, vol. 7, no. 4 (Winter 1991), p. 36.

٥ - "Decree of the President of the RSFSR on Measures to Liberalize Prices," *Ekonomika i zhizn*,  
special issue (December 1991), p.2.

٦ - Koen and Phillips, pp. 2,4.

٧ - "Decree on Measures to Liberalize Prices," *Ekonomika i zhizn* (December 1991), p.3.

٨ - المصدر السابق .

٩ - Leyla Boulton, "Moscow Prepares for Backlash As Price Controls End," *Financial Times*, January  
2, 1992, p. 1; John Lloyd, "Russians Shocked by Fourfold Price Rises," *Financial Times*, January  
3, 1992, p. 1.

١٠ - "Yegor Guider," *Rossiiskaya gazeta*, July 3, 1992.

١١ - ربما كان الاتحاد لتتكم حال تحرير التجارة الداخلية في المقام الأول ، بل والتجارة الخارجية ، يمثل نقطة الاختلاف الكبرى  
في الرأي بين حكومة الإصلاح ومستشاريها الأجانب ، في حين كان هناك اتفاق علم على تحرير الأسعار إلى أقصى  
ما يمكن . كان جميع المستشارين الأجانب يدعون إلى القيام بتحرير فوري وشامل للتجارة الداخلية ، إلا أنه لم يكن  
بشركهم هذا الرأي سوى القليل من الإصلاحيين الروس . وكان أقوى مناصر تحرير التجارة الداخلية هو ميجي  
فيلسكوف مستشار جلايدار ، وهو الآن نائب وزير الاقتصاد المسؤول عن تنكيه القواعد التنظيمية . وكان جلايدار نفسه بينهم  
الطبعة إلى تحرير كل من التجارة الداخلية والخارجية ، إلا أنه أقيم على حلول وسطية . ورغم أن أفكار بوريس  
أندريوف المالية كانت أقل تحررا بدرجة طفيفة من أفكار جلايدار ، فإنه كان أكثر تمسكا على مواءمة التحرير في  
علم ١٩٩٣ . pp. 9-11; Anders . ١٩٩٣  
Ashund, "The Gradual Nature of Economic Change in Russia," pp. 20-22, in Anders Ashund and  
Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993).

١٢ - (Russian government), *Programma uglableniya ekonomicheskikh reform: Proekt* (Program for the  
Deepening of Economic Reforms: Draft), (Moscow, June 1992), pp. 52-54.

١٣ - المصدر السابق .

١٤ - "Decree of the President of the Russian Federation on the Freedom of Trade," *Rossiiskaya gazeta*,  
February 1, 1992.

- "Street Capitalism," *Economist*, April 25, 1992, p. 57; Vitaly Kolbasnyuk, "In Moscow Starts a Trade Renaissance," *Nezavisimaya gazeta*, May 29, 1992. - ١٥
- "Decree of the President of the Russian Federation on Some Measures to Implement the Decree of the President of the Russian Federation 'On the Freedom of Trade'," *Rossiiskaya gazeta*, June 26, 1992. - ١٦
- Fedor Khorov and Bogdan Stabichevsky, "Kings and Caranions," *Nezavisimaya gazeta*, March 27, 1992. - ١٧
- Rustam Arifdzhonov, "The Moscow Trader Leaves the Street," *Izvestiya*, May 4, 1994. - ١٨
- L. Rozanova, "The Difficult Road of Free Prices," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 18 (May 1992). - ١٩
- Irina Demchenko, "The Government Tries to Regulate Prices, But Prices Are Capable of 'Deregulating' the Government," *Izvestiya*, January 10, 1993; Michael Dobbs, "Russia Rescinds Jan. 1 Price Controls," *International Herald Tribune*, January 19, 1993, p. 14. - ٢٠
- Koen and Phillips, p. 10; meeting with L. Rozanova, Chairwoman of the State Price Committee, July 19, 1993. - ٢١
- "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on Powers of the Executive Organs of Krai, Oblasts and Federal Cities on Licensing Certain Kinds of Activities," *Rossiiskaya gazeta*, June 19, 1993; Viktor Belikov, "Licensing Is Being Introduced on Entrepreneurship," *Izvestiya*, November 13, 1992; Mikhail Berger, "Decree on the Expansion... of Corruption in the Localities," *Izvestiya*, June 3, 1993. - ٢٢
- Petr Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economic Reform," in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (St. Martin's Press, International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, June 1993), pp. 35-40; and International Monetary Fund, *Economic Review: Trade Policy Reform in the Countries of the Former Soviet Union* (Washington, D.C.: International Monetary Fund, February 1994), pp. 35-40. وفقًا للممارسة الروسية ، فإن التجارة الخارجية ، فيما ورد بعد ذلك حتى التجارة الخارجية خارج الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة . والإحصائيات والقواعد التنظيمية للتجارة الخارجية تملج التجارة مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة ككل مستقلة خمس : التجارة البينية . - ٢٣
- Goskomstat Rosii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1992 godu* (The Russian Federation in numbers in 1992) (Moscow, 1993), pp. 31-32. - ٢٤
- Sergei Glaz'ev, "There Are Forces Which Resist the Creation of Currency and Export Control," *Rossiiskaya gazeta*, June 25, 1993; "A Closed Economy Means a Backward Economy," *Finansovye izvestiya*, June 18, 1993; Sergei Glaz'ev, "Success Depends on the Utilization of the Competitive Advantages of Russian Enterprises," *Nezavisimaya gazeta*, September 9, 1993; "Foreign Economic Freedom Did Not Suit Everybody," *Finansovye izvestiya*, November 19, 1993; David A. Dyker, "Recentralization or Liberalization in Foreign Trade?", *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Research Report*, vol. 2, no. 30, July 23, 1993, pp. 6-9. - ٢٥
- Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economic Reform," pp. 38-39. - ٢٦

- Tat'yana Kosikareva, "In Front of the Noses of the Russian Consumers an Iron Curtain Has Been Let Down," *Sogodnya*, March 22, 1994. - ٢٧
- International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, pp. 132-33, 140; - ٢٨
- Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, "Centralized Imports: The Current System and Policy Alternatives," mimeo, Moscow, June 4, 1993, pp. 1-4.
- Andrei Lushin, "Trade Policy Developments," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, - ٢٩
- Russian Ministry of Finance, Moscow, November 27, 1993, pp. 1-2.
- Lushin, "Trade Policy Developments," Appendix 1. - ٣٠
- "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on Measures to Liberalize Foreign Economic Activities," *Rossiiskaya gazeta*, November 11, 1993. - ٣١
- Dyker, pp. 6-9; Dmitry Kasnets, "The Government Intends to Liberalize Foreign Trade," - ٣٢
- Sogodnya*, April 20, 1994.
- Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economy," p. 91. - ٣٣
- Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v razvitiye v 1992 godu* (The Russian Federation in - ٣٤
- numbers in 1992), pp. 38, 43, 46, 47. وهذه الأرقام عبارة عن تجميع من جداول مختلفة. ويقلات عدد المنشآت المذكورة في كل منها. إذ يزايد تصميمها، ويهاين تعريفها، ويزايد خروج عدد كبير من المنشآت من الإحصاءات. إلا أن المهم هو قلة ما وصل إليه عددها عند مستهل الإصلاح.
- Anette N. Brown, Barry Ickes, and Randi Ryterman, "The Myth of Monopoly: A New View of Industrial Structure in Russia," mimeo, The World Bank, Washington, D.C., August 6, 1993, p.6; Vladimir Capelik and Andrei Yakovlev, "Monopoly in the Soviet Economy," *Kommunist*, October 1990, p. 69; Vladimir Capelik, "The Development of Antimonopoly Policy in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 1, no. 34 (August 28, 1992), p. 66; Heidi Kroll, "Monopoly and Transition to the Market," *Soviet Economy*, vol. 7, no. 2 (April-June 1991), p. 147. - ٣٥
- Brown, Ickes, and Ryterman, "The Myth of Monopoly," - ٣٦
- المصدر السابق، ص ١٢ - ١٣، ٢٠ - ٢١، ٢٤. - ٣٧
- Capelik, "The Development of Antimonopoly Policy in Russia," pp. 66-70. - ٣٨
- "Statute on the RSFSR State Register for Associations and Monopolistic Enterprises Active on Product Markets," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1 (January 1992). - ٣٩
- Vladimir E. Capelik, "Should Monopoly Be Regulated in Russia?," *Communist Economics and Economic Transformation*, vol. 6, no.1 (1994), pp. 22-24. - ٤٠
- المصدر السابق، ص ١٩ - ٢٠. - ٤١
- Paul L. Joskow, Richard Schmalensee, and Natalia Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization," *Brookings Papers on Economic Activity: Microeconomics*, 1994, p.336. - ٤٢
- المصدر السابق، ص ٢٤٤ - ٢٤٨. - ٤٣
- مناقشت مع مستشارين تنفيذيين في بورت أعمال غربية، ولجنة الأسعار الحكومية الروسية في أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٣. - ٤٤
- "State Program for Demonopolization of the Economy and the Development of Competition," *Rossiiskaya gazeta*, April 14, 1994; Joskow, Schmalensee, and Tsukanova, "Competition Policy in Russia During and After Privatization," pp.343,357. - ٤٥

Jacques Delpla, "Price Policy in Russia: The Case of Energy," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, April 26, 1993, p. 4. - ٤٦

Goskomstat Rossi, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1992 godu* (The Russian Federation in numbers in 1992), p.164. - ٤٧

معادلة شخصية مع بهور جابلار في مارس ١٩٩٢. - ٤٨

Boris N. Yeltsin, *The Struggle for Russia* (Times Books, 1994), p. 168. - ٤٩

"Memorandum on Economic Policy of the Russian Federation," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 10, March 1992; John Lloyd, "Russian Oil Price to Rise by 550 Percent in June," *Financial Times*, March 26, 1992, p. 30. - ٥٠

Yeltsin, *The Struggle for Russia*, pp. 165-67. - ٥١

Andrew Berg and others, "Energy Prices and Inflation in Russia," mimeo, Monetary and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, July 26, 1993, p. 2; "Decree of the Government of the Russian Federation on State Regulation of Prices of Energy Resources, Other Kinds of Production and Services," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 21, May 1992, Supplement. - ٥٢

Berg and others, "Energy Prices and Inflation in Russia," p. 2; "Decree of the President of the Russian Federation on State Regulation of Prices of Certain Kinds of Energy Resources," *Rossiiskaya gazeta*, September 19, 1992; "Russia Plans to Double Energy Prices," *International Herald Tribune*, September 11, 1992, p. 11. - ٥٣

"Decree of the President of the Russian Federation on the Transformation of the State Gas Concern 'Gazprom' into the Russian Joint Stock Company 'Gazprom'," *Rossiiskaya gazeta*, November 11, 1992; "Gazprom-the Biggest Monopolist in the World," *Izvestiya*, July 22, 1992; "Russia's Gas Industry," *Finansovye izvestiya*, November 29, 1992; "Decree of the Government of the Russian Federation on the Order of Utilization of Hard Currency, Received From Export of Natural Gas in 1993," *Rossiiskaya gazeta*, December 25, 1992; "Decree of the President of Russia on the Assurance of Reliable Gas Supplies to the Consumers of the Russian Joint Stock Company 'Gazprom' in 1994-1996," *Rossiiskaya gazeta*, December 22, 1993; Jacques Delpla, "Gradually Raising 1% of GDF Through a New Gas Excise Tax," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, January 2, 1994, p. 5. - ٥٤

Mikhail Berger, "One More Difficult Step on the Road to the Market: The Prices of Petroleum Products Have Been Let Free," *Izvestiya*, May 26, 1993. - ٥٥

"Decree of the President of the Russian Federation on Measures to Stabilize the Situation in the Coal Industry," *Rossiiskaya gazeta*, June 26, 1993; Sergei Leskov, "Free Prices on Coal Can Strengthen or Break Russia's Economy," *Izvestiya*, June 23, 1993; Sergei Leskov, "The Miners Are Not Satisfied with the Liberalization of Prices and Demand Meetings with the President and Prime Minister of Russia," *Izvestiya*, June 24, 1993; Lev Fainshtein, "Metallurgists and Miners Did Not Agree on the Price," *Kommersant'-Daily*, July 13, 1993; Radmir Kil'matov, "The Cabinet Is Suggested to Find Means Again," *Kommersant'-Daily*, September 10, 1993; "Prices: A New Blow to the Citizens' Pockets-Electricity and Gas Are Becoming More Expensive," *Rossiiskie vesti*, March 30, 1994. - ٥٦

- "Decree of the Government of the Russian Federation on State Regulation of the Price of Natural Gas and Other Energy Resources," *Rossiiskaya gazeta*, July 24, 1993; Delphi, "Gradually Raising 1% of GDP Through a New Gas Excise Tax," p. 5; Rustam Narzikulov, "The End of the Energy Paradise," *Segodnya*, November 16, 1993. - ٥٧
- "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on the Correction of the System of Electricity Tariffs," *Rossiiskaya gazeta*, August 13, 1993. - ٥٨
- "The Dynamics of Prices of Energy," TEK, no. 3-4, 1994, p. 9; Elena Yakovleva and Irina Savvatcova, "Russia on the Eve of 'Freeing of Gas Prices': What Will it Bring to Us All?," *Izvestiya*, November 26, 1994. - ٥٩
- Irina Savvatcova, "The Energy Prices Rise Faster Than All Others," *Izvestiya*, March 25, 1994; "Russia's Government Will As Previously Regulate the Prices of Gas and Heating," *Segodnya*, June 21, 1994. - ٦٠
- "Decree of the President of the Russian Federation on the Formation of State Food Funds for 1992," *Ekonomicheskaya gazeta* no. 5, February 1992. - ٦١
- محادثات مع شفي المصطفى في وزارة الزراعة الروسية في موسكو في يوليو ١٩٩٣. - ٦٢
- Anders Ashund, "State Credits to Agriculture Are Gifts to Monopolies," *Izvestiya*, September 21, 1993. - ٦٣
- Petr Aven, "Problems in Foreign Trade Regulation in the Russian Economic Reform," pp. 89-90; Douglas Galbi and Andrei Uspenskii, "Grain Subsidies: Progress Report for 1993," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, Moscow, August 30, 1993. - ٦٤
- "Decree of the President of the Russian Federation on Measures to Stabilize the Economy of the Agro-Industrial Complex," *Rossiiskaya gazeta*, April 7, 1992; "Decree of the Government of the Russian Federation on Additional Measures to Assure a Timely Harvest and Procurement of Agricultural Products in 1992," *Rossiiskaya gazeta*, July 14, 1992; "No More Grain Than Usual, But Less Sensationalism," *Rossiiskaya gazeta*, July 18, 1992; Valery Kononov, "The Price of Grain Will Be Given by the President," *Izvestiya*, July 24, 1992; Natal'ya Gorodetskaya, "There Will Not Be Russian Currency," *Nezavisimaya gazeta*, October 2, 1992; "Decree of the Government of the Russian Federation on Urgent Measures for Support of Cattle and Animal Husbandry (1992)," *Rossiiskaya gazeta*, November 7, 1992. - ٦٥
- Galbi and Uspenskii, "Grain Subsidies: Progress Report for 1993"; Marina Amelina, Douglas Galbi, and Andrei Uspenskii, "The Distribution of Central Bank Credits for Grain Procurement," mimeo, Macroeconomic and Finance Unit, Russian Ministry of Finance, September 3, 1993. - ٦٦
- "Law of the Russian Federation on Grain," *Rossiiskaya gazeta*, May 29, 1993. - ٦٧
- Anders Ashund, "State Credits to Agriculture Are Gifts to Monopolies," *Izvestiya*, September 21, 1993; "Decree of the Supreme Soviet of the Russian Federation on Urgent Measures to Assure the Harvest of 1993," *Rossiiskaya gazeta*, July 23, 1993. - ٦٨
- Boris Fedorov, "The Russian Finances in 1993," *Voprosy ekonomiki*, no. 1, January 1994, p. 36; Yelena Yakovleva, "The State Withdraws From Russia's Grain Market," *Izvestiya*, December 28, 1993; Yelena Yakovleva, "The Prices of Bread Will Rise, But Differently in Different Cities," - ٦٩

- Izvestiya*, October 15, 1993; "Decree of the President of the Russian Federation on the Annulment of Certain Articles of the Law of the Russian Federation 'On Grain'," *Rossiiskaya gazeta*, December 29, 1993; Nikolai Chernykh, "The Prices of Food Continue to Be Liberalized," *Kommersant'-Daily*, October 12, 1993; "Omsk Suffers From Overproduction of Grain," *Izvestiya*, November 11, 1993.
- Nanette van der Laan, "Parties Meet to Agree on New Speaker," *Moscow Times*, December 28, 1993, p. 3; Aleksandr Frolov, "The Algebra of Compromise," *Sovetskaya Rossiya*, February 26, 1994. - ٧٠
- "Decree of the Government of the Russian Federation on Economic Conditions for the Functioning of the Agro-Industrial Complex of the Russian Federation in 1994," no. 120, mimeo, Moscow, February 23, 1994; Andrei Ilarionov, "The Agrarian Boones Want to Be Fed by the Whole People," *Izvestiya*, February 8, 1994. - ٧١
- Dmitry Volkov, "Zaveryukha Declared the End of Imports of Food," *Segodnya*, January 29, 1994; Dmitry Kuznets, "They Will Sell the Harvest With Force," *Segodnya*, March 23, 1994; Center for Economic Analysis, Government of the Russian Federation, "Dynamics of Purchases and Deliveries of Agricultural Products in Russia in 1993 and January-March 1994," *Segodnya*, June 30, 1994. - ٧٢
- Boris Fedorov, "Agriculture," *Izvestiya*, June 21, 1994. - ٧٣
- Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p. 168. - ٧٤
- "The Ministry of Thieves in Law," *Izvestiya*, July 20, 1994. - ٧٥
- المصدر السابق. - ٧٦
- Arlady Valzberg, *The Soviet Mafia* (St. Martin's Press, 1991); Konstantin M. Simin, *USSR: Secrets of a Corrupt Society* (London: J. M. Dent & Sons, 1982); Ilya Zemtsov, *La corruption en Union sovietique* (Paris: Hachette, 1976). - ٧٧
- "The Ministry of Thieves in Law." - ٧٨
- Sergei Leskov, "A Series of Resignations in the Government," *Izvestiya*, August 25, 1993; Semen Vasil'ev, "Arrests in the Central Bank," *Kommersant'-Daily*, July 13, 1993; Leonid Berres, "Scandal Due to the Privatization of Houses by the Military," *Kommersant'-Daily*, July 13, 1993. - ٧٩
- استنادا إلى الكثير من المحادثات مع رجال الأعمال في روسيا. - ٨٠
- Vadim Belykh, "The Time of Thieves in Law," *Izvestiya*, April 8, 1994. - ٨١
- Vasily Komonenko, "The Russian Authorities Prepare an Attack on Organized Criminality," *Izvestiya*, May 26, 1994; "Federal Program of the Russian Federation for Stepping up the Fight Against Crime During 1994-1995," *Rossiiskaya gazeta*, June 1, 1994; "The President Goes for Extraordinary Measures in the Struggle Against the Raging of Criminality," *Izvestiya*, June 15, 1994; John Lloyd, "Anti-Crime Measures Split Russians," *Financial Times*, June 27, 1994, p.3. - ٨٢
- Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 166; Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994g.*, p. 170. - ٨٣
- Arlady Valzberg, "Crime No Punishment," *Moscow Times*, December 30, 1992; Victor Yannans, "Corruption in Russia: A Threat to Democracy?", *RFE/RL Research Report*, vol. 2, no. 10 (March 5, 1993), pp. 15-18; "The Ministry of Thieves in Law." - ٨٤

٨٥ - Center for Economic Reforms, Government of the Russian Federation, "The Economic Situation in the Russian Federation, April 19-26, 1994," *Sogodnyas*, May 5, 1994; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p. 131.

### الفصل الثالث

- ١ - لقد تلمعت الكثير عن تثبيت الاقتصادى الكلى فى الظروف الروسية من جيفرى ساكس بالدرجة الأولى ، وإن كنت قد تعلمته أيضا من دافيد ليبتون وسكالى فيشر . ويتمد هذا الفصل بدرجة كبيرة على : Jeffrey D. Sachs, "Prospects for Monetary Stabilization in Russia," in Anders Ashund ed., *Economic Transformation in Russia* (London: Pinter, 1994), pp. 34-58, and Jeffrey D. Sachs, "Russia's Struggle with Stabilization: Conceptual Issues and Evidence." Paper presented at the Annual [World] Bank Conference on Stanley : Development Economics, April 28-29, 1994, Washington, D.C. Fischer, "Russia and the Soviet Union Then and Now," in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot, and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*, vol. 1 (University of Chicago Press, 1994), pp. 221-52; Jeffrey D. Sachs and David Lipton, "Remaining Steps to a Market-Based Monetary System," in Anders Ashund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 127-62; David Lipton, "Reforms Endangered," *Foreign Policy*, no. 90 (Spring 1993), pp. 57-78; Stanley Fischer, "Prospects for Russian Stabilization in the Summer of 1993," in Ashund, ed., *Economic Transformation in Russia*, pp. 8-25; Boris G. Fedorov and Andrei I. Kazmin, "1993: The First Experiences of the Russian Financial and Monetary Stabilization Policy," in Ashund, ed., *Economic Transformation in Russia*, pp. 26-33; Boris G. Fedorov, "The Russian Finances in 1993," *Voprosy ekonomiki*, no. 1 (January 1994), pp. 4-85. وبذلك ، قد اعتمدت بشكل مسهب على : International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation* (International Monetary Fund, 1993); Macroeconomics and Finance Unit (MFU), *Weekly Monetary Reports*; and the government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*.
- ٢ - Anders Ashund, "Lessons of the First Four Years of Systemic Change in Eastern Europe," *Journal of Comparative Economics*, vol. 19 (1994), pp. 22-38.
- ٣ - بيان أدلى به فى حقبة دراسية فى المعهد الاقتصادى - القرايى المركزى فى موسكو فى سبتمبر ١٩٩١ .
- ٤ - Sachs and Lipton, "Remaining Steps to a Market-Based Monetary System," p. 127.
- ٥ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, pp. 89-91; Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no.4 (1993), pp. 11-12.
- ٦ - هذه الأسمار الروسية الرسمية للتقديرات ليست مهمة على النحو الصحيح . فالتقديرات الرسمية البالغة ٢٠ بالمائة سنويا كانت أعلى من ذلك، بشكل طفيف ( أى أنها كانت تبلغ ٢٧ بالمائة سنويا ) . غير أن نسبة ٥٠ بالمائة سنويا الحقيقية كانت تبلغ بالفعل ٦٣ بالمائة سنويا ، وكانت النسبة الرسمية البالغة ٨٠ بالمائة سنويا تصل فى الحقيقة إلى ١١٧ بالمائة سنويا . وكما كان مسر التقديرات أعلى كان الاختلاف أكبر . ولما مدین بهذه الملاحظة لبريوجيت جرنفيل .
- ٧ - Georgy G. Mstyskhin, *Ya byl glavnyim bankirom Rossii* (I was Russia's main banker) (Moscow: Vysshaya shkola, 1993), pp. 58-69.
- ٨ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 117.
- ٩ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p.93.
- ١٠ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 116.

- ١١ - المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- ١٢ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p. 93.
- ١٣ - المصدر السابق .
- ١٤ - Mikhail Del'yagin and Lev Freinkman, "Extrabudgetary Funds in Russian Public Finance," *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Research Report*, vol. 2, December 3, 1993, pp. 49-54; International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p. 93.
- ١٥ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 106.
- ١٦ - المصدر السابق ، ص ٢٧ .
- ١٧ - Boris Fedorov, "The Russian finances in 1993," *Voprosy ekonomiki*, تمتد معظم الأجزاء التالية على : pp. 4-85.
- ١٨ - "Declaration on the Economic Policy of the Government and the Central Bank of Russia," in Ministry of Finance of the Russian Federation, *Rossiiskie finansi v 1993 godu* (Russian finances in 1993) (Moscow, January 1994), pp. 130-33.
- ١٩ - International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, p.133
- ٢٠ - Viktor V. Geraschenko, "The Monetary-Credit System in Russia in the Transition Period," *Banki i banki: Bankovskaya gazeta*, no. 38, September 1994, in Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report: Central Eurasia*, October 13, 1994, p. 23. (Hereafter FBIS, *Central Eurasia*.)
- ٢١ - Aleksei Mikhailov, "The Currency Summer '93," *Moskovskie novosti*, no. 30, July, 25, 1993.
- ٢٢ - "Decree of the Council of Ministers-Government of the Russian Federation on Proportions of Compensation of the Difference in the Interest Rate of Advantageous Credits," no. 3633, *Sobremennye Aktov Prezidenta i Pravitel'stva Rossiiskoi Federatsii*, no. 39, September 27, 1993.
- ٢٣ - Mark Nagel, "The 1994 Budget," mimeo, Moscow, May 16, 1994.
- ٢٤ - Yeltsin. *The Struggle for Russia*, pp. 259-60.
- ٢٥ - Fedorov, "Russian Finances in 1993," pp. 39-41; Oksana Dmitrieva, "Political Games Around the Budget," *Moskovskie novosti*, no. 28, July 11, 1993; Aleksandr Bekker, "The Siberian Accord" Demands a Revision of Taxes," *Segodnya*, April 6, 1994.
- ٢٦ - Stanley Fischer, "Prospects for Russian Stabilization in the Summer of 1993," pp. 8-25; Jeffrey D. Sachs, "Prospects for Monetary Stabilization in Russia," pp. 34-58; Valery Vyzhlovich, "The Art of Demanding Sacrifices," *Izvestiya*, December 6, 1994.
- ٢٧ - Petr Zhuraviev, "The New Russian Deputies Have Been Suggested to Leave Work," *Segodnya*, December 28, 1993.
- ٢٨ - "Der Rücktrittsbrief Gajdars an Jelzin," *Frankfurter Allgemeine Zeitung*, January 18, 1994.
- ٢٩ - FNS Kremlin Package, "Press Conference by Russian Prime Minister Viktor Chernomyrdin," mimeo, January 20, 1994.
- ٣٠ - Yelena Kolokol'tseva and Dmitry Volkov, "A Temporary Coalition Government has Been Formed," *Segodnya*, January 21, 1994; Mikhail Leont'ev, "Apparently, the Prime Minister Tried Again," *Segodnya*, January 25, 1994; Andrei Zhdanov and Faina Osmanova, "In Throes a New Government Is Born," *Nezavisimaya gazeta*, January 21, 1994.



- Jacques Delpla and Charles Wyplosz, "Russia's Unconventional Transition," in Anders Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London: Pinter, forthcoming). - ٢١
- Geraschenko, "The Monetary-Credit System in Russia in the Transition Period," FBIS, *Central Eurasia*, October 13, 1994, p. 22. - ٢٢
- Otto Latsis, "In an Unreliable Balance," *Izvestiya*, July 14, 1994. - ٢٣
- Estimate by Brunswick Brokerage Research from December 1994. - ٢٤
- Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryannyi god* (Russian economic reforms: a lost year) (Moscow, December 1994), p. 7. - ٢٥
- Nagel, "The 1994 Budget," p. 2. - ٢٦
- A. Deshabo, "Business Is Good Only for Cash," *Izvestiya*, June 25, 1994; Boris Fedorov, "A New Tax Policy Immediately," *Izvestiya*, June 7, 1994; Sergei Pepelyanov, "Most Changes in the Tax Legislation Remain Insignificant," *Finansovye izvestiya*, May 26, 1994; Andrei Koptayev, "A Tax Reform is Almost Inevitable," *Finansovye izvestiya*, February 3, 1994. - ٢٧
- Andrei Grigor'ev, "The Budget is Becoming a Stumbling-Block for the Government's Economic Policy," *Segodnya*, September 27, 1994. - ٢٨
- Andrei Ilarionov, "The Budget as a Mirror of the True Intentions of the Government," *Izvestiya*, May 18, 1994. - ٢٩
- Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryannyi god*, pp. 13, 27, 74. - ٤٠
- Otto Latsis, "What Skid in the Engine of Power?," *Izvestiya*, November 1, 1994. - ٤١
- Mikhail Leont'ev, "Chubais Has Been Appointed Gaidar," *Segodnya*, November 9, 1994. - ٤٢
- Information from Brunswick Brokerage Research in Moscow, December 1994. - ٤٣
- Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy: poteryannyi god*, p. 8. - ٤٤
- Mikhail Sarafanov, "The Export of Energy Remains Under Control," *Finansovye izvestiya*, October 11, 1994; Yelena Yakovleva and Irina Savvatova, "Russia on the Eve of 'Oil Liberty'," *Izvestiya*, November 26, 1994. - ٤٥
- Mikhail Berger, "The Question of Freedom of Our Exports Can Cost a Minimum of 7 Billion Dollars," *Izvestiya*, November 24, 1994; Irina Savvatova, "Oil Lobbyists Put Russia on the Verge of Financial Catastrophe," *Izvestiya*, December 8, 1994. - ٤٦
- John Thornhill, "Moscow's Reformers Score Oil Victory," *Financial Times*, January 6, 1995, p. 2. - ٤٧
- Jacek Rostowski: "The Inter-Enterprise Debt Explosion بأعمال سلسلتي في هذا القسم بالدرجة الأولى" in the Former Soviet Union: Causes, Consequences, Cures," *Communist Economics & Economic Transformation*, vol. 5, no. 2 (1993), pp. 131-59; Jacek Rostowski, "Interenterprise Arrears in Post-Communist Economies," IMF Working Paper WP/94/43 (International Monetary Fund, Sachs and Lipton, April 1994); Remaining Steps to a Market-Based Monetary System," pp. 127-62. David Bigman and Sergio Pereira Leite, "Enterprise Arrears in Russia: Causes and Policy Options," IMF Working Paper WP/93/61 (International Monetary Fund, August 1993); Barry W. Ickes and Randi Ryttersen, "Roadblock to Economic Reform:

Inter-Enterprise Debt and the Transition to Markets," *Post-Soviet Affairs*, vol. 9 (July-September 1993), pp. 231-52.

- Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, p. 116. - ٤٩
- Bigman and Pereira Leite, "Enterprise Arrears in Russia: Causes and Policy Options," pp. 1,10. - ٥٠
- Goskomstat Rossii, "The Socio-Economic Situation on November 15," *Delovoi mir*, November 24, 1994. - ٥١
- Rostowski, "Interenterprise Arrears in Post-Communist Economies," pp. 1-2. - ٥٢
- Goskomstat Rossii, "The Socio-Economic Situation on November 15." - ٥٣
- V. Sokolov and Ye. Gil'bo, "An : انظر : الإطلاع على مقال منبسط على وجه الخصوص على هذا المنوال ، Alternative Budget Is Proposed," *Ekonomika i zhizn'*, no 48 (November 1994). - ٥٤
- Bigman and Pereira Leite, "Enterprise Arrears in Russia: Causes and Policy Options," p. 1. - ٥٥
- Goskomstat Rossii, "The Socio-Economic Situation on November 15." - ٥٦
- Rustam Arifdzhonov, "In Russia There Is a Red Debt of Arrears," *Izvestiya*, October 7, 1994. - ٥٧
- Mikhail Delyagin, "The Unification of Promissory Notes Can Soften the Crisis of Arrears," *Finansovye izvestiya*, October 6, 1994. - ٥٨
- Igor' Karpenko, "The President Signed a Package of Economic Decrees," *Izvestiya*, December 22, 1994; Dmitry Volkov, "Meara Panakov and Zadornov Agree on the Assessment of the Budget Deficit," *Segodnya*, December 21, 1994. - ٥٩
- Andrei Marionov and Mikhail Dmitriev, "Small Secrets of the Federal Budget," *Izvestiya*, November 19, 1994. - ٦٠
- كفت في فولجوراد في فبراير ١٩٩٤ عندما نظم مصنع جرارات طاجيكسكي فولجوراد مظاهرة من هذا القبيل في تولوز جلي مع إدارة « الأوامر » . - ٦١
- Rustam Arifdzhonov, "Whom Do the Trade Unions Save?," *Izvestiya*, October 27, 1994; Institute for Economic Analysis, "Survey of Russian Economy," mimeo, Moscow, November 15, 1994, figure 4. - ٦٢
- Lev Makarevich, "The Threat of Mass Bankruptcies Has Reached the Banks," *Finansovye izvestiya*, December 8, 1994. - ٦٣
- Goskomstat Rossii, *Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* (The Russian Federation in numbers in 1993) (Moscow, 1994), p. 12. - ٦٤
- Rostowski, "Interenterprise Arrears in Post-Communist Economies," pp. 1-2. - ٦٥
- Zbigniew Brzezinski, "Tragic Dilemmas of في أولال القسائيات في Soviet World Power: The Limits of a New-Type Empire," *Encounter*, vol. 61 (December 1983), pp. 10-17. - ٦٦
- Richard Pipes, "Can في روسيا في استثنائها لما تطوى عليه سياسة الرئيس روجان إزاء روسيا في the Soviet Union Reform?," *Foreign Affairs*, vol. 63 (Fall 1984), pp. 47-61. - ٦٧
- "B.N. Yeltsin's Speech," *Sovetskoye Rossiya*, October 29, 1991. - ٦٨
- "Russia's Struggle with Stabilization: ولاسيما : Conceptual Issues and Evidence," paper presented at the Annual [World] Bank Conference on Development Economics, April 28-29, 1994, Washington, D.C.; Peter Norman and John Lloyd, "G7 Stays Hand Over Soviet Debt Safety Net," *Financial Times*, November 12, 1991, p. 4; "G7 Agrees Debt Deal With Soviet Republics," *Financial Times*, November 22, 1991, pp. 1, 16; "Memorandum on Mutual Understanding Concerning the Debt of Foreign Creditors of the Soviet

- Socialist Republic and Its Successors," *Izvestiya*, October 29, 1991;  
ومحادثات مع المسؤولين الروس ولترتين الموجودين في الاجتماع والمشاركين فيه .
- Ian Davidson and others, "West Ponders Value of Shoring Up Soviet Centre," *Financial Times*, November 5, 1991, p. 4. - ٦٩
- "Gates on Soviet Breakup, Weapons Proliferation," *News Backgrounds*, United States Information Service, December 11, 1991. - ٧٠
- Jim Hoagland, "Seeing Yeltsin's Days as Numbered, Bush Holds Back," *International Herald Tribune*, February 12, 1992. - ٧١  
كل من الأسرلات المخلفة المهمة في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في تلك المين وزير الدفاع ديك تشيني الذي حاج في ديسمبر ١٩٩١ بأن الفرصة الحالية قد تكون الفرصة الوحيدة التي قد تتاح للغرب لكي يساعد الاتحاد السوفييتي السابق على تحقيق الديمقراطية والاستقرار ، إلا أنه خسر المعالجة . انظر : (David : "Last Chance to Help Soviet Union Says Cheney," *Financial Times*, December 14, 1991, p. 2.
- "Discover Russian Reform," *International Herald Tribune*, November 13, 1991, p. 8. - ٧٢
- "Helping Post-Soviet Reform," *Financial Times*, December 17, 1991, p.16. - ٧٣
- Lionel Barber, "US to Hold Aid Conference to Bolster Soviets," *Financial Times*, December 13, 1991, p. 1; Anthony Robinson and Patrick Blum, "Western Donors Cement Links With CIS States," *Financial Times*, May 26, 1992, p. 2; Aleksandr Zhiznikov, "Humanitarian Aid: 170 Thousand Tons for 10 Billion Rubles," *Izvestiya*, March 12, 1992. - ٧٤
- The White House, Office of the Press Secretary, "Multilateral Financial Assistance Package for Russia," Press Release, April 1, 1992; Quentin Peel, "Western Aid to Fill Trade Gap for Russia," *Financial Times*, April 2, 1992, p. 2. - ٧٥
- "Memorandum on Economic Policy of the Russian Federation," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 10, March 1992; Otto Latsis, "With a Delay of 47 Years," *Izvestiya*, April 28, 1992. - ٧٦
- Steven Greenhouse, "Russians Say I.M.F. Demands May Nullify Benefits of Loans," *New York Times*, June 16, 1992, p. A12. - ٧٧
- Leyla Boulton, John Lloyd, and Quentin Peel, "Russia to Cut Deficit and Inflation," *Financial Times*, July 7, 1992, p. 1; Peter Norman, "G7 Passes the Future of Russia to the IMF," *Financial Times*, July 13, 1992, p. 11; Aleksandr Shal'nev, "The IMF Opens Access to the West's Finances to Russia," *Izvestiya*, August 6, 1992; Mikhail Berger, "Russia Will Probably Become the Biggest Client of the World Bank," *Izvestiya*, August 7, 1992. - ٧٨
- Aleksandr Shal'nev, "The IMF and the World Bank Intend to Cut the Promised Aid to the CIS Substantially," *Izvestiya*, September 17, 1992. - ٧٩
- Sachs, "Russia's Struggle With Stabilization: Conceptual Issues and Evidence," pp. 25-26, 53; International Monetary Fund, *Economic Review: Russian Federation*, pp. 93, 132-33. - ٨٠
- Jeffrey Sachs and David Lipton, "Russia on the Ropes: How the IMF Is Missing Its Chance to Spur Recovery," *Washington Post*, September 29, 1992, p. C1. - ٨١
- Sachs, "Russia's Struggle With Stabilization: Conceptual Issues and Evidence," p. 59. - ٨٢

## الفصل الرابع

- 1 - Roman Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States* (Budapest: Central European University Press, 1993), pp. 34-36.
- 2 - المصدر السابق .
- 3 - المصدر السابق ، ص ١٨ - ١٩ .
- 4 - ملاحظات استقينا من محادثتي مع مدراء المنشآت الروسية .
- 5 - Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 20-22.
- 6 - Goskomstat Rosii, "The Social-Economic Situation and Development of Economic Reforms in the Russian Federation in 1992," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 4, January 1993.
- 7 - Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 22-26.
- 8 - *Perekhod k Rynku : Kontseptsiya i Programma* (Transition to the market: concept and program) (Moscow: Arkhangelsko, August 1990), pp. 68, 222.
- 9 - "RSFSR Law on the Privatization of State and Municipal Enterprises in the RSFSR," *Ekonomika i zhizn'*, no. 31, July 1991.
- 10 - المصدر السابق ، ص ١٥ .
- 11 - "Draft USSR Law on the Basic Foundations of Destatization and Privatization of Enterprises," *Sovetskaya*, June 26, 1991.
- 12 - "B.N. Yeltsin's Speech," *Sovetskaya Rossiya*, October 29, 1991.
- 13 - Leonid Grigor'ev, "Ultior Property Rights and Privatization: Even God Cannot Change the Past," in Anders Ashund, ed., *The Post-Soviet Economy : Soviet and Western Perspectives* (St. Martin's Press, 1992), pp. 196-208.
- 14 - Anders Ashund, "Has Poland Been Useful as a Model for Russia?" in Anders Ashund, ed., *Economic Transformation in Russia* (St. Martin's Press, 1994), pp. 157-73.
- 15 - "The Stakes Are Set" (Interview with Dmitry Vasil'ev), *Rossiyskaya gazeta*, February 10, 1992.
- 16 - "B.N. Yeltsin's Speech".
- 17 - Irena Grosfeld, "Prospects for Privatization : عناصر السلطة الحاكمة ، في : والمنشآت im Poland," *European Economy*, no. 43 (March 1990), pp. 147-49.
- 18 - المنشآت المملوكة للدولة قدما بتحويل أصول المنشآت إلى أنفسهم ، وذلك بالاشتراك في معظم الأحوال مع شركاء متوطنين أقرباء . وقد استخدم في ذلك طرق كثيرة . فقد كان يوسع أي مدير لمنشأة مملوكة للدولة أن يؤسس منشأة صغيرة يكون مالكها الرئيسي ، ويبيع لها منتجات المنشأة المملوكة للدولة بسعر رخيص . وكان ذلك يتم حتى تؤزل الأرباح إلى منشأته الخاصة وليس للمنشأة المملوكة للدولة التي يتولى إدارتها . وكان من بين التكتيكات الرقابة في روسيا الدورات الدراسية الخاصة بالإدارة . وكان يمكن المدير وأصدقائه أن يتولوا تقديمها للمنشأة المملوكة للدولة ، وكان من الممكن اقتضاء شئ غال جدا مقابل ذلك .
- 19 - "Basic Provisions of the Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation for 1992," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 2, January 1992.
- 20 - "B.N. Yeltsin's Speech".

٢٠. "Basic Provisions of a Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation in 1992."
٢١. "Privatizing State Property" (Interview with Anatoly Chubais). *Moscow News*, no. 3, March 1992, p. 10.
٢٢. "Basic Provisions of a Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation in 1992".
٢٣. المصدر السابق
٢٤. "Privatization Gives the Treasury 92 Billion" (Interview with Anatoly Chubais). *Komsomolskaya pravda*, February 20, 1992.
٢٥. "State Program for the Privatization of State and Municipal Enterprises of the Russian Federation for 1992", *Rossiiskaya gazeta*, July 9, 1992.
٢٦. جزم بيان ديكر استثنائي ، لايمتد به جدا ، انلى به أحد مسؤولى الخصخصة بأنه سيتم بيع ٧٠ بالمئة من ممتلكات الدولة على مدار الحد التالي . *Financial Times*, November 27, 1991, p. 2.
٢٧. يستند معظم الجزء التالي على المثال الممتاز التالي : Andrei Shleifer and Maxim Boycko, "The Politics of Russian Privatization", in Olivier Blanchard and others. *Post-Communist Reform : Pain and Progress* (MIT Press, 1993), pp. 37-80.
٢٨. "Privatization Gives the Treasury 92 Billion".
٢٩. المصدر السابق ، (Interview with Anatoly Chubais). *Izvestiya*, February 26, 1992 ; "The Stakes Are Set" (Interview with Dmitry Vasil'ev), *Rossiiskaya gazeta*, February 10, 1992 ; Petr S. Fillipov, "And So We Create a Class of Owners-Serfs?", *Rossiiskaya gazeta*, March 10, 1992.
٣٠. Larisa I. Piyasheva and others, "To Give Away for Free," *Izvestiya*, February 14, 1992 ; Vasily I. Selyunin, "In Spite of Everything. It Will Be Done Our Way." *Izvestiya*, March 23, 1992 ; A. Isaev and others, "Nevertheless, It Will Be Necessary to Give [State Property] Free of Charge", *Rossiiskaya gazeta*, April 7, 1992.
٣١. ملاحظات ومحادثات شخصية خلال أشهر طويلة أجريتها في موسكو ، Yury Androev, "Double Standards", *Nezavisimaya gazeta*, March 17, 1992.
٣٢. "Privatization Gives the Treasury 92 Billion".
٣٣. Vladimir Todres, "The Bitterness of the Parliament's Struggle With the Government Grows", *Nezavisimaya gazeta*, May 30, 1992.
٣٤. "An Efficient Form of Privatization". *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 19, May 1992.
٣٥. Philip Hanson and Elizabeth Tongue, "The Industrialists and Russian Economic Reform", *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Research Report*, vol. 1 (May 8, 1992), pp. 5-6.
٣٦. "The President's Address to Citizens", *Rossiiskaya gazeta*, August 20, 1992.
٣٧. "B.N. Yeltsin's Speech", *Rossiiskie vesti*, August 25, 1992.
٣٨. الإطّلاع على وصف لمنطق الصائم ، قنار : Frydman and others, *The Privatization Process in Russia*, pp. 66-71 ; Boridar Djelic, "Mass Privatization in Russia : The Role

- of Vouchers", *RFE/RL Research Report*, vol. 1 (October 16, 1992), pp. 40-44 ; Bozidar Djelic and Natalia Tsukanova, "Voucher Auctions : A Crucial Step Toward Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (July 23, 1993), pp. 10-18.
- "The President's Address to Citizens." - ٢٩
- Igor' Karpenko, "We Have No Disagreements With V. Chernomyrdin About the Program of Privatization" (Interview with Anatoly Chubais), *Izvestiya*, January 19, 1993. - ٤٠
- Shleifer and Boycko, "The Politics of Russian Privatization," in Blanchard and others. - ٤١  
*Post-Communist Reform: Pain and Progress*, pp. 48-49, 59-63;
- Aleksander Bekker. "The Servile Boris Nikolavich ", *Segodnya*, June 15, 1994. - ٤٢
- Shleifer and Boycko, "The Politics of Russian Privatization", in Blanchard and others. - ٤٣  
*Post-Communist Reform : Pain and Progress*, pp. 43-48 ; Sergei Smirsky. "State Holdings Instead of Auctions," *Nezavisimaya gazeta*, March 11, 1992 ; "From Netting Out to Corporatization" (Interview with Vladimir Shumeiko), *Rossiyskaya gazeta*, June 4, 1992.
- Larisa I. Piyasheva, "The New Head of the Socialist Dragon", *Nezavisimaya gazeta*, April 25, 1992. - ٤٤
- Shleifer and Boycko, "The Politics of Privatization", in Blanchard and others. *Post-Communist Reform : Pain and Progress*, pp. 43-48. - ٤٥
- Irina Demchenko, "The President Thought and Decided that Chubais Is More Right Than Lobov," *Izvestiya*, September 14, 1993. - ٤٦
- "The Fourth Option of Corporatization of State Enterprises," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1, January 1993 ; "Once Again About the Fourth Option of Privatization", *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 16, April 1993. - ٤٧
- Yelena Kotelnikova, "The Supreme Soviet Scrutinizes Presidential Guarantees," *Kommersant'-Daily*, July 15, 1993. - ٤٨
- Richard Rose, "The Russian Response to Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (November 26, 1993), p. 55. - ٤٩
- Mary Cline, "Attitudes Toward Economic Reform in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (May 28, 1993), pp. 43-49. - ٥٠
- David Lipton and Jeffrey D. Sachs, "Privatization in Eastern : وثيقة العمل : من بين المساهمات الهامة : Europe : The Case of Poland", *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 : 1990, pp. 293-341 ; Jeffrey D. Sachs, "Privatization in Russia : Some Lessons From Eastern Europe," *American Economic Review*, vol. 82 (May 1992); Andrei Shleifer and Robert Vishny, "Privatization in Russia: First Steps", in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot, and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*, vol. 2 (University of Chicago Press, 1994). Maxim Boycko and Andrei Shleifer, "The Voucher Program for Russia", in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 100-111.
- من بين المساهمات الهامة : وثيقة العمل : من بين المساهمات الهامة : Europe : The Case of Poland", *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 : 1990, pp. 293-341 ; Jeffrey D. Sachs, "Privatization in Russia : Some Lessons From Eastern Europe," *American Economic Review*, vol. 82 (May 1992); Andrei Shleifer and Robert Vishny, "Privatization in Russia: First Steps", in Olivier Jean Blanchard, Kenneth A. Froot, and Jeffrey D. Sachs, eds., *The Transition in Eastern Europe*, vol. 2 (University of Chicago Press, 1994). Maxim Boycko and Andrei Shleifer, "The Voucher Program for Russia", in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 100-111.
- الجدل داخل في دار في وقت أبكر حول الخصخصة - وعلى سبيل المثال فقد دافع ببادا عن إعطاء ٢٥ بالمائة من الأسهم للمستثمرين ( في الاجتماعين اللذين عقدا مع الرئيس يلتسين في ١١ و ١٢ ديسمبر ١٩٩١ ) . وفيما بعد جاءت المشورة القانونية الرئيسية من أفدري شافير وجورنالان هافي اللذان صلا بصفة دكلمة في اللجنة الحكومية للإفترقة ممتلكات الدولة اعتبارا من ديسمبر ١٩٩١ تحت رئاسة ديمتري فليوتوف . غير أن عددا كبيرا من المهنيين الغربيين تلقوا بالقرار ذات شأن وإن لم تكن ملحوظة بنفس القدر .

- Mikhail Berger, "Goskomimushchestvo Is Preparing Itself to Transfer Property", *Izvestiya*, March 27, 1992. - ٥٢
- Andrei Shleifer and Maxim Boycko, "The Politics of Russian: استند معظم الأجزاء القليلة إلى Privatization", in Blanchard and others, *Post-Communist Reform: Pain and Progress*, pp. 37-80. - ٥٣
- Vasily Kononenko, "The Government Approved the Program of Privatization for 1993", *Izvestiya*, November 30, 1992 ; "The State Program of Privatization", *Izvestiya*, June 27, 1992. - ٥٤
- "State Program for the Privatization of State and Municipal Enterprises of the Russian Federation for 1992," *Rossiiskaya gazeta*, July 9, 1992 ; "The State Program of Privatization". - ٥٥
- "Resolution of the Supreme Soviet of the Russian Federation on the Delimitation of State Property in the Russian Federation into Federal Property, State Property of Republics Belonging to the Russian Federation, Krai, Oblasti, Autonomous Regions, Autonomous Districts, the Cities of Moscow and St. Petersburg and Municipal Property," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 3, January 1992. - ٥٦
- Igor' Karpenko, "The Program of Privatization for 1993," *Izvestiya*, May 20, 1993. - ٥٧
- "Basic Provisions of the Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation for 1992", *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 2, January 1992. - ٥٨
- Karpenko, "We Have No Disagreement With V. Chernomyrdin About the Program of Privatization"; Karpenko. "The Program of Privatization for 1993" ; Igor' Karpenko, "The Draft Program of Privatization for 1993 was Approved by the Government of Russia", *Izvestiya*, June 1, 1993. - ٥٩
- "We Have No Disagreement with V. Chernomyrdin About the Program of Privatization" (Interview with A. Chubais). *Izvestiya*, January 19, 1993. - ٦٠
- "The State Program of Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation," *Rossiiskaya gazeta*, January 4, 1994. - ٦١
- "Text' of Privatization Program Edict." ITAR-TASS, July 22, 1994, in Foreign Broadcast Information Service, *Daily Report: Central Eurasia*, July 25, 1994, pp. 18-19. (Hereafter FBIS, *Central Eurasia*). - ٦٢
- "Privatizing State Property" (Interview with Anatoly Chubais), *Moscow News*, no. 3, March 1994, p. 10. - ٦٣
- كان يوجد رسمياً ٨٩ إقليماً ، غير أن للنيشان كانت خارج سيطرة موسكو تماماً . - ٦٤
- Boridar Djelic and Natalia Tsukanova, "Voucher Auctions : A Crucial Step Toward Privatization," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (July 23, 1993), p. 12. - ٦٥
- "Privatization Gives the Treasury 92 Billion". - ٦٦
- Roman Frydman and others. *The Privatization Process in Central Europe*, vol. 1 (Budapest: Central European University Press, 1993). - ٦٧
- انضم فريق صغير من المستثمرين التابعين إلى معهد غارفارد للتنمية الدولية إلى اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة في نوفمبر ١٩٩١ للعمل لفترة دول كامل . وفي مارس ١٩٩٢ ، أضيف إليهم فريق مشترك ما بين البنك الدولي والبنك الأوروبي للتعمير والتنمية ، وفي مايو ١٩٩٢ ، اختارت اللجنة مجموعة مؤلفة من المستثمرين الغربيين من خلال عطاء دولي . وبالإضافة إلى ذلك ، شارك المصروفون الاستثماريون الغربيون في الإعداد لخصخصة منشآت معينة ، وخاصة - ٦٨

- الشركة المالية الدولية ومصرف CS First Boston ، إلا أن عددا كبيرا من المستثمرين الغربيين الذين يملكون نطاقا عربيا من الخبرة لشركوا في برنامج الخصخصة الروسي . وقد قدمت الوكالة الدولية للتنمية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص قرا كبيرا من التمويل : "Russia: Breakthrough Year in 1993", in Rodney Lord, ed., *Privatization Yearbook 1993* [London: Privatisation International, 1993], pp. 84-85.
- ٧١ Anatoly Chubais and Maria Vishnevskaya, "Main Issues of Privatization in Russia," in Ashund and Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia*, p. 92.
- ٧٠ The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992* (Moscow, 1993), p. 6.
- ٧١ Chubais and Vishnevskaya, "Main Issues of Privatization in Russia," in Ashund and Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia*, p. 89.
- ٧٢ "Decree on the Acceleration of Privatization of State and Municipal Enterprises," *Zakon*, no. 2 (February 1992), pp. 1-10.
- ٧٣ John Lloyd, "Russia's Third City Leads the Way in State Property Sales," *Financial Times*, February 6, 1992, p. 2.
- ٧٤ The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992*, pp. 7, 28-29. والإحصائيات مبلغة لأسباب كثيرة . كان قد تم وضع أساليب إحصائية جديدة ، وفي غضون الانتفاخ الهائل إلى الخصخصة بسرعة ، كثفت الإحصائيات مهمة كوسيلة للتخفيف بشكل من أهميتها السيطرة القسرية . وتوزع بيانات للجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة وإلى مطابقة لرقم الأصلي للمنشآت باعتباره رقما نسبيا ، في حين أن بعض بيانات اللجنة تأخذ في حسابها عدد المنشآت التي كانت موجودة عند الخصخصة . (Aleksander Margolin, "Why Was the Small-Scale Privatization Slowed Down ?," *Rossiiskie vesti*, July 14, 1993). وبالإضافة إلى ذلك ، لا يبدو أن تصنيف المنشآت قد أمكن إعداده . فعلى سبيل المثال ، لم يكن من المفروض أن تحول المنشآت الصغيرة النطاق إلى شركات مساهمة ، غير أن هذا كان من الأشكال الشائعة لخصخصة المنشآت الصغيرة النطاق ( انظر Margolin, 1993, p. 4. ) وكثيرا ما كثفت عملية الخصخصة تسخروا وفقا طويلا ، وكان من الواضح أن المفهوم المنطوق يمتد لتكون المنشآت قد خصصت ، ينظرت من شهر إلى آخر .
- ٧٥ Margolin, "Why Was the Small-Scale Privatization Slowed Down ?"
- ٧٦ Aleksandr Radygin, "The Peak of Privatization Through 'Voluntary Initiatives' Is Over," *Finansovye izvestiya*, February 17, 1994.
- ٧٧ "Economic Production and Price Dynamics as of October, 25," *Dokovoi mir*, November 2, 1994, pp. 4-5.
- ٧٨ The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992*, p. 6.
- ٧٩ Margolin, "Why was the Small-Scale Privatization Slowed Down ?" ونظرت الإحصائيات بدرجة كبيرة نهما لمصدرها .
- ٨٠ المصدر السابق .
- ٨١ The State Committee of the Russian Federation for the Management of State Property, *Annual Report 1992*, p. 6.
- ٨٢ Igor' Karpenko, "The Principles for Privatization in Moscow Have Been Determined , *Izvestiya*, December 12, 1992.





(November 26, 1993), p. 55 ; Maria Matskevich and Leonid Kozel'man, "In Moscow, the Leading Employees Favor the Privatization of Industry," *Negiznitsmaya gazeta*, March 12, 1992.

Yury Levada, "Lessons of a Difficult Year," *Moskovskie novosti*, no. 1, January 2-9, 1994. - ١٠٢

١٠٣ - عندما تمت زيارة لمزرعة حقلية خارج موسكو في ربيع عام ١٩٩٢ ، علمت أن الفزارع يظل مستحقا لحيلة القابل ، هو أو لحد لثلاثة مسلحا ببنادق ، فالتك من أن لحدا أن يقوم بسرقة أي شيء لديه ، أو يهاول حرق منزلهم ، أو نقل الأموال التي تحصل بين القطاع الخاصة المتجولة .

Timothy N. Ash, Robert Lewis, and Tanya Skaldina, "Russia Sets the Pace of Agricultural Reform," *RFE/RL Research Report*, vol. 1 (June 19, 1992), p. 80. - ١٠٤

Don Van Atta, "Yeltsin Decree Finally Ends 'Second Serfdom' in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (November 19, 1993), p. 34. - ١٠٥

Olga Molyukhina, "Russia's Peasant Farms Are at a Financial Impasse," *Finansovye izvestiya*, April 14, 1994. - ١٠٦

Sheila Marnie, "The Unresolved Question of Land Reform in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (February 12, 1993), pp. 35-36 ; Van Atta, "Yeltsin Decree Finally Ends 'Second Serfdom' in Russia," p. 34-35. - ١٠٧

Don Van Atta, "Rustskoi Loses Responsibility for Agriculture," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (April 30, 1993), pp. 11-16. - ١٠٨

"Decree of the Government of the Russian Federation on the Order of Reorganization of *Kolkhozy* and *Sovkhozy*," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 3, January 1992. - ١٠٩

Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 42. - ١١٠

"Decree of the President of the Russian Federation on the Regulation of Land Relations and the Development of Agrarian Reform in Russia", *Izvestiya*, October 29, 1993. - ١١١

Yelena Yakovleva and Anatoly Yerahov, "How Peasants in Nizhny Novgorod Learned How to Purchase Land," *Izvestiya*, November 13, 1993. - ١١٢

Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 42-43 ; Stephen K. Wegren, "Rural Reform in Russia," *RFE/RL Research Report*, vol. 2 (October 29, 1993), pp. 43-53. - ١١٣

Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 44-45. - ١١٤

١١٥ - المصدر السابق ، ص ٩٥

١١٦ - المصدر السابق ، ص ١٨٤

١١٧ - المصدر السابق ، ص ٩٦

Anastasiya Naryzhkina, "There Are About 150 Exchanges Left", *Sogodny*, June 23, 1994. - ١١٨

Goskomstat Rossi, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 98-99. - ١١٩

Frydman and others, *The Privatization Process in Russia, Ukraine and the Baltic States*, pp. 32-33. - ١٢٠

"Law of the Russian Federation on Insolvency (Bankruptcy) of Enterprises," *Ekonomicheskaya gazeta*, no. 1, January 1993. - ١٢١

Gleb Cherkasov, "Bankrupts Do Not Go to the Debt Pit", *Sogodny*, June 18, 1994. - ١٢٢

- 122 - "Decree of the Government of the Russian Federation on Some Measures to Implement Legislation on Insolvency (Bankruptcy) of Enterprises," *Rossiiskaya gazeta*, May 27, 1994 ; "Decree of the President of the Russian Federation on the Sale of State Debtor Enterprises," ITAR-TASS, June 6, 1994, in FBIS, *Central Eurasia*, June 6, 1994, pp. 23-24; لمركز الخصخصة الروسي وزملائه في موسكو في ١٥ ديسمبر ١٩٩٤ .
- 123 - Petr Zhuravlev, "Anatoly Chubais Affirms that He Opened the Door to the Market," *Segodnya*, March 24, 1994.
- 124 - Irene Grosfeld and Paul Hare, "Privatization in Hungary, Poland and Czechoslovakia," *European Economy*, special ed, no. 2 (1991). pp. 129-56.
- 125 - Ivan Major, *Privatization in Eastern Europe : A Critical Approach* (Aldershot, Hants ; Brookfield, Vermont : Edward Elgar, 1993).
- 126 - Maxim Boycko, Andrei Shleifer, and Robert W. Vishny, "Privatizing Russia," *Brookings Papers on Economic Activity*, 2 : 1993, p. 160.
- 127 - Joseph Blasi, "Privatizing Russia — A Success Story," *New York Times*, June 30, 1994, p. A 23.
- 128 - VTsIOM, *Ekonomicheskie i sotsial'nye peremeny*, p. 54.
- 129 - Fred Hiatt, "Privatizing a Noodle Factory Has Russians in a Stew," *Washington Post*, March 29, 1994, p. A14.
- 130 - محادثات مع مدراء ومطولين ومستثمرين ورجال اقتصاد في فولجوجراد و موسكو في يناير وفبراير ١٩٩٤ .
- 131 - Boycko, Shleifer, and Vishny, "Privatizing Russia : First Steps," in Blanchard, Froot and Sachs, eds. *The Transition in Eastern Europe*, pp. 169-71.
- 132 - "Decree on Measures to Assure the Rights of Shareowners," *Rossiiskaya gazeta*, November 6, 1993.
- 133 - Yelena Kotelynikova, "Shareholders Do Not Receive the Promised Dividends," *Kommersant-Daily*, January 20, 1994.
- 134 - "State Program of the Privatization of State and Municipal Enterprises in the Russian Federation," *Rossiiskaya gazeta*, January 4, 1994.
- 135 - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 88.
- 136 - Sergei Rybak, "2.9 Billion Dollars of Foreign Capital in the Russian Economy," *Segodnya*, March 24, 1994.
- 137 - معلومات مستقاة من شركة برونزويك للمسمرة في موسكو في ديسمبر ١٩٩٤ .

## الفصل الخامس

- ١ - "All Not Yet Lost for Budget" (Interview with Deputy S. Burkov), *Rossiiskaya gazeta*, November 30, 1994.
- ٢ - Yelena Yakovleva and Irina Savvateeva, "Russia on the Eve of 'Freeing of Gas Prices' : What Will it Bring to Us All ?", *Izvestiya*, November 26, 1994 ; Aleksandr Bekker, "Russian Prices Are 75 Percent Free," *Segodnya*, December 2, 1994.

- ٢ - "In 1993 Russia Exported \$4.94 Billion and Imported \$3.74 Billion Through Barter," *Segodnya*, April 1, 1994.
- ٤ - "Russian Economic Trends: Monthly Update" mimeo, Moscow, October 17, 1994; John Thornhill, "Russian Output Halved in 3 Years," *Financial Times*, December 31, 1994, p. 2.
- ٥ - Richard Layard and Andren Richter, "Labour Market Adjustment: The Russian Way," in Anders Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London: Pinter, forthcoming).
- ٦ - تقديرات شخصية من قبل ناتاليا دولغوبيرتوفا والفيرا ناتاليوينا اللتين أجرتا لقاءات مستمرة مع مدراء المصنّات ، وأعلنتا عن تقديراتهما في يولييه ١٩٩٣ .
- ٧ - يندر جور أوفير وآرون فنوكو الإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد اللّتي بنحو ٣ إلى ٤ بالمائة فقط من الإنتاج المحلي السوفييتي في عام ١٩٩٣ ، وهو مليل كثيرا عن الموجود في الملمم اللّخرى . - (Gur Ofer and Aaron Vinokur, *The Soviet Household Under the Old Regime: Economic Conditions and Behavior in the 1970s* [Cambridge University Press, 1992], p. 84).
- ٨ - *Radio Free Europe/Radio Liberty (RFE/RL) Daily Report*, December 6, 1994.
- ٩ - Evgeny Gavrilentov and Vincent Koen, "How Large Was the Output Collapse in Russia ? Alternative Estimates and Welfare Implications," IMF Working Paper, November 17, 1994, p. 29.
- ١٠ - "The State Committee for Defense Industry Considers the Possibility of Transferring 60% of the MIC Enterprises to the Civilian Sector," *Segodnya*, December 14, 1994.
- ١١ - Jan Winiecki, "The Inevitability of a Fall in Output in the Early Stages of Transition to the Market: Theoretical Underpinnings", *Soviet Studies*, vol. 43, no. 4 (1991), pp. 669-76; János Kornai, *Transformational Recession*. Discussion Paper no. 1, Collegium Budapest, Institute for Advanced Study, June 1993.
- ١٢ - ما من شك في أن حصّة النقل البري من إجمالي النقل قد تزايدت وأن الأرقام المعلنّة عنه مبالغيّة بشكل بالغ ، على العكس من أشكال النقل الأخرى . ومع ذلك ، فإن النقل بالأنابيب والسكك الحديدية ( وهما الشكلان الموقّنان بشكل جيد ) هما الشكلان الغالبان للنقل في روسيا . ومن الناحية الرسمية ، يمثل النقل البري نسبة قليلة تبلغ ٦ . بالمائة من جميع النقل الذي يتّس بالأطنان الكيلومترية (*Goskomstat Rossii, Rossiiskaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu* [Moscow, 1994], p. 222).
- ١٣ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.* (Moscow, 1994), pp. 89-90.
- ١٤ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 84, 91; John Lloyd, "Russian Trade Turns Westward," *Financial Times*, November 24, 1994, p. 4.
- ١٥ - Institute for Economic Analysis, *Rossiiskie ekonomicheskie reformy : Poternyiy god* (Moscow, 1994), p. 86 (original source : the Russian Ministry of Finance).
- ١٦ - مصادر الرّسمية في هذا الشأن ، درستنا شئ اضطلع بها ريتشارد لايلارد وفنّدي ليلاريونوف بالاشتراك مع مؤلّفين آخرين في : *"The Fall of the Standard of Living : Myth or Reality?"*, *Izvestiya*, February 17, 1994; Michael Ellam and Richard Layard, "Prices, Incomes, and Hardship," in Anders Aslund and Richard Layard, eds., *Changing the Economic System in Russia* (St. Martin's Press, 1993), pp. 39-61; Andrei Illarionov, Richard Layard, and Peter Orazag, "The Conditions of Life," in Anders Aslund, ed., *Economic Transformation in Russia* (London, Pinter, 1994), pp. 127-56; Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 32-41.

- ١٧ - جميعاً بينه الجدول ٢ - ٣ ، من الصعب الوصول إلى تمثيلت بالاستناد إلى الإحصائيات الروسية عن الأجور .  
فالتحولات الشهرية في الأجور الحقيقية ضخمة ؛ ولا توجد مؤشرات قياسية للأجور المنتظمة ، وقد رقت الحدود الدنيا  
للأجور بشكل شاذ ، وانتهت علاقات كبيرة إلى الأجور في ديسمبر . وذلك لأن من الصعب لفتنار الوقت الصحيح  
لتقليس من أجل إجراء مقارنات قصيرة المدى .
- ١٨ - Goskomstat Rossii, *Russkaya Federatsiya v tsifrakh v 1993 godu*, p. 269 ; Goskomstat Rossii,  
*Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1994 g.*, p. 143.
- ١٩ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 110-11 ;  
*Russian Economic Trends : Monthly Update*, May 31, 1994.
- ٢٠ - Ilarionov, Layard, and Orszag, "The Conditions of Life", p. 129.
- ٢١ - المصدر السابق ، ص ١٢٩ - ١٣٠ .
- ٢٢ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 45.
- ٢٣ - المصدر السابق ، ص ٢٤ ، "How Large Was the Output Collapse in Russia ?" ،  
p. 23.
- ٢٤ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 149-51.
- ٢٥ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 3, no. 1 (1994), p. 50.
- ٢٦ - Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, pp. 149-51 ; Goskomstat  
Rossii, "Russia's Socioeconomic Condition as of October 31," *Delovoi mir*, November 10, 1994.
- ٢٧ - Government of the Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), p. 38.
- ٢٨ - Maxim Boycko and Andrei Shleifer, "The Russian Restructuring and Social Assets," in Anders  
Aslund, ed., *Russian Economic Reform at Risk* (London : Pinter, forthcoming).
- ٢٩ - Andrei Ilarionov, "The Budget as a Mirror of the Government's True Intentions," *Izvestiya*,  
May 18, 1994.
- ٣٠ - الصورة مبهمة بسبب عدم تقديم أية بيانات للمصداق الخارجة عن الموازنة في عام ١٩٩٤ .  
Judith Shapiro, "How Small Is Russian Social Expenditure ?," *Socio-Economic Survey*, vol. 2, no. 1 (Moscow,  
November 1994), pp. 1, 3-6.
- ٣١ - Ilarionov, Layard, and Orszag, "The Conditions of Life," pp. 133-35 ; Government of the  
Russian Federation, *Russian Economic Trends*, vol. 2, no. 4 (1993), pp. 35-37.
- ٣٢ - Judith Shapiro, "The Russian Mortality Crisis and Its Causes," in Anders Aslund, ed., *Russian  
Economic Reform at Risk* (London: Pinter, forthcoming).
- ٣٣ - Shapiro, "The Russian Mortality Crisis and its Causes."
- ٣٤ - A. Koretsky, "Instead of Money — Public Advice," *Kommersant* -Daily, October 12, 1994.
- ٣٥ - *RFE/RL Daily Report*, December 6, 1994.
- ٣٦ - Table 8-2 ; Goskomstat Rossii, *Sotsial'no-ekonomicheskoe polozhenie Rossii 1993 g.*, p. 3.
- ٣٧ - المصدر السابق ص ٩٦ .
- ٣٨ - المصدر السابق ، ص ٨٤ - ٨٦ ، ٨٩ - ٩٠ .
- ٣٩ - Mancur Olson, *The Logic of Collective Action : Public Goods and the Theory of Groups*, 2d ed.  
(Harvard University Press, 1971), p. 2 (emphasis in original).

- Yegor T. Gaidar, *Ekonomicheskie reformy i ierarhicheskie struktury* (Economic reforms and hierarchical structures) (Moscow : Nauka, 1990), p. 208. - ٤٠
- Viktor Chernomyrdin, "No Exits on the Road to Market," *Financial Times*, May 16, 1994, p. 15. - ٤١
- ملاحظات من لقاءات شخصية مع مدراء المنشآت في فولجوجراد في ١١.٧ فبراير ١٩٩٤. - ٤٢
- "Russia Needs a Radical Reform and Strong Power" (Interview with Arkady Volsky), *Izvestiya*, August 3, 1992. - ٤٣
- Shrewdly, Volsky argued for a tax-based income policy with a progressive tax on unjustified increases in the wage fund. "Thirteen Points of Volsky's Program". *Izvestiya*, September 30, 1992. - ٤٤
- Rustam Arifdzhonov, "Queues as a Mirror of Our Evolution", *Izvestiya*, July 7, 1994. - ٤٥
- Vladimir Petukhov and Andrei Ryabov, "Do Not Stop Us From Living, Help Us to Survive: About the Social Frame of Mind of Russians," *Rossiysk*", no. 19, May 18-24, 1994. - ٤٦

## الفهرس

(أ)

٧٦-٧٧؛ التوزيع في المنشآت الخاصة ،

١٤٢، ١٨٨

الأداء الميسرى : الاستفتاء على حكومة

الإصلاح ، ١٩؛ أسلوب يتسبن ، ٤٧-٤٨؛

الإصلاحات الاقتصادية فى سبيله ، ١٧-٢٠،

٢٠٩-٢١٢، ٢٢٩؛ الإصلاحات الموسمية ،

٥١-٥٢؛ لتوزيع الاقليمى لإيرادات

الضرائب ، ١١٩؛ الجدل حول الخصخصة ،

١٤٩-١٥٠، ١٥٩-١٦٢؛ الفساد فيه ، ٩١؛

لقوى السوق فيه ، ١٢٤-١٢٥؛ موقوفات

الإصلاح الجذرى ، ٤٧، ٦٠، ١٠٦، ١٢٩-

١٤٠؛ الهيمنة السوفيتية ، ٥١؛ انظر أيضا

جماعات الضغط الميسرية ؛ الهيكل الميسرى

أركادى فولسكى، ٢٠، ٤٢، ٤٤، ٥٢، ٥٤،

٢٢٤، ٢٢١

أرنولد فولوكوف ، ٣٨

الأزمة الاقتصادية الكلية : جدل حول عقها ،

٣٦-٣٧

الاستثمارات الأجنبية فى روسيا : وبرنامج

الخصخصة ، ١٤٨-١٤٩، ١٥٦، ١٨٥-

١٨٦؛ بعد انهيار الروبل ، ١٢٥؛ بد التثبيت ،

١٢١-١٢٢؛ تحريرها ، ١٤٢-١٤٣

لسعر الفقدان الحقيقية ، ٢٩، ٥٩

لسعر الفقدان : فى الاتحاد السوفيتى قبل تفككه ،

٩٨-٩٩؛ فى التثبيت الاقتصادى الكلى ، ١٠٢؛

للسيطرة على الانتماءات ، ١١٢؛ لكبح

الطلب ، ١٠٢

الإسكان : الإنشاءات الجديدة ، ٢٠-٢٠٥؛

خصصته ، ١٧٣-١٧٤

أسواق تجارة الجملة ، ٦٥، ١٢٢-١٢٣

أسواق الفئراع ، ٦٦

الإصلاح الزراعى ، ٢٠، ٢١، ٨٤، ٨٦؛ برنامج

إصلاح ، ١٧٦-١٧٨؛ جماعات الضغط

الزراعية ، ١٧٤-١٧٦؛ شعبيته ، ١٧٤؛

موقوفه ، ١٧٤، ١٧٦

الاضطرابات الاجتماعية ، ٥٨، ١٠١، ١٤٠؛

فى تحرير الأسعار ، ٦٤

إضفاء الطابع الديمقراطي : تقتل روسيا ،

ليات المنفوعات للجمهوريات السوفيتية

المباقة / الاتحاد السوفيتى السابق ، تحرير

لتجارة الخارجية الروسية ، ٧٠-٧١؛ سياسة

المصرف المركزى ، ١٢٠؛ كعينة لملم

الإصلاح النقدي الروسى ، ١٠٢-١٠٣؛ انظر

أيضا ، منطقة الروبل

تجارات الهجرة ، ٢٠٤

الاتحاد الروسى لرجال الصناعة ومنفذى

الأعمال ، ٤٥، ٥٣، ١٥١، ٢٢١

الاتحاد السوفيتى : أزمة التجارة الخارجية ،

٦٨-٦٩؛ أسباب انهياره ، ١٣٣؛ الاستجابة

الدولية لانهياره ، ١٣٤-١٤٠؛ تحويل الكيفيات

بيروقراطية ، ٥٠-٥١؛ تراقه الاقتصادى

الإجبارى ، ١٠٠-١٠١؛ حل ليهيكل الميسرية ،

٢١-٢٦؛ عبء الدين الروسى ، ١٩٧-١٩٨؛

اقتصاديا الاقتصادية التى ينطوى عليها

انهياره ، ٩٨؛ المنشأة الخاصة فيه ، ١٤٤-

١٤٤، ١٤٥؛ نظم الأسعار ، ٦٢-٦٣

الاتفاق العام للتوريدات والتجارة ( الجلت ) ، ٧٥

الاتفاق الكبير ، ٣٤

الأجور : الاحتجاز من قبل المنشآت المملوكة

للدولة ، ١٠٣، ١٣٢؛ فى تعاقب الإصلاح ،

٢٨؛ سياسة الإصلاح ، ٢٠؛ فى فترة التوسع

فى الانتماءات ، ١٢٢؛ نتائج الإصلاح ، ١١٧،

١٩٢، ١٩٩-٢٠٠

الحايل الحماية ، ٩١

الاحتكارات : الأوامر الروسية ، ٧٥-٧٧، ٩٣-

٩٤؛ والتجارة الخارجية ، ٣١؛ تحرير

الأسعار ، ٦٥-٦٦، ٧٨-٧٩؛ لتحرير

الاقتصادى الماركسى ، ٤٠، ٤١؛ فى تعاقب

الإصلاح ، ٤٤؛ " التعريف " ، ٧٧؛

لزراعية ، ٨٥، ٨٦؛ فى عرض النقود

الثابت ، ١٠٠؛ فى عملية التحرير ، ٩٢؛ فى

قطاع الطاقة ، ٨٢-٨٤؛ المركز الرامن ، ١٧٩

نقد سياسة الإصلاح ، ٧٨-٧٩

إحصاءات العملة والبطلة : بحسب حجم المنشأة ،

الصناعات الدفاع ، ٢١٥-٢١٦ ، ٢١٧ ،  
٢٢٠-٢٢١ ؛ هيكल الطلب ، ١٩٥  
الاتفاق على لرفاء العلم ، ١٠١-١٠٢ ؛ السوفييتي ،  
١٩٩ ؛ الصناديق الخارجة على الميزانية من  
لجته ، ١١٢ ؛ في مواجهة اتفاق مجموعات  
للمصالح ، ١٢٤ ، ١٢٦ ؛ في الوقت الراهن ،  
٢٠١-٢٠٢

اتفاق المستهلكين واخارهم ، ١٩٩-٢٠١ ، ٢٠٥ ،  
٢٠٦ ؛ الإصلاحات السريعة ، ١٦٢ ؛ الطلب  
على القود ، ١٠٠

انقلاب أغسطس ١٩٩١ ، ١٧ ، ١٨

أنتيت برلون ، ٧٦ ، ٧٧

أهداف الإصلاح الاقتصادي ، ٨٤ ؛ الإصلاح  
الزراعي ، ٨٤ ، ٨٦-٨٧ ؛ الانتعاش الاقتصادي ،  
٢٢ ؛ أهداف ياتسين ، ٢٧-٢٨ ، ٢٩ ؛ التجارة  
الخارجية ، ٦٩ ، ٧٠ ؛ تحرير الأسعار ، ٣١ ،  
٦٣ ؛ في التحليل الماركسي ، ٢٧-٢٨ ؛  
الخصخصة ، ٣١ ، ١٤١ ، ١٥٧ ، ١٦٥ ؛ سعر  
الصرف ، ٣٠ ، ٣١ ؛ سياسة مناخضة  
الاحتكار ، ٧٧ ، ٧٩ ؛ التمويل ، ١٥٩ ؛ قطاع  
الطاقة ، ٧٩-٨١ ، ٨٢-٨٣ ؛ المسألة ،  
٣٢-٣٣ ؛ مكافحة التضخم ، ١٤٠ ؛ المنظورون  
الاشتراكيون ، ٤٦

لوزيكستان ، ٢٠٤

لوجه النقص ، ٦٩-٧٠ ، ١٢٠ ؛ في الاتحاد  
السوفييتي ، ٩٨-٩٩ ؛ وتحرير التجارة  
الخارجية ، ٧١-٧٢ ، ٧٣ ؛ وحولـ

التصدير ، ٦٩

لوكرفنيا ، ٢٠٤

لويلج يوجومولوف ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٤

لويلج سوسكوفيتس ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٢

لويلج لويوف ، ١٩ ، ٢٣ ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٨ ، ١٥٥ ،  
١٥٩

ليفان ميليف ، ٣٣

فيليا بامغولفا ، ٣٥

(ب)

باري ليكس ، ٧٦-٧٧

برنامج تملك المستثمرين للأسمه ، ١٥١

برنامج الخصخصة يوم ، ٣٣-٣٤ ، ١٤١ ، ١٤٤ ،  
١٤٧

البطالة : والتنبؤ الاقتصادي الكلي ، ٩٧ ؛ المركز

١٨٧-١٨٨ ؛ أهميته في مرحلة الانتقال إلى  
اقتصاد السوق ، ٢٠٧-٢٠٨ ؛ دور جماعات  
الضغط ، ٢٢٥ ؛ سرعة التنفيذ ، ٢٣-٢٤ ،  
٢٠٩-٢١٠

اقتصاد السوق : أداء جماعات الضغط فيه ، ٢٢٢ ؛  
انتقال قطاع الطاقة إليه ، ٧٩-٨٤ ؛ التفسير  
الاقتصادي الماركسي ، ٣٩-٤٠ ؛ خصائصه ،  
٦١ ؛ روسيا كإقتصاد سوق ، ٢٢٦ ؛ عرض  
النقد في أداء السوق لوظائفها ، ٦١-٦٢ ؛  
والعمل التنظيمي في روسيا ، ٦١-٦٢ ؛  
كخمس سياسي ، ١٢٥ ؛ المنشآت المملوكة  
للدولة فيه ، ٦٢ ؛ نتائج الانتقال إليه ،  
٢٠٤-٢٠٦

اقتصاد المضاربة ، ١٨٨-١٨٩

اقتصاد النفط : الأسعار ، ٣٨ ، ٧٩ ، ٨١ ، ٨٣ ؛  
الدعم ، ١٢٤ ؛ سياسة التصدير ، ٧٤ ، ١١٩ ؛  
١٢٦ ؛ القوى السياسية ، ١٢٠-١٢١ ، ١٢٤

ألكساندر نيتكين ، ٥٠ ، ١٥٥

ألكساندر روتشكوي ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ١٧٦ ،  
٢٢٩

ألكساندر زفيريوخا ، ١٢٠ ، ٢٢٠

ألكساندر شوخين ، ١٨ ، ٣٥-٣٦ ، ٥١ ، ١١٣ ،  
١٢٥ ، ١٢٢

ألكساندر كورجلكوف ، ٥٥

الكسي جولفكوف ، ٥١

ألمانيا ، ٤٤ ، ١٣٥-١٣٦ ، ١٩٨

أنتوني تشوبوايس ، ١٨ ، ٢٠ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٥٨ ،  
١١٣ ، ١٢٠ ؛ أدائه ، ٢٢٩ ؛ سياسة الخصخصة ،  
١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ،  
١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٧ ،  
١٦٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ؛ كـ ؛ لقب أول لرئيس  
الوزراء ، ١٢٠ ، ١٢٥

الإنتاج : اتجاهات الاستهلاك ، ٢٠١ ، ٢٠٥-  
٢٠٦ ؛ واستقرار العملة ، ٩٥ ؛ في قطاعات  
الاشتركية ، ٣٦-٣٧ ، ٤٠ ؛ سياسة الإصلاح ،  
٩٧ ، ١٠٩ ، ١٩٢-  
١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ؛ نظام الأسعار السوفييتي ،  
٦٢-٦٣ ؛ النفط ، ٧٩

أندري شلايفر ، ١٥٧

أندري نيتشاييف ، ٣٥

الاتفاق على الدفاع ، ١٠٢ ؛ في الاقتصاد  
السوفييتي ، ١٣٣ ؛ سياسة الإصلاح ، ٢٩ ؛ في  
ميزانية عام ١٩٩٤ ، ١٢٤ ؛ النفوذ السياسي



الراهن ، ١٤٠ ، ١٩٢

البنك الدولي ، ١٣٥ ، ١٣٦

بورصات ( أسواق مبادلات ) سلعية ، ٨٧ ، ١٧٩ ، ٢٢٢

بوريس سالتيكوف ، ٢٥

بوريس فيدوروف ، ١٩ ، ٢٠ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ١٣٧ ، ٢١١ : الاستقالة من الحكومة ، ١٢٠ ؛ إنجازاته ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ - ١١٧ ، ١٣٩ ؛ خلقه ، ١١٣ - ١١٤ ، سياسة الأسعار ، ٨٢ ؛ سياسة للتجارة الخارجية ، ٧٢ ؛ السياسة الزراعية ، ٨٦ ، ٨٧ ؛ وجرشتشكو ، ١١٦

بوريس موجاييف ، ٤٣

بوريس يلتسين ، أسلوبه السياسي ، ٥٥ - ٥٦ ، ٢٠٩ ؛ إصلاح الهياكل السياسية ، ٢٠ - ٢٦ ؛ الإصلاحات الاقتصادية ، ١٧ - ١٨ ، ٢٦ - ٣٢ ؛ إنجازاته ، ٥٩ - ٦٠ ، ٢٠٩ ، ٢٢٨ - ٢٢٩ ؛ عن تدمير الاتحاد السوفييتي ، ١٧ ، ٢١ - ٢٢ ؛ ويوربولس ، ٤٧ - ٤٨ ؛ في تأجيل الانتخابات ، ١٢٣ ؛ إصلاح الحكومة في عام ١٩٩٤ ، ١٢٥ ؛ وتشوبليس ، ١٦٠ ؛ عن التكاليف الاجتماعية للإصلاح ، ٣١ - ٣٢ ؛ عن الجريمة والفساد ، ١٣٢ ؛ جهود مكافحة الجريمة ، ٩٢ ؛ حوله الوسط السياسية ، ٥٤ - ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٢١٠ ، ٢٢٩ ؛ عن الخصخصة ، ٣١ ، ١٤٦ ، ١٤٧ - ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٦ - ١٥٧ ؛ سبل الوصول إليه ، ١٤٧ ؛ سياسة الطبقة ، ٨٠ - ٨١ ؛ فريق الإصلاح ، ٣٢ - ٣٣ ، ١٥٣ ؛ عن المساعدة الأجنبية ، ٣٠ ، ١٢٣ ؛ في النزاع مع البرلمان ، ٥٤ - ٥٥ ؛ في وضع الدستور ، ٢٢ - ٢٣

بولندا كنموذج اقتصادي للإصلاح ، ٢٠٨ - ٢٢٨ ؛ أهمية النموذج ، ٥٦ ؛ تجربة الخصخصة ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٨١ ، ١٨٢ ؛ تحرير التجارة الخارجية ، ٧٠ - ٧٢ ؛ تفكيك التسويات التنظيمية للأسعار ، ١٦٦ ؛ التقييم الاشتراكي للإصلاح فيها ، ٤٣ - ٤٤ ؛ العلاج بالصدمات ، ٢٦ ؛ فوذها ، ٤٤

بيتر أفين ، ٣٥ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ ، ٧٤ ، ١٣٦

بيتر فيليبوف ، ١٥٠ ، ١٦١

بيلاروس ، ٢١ ؛ تفكيك التجارة ، ١٢٠

(ت)

تأجير المنشآت المملوكة للدولة ، ١٤٣

تقليفا بارلامونوفا ، ١٢٥

التثبيت الاقتصادي الكلي : أداء روسيا فيه ، ١٢١ - ١٢٢ ، ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٩٠ - ١٩٢ ، ٢٠٨ - ٢١٧

استراتيجيات الإصلاح ، ١٠١ - ١٠٧ ، ١١٧ - ١٢٠

١٢٠ ؛ إنجازات الإصلاح ؛ بيلسكة ، ١٠٧ - ١١١

١١١ ؛ إنجازات فيدوروف ، ١٩ ، ١١٣ ، ١١٤ ، ١١٦ - ١١٧ ، ١١٨ ؛ أهداف يلتسين ، ٢٧ - ٢٨

٢٨ ، ٢٩ ؛ أميته ، ٩٥ - ٩٧ ، ٢٠٧ - ٢٠٨ ؛ التحديات الفريدة في روسيا ، ٩٧ - ١٠١

تحديات المستقبل ، ١٤٠ ؛ للتكاليف الاجتماعية ، ٩٧ ؛ والتوسع في الاستثمارات ، ١١١ - ١١٤ ، ١١٨ ؛ للحكومة الائتلافية ، ١١١ - ١١٢

حكومة تشيرنوميردين ، ١٢٠ - ١٢٦ ؛ السياسة التقنية ، ١١٩ ؛ السياق السياسي ، ١١٠ - ١١١ ، ١١٣ ، ١١٩ - ١٢١ ، ١٣٩ - ١٤٠ ، ٢٠٩ - ٢١١

٢٢٤ ؛ شروطه المعقدة ، ٩٧ ؛ والمتأخرات فيما بين المنشآت ، ١٢٨ ؛ النماذج التاريخية ، ٤٤

التجارة الخارجية : أزمته في وقت تدمير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، ١٦٩

أزمته قبل تدمير اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية ، ١٦٩ ؛ أهداف الإصلاح ، ٣٢ ، ١٦٩ ؛ تحريرها ، ٦٨ - ٧٥ ؛ شواغل الدول الغربية بخصوص الديون ، ١٢٤ ؛ في قطاع الطاقة ، ٧٩ - ٨٠ ؛ نتائج الإصلاح ، ١٩٦ - ١٩٩

١٩٩ ؛ الوضع الراهن لها ، ٢٠٦ ؛ نظرها ؛ سياسة التصدير ؛ سياسة الاستيراد ؛ سياسة التجارة

لتخصيص : الأسواق الزراعية ، ٦٦ ، ١٨٤ ؛ تسهيل التحول المنهجي ، ١٩ ، ١١٤ ؛ الثقة في دور السوق ، ٦٤ - ٦٥ ، ٨٤ - ٨٥ ؛ في زمن تحرير الأسعار ، ٦٥

تشيكوسلوفاكيا ، ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٤ ، ٩٧ ؛ تجربة الخصخصة ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٦٣

التضخم المفرط : مخاطر التوسع في الائتمان ، ١١٣ ؛ نتيجة منطقة لروبل ، ١٣٧ - ١٣٨

التضخم : آثار برنامج التثبيت ، ١٠٨ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٩ - ١٤٠ ؛ الارتفاع علم

١٩٩٣ ، ١١٦ - ١١٧ ؛ أسبابه ، ٩٧ ؛ الاستجابة للمتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، ١٣١ ؛ استراتيجيات تشيرنوميردين ، ١٢٠ ، ١٢٦

الإصلاح الاقتصادي في اقتصادات ما بعد الحقبة الشيوعية ، ٧٨ - ١٠١ ، في إعادة توزيع الثروة ، ٩٧ ؛ تقطيل الاقتصادي للمركسي ،

جورج سوروس ، ١٢٧  
جورجي أرباتوف ، ٤٣  
جورجي خيظا ، ٢٢٠ ، ٥٥  
جورجي ماتيوخين ، ٢٩ ، ٥٧ ، ١٠٨  
جوزيف ستالين ، ٩٥  
جوسبلان ( لجنة تخطيط حكومية ) ، ٤٩ ، ٥٥ ، ٦٤-٦٥  
جوسنل ( اللجنة الحكومية للإمدادات المالية والتقنية ) ، ٥٠ ، ٦٥ ، ٧٦  
جونثان هاى ، ١٦٣  
جيفرى سلكس ، ١٣٧  
جيم هوجلاند ، ١٣٤  
جيمس بيكر ، ١٣٥  
جينادى يوربوانيس ، ١٨ ، ٣٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٥٨ ، ١١٠

جينادى زيوجانوف ، ١١٩

## (ح)

حرية المنشآت ، إصلاح قطاع الطاقة ، ٧٩-٨٤  
تحريره ، ٦٢-٦٨ ؛ حفظ المسجلات الخاصة به ، ٦٨ ؛ كخاصية من خصائص اقتصاد السوق ، ٦١ ؛ دور السياسة التقنية فى نسوه ، ٦٩ ؛ السلطة الإقليمية ، ٦٧-٦٨ ؛ المراسيم لرائسية ، ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨  
حزب الاتحاد العننى ، ٢٠ ، ٢٢٥  
حزب بابلوكو ، ١١٩  
حزب خيال روسيا ، ١١٩  
حزب روسيا الديمقراطية ، ٢٣ ، ١٧٦  
الحزب الزراعى ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٥  
الحزب الشيوعى : فى انتخابات عام ١٩٩٣ ، ١١٩  
بعد محاولة الانقلاب ، ٢١ ، ٢٥ ؛ بقاءه فى الحكومة الروسية ، ٢٥-٢٦ ، ٥١ ، ٥٥ ، ٦٧

الحزب الليبرالى الديمقراطى ، ١١٩

## (خ)

خدمات النقل ، ١٦٨ ، ١٩٥  
للخصخصة : أقيمتها ، ١٤٤-١٤٥ ، ١٦٤-١٦٥ ، ١٦٧ ؛ الإيجارية ، ١٥٨ ؛ أداء المدراء فيها ، ١٨٤-١٨٥ ؛ والاستثمارات الأجنبية ، ١٤٨-١٤٩ ، ١٥٦ ، ١٨٥-١٨٦

٣٧-٣٩ ؛ فى التوسع الائتماني ، ١١١ ، ١١٢ ، ١١٣ ؛ فى جهود الإصلاح ، ٢٠ ، ١٠٨ ، ١٤٠ ؛ الخيارات المتاحة أمام روسيا ، ١٠١-١٠٧ ؛ وسياسة الأسعار ، ٩٦ ؛ والطلب على النقود ، ١٠٠ ؛ كظاهرة نقدية ، ١٠٩-١١٠  
توزيع الدخل ، ٤٦ ، ٩٧ ، ٢٠٣  
التوسع فى الائتمانات ، ١٩ ، ٢٩-٣٠ ، ٥٧ ، ١١٠-١١٣ ؛ استراتيجيات السيطرة عليه ، ١١٣-١١٦ ، ١١٨ ؛ تدخل فيكتوروف ، ١١٣-١١٦ ؛ الدعوم الزراعية ، ٨٥-٨٧ ؛ دوره فى تصفية المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ؛ ١٣١ ؛ المقدم إلى الدول الأعضاء فى رابطة الدول المستقلة / الجمهوريات السوفيتية السابقة ، ١١٠

## (ج)

جانشينك روستوفسكى ، ١٣١  
جريجورى يلفينسكى ، ٣٤ ، ٤٥ ، ١١٩ ، ١٤٤  
الجريمة : تنظر الضاد والجريمة  
جماعات الضغط السياسية : قسما الميزانية ، ١٢٤ ؛ فى اقتصادات السوق ، ٢٢٢ ؛ فى الجدل حول الخصخصة ، ١٥١ ؛ وحكومة تشيرنوميردين ، ١٢٠-١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ؛ فى عملية الإصلاح الزراعى ، ١٧٤-١٧٦ ؛ الفرص المتاحة لمكافحتها ، ٢٢٢-٢٢٦ ؛ فعاليتها ، ٢٢٠-٢٢٥ ؛ قليلة الدولة للتضرر منها ، ٥٣ ، ٢١٨-٢٢٠ ؛ القطاع الزراعى ، ٥٣ ، ٨٤ ، ٨٦-٨٨ ، ٩٣ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ؛ لقطاع الصناعى ، ٥٢ ، ٨٣ ؛ قطاع الطاقة ، ٨٢-٨٣ ، ٢١٥ ، ٢١٨-٢١٩ ؛ كمحركات للإصلاح ، ٢١٤ ، ٢١٨

جماعة الضغط المصرفية ، ٧٠ ، ٢٢١  
الجمهوريات السوفيتية السابقة / الاتحاد السوفيتى السابق ، ٦٩ ؛ الخواص الاقتصادية الكلية ، ٩٩ ؛ لدعم الغربى لها ، ١٣٣-١٣٤ ، ١٣٥-١٣٦ ؛ مقاومة تحرير التجارة فيها ، ٧٠ ؛ تنظر ايضا آليات المدفوعات الجمهوريات السوفيتية السابقة / الاتحاد السوفيتى السابق  
جهاز المخابرات السوفيتية ، ٢٥ ، ٥٥ ، ١٨٨  
جوديث شابيرو ، ٢٠٣  
جورج بوش ، ٥٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥

الإسكان ، ١٧٣-١٧٥؛ لشكل الملكية  
المسموح بها ، ١٤٢؛ الاعتبارات السوقية ،  
١٤٩؛ الاتجزات ، ١٨١-١٨٣ ، ١٨٨ ، ٢٠٨ ،  
٢١٢؛ أهداف الإصلاح ، ٣١ ، ٣٢ ، ٥٩-٦٠ ،  
١٤١ ، ١٤٧ ، ١٥٨-١٥٩ ، ١٦٠ ، ٢٠٨؛ لوجه  
تصور عملية الإصلاح ، ١٨٣-١٨٥؛ للبنية  
الأساسية القانونية ، ١٤٢-١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٦٣؛  
تأجير المنشآت المملوكة للدولة ، ١٤٣؛ للتراث  
الموفايتي ، ١٤١-١٤٤؛ في تعاقب الإصلاح ،  
١٨ ، ١٩ ، ٤٣؛ تعريفها ، ١٦٩؛ للتفسير  
الاشتراكي ، ٤٠؛ للتنفيذ والإدارة ، ١٨ ، ١٥٩ ،  
١٦٤؛ للتنمية المفاهيمية ، ١٤٦-١٤٩ ،  
١٥٠-١٥٨؛ تنمية المنشآت الجديدة ، ١٧٩؛  
الجدل السياسي ، ١٤٩-١٥٠ ، ١٥٨-١٦٢؛  
دور الروابط فيها ، ١٤٣-١٤٤؛ لشركات  
لقابضة ، ١٥٤؛ الصغيرة النطاق ،  
١٦٤-١٦٨؛ والصلد ، ١٤٦ ، ١٥٤ ، ١٨٣؛  
قضايا الملكية ، ١٤٧-١٤٨ ، ١٤٩-١٥٢ ،  
١٦٨-١٦٩؛ القيود ، ١٤٩؛ الكبيرة النطاق ،  
١٦٨-١٧٣؛ المساعدة الأجنبية من  
أجلها ، ١٦٣-١٦٤؛ مشاركة العمال ،  
١٤٧-١٤٨ ، ١٥٠-١٥١ ، ١٥١-١٥٦ ، ١٥٧ ،  
١٦٩؛ مشاركة المدراء ، ١٥١-١٥٢ ، ١٥٧ ؛  
مصالح أصحاب المصلحة فيها ، ١٤٦-١٤٧ ،  
١٤٩-١٥٠ ، ١٥٣-١٥٧؛ محلها ،  
١٦٥-١٦٧ ، ١٦٩-١٧٠ ، ١٨١-١٨٢؛ نتائج  
الملكية ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١-١٧٢ ،  
١٨٣-١٨٤ ، ١٨٥؛ نظام الخصائص ،  
١٥٢-١٥٣ ، ١٦٩-١٧٠ ، ١٨٢-١٨٣ ، ١٨٦ ؛  
الهيكل البيروقراطية الخاصة بها ،  
١٦١-١٦٢؛ تظر أيضا الإصلاح الزراعي

## (د)

ديمترى فاسيليف ، ١٥٠ ، ١٦٣ ، ١٦٤

## (ر)

الرأى العام / التصورات العامة : إخفاقات جهود  
الإصلاح في لتأثير ، ٤٨-٤٩ ، ٦٠ ؛  
الاستفتاء على حكومة الإصلاح ، ١٩؛ إصلاح  
العملة ، ١٠٦؛ الاثغال بشأن الجريمة ، ٨٩ ،  
١٩٢؛ تهم اداء السوق الحرة لوطقتها ، ٦٦ ،  
٢١٢ ؛ بشأن الخصخصة ، ١٤٧ ،

١٤٨-١٤٩ ، ١٥٦؛ بشأن الخصخصة بالصفاء ،  
١٧٠-١٧٢ ، ١٧٣؛ مصداقية برنامج التثبيت ،  
١٣٩؛ قناعات الاقصادية المتزايدة لعامة  
الشعب ، ٤٧؛ في الوقت الراهن ، ٢٢٨  
رابطة الدول المسقلة : تشكيلها ، ١٩٢؛ وتوسيع  
الانتماء الروسي ، ١١٠ ، ١١٤؛ وعملية  
الإصلاح الروسي ، ٢٨-٢٩ ، ٤٥؛ تظر  
أيضا منطقة لارويل  
رندى ريتزمان ، ٧٦-٧٧  
رشارد لايلارد ، ١٩٢ ، ٢٠٣  
رسلان صبولاتوف ، ٣٦ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٥٤ ، ٢٢٠  
روبرت جيتس ، ١٣٤  
روديجر نورنيوش ، ٤٦ ، ١٠٠  
رومينفترودكت ، ٦٥

## (س)

سلكس جولمان ، ١٦٢  
سياستيان لاورلز ، ٤٦  
ستيفيلاف تيمسيفوف ، ٥٠  
ستيفيلاف شتالين ، ٤٦  
سرعة الإصلاح ، ٢٢-٢٣ ، ٤٢ ، ٧٤ ، ٩٤ ،  
٩٦-٩٧ ، ١٦٥-١٦٧ ، ١٨١-١٨٢  
سعر الصرف ، والارتفاع في ١٩٩٣ ، ١١٦  
وتهيرلر عام ١٩٩٤ ، ١٢٤-١٢٥ ،  
١٣٩-١٤٠؛ وأهداف الإصلاح ، ٣٢؛ بعد  
التثبيت ، ١٢٢؛ تعويده ، ٣٠؛ دوره في  
التثبيت الاقتصادي الكلي ، ١٠٣؛ رهان  
فيدوروف ، ١١٦؛ وسياسة الإصلاح ، ١٧١  
وسيلة الإصلاح الفكرة ، ١٠٨؛ ونتائج  
الإصلاح ، ١٨٩-١٩١؛ في النظم السوفييتي ،  
٦٩-٧٠؛ هروب رؤوس الأموال كرد فعل  
له ، ٩٨ ، ١١٢

سندات حكومية ، ١١٦

منغافورة ، ٤٤

سوق الأوراق المالية ، ١٤٢

سوق العمل ، ٢٠٥

السويد ، ٤٤

سياسة الاستيراد الرائجة : ٧٢ ، ٧٥ ، ١٨٨ ؛  
أدائها ، ١٩٧ ، ٢٠٦؛ التحرير ، ٧٢ ؛  
الحبوب ، ٨٥-٨٦؛ لدعم ، ٧٢ ، ١١٤  
سياسة التجارة : تعطيل الاقتصادي الماركسي ،  
٣٩-٤٠؛ التهرب من الضرائب في ، ١٧٤

صندوق النقد الدولي ، ١١٠ ، ١٣٩ ؛ الاتفاق  
الاحتياطي ، ١٨ ، ١١١ ، ١٣٦ ؛ أهداف سعر  
الصرف بالنسبة لروسيا ، ١٠٣ ، ١٣٦ ؛ تمويل  
التحول المنهجي ، ١٩ ، ١١٤ ؛ سياسة  
الاستيراد ، ٧٧ ؛ سياسة الدخول ، ١٣٠ ؛ بشأن  
المحافظة على منطقة الروبل ، ١٣٧-١٣٨ ؛  
الصين ، ٤٤ ؛ تجربة الإصلاح ، ٩٧

### (ض)

ضريبة القيمة المضافة ، ٢٩ ، ١٠٢ ؛ تنافس  
الإيرادات ، ١١٤ ؛ للتنفيذ ، ١٠٧-١٠٨

### (ع)

العجز في الميزانية : في الاتحاد السوفييتي قبل  
انهياره ، ٩٧-٩٨ ؛ استراتيجيات التثبيت ،  
١١٨-١١٩ ، ١٢٦ ؛ أهداف الإصلاح ، ٢٩ ،  
٣٢ ؛ إيرادات الضرائب ، ١١٤ ، ١١٦ ؛ بعد  
انهيار الروبل ، ١٢٦ ؛ التحليل للمركسي ،  
٤٠-٤١ ؛ حكومة شيرنوميردين ، ١٢٢-  
١٢٥ ؛ الصناديق ( الاعتمادات ) الخارجة عن  
الميزانية ، ١٢٢-١٢٣ ؛ فرص تخفيض العجز  
في الاقتصاد الروسي ، ١٠١-١٠٢ ، ٢٠٨ ؛  
نتائج الإصلاح ، ١٨٩-١٩٠ ؛ نجاحات  
الإصلاح المبكرة ، ١٠٧ ، ١٠٨-١٠٩

العلاج بالصدمات ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٨٩ ؛  
عملية الإصلاح : لاء الإنتاج ، ٩٧ ، ١٠٩ ،  
١٩٦-١٩٧ ؛ الأسس المفاهيمية ، ١٢٦ ؛  
استراتيجيات مناهضة التضخم ، ١٠١-١٠٧ ؛  
إعادة هيكلة الدخول إليها ، ١٩٧ ؛ إعادة هيكلة  
السوق إليها ، ٢٠٤-٢٠٦ ؛ وفتخبات عام  
١٩٩٣ ، ٢٠ ، ١٢٠ ؛ الانتقال إلى الديمقراطية ،  
٢٣ ؛ أهمية التثبيت الاقتصادي الكلي ، ٩٥-  
٩٨ ؛ أهمية التجربة الروسية ، ٢٢٥-٢٣٠ ؛  
بعد الاستفتاء ، ١٩ ؛ بعد حل البرلمان ، ٢٠ ،  
بعد صياغتها كبرنامج رسمي ، ٤٩ ؛ تحرير  
الاقتصاد ، ٩٣-٩٤ ؛ تحرير التجارة  
الخارجية ، ٦٨-٧٥ ؛ تحرير المنشأة المحلية ،  
٦٢-٦٨ ؛ لتدخل الغربي ، ١٣٣-١٤٠ ؛ تعاقب  
التنفيذ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٤٢ ، ١٤٥ ؛ تكاليفها  
الاجتماعية ، ٢١-٢٢ ، ٤٣ ، ١٩٩-٢٠٥ ،  
٢٢٨ ؛ تنمية المنشآت الخاصة ، ١٤١-١٤٤ ؛

جماعات الضغط السياسية ، ٧٠ ؛ سعر  
الصرف ، ٦٩-٧١ ؛ سياسة الإصلاح ، ٣١ ؛  
في الوقت الراهن ، ٧٥ ، ١٨٩ ؛ *تظهر أيضا* ،  
سياسة التصدير ؛ التجارة الخارجية ؛ سياسة  
الاستيراد ؛ أليات المدفوعات للجمهوريات  
السوفييتية السابقة / الاتحاد السوفييتي السابق ،  
سياسة التصدير ، ٧٣-٧٥ ؛ والمصالح الزراعية ،  
١٨٨ ؛ النفط ، ١١٩ ، ١٢٦ ، ١٨٨

سياسة التعريفات : الرافعة ، ٧٢ ، ٧٥ ؛  
الصناعات ، ٧٣ ، ١٧٤ ؛ فولدرات ، ٧٢ ،  
سياسة الدخول ، ٣٠ ، ٣٢ ، ١٠٣ ، ٢٢٥  
السياسة النقدية : في لاء اقتصاد السوق  
١١-١٢ ؛ الإصلاح النقدي ، ١٠٣-١٠٦ ؛  
الإجازات ، ١٨٩ ؛ التثبيت الاقتصادي الكلي ،  
١١٨-١١٩ ؛ لتحديات التي تواجه اقتصادات  
ما بعد الحقبة السوفييتية ، ٩٩ ؛ لتحديات التي  
تواجه التثبيت الاقتصادي الكلي ، ١٠٢-١٠٣ ؛  
لتحليل الاقتصادي للمركسي ، ٢٧-٣٩ ، ٤١ ؛  
ترتيبات العملة والمدفوعات لرابطة الدول  
المستقلة ، ٢٩ ؛ للتوسع في الإتمتات ، ١١١-  
١١٢ ؛ في التوسع في حرية المنشآت ، ١٧٩ ؛  
حكومة يلتسين الإصلاحية ، ١٩ ؛ سياسة  
الإصلاح ، ٢٨ ، ٢٩-٣٠ ، ٣٢ ؛ الطلب على  
النقد ، ١٠٠ ؛ قيود الموازنة بالنسبة لاقتصاد  
السوق ، ٦١-٦٢ ، ٩٧ ؛ في المتأخرات  
المستحقة فيما بين المنشآت ، ١٢٨-١٢٩ ؛  
مخاطر التضخم ، ٩٩-١٠٠ ؛ نظرية كمية  
النقد ، ٩٩-١٠٠ ، ١٣٩

سيرجي جلازنيف ، ٧٢ ، ٧٠  
سيرجي دوبنين ، ١٢٢ ، ١٢٥

### (ش)

شركات الأمان ، ٣٢ ، ١٤٠  
الشركة المساهمة الاتحادية ( روسخيبويروندكت ) ،  
٨٨ ، ٨٥ ، ٦٥

### (ص)

الصناديق ( الاعتمادات ) الخارجة عن الميزانية ،  
١١١ ، ١٢٣  
صناعة الفحم ، ٥٦ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٢١٦ ،  
٢٢٢

توقيتها ، ٢٨؛ جماعات الضغط كمعوقات لها ، ٢١٥-٢١٨؛ الجهد الثاني للتثبيت ، ١١٨-١١٩؛ الجولة الأولية للإصلاح الجذري ، ١٠٧-١١١؛ حجم العيلة وسرعتها ، ٢٢، ٤٢، ٧٤، ٩٤، ٩٦-٩٧، ١٦٥-١٦٧، ١٨١-١٨٢؛ في حكومة تشيرنوميردين ، ١٢٠-١٢٦؛ خولس روسيا الفريدة ، ٤٤-٤٥؛ في رابطة الدول المستقلة ، ٢٨-٢٩، ٤٥؛ سياسة مناهضة الاحتكار ، ٧٥-٩٧؛ السيق الميسلي ، ٤٧-٥٩، ٦٠، ١١٩-١٢١، ٢٢٨-٢٢٩؛ شدة المعارضة ، ٤٧، ٥٤؛ الظروف القائمة عند بنائها ، ١٧، ٩٨؛ عدم الاتفاق حول المفاهيم ، ٣٥-٤٧؛ في عرض النقود ، ١٠٩، ١١٠؛ قاعدتها الاجتماعية ، ١٥٦؛ لقاعدة السياسية ، ٥٢، ٦٠، ٢٠٧؛ القطاع الزراعي ، ٨٤-٨٩؛ مدراء المنشآت كمعوقات لها ، ٥٣، ١٠٦-١٠٧، ٢١٢-٢١٥، ٢٢٧؛ مسار المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت خلالها ، ١٢٧-١٢٨؛ مسارها ، ١٧-٢٠؛ معدل الخصخصة ، ١٦٤-١٦٧، ١٧٣؛ للمعوقات ، ١٨٧؛ معوقتها البيروقراطية ، ٥٠-٥٢، ٢٢٦-٢٢٧؛ المقاومة للبرنامج الجذري ، ١١٠-١١٨؛ نظلم الضرب ، ٢٩-١٠٢؛ نظرياتها ، ٢٦؛ النهج الجذري ، ٢٦-٣٢، ١٠٦-١٠٧؛ تظهر أيضا أهداف الإصلاح الاقتصادي ؛ نتائج الإصلاح عناصر الطبقة الحاكمة : استمرارها في البقاء ، ٢٥-٢٦؛ الخصخصة ، ٤٣-٤٤، ١٤٤، ١٤٦، ١٦٧، ١٧٣؛ في صنع سياسة المصرف المركزي ، ٥٧-٥٨

### (غ)

غاز بروم ، ٦٥-٦٦، ٨١، ٨٢، ١٠٣

### (ق)

القائض النقدي : استراتيجيات الإصلاح ، ١٠٣، ١٠٦؛ لتحليل الاقتصادي الماركسي ، ٣٧؛ فاسيلي ليسكوف ، ٢٢١؛ فاسيلي بارتشوك ، ٥٨، ١١٠، ٢١٠؛ فاسيلي ستارودوبيتسيف ، ٥٣، ٢٢١؛ فالتنين بلفرف ، ١٠٦

فرانسوا ميتران ، ١٣٤

فريدريش هابيك ، ٤٥

الفساد والجريمة ، ٣٢، ١٦٥؛ اتجاهاتها ، ٨٩-٩٠، ٩١-٩٢؛ أسباب الارتفاع في مدالتهما ، ٩٠-٩١؛ الاستراتيجيات الاشتراكية لمكافحةتهما ، ٤٠؛ في أسواق التصدير ، ٧٤؛ والتجارة الحرة ، ٦٦-٦٨؛ تحديات المستقبل ، ٢٢٨؛ جماعات المصالح السياسية ، ٢١٧-٢١٨؛ وجهود الخصخصة ، ١٤٦-١٤٧، ١٨٣؛ الجهود المبذولة لمكافحةتهما ، ٩٢، ٩٣؛ في الضوابط التنظيمية للواردات ، ٧٢-٧٣؛ المخططات الهرمية ، ١٢٢؛ في لامركزة برنامج الخصخصة ، ١٥٤؛ منظمتهما ، ٩٠؛ النوع المؤسسي ، ٥١، ٩١

الفكر الاقتصادي الماركسي ، ٣٦-٤٧، ٩٤

فلاديمير سيرايفنيكوف ، ٣٦، ٤٣

فلاديمير بتسكوف ، ١٢٥

فلاديمير جيرينوفسكي ، ١١٩

فلاديمير شوميكو ، ٥٥، ١٥٥، ٢٢٠

فلاديمير كوسمارسكي ، ٥١، ١٣٥

فلاديمير لوبوخين ، ٣٥، ٥٠، ٥٤

فلاديمير ماشتشيتس ، ٣٥

فيتالي يقيوف ، ٥٠

فيكتور اليوشين ، ٢٢٨

فيكتور تشيرنوميردين ، ٥٥، ١١٤، ١٢٠

أدلاه ، ١٣٠؛ التخليد الميسلي له ، ١١٩، ١١٣، ٢٢٠، ٢٢٥؛ تشكيل الحكومة ، ١٢٠

وجرانتشنيكو ، ١١٦، ١١٨، ١٢٠؛ سياسة

الأسعار ، ٤٩-٥٠، ٦٧؛ سياسة الإصلاح

الاقتصادي ، ٢٠، ١٢٠-١٢٦؛ سياسة

الخصخصة ، ١٥٩

فيكتور جرانتشنيكو ، ١١١، ١١٤؛ استقلالته ، ١٢٥؛ في برنامج التثبيت الاقتصادي

لكلي ، ١٨، ١١٦، ١١٨، ١١٩، ١٢٥، ١٤٠

وتشيرنوميردين ، ١١٦، ١١٨، ١٢٠؛ سياسة

منطقة الروبل الجديدة ، ١٩-٢٠؛ السياسة

النقدية ، ٣٧، ١١٨؛ بشأن المتأخرات المستحقة

فيما بين المنشآت ، ١٢٩

فيكتور خليستون ، ٥٠، ٨٤، ٢٢٠

فينست كوين ، ١٩٤

### (ج)

قانون بشأن الاستثمار الأجنبي ، ١٤٢-١٤٣

الكهرباء ، ٨٣ ، ١١٤  
كوريا الجنوبية ، ٤٤

### (د)

لاريسا بيلشيفا ، ٤٣ ، ١٥٠-١٥١  
لجنة الاستثمارات الأجنبية ، ١٦٢  
اللجنة الحكومية لإدارة ممتلكات الدولة ، ١٦٠-١٦٣  
لجنة الأسرار الحكومية ، ٦٧  
لجنة لتخطيط الحكومة ، ٤٩  
للجنة الحكومية للإمدادات المالية والتقنية ، ٥٠  
لجنة السياسة الائتمانية ، ١١٣  
ليرا روزنفا ، ٦٧  
لينين ، ٤١  
ليونيد أبلكين ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٦  
ليونيد بريجينيف ، ١٥٤  
ليونيد جريجوريف ، ١٦٢

### (م)

ملكسيم بويكو ، ١٥٧  
مقتور لولسون ، ٥٢ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٢  
مؤتمر نواب الشعب : في الإصلاح الزراعي ، ١٧٦  
في جهود الخصخصة ، ١٥٩ ، حله ، ١٩-٢٠ ، ١١٨  
معارضته للإصلاح الجذري ، ١٨-١٩ ، ٥٤ ، ٥٧ ؛ كهيئة ديمقراطية ، ٦٣ ، ٢٠٠  
مبيعات التجزئة ، ٦٣ ، ٢٠٠  
المتأخرات : أنواعها في الاقتصاد الروسي ، ١٢٧  
تفسير أيضا المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت  
المتأخرات المستحقة فيما بين المنشآت ، ١٣٠  
الآليات القانونية ، ١٣٠ ؛ باعتبارها مشكلة سوء مدفوعات ، ١٢٩ ، ١٣٠ ؛ في تصفدات ما بعد الحقبة الشيوعية ، ١٠١ ؛ تحديد هويتها ، ١٢٧ ؛ التحويل إلى أوراق مالية ، ١٣١-١٣٢ ؛ تصفيتها ، ١١١ ، ١٣١ ، ١٣٢ ؛ والتضخم ، ١٣٨ ؛ توصيات بشأنها ، ١٣٣ ؛ الحل الذي يقترحه السوق الحرة لها ، ١٣١-١٣٢ ؛ كخاصية من خصائص اقتصاد السوق ، ١٢٨ ؛ للديون المتركة ، ١٣٠-١٣٢ ؛ وعرض النقود ، ١٢٨-١٢٩ ؛ ما تتطلبه عليه من

قانون بشأن الإصلاح الزراعي ، ١٧٦  
قانون بشأن التعاونيات ، ١٤١  
قانون بشأن نقل وتنفيذ الأنشطة الاحتكارية في سوق السلع الأساسية ، ٧٧  
قانون بشأن حسابات الخصخصة للشخصية ، ١٤٥  
قانون بشأن خصخصة المنشآت المملوكة للدولة والبلديات ، ١٤٥  
قانون بشأن المزارع الفلاحية ، ١٧٦  
قانون المنشآت ونشاط تنظيم المشروعات ، ٦٢ ، ٨٦ ، ١٤٢  
قانون بشأن المنشآت المملوكة للدولة ، ١٤٣ ، ١٤٤  
قانون بشأن النشاط العمالي الفردي ، ١٤١  
القتل ، ٨٩-٩٠  
القطاع الزراعي : الائتمانات المدعومة ، ٨٦ ، ٨٧-٨٨ ، ١١٨ ؛ تحريرها ، ٢٠ ، ٦٨ ، ٨٤-٨٩ ، ١٩٣  
كجماعة مصالح سياسية ، ٥٢ ، ٨٦ ، ٨٧-٨٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ٢١٥ ، ٢١٨ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ؛ سياسة التصدير ، ٨٨ ؛ العناصر المناهضة للإصلاح ، ٨٤ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨  
المركز الفران ، ٨٨ ، ٨٩ ؛ مستويات الإنتاج ، ١٩٦  
نظام الأسعار ، ٨٤ ، ٨٦-٨٧ ؛ الهيكل الاحتكاري ، ٨٦-٨٥  
القطاع الصناعي : الاتفاقيات ، ٢٢١ ؛ الاحتكارات ، ٧٥-٧٧ ؛ استجابته للسياسة النقدية المضطربة ، ١١٧ ؛ كجماعة ضغط سياسية ، ١٢٠ ، ١٥١ ، ٢١٥-٢١٨ ؛ حجم المنشآت ، ٧٥ ، ٧٦ ؛ خصصته ، ١٦٨-١٧٣ ؛ عرقيل الخصخصة ، ٥٦-٥٧  
مستويات الإنتاج ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١٩٢-١٩٥  
قطاع الطاقة ، ٦٨ ، ٧٠ ؛ أهداف الإصلاح ، ٧٩-٨٠  
التثبيت الاقتصادي الكلي ، ١١٤ ، ١٢٤ ، ١٢٦  
كجموعة مصالح سياسية ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢-٨٣ ، ٩٢-٩٣ ، ١٢٤ ، ٢١٥-٢١٨ ؛ ٢١٩  
المركز الفران ، ٨٣ ؛ مقاومة الإصلاح ، ٧٩-٨٠  
نظام الأسعار ، ٧٩ ، ٨٠-٨٣ ؛ محولة الانقلاب ، ٥٧ ، ٥٨

### (ك)

كازاخستان ، ٢٠٤

القضايا المتعلقة بمصادقية الحكومة ، ١٣٠-  
١٣١؛ المخاطر المعنوية التي تتطوى عليها ،  
١٢٩ ، ١٣١؛ مسارها في فترة الإصلاح ،  
١٢٧-١٢٨؛ مصطلح ، ١٠٠-١٠١ ، ١٢٧ ،  
١٢٩-١٣٠؛ في مقابل المتأخرات على  
الحكومة ، ١٣٢؛ في النموذج النقدي للتضخم ،  
١٠٠

المجر ، ٤٣ ، ١٢٨ ، ١٤٤ ، ١٨١ ، ١٨٢

مجلس الاتحاد ، ١٢١

المجلس الاتحادي ، ١٨٨ ، ٢٢٥

مجلس التعاوض الاقتصادي ، ٦٩ ، ٩٨

مجلس السوفييت الأعلى : في جهود الخصخصة ،  
١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦١-٢١٢؛ طه ، ٢٠؛ في  
عملية الإصلاح الزراعي ، ١٧٦-١٧٧؛ كهيئة  
تمثيلية منتخبة ، ٢٤

مجلس الوزراء ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢

مجموعة السبع ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦

مدراء المنشآت : آليات الطرد ، ٤٣ ، ١٨٤-

١٨٥؛ تحدياتهم ، ٥٣؛ لتجاوز اعتمادات

المصالح ، ١٠٢ ، ١٣٢؛ الأداء في اقتصاد

السوق ، ١٨٤؛ استقلالهم الذاتي ، ١٤٣؛

حاصلاتهم ، ٥٣؛ الدوافع والسلوك في اقتصاد

السوق ، ١١-١٢ ، ٩٦؛ الدوافع والسلوك في

النظام الاشتراكي ، ٩٨-٩٩؛ دورهم في

جدال حول الخصخصة ، ١٥١-١٥٢؛

وسياسة عرض النقود ، ١٤٩؛ كعقبة أمام

الإصلاح ، ٥٦-٥٧ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ١٠٧ ،

٢١٣-٢١٤؛ فهم سوق الففاعة ، ١٠٢؛ في

الهيكل السياسي ، ١٨ ، ٥٥ ؛ ويلتسين ، ٥٥ ،

٥٩ ، ٦٠

المساعدة الخارجية ، ٤١ ، ٤٢؛ كتمتيازات

سلعية ، ١٣٧؛ الاقتار إلى استجابة من الدول

أفريقية ، ١٣٤ ، ١٣٨؛ في برنامج تنمية

الخصخصة ، ١٢٢-١٢٦؛ للتخلفات الحميدة ،

١٣٧-١٣٨؛ التمويل الدولي ، ٣٢-٣٣ ، ١٠٣

للتوقعات الروسية ، ٣٠ ، ٤١-٤٢؛ فشلها ،

٥٩ ، ٦٠ ، ١٣٨ ، ٢٢٨؛ مبيعات الحبوب

الدعومة ، ٨٦؛ كمعونة إنسانية للطابع ،

١٣٥؛ نتائجها المالية ، ١١٠؛ انظر أيضا

صندوق النقد الدولي

ممتوى المعيشة ، ٩٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥

مصنر البيانات ، مستويات الإنتاج ، ١٩٣-١٩٤

مصرف روسيا المركزي ، ١٨ ، ١٩؛ الإقراض

المباشر ، ١٠٢؛ التوسع في عرضه للنقود ،

١٠٠؛ سياسة الائتمانات المقدمة لرابطة الدول

المستقلة ، ١١٤؛ سياسية إعادة التمويل ،

١٠٨ ، ١١٤؛ سياسة التجارة الخارجية ، ٧٠ ،

٧١؛ كعقبة في طريق التثبيت الاقتصادي

لكلبي ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١٢٥ ، ١٣٠ ، ١٣٩ ،

٢١١؛ العلاقات مع فريق الإصلاح ، ٥٧ ،

٥٨ ؛ المركز السياسي ، ٥٧ ، ٥٨؛ المشروع

الإجرائي فيه ، ٩١؛ في مشكلة المتأخرات

المستحقة فيما بين المنشآت ، ١٢٩-١٣٠ ،

١٣١ ، ١٣٣

محل الوفيات ، ٢٠٣

المنشآت الصغيرة : تنمية الجديد منها ، ١٧٨-

١٧٩؛ الخصخصة ، ١٥٨ ، ١٦٤-١٦٨؛

عندها ، ٢٠٦؛ في النظام السوفييتي ، ٧٥ ،

٧٦-٧٧ ، ٢٠٦

المنشآت المملوكة للدولة : الإطار القانوني ،

١٤٣؛ تأجيلها ، ١٤٣؛ كمعاملات للضغط ،

٥٢-٥٣؛ فرصة السيطرة عليها ، ٥٧ ، انظر

أيضا مدراء المنشآت

منطقة الرويل : توصيات صندوق النقد الدولي ،

١٣٧-١٣٨

منظمة التجارة الخارجية ( كسبورتليب ) ، ٦٥ ،

الموارد البشرية : لروسيا ، ١٠١

الموارد الطبيعية ، ١٠١

ميخائيل بارسوكوف ، ٥٥

ميخائيل جورباتشوف ، ٢١ ، ٥١

ميخائيل لابين ، ١١٩ ، ٢٢١

ميشيل كلمنسيوس ، ١٣٦

ميلتون فريدمان ، ٩٩

(ن)

نتائج الإصلاح ، ٢٠٧-٢١٣ ، ٢٢٩-٢٣٠

لتجارة الخارجية ، ١٩٦-١٩٩؛ التحرير ،

٩٣-٩٤؛ التضخم كمقياس لها ، ٩٦ ، ٩٧ ،

٩٨؛ لتغيير المؤسسات ، ١٨٨؛ الجريمة

الاقتصادية كخطر تواجهه ، ٨٩-٩٢؛ السوق

الزراعية ، ٨٨-٨٩؛ معايير تقييمها ،

٩٥-٩٧ ، ٢٠٩

نظام الأسعار : تفقأت رابطة الدول المستقلة ،

٢٨-٢٩؛ الأسواق الزراعية ، ٨٤-٨٥ ، ٨٦-

٨٧؛ أهداف الإصلاح ، ٢٩ ، ٣٠-٣١ ؛ في  
تتعلق الإصلاح ، ٢٨ ، ٢٩ ؛ تحرير المنشآت  
المحلية ، ٦٢-٦٨ ، ٩٣-٩٤ ، ٩٦ ؛ الرأسمال ،  
١٨٩ ، ١٩٣ ؛ سلع التصدير ، ٧٤ ؛ السلطة  
الاقليمية فيه ، ٦٤ ، ٦٨ ؛ الفئز الطبيعي ، ٨١ ،  
٨٣ ، ٨٤ ؛ قطاع الطاقة ، ٧٩ ، ٨٠-٨٤ ؛  
المنشآت الاحتكارية فيه ، ٧٨-٧٩ ؛ لتنظيم  
الاشتركي ، ٣٩-٤٠ ، ٦٣ ، ٩٦  
النظام الاشتراكي : الأداء البيروقراطي ، ٥٠-  
٥١ ؛ أهدافه ، ١٤١ ؛ خصائصه ، ٩١-٩٢ ؛  
المتأخرات فيه ، ١٢٧ ؛ مفهوم الملكية فيه ،  
١٤١-١٤٢ ؛ في مواجهة نظام السوق الحر ،  
٦٣

نظام الإفلاس : من أجل مكافحة المتأخرات فيما  
بين المنشآت ، ١٢٨ ، ١٣٣ ؛ مستحدثه ، ١٨٠-  
١٨١ ؛ لوره ، ١٨٠

النظام الشيوعي . انظر النظام الاشتراكي  
نظام الضرائب : الاشتراكي ، ٤٠-٤١ ، ٤٩ ؛  
إيرادات ضريبة القيمة المضافة المتوقعة ،  
١١٦ ؛ تثبيت الاقتصادى الكلى ، ١٠٧-١٠٨ ؛  
لتجارة الخارجية ، ١٢٤ ؛ لتوزيع الاقليمي ،  
١١٩ ؛ حصائله خلال السياسة النقدية  
الضافضة ، ١١٢ ؛ خيرات الإصلاح ، ١٠٢ ؛  
سياسة الإصلاح ، ٢٩-٣٠ ؛ سياسة الدخول ،  
٣٠-٣٢ ؛ المركز الراهن ، ١٤٠ ؛ مشاكل  
النظام الروسى ، ١٢٣-١٢٤

النظام القانونى : إطار للخصخصة ، ١٤٥ ،  
١٦٣ ؛ تحديث المستقبل ، ٢٢٨ ؛ وتحرير  
الاقتصاد الروسى ، ٦٢ ؛ المركز الراهن ،  
١٨٩ ؛ في مشكلة المتأخرات المستحقة فيما بين  
المنشآت ، ١٣٠

نظام المعاشات ، ٢٠٢  
النظرية الاقتصادية : الاشتراكية ، ٣٥-٤٧ ؛  
أعضاء فريق الإصلاح ، ٢٣-٣٦ ؛ فاعلية  
جماعات الضغط ، ٢٢٠-٢٢١ ؛ قبلية للدولة  
للتأثر بالاضغوط ، ٢١٨-٢٢٠ ؛ قوة جماعات  
الضغط السياسية ، ٥٢-٥٣ ، ٢١٥-٢١٨ ؛  
مفاهيم للخصخصة ، ١٤٦-١٤٩ ؛ نظرية كمية  
النقد ، ٩٩-١٠٠ ، ١٣٩ ؛ نموذج التزلف  
لعامة الشعب ، ٤٥ ، ٤٦  
نظرية كمية النقود ، ٩٩-١٠٠ ، ١٣٩  
نقليات المال ، ٥٦ ، ٨٠ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ؛ فى

الجدال حول الخصخصة ، ١٥٦ ؛ المركز  
الراهن ، ١٩٢  
نماذج الإصلاح : من أجل الانتقال الاقتصادى ،  
٤٤ ؛ من أجل الخصخصة ، ١٤٤-١٤٥ ؛ من  
أجل مكافحة الجريمة فى الاقتصادات الجديدة ،  
٩٢-٩٣ ؛ الصين كنموذج ، ٤٤ ، ٩٧ ، انظر  
ايضا تشيكوسلوفاكيا والمجر وبولندا كنموذج  
اقتصادى للإصلاح

نوفجورود نيجنى ، ١٦٤ ، ١٦٨  
نيكولاى بستر كوف ، ٣٦-٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٤ ،  
٤٦

هروب رأس المال : دوره فى توسيع  
الائتمان ، ١١٢ ؛ وسياسة سعر الصرف ، ٩٨  
الهيكل السياسى : الإصلاحات المؤسسية ، ٢٠-  
٢٦ ، ٤٩-٥١ ، ١٨٧-١٨٨ ؛ انتخابات ١٩٩٣ ،  
١٩-٢٠ ، ١٢٠ ؛ بقايا الحزب الشيوعى فيه ،  
٢٥-٢٦ ، ٥١ ، ٦٧ ؛ تأييد عملية إصلاحه ،  
٥٩-٦٠ ، ٢٠٧ ؛ وتحرير الاقتصاد  
الروسى ، ٦٢ ؛ حكومة تشيرنوميردين ،  
١٢٠-١٢١ ؛ حكومة يلتسين الأولى ، ٣٥ ؛ حل  
البرلمان ، ١٩-٢٠ ، ١١٨ ؛ حل هيكله  
المويفيتى ، ٢٢-٢٣ ؛ المصور الروسى ، ٢٢-  
٢٤ ، ٢٦ ؛ رابطة الدول المستقلة ، ٢٢ ؛ المجلس  
الاتحادى ، ١٢١ ؛ مجلس الوزراء ، ٥٠ ؛ فى  
مصرف روسيا المركزى ، ٥٧ ، ٥٨

( هـ )

هيلموت كول ، ٥٩ ، ١٣٥

( و )

وزارة الاقتصاد ، ٤٩ ، ٩١  
وزارة الدفاع ، ٩١  
وزارة الزراعة ، ٩١  
وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ٧٠ ، ٧٣ ،  
٩١  
وزارة الرقود والطاقة ، ٩١  
وسائل الإعلام الجماهيرية ، ١٨٨  
الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٣٤ ، ١٣٥

( ٥ )

الويلان ، ٤٤ ، ١٣٦



٢٥؛ ومصرف روسيا المركزي ، ٥٧-٥٨؛  
نجاحات الإصلاح المبكرة ، ١٠٧-١٠٩؛  
النزاع مع البرلمان ، ٥٤-٥٥ ، ٥٨؛  
ويلتسين ، ١٨

يفجينى جافريلينكو ، ١٩٤  
يفجينى سابوروف ، ٣٣ ، ١٤٥  
يفجينى يامين ، ٤٥ ، ٤٨ ، ١٢٥  
يورى بيتروف ، ٥٥  
يورى سكوكوف ، ٣٣ ، ٥٥  
يورى لوظكوف ، ١٥٤ ، ١٥٩  
يورى ياروف ، ٦٨ ، ١٢٠  
يورى يليمينكو ، ٣٦ ، ٤٦

يجور جايدار ، ١٨ ، ٢٠ ، ٤٥ ، ١١٣ ، ١٦٢؛  
الأمال المتعلقة بالحصول على معونة أجنبية ،  
٢٠؛ الأخطاء السياسية ، ٦٠ ، ٢١٠-٢١١؛  
٢١٢؛ الأداء السياسى له ، ٤٨-٤٩ ، ٥٣ ، ٥٦؛  
لداوه ، ١٣٨-١٣٩ ، ٢٢٩؛ الاستقالة من  
الحكومة ، ١٢٠؛ الإصلاح النقدى ، ١٠٦؛  
برنامج الإصلاح ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ؛ سياسة  
الانتماءات ، ١١٣؛ سياسة الأسعار ، ٦٣ ، ٦٤؛  
سياسة التجارة الخارجية ، ٦٩-٧٠؛ السياسة  
الزراعية ، ٨٤ ، ٨٧؛ سياسة الطاقة ، ٨٠؛  
بشان تعاقب الإصلاحات ، ٤٣-٤٤؛ بشأن  
مدراء المنشآت المملوكة للدولة ، ٢١٦؛ العودة  
إلى الحكومة ، ١١٨ فريق الإصلاح ، ٣٤-

رقم الايداع بدار الكتب

١٩٩٨ / ٢٢٧١



## كيف تحولت روسيا لاقتصاد السوق؟

يقدم هذا الكتاب التحليل الأشد تفصيلاً والأكثر عمقا حتى الآن، لواحد من أعظم التحولات وأكثرها إثارة للجدل في تاريخ العالم الحديث. تحول روسيا من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد للسوق. ويبين كيف اغتنام دعاة الإصلاح في روسيا فرصة سحق انقلاب أغسطس ١٩٩١، وانتهيار الايديولوجية الشيوعية والنظام السياسى والاقتصادى السوفييتى، لبناء مجتمع واقتصاد جديدين، والصراع الضارى الذى سحب ذلك بين المتمسكين بالوضع القائم وأنصار التغيير، وما اقترن بذلك من فساد وإشراء غير مشروع ونهب لمقدرات البلاد، ومقاومة من قبل مديرى مشروعات الدولة الذين كانوا قد حولوها لعزب خاصة.

وأنديرز أسلوند من كبار الباحثين فى مؤسسة كارنيجى للسلام الدولى ومستشار اقتصادى لحكومة أوكرانيا. وقد عمل أيضا مستشارا اقتصاديا للحكومة الروسية، وباحثا زائرا فى مؤسسة بروكنجز، وأستاذا ومديرا لمعهد استوكهولم لاقتصاديات شرق أوروبا. وهو مؤلف لعدة كتب منها : «الثورات الاقتصادية فيما بعد الشيوعية»، «نضال جورباتشوف من أجل الإصلاح الاقتصادى»، «المشروع الخاص فى أوروبا الشرقية».

الناشر

مركز الأهرام للترجمة والنشر

مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع

ش الجلاء - القاهرة

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

